انجلس

ضد دوهرنج



يا عمال العالم ، اتحدوا !

انجلس

ضد دوهرنج

ثورة السيد اوجين دوهرنج
في العلوم

دار التقدم
موسكو

ترجمة **محمد الجندي** (المقدمات
والفصول ١—٩ من القسم الاول)
وخيري الضامن

Ф. ЭНГЕЛЬС

«АНТИ-ДЮРИНГ»

На арабском языке

طبع في الاتحاد السوفييتي

Э $\frac{0101010000—460}{014(01)—84}$ 206—84

كلمة الدار

الف انجلس «ضد دوهرنج» في اعوام ١٨٧٦-١٨٧٨ . وكانت تلك فترة التطور السريع والسلمي نسبيا للرأسمالية . والى جانب ذلك لوحظ انعطاف جوهري في تاريخ الانتاج الرأسمالي حتى الحين . فقد تسببت الازمة الاقتصادية العالمية عام ١٨٧٣ في نمو متسارع للاتحادات الاحتكارية . وبدأت مرحلة الانتقال من الرأسمالية ما قبل الاحتكارية الى الرأسمالية الاحتكارية ، وهي المرحلة التي انجزت على تخوم القرنين التاسع عشر والعشرين .

وكانت كومونة باريس (١٨٧١) من اكبر احداث التاريخ العالمي ، حيث ارست بداية مرحلة جديدة في النضال التحرري للبروليتاريا . وبينت تجربة هذه المحاولة العملية الاولى لاقامة دكتاتورية البروليتاريا ان تحقيق الثورة البروليتارية بنجاح امر غير ممكن بدون حزب بروليتاري جماهيري يستند الى مبادئ الشيوعية العلمية . واحتلت مكان الصدارة مهمة تشكيل احزاب من هذا النوع في بعض البلدان .

لقد اثارت كومونة باريس لدى الطبقات المسيطرة رعبا فظيعا من احتمال سيطرة البروليتاريا . وبقدر تحول الحركة العمالية الى قوة فعلية وبقدر هيمنة الاشتراكية العلمية على اذهان القسم الطليعي من العمال اشتدت التهجمات على الماركسية من جانب خصومها الايديولوجيين .

وحدث في المانيا تطور سريع جدا للرأسمالية اثار تناقضات حادة جدا بعد انتصارها في الحرب الفرنسية البروسية وما اعقبه من انجاز توحيد البلد سياسيا . وبعد سقوط كومونة باريس انتقل

الى المانيا مركز ثقل الحركة الثورية الاوربية . وظهر هنا اول حزب بروليتاري جماهيري .

وغدت آراء مفكر البرجوازية الصغيرة الالماني اوجين دوهرنج اخطر التيارات الايديولوجية المعادية للماركسية في المانيا . وكانت تلك الآراء تمثل خليطا انتقائيا من مختلف انواع المذاهب المادية المبتذلة والمثالية والوضعية والاقتصادية المبتذلة والاشتراكية الزائفة . وخلافا لخصوم الماركسيـــة السابقين الذين عارضوا بالاساس مبادئها السياسية سلط دوهرنج تهجماته على الاجزاء المكونة للماركسية : الفلسفة والاقتصاد السياسي ونظريـــة الاشتراكية العلمية ، وادعى بتكوين نظام شامل جديد للفلسفة والاقتصاد السياسي والاشتراكية . كان انتشار الدوهرنجية ، وخصوصا عندما لم يكن الحزب قد تضلع تماما بمبادئ الاشتراكية العلمية ، وعندما لم تتخلص الطبقة العاملة بعد من تأثير مختلف اشكال الاشتراكية الطوباوية ما قبل الماركسية ، يشكل خطرا فعليا . وكان من الضروري الدفاع عن تعاليم ماركس وتطويرها وتبسيطها .

كان انجلس يرى ان من واجبه الدفاع عن مبادئ الماركسية والدعاية لها في صفوف الحزب الفتي . وطوال ١٨٧٦–١٨٧٨ الف انجلس كتابا كبيرا بعنوان «ثورة السيد اوجين دوهرنج في العلوم» («ضد دوهرنج») ، وسلط نقدا ماحقا على آراء دوهرنج ، وقدم في الوقت ذاته عرضا متكاملا لاسس النظرية الماركسية . وكتب انجلس في مدخل الطبعة الانجليزية من «تطور الاشتراكية مـــن طوباوية الى علم» يقول «ان نظرية خصمي الشاملة حملتني على ان اعرض في مجادلة معه آراء ماركس وآرائي بشأن كل هذه المواد المتنوعة ، علما باني عرضت ذلك بشكل اكثر ترابطا بكثير مما جرى في اي وقت مضى» (ماركس وانجلس . المؤلفات ، الطبعة الثانية ، المجلد ٢٢ ، ص ٢٩٧) . وبذلك تهيأت لقراء «ضـــد دوهرنج» امكانية الاطلاع على الماركسية من جميع الوجوه ودراستها واستيعابها .

وفيما بعد اوضح انجلس نفسه لماذا كانت مهمة مكافحـــة دوهرنج من نصيبه : «بنتيجة تقسيم العمل الذي كان قائما بين

ماركس وبيني صار من نصيبي تمثيل آرائنا في الصحافة الدورية – ومن ذلك طبعا خوض النضال ضد الآراء المعادية – بغية توفير الوقت لماركس من اجل العمل في مؤلفه الرئيسي العظيم * . وبحكم ذلك تعين علي ان اعرض آرائنا في اغلب الاحوال بصيغة جدال وان اواجه بها الآراء الاخرى» (ماركس وانجلس . المؤلفات ، الطبعة الثانية ، المجلد ٢١ ، ص ٣٣٧) .

وشارك ماركس مشاركة مباشرة في تأليف «ضد دوهرنج» ، حيث قدم المساعدة لانجلس في جمع المادة الضرورية واطلع على المؤلف كله في المخطوطة وكتب بنفسه الفصل المكرس لانتقاد آراء دوهرنج بشأن تاريخ الاقتصاد السياسي . ولذلك بالذات يعبر كتاب «ضد دوهرنج» من البداية حتى النهاية عن وجهة نظر انجلس وماركس معا .

واعتبارا من بداية عام ١٨٧٧ وحتى منتصف عام ١٨٧٨ نشر مؤلف انجلس هذا بشكل سلسلة من المقالات في الجريدة المركزية للحزب الاشتراكي الديموقراطي «Vorwärts» («الى الامام») . وقرأه في هذه الجريدة آلاف من العمال التقدميين . وتدل الرسائل التي بعثها اشخاص كثيرون الى ماركس وانجلس على الصدى الواسع الذي حظي به نشر «ضد دوهرنج» منذ ذلك الحين . وعلى اثر انجاز نشر «ضد دوهرنج» في الجريدة صدر بكتاب مستقل ثم صدرت منه طبعتان عندما كان انجلس على قيد الحياة . ونقح انجلس ثلاثة فصول من الكتاب ونشرها في كراس منفصل بعنوان «تطور الاشتراكية من طوباوية الى علم» . وكان هذا الكراس الذي نعته ماركس بانه «**مدخل الى الاشتراكية العلمية**» (ماركس وانجلس . المؤلفات ، الطبعة الثانية ، المجلد ١٩ ، ص ٢٤٥) قد ترجم منذ ان كان انجلس على قيد الحياة الى جميع اللغات الاوربية الرئيسية ، وبذلك غدا المضمون الفكري لكتاب «ضد دوهرنج» في متناول اوسع الجماهير .

واثار نشر «ضد دوهرنج» غيظا مسعورا لدى اعداء الماركسية . ففي عام ١٨٧٧ سعى اشياع دوهرنج في مؤتمر الحزب الاشتراكي الديموقراطي الالماني الى وقف نشر مؤلف انجلس . وفي عام ١٨٧٨

* المقصود «رأس المال» – **الناشر** .

منع «ضد دوهرنج» في المانيا بعد صدور قانون الطوارئ ضد الاشتراكيين . ولكن كتاب انجلس ادى مهمته التاريخية العظيمة رغم كل العراقيل . فقد ساعد على تحقيق الانتصار النظري للماركسية في الحركة العمالية .

ان مؤلف انجلس العبقري هذا يحتفظ بأهميته الثابتة بوصفه كنزا لا ينضب له معين للنظرية الماركسية وسلاحا فكريا ضد اعداء الماركسية المعاصرين – مختلف انواع التحريفيين والاصطفائيين والاشتراكيين المزيفين الذين ينطلقون من مواقع تشابه بهذا القدر او ذاك المواقع التي دمرها انجلس في «ضد دوهرنج» .

لقد اثبت سير التاريخ كله طوال قرن كامل تقريبا صواب المضمون النظري لكتاب «ضد دوهرنج» .

مقدمات الطبعات الثلاث

أ

ليس الكتاب الحالي (١) نتيجة لاي «اندفاع من جانبي» على الاطلاق بل هو على العكس تماماً .

فمنذ ثلاث سنوات مضت ، عندما ألقى السيد دوهرنج فجأة بتحديه للقرن الذى يعيش فيه باعتباره نصيراً للاشتراكيــة ومصلحا لها فى نفس الوقت ، الح عليّ اصدقائي في المانيا مراراً ، بان اتعرض بالدراسة النقدية لهذه النظرية الاشتراكية الجديدة في الصحيفة المركزية للحزب الاشتراكى – الديموقراطي في ذلك الوقت – «فولكسشتآت» (٢) «Volksstaat» . واعتبر اصدقائي هذا ضرورياً للغاية ، وذلك منعاً لاعطاء اية فرصة جديدة للانقسامية الانعزالية والبلبلة في حزب بهذه الدرجة من حداثة النشأة ، ولم يكد ينتهي من تحقيق وحدته الا اخيراً . كان هؤلاء الاصدقاء اقدر مني على الحكم على الاوضاع في المانيا ، ولهذا كان عليّ ان اثق في تقديرهم . فضلاً عن انه قد تبين ان جزءا من الصحافة الاشتراكية قد رحب بالمذهب الجديد بحرارة ترجع في الحقيقة فقط الى حسن نية السيد دوهرنج ولكنها في نفس الوقت مكنت من الاعتقاد بان هذا الجزء من الصحافة الحزبية على استعداد – بسبب حسن نية السيد دوهرنج على وجه الضبط – ان يتقبل عن طواعية المذهب الدوهرنجــي ايضاً . بل ووجد اناس عمدوا على نشر هذا المذهب بشكل مبسط بين العمال . وفي النهاية اخذ السيد دوهرنج وطائفته الصغيرة يستخدمون كل حيل فن الاعلان والدسائس لاجبار «Volksstaat» على ان تقف موقفاً حازماً من المذهب الجديد الذي قدم مثل هذه الادعاءات الضخمة .

وعلى الرغم من هذا كله فقد مضى عام كامل ، قبل ان اقرر

تأجيل الاعمال الاخرى وابدأ في تناول تلك الثمرة الحامضة . وكان لهذه الثمرة من الخصائص ما يجعلك اذا بدأت في تناولها فلا بد من التهامها كلها شئت ام ابيت . يضاف الى ذلك انها لم تكن شديدة الحموضة فحسب ، وانما كبيرة جداً ايضاً . وقد برزت النظرية الاشتراكية الجديدة بوصفها النتيجة العملية النهائية لمذهب فلسفي جديد . ومن هنا ، كان من اللازم بحثها في ارتباطها الداخلي بهذا المذهب ، وتحليل المذهب ذاته في الوقت نفسه . كان من اللازم تتبع السيد دوهرنج في ذلك المجال الشاسع الذي يتعرض فيه لكل الاشياء الممكنة ولأشياء اخرى ايضاً . ومن هنا نشأت سلسلة من المقالات ، ظهرت ابتداء مـــن عام ١٨٧٧ في «فورفارتس» «Vorwärts» التي تصدر بليبزيـــج والتي خلفت صحيفـــة «Volksstaat» ، وهذه المقالات نقدمها هنا في صورة مترابطة .

اذن فان طبيعة الموضوع نفسه هي التي فرضت على النقد ان يخوض في تفاصيل لا تتناسب البتة مع المضمون العلمي لذلك الموضوع اعني به مضمون مؤلفات دوهرنج . الا ان هناك ايضاً اعتبارين قد يبرران هذا الاسهاب . فهو من ناحية قد مكنني ان اعرض بشكل ايجابي نظرتي للمسائل التي لها في الوقت الحاضر أهمية علمية او عملية عامة ، في مختلف مجالات المعرفة المتناولة هنا . وقد تم ذلك في كل فصل على حدة ، ورغم ان هذا العمل لم يهدف البتة الى وضع مذهب مقابل لـ«مذهب» السيد دوهرنج ، فأملي — مع ذلك — الا يفوت القارئ ملاحظة العلاقة الداخليـــة الموجودة في الآراء التي قدمتها . ومن هذه الناحية لدي الآن بالفعل ادلة كافية على ان هذا العمل لم يكن بلا فائدة .

ومن ناحية اخرى ، فان السيد دوهرنج «خالق المذهب» لا يعتبر ظاهرة فريدة في الواقع الالماني المعاصر . فمنذ حين والمذاهب التي تبحث في نشأة الكون وفي فلسفة الطبيعة بشكل عام وفي السياسة والاقتصاد السياسي ، الخ . ، تنبت في المانيا كما ينبت الفطر بعد سقوط المطر . فأي دكتور فلسفة قليل الشأن أو حتى طالب فلسفة لن يقبل بأقل من خلق «مذهب» متكامل . فمثلما يفترض في الدولة المعاصرة ان كل مواطن قادر على الحكم على مختلف المسائل التي يقترع عليها ، وكما ان الاقتصاد السياسي يبدأ من فرض ان كل

مستهلك له معرفة دقيقة بكل السلع التي عليه ان يشتريها للحفاظ على بقائه ، فيعتبر قياساً على ذلك اليوم انه في مجال العلم ايضاً يجب التمسك بمثل هذه الفروض ايضاً . وهكذا تفهم حرية العلم على انها حق الانسان في ان يكتب عن اي شيء لم يدرسه ، وان يقدم كتاباته هذه على انها المنهج العلمي الدقيق الوحيد . ويعتبر السيد دوهرنج احد الامثلة المميزة جداً لذلك الزيف العلمي المنفلت ، والذي يزحف الى مكان الصدارة في ايامنا هذه في المانيا ، ويغطي كل شيء بكلام فارغ ، بضجيج الرنين الاجوف المتغطرس . رنين اجوف متغطرس في الشعر وفي الفلسفة وفي السياسة وفي الاقتصاد السياسي وفي التاريخ . رنين اجوف متغطرس في قاعات العلم ومن فوق المنابر ، رنين اجوف متغطرس في كل مكان ، رنين اجوف متغطرس يدّعي التفوق والتفكير العميق مما يميزه عن الرنين الاجوف البسيط المبتذل السطحي عند الامم الاخرى . ان الرنين الاجوف المتغطرس وهو اول ما يميز الانتاج الفكري الالماني ، ويشكل اكثر منتجاته انتشاراً يحمل العلامة التالية : «رخيص لكن رديء» ، مثل باقي المصنوعات الالمانية التي لم يعرض معها في فيلادلفيا (٣) مع الاسف . وحتى الاشتراكية الالمانية – خصوصاً بعد المثل الطيب الذي قدمه السيد دوهرنج – تمارس هذه الايام بحماس اثارة الرنين الاجوف المتغطرس وتنتج مختلف الشخصيات التي تتفاخر «بالعلم» الذي «لم تتعلم منه شيئاً في الحقيقة» (٤) . اننا نواجه هنا مرضاً من امراض الطفولة ، يشهد ببدء انتقال الطالب الالماني الى الاشتراكية – الديمقراطية ، ولا ينفصل عن هذه العملية ، ولكن عمالنا بطبيعتهم السليمة جدا سوف يتغلبون على هذا المرض بلا شك .

وليس الذنب ذنبي اذا اضطررت الى تتبع السيد دوهرنج في تلك المجالات التي لا يمكن ان أكون فيها في احسن الاحوال اكثر من هاو . واقتصرت في الغالب في مثل هذه الحالات على مواجهة مزاعم خصمي الزائفة أو المشكوك فيها بحقائق اكيدة لا جدال فيها . هكذا كان موقفي في مجال القانون وفي بعض مسائل العلم الطبيعي . اما في الحالات الاخرى فان الامر يتصل بآراء عامة ، تتعلق بالعلوم الطبيعية النظرية ، إي بذلك المجال الذي يضطر فيه حتى المتخصص في العلوم الطبيعية الى ان يخرج عن اطار تخصصه وينتقل الى مجالات مجاورة

يكون فيها باعتراف السيد فيرخوف «مبتدئاً» (٥) كأي واحد منا نحن بسطاء الناس . اني لآمل ان ألقى بخصوص القليل من عدم الدقة وعدم الصواب في التعبير نفس التسامح الذي يتبادله العاملون في مختلف المجالات المتخصصة .

عندما كنت على وشك ان انتهي من هذه المقدمة وقع نظري على اعلان لدار النشر صاغه السيد دوهرنج عن ظهور مؤلف «طليعى» جديد للسيد دوهرنج هو «القوانين الاساسية الجديدة للفيزياء والكيمياء العقليين» . ورغم ادراكي الكامل لعدم كفاية معلوماتي في مجالي الفيزياء والكيمياء ، اعتقد مع ذلك انني اعرف سيدنا دوهرنج بما فيه الكفاية ، وبالتالي فحتى دون ان اطلع على المؤلف المذكور ، استطيع ان اقول مسبقاً ان قوانين الفيزياء والكيمياء المعروضة فيه هي من السخف والتفاهة بحيث تستحق ان تحتل مكانها الى جانب القوانين السابقة في الاقتصاد السياسي وتخطيط العالم ، الخ . ، التي اكتشفها السيد دوهرنج والتي اتناولها في مؤلفي هذا ، وان الريجومتر او جهاز قياس درجات الحرارة المنخفضة جداً ، الذي صممه السيد دوهرنج ، لن يستخدم لقياس درجات الحرارة العالية او المنخفضة ، وانما فائدته فقط لقياس عجرفة الجهل التي يتميز بها السيد دوهرنج .

لندن ، في ١١ يوليو (حزيران) سنة ١٨٧٨ .

٢

لم اكن اتوقـــع صدور هذا المؤلف في طبعـــة جديدة . فالموضوع الذي يتعرض له بالنقد قد نسي تقريباً في الوقت الحالي ؛ والمؤلف نفسه قد نشر على حلقات للآلاف العديدة من القراء خلال عامي ١٨٧٧ و١٨٧٨ ، في «Vorwärts» التي تصدر في ليبزيج ، بل وظهرت كذلك طبعة مستقلة له بعدد كبير من النسخ . فمن الذي يمكن ان يهتم بعد ذلك بما كتبته منذ عدة سنوات عن السيد دوهرنج ؟

اكبر الظن انني مدين بذلك في المكان الاول للحظر الذي فرض

إل هذا المؤلف في الامبراطورية الالمانيـــة فور صدور قانون الطوارئ ضد الاشتراكيين (٦) ، مثله في ذلك مثل جميع مؤلفاتي الاخرى تقريباً التي كانت ما تزال معروضة للتداول آنذاك . وكانت نتيجة ذلك الاجراء واضحة لاي شخص لم يتجمد فكره نهائياً عند الخرافات البيروقراطية المتوارثة لبلدان الحلف المقدس (٧) ، هذه النتيجة هي تضاعف بيع الكتب الممنوعة مرتين وثلاث مرات ، مما يظهر على الملأ عجز سادة برلين الذين يصدرون اوامر المنع ، ويعجزون عن تنفيذها . وفي الواقع انه بفضل جميل الحكومـــة الامبراطورية ، تظهر مؤلفاتي غير الكبيرة في عدد من الطبعات يفوق قدراتي . فليس لدي الوقت كي أراجع نصها كما يجب ، واضطر في اكثر الاحيان الى ان اعيد طبعها كما هي .

يضاف الى ذلك ايضاً ظرف آخر . فان «مذهب» السيد دوهرنج الذي يتعرض هنا للنقد يشمل مجالاً نظرياً واسعاً جداً ، وقد اجبرني ذلك انا ايضاً على ان اتتبعه في كل مكان وان اضع آرائي مقابلاً لآرائه . وبفضل ذلك اصبح النقد السلبي ايجابياً ؛ وتحولت المجادلة الى عرض مترابط الى حد ما للمنهج الديالكتيكي والنظرة الشيوعية الى العالم ، اللذين نعبر عنهما ، ماركس وأنا ، وهو عرض يشمل مجالات كثيرة بما فيه الكفاية من مجالات المعرفة . ان وجهة نظرنا هذه عن العالم التي ظهرت اول مرة في كتاب «بؤس الفلسفة» لماركس وفي «البيان الشيوعي» (٨) عاشت فترة حضانة دامت اكثر من عشرين عاماً قبل ظهور «رأس المال» ، عندما اخذت تكسب بسرعة متزايدة دوائر تتسع بصفة مستمرة (٩) . وهي في الوقت الحالي تثير اهتماماً كبيراً واصبح لها انصار في اوروبـــا وبعيداً خارج حدودها ؛ في جميع البلاد التي لديها بروليتاريا من ناحية وعلماء ونظريون يتميزون بالجرأة من ناحية اخرى . وهكذا يوجد على ما يظهر جمهور يهتم بجوهر الموضوع لدرجة تجعله يرتضي الجدل ضد آراء دوهرنج ، ذلك الجدل الذي اصبح الآن في كثير من النواحي غير ذي موضوع ، وذلك من اجل المضمون الايجابي للكتاب .

وألاحظ بشكل عابر انه لما كان ماركس هو الذي اثبت وطور الجزء الاعظم من مفهوم العالم المعروض في الكتاب الحالي ونصيبي منه لا يتعدى جزءاً ضئيلاً فقد كان بديهياً بالنسبة لنا انه لا يمكن

ظهور هذا المؤلف دون علمه . فقد قرأت له كل المخطوطة قبل ان اسلمها للمطبعة ، اما الفصل العاشر من القسم الخاص بالاقتصاد السياسي (من «التاريخ الانتقادي») فقد كتبه ماركس ، ولكني اضطررت للاسف الى اختصاره بعض الشيء لمجرد اسباب خارجية . وقد اعتدنا من زمان ان نساعد بعضنا البعض في المجالات المتخصصة .

وباستثناء فصل واحد ، تعتبر الطبعة الحالية اعادة للطبعة الاولى بشكل لا تغيير فيه . فمن ناحية لم يكن لدي وقت لاعادة النظر فيها بشكل اساسي ، رغم انني كنت اود ان اعدل بعض الشيء في العرض . والحقيقة انه تقع على عاتقي مهمة ان اعد للمطبعة ما تركه ماركس من مخطوطات ، وهذا اهم بكثير من كل ما عداه . يضاف الى ذلك ان ضميري يثور ضد اي تعديلات في النص . فمؤلفي له طابع الجدل ، وانا اعتبر نفسي ملتزماً امام خصمي ألا اصحح شيئاً في مؤلفي ، حينما لا يستطيع هو ان يصحح شيئاً في مؤلفه . ويمكنني فقط أن ادعي لنفسي الحق بالرد على رد السيد دوهرنج . ولكنني لم اقرأ ولن اقرأ ما كتبه السيد دوهرنج الا اذا وجدت حاجة ماسة لذلك : فقد انهيت معه الحسابات النظرية . والى جانب ذلك عليّ ان اراعي معه كل قواعد الشرف المعمول بهـا في الصراع الادبي ، وذلك لانه بعد بدء نشر مؤلفي تصرفت معه جامعة برلين بشكل مجحف للغاية . صحيح ان الجامعة قد عوقبت على ذلك بما فيه الكفاية . فان الجامعة التي تقدم على حرمان السيد دوهرنج من حقه في التدريس ، في ظروف معروفة للجميع ، ليس من حقها ان تدهش اذا فرض عليها السيد شفينينغير في ظروف معروفة بنفس الدرجة (١٠) .

والفصل الوحيد الذي سمحت لنفسي فيه بأن اقوم باضافات توضيحية ، هو الفصل الثاني من القسم الثالث «لمحة نظرية» . فهنا حيث يدور الحديث فقط عن عرض احد النقاط الاساسيـة لآرائي التي أدافع عنها ، لا يستطيع خصمي ان يشكو لانني حاولت ان اكتب بشكل اكثر بساطة وقمت ببعض الاضافات . وكان لذلك في الحقيقة ايضا سبب خارجي . فقد اعدت كتابة ثلاثة فصول من الكتاب (الفصل الاول من «التمهيد» والفصلين الاول والثاني من

القسم الثالث) في كتيب مستقل لصديقي لافارغ كي ينشره في الترجمة الفرنسية ، وبعد ان اصبحت الطبعة الفرنسية اساساً لطبعتين ايطالية وبولندية ، اصدرت الطبعة الالمانية باسم «تطور الاشتراكية من طوباوية الى علم» . وقد صدرت من هذا الكتيب ثلاث طبعات خلال عدة شهور وظهر ايضاً في ترجمتين روسيــــة ودانماركية . وفي كل هذه الطبعات لم يضف الا الفصل المشار اليه سابقاً ، ومن ناحيتي كان من الحذلقة ان اقيد نفسي في الطبعة الجديدة بالنص الاول ، طالما يوجد نص لاحق اصبح عالمياً .

وان ما كنت اود ان اعدله ايضاً يتعلق اساساً بنقطتين . الاولى تتعلق بالتاريخ البدائي للانسانية الذي لم يعط لنا مورجان الطريق لفهمه الا عام ١٨٧٧ (١١) . ولكن بما انه منذ ذلك الوقت قد سنحت لي الفرصة في كتابي «أصل العائلة والملكية الخاصة والدولة» (زوريخ ، ١٨٨٤) ان استخدم المواد التى اصبحت خلال هذه الفترة في متناول يدي فستكون كافية الاشارة الى هذا المؤلف اللاحق .

والنقطة الثانية هي انني كنت اود تعديل ذلك الجزء الذي يتعلق بالعلوم الطبيعية النظرية . فهناك الكثير من عدم اللباقة في العرض ، وكان من الممكن التعبير عنه في الوقت الحالي بشكل اكثر وضوحاً وتحديداً . واذا كنت لا اعتبر من حقي ان ادخل تحسيناً في هذه النقطة ، اجدني مضطراً لهذا بالذات ان انتقد نفسي هنا .

نكاد نكون ، ماركس وانا ، الشخصين الوحيدين اللذين انقذا الديالكتيك الواعي من الفلسفة الالمانية المثالية ونقلاه الى الفهم المادي للطبيعة والتاريخ . ولكي نفهم الطبيعة فهماً ديالكتيكياً ، ومادياً في الوقت نفسه لا بد من التعرف على الرياضيات والعلوم الطبيعية . لقد كان ماركس عالماً ضليعاً في الرياضيات ، اما العلوم الطبيعية فلم نستطع دراستها الا من حين لآخر بشكل عرضي غير منتظم . ولهذا فعندما تركت العمل التجاري وانتقلت الى لندن (١٢) ، وتوفر لي الوقت اللازم ، اخضعت نفسي لعملية «انسلاخ» كامل ، حسب تعبير ليبيغ (١٣) في مجال الرياضيات والعلوم الطبيعية ، واعطيت ذلك العمل الجزء الاكبر من وقتي على مدى ثماني سنوات . وقد كنت في ذروة عملية الانسلاخ هذه عندما تعين عليّ ان اشغل

نفسي بما يسمى بفلسفة السيد دوهرنج الطبيعية . فكان من الطبيعي جداً في تناولي لذلك الموضوع ان لا أوفق في بعض الاحيان في انتقاء التعبير التكنيكي المناسب ، وان اكون بشكل عام غير ماهر الى حد ما في مجال العلوم الطبيعية النظرية . ولكن من ناحية اخرى فان ادراكي بانني لست متمكناً من المادة بعد بما فيه الكفاية جعلني حذراً ؛ فلن ينجح احد في العثور على خطايا حقيقية عندي ضد الوقائع المعروفة آنذاك ، أو على عرض غير سليم للنظريات المسلم بها في ذلك الوقت . وبهذا الخصوص حدث فقط ان شخصاً لا يعترف به كعالم رياضي كبير شكاني كتابة لماركس زاعمـاً انني تجرأت ومسست شرف $\sqrt{-1}$ (١٤) .

ومن البديهي ان العرض الاجمالي الذي اقدمـه لمنجزات الرياضيات والعلوم الطبيعية كان يقصد الاقتناع تفصيلياً ايضاً بتلك الحقيقة التي لم تثر عندي عموماً اي شك ، وهي ان القوانين الديالكتيكية للحركة تشق لنفسها الطريق في الطبيعة عبر خضم التغيرات التي لا حصر لها وهي نفس القوانين التي تسود في التاريخ ايضاً على الحوادث التي تبدو عرضية – القوانين التي تمر كخيط احمر خلال تطور الفكر البشري ، وتصل تدريجياً الى وعي الانسان . هذه القوانين قد طورها هيجل لاول مرة على نحو شامل ولكن بشكل تصوفي . وكان احد اهدافنا هو انتزاعها من ذلك الشكل التصوفي وتقديمها بوضوح في كل بساطتها وشمولهـا . ومن البديهي ان فلسفة الطبيعة القديمة – رغم العديد من جوانبها الحسنة فعلاً ورغم كل البذور المثمرة التي احتوتها * – عجزت عن ارضائنا . وكما

* ان ينقضَ الانسان على فلسفة الطبيعة القديمة بسطحية وقلـة تفكير على طريقة كارل فوغت اسهل بكثير من ان يقيِّم مغزاها التاريخي . فهي تتضمن الكثير من الترهات والاوهام ولكن ليس اكثر مما تتضمنه نظريات علماء الطبيعة التجريبيين المعاصرين لتلك الفلسفة . وقد بدأ الناس يفهمون انها تتضمن ايضاً الكثير من الاشياء المفهومة والمعقولة وذلـك منذ انتشار نظرية التطور . ولهذا كان هيكل على حق عندمـا اعترف بخدمات تريفيرانوس واوكين (١٥) . لقد وضع اوكين في مفهومه عـن المادة المخاطية الاولى والفقاعة الاولى باعتبارهما من مسلمات البيولوجيا ما اكتشف بعد ذلك فعلاً على انه البروتوبلازم والخلية . اما بالنسبة لهيجل بالذات فهو ارقى بكثير من نواح عديدة من التجريبيين المعاصرين له الذين

يظهر بتفصيل في هذا الكتاب ، اخطأت فلسفة الطبيعة – خصوصاً في شكلها الهيجلى – في انها لم تعترف للطبيعة بأي تطور زمني ، أو اي تتابع للاشياء «الواحد تلو الآخر» وانما اعترفت فقط بوجود «الشيء بجانب الآخر» . وتمتد جذور هذا الرأى الى مذهب هيجل نفسه الذي نسب الى «الروح» وحدها التطور التاريخي التقدمي ، ومن ناحية اخرى الى الوضع العام للعلوم الطبيعية الذي كان سائداً حينئذ . وعلى هذا النحو ، كان هيجل في هذه الحالة متخلفاً كثيراً عن كانط الذي عرض في نظريته السديميـــة رأياً عن نشأة النظام الشمسي ، وأشار ، باكتشافه لتأثير مدالبحر على تخفيف سرعة دوران الارض ، الى الفناء الحتمي لذلك النظام (١٧) . واخيراً ، لم يكن الأمر بالنسبة لي هو فرض القوانين الديالكتيكية على الطبيعة من الخارج ، وانما ابحث عنها في الطبيعة واستنتاجها منها .

ولكن تحقيق ذلك بشكل منتظم وفي كل مجال على حدة يعتبر عملاً ضخماً . ولا ينحصر الامر في أن المجال الذي يجب فهمه لانهائي

ظنوا انهم يشرحون كل الظواهر التي لم تشرح بعد اذا اسندوها الى قوة ما – مثل قوة الثقل او قوة العوم او قوة الاتصال الكهربائي ، الخ . ، او اذا لم يصلح ذلك يسندونها بمادة غير معروفة : ضوئية او حرارية او كهربائية ، الخ . . وهذه المواد الموهومة يمكن اعتبارها قد ابعدت اليوم ، ولكن هذه المضاربة بالقوى التي كافح ضدها هيجل تظهر كطيف مضحك في خطبـــة هيلمهولتس في اينسبروك ١٨٦٩ مثلاً (هيلمهولتس Populare Vorlezungen, II Heft, 1871, S. 190 (١٦) . وعلى النقيض من عبادة نيوتن الموروثة عن الفرنسيين في القرن الثامن عشر وهو الذي غمرته انجلترا بالتكريم والثروة ، نجد هيجل يشير الى ان كبلر الذي تركته المانيا يموت من الجوع هـــو المؤسس الحقيقي للميكانيكا المعاصرة للاجرام السماوية وان قانون الجاذبية لنيوتن متضمن بالفعل في قوانين كبلر الثلاثة بل وواضح ومحدد تماما في القانون الثالث . ان ما يثبته هيجل في مؤلفه «فلسفة الطبيعة» ، البند ٢٧٠ والاضافة (مجموعة اعمـــال هيجل ، المجلـــد ٧ ، عام ١٨٤٢ ، ص ٩٨ و١١٣–١١٥) بعدد مـــن المعادلات البسيطة نجـــده مـــن جديـــد كنتيجة من نتائج الميكانيكا الرياضية الحديثة عند غوستاف كيرخهوف («محاضرات حول الفيزياء الرياضية» ، الطبعة الثانية . ليبزيج ، عام ١٨٧٧ ، ص ١٠) وهي في الجوهر بنفس الشكل الرياضي البسيط الذي سبق ان طوره هيجل . ان علاقة الفلاسفة الطبيعيين بالعلم الطبيعـــي الديالكتيكي الواعي هي مثل علاقة الطوباويين بالشيوعية المعاصرة .

تقريباً ؛ بل ان العلم الطبيعي ذاته تشمله في ذلك المجال كله عملية من التحول الجذري هي من الضخامة بحيث يستطيع ان يتابعها بالكاد من يخصص لها كل وقته. زد على ذلك انه منذ وفاة كارل ماركس اصبحت المهام الاكثر الحاحاً تمتص كل وقتي، مما اضطرني ان اقطع عملي في مجال العلم الطبيعي. وانا مجبر في الوقت الحاضر ان اكتفي بالخطوط العامة الموجودة في المؤلف الحالي وان انتظر فرصة قادمة تتيح لي تصنيف ونشر النتائج المجمعة، وقد يكون ذلك مع المخطوطات التي تركها ماركس حول الرياضيات والتي لها اهمية عظمى (١٨).

ولكن من المحتمل ان يؤدي تقدم العلوم الطبيعية النظرية الى جعل عملي في جزئه الغالب او في مجموعه غير ضروري لأن الثورة التي تفرض على العلم الطبيعي النظري، لمجرد الحاجة الى ترتيب مجموع الاكتشافات التجريبية البحتة المتراكمة، لا بد وان تجذب حتى اكثر التجريبيين تشدداً الى الادراك المتزايد للطابع الديالكتيكي لعمليات الطبيعة. وتختفي إكثر فاكثر كل التضادات السابقة التي لا تتغير، والحدود الفاصلة الحادة التي لا يمكن تخطيها. فمنذ الوقت الذي تم فيه التوصل الى تحويل الغازات الاخيرة «الحقيقية» الى سوائل، وبعد ان تحدد انه يمكن تحويل الجسم الى وضع يستحيل فيه التمييز بين الشكل السائل والشكل الغازي، فقدت حالات التجميع البقية الباقية من طبيعتها المطلقة السابقة (١٩). وعندما اثبتت النظرية الحركية للغازات ان مربعات السرعة التي تتحرك بها الجزيئات الغازية الفردية في الغازات الكاملة وفي درجات الحرارة المتساوية تتناسب تناسبا عكسيا مع الوزن الجزيئي، انتقلت الحرارة ايضا بشكل مباشر الى طائفة تلك الاشكال من الحركة التي تخضع للقياس مباشرة كأشكال للحركة. واذا كان القانون الاساسي العظيم المكتشف مؤخرا للحركة لم يكن يفهم منذ عشر سنوات مضت الا على اعتبار انه قانون **حفظ** الطاقة، وكتعبير فقط عن استحالة فناء الحركة او استحداثها، اي كان يفهم فقط من الناحية الكمية، فان ذلك التعبير الضيق السلبي أخذ يبتعد شيئاً فشيئاً ويحتل مكانه التعبير الايجابي في شكل قانون **تحول** الطاقة، حيث يأخذ المضمون الكيفي للعملية حقوقه الكاملة لاول مرة وتزول الذكرى

الاخيرة عن الخالق من خارج العالم . ولم تعد هناك حاجة الآن للبرهنة – كشيء جديد – على ان كمية الحركة (ما يسمى بالطاقة) لا تتغير ، اذا كانت تتحول من الطاقة الحركية (ما يسمى بالقوة الميكانيكية) الى كهرباء وحرارة وطاقة كامنة ، الخ . ، والعكس بالعكس ؛ فان هذه الفكرة تعتبر اساساً تم التوصل اليه نهائياً لبحث عملية التحول نفسها – وهو البحث الذي اصبح الآن اغنى في المضمون بكثير – تلك العملية الاساسية المعظيمة التي نجد في ادراكها تعميماً للادراك الكلي للطبيعة . ومنذ الوقت الذي بدئ فيه ببحث البيولوجيا في ضوء نظرية التطور ، اخذت خطوط التصنيف الجامدة المحددة تختفي الواحد بعد الآخر في ميدان الطبيعة العضوية ايضاً . وتتكاثر يوماً بعد يوم الحلقات الوسطية غير قابلة للتصنيف تقريباً ، وينقل البحث الأدق بالكائنات الحية من طبقة الى اخرى ، وتفقد الصفات المميزة التي اصبحت بمثابة رمز الايمان مغزاها المطلق ، فنحن نعرف اليوم انه توجد حيوانات ثديية تضع بيضاً ، واذا تأكد ما اذيع فهناك ايضاً طيور تمشي على اربع (٢٠) . واذا كان فيرخوف قد اضطر منذ سنوات عديدة بعد اكتشاف الخلية الى ان يفكك وحدة الفرد الحيواني الى اتحاد من الدويلات الخلوية – الامر الذي كان له طابع تقدمي اكثر مما هو علمي طبيعي أو ديالكتيكي (٢١) – فان مفهوم الفردية الحيوانية (والانسانية ايضاً بالتالي) يصبح اكثر تعقيداً بكثير – نتيجة لاكتشاف كريات الدم البيضاء التي تزحف في اجسام الحيوانات العليا كما تزحف الاميبا . علماً بان هذه الاضداد القطبية التي بدت غير قابلة للتوفيق او الحل ، وهذه الحدود الفاصلة والسمات المميزة المثبتة بشكل تعسفي للطبقات هي التي اسبغت على العلم الطبيعي النظري الحديث طابعه الميتافيزيقي المحدود . والنقطة الاساسية في الفهم الديالكتيكي للطبيعة هي ادراك ان هذه الاضداد والاختلافات وان كانت موجودة في الطبيعة الا انها تحتوى على مغزى نسبي فقط ، بل ان سكونها الموهوم ومدلولها المطلق لم يأتيا الى الطبيعة الا من خلال تأملاتنا . ويمكن الوصول الى الفهم الديالكتيكي للطبيعة لان وقائع العلم الطبيعي المتجمعة تجبرنا على ذلك ؛ ولكن من الممكن الوصول اليه بشكل اسهل اذا تناولنا الطابع الديالكتيكي لهذه الوقائع من خلال

ادراك قوانين الفكر الديالكتيكي . وعلى أية حال فلقد تقدمت العلوم الطبيعية بدرجة أصبح معها من المستحيل الاستغناء عن التعميم الديالكتيكي . ولكنها تسهل لنفسها تلك العملية اذا لم تنس ان النتائج التي تعمم فيها ثمار خبرتها هي مفاهيم وان فن استخدام المفاهيم ليس شيئاً فطرياً ولا يعطى مع الوعى العادي اليومي ، وانما يتطلب تفكيراً فعلياً ، له ايضاً تاريخه التجريبي الطويل ، بقدر طول تاريخ الدراسة التجريبية للطبيعة . وعندما ينجح العلم الطبيعي في استيعاب النتائج التي تم الحصول عليها بفضل تطور الفلسفة على مدى الفين وخمسمائة عام ، فانه سيتخلص بفضل ذلك بالضبط من كل فلسفة طبيعية خاصة تقف خارجه وفوقه . هذا من ناحية . ومن ناحية اخرى سيتخلص ايضاً من منهجه الخاص المحدود فى التفكير الذي ورثه عن التجريبية الانجليزية .

لندن ، ٢٣ ايلول (سبتمبر) ١٨٨٥

٣

تعتبر الطبعة الجديدة الحاليـة – باستثنـاء بعض التعديلات البسيطة جداً في الاسلوب – اعادة للطبعة السابقة . ولم اسمح لنفسي باحداث اضافات جوهرية الا في فصل واحد هو الفصل العاشر من القسم الثاني (من «التاريخ الانتقادي») ، وذلـك استناداً الى الاعتبارات التالية .

كما سبق ان ذكرت في مقدمة الطبعة الثانية ، يعتبر كل ما هو جوهري في هذا الفصل من عمل ماركس . وعند اول صيغة له كانت مخصصة لمقالة صحفية اضطررت الى ان اختصر مخطوط ماركس الى حد كبير وبالذات تلك الاجزاء التي لا يحتل فيها نقد مبادىء دوهرنج الا مكاناً ثانوياً بالمقارنة مع عرض آراء ماركس الخاصة في مجال تاريخ الاقتصاد السياسي . ومع ذلك ما زال هذا الجزء بالتحديد من المخطوطة يمثل في الوقت الحاضر ايضاً أهمية عظمى وغير وقتية . واعتبر من واجبي ان اعرض بشكل كامل وحرفياً بقدر الامكان آراء ماركس التي يخصص فيها لبعض الاشخاص مثل بيتي ونورث ولوك

رهيوم مكانهم المناسب في عملية نشوء الاقتصاد السياسي الكلاسيكي ؛ واعتبر اكثر من ذلك ضرورة ايضاً نقل ما قدمه ماركس من تفسير «للجدول الاقتصادي» لكيسني ، الذي ظل مثل ابي الهول لغزاً مستعصياً بالنسبة لكل الاقتصاد السياسي الحديث . وبالمقابل لقد حذفت الفقرات التي تتعلق فقط بمؤلفات السيد دوهرنج ، طالما كان ذلك لا يخل بالارتباط العام للعرض .

وفي الختام استطيع ان اعبر عن رضائي الكامل لان الآراء التي ادافع عنها في هذا المؤلف لقيت منذ الطبعة السابقة انتشاراً واسعاً في الوعي الاجتماعي للدوائر العلمية والطبقة العاملة في جميع البلاد المتمدنة في العالم .

لندن ، في ٢٣ ايار (مايو) عام ١٨٩٤

ف . انجلس

تمهيد

١ – ملاحظات عامة

تعتبر الاشتراكية المعاصرة بشكل رئيسي من حيث مضمونها ، نتيجة لملاحظة التناقضات الطبقية السائدة في المجتمع المعاصر بين الاغنياء والفقراء ، وبين العمال الاجراء والبرجوازية ، من ناحية ، ونتيجة لملاحظة الفوضى السائدة في الانتاج من ناحية اخرى . ولكن هذه الاشتراكية تظهر في شكلها النظرى في البدء كمجرد استمرار وتطوير اكثر منطقية للمبادئ التي طرحها المنورون الفرنسيون العظام في القرن الثامن عشر . وكأي نظرية جديدة كان لا بد وان تنطلق الاشتراكية قبل كل شيء من المادة الفكرية التي تراكمت قبلها ، رغم امتداد جذور الاشتراكية بعمق في الوقائع الاقتصادية .

ان الرجال العظام الذين هيأوا الاذهان في فرنسا للثورة القادمة كانوا هم انفسهم ثوريين جداً . انهم لم يعترفوا بأي سلطان خارجي مهما كان . وتعرض الدين ومفهوم الطبيعة والمجتمع وبناء الدولة لنقد لا رحمة فيه . وتوجب على جميع المفاهيم ان تقف امام محكمة العقل ، فاما ان تبرر وجودها او تكف عن الوجود . واصبح العقل هو المقياس الوحيد لكل ما هو موجود . لقد كان ذلك عصراً – حسب تعبير هيجل – وضع فيه العالم على رأسه ، وذلك في البداية بمعنى ان العقل الانساني والمبادئ التي توصل اليها من خلال التفكير طالبت بان تعتبر اساساً لجميع الاعمال البشرية والعلاقات الاجتماعية . ثم بذلك المعنى الاكثر شمولاً وهو ان الواقع الذي كان يتعارض مع تلك المبادئ قد قلب عملياً رأساً على عقب . ان كل شكل من اشكال المجتمع والدولة في ذلك الوقت ، وكل تصور

قديم تقليدي اصبح ينظر اليها باعتبارها متناقضة مع العقل وطرح كل هذا كما تطرح النفايات ؛ فالعالم حتى الآن كانت تحكمه الخرافات ، وكل الماضي لا يستحق الا الاسف والاحتقار . ولاول مرة الآن تشرق الشمس ، ومن الآن يجب ان تترك الخزعبلات والظلم والامتيازات والاضطهاد مكانها للحقيقة الابدية ، والعدالة الابدية ، والمساواة الناشئة من الطبيعة نفسها ، وحقوق الانسان التي لا يمكن انتزاعها .

ونحن نعرف الآن ان مملكة العقل هذه لم تكن غير مملكة مثالية للبرجوازية ، وان العدالة الابدية قد وجدت تطبيقها في العدل البرجوازي ، وان المساواة قد تحددت بمساواة المواطنين امام القانون ، واعلن ان الملكية البرجوازية . . . هي من اهم حقوق الانسان الجوهرية . ولم تظهر دولة العقل – العقد الاجتماعي لروسو (٢٢) – وما كان من الممكن ان تظهر الا في شكل الجمهورية الديمقراطية البرجوازية . لم يستطع المفكرون العظام في القرن الثامن عشر مثلهم مثل جميع اسلافهم ان يخرجوا من الاطار الذي وضعه لهم العصر الذي عاشوا فيه .

ولكن الى جانب التناقض بين النبلاء الاقطاعيين والبرجوازية كان هناك تناقض عام بين الاستغلاليين والمستغلين ، بين الطفيليين الاغنياء والفقراء الكادحين . وهذا الوضع بالذات هو الذي مكن ممثلي البرجوازية من ان يظهروا لا بمظهر ممثلي طبقة واحدة معينة ، وانما كممثلين لكل البشرية المتألمة . وأكثر من ذلك . لقد ناءت البرجوازية منذ لحظة نشوئها بتناقضها الداخلي : فالرأسماليون لا يستطيعون الحياة دون العمال الاجراء ، وكما تطور معلم الورشة العادي في القرون الوسطى الى برجوازى معاصر ، تطور صبي الورشة وعامل اليومية خارج الورشة الى بروليتاريين . ورغم ان البرجوازية في كفاحها ضد الاقطاع كان من حقها بشكل عام ان تعتبر نفسها ممثلة ايضاً لمصالح مختلف الطبقات الكادحة في ذلك الوقت ، فان ذلك لم يمنع في كل حركة برجوازية كبيرة قيام حركات مستقلة للطبقة التي كانت هي السلف المتطور الى حد ما للبروليتاريا الحديثة . من ذلك كانت حركة توماس مونزر وقت الاصلاح وحرب الفلاحين (٢٣) في المانيا والليفلرز (٢٤) في عهد الثورة الانجليزية الكبرى ،

وبابيف في مرحلة الثورة الفرنسية الكبرى (٢٥) . وصاحبت تلك النضالات الثورية المسلحة للطبقة التي لم تكن قد نضجت بعد مداخلات نظرية مناسبة ؛ مثال ذلك التصورات الطوباوية للنظام الاجتماعي المثالي (٢٦) في القرنين السادس عشر والسابع عشر ، بل والنظريات الشيوعية المباشرة في القرن الثامن عشر (موريلي ومابلي) . فلم تعد المطالبة بالمساواة تقتصر على مجال الحقوق السياسية ، وانما امتدت الى الوضع الاجتماعي لكل فرد على حدة ؛ وثبتت ضرورة القضاء لا على الامتيازات الطبقية وحدها وانما على الفروق الطبقية نفسها . وكانت شيوعية الزهد الاسبرطية هي الشكل الاول لتجلي التعاليم الجديدة . ثم ظهر بعد ذلك الطوباويون الثلاثة العظام ، وهم سان سيمون الذي بقيت للاتجاه البرجوازي عنده أهمية معينة الى جانب الاتجاه البروليتاري ، وفوريه ، وأوين الذي وضع اقتراحاته الخاصة بازالة الفروق الطبقية في شكل نظام يرتبط مباشرة بالمادية الفرنسية وذلك في بلد الانتاج الرأسمالي الاكثر تطوراً وتحت تأثير التناقضات الناشئة عنه .

والشيء المشترك بالنسبة لهؤلاء الثلاثة هو انهم لا يتقدمون كممثلين للبروليتاريا التي ولدت تاريخيا في ذلك الوقت . وانهم مثل المنورين الفرنسيين يريدون تحرير الانسانية كلها لا طبقة اجتماعية معينة . وهم مثلهم يريدون اقامة مملكة العقل والعدالة الابدية ولكن مملكتهم تختلف عن مملكة العقل عند المنورين اختلافاً بيناً . فالعالم البرجوازي الذي يقام وفقا لمبادئ هؤلاء المنورين هو أيضاً غير معقول وغير عادل ، ولهذا فانه يجب أن يلقى به ايضاً الى سلة القمامة مثل الاقطاعية وكل النظم الاجتماعية السابقة . ولم يسد العقل الحقيقي والعدالة الحقيقية حتى الآن في العالم لسبب واحد هو انهما لم يدركا بعد بالشكل اللازم ، فلم يوجد ببساطة ذلك الشخص العبقري الذي ظهر الآن وادرك الحقيقة . وكونه ظهر الآن ، وكون الحقيقة قد ادركت الآن بالتحديد لا يعتبر على الاطلاق نتيجة ضرورية للسير العام للتطور التاريخي ، وحادثة حتمية ، وانما تمثل فقط صدفة سعيدة . وكان من الممكن تماماً ان يولد هذا الانسان العبقري منذ خمسمائة عام ويخلص البشرية من خمسة قرون من الاخطاء والصراعات والآلام .

ان اسلوب الفهم هذا يلازم بعمق جميع الاشتراكيين الانجليز والفرنسيين واوائل الاشتراكيين الالمان بمن فيهم ويتلينغ . والاشتراكية بالنسبة لهم جميعاً هي تعبير عن الحقيقة المطلقة والعقل والعدالة ، ويكفي فقط اكتشافها كي تغزو بقوتها الخاصة العالم باسره ؛ وبما ان الحقيقة المطلقة لا تتوقف على الزمن او المكان او التطور التاريخي للبشرية ، فان وقت ومكان اكتشافها هو مسالة صدفة بحتة . هذا مع العلم ان الحقيقة المطلقة والعقل والعدالة تختلف ايضاً عند مؤسس كل مدرسة . فالشكل الخاص للحقيقة المطلقة والعقل والعدالة يتوقف ايضاً عند مؤسس كل مدرسة على حكمه الذاتي وظروف معيشته ومقدار معارفه ومستوى تطور تفكيره . ولهذا فانه في حالة التصادم بين مثل هذه الحقائق المطلقة لا يمكن حل النزاع الا عن طريق طمس تناقضاتها . ومن ذلك ما كان بالامكان ان ينتج الا نوع من الاشتراكية الاختيارية الوسطية التي تسود في الواقع حتى الآن تفكير غالبية العمال الاشتراكيين في انجلترا وفرنسا . وتمثل هذه الاشتراكية الاختيارية خليطاً من الملاحظات الانتقادية الاكثر اعتدالاً والمبادىء الاقتصادية والتصورات لمختلف مؤسسي الشيع عن المجتمع المقبل – وهو خليط يفسح المجال لتلاوين مختلفة للغاية ، ويزداد حدوثه سهولة كلما زاد ما تفقده اجزاؤه المركبة المختلفة من زواياها وجوانبها الحادة في تيار النقاش مثل الحصى في النهر . فلتحويل الاشتراكية الى علم كان لا بد قبل كل شيء من وضعها على اساس واقعي .

ومع ذلك فقد ظهرت الى جانب الفلسفة الفرنسية في القرن الثامن عشر ، وفي اعقابها ، الفلسفة الالمانية الحديثة التي بلغت ذروتها عند هيجل . وكانت اعظم مأثرة لها هي العودة الى الديالكتيك كأعلى شكل من اشكال التفكير . كان الفلاسفة اليونانيون القدماء جميعاً ديالكتيكيين تلقائياً وبالفطرة ، وكان ارسطو ، اكثر العقول بينهم شمولاً ، قد بحث بالفعل الاشكال الاكثر جوهرية للتفكير الديالكتيكي . اما الفلسفة الجديدة فرغم ان لها ممثلين رائعين للديالكتيك (مثل ديكارت وسبينوزا) الا انها اخذت تنغمس اكثر فاكثر وخاصة تحت تأثير الفلسفة الانجليزية فيما يسمى بالاسلوب الميتافيزيقي للتفكير الذي سيطر بلا منازع تقريباً على الفرنسيين

ايضاً في القرن الثامن عشر ، وعلى الاقل في اعمالهم الفلسفية الخاصة . ومع ذلك ففي خارج نطاق الفسلفة بالمعنى الدقيق للكلمة استطاعوا ان يتركوا لنا نماذج راقية من الديالكتيك . ونقتصر منها على ذكر «ابن الاخ رامو» لديدرو (٢٧) و«تأملات في اصل التفاوت بين الناس» لروسو . – ولنتوقف هنا قليلاً عند جوهر هذين الاسلوبين من التفكير ؛ وسنرجع مرة اخرى بتفصيل اكبر لهذه المسألة .

عندما نخضع الطبيعة او تاريخ البشرية او نشاطنا العقلي للبحث الفكري تنشأ امامنا لاول وهلة صورة لتشابك لانهائي من الصلات والتعاملات ، حيث لا يبقي شيء دون حركة أو تغيير وانما كل شيء يتحرك ويتغير ، ينشأ ويزول . كان هذا الرأي البدائي الساذج ، والسليم في جوهر الامر عن العالم ملازماً للفلسفة اليونانية القديمة وقد كان هرقليطس هو اول من عبر عنه بوضوح : كل شيء موجود وغير موجود في نفس الوقت ، لان كل شيء **يسيل** ، وكل شيء يتغير باستمرار ، وكل شيء يوجد في عملية مستمرة من الظهور والزوال . ومع ذلك فعلى الرغم من ان هذا المفهوم يعبر بشكل صحيح عن الطابع العام لصورة الظواهر في مجموعها ، الا انه لا يكفي لتوضيح التفاصيل التي تتكون منها صورة الظواهر وطالما لا نعرف هذه التفاصيل فلن تكون لدينا فكرة واضحة عن الصورة كلها . ولفهم تلك التفاصيل لا بد من انتزاعها من ترابطها الطبيعي او التاريخي ، وبحث كل منها على حدة وفقاً لخصائصها ، واسبابها ونتائجها الخاصة الخ . وفي هذا تنحصر قبل كل شيء مهمة العلم الطبيعي والبحث التاريخي وهما المجالان من العلم اللذان لم يشغلا لدى اليونانيين في العصور الكلاسيكية ، ولاسباب مفهومة تماماً ، الا مكاناً ثانوياً ، لان اليونانيين كانوا بحاجة الى جمع المادة اللازمة قبل كل شيء آخر . ولم تتطور مبادئ البحث الدقيق للطبيعة الا عند يونانيي عصر الاسكندرية (٢٨) ثم بعد ذلك في القرون الوسطى عند العرب . ولم يبدأ العلم الطبيعي الحقيقي إلا في النصف الثاني من القرن الخامس عشر ، ومنذ ذلك الوقت وهو يتقدم بسرعة متعاظمة ابداً . ان تحليل الطبيعة الى اجزائها المفردة وتقسيم العمليات والمواد الطبيعية المختلفة الى

طبقات معينة ، ودراسة البناء الداخلي للاجسام العضوية المختلفة وفقاً لاشكالها التشريحية المتفردة - كل هذا كان شرطاً اساسياً لتلك النجاحات العملاقة التي تحققت في مجال معرفة الطبيعة خلال الاربعمالة سنة الاخيرة . ولكن هذا الاسلوب في الدراسة ترك لنا ايضاً عادة بحث الاشياء وعمليات الطبيعة في انعزالها ، خارج اطار ارتباطها العام العظيم ، وبالتالي لا في الحركة وانما في الوضع الجامد ، لا كشيء يتغير جوهرياً ، وانما كشيء لا يتغير ابداً ، لا كشيء حي وانما كشيء ميت . وعندما نقل بيكون ولوك هذا الاسلوب للنظر الى الاشياء من العلم الطبيعي الى الفلسفة قد خلق هذا القصور المميز للقرون الاخيرة - وهو الاسلوب الميتافيزيقى في التفكير .

فبالنسبة للميتافيزيقي توجد الاشياء وانعكاساتها الذهنية ، اي المفاهيم منفصلة ثابتة متجمدة لا تتغير ، تخضع للبحث الواحد تلو الآخر دون ارتباط ببعضها البعض ، وهو يفكر بتناقضات مطلقة مستمرة لا وسط بينها . وان جوابه هو : «نعم - نعم ، لا - لا ؛ وما عدا ذلك فهو اثم» . وبالنسبة له فالشيء اما موجود او غير موجود ، وكذلك لا يمكن ان يكون الشيء هو ذاته وغيره في نفس الوقت . الايجابى والسلبي ينفيان بعضهما البعض بشكل مطلق ؛ والسبب والنتيجة هما في علاقتهما ببعضهما في تناقض جامد ايضاً . قد يبدو لنا هذا الاسلوب في التفكير من النظرة الاولى مقبولاً تماماً لانه يلازم ما يسمى بالتفكير الانساني السليم . ولكن التفكير الانساني السليم ، وهو رفيق محترم جداً ، بين الجدران الاربعة من حياته المنزلية يمر بأعجب المغامرات اذا أقدم على الخروج الى عالم البحث الرحيب . وان الاسلوب الميتافيزيقى للفهم وان كان له ما يبرره بل ويحتمه في عدد من المجالات التي تختلف سعتها باختلاف طبيعة موضوع البحث ، يصل ان عاجلاً او آجلاً الى ذلك الحد الذي يصبح عنده وحيد الجانب محدوداً مجرداً ويتوه فى تناقضات لا تحل ، لانه في تأمله للاشياء المنفصلة لا يرى وراءها صلاتها المتبادلة ، ولا يرى وراء وجودها ظهورها واختفاءها ، وينسى حركتها بسبب سكونها ، ولا يرى الغابة من وراء الاشجار . وان في الحياة العادية مثلا نعرف ونستطيع ان نقول بثقة ان كان

هذا الحيوان او ذاك حياً ام لا ، ولكن عند البحث الادق نقتنع بأن هذا يكون احياناً مسألة معقدة الى اقصى درجة ، كما هو معروف جيداً للحقوقيين الذين قدحوا اذهانهم دون جدوى ليكتشفوا الحد المعقول الذي يعتبر عنده قتل الطفل في احشاء امه جريمة . فمن المستحيل ايضاً تحديد لحظة الموت بالضبط لان علم الفسيولوجيا يثبت ان الموت ليس ظاهرة فجائية خاطفة وانما هو عملية طويلة جداً . وبنفس الطريقة فان كل كائن عضوي يكون في كل لحظة معينة هو نفسه وغيره ، وهو في كل لحظة يستوعب المواد التي تأتيه من الخارج ويخرج منه مواد اخرى ؛ وفي كل لحظة تموت بعض خلايا جسمه وتتكون خلايا جديدة ، وعلى مدى وقت معين طال او قصر تتجدد تماماً مادة هذا الكائن وتحل محلها ذرات جديدة من المادة ، ولهذا فان كل كائن عضوي هو نفسه وليس هو نفسه . وعند البحث الادق نجد ايضاً ان قطبي تناقض ما – مثلاً الايجابي والسلبي – هما مترابطان بوثوق بقدر ما هما متضادان وانهما يتداخلان على الرغم من كل التضاد بينهما . ونرى كذلك ان السبب والنتيجة هما تصوران لا يأخذان هذا المعنى الا عند تطبيقهما على حالة معينة مستقلة ، ولكن حالما تبحث هذه الحالة المستقلة في علاقتها العامة مع العالم ككل حتى يتداخل هذان التصوران ويتشابكا في بعضهما البعض ويتحولا الى تصورات ذات تعامل عام ، تتبادل فيه الاسباب والنتائج الاماكن باستمرار ؛ فما يعتبر هنا او الآن سبباً يصبح هناك او حينئذ نتيجة والعكس بالعكس .

ان جميع هذه العمليات واساليب التفكير لا مكان لها في اطار التفكير الميتافيزيقي . اما بالنسبة للديالكتيك الذي يتسم بكونه يتناول الاشياء وانعكاساتها الفكرية في علاقاتها المتبادلة وفي تشابكها وفي حركتها وفي نشوئها وزوالها ، فان مثل العمليات السابق ذكرها لا تفعل غير أن تؤكد طريقته في البحث . وتعتبر الطبيعة محكاً للديالكتيك . ويجب ان نقول ان العلم الطبيعي الحديث قد اتاح لهذا المحك مادة غنية جداً تتزايد كل يوم ، واثبت بتلك المادة ان كل شيء في الطبيعة يتم في النهاية بشكل ديالكتيكي لا ميتافيزيقي . ولكن بما ان العلماء الطبيعيين الذين تعلموا التفكير بطريقة ديالكتيكية يمكن عدهم حتى الآن على اصابع اليد ، فان ذلك

النزاع بين النتائج المتحققة واسلوب التفكير الذي تأصل يشرح تماما تلك البلبلة التي لا حد لها والتي تسود حالياً في العلم الطبيعي النظري وتقود الى اليأس كلا من المعلمين والتلاميذ وكذلك الكتاب والقراء على السواء .

وهكذا لا يمكن التوصل الى صورة دقيقة عن الكون وتطوره وعن تطور البشرية وكذلك عن انعكاس ذلك التطور في اذهان الناس الا بالطريق الديالكتيكي ، بالانتباه المستمر للتأثير المتبادل العام بين النشوء والزوال ، بين التغيرات التقدمية والتغيرات الرجعية . وبهذه الروح بالذات تقدمت على الفور الفلسفة الالمانية الحديثة . بدأ كانط نشاطه العلمي بان حول نظام نيوتن الشمسي الازلي الثابت - بعد ان اعطى ذات مرة الدفعة الاولى الشهيرة - الى عملية تاريخية ، الى عملية نشوء الشمس وجميع الكواكب عن الكتلة السديمية الدائرة . ومن ذلك توصل بالفعل الى النتيجة التي تقول ان نشوء النظام الشمسي يفترض ايضاً فناءه الحتمي في المستقبل . وبعد ذلك بنصف قرن وضع لابلاس الاساس الرياضي لهذه النظرية ، وبعد نصف قرن آخر اثبت الاسبكترسكوب انه توجد في الفضاء العالمي كتل غازية متوهجة ذات درجات مختلفة من الكثافة (٢٩) .

بلغت هذه الفلسفة الالمانية الجديدة ذروتها بنظام هيجل الذي تنحصر افضاله العظيمة في انه يقدم لاول مرة كل العالم الطبيعي والتاريخي والروحي في شكل عملية أي في حالة حركة مستمرة وتغير وتحول وتطور ويحاول ان يكشف عن الترابط الداخلي لهذه الحركة والتطور . ومن وجهة النظر هذه لم يعد تاريخ الانسانية يبدو كفوضى وحشية من اعمال العنف التي لا معنى لها ، والتي لا تستحق كلها غير الادانة والنسيان السريع امام منصة حكم العقل الفلسفي الناضج الحالي ؛ بل اصبح هذا التاريخ يتمثل كعملية تطور الانسانية نفسها ، وتحولت مهمة التفكير الآن الى تتبع المراحل المتتالية لتلك العملية خلال هذا التيه كله واثبات قوانينها الداخلية خلال كل ما يبدو من صدف بحتة .

وبالنسبة لنا لا يهمنا هنا ان هيجل لم يحل تلك المهمة . ففضله التاريخي ينحصر في انه طرحها . وهي مهمة من المستحيل على فرد

واحد ان يحلها . ورغم ان هيجل – الى جانب سان سيمون – كان اكثر المفكرين شمولاً في عصره الا انه مع ذلك كان محدوداً : اولاً ، بالحدود الحتمية لمعارفه الخاصة ، وثانياً بمعارف وعقائد عصره ذاك التي كانت ايضاً محدودة من حيث الحجم والعمق . ولكن يضاف الى ذلك ايضاً ظرف ثالث . كان هيجل مثالياً فبالنسبة له لم تكن افكار عقلنا انعكاساً مجرداً الى حد ما للاشياء والعمليات الواقعية ، وانما ، بالعكس ، كانت الاشياء وتطورها بالنسبة لهيجل مجرد تجسيد «لفكرة» معينة كانت موجودة في مكان ما قبل نشوء العالم . وبهذا وضع كل شيء رأساً على عقب ، وشوهت تماماً العلاقة الواقعية بين الظواهر العالمية . ورغم ان هيجل قد فهم بشكل سليم وعبقري بعض العلاقات المنفصلة بين الظواهر ، الا ان اشياء كثيرة في نظامه كان من الضروري ان تكون للاسباب المذكورة متكلفة مصطنعة غير طبيعية ، وباختصار كانت مشوهة . كان نظام هيجل في حد ذاته خدجاً عملاقاً ، ولكنه ايضاً كان الخدج الاخير في نوعه ، وكان ما يزال يعاني في الحقيقة من تناقض داخلي لا علاج له : فمن ناحية كان فرضه الاساسي هو رأي حول التاريخ البشري باعتباره عملية تطور ، لا يمكن بطبيعتها نفسها ان تجد تتويجها في اكتشاف ما يسمى بالحقيقة المطلقة ؛ ولكن من ناحية اخرى يدعى نظامه بان يكون تتويجاً لتلك الحقيقة المطلقة . ان نظاماً شاملاً لمعرفة الطبيعة والتاريخ يتناول كل شيء وكل زمان انما يتناقض مع القوانين الاساسية للفكر الديالكتيكي ، مع ان هذه الحقيقة لا تنفي ابداً بل تفترض ان المعرفة المنظمة لمجموع العالم الخارجي يمكن ان تحرز نجاحاً ضخماً فى كل جيل جديد .

كان ادراك ان المثالية الالمانية الموجودة زائفة تماماً قد ادى من كل بد الى المادية ، ولكن ينبغي ان نلاحظ انها ليست المادية الميتافيزيقية الميكانيكية تماماً في القرن الثامن عشر ، فعلى نقيض الرفض البسيط الثوري الساذج لكل التاريخ السابق ، ترى المادية المعاصرة في التاريخ عملية تطور البشرية وترى مهمتها في اكتشاف قوانين حركة تلك العملية . لقد ساد عند فرنسيي القرن الثامن عشر وكذلك عند هيجل تصور عن الطبيعة ككل مساو لذاته دائماً يتحرك في نفس الدوائر المحدودة مع الاجرام السماوية الأبدية كما قال

ليون ، ومع انواع لا تتغير من الكائنات العضوية كما قال ليني . وعلى نقيض ذلك التصور عن الطبيعة تعمم المادية المعاصرة المنجزات الحديثة للعلم الطبيعي ، والتي ينجم عنها ان للطبيعة ايضاً تاريخها الزمني ، والاجرام السماوية تنشأ وتختفي ، مثلها مثل جميع تلك الانواع من الكائنات العضوية التي تقطن في الظروف الملائمة تلك الاجرام ، اما الدورات فهي ما دامت موجودة تتخذ ابعاداً اضخم بشكل لانهائي . وفي كلتا الحالتين تعتبر المادية المعاصرة ديالكتيكية في الجوهر ولا تحتاج مذ ذاك الى اي فلسفة تقف فوق العلوم الاخرى . وما ان يضع كل علم على حدة امامه مهمة ايضاح مكانه في الترابط العام للاشياء والمعلومات عن الاشياء ، تزول الحاجة الى وجود علم خاص حول ذلك الترابط العام . وحينئذ يتبقى من مجموع الفلسفة السابقة الوجود المستقل للتعاليم الخاصة بالتفكير وقوانينه اي المنطق الشكلي والديالكتيك . ويدخل الباقي كله في العلم الايجابي عن الطبيعة والتاريخ .

ولكن فبينما لم يكن من الممكن حدوث الانقلاب المشار اليه في الآراء حول الطبيعة الا بالقدر الذي تقدم فيه البحوث المادة الايجابية المناسبة للمعرفة ، قد تمت قبل ذلك بكثير احداث تاريخية سببت تحولاً حاسماً في فهم التاريخ . ففي عام ١٨٣١ جرت في ليون اول انتفاضة عمالية ، وفي الفترة من عام ١٨٣٨ حتى عام ١٨٤٢ وصلت اول حركة عمالية وطنية ، وهي حركة الشارتيين الانجليز (٣٠) الى ذروتها . وبرز الصراع الطبقي بين البروليتاريا والبرجوازية الى مكان الصدارة في تاريخ اكثر البلاد تطوراً في اوروبا ، بالقدر الذي تطورت فيها الصناعة الكبيرة من ناحية والسيادة السياسية التي ظفرت بها البرجوازية منذ وقت غير بعيد – من ناحية اخرى . وبينت الوقائع بجلاء متزايد كل زيف تعاليم الاقتصاد السياسي البرجوازي حول اتفاق مصالح رأس المال والعمل ، وحول الانسجام الشامل واليسر العام الذي يعيش فيه الشعب نتيجة للمنافسة الحرة . وأصبح من المستحيل تجاهل كل تلك الوقائع ، وكذلك الحال مع الاشتراكية الفرنسية او الانجليزية ، التي تعتبر التعبير النظري لها ولو أنه غير كامل الى حد كبير . ولكن الفهم المثالي القديم – الذي لم يستبعد بعد – للتاريخ لم يعرف اي صراع طبقي قائم على المصالح

المادية ، ولم يعرف بشكل عام اي مصالح مادية ؛ ولم يذكر الانتاج وجميع العلاقات الاقتصادية الا عرضاً كعناصر من الدرجة الثانية في «تاريخ الثقافة» . واجبرت الوقائع الجديدة على اخضاع كل التاريخ السابق لبحث جديد ، واتضح حينئذ ان **كل** التاريخ القديم هو تاريخ صراع الطبقات (٣١) ، وان تلك الطبقات الاجتماعية المتصارعة تعتبر في كل لحظة محددة نتاجاً لعلاقات الانتاج والتبادل وباختصار نتاجاً للعلاقات **الاقتصادية** في عصرها . كما اتضح بالتالي ان التركيب الاقتصادي للمجتمع في كل عصر محدد يكون ذلك الاساس الواقعي ، الذي يعلل في نهاية المطاف كل البناء الفوقي المتكون من المؤسسات القانونية والسياسية وكذلك من الآراء الدينية والفلسفية وغيرها لكل فترة تاريخية محددة . وبذلك طردت المثالية من ملجأها الاخير ، من فهم التاريخ ، وقدم الفهم المادي للتاريخ ووجد الطريق لتفسير وعي الانسان من وجوده بدلاً من التفسير السابق لوجوده من وعيه .

ولكن الاشتراكية السابقة كانت لا تتفق مع ذلك الفهم المادي للتاريخ ، بقدر ما كان فهم الماديين الفرنسيين للطبيعة لا يتفق مع الديالكتيك ولا مع العلم الطبيعي الحديث . ورغم ان الاشتراكية السابقة قد نقدت الاسلوب الرأسمالي القائم في الانتاج وآثاره الا انها لم تستطع ان تفسره وبالتالي لم تقدر على التغلب عليه . وكل ما استطاعت ان تفعله هو ان تعلن عدم صلاحيته . ولكن كان من الضروري ان تشرح حتمية ظهور اسلوب الانتاج الرأسمالي في علاقته التاريخية وضرورته لفترة تاريخية معينة ، وبالتالي حتمية فنائه من ناحية ، وان تكشف ايضاً الطابع الداخلي لاسلوب الانتاج هذا الذي لم يكتشف حتى الآن من ناحية اخرى ، اذ ان النقد السابق قد اتجه الى الآثار الضارة اكثر منه الى الانتاج الرأسمالي نفسه . وقد تم ذلك الكشف بفضل اكتشاف **القيمة الزائدة** . فقد اثبت ان تملك العمل غير المدفوع القيمة هو الشكل الاساسي لاسلوب الانتاج الرأسمالي واستغلال العمال الذي يتم عن طريقه ، وانه حتى في حالة ما اذا اشترى الرأسمالي قوة العمل بقيمتها الكاملة كبضاعة في سوق البضائع ، فانه يستنزف منها مع ذلك قيمة اكبر مما يدفعه لقاءها ، وان القيمة الزائدة هذه تكون في النهاية مجموع

القيمة التي تتجمع منها في ايدي الطبقات المالكة كتلة رأس المال التي تنمو باستمرار . وبذلك قدم ايضاح لكيفية اتمام الانتاج الراسمالي وكيفية انتاج رأس المال على حد سواء .

ونحن مدينون لماركس بهذين الاكتشافين العظيمين وهما : الفهم المادي للتاريخ ، وكشف سر الانتاج الرأسمالي عن طريق القيمة الزائدة . فبفضل هذين الاكتشافين اصبحت الاشتراكية علما ، واصبحت المسألة تنحصر الآن قبل كل شي في مواصلة تطوير هذا العلم في كل تفاصيله وعلاقاته المتبادلة .

كانت الامور على هذا الوضع تقريباً في مجال الاشتراكية النظرية وفي مجال الفلسفة المرحومة حالياً ، عندما وثب السيـــد اوجين دوهرنغ على المسرح بضجة كبيرة واذاع نبأ الثورة الكاملة التي قام بها في الفلسفة والاقتصاد السياسي والاشتراكية .

لنر اذن ما يعدنا به السيد دوهرنغ . . وكيف يفي بوعوده .

٢ – ما يعد به السيد دوهرنج

ان اقرب كتابات السيد دوهرنـــج لموضوعنا هي «مقرر الفلسفة» و«مقرر في الاقتصاد السياسى والاجتماعي» و«التاريـــخ الانتقادي للاقتصاد السياسي والاشتراكية» (٣٢) . وللبدء يهمنا اساساً المؤلف الاول .

فمن الصفحة الاولى بالذات يعلن السيد دوهرنج عن نفسه بأنه :

« **الذي يحق له تمثيل** تلك القوة » (اي الفلسفة) « لعصره والتطور المرئي القريب » * .

وبذلك يعلن عن نفسه انه الفيلسوف الحقيقي الوحيد في العصر الحاضر وفي المستقبل «المرئي» . ومن يختلف مع السيـــد دوهرنج يختلف مع الحقيقة . لقد **فكر** عدد غير قليل من الناس قبل السيد دوهرنج في انفسهم بنفس تلك الروح ، ولكنه باستثناء ريشارد فاغنر – قد يكون اول من يتكلم هكذا عن نفسه دون اي اضطراب . والحقيقة التي يتكلم عنها هي :

« الحقيقة الاخيرة والنهائية » .

وفلسفة السيد دوهرنج هي :

« النظام **الطبيعي** او **فلسفة الواقع** . . . ويعتبر الواقع في ذلك المذهب بطريقة **تستبعد اي ميل** لاي نوع من التصورات الخيالية والضيقة الافق ذاتيا عن العالم » .

وبذلك فان هذه الفلسفة لها خاصية اخراج السيد دوهرنج من

* التشديد في كل الاقتباسات من مؤلفات دوهرنـــج هو لانجلس . **الناشر** .

حدود ضيق افق الفردي الذاتي التي لا يستطيـــع هو نفسه ان يلغيها . وهذا ضروري ، بداهة ، حتى يستطيع اقرار حقائق اخيرة ونهائية ، رغم اننا لا نفهم بعد كيف يمكن تحقيق تلك الاعجوبة .

ان هذا «النظام الطبيعي للمعرفة التي لها قيمة في حد ذاتها للعقل» **«الفرد بشكل راسخ** الاشكال الرئيسية للوجود دون ان يضحي بعمق التفكير ولو بقدر ضئيل . وهو «من وجهة النظر الانتقادية حقا» يقدم لنا «عناصر الفلسفة الواقعية والموجهة وفقا لذلك الى واقع الطبيعـــة والحياة ، تلك الفلسفة التي لا تعترف بأي افق مرئي ببساطة ، ولكنها **في حركتها التي تحدث انقلابا ضخما تكشف جميع اراضي وجميع سماوات الطبيعة الخارجية والداخلية»** . وهذا النظام هو «اسلوب جديد في التفكير» ، ويعتبر لنتائجه «استنتاجات وآراء فريدة في نوعها من حيث الاساس . . وافكار بانية للنظام . . . وحقائق مقررة بشكل راسخ» . وامامنا هنا «عمل يجب ان يستمد قوته من المبادرة المركزة» (بصرف النظر عما يعنيـــه ذلك) . . . «بحث **ينفذ حتى الجذور** . . . **علم جذري** . . . فهم **علمي صارم** للاشياء وللناس . . عمل فكري **شامل نافذ الى اعماق الموضوع** . . **مرض خلاق** للمقدمات والنتائج التي يقدر عليها الفكر . . شيء **أساسي بشكل مطلق»** .

وهو فـــي المجـــال الاقتصادي السياســـي لا يعطينـــا فقط

«اعمالاً تعالج الموضوع بشكل تاريخي ومنظم» «وتتميز الاعمال التاريخية من بينها **باسلوبي الرفيع** في التدوين» وقد مهدت في العلـــم الاقتصادي الطريق «لتحولات خلاقة» ،

ولكنه ، بالاضافة الى ذلك ، ينتهي بخطة اشتراكية خاصة بـــه وجاهزة تماما للمجتمع المقبل تعتبر

«ثمرة عملية لنظرية **واضحة ونافذة الى اعمق الجذور»** ،

ولذلك فان هذه الخطة تعتبر مثل فلسفة السيد دوهرنج منزهة عن الخطأ والمنقذة الوحيدة لانها

«في **ذلك** النظام الاشتراكي **وحده** الذي **قمت** ببيان خصائصه في **مؤلفي** «مقرر في الاقتصاد السياسي والاجتماعي» يمكن ان يقوم تملك حقيقي مكان الملكية الظاهرة والتمهيدية أو القائمـــة على العنف» . وعلى المستقبل ان يهتدي بتلك التوجهات .

ان هذه الباقة من المدائح التي يقدمها السيد دوهرنج الى السيد دوهرنج يمكن بسهولة تضخيمها عشر مرات . ولكن ما اوردناه فيه

الكفاية ليبعث الآن في القارئ بعض الشك فيما اذا كان يتعامل فعلاً مع فيلسوف او فقط مع . . . – ولكنه يجب مع ذلك ان نطلب من القارئ ان يؤجل حكمه الى ان يتعرف بشكل اكثر تفصيلاً على القدرة السابق ذكرها على النفاذ الى اعمق الجذور . ونحن نعطي تلك الباقة فقط لكي نبين ان الذي امامنا ليس فيلسوفاً واشتراكياً عادياً يعرض ببساطة افكاره ويترك للتاريخ تقرير مسألة قيمتها ، وانما هو كائن غير عادي لا يدعي لنفسه بأقل من العصمة البابوية من الخطأ – وهو انسان يجب عليك انّ تتقبل تعاليمه المخلصة الوحيدة لا اكثر ولا اقل ، اذا كنت لا تريد ارتكاب مروق اثيم للغاية . وعلى ذلك فنحن لا نعالج هنا على الاطلاق واحداً من تلك المؤلفات التي يمتلئ بها الادب الاشتراكي في جميع البلاد بما فيه الادب الالماني في الفترة الاخيرة – وهي مؤلفات يحاول فيها اناس من مختلف المستويات باخلاص كامل ان يوضحوا لانفسهم مسائل قد لا تكفي لديهم المواد بالنسبة لها مهما اختلفت درجة عدم الكفاية هذه ، ومهما كانت النواقص العلمية أو الادبية في تلك المؤلفات فان نيتهم الاشتراكية الطيبة تستحق كل التقدير . وعلى النقيض من ذلك يأتي الينا السيد دوهرنج بآراء يعلن انها حقائق نهائية اخيرة ، ويعلن مسبقاً زيف اي رأي آخر بجانبها . ان السيد دوهرنج صاحب الحقيقة المطلقة هو ايضاً صاحب المنهج العلمي الوحيد في البحث الذي تصبح بعده جميع المناهج الاخرى غير علمية . اما انه على حق وفي هذه الحالة يكون امامنا اعظم عبقري في جميع العصور ، وهو الانسان الارقى الاول ، اذ ان هذا الانسان لا يخطئ ابداً . واما انه على غير حق ، وفي هذه الحالة فمهما كان حكمنا ، فان اي تسامح ودي تجاه السيد دوهرنج ، اذا اخذنا في اعتبارنا نواياه الطيبة المحتملة – يصبح مع ذلك بالنسبة له اهانة قاتلة .

عندما يكون الانسان صاحب الحقيقة النهائية والاخيرة والنهج الدقيق الوحيد فمن الطبيعي ان يشعر باحتقار تجاه باقي البشرية الضالة والغريبة عن العلم . وعلى ذلك فلا يجب ان ندهش اذا تكلم السيد دوهرنج عن اسلافه بازدراء شديد ، وانه لا يوجد غير عدد قليل من الرجال العظام ميزهم هو بنفسه على سبيل الاستثناء يجدون الرحمة امام رصانته التي تنفذ الى الجذور .

لنسمع اولاً رأيه عن الفلاسفة :

« **ليبنيتز** ليست لديه اي عقائد شريفة وهو افضل جميع متفلسفي البلاط » .

كانط يمكن بالكاد تحمله ، ولكن بعده انقلب كل شيء رأساً على عقب :

ظهر « هذيان وحشي وكذلك السخافات الخرقاء والباطلة للمقلدين اللاحقين وخصوصا المدعوين **فيخته وشيلنغ** . . . الصور الكاريكاتيرية البشعة للغو الخاص لفلسفة الطبيعة . . . البشاعات بعد الكانطية » و « الاوهام الهذيانية » التي توجت « بالمدعو **هيجل** » . وقد تكلم هذا الاخير « برطانة هيجلية » ونشر « الوباء الهيجلي » بواسطة « طريقه غير العلمي اطلاقا حتى من حيث الشكل » و « افكاره غير المفهومة » .

ويتعرض العلماء الطبيعيون لتهجمات ليست اقل من ذلك ، ولكنه لا يذكر منهم بالاسم غير داروين ، ولهذا فنحن مضطرون ان للاقتصار عليه وحده .

« شاعرية داروين المبتورة وتلاعبه بالتحولات مع الضيق المحسوس بفظاظة في فهمها والقدرة الضعيفة على التمييز . . . وفي رأينا فان الداروينية ، التي يجب طبعا استثناء موضوعات لامارك منها ، تعتبر **جرعة كبيرة من الوحشية موجهة ضد النزعة الانسانية** » .

ولكن الاسوأ هو ما لحق الاشتراكيين . فباستثناء لويس بلان — وهو اقلهم اهمية — هم جميعاً مخطئون ولا يستحقون المجد الذي لحقهم قبل السيد دوهرنغ (او حتى بعده) . وليس ذلك فقط من ناحية الحقيقة او المضمون العلمي ، وانما من ناحية الخلق الشخصي ايضاً . فباستثناء بابيف وبعض مناضلي كومونة عام ١٨٧١ (٣٣) فانهم جميعاً لم يكونوا «رجالاً» . وسمى ثلاثة من الطوباويين «السيميائيين الاجتماعيين» ، لكنه يولي سان سيمون بعض التسامح ، نظراً لانه تؤخذ عليه فقط «الحماسة المفرطة» ، ويلاحظ بأسى انه كان يعاني هلوسة دينية . ولكن عندما يدور الحديث عن فوريه يفقد السيد دوهرنغ صبره تماماً ، ففوريه :

« يتميز بكل عناصر الجنون . . . بافكار يعثر عليها المرء عادة في مستشفى المجاذيب . . . اكثر الاحلام وحشية . . . نتاج الجنون . . .

فوريه الاحمق بشكل يفوق الوصف» ، هذا «العقل الصبياني» ، هذا «المعتوه» – بالاضافة الى انه ليس اشتراكيا . في الفلانستر (٣٤) الذي اقترحه لا توجد ذرة من الاشتراكية المعقولة – فهو «بناء مشوه ، مصنوع وفقا للنماذج التجارية العادية» .

وفي النهاية :

«ان كل من يعتقد بان تلك الآراء» (التي كتبها فوريه عن نيوتن) . . «غير كافية لاقناعه بانه لا يوجد في اسم فوريه وفي كل الفوريرية شيء صحيح سوى المقطع الاول» (fou اي مجنون) «يجب ان يعتبر **هو نفسه في عداد البلهاء»** .

واخيراً روبرت أوين :

«كانت له آراء باهتة وضحلة . . تفكيره يتميز بقدر من الفظاظة في مسالة الاخلاق . . بعض الافكار التافهة المطروقة التي تحولت الى سخافات . . . طريقة التفكير تتعارض مع العقل السليم وتتصف بالخشونة . . ان سير افكار أوين لا يستحق النقد الجدي . . . غروره» الخ .

واذا كان السيد دوهرنج يشخص الطوباويين بهذه الطريقة الحادة الذكاء جدا وفقاً لاسمائهم : سان سيمون – saint (قديس) ، فوريه – fou (مجنون) ، انفانتين – enfant (صبياني) ، فلم يبق الا اضافة اوين (يا للاسف !) [o weh!] ، وهكذا تحطم فترة كاملة هامة جداً في تاريخ الاشتراكية ببساطة . . بواسطة اربع كلمات . واذا تطرق الشك الى احد في ذلك «فيجب ان يعتبر هو نفسه في عداد البلهاء» .

ومن احكام دوهرنج عن الاشتراكيين الاحدث عهداً سنقتصر من باب الاختصار على ذكر ما يتعلق بلاسال وماركس :

لاسال : «محاولات تغرق في التوافه بشكل متحذلق كي تروج بين الجماهير . . ادغال المدرسية . . . خليط بشع من النظرية العامة والتوافه الفارغة . . . خرافة هيجلية – بلا شكل أو معنى . . . مثال مخيف . . ضيق افق مميز له . . . التفاخر باتفه التفاهات . . . بطلنا اليهودي . . . كاتب ركيك للكتيبات . . عادي . . . عدم استقرار داخلي في الآراء عن الحياة والعالم» .

ماركس : «ضيق في الافكار . . مؤلفاته ونتائجه اذا اخذت في حد

ذاتها اي اذا نظر اليها من الناحية النظرية البحتة لا تمثل أهمية في المدى الطويل لمجالنا » (التاريخ الانتقادي للاشتراكية) «أما في التاريخ العام للاتجاهات الفكرية فانها يجب ان تذكر في احسن الاحوال كعلامات على المولد احد فروع المدرسية الطائفية الحديثة . . . عجز في القدرة على التركيز والتصليف . . تشويش في الفكر والاسلوب . . . افراط غير لائق في اللغة . . . غرور متانجلز . . . تضليل . . . مفاهيم وحشية هي في الحقيقة مجرد سقط الخيال التاريخي والمنطقي . . . لف ودوران . . . غرور شخصي . . . اساليب رذيلة . . . على نحو بشع . . . نكات وفكاهات صغيرة تدعي الطرافة . . سعة اطلاع صينية . . . تخلف فلسفي وعلمي » .

وهكذا دواليك ، اذ ان كل المذكور اعلاه ليس الا جزءاً صغيراً مأخوذاً على عجل من باقة الزهر الذوهرنجية . وبديهي اننا في هذه اللحظة لا نتطرق على الاطلاق الى مسألة ما اذا كانت تلك الشتائم اللطيفة التي لم تكن تسمح للسيد دوهرنج لو كان يتمتع بشيء من التهذيب ان يجد **شيئاً ما** رذيلاً وشائناً – تعتبر حقائق نهائية واخيرة . كذلك نتحاشى الى حين ان نشك في الجذور العميقة لتلك العبارات اللطيفة الصادرة من السيد دوهرنج ، والا فقد نمنع حتى من اختيار صنف البلهاء الذين قد نُعتبر في عدادهم . لقد رأينا من واجبنا ان نقدم من ناحية مثالاً لما يسميه السيد دوهرنج

« نماذج لاسلوب التعبير الرصين والمتواضع حقا » ،

وان نقرر من ناحية اخرى ان عدم صلاحية اسلاف السيد دوهرنج امر مقرر بالنسبة له بنفس ثبات معصوميته من الخطأ . علينا اذن ان ننحني انحناءة تبجيل امام اعظم عباقرة الدهر هذا . . . اذا كانت الامور كذلك بالطبع .

القسم الاول

الفلسفة

٣ – التصنيف . الاوليات

يرى السيد دوهرنج ان الفلسفة هي تطوير الشكل الاعلى لادراك العالم والحياة ، وهي بالمعنى الاوسع تضم **مبادئ** كل معرفة وارادة . وفي أي مكان يواجه فيه الوعي البشري جملة من المعارف او الحوافز او اي مجموعة من اشكال الوجود – فان **مبادئ** هذا كله يجب ان تكون مادة للفلسفة . ان هذه المبادئ عناصر بسيطة – او مفترض حتى الآن انها بسيطة – يمكن ان يتكون منها كل المضمون المتعدد الوجوه للمعرفة والارادة . ومثل التركيب الكيميائي للاجسام يمكن ان يلخص البناء العام للاشياء في اشكال اساسية وعناصر اساسية . واذا وجدت تلك العناصر او المبادئ مرة فستكون لها أهمية ليس فقط لكل ما معروف وقريب المنال بشكل مباشر وانما ايضاً بالنسبة للعالم المجهول والبعيد المنال . وبذلك تكون المبادئ الفلسفية الاضافة الاخيرة التي تحتاج اليها العلوم كي تصبح نظاما واحداً لتفسير الطبيعة والحياة الانسانية . ففضلاً عن الاشكال الاساسية لكل ما هو موجود ، لا يتبقى للفلسفة غير موضوعين اصليين للبحث وهما – الطبيعة والعالم البشري . وبذلك فلترتيب مادتنا نحصل **بغير تكلف اطلاقا** على ثلاث مجموعات هي : التخطيط العالمي الشامل ، وعلم مبادئ الطبيعة ، واخيراً علم الانسان . ويتضمن هذا التتابع مع ذلك **ترتيبا داخليا منطقيا معينا** ، لان المبادئ الشكلية التي لها مغزى بالنسبة لكل وجود تسير في المقدمة ، اما المجالات الملموسة التي يجب **ان تطبق** هذه المبادئ عليها فتتبع بعد ذلك وفقا لدرجة خضوع هذه المجالات احدها للآخر .

هذا هو ما يزعمه السيد دوهرنج وبصورة حرفية تقريباً .

فالحديث يدور عنده اذن عن **المبادئ** المستخلصة من **التفكير** ، لا من العالم الخارجي ، الحديث يدور عن المبادئ الشكلية التي يجب ان تطبق على الطبيعة والبشرية ، والتي يجب بالتالي ان تتفق معها الطبيعة والانسان . ولكن من اين يأخذ التفكير تلك المبادئ؟

من نفسه ؟ كلا ، اذ ان السيد دوهرنج نفسه يقول : ان مجال الفكر الخالص يقتصر على المخططات المنطقية والاشكال الرياضية (علاوة على ان الامر الاخير غير صحيـــــح كما سنرى) . ولكن المخططات المنطقية لا يمكن ان تتعلق الا **بأشكال التفكير** ، والحديث هنا يدور عن اشكال **الوجود** ، عن اشكال العالم الخارجي ، والحال ان التفكير لا يمكنه ابداً ان يستمد هذه الاشكال ويستخلصها من نفسه ، وانما فقط من العالم الخارجي . وبهذا تنقلب العلاقـــــة تماماً فالمبادئ – ليست نقطة البدء في البحث ، وانما نتيجته الختامية ؛ وهذه المبادئ لا تنطبق على الطبيعة والتاريخ الانساني ، وانما تجرد منهما ؛ وليست الطبيعة والبشرية هما اللتان تطابقان المبادئ ، بل العكس هو الصحيح ، فالمبادئ لا تكون صحيحة الا بقدر ما تكون متفقة مع الطبيعة والتاريخ . تلك هي وجهة النظر المادية الوحيدة للموضوع ، اما وجهة نظر السيد دوهرنج العكسية فمثالية ، تقلب العلاقة الواقعية رأساً على عقب ، وتبني العالم الواقعي من الافكار ، من المخططات المنطقية او الظلال او المقولات الموجودة منذ الازل قبل العالم كما يفعل بالضبط . . . **المدعو هيجل** .

وفي الحقيقة ، دعونا نقارن «انسكلوبيديا» هيجل (٣٥) وكل خيالها المحموم مع حقائق دوهرنج النهائية والاخيرة . فنجد لدى السيد دوهرنج اولاً ، تخطيطاً عالمياً شاملاً ، يسمى عند هيجل **منطقاً** . ثم نجد عند الاثنين تطبيقاً لتلك المخططات او المقولات المنطقية – على الطبيعة ، الأمر الذي يقدم لنا فلسفة الطبيعة ؛ وفي النهاية تطبيقها على البشرية – وهو ما يسميه هيجل بفلسفة الروح . وبذلك فان «الترتيب الداخلي المنطقي» «للتتابع» الدوهرنجي يرجع بنا «بغير تكلف اطلاقاً» الى «انسكلوبيديا» هيجل ، التي اقتبس منها ذلك الترتيب بأمانة قادرة على ان تهز مشاعر اليهودي التائـــــه للمدرسة الهيجلية ، الاستاذ ميهيليت من برلين (٣٦) حتى تطفر منه الدموع .

هكذا يكون الامر دائماً عندما يؤخذ «الوعي» و«التفكير» بشكل طبيعي تمامـــــاً ، كمجرد شيء **معين** ، متعارض سلفاً مع الوجود والطبيعة . في هذه الحالة لا بد وان يبدو عجيباً جداً ان الوعي والطبيعة ، والتفكير والوجود ، وقوانين التفكير وقوانين الطبيعة

تتوافق مع بعضها البعض بهذا الشكل الوثيق . ولكن ، بعد ذلك ، اذا وضعنا سؤالاً عما هو التفكير والوعي اذن ، من اين يأتيان فسنرى انهما نتاج للدماغ البشري وان الانسان نفسه نتاج للطبيعة ، تطور في وسط معين ومع الطبيعة . ولهذا فمن البديهي الا تتعارض منتجات الدماغ الانساني الذي يعتبر في نهاية الامر نتاجاً ايضا للطبيعة مع صلات الطبيعة الاخرى وانها تتوافق معها (٣٧) .

ولكن السيد دوهرنج لا يمكن ان يسمح لنفسه بتلك المعالجة البسيطة للمسألة ، لانه لا يفكر باسم البشرية فقط ، الامر الذي لا يعتبر في حد ذاته عملاً قليل الاهمية ، وانما باسم الكائنات الواعية والمفكرة لجميع الاجرام السماوية .

وفي واقع الامر «انه من الاهانة للأشكال الرئيسية للوعي والمعرفة ، ان نضيف اليها صفة «الانسانية» ، محاولين رفض اهميتها ذات السيادة او حقها غير المشروط في الحقيقة او حتى التشكيك فيهما» .

وبذلك فان السيد دوهرنج يحرم نفسه من حق تسمية التفكير «انسانيا» حتى لا يظهر ارتياب فى ان اثنين في اثنين تساوي خمسة على جرم سماوي آخر ، ويضطر لهذا ان ينتزع التفكير من اساسه الواقعي الوحيد الذي نجده عليه اي من الانسان والطبيعة . ومن جراء ذلك يغرق بلا أمل في تلك الايديولوجية ، التي تحوله الى مقلد لهيجل نفسه الذي سماه «مقلداً» . وبالمناسبة سيكون علينا مرات عديدة ان نحيي السيد دوهرنج على الاجرام السماوية الأخرى .

ومن البديهي انه من المستحيل بناء اي نظرية مادية على هذا الاساس الايديولوجي . وسنرى بعد ذلك ان السيد دوهرنج مضطر اكثر من مرة ان ينسب للطبيعة صورة واعية للعمل أي ان ينسب اليها ببساطة الها .

ومع ذلك ، فقد كانت عند صاحبنا فيلسوف الواقع بواعث اخرى ايضا كي ينقل أساس الواقع كله من العالم الواقعي الى عالم الافكار . اذ ان اساس فلسفة السيد دوهرنج يتكون من علم التخطيط العالمي الشامل هذا ، من المبادئ الشكلية للوجود هذه . اذا كان تخطيط العالم لا يخرج من العقل وانما فقط **بمساعدة**

العقل من العالم الواقعي ، واذا كانت مبادئ الوجود تستخرج مما هو موجود – فاننا نحتاج اذن ليس الى الفلسفة ، وانما الى المعارف الايجابية عن العالم وعما يدور فيه ؛ وان ما نحصل عليه نتيجة لمثل هذا العمل ليس ايضا فلسفة وانما هو علم ايجابي ، ولكن في هذه الحالة يبدو مجلد السيد دوهرنج كله كعمل بذل هباء .

ثم ، اذا لم تكن هناك حاجة اكثر من ذلك الى الفلسفة في حد ذاتها ، فلا داعي ايضاً لاي نظامْ ولا حتى نظام طبيعي للفلسفة . وادراك وجود علاقة منظمة بين مجموع عمليات الطبيعة يدفع العلم الى كشف تلك العلاقة المنظمة في كل مكان سواء بشكل خاص او عام . ولكن تصويراً علمياً جامعاً لهذه العلاقة يتفق بشكل كامل مع الموضوع ، وبناء صورة فكرية دقيقة للنظام العالمي الذي نعيش فيه يبقى امراً مستحيلاً بالنسبة لعصرنا او بالنسبة لجميع العصور . واذا ما تم في لحظة ما من تطور البشرية بناء مثل هذا النظام النهائي لجميع العلاقات العالمية ، سواء المادية أو الروحية والتاريخية ، فذلك يعني ان المعرفة البشرية قد وصلت الى قمتها ، وينقطع التطور التاريخي منذ اللحظة الذي يبنى فيها المجتمع وفقاً لذلك النظام – ويكون ذلك سخافة وهذياناً خالصاً ، ومن ذلك يبدو ان الناس يقفون امام تناقض . فمن ناحية امامهم مهمة معرفة نظام العالم بشكل تفصيلي في كل علاقاته ، ومن ناحية اخرى لا تسمح لهم طبيعتهم ولا طبيعة النظام العالمي ان يحلوا تلك المهمة بشكل كامل في لحظة ما . ولكن هذا التناقض لا يوجد فقط في طبيعة كلا العاملين ، العالم والناس ، ولكنه ايضاً الرافعة الرئيسية لكل التقدم العقلي ويحل كل يوم وبشكل مستمر في التطور التقدمي اللانهائي للبشرية – وهو تماماً مثل ان بعض المهام الرياضية المعينة تجد حلها في سلسلة لامتناهية او كسور مستمرة . وفي الواقع ان كل تصوير فكري للنظام العالمي يبقى محدوداً ، من الناحية الموضوعية بالظروف التاريخية ، ومن الناحية الذاتية بالخصائص المادية والروحية لمؤلفه . ولكن السيد دوهرنج يعلن مقدماً ان اسلوب تفكيره يستبعد اي اتجاه الى التحديد الذاتي للتصور عن العالم . لقد رأينا من قبل ان السيد دوهرنج موجود في كل مكان ، وحاضر في كل الاجرام السماوية الممكنة . ونرى الآن ايضاً انه عالم بكل

شيء . لقد حل مهام العلم الاخيرة وبذلك سد الباب باحكام أمام مستقبل جميع العلوم .

ومثل اشكال الوجود الاساسية ، يعتبر السيد دوهرنج انه من الممكن استنتاج الرياضيات البحتة كلها من الذهن مباشرة وبصورة اولية أي دون لجوء الى التجربة التي نحصل عليها من العالـــــم الخارجي .

يؤكد السيد دوهرنج انه في الرياضيات البحتة يتعامل العقل مع «منتجات ابداعه وخياله الحر الخاص» ؛ ويمثل مفهوما العدد والشكل «الموضوع الكافي لهما والمخلوق من قبلهما» ، ولذلك فان لها «اهميـــة بصرف النظر عن التجربة **الخاصة** والمضمون الواقعي للعالم» .

أما أن الرياضيات البحتة لها أهمية مستقلة عن التجربة **الخاصة** لكل فرد على حدة فهذا سليم بلا شك ، ولكن يمكن قول نفس الشيء عن جميع الوقائع المقررة بشكل راسخ لأي علم بل وعن جميـــع الوقائع بشكل عام . فالاستقطاب المغناطيسي ، وتكوين الماء من الهيدورجين والاوكسجين ، وحقيقة ان هيجل قد مات اما السيد دوهرنج فحي يرزق – كل هذا له أهمية مستقلة عن تجربتي او تجربة الآخرين بل ومستقلة عن تجربة السيد دوهرنج عندما ينام نوم الاتقياء . ولكن غير صحيح على الاطلاق انه في الرياضيات البحتة يتعامل العقل فقط مع منتجات ابداعه وخياله الحر الخاص . فان مفهومي العدد والشكل مأخوذان لا من مصدر ما وانما من العالم الواقعي بالذات . والاصابع العشرة التي تعلم الناس ان يعدوا عليها اي ان يقوموا بأول عملية حسابية ليست اطلاقا نتيجة الابداع الحر للعقل . ولكي نعد يجب ان تتوافر لدينا الاشياء موضوع العد وكذلك القدرة على التجرد عند معالجـــة تلك الاشيـــاء عن جميع خواصها باستثناء العدد ، وهذه القدرة نتيجة للتطور التاريخي الطويل القائم على التجربة . ومفهوم **العدد** مثله مثل مفهوم الشكل مأخوذان تماماً من العالم الخارجي ، ولم ينشأ في الذهن من التفكير الخالص . كان من الضروري وجود اشياء لديها شكل محدد ، وهذه الاشكال كان من الواجب ان تخضع للمقارنة قبل الوصول الى مفهوم الشكل . وموضوع الرياضيات البحتة هو الاشكال المكانية

والعلاقات الكمية للعالم الواقعي ، اي مادة حقيقية تماماً . وحقيقة أن هذه المادة تتخذ شكلاً مجرداً للغاية لا يمكن ان تطمس الا بصورة ضعيفة منشأها من العالم الخارجي . ولكن لكي نتمكن من دراسة تلك الاشكال والعلاقات في وضعها الخالص لا بد من فصلها الكامل عن مضمونها ، ووضع هذا المضمون جانباً كشيء لا أهمية له ؛ وبذلك نحصل على نقاط خالية من الابعاد وخطوط خالية من السمك والعرض ، ورموز رياضية مختلفة ، وكميات ثابتة ومتغيرة ، وفي النهاية فقط نصل الى منتجات الابداع الحر ، وخيال العقل نفسه ، وبالتحديد الى الكميات التخيلية . وكذلك فان استنتاج الكميات الرياضية بعضها من بعض ، الذي يبدو من الاوليات ، لا يدل على اصلها الاولي ، وانما على مجرد علاقتها العقلية المتبادلة . وقبل الوصول الى فكرة استنتاج **شكل** الاسطوانة من دوران المستطيل حول أحد جوانبه ، لا بد من تتبع مقدار معين من المستطيلات والاسطوانات الحقيقية ، ولو في اشكال غير متكاملة على الاطلاق . ومثل جميع العلوم الاخرى ، نشأت الرياضيات من **متطلبات عملية** للناس : من قياس مساحات قطع الارض وسعة الأواني ، ومن حساب الوقت ومن الميكانيكا . ولكن كما هو الحال في جميع مجالات التفكير الاخرى ، تنفصل القوانين المجردة من العالم الواقعي في مرحلة معينة من التطور عن العالم الواقعي ، وتتعارض معه كشيء مستقل ، كقوانين تظهر من الخارج ، يجب ان يتفق معها العالم . هكذا كان حال المجتمع والدولة ، وهكذا أيضاً وليس بشكل آخر **طبقت** الرياضيات **البحتة** فيما بعد على العالم ، رغم انها مقتبسة من ذلك العالم نفسه ولا تفعل غير ان تعبر عن جزء من اشكال العلاقات الملازمة له – **ولهذا فقط** وبالتحديد يمكن تطبيقها عموماً .

وكما يتخيل السيد دوهرنج انه يستطيع أن يستنتج من البديهيات الرياضية التي «لا تتطلب ولا تحتاج برهاناً من الناحية المنطقية البحتة ايضاً» دون أي شائبة تجربة الرياضيات البحتة كلها ثم ان يطبقها على العالم ، كذلك يتوهم انه يستطيع ان يبتدع في البداية من الذهن الاشكال الرئيسية للوجود ، والعناصر البسيطة لكل معرفة ، وبديهيات الفلسفة ، ومنها يستنتج الفلسفة كلها ، او التخطيط العالمي ، ثم بعد ذلك يصدر مرسوماً سامياً بدستوره

هذا للطبيعة والبشرية . ولسوء الحظ ان الطبيعة لا تتكون على الاطلاق من البروسيين المانتيفيليين لعام ١٨٥٠ (٣٨) ، امـــا البشرية فلا تتكون منهم الا في جزء ضئيل جداً .

تعبر البديهيات الرياضية عن مضمون عقلي ضئيل للغاية تضطر الرياضيات الى اخذه من المنطق . ويمكن حصرها في اثنين :

١ – الكل أكبر من الجزء . وهذه الموضوعة تعتبر مجرد تحصيل حاصل ، لانها اذا اخذت بالمعنى الكمي لتصور «الجزء» فانها تتعلق مقدماً وبشكل محدد بتصور «الكل» وبالتحديد بأن «الجزء» يعني مباشرة ان «الكل» الكمي يتكون من بعض «الاجزاء» الكمية . وواقع ان ما يسمى بالبديهية يقرر ذلك بشكل محدد تماماً لا يقدمنا خطوة واحدة الى الامام . وتحصيل الحاصل هذا يمكن ايضاً **اثباته** الى حد ما بالتفكير التالي : الكل هو ما يتكون من عدة اجزاء ؛ والجزء هو الشيء الذي اذا اخذ عدة مرات يكون كلاً ؛ ومن ثم فالجزء اقل من الكل – فضلاً عن ان فراغ المضمون يتأكد بشكل اكثر حدة بفراغ التكرار .

٢ – اذا تساوى مقداران مع ثالث ، فهما متساويان . وكما برهن هيجل ، تمثل هذه الموضوعة نتيجة يتكفل المنطق بصحتها (٣٩) ، وتثبت بالتالي ولو خارج اطار الرياضيات البحتة . امـــا البديهيات الاخرى حول التساوي وعدم التساوي فلا تمثل الا تطويراً منطقياً لهذه النتيجة .

لا تقدم هذه القضايا الهزيلة كثيراً لا في الرياضيات ولا في اي مجال آخر . وللتحرك الى الامام لا بد من اجتذاب علاقات حقيقية ، علاقات واشكال مكانية مأخوذة من أجسام واقعية . فتصور الخطوط والسطوح والزوايا والمستطيلات والمربعات والدوائر الخ . – مأخوذ كله من الواقع ، ولا بد من جرعة كبيرة نوعاً من السذاجة الفكرية لتصديق الرياضيين الذين يقولون أن أول خط نتج عن حركة نقطة في فراغ ، وأول سطح عن حركة الخط ، وأول جسم عن حركة السطح الخ . حتى اللغة تقف ضد ذلك . فالشكل الرياضي لثلاثة ابعاد يسمى جسماً ، corpus solidum باللاتينية ، بل ومن ثم يسمى جسماً ملموساً ، وبذلك فهو يحمل اسماً لا يؤخذ على الاطلاق من التصور الحر للعقل وانما من الواقع الجاف .

ولكن ما الداعي لهذا الاسهاب كله ؟ بعد ان تغنّى السيد دورمرنج على الصفحات ٤٢ و٤٣ (٤٠) باستقلالية الرياضيات البحتة عن العالم التجريبي واسبقيتها ، واعمالها لمنتجات الابداع الحر وخيال العقل ، يعلن على صفحة ٦٣ :

«من السهل ان يغفل المرء ان تلك العناصر الرياضية (العدد والكمية والزمان والمكان والحركة الهندسية) **مثالية فقط من حيث الشكل** . . . ولهذا فان **المقادير المطلقة** مهما كان نوعها تمثل شيئاً **تجريبيا** تماما . . . ومع ذلك «فالرسوم التخطيطية الرياضية قادرة على ذلك الوصف ، **المنفصل** عن التجربة والذي يعتبر كافياً ايضاً» ،

وهذا يطبق الى حد ما على **كل** تجريد ولكنه لا يثبت على الاطلاق انه لم يجرد من الواقع . في تخطيط العالم نشأت الرياضيات البحتة من التفكير الخالص وهي في الفلسفة الطبيعية شيء تجريبي تماماً ، مأخوذ من العالم الخارجي ثم منفصل عنه بعد ذلك . ماذا علينا اذن ان نصدق ؟

٤ – تخطيط العالم

«الوجود الشامل **واحد** . وهو في كفايته الذاتية لا يترك شيئاً الى جانبه او فوقه . وضم وجود ثان اليه يعني ان يجعل منه شيئاً ليس هو ، وبالتحديد جزءا او عنصرا من كل أكثر اتساعا . وبفضل حقيقة اننا نشمل الكل بفكرنا **الموحد** ، كانما باطار ، فلا شيء مما يجب ان يدخل في تلك **الوحدة** الفكرية يستطيع ان يحتفظ في نفسه باي ازدواج . ولكن لا يمكن ايضا ان يبقى شيء خارج تلك الوحدة الفكرية ... ينحصر جوهر كل تفكير في توحيد عناصر الوعي في وحدة معينة ... وبفضل هذه القدرة التوحيدية للتفكير بالذات ينشا **مفهوم لا يتجزأ عن العالم** ، أما العالم (universum) كما تبين الكلمة نفسها ، فيفهم على انه شيء يكون فيه كل شيء موحدا في **وحدة** معينة» .

هذا ما يقوله السيد دوهرنج . والمنهج الرياضي الذي يقول ان

«كل مسالة يجب ان تحل **بداهة** باشكال اساسية بسيطة ، كما لو كان الامر يدور عن الرياضيات ... البسيطة» ،

هذا المنهج يطبق هنا لاول مرة .

«الوجود الشامل واحد» . اذا كان تحصيل الحاصل ، هو مجرد ان يكرر في الخبر ما جاء في المبتدأ ، – اذا كان ذلك يكون بديهية ، فان لدينا هنا بديهية واضحة تماماً . ففي المبتدأ يقول لنا السيد دوهرنج أن الوجود يشمل كل شيء ، وفي الخبر يؤكد بجرأة انه في هذه الحالة لا يوجد شيء خارج هذا الوجود . فيا لعظمة «الفكرة البانية للنظام» !

وهي في الواقع – «بانية للنظام» . لم نكد نقرأ ست سطور حتى حول السيد دوهرنج بواسطة «فكرنا الموحد» **وحدانية** الوجود

الى **وحدته** . وبما ان السيد دوهرنج يرى ان جوهر كل تفكير ينحصر **في** التوحيد في وحدة معينة ، فان الوجود ما ان يدرك ، حتى يدرك كشيء واحد ، والمفهوم عن العالم هو مفهوم لا يتجزأ : وبما ان الوجود **المفكر** ، **والمفهوم عن العالم** موحدين ، فالوجود الواقعي ، **والعالم** الواقعي ايضاً يكونان وحدة لا تتجزأ . ولهذا

«ما يكاد العقل يتعلم ان يدرك الوجود في شموله المتجانس حتى لا يبقى مكان للعالم الآخر» .

امامنا حملة تحجب تماماً اوسترليتس وإيينا وكونغريتس وسيدان (٤١) . ففي بعض الجمل بعد صفحة من المكان الذي عبأنا فيه البديهية الاولى استطعنا ان نلغي ونزيل وندمر جميع الغيبيات والاله والقوى السماوية والسماوات والجنة والمطهر مع خلود الروح .

كيف نصل من وحدانية الوجود الى وحدته ؟ بأن نتصور هذا الوجود بوجه عام . فما نكاد نشمل الوجود الوحداني بفكرنا الموحد مثل الاطار حتى يصبح الوجود الوحداني في الفكر وجوداً موحداً ، ويصبح وحدة فكرية ، لان جوهر **اي** تفكير ينحصر في انه يوحد عناصر الوعي في وحدة معينة .

واقل ما يقال عن الفكرة الاخيرة هو انها غير صحيحة . اولاً ، لان التفكير يتكون من تفكيك مواضيع الوعي الى عناصرها ، الى قدر يتساوى مع تجميع العناصر المرتبطة مع بعضها البعض في وحدة معينة . فبدون تحليل لا يوجد تركيب . وثانياً ، لان التفكير ، اذا لم يرتكب اخطاء ، يستطيع ان يوحد عناصر الوعي في وحدة معينة في حالة واحدة هي اذا **وجدت** هذه الوحدة **قبل ذلك** في هذه العناصر او في نماذجها الواقعية . فاذا ادخلنا فرشة حذاء في فئة واحدة مع الحيوانات الثديية لا ينتج عن ذلك ان تنمو لديها غدد لبنية . ومن ذلك فان وحدة الوجود ، ووفقاً لذلك شرعية فهم الوجود كوحدة ، هي بالضبط ما كان يجب اثباته . واذا كان السيد دوهرنج يؤكد انه يتصور الوجود موحداً وليس مزدوجاً مثلاً ، فانه بذلك يعبر فقط عن رأيه الخاص غير الملزم لاحد .

واذا اردنا ان نتقدم سير افكاره بشكل صاف فسيكون على

الوجه التالي : «انني ابدأ من الوجود . ومن ثم فانني افكر في ماهية الوجود . الفكرة عن الوجود موحدة . ولكن الفكر والوجود يجب ان يوحدا في وفاق متبادل ، فهما يتطابقان ؛ «يغطيان بعضهما البعض» . ومن ثم فالوجود في الواقع موحد ايضاً . وبالتالي لا يوجد أي «عالم آخر»» . ولكن لو تكلم السيد دوهرنج بهذه الصراحة ، بدلاً من ان يتحفنا بتلك الاحكام القاطعة ، لظهرت افكاره بأكمل وضوح . ان محاولة اثبات واقعية نتيجة معينة للتفكير من تطابق التفكير والوجود كانت بالتحديد احد الاحلام المحمومة غير المعقولة . . . للمدعو هيجل .

وحتى اذا كانت كل حجج السيد دوهرنج سليمة فانه في هذه الحالة ايضاً لن يكسب ولا شبراً من الارض من الروحانيين . فانهم سيجيبون عليه باختصار قائلين : «والكون بالنسبة لنا ايضاً شيء لا يتجزأ ؛ وانقسام الكون الى محسوس وعالم آخر لا يوجد الا من وجهة نظرنا الارضية المثقلة بالخطيئة الاولى ؛ والوجود في ذاته ، اي في الله ، كله واحد» . وانهم ليتبعون السيد دوهرنج في أجرامه السماوية الأخرى المحبوبة ويبينون له احدها او بعضها التي لم توجد بها خطيئة أولى ، حيث لا يوجد بالتالي تناقض بين العالم المحسوس والعالم الآخر وحيث تعتبر وحدة العالم عقيدة ثابتة .

واكثر ما يضحك في ذلك كله ان السيد دوهرنج في سعيه للخروج من مفهوم الوجود بدليل يثبت ان الله غير موجود يستخدم الدليل الانطولوجي (الوجودي) لوجود الله . وينص هذا الدليل على ما يلي : «عندما نتخيل الله ، فاننا نتخيله محصلة الكمال . ولكن الوجود يدخل اساساً في محصلة الكمال هذه ، لان الكائن الذي لا وجود له هو بالحتم غير كامل . ومن ثم يجب ان ندخل الوجود في عداد فضائل الله الكاملة . ومن هنا فالله يجب ان يكون موجوداً» . وبنفس الطريقة تماماً يفكر السيد دوهرنج : «عندما نتخيل الوجود ، فاننا نتخيله كمفهوم **واحد** . وكل ما يشمله المفهوم الواحد فهو موحد . وبذلك فان الوجود لا يتفق ومفهومه ان لم يكن موحداً . ومن هنا يجب ان يكون موحداً . وبالتالى فان الله غير موجود الخ» .

عندما نتكلم عن **الوجود** وعن الوجود **وحده** فلا يمكن ان تنحصر

الوحدة الا في ان جميع المواد التي يدور عنها الحديث **تكون** موجودة . وهي في وحدة هذا الوجود – لا في وحدة اخرى – يوحدها الفكر ، وان الشيء المشترك بالنسبة لها جميعاً وهو تقرير انها جميعاً **موجودة** ، لا يستطيع أن يعطيها أي خصائص أخرى عامة أو غير عامة ، وليس هذا فحسب ولكنه في البداية يستبعد جميع هذه الخصائص من البحث . لاننا ما نكاد نبعد ولو ملمتراً واحداً عن الحقيقة الاساسية البسيطة القائلة بأن الوجود مشترك لكل هذه الاشياء ، حتى يبدأ في الظهور في الحال امام انظارنا **الاختلاف** في تلك الاشياء . سواء أكان الاختلاف في ان بعض الاشياء ابيض والبعض الآخر أسود ، وبعضها حي والبعض الآخر جامد ، وان بعضها يخص العالم المحسوس والبعض الآخر يخص العالم الآخر – فاننا لا نستطيع ان نستنتج ذلك من حقيقة واحدة وهي ان جميع الاشياء لها خاصية واحدة هي انها موجودة .

وحدة العالم لا تنحصر في وجوده ، رغم ان وجوده شرط لوحدته ، لان العالم يجب ان **يوجد** في البداية ، قبل ان يستطيع ان يكون **موحدا** . والوجود هو بشكل عام مسألة مفتوحة ، بدءاً من ذلك الحد الذي يتوقف فيه مجال نظرنا . والوجود الواقعي للعالم ينحصر في ماديته ، وهذه المادية لا تثبت بعدد من العبارات المشعوذة ، وانما بالتطور الطويل والصعب للفلسفة والعلوم الطبيعية .

ثم ان **الوجود** الذي يحكي لنا السيد دوهرنج عنه ليس هو

«ذلك الوجود الخالص ، المساوي لذاته ، والذي يجب ان يتخلص من كل تحديدات خاصة ولا يمثل في الواقع إلا مرادفاً **للاشيء** الفكري او بعبارة اخرى لانعدام الفكر» .

ولكننا سرعان ما نرى ان عالم السيد دوهرنج هو في الواقع يبدأ من ذلك الوجود بالتحديد المتخلص من أي اختلافات داخلية ، واي حركة او تغير ، وهو بالتالي يعتبر في الواقع مرادفاً للاشيء الفكري او يمثل في الواقع لاشيء . ومن هذا **الوجود-اللاشيء** وحده يتطور وضع العالم الحالي المتنوع المتغير ، والذي يمثل التطور ، والصيرورة ؛ وبعد ان فهمنا هذا فقط نصبح ايضاً في ظل ذلك التحول الدائم في وضع

«المحافظة على مفهوم الوجود الشامل كمساو لذاته» .

وبهذا يكون لدينا الآن مفهوم الوجود على المستوى الارقى الذي يتضمن كلا من الثبات والتغير ، والوجود والصيرورة . وبالوصول الى هذه النقطة نجد ان

«الجنس والنوع او عموما – العام والخاص هما ابسط وسائل التمييز التي بدونها لا يمكن فهم تكوين الاشياء» .

ولكن هذا كله يمثل وسائل لتمييز **الكيف** . وبعد ان بحثناها نستمر :

«الجنس يتعارض مع مفهوم المقدار ، باعتباره ذلك المفهوم المتجانس الذي لم تعد فيه اي اختلافات كيفية» ،

اى اننا ننتقل من **الكيف** الى **الكم** ، وهو دائماً «يمكن **قياسه**» .

نقارن الآن اذن تلك «الرسوم التخطيطية العامة للواقع المقسمة بشكل دقيق» و«وجهة نظرها النقدية حقاً» مع الافكار الغامضة والهذيان الوحشي والخيال المحموم للمدعو هيجل ، فنرى ان منطق هيجل يبدأ من **الوجود** – كما يفعل السيد دوهرنج ؛ وان الوجود يظهر انه **لاشيء** – كما هو الحال عند السيد دوهرنج ؛ وانه من هذا «الوجود اللاشيء» يحدث الانتقال الى **الصيرورة** ، ونتيجة الصيرورة هي الوجود المعين اى شكل ارقى من الوجود اكثر اكتمالاً ، كما هو عند السيد دوهرنج تماماً . والوجود المعين يؤدي الى **الكيف** ، والكيف الى **الكم** ، كما هو الحال تماماً عند السيد دوهرنج . وحتى لا يكون هناك نقص في عنصر جوهري واحد يقول لنا السيد دوهرنج في مناسبة اخرى :

«يتم الانتقال من مجال عدم الاحساس الى مجال الاحساس بصرف النظر عن كل التدريج الكمي ، عن طريق **القفزة الكيفية** وحدها ، التي نستطيع . . . ان نقرر انها تتميز بشكل لانهائي عن التدرج البسيط للخاصية نفسها» .

ولكن هذا هو خط هيجل الاساسي لعلاقات القياس ، حيث تؤدي الزيادة الكمية البحتة او النقص الكمي البحت في نقط اساسية معينة الى **قفزة كيفية** ، كما يحدث مثلا في حالة تسخين او تبريد الماء ،

حيث تعتبر نقطتا الغليان والتجمد هما النقطتان اللتان تتم فيهما - في ظل الضغط العادي - القفزة الى وضع مجاميع جديدة ، حيث يتحول الكم بالتالي الى كيف .

حاولنا في بحثنا ايضاً ان نصل الى جذر الاشياء . وفي الجذر الذي ينفذ الى جذور الرسوم التخطيطية الدوهرنجية الرئيسية نفسها وجدنا . . . «الخيالات المحمومة» للمدعو هيجل من مقولة «المنطق» الهيجلي (الجزء ١ ، نظرية الوجود) (٤٢) في «تتابع» هيجلي قديم بدقة ودون أي محاولة تقريباً لاخفاء السرقة الادبية !

ودون ان يكتفي السيد دوهرنج بأن يسرق من سلفه الذي شهر به كثيراً رسمه التخطيطي للوجود - بعد ان قدم بنفسه المثال المذكور اعلاه عن الانتقال في شكل قفزة من الكم الى الكيف - يعلن دون اي حرج عن ماركس :

«الا يبدو مضحكاً مثلاً الرجوع» (من جانب ماركس) «الى **فكرة** هيجل **المشوشة الغامضة** عن ان **الكم يتحول الى الكيف !** » .

فكرة مشوشة وغامضة ! من الذي يتحول هنا ، ومن الذي يبدو مضحكاً ، ايها السيد دوهرنج ؟

وبهذه الطريقة فان هذه الاشياء الصغيرة اللطيفة لم «تحسم بداهة» كما كان مرسوماً ، وانما اخذت ببساطة من الخارج اي من «منطق» هيجل . بل وانه في مجمل الفصل الذي نبحثه هنا لا يوجد حتى مظهر للارتباط الداخلي ، نظراً لان هذا الارتباط لم يسرق ايضاً من هيجل ، وينتهي الامر في النهاية الى تظاهر بالحكمة لا مضمون له عن المكان والزمان والثبات والتغير .

ومن الوجود ينتقل هيجل الى الجوهر ، الى الديالكتيك وهو يبحث هنا تحديدات التفكير ، **وتضادها** وتناقضها الداخلي - مثال ذلك الايجابي والسلبي - ثم ينتقل الى **السببية** او الى علاقة العلة والمعلول وينتهي الى **الضرورة** . ونرى نفس الشيء عند السيد دوهرنج . وما يسميه هيجل نظرية الجوهر يترجمه السيد دوهرنج الى لغته بالكلمات التالية : «الخصائص المنطقية للوجود» . وهي تنحصر بشكل اساسي في «تنازع القوى» وفي **التضاد** . اما بالنسبة

للتناقضات فان السيد دوهرنج ينفيها جذرياً ؛ وفيما بعد سنعود مرة اخرى الى هذه المسألة . ثم ينتقل بعد ذلك الى **السببية** ومنها الى **الضرورة** . ومن هنا فاذا كان السيد دوهرنج يقول عن نفسه :

« نحن الذين لا نتفلسف **من الخانة** »

فمن الجلي ان ذلك يجب ان يفهم على انــــه يتفلسف **في** الخانة ، وبالذات – **في** خانة التخطيط الهيجلي للمقولات .

٥ — الفلسفة الطبيعية . الزمان والمكان

ننتقل الآن الى **الفلسفة الطبيعية** . هنا ايضا يجد السيد دوهرنج الاسباب كلها كي يكون غير راض عن اسلافه .

ان الفلسفة الطبيعية «قد انحدرت الى اسفل الدرك بحيث تحولت الى شعر زائف فارغ ، يسكن الى الجهل» و«اصبحت من نصيب التفلسف الداعر الخاص بالمدعو شيلينغ وامثاله من الفتيان الذين يتدثرون بكهنوت المطلق ويحتالون على الجمهور» . وقد انقذنا التعب من هذه «المسوخ» ، ولكنه حتى الآن لم يفسح المجال الا «للاهتزاز» ؛ «اما بالنسبة للجمهور الواسع فمن المعروف هنا ان رحيل دجال كبير كثيرا ما لا يقدم المبرر لقدوم خلف اصغر ولكنه اكثر حنكة في تلك الامور كي يعيد انتاج جميع الاعيب الاول تحت لافتة جديدة» . ولا يبدي العلماء الطبيعيون انفسهم «ميلاً» كبيراً «للرحلات في مملكة الافكار المحيطة بالعالم» ، ومن هنا فهم لا يقدمون في المجال النظري الا «نتائج متسرعة غير مترابطة» .

تظهر هنا الحاجة الملحة الى النجدة ، ولحسن الحظ ان السيد دوهرنج يجدها بين يديه .

لكي نقيم تقييماً سليماً ما سيعقب ذلك من كشوف حول تطور العالم من حيث الزمان ومحدوديته من حيث المكان ، يجب ان نعود من جديد لبعض فقرات «تخطيط العالم» .

الوجود — وهو من جديد يتفق في ذلك مع هيجل («الانسيكلوبيديا» ، البند ٩٣) — يوصف باللانهائية ، وهو ما يسميه هيجل اللانهائية **السيئة** (٤٣) ، ثم تبحث هذه اللانهائية .

«الشكل الاوضح للانهائية التي يمكن ادراكها **دون تناقضات** هو تراكم الارقام بلا حدود في سلسلة رقمية . . . وكما أننا نستطيع ان نضيف لكل

رقم وحدة جديدة ، دون ان نستنفد ابداً امكانية مواصلة العد ، فنفس الشيء بالنسبة لكل حالة من حالات الوجود تلحقها الحالة التالية ، وفي التوالد الذي لا حدود له لهذه الحالات تنحصر اللانهائية . ولذلك فان لهذه اللانهائية التي **يمكن ادراكها بدقة** شكل اساسي واحد ووحيد واتجاه واحد ووحيد . اذ على الرغم من ان فكرنا لا يعبأ بما اذا كان يدرك تراكم الحالات المتغيرة في هذا الاتجاه او في الاتجاه المضاد ، فان هذه اللانهائية التي تسير الى الخلف ، ليست الا صورة خلقتها فكرة متسرعة جداً . وفي الحقيقة ، ان هذه اللانهائية التي كان من الواجب في الواقع اجتيازها في اتجاه **عكسي** ، كان من الممكن ان توجد خلفها في كل حالة مستقلة من حالاتها سلسلة رقمية لانهائية . ولكننا في هذه الحالة نحصل على تناقض غير مسموح به لسلسلة رقمية لانهائية معدودة ؛ ولهذا فمن غير المعقول افتراض اي اتجاه ثان في اللانهائية» .

النتيجة الأولى التي نستخلصها من هذا الفهم للانهائية تنحصر في ان سلسلة الاسباب والنتائج في العالم كان لها بدايتها بالضرورة في وقت من الاوقات :

«ان العدد اللانهائي من الاسباب التي قد اضيف الواحد الى الآخر ، امر لا يعقل لأنه يفترض ان ما لا يعد قد صار معدودا» .

وهكذا يتم بذلك البرهان على وجود **السبب النهائي** .

والنتيجة الثانية هي

«قانون تحديد كل رقم معين : ان تراكم العناصر المتجانسة لاي نوع حقيقي من المواضيع المستقلة لا يمكن ادراكه الا على انه يشكل عدداً محدداً» . وليس العدد الموجود من الاجرام السماوية هو وحده الذي يجب ان يكون محدداً بحد ذاته في كل لحظة معينة ، وانما ايضاً العدد العام لاصغر اجزاء المادة المستقلة الموجودة في العالم . وهذه الضرورة الاخيرة هي السبب الحقيقي لعدم معقولية اي توحيد بدون الذرات . وكل تقسيم حقيقي له دائما تحديد نهائي ويجب ان يكون له ، لانه بدون ذلك يحدث تناقض المعدود الذي لا يعد . ولنفس هذا السبب لا يجب فقط تحديد عدد الدورات التي دارتها الارض بالفعل حول الشمس ، رغم ان هذا العدد غير معروف لدينا ، بل وكل العمليات الدورية للطبيعة يجب ان يكون لها بداية ما ، وكل تمايز ، وكل تنوع للطبيعة يتلو بعضه البعض يجب ان يجد جذوره في **حالة** معينة **مساوية لذاتها** . ويمكن دون تناقض ادراك ان هذه الحالة موجودة منذ الازل ، ولكن هذا التصور كان من الممكن ايضاً استبعاده اذا كان الزمن في حد ذاته يتكون من اجزاء حقيقية ولم ينقسم ، تحكميـــا

بواسطة مقولنا عن طريق الافتراض المثالي للامكانيات . ويختلف الامر بالنسبة للمحتوى الواقعي وغير المتجانس داخليا للزمن ؛ هذا الملء الواقعي للزمن بالوقائع التي تخضع للتمييز ، وكذلك اشكال وجود ذلك المجال ترجع – بسبب تمايزها بالذات – الى ما يخضع للعد . اذا تصورنا وضعا لا يحدث فيه أي تغيرات وانه في مساواته لذاته لا يبدي اي فوارق في التتابع ، فان مفهوم الزمن الاكثر خصوصية يتحول الى فكرة الوجود الاكثر عمومية . ان ما يجب ان يعنيه هذا التراكم للاستمرارية الفارغة هو امر لا يمكن حتى تصوره .

هكذا يتكلم السيد دوهرنج ، بقدر غير قليل من الزهو بأهمية اكتشافاته هذه . وهو في البداية يعبر فقط عن الامل في أن «تعتبر على الاقل كحقيقة غير قليلة الاهمية» ، ولكننا نقرأ له بعد ذلك ما يلي :

«ننبه الى تلك الاساليب **البسيطة للغاية** التي أعطينا بها لمفاهيم اللانهائية ونقدها **دلالة كانت مجهولة حتى الآن** . . .ننبه الى عناصر الفهم الشامل للمكان والزمان التي بنيت بهذه **البساطة** بفضل التعميق والتحديد الحديثين» .

نحن اعطينا ! تعميقاً وتحديداً حديثين ! من هم «نحن» ومتى كان هذا الحديث ؟ ومن الذي يعمق ويحدد ؟

«الموضوعة . للعالم بداية في الزمان ، وله في المكان ايضا حدود . – البرهان . في واقع الامر اننا اذا افترضنا ان العالم لا بداية له من حيث الزمان ، فان ازلاً قد انقضى حتى كل لحظة معينة من الزمان ، ومن ثم فقد مضت سلسلة لانهائية من الاوضاع المتتالية للاشياء في العالم . ولكن لانهائية السلسلة تنحصر بالتحديد في انها لا يمكن ابداً ان تتم عن طريق التركيب المتتابع . ومن ثم فان سلسلة لانهائية منقضية من حالات العالم امر مستحيل ؛ وهذا يعني ان بداية العالم شرط ضروري لوجوده – هذا اول ما كان يجب اثباته . – اما بالنسبة للنصف الثاني من الموضوعة ، اذا افترضنا النقيض من جديد وهو ان العالم كل لانهائي معين من اشياء موجودة في نفس الوقت . ولكن مقدار ذلك الكم الذي لم يعط في حدود معروفة لأي تصور واضح لا يمكن ان ندركه الا عن طريق تركيب الاجزاء ، ولا يمكن ادراك كلية ذلك الكم الا عن طريق تركيب مكتمل ، او بالاضافة المتكررة للوحدة الى ذاتها . ولهذا فلكي ندرك العالم الذي يملأ كل مكان ككل متكامل ، كان يجب النظر الى التركيب المتتابع لاجزاء العالم اللانهائي ككل

مكتمل ؛ وهذا يعني انه يجب النظر الى الزمان اللانهائي اللازم لتعداد جميع الاشياء الموجودة بانه قد مضى ، وهو امر مستحيل . ولهذا السبب فان مجموعاً لانهائياً للاشياء الواقعية لا يجوز النظر اليه ككل معين ، ولا يمكن النظر اليه بالتالي ايضاً معيناً في **نفس الوقت** . ومن ثم فان العالم في امتداده في المكان ليس بلا نهاية ، بل مغلق في حدوده . هذا ثانياً» (اي ما يطلب اثباته) .

هاتان الموضوعتان منسوختان بالنص من كتاب معروف جيداً ظهر للمرة الاولى عام ١٧٨١ وهو «نقد العقل الخالص» **لعمانوئيل كانط** ، حيث يستطيع أي شخص ان يقرأهما في الجزء الاول من القسم الثاني من الكتاب الثاني ، الفصل ٢ ، الفقرة ٢ : التناقض الأول للعقل الخالص (٤٤) . وهكذا يعود للسيد دوهرنغ فقط الفضل في انه اضاف للفكرة التي قال بهـــا كانط **اسم** «قانون تحديد كل رقم معين» ، وفي اكتشافه أنه كان هناك زمان لم يكن يوجد فيه بعد اي زمان رغم ان العالم كان موجوداً بالفعل . اما فيما عدا ذلك ، يعني فيما يتعلق بكل ما يحتوي على بعض المغزى في تأويلات السيد دوهرنج فيبدو ان : «نحن» هي عمانوئيل كانط و«الحديث» هو فقط خمسة وتسعون عاماً مضت . لا جدال في انه «بسيط للغاية» ! ويا لروعة «الدلالة المجهولة حتى الآن» !

وبالمناسبة لا يزعم كانط مطلقاً ان الموضوعتين المذكورتين مقررتان بشكل نهائي ببرهانه هذا . بل انه في الصفحة المجاورة يؤكد ويثبت العكس : ان العالم ليس له بداية في الزمان ولا نهاية في المكان . ويرى كانط تناقضاً ، لا يمكن حله في ان كلاً مـــن الموضوعتين الاولى والثانية يمكن اثباتها . ولعل الاشخاص الاقـل شأناً يرون العبرة في ان «المدعو كانط» قد وجد هنا صعوبة لا تحل . ولكن ليس هذا حال صاحبنا الجريء واضع «النتائج والآراء الفريدة في اساسها» : فهو ينسخ باجتهاد من تناقض كانط مـــا يناسب غرضه ، اما الباقي فيطرحه جانباً .

المسألة تحل نفسها ببساطة كبيرة . ان الخلـود في الزمان واللانهائية في المكان – كما هو واضح من اول نظرة ويتفق مـــع المعنى المباشر لهذه الكلمات – ينحصران في انه لا توجد هنا نهاية في أي جهة من الجهات – لا الى الامام ولا الى الخلف ولا الى الاعلى

ولا الى الاسفل ولا الى اليمين ولا الى اليسار . وهذه اللانهائية تختلف تماماً عن تلك اللانهائية الملازمة للسلسلة اللامتناهية ، لان هذه الاخيرة تبدأ دائماً ومباشرة من الواحد ، من اول عضو في السلسلة . ويظهر عدم امكانية تطبيق ذلك التصور عن السلسلة على موضوعنا حالما نحاول تطبيقه على المكان . فالسلسلة اللامتناهية في التطبيق على المكان هي خط يتجه من نقطة معينة في اتجاه معين في اللانهائية . هل يعبر ذلك لانهائية المكان ولو من بعيد ؟ كلا على الاطلاق : بل لا بد من ستة خطوط تسير من نقطة معينة الى الاتجاهات المضادة الثلاثة لتقديم فكرة عن ابعاد المكان : وفي هذه الحالة تكون هذه الابعاد عندنا ستة . لقد فهم كانط هذا جيداً لدرجة انه لم ينقل سلسلته الرقمية الى علاقات المكان في العالم الا بشكل عابر غير مباشر . اما السيد دوهرنج فعلى العكس يجبرنا على ان تقبل ستة ابعاد في المكان وبعد ذلك على الفور لا يجد كلمات كافية للتعبير عن استيائه بخصوص صوفية غاوس الرياضية ، الذي لم يرض بالثلاثة ابعاد العادية للمكان (٤٥) .

واذا ما طبقنا على الزمان الخط اللانهائي من الناحيتين ، او سلسلة الوحدات اللانهائية في الناحيتين لوجدنا فيه معنى رمزياً معيناً . ولكننا اذا تصورنا الزمان كسلسلة تبدأ من **وحدة** او كخط ينطلق من **نقطة** معينة ، فاننا بذلك نقول مسبقاً ان للزمان بداية ؛ ونفترض بالتحديد نفس الشيء الذي يجب اثباته . ونعطي لانهائية الزمان طابعاً نصفياً ذا جانب واحد ؛ ولكن اللانهائية ذات الجانب الواحد المقسمة الى النصف هي ايضاً تناقض في حد ذاتها ، وهي نقيض مباشر «للانهائية التي يمكن ادراكها بلا تناقضات» . لا يمكن تجنب هذا التناقض الا اذا قبلنا ان الوحدة التي نبدأ بها عد السلسلة ، النقطة التي نقوم منها بقياس الخط ، يمكن ان تكون اي وحدة في السلسلة ، او اي نقطة على الخط ، وانه لا يهم بالنسبة للخط او السلسلة المكان الذي نضع فيه هذه الوحدة او النقطة .

ولكن كيف التصرف مع تناقض «السلسلة الرقمية اللانهائية المعدودة» ؟ يمكننا ان نتتبعه عن قرب اذا بين لنا السيد دوهرنج الحيلة الذكية **لكيفية عد هذه السلسلة اللانهائية** . عندما ينتهي من العد من $-\infty$ (ناقص اللانهائية) حتى الصفر ، فليظهر لنا

حينئذ . لانه واضح انه من أي مكان يبدأ فيه العد فانه يترك وراءه سلسلة لانهائية ومعها تلك المهمة التي عليه ان يحلها . ليقلب هو بنفسه سلسلته اللانهائية ١+٢+٣+٤ . . . وليحاول ان يحسب من النهاية اللانهائية حتى ١ ؛ من الواضح تماماً ان هذه المحاولة لا يقوم بها الا شخص لا يرى على الاطلاق ما يدور عنه الحديث هنا . وفضلاً عن ذلك اذا قرر السيد دوهرنج ان السلسلة اللانهائية للزمان الذي مضى محسوبة فانه بذلك يقرر ان للزمان بداية ، فبدون ذلك ما كان ليستطيع على الاطلاق ان يبدأ «العد» . وهو ، بذلك ، يبدأ من جديد في شكل فرضية ما يجب عليه ان يثبته . وبالتالي فان التصور عن السلسلة اللانهائية المعدودة او بعبارة اخرى القانون الدوهرنجي الذي يشمل العالم لتحديد كل رقم معين هو contradictio in adjecto * ويتضمن في حد ذاته تناقضا ، والحقيقة انه تناقض **سخيف** .

من الواضح ان اللانهائية التي لها نهاية وليس لها بداية ليست في لانهائيتها اكثر ولا اقل من تلك التي لها بداية ، ولكن ليس لها نهاية . ان اقل فطنة جدلية كانت ستوحي للسيد دوهرنج ان البداية والنهاية مرتبطان بالضرورة ببعضهما ، مثل القطبين الشمالي والجنوبي ، وعندما تطرح النهاية جانباً فان البداية تصبح نهاية ، وهي النهاية **الوحيدة** التي تملكها السلسلة – والعكس بالعكس . وبدون العادات الرياضية لاستعمال السلاسل اللانهائية لاصبح الخيال كله مستحيلاً . وكما اننا في الرياضيات ننطلق ، بالضرورة ، من المحدد والنهائي للوصول الى غير المحدد واللامتناهي ، فكل السلاسل الرياضية ، ايجابية كانت ام سلبية يجب ان تبدأ من الوحدة ، والا كان من المستحيل هنا القيام بأي حسابات . ولكن الاحتياج المثالي للعالم الرياضي بعيد تماماً عن ان يكون القانون الالزامي للعالم الواقعي .

يضاف الى ذلك ان السيد دوهرنج لن ينجح ابداً في تصور اللانهائية الواقعية خالية من تناقضات . فاللانهائية **هي** تناقض ، وهي مليئة بالتناقضات . ومن التناقض بالفعل ان اللانهائية يجب

* تناقض في التحديد ، اي تناقض غير معقول من نوع «المربع الدائري» ، او «الحديد الخشبي» . **الناشر** .

ان تجتمع فقط من المقادير النهائية ، ومع ذلك فتلك هي الحقيقة . ومحدودية العالم المادي تؤدي الى تناقضات لا تقل عن عدم محدوديته ، وتؤدي كل محاولة لازالة تلك التناقضات - كما راينا - الى تناقضات جديدة أسوأ . وبالذات **لان** اللانهائية تعتبر تناقضاً فهي تمثل عملية لانهائية ، ممتدة بلا نهاية في الزمان والمكان . وفي القضاء على ذلك التناقض نهاية اللانهائية . وهذا ما فهمه هيجل بشكل سليم تماماً ، ولهذا فانه يذكر السادة الذين يماحكون بخصوص ذلك التناقض بما يستحقونه من الاحتقار .

ثم نسترسل بعد ذلك . الزمان كانت له بداية اذن . ولكن ماذا كان قبل هذه البداية ؟ كان العالم موجوداً في حالة لا تتغير متكافئة ذاتياً . وبما انه في هذه الحالة لا تحدث أي تغيرات تتلو بعضها البعض ، فان مفهوم الزمان الاكثر خصوصية يتحول الى فكرة **الوجود** الاكثر عمومية . اولا ، ليس يعنينا هنا مطلقا ما هي المفاهيم التي تتبدل في رأس السيد دوهرنج . فلا يدور الحديث عن **مفهوم** الزمان وانما عن الزمان **الواقعي** الذى لا يمكن للسيد دوهرنج ان يتخلص منه بثمن بخس . ثانياً ، مهما تحولت فكرة الزمان الى فكرة الوجود الاكثر عمومية ، فاننا لن نتقدم بذلك خطوة واحدة الى الامام . لان الاشكال الاساسية لاي وجود هي المكان والزمان ؛ والوجود خارج الزمان هو امر غير معقول على الاطلاق مثل الوجود خارج المكان . ان «الوجود الماضي خارج الزمان» الذي قال به هيجل و«الوجود السابق للخلود» الذى تحدث عنه اتباع شيلنغ الجدد (٤٦) هما تصوران عقلانيان بالمقارنة مع ذلك الوجود خارج الزمان . ولهذا فان السيد دوهرنج يقبل بحذر شديد على الامر : في الحقيقة قد يكون زماناً ولكنه ذلك الزمان الذي من المستحيل في جوهر الامر تسميته زماناً ، لان الزمان في حد ذاته لا يتكون من اجزاء حقيقية ، وينقسم تحكمياً فقط الى اجزاء عن طريق عقلنا ؛ وان الملء الواقعي للزمان بحقائق مميزة هو وحده الذي يمكن ان يكون قابلاً للعد ؛ ولكن ما الذي يجب ان يعنيه تراكم الدوام الفارغ - انه امر لا يمكن حتى تصوره . ان ما يعنيه ذلك التراكم لا يهمنا هنا على الاطلاق ؛ واننا لنتساءل : هل يستمر العالم في الوضع المفترض هنا ، هل يتمتع بالدوام في الزمان ؟ نعرف منذ

وقت طويل اننا لا نحصل على اي شيء من قياس مثل هذا الدوام الذي لا يحتوى على اي مضمون ، كما في حالة ما اذا قمنا بلا معنى او هدف بعملية القياس في مكان فارغ ، ويسمى هيجل مثل هذه اللانهائية **قبيحة** بالضبط بسبب سأم مثل هذا المجهود . يرى السيد دوهرنج ان الزمان لا يوجد الا بفضل التغير ، وليس التغير هو الذي يوجد في الزمان وبفضل الزمان . ونظراً لأن الزمان مختلف عن التغير ومستقل عنه فانه يمكن قياسه بواسطة التغير ، لان القياس يتطلب دائماً شيئاً يختلف عن ذلك الذي يخضع للقياس . ثم ان الزمان الذي لا تتم خلاله اي تغيرات ملحوظة بعيد تماماً عن **الا يكون** زماناً **على الاطلاق** ؛ وهو على العكس زمان **محض** لا تمسه اية شوائب خارجية ، ومن ثم فهو زمان حقيقي ، زمان في **حد ذاته** . وفي الواقع اننا اذا اردنا ادراك مفهوم الزمان في كل نقاوته ، في معزل عن جميع الشوائب الخارجية والجانبية ، فاننا مضطرون ان نترك جانباً – كشيء لا يعنينا هنا – جميع الحوادث المختلفة التي تجرى في الزمان جنباً الى جنب او تتلو بعضها البعض – وبعبارة أخرى نتصور ذلك الزمان الذي لا يحدث فيه اي شيء . فاننا اذ نتصرف بهذا الشكل لا نترك على الاطلاق بذلك مفهوم الزمان يغرق في فكرة الوجود العامة ، وانما نصل فقط لاول مرة الى المفهوم الخالص عن الزمان .

ومع ذلك فكل هذه التناقضات والسخافات لا تمثل الا تسلية صبيانية بالمقارنة مع ذلك الخلط الذي يقع فيه السيد دوهرنج فيما يقول به من حالة العالم الاولى المتكافئة ذاتياً . اذا كان العالم في وقت من الاوقات في حالة لا يحدث له فيها اي تغير على الاطلاق فكيف استطاع اذن الانتقال من تلك الحالة الى التغيرات ؟ ان المجرد تماماً من التغيرات ، خصوصا اذا وجد في تلك الحالة منذ الازل ، لا يستطيع بأي حال ان يخرج بنفسه من تلك الحالة ، وينتقل الى حالة من الحركة والتغير . ومن ثم فانه يجب ان تأتي «الدفعة الاولى» ، التي حركت العالم من الخارج ، من خارج حدود العالم . ولكن «الدفعة الاولى» كما هو معروف مجرد تعبير آخر عن الاله . ان السيد دوهرنج الذي اكد لنا انه في تخطيط عالمه يتخلص تماماً من الاله والآخرة ، يأتي بهما هنا من جديد – بشكل حاد

4*

وعميق – في الفلسفة الطبيعية .
ثم يقول السيد دوهرنج :

«حيثما يخص المقدار عنصراً ثابتا من عناصر الوجود ، فانه يظل غير متغير في تحديده . هذا صحيح . . . بالنسبة للمادة والقوة الميكانيكية» .

نقول بهذه المناسبة ان الجملة الاولى تمثل نموذجاً رائعاً لأساليب تعبير السيد دوهرنج التي تتميز بفخامة الكلمات وترديد البديهيات : حيث لا يتغير المقدار ، يبقى كما هو . وبذلك فان كمية القوة الميكانيكية التي توجد في العالم تظل كما هي للابد . وسنغض الطرف عن ان ذلك – بقدر صحته – قد عرفه ديكارت وعبر عنه في الفلسفة منذ حوالي ثلثمائة عام مضت (٤٧) وان نظرية حفظ الطاقة قد لقيت في العلم الطبيعي في العشرين سنة الاخيرة وفي كل مكان انتشاراً واسعاً للغاية ، وان السيد دوهرنج بتقييدها بالقوة **الميكانيكية** لا يحسنها على الاطلاق . ولكن اين كانت القوة الميكانيكية في زمان حالة الكون غير المتغيرة ؟ يرفض السيد دوهرنج بعناد ان يقدم لنا اي جواب على هذا السؤال .
اين ، يا سيد دوهرنج ، كانت حينئذ القوة الميكانيكية المساوية لنفسها دائماً ، وماذا حركت ؟ الجواب :

«ان الحالة الاولى للكون ، او اذا عبرنا بشكل اوضح ، حالة وجود المادة غير المتغير الذي لم يشمل أي تراكم لتغيرات في الزمان ، هو سؤال لا يمكن ان يرفضه الا العقل الذي يرى قمة الحكمة في التشويه الذاتي لقدرته الانتاجية» .

ومن ثم : فاما ان تقبلوا بلا جدال حالتي الاولى التي لا تتغير ، واما ان اعلن انا ، اوجين دوهرنج واهب القدرة الانتاجية ، انكم مخصيون فكريا . هذا بالطبع قد يخيف البعض . ولكننا وقد رأينا بالفعل بعض نماذج قدرة السيد دوهرنج الانتاجية نسمح لانفسنا مؤقتا ان نترك شتائم السيد دوهرنج اللطيفة دون رد ونسأل مرة اخرى : ولكن هل تسمح يا سيد دوهرنج ان تبين لنا كيف يكون حال القوة الميكانيكية ؟
وعلى الفور يرتبك السيد دوهرنج ويغمغم :

في الواقع «ان التجانس المطلق لهذه الحالة البدائية القصوى لا يقدم في حد ذاته أي مبدأ للانتقال . وننبه مع ذلك الى ان هذه الصعوبة توجد في جوهر الامر ، بالنسبة لاي حلقة جديدة ، ولو اصغر حلقة في سلسلة الوجود المعروفة لنا جيداً . ولهذا فان من يريد ان يجد صعوبة في الحالة الرئيسية المذكورة لا يجب ان يسمح لنفسه بتخطيها في حالات اقل ظهوراً . وفضلاً عن ذلك فان امامنا امكانية ادخال الحالات الوسطية ، في تدرجها المتوالي ، وكذلك جسر الاستمرار ، حتى نصل ونحن راجعون الى الوراء الى الاطفاء الكامل للتغيرات . صحيح انه من الناحية المنطقية البحتة لا يساعدنا هذا الاستمرار على ايجاد مخرج من الصعوبة الرئيسية ولكنه يعتبر بالنسبة لنا الشكل الرئيسي لاي انتظام ولاي انتقال معروف لنا بشكل عام ، بحيث ان من حقنا ان نستخدمه ايضا كحلقة متوسطة بين التوازن الأولى المذكور وخرقه . ولكن اذا اردنا ان نتصور هذا التوازن الساكن — اذا جاز التعبير» (!) «في توافق مع تلك المفاهيم التي يسلم بها دون شكوك خاصة» (!) «في الميكانيكا المعاصرة لكان من المستحيل تماما تفسير كيف تصل المادة الى حالة التغير» . ثم يقول السيد دوهرنج : «لكن الى جانب ميكانيكا الكتل يوجد ايضاً تحول حركة الكتل الى حركة أصغر الجزئيات ؛ اما بالنسبة لكيفية حدوثها «فليس لدينا حتى الآن اي مبدأ عام بهذا الخصوص . ولا يجب لهذا ان ندهش اذا مضت تلك الظواهر قليلاً الى **مجال مظلم**» .

هذا هو كل ما يستطيع ان يقوله السيد دوهرنج . وفي واقع الامر انه كان علينا ان نرى قمة الحكمة لا في «التشويه الذاتي للقدرة الانتاجية» فحسب وانما ايضاً في العقيدة العمياء والمظلمة ، اذا اردنا ان نقنع بتلك المراوغات والعبارات الفارغة والتي يؤسف لها حقاً . أما أن التجانس المطلق لا يمكن بنفسه ان يصل الى التغير فهو أمر يعترف به السيد دوهرنج نفسه . لا توجد أي وسيلة يستطيع التوازن المطلق عن طريقها ان ينتقل الى الحركة . ماذا يتبقى في هذه الحالة ؟ ثلاث حجج زائفة عرجاء .

اولا : انه بنفس الدرجة من الصعوبة ، وفقا لكلمات السيد دوهرنج يتم تقرير الانتقال من اي حلقة ولو صغيرة جداً في سلسلة الوجود المعروفة لنا جيداً الى الحلقة التالية . ويبدو ان السيد دوهرنج يعتبر قراءه اطفالاً صغار . ان تقرير الانتقالات والروابط الفردية لجميع الحلقات ، حتى اصغرها ، في سلسلة الوجود يكون

بالتحديد مضمون العلم الطبيعي ، واذا كان الامر لا يتقدم في مكان ما . فلن يخطر ببال احد – حتى السيد دوهرنج ان يفسر الحركة الجارية من «لاشيء» ، وانما ، بالعكس ، يفترض دائماً ان هذه الحركة نتيجة نقل حركة سابقة ما او تحويلها او استمرارها . اما هنا ، كما يعترف هو نفسه ، يدور الامر عن نشأة الحركة من السكون اي **من اللاشيء** .

ثانياً ، لدينا «جسر الاستمرار» . صحيح انه من الناحية المنطقية البحتة – كما يقول السيد دوهرنج – لا يساعدنا على ايجاد مخرج من الصعوبة ، ولكن من حقنا مع ذلك **استخدام** ذلك الجسر كحلقة وسطى بين السكون والحركة . ولسوء الحظ ان الاستمرار في السكون ينحصر في **عدم** الحركة ؛ ولهذا فان مسألة طريقة خلق الحركة بمساعدته تظل امراً خفياً اكثر من أي وقت آخر . ومهما قسم السيد دوهرنج انتقاله من الانعدام الكامل للحركة الى الحركة الشاملة الى عدد لانهائي من الوحدات الصغيرة ، ومهما كانت الفترة الطويلة التي ينسبها الى ذلك الانتقال ، فاننا لن نتحرك من مكاننا ولا لواحد على عشرة آلاف من المللميتر . وبدون عملية الخلق لن نستطيع بالطبع بأي حال من الاحوال ان ننتقل من اللاشيء الى شيء ما حتى ولو كان هذا «الشيء» لا يزيد عن تفاضل رياضي . وبذلك فان جسر الاستمرار ليس حتى جسراً للحمير * ؛ ولا يستطيع غير السيد دوهرنج عبور ذلك الجسر .

ثالثا ، طالما حافظت الميكانيكا الحديثة على اهميتها – وهي حسب رأي السيد دوهرنج من اهم ادوات تطوير الفكر – فانه من المستحيل تماماً تفسير كيفية الانتقال من السكون الى الحركة . ولكن النظرية الميكانيكية للحرارة تبين لنا ان حركة الكتل في ظروف معينة تتحول الى حركة جزيئية (رغم ان الحركة في هذه الحالة ايضاً تنشأ من حركة اخرى ، ولكنها لا تنشأ ابداً من السكون) وهذا ما قد يفيدنا وهو ما يومئ اليه السيد دوهرنج بوجل – كجسر بين الثابت تماما (الموجود في حالة توازن) والديناميكي (المتحرك) . ومع ذلك

---

* تلاعب بالالفاظ : تعني كلمة «Eselsbrücke» «جسراً للحمير» وكذلك تسهيلاً غير قانوني لتلاميذ المدارس الاغبياء او الكسالى . **الناشر** .

فهذه الظواهر «تمضي قليلاً الى مجال مظلم» . وهكذا يتركنا السيد دوهرنج جالسين في الظلام .

هذا هو ما وصلنا اليه بعد كل التعميق والتحديد . وكلما زاد عمق غوصنا في الهذيان الذي يزداد عمقاً ، باستمرار ، نرسو في النهاية في المكان الذي كان من اللازم ان نرسو فيه في «المجال المظلم بالنسبة لنا» . ومع ذلك فهذا لا يربك السيد دوهرنج . ففي الصفحة التالية يجد الجرأة ليؤكد انه

«قد نجح في ملء مفهوم الثبات المساوى لذاته بمضمون حقيقي ، من عمل المادة نفسها **والقوى الميكانيكية** مباشرة» .

وهذا الرجل يسمى الناس الآخرين «دجالين» !

ولحسن الحظ انه مع كل هذا التشويش والضلال العاجز «في الظلام» ما زال امامنا عزاء وحيد لا جدال فيه يرفع الروح المعنوية وهو :

«ان العلوم الرياضية لسكان الاجرام السماوية الاخرى لا يمكن ان تقوم على بديهيات اخرى غير بديهياتنا !» .

٦ ـ الفلسفة الطبيعية . علم نشأة الكون والفيزياء والكيمياء

ننتقل بعد ذلك الى نظريات كيفية نشأة العالم الحالي . يقول السيد دوهرنج :

كانت حالة التشتت الشامل للمادة نقطة انطلاق الفلاسفة الايونيين ، ولكن منذ عصر كانط بالذات اصبح فرض السديم الاولي يلعب دورا جديدا ، واصبحت الجاذبية والاشعاع الحراري يستخدمان لتفسير التكوين التدريجي للاجرام السماوية الصلبة المختلفة . وتسمح النظرية الميكانيكية الحديثة للحرارة باستنتاج الاوضاع السابقة للعالم بشكل اكثر تحديدا بكثير . ومع هذا فان «حالة التشتت الغازي يمكن ان تكون نقطة انطلاق لنتائج لها اهمية خطيرة في حالة واحدة هي اذا شخصنا مسبقا بشكل اكثر تحديدا النظام الميكانيكي الموجود فيها . وبغير ذلك لا تظل هذه الفكرة في الواقع سديمية تماما فحسب ولكن السديم الاولي يصبح في الواقع مع النتائج التالية اكثر كثافة باستمرار ولا يمكن النفاذ منه ؛ . . . والى حين ذلك سيظل كل شيء في الحالة المبهمة التي لا شكل لها لفكرة التشتت التي لا تسمح بتحديد ادق» وبهذا لا يقدم لنا «هذا العالم الغازي الا مفهوما هوائيا الى اقصى حد» .

كانت النظرية الكانطية عن نشوء جميع الاجرام السماوية الحالية من كتل سديمية في حالة دوران كسبا عظيما لعلم الفلك منذ زمن كوبرنيك . فلاول مرة اهتزت الفكرة التي تقول ان الطبيعة ليس لها اي تاريخ في الزمان . وحتى ذلك الوقت كانت الفكرة السائدة ان الاجرام السماوية تتحرك منذ البداية في نفس المدارات وانها تظل في نفس الاوضاع ؛ ورغم ان الكائنات الحية الفردية كانت تموت على الاجرام السماوية المختلفة ، فان الاجناس والانواع كانت تعتبر مع ذلك غير متغيرة . وكان واضحا بالطبع للجميع ان الطبيعة

توجد في حركة دائمة ، ولكن هذه الحركة كانت تصور كتكرار مستمر لنفس العمليات . وفي هذا التصور الذي يتفق تماما مع اسلوب التفكير الميتافيزيقي احدث كانط اول صدع وفعل ذلك بطريقة علمية لدرجة ان غالبية الحجج التي قدمها تحافظ على قوتها حتى الآن . ومن البديهي ان نظرية كانط ما زالت حتى الآن على وجه الدقة مجرد فرض . ولكن مذهب كوبرنيك عن العالم ايضا يظل حتى الآن مجرد فرض لا اكثر (٤٨) . وبعد ان تقرر وجود الكتل الغازية المتوهجة في السماء الكثيرة النجوم بالمطياف وبشكل دامغ مما حطم كل اعتراض ، سكتت ايضا المعارضة العلمية ضد نظرية كانط . والسيد دوهرنج نفسه لا يستطيع ان يعالج بناءه للعالم دون اللجوء الى مرحلة مماثلة من الوضع السديمي ، ولكنه — نكاية في هذا — يطالب بان يرى النظام الميكانيكي الموجود في هذا الوضع السديمي ، وبما ان ذلك لا يمكن تحقيقه حتى الآن فانه يكافئ ذلك الوضع السديمي بمختلف انواع نعوت الاحتقار . ولسوء الحظ ان العلم الحديث لا يستطيع ان يصف ذلك النظام بالشكل الذي يرضي السيد دوهرنج تماما ولكنه بنفس الدرجة لا يستطيع ان يجيب على كثير من الاسئلة الاخرى . فبالنسبة للسؤال التالي: لماذا لا تملك الضفادع البرية ذيولا ، لا يستطيع العلم الحديث حتى الآن الا ان يقدم الجواب التالي : «لانها فقدتها» . واذا كان لدى شخص ما الرغبة في ان يفقد اعصابه بخصوص هذا الجواب وان يقول انه في هذه الحالة يبقى كل شيء في حالة فكرة الضياع المبهمة التي لا شكل لها والتي لا تسمح بتحديد ادق ، وان هذا كله يمثل مفهوما هوائيا في حده الاقصى ، فاننا نتيجة لمثل هذا التطبيق للاخلاق على العلم الطبيعي لن نتقدم ولو خطوة الى الامام . ان مثل هذا النوع من الهجمات واظهار السخط يمكن ان يوجد دائما وفي كل مكان ، ولهذا بالتحديد فليس لها محل في اي وقت او مكان . ومن ، في النهاية ، يعوق السيد دوهرنج ان يجد بنفسه النظام الميكانيكي للسديم الاولي ؟

ولحسن الحظ اننا سنعرف الآن ما يلي :

كتلة كانط السديمية «لا تتفق ابدا مع الوضع المتجانس تماما

للوسط العالمي ، او اذا استخدمنا تعبيرا آخر مع وضع المادة المساوية لذاتها» .

بالسعادة كانط . فبعد ان وجد الطريق العكسي من الاجرام السماوية الموجودة حاليا الى الكرة السديمية كان في امكانه ان يكتفي بذلك واله لم يدر حتى بذهنه فكرة وضع المادة المساوي لذاته ! ونلاحظ عرضا انه اذا كانت كرة كانط السديمية تسمى في العلم الطبيعي الحديث السديم الاولي ، فمن البديهي ان هذا يجب فهمه فقط بشكل نسبي . فهذا السديم يعتبر اوليا كبدء الاجرام السماوية الموجودة من ناحية وكالشكل المبكر تماما للمادة التي نجد الامكانية للرجوع اليه في الوقت الحالي من ناحية اخرى . وهذا لا يلغي على الاطلاق ، وانما يتطلب افتراض ان المادة قبل هذا السديم الاولي مرت عبر سلسلة لانهائية من الاشكال الاخرى .

يرى السيد دوهرنج هنا تفوقه . فحيث ما زلنا نقف مع العلم عند السديم الاولي الذي كان موجودا في وقت من الاوقات ، يساعده علم العلوم الخاص به على النفاذ الى الماضي الى مدى ابعد بكثير — الى

«حالة الوسط العالمي التي لا يمكن فهمها ، لا بشكل ثابت بحت ، بالمعنى الحديث لهذه الفكرة ، ولا بشكل ديناميكي» ،

والذي لا يمكن بالتالي فهمه على الاطلاق .

«ان وحدة المادة والقوة الميكانيكية التي نسميها وسطا عالميا هي صيغة واقعية من الناحية المنطقية اذا جاز التعبير ، هدفها بيان وضع المادة المساوي لذاته كشرط لجميع مراحل التطور القابلة للعد» .

من الواضح ما زال امامنا الكثير كي نبتعد عن ذلك الوضع الاولي للمادة المساوي لذاته . وهو يسمى هنا وحدة المادة والقوة الميكانيكية ، وهذه الوحدة تسمى الصيغة الواقعية من الناحية المنطقية الخ . ومن ثم فما تكاد تتوقف وحدة المادة والقوة الميكانيكية حتى تبدأ الحركة .

لا تمثل هذه الصيغة الواقعية من الناحية المنطقية الا محاولة عاجزة لاستخدام المقولات الهيجلية «في حد ذاته» و«من اجل ذاته»

لفلسفة الواقع . ووفقا لهيجل يتضمن الوجود في حد ذاته تطابقا اوليا للاضداد غير المتطورة ، المخفية في اشياء معينة ، وفي عملية معينة ، وفي مفهوم معين ؛ والوجود من اجل ذاته يظهر التمييز والتفريق بين هذه العناصر المخفية ويبدأ صراع فيما بينها . ومن ثم فعلينا ان نتصور الوضع الاولي الثابت في شكل وحدة المادة والقوة الميكانيكية ، اما الانتقال الى الحركة ففي شكل التفريق والتضاد . ولكن هذا الاسلوب من اساليب التفكير لا يقدم لنا اثباتا لواقعية الوضع الخيالي الاولي الدوهرنجي ، وانما يبين فقط ان هذا الوضع يمكن ان يوضع تحت المقولة الهيجلية «في حد ذاته» ، والوقف الخيالي بنفس القدر لهذا الوضع يوضع تحت فئة «من اجل ذاته» . بالله عليك يا هيجل ، انقذنا !

يقول السيد دوهرنج ان المادة هي المعبرة عن الواقع كله ؛ ولهذا فلا يمكن ان توجد اي قوة ميكانيكية خارج المادة . ثم ان القوة الميكانيكية هي عبارة عن حالة معينة للمادة . وفي الحالة الاولى عندما لم يكن يحدث شيء كانت المادة وحالتها اي القوة الميكانيكية تكونان شيئا موحدا . وبعد ذلك بالتالي عندما بدأ شيء يتم ، كان على الحالة – على ما يظهر – ان تصبح متميزة عن المادة . وبذلك فعلينا ان نسمح بان تعرض علينا مثل تلك العبارات الغيبية ، والتأكيد ايضا بان الحالة المساوية لذاتها لم تكن ثابتة ولا ديناميكية وانها لم تكن لا في توازن ولا في حركة . وما زلنا لا نعرف اين كانت القوة الميكانيكية في اثناء تلك الحالة وكيف يمكننا دون دفعة من الخارج اي بدون الله الانتقال من السكون المطلق الى الحركة .

تحدث الماديون قبل السيد دوهرنج عن المادة والحركة . ويقصر السيد دوهرنج الحركة على القوة الميكانيكية ، كما لو انها شكلها الاساسي وبذلك يحرم نفسه امكانية فهم العلاقة الفعلية بين المادة والحركة ، التي كانت غير واضحة على اية حال بالنسبة لجميع الماديين السابقين . ومع ذلك فهذه المسألة بسيطة تماما . **الحركة هي اسلوب وجود المادة** . ولم يحدث في اي مكان ولا في اي وقت ولا يمكن ان يحدث ان توجد مادة بلا حركة . الحركة في الفضاء الكوني والحركة الميكانيكية للكتل الاقل اهمية على الاجرام

السماوية المختلفة ، وتذبذب الجزيئات بصفته تيارا حراريا او كهربائيا او مغناطيسيا ، والتحليل والتركيب الكيميائيان ، والحياة العضوية تلك هي اشكال الحركة التي توجد بها كل ذرة من المادة في العالم في اي لحظة في شكل واحد او عدة اشكال في نفس الوقت . اي سكون واي توازن نسبيان ، ليس لهما معنى الا في علاقتهما بهذا الشكل المعين او ذاك من الحركة . فمثلا هذا الجسم او ذاك يمكن ان يوجد على الارض في حالة توازن ميكانيكي اي في حالة سكون بالمعنى الميكانيكي ، ولكن ذلك لا يمنع على الاطلاق ان يشترك الجسم المعين في حركة الارض وفي حركة مجموع النظام الشمسي ، كما انه لا يمنع ابدا اصغر جزيئاته الفيزيائية ان تحقق الذبذبة التي تسببها حرارتها او ذرات مادتها من انجاز هذه العملية الكيماوية او تلك . والمادة بلا حركة مستحيلة تماما مثل الحركة بلا مادة . فالحركة اذن لا تستحدث ولا تفنى ، مثل المادة نفسها ؛ وهي الفكرة التي عبرت عنها الفلسفة السابقة (ديكارت) بان كمية الحركة الموجودة في العالم تظل دائما واحدة لا تتغير . ومن ثم فلا يمكن خلق الحركة وانما يمكن فقط نقلها . وعندما تنقل الحركة من جسم الى آخر ، فبقدر ما تنقل نفسها وتكون ايجابية ، يمكن اعتبارها سببا للحركة ، لان هذه الاخيرة تنقل وتعتبر سلبية . نسمي هذه الحركة الايجابية **قوة** ، والسلبية **مظهر القوة** . ومن هنا فانه واضح كالشمس ان القوة لها نفس مقدار مظهرها ، لان **نفس** الحركة تظهر في كلتا الحالتين .

وبذلك فان حالة المادة المجردة من الحركة تعتبر من اكثر التصورات تفاهة وسذاجة و«خيالا محموما» اصيلا . وللوصول اليه لا بد من تصور التوازن الميكانيكي النسبي الذي يمكن ان يوجد فيه الجسم المعين على ارضنا كسكون مطلق ثم ينقل هذا التصور الى جميع الكون في مجموعه . ويسهل هذا النقل بالطبع اذا قصرنا الحركة الشاملة على مجرد القوة الميكانيكية . وحينئذ فان مثل هذا التحديد للحركة بالقوة الميكانيكية فقط يعطي ميزة انه يسمح بتصور القوة ساكنة ، ومقيدة ، وبالتالي لا تعمل شيئا في لحظة معينة . واذا كان نقل الحركة بالذات يمثل كما يحدث كثيرا جدا عملية معقدة الى حد ما ، يدخل فيها مختلف الحلقات الوسطية ،

فيمكن تأجيل النقل الفعلي الى اي لحظة ، تاركين الحلقة الاخيرة من السلسلة . فهذا هو ما يحدث مثلا بعد ان نحشو البندقية ونترك اللحظة التي سنضغط فيها على الزناد ويحدث نتيجة لذلك تفريغ اي تنقل الحركة المتحررة نتيجة احتراق البارود . ولهذا يمكن تصور ان المادة اثناء حالتها الساكنة المساوية لذاتها كانت مشحونة بالقوة ، ويبدو ان هذا هو ما يعنيه السيد دوهرنج - اذا كان يعني اي شيء على الاطلاق - بوحدة المادة والقوة الميكانيكية . ولكن مثل هذا التصور غير معقول لانه ينقل الى العالم في مجموعه هذه الحالة كشيء مطلق ، وهي بطبيعتها نسبية ، ولا يمكن لذلك ان تؤثر دائما وفي كل لحظة الا على جزء من المادة . ولكن حتى اذا تركنا جانبا هذه الحالة ، فانه تبقى مع ذلك صعوبة : اولا ، كيف كان العالم يبدو مشحونا ، اذ انه في ايامنا هذه لا تشحن البنادق من نفسها ، وثانيا ، اصبع من هي التي ضغطت على الزناد ؟ يمكننا ان ندور ونراوغ كما يحلو لنا ، ولكننا تحت قيادة السيد دوهرنج نعود كل مرة ومن جديد الى . . اصبع الله .

ومن علم الفلك ينتقل صاحبنا فيلسوف الواقع الى الميكانيكا والفيزياء . وهنا يشكو ان النظرية الميكانيكية للحرارة لم تذهب خلال جيل مضى منذ زمن اكتشافها بعيدا عن النقطة التي اوصلها اليها روبرت ماثير نفسه وفضلا عن ذلك ، ففي رأيه ان هذا الامر كله ما زال قاتما جدا :

نحن مضطرون «ان نذكر من جديد ، انه الى جانب حالات حركة المادة توجد ايضا العلاقات الثابتة وان هذه العلاقات ليس لها اي مقياس في العمل الميكانيكي . . . واذا كنا قبل ذلك قد سمينا الطبيعة عاملة عظيمة وسناخذ الآن هذا التعبير في معناه الدقيق ، فيجب ان نضيف ايضا ان الحالات المساوية لذاتها والعلاقات الساكنة لا تعبر عن اي عمل ميكانيكي . وبهذا فمن جديد لا يكون لدينا جسر من الاستاتيكي (الساكن) الى الديناميكي (المتحرك) ، واذا ظل ما يسمى بالحرارة المخفية حتى الآن حجر عثرة بالنسبة للنظرية ، فاننا هنا ايضا يجب ان نقرر خللا ينبغي انكار وجوده باقل ما يمكن في التطبيقات على المشاكل الكونية» .

مرة اخرى لا يمثل كل هذا الحديث التكهني الا كشفا للضمير الغير صاف الذي يشعر جيدا انه بهذا التولد للحركة من السكون

المطلق قد تورط بشكل لا مخرج منه ، ولكنه مع ذلك يخجل من اللجوء للمنقذ الوحيد ، وهو – خالق السموات والارض . واذا كان من المستحيل حتى في الميكانيكا – بما فيها هنا ميكانيكا الحرارة – ايجاد جسر من الساكن الى المتحرك ومن التوازن الى الحركة ، فلماذا يضطر السيد دوهرنج للبحث عن جسر من حالته الساكنة الى الحركة ؟ اذا كان الامر كذلك فهي فرصة سعيدة له كي يخرج من محنته .

وفي الميكانيكا العادية تعتبر الدفعة من الخارج بمثابة الجسر من الساكن الى الديناميكي . اذا رفع حجر وزنه مائة كيلوجرام الى ارتفاع عشرة امتار وعلق بشكل طليق ، وترك هناك في الحالة المساوية لذاتها وفي العلاقة الساكنة ، فانه يجب دعوة جمهور من الاطفال الرضع لنزعم لهم ان الوضع الموجود فيه ذلك الجسم لا يعبر عن اي عمل ميكانيكي او ان المسافة التي وجد فيها بالنسبة لوضعه السابق ليس لها اي مقياس في العمل الميكانيكي . ان اي عابر سبيل سيشرح بسهولة للسيد دوهرنج ان الحجر لم يرتفع بنفسه هنا الى اعلى الحبل ، واول كتاب مدرسي في الميكانيكا يلقاه في طريقه يستطيع ان يبين له انه اذا ترك هذا الحجر ليسقط من جديد ، فانه يحدث عند السقوط عملا ميكانيكيا يساوي ذلك اللازم بذله لرفعه الى علو عشرة امتار . وحتى هذه الحقيقة البسيطة جدا وهي ان الحجر معلق هناك عاليا انما تعبر بالفعل عن العمل الميكانيكي ، لانه اذا كان سيعلق لمدة طويلة جدا فان الحبل سيتمزق حالما لا يعود ، بسبب التفكك الكيميائي ، متينا بما فيه الكفاية كي يتحمل ثقل الحجر . ولكن يمكن ارجاع جميع العمليات الميكانيكية الى هذه «الاشكال الاساسية البسيطة» ، اذا استخدمنا تعبير السيد دوهرنج . ويجب ان يولد ايضا ذلك المهندس الذي لا يستطيع ان يجد الجسر من الحالة الساكنة الى الحالة الديناميكية ما دام تحت تصرفه دفعة خارجية كافية .

ولا شك ان كون الحركة تجد قياسها في نقيضها السكون يمثل بالنسبة لصاحبنا الميتافيزيقي مشكلة مستعصية وجرعة مرة . وهذا تناقض صارخ ، وكل **تناقض** حسب رأي السيد دوهرنج هو

هذيان * ومع ذلك فانها حقيقة ان الحجر المعلق يعبر عن كمية معينة من الحركة الميكانيكية التي يمكن ان تقاس بدقة بوزن الحجر وبعده عن سطح الارض ويمكن ان تستخدم وفقا للرغبة بأساليب مختلفة (مثلا بواسطة السقوط المباشر ، وبانحداره على سطح مائل ، ودوران اسطوانة معينة) ، وهذا هو الحال تماما مع شحن البندقية . ان الفهم الجدلي لامكانية التعبير عن الحركة في نقيضها السكون لا يمثل ابدا اي صعوبة . فبالنسبة له يعتبر هذا التضاد كله نسبيا فقط – كما رأينا – : اما السكون المطلق والتوازن غير المقيد بشرط فلا وجود لهما . وكل حركة مستقلة تهدف الى التوازن ، ومجموع الحركة يزيل من جديد التوازن . وبذلك فان السكون والتوازن حيثما يوجدان فهما نتيجة لحركة محدودة معينة ، ومن المفهوم بداهة ان هذه الحركة يمكن قياسها بنتيجتها ، ويمكن ان يعبر عنها بها ، ويحصل عليها منها من جديد بشكل او بآخر . ولكن السيد دوهرنج لا يستطيع ان يقنع بهذه المعالجة البسيطة الى هذه الدرجة للمسألة . فهو مثل اي ميتافيزيقي اصلي يبدأ بخلق هوة سحيقة غير موجودة في الواقع بين الحركة والتوازن ، ثم يعجب لانه لا يستطيع ان يجد جسرا عبر هذه الهوة التي صنعها بنفسه . وهو يستطيع بنفس النجاح ان يمتطي حصانه الميتافيزيقي روسينانت ويطارد «الشيء في ذاته» الكانطي ، لان هذا الشيء وليس غيره يختفي في نهاية الامر وراء هذا الجسر الذي لا يدرك كنهه .

ولكن ماذا عن النظرية الميكانيكية للحرارة والحرارة المقيدة او الكامنة التي «تظل حجر عثرة» بالنسبة لهذه النظرية ؟

اذا تحول رطل من الثلج في درجة حرارة نقطة التجمد وفي ظل الضغط الجوي المعتاد عن طريق التسخين الى رطل ماء بنفس درجة الحرارة ، تتلاشى كمية الحرارة التي تكون كافية لتسخين نفس رطل الماء من صفر الى ٧٩,٤ درجة مئوية او لتسخين ٧٩,٤ رطلا من الماء درجة مئوية واحدة . واذا سخنا ذلك الرطل من الماء الى نقطة الغليان اي الى ١٠٠ درجة مئوية ، ثم حولناه الى بخار درجة حرارته

* لعب بالكلمات : «Widerspruch» – «تناقض» ، «Widersinn» – «هذيان» . **الناشر** .

١٠٠ درجة مئوية فانه الى ان يتحول الماء كلية الى بخار ، تتلاشى كمية من الحرارة اكبر بحوالي سبع مرات – وهي كمية كافية لرفع درجة حرارة ٥٣٧،٢ رطلا درجة واحدة مئوية (٤٩) . وهذه الحرارة التي تتلاشى تسمى مقيدة . واذا حولنا عن طريق التبريد البخار من جديد الى ماء والماء من جديد الى ثلج ، فان مثل هذه الكمية من الحرارة ، التي حولت من قبل الى حالة مقيدة ، **تتحرر** من جديد اي تصبح محسوسة ومقاسة باعتبارها حرارة . وتحرر الحرارة هذا عند تكثيف البخار وعند تجمد الماء هو السبب في ان البخار عندما يبرد الى ١٠٠ درجة مئوية لا يتحول الا تدريجيا الى ماء ، وان كتلة الماء ذات درجة حرارة نقطة التجمد لا تتحول الا ببطء شديد الى ثلج . تلك هي الوقائع . والآن يطرح السؤال التالي : ما الذي يحدث للحرارة اثناء وجودها في الحالة المقيدة ؟

ان نظرية الحرارة الميكانيكية التي بمقتضاها تنحصر الحرارة في تذبذب اكثر او اقل – من حيث الحرارة ووضع الوحدة لاصغر جسيمات الجسم ذات الفعالية الفيزيائية (الجزيئات) ، التذبذب القادر في ظل ظروف محددة ان يتحول الى اي شكل آخر للحركة – تفسر الامر بأن الحرارة المتلاشية انتجت عملا معينا ، وتحولت الى عمل . وعند ذوبان الثلج تتوقف العلاقة الوثيقة والمتينة بين الجزيئات المختلفة ، متحولة الى الوضع الحر للجسيمات المتجاورة ؛ وعند تبخر الماء الذي تكون حرارته في درجة الغليان ، ينشأ وضع لا يكون فيه للجزيئات المختلفة اي تأثير ملحوظ على بعضها البعض بل وانها تتناثر تحت تأثير الحرارة في مختلف الاتجاهات . ويتضح من ذلك ان الجزيئات المختلفة لجسم ما تكون لها في الوضع الغازي طاقة اكبر بكثير منها في الوضع السائل ، وفي السائل اكبر من المتجمد . وبذلك فان الحرارة المقيدة لم تتلاشى ، وانما حدث فيها تحول فقط واتخذت شكل قوة الاجهاد الجزيئي . وما تكاد تتوقف الظروف التي يمكن ان تحافظ فيها الجزيئات المختلفة في علاقتها مع بعضها البعض على تلك الحرية المطلقة او النسبية اي ما تكاد الحرارة تنزل الى الحد الادنى وهو ١٠٠ درجة مئوية ، او درجة الصفر حسب الحالة ، – فان قوة الاجهاد هذه تتحرر ، وتتجه الجزيئات بعضها الى بعض بنفس القوة التي انفصلت

بها من قبل بعضها عن البعض الآخر ؛ وهذه القوة تتلاشى ، ولكن فقط لكي تظهر من جديد في شكل حرارة ، وبنفس الكمية بالضبط التي كانت من قبل مقيدة . وهذا التفسير لا يمثل بالطبع الا فرضا ، مثل كل النظرية الميكانيكية للحرارة ، طالما ان احدا لم ير الجزيئة حتى الآن ، فضلا عن تذبذباتها . ولهذا السبب فلا شك انه مليء بالنواقص ، مثله في ذلك مثل كل هذه النظرية الفتية جدا بوجه عام ، ولكن هذا الفرض يمكن ان يشرح على الاقل هذه العملية ، دون ان يدخل في اي تناقض مع عدم فناء وعدم استحداث الحركة ، بل ويستطيع ان يقدم جوابا دقيقا عن السؤال التالي : اين تختفي الحرارة وقت تحولها ؟ ومن ثم فان الحرارة سواء أكانت كامنة او مقيدة لا تعتبر على الاطلاق حجر عثرة في طريق النظرية الميكانيكية للحرارة . بل على العكس ، تقدم لاول مرة تفسيرا عقليا للعملية ، وقد لا يعتبر حجر عثرة الا كون ان الفيزيائيين يستمرون في تسمية الحرارة التي تتحول الى شكل آخر من الطاقة الجزيئية بالتعبير القديم والذي اصبح غير ملائم وهو «الحرارة المقيدة» .

ومن هنا فانه في الحالات المساوية لذاتها والعلاقات الساكنة لحالة الوحدة الصلبة والسائلة والغازية هناك تعبير فعلي عن العمل الميكانيكي بالقدر الذي يعتبر فيه مقياسا للحرارة . ففي قشرة الارض الصلبة ، كما في مياه المحيط في حالتها الحالية كوحدة هناك تعبير عن كمية معينة تماما من الحرارة المتحررة ، التي تتفق بداهة مع كمية معينة مساوية من القوة الميكانيكية . وعندما انتقلت الكرة الغازية التي نشأت عنها الارض الى حالة سائلة ثم بعد ذلك الى حالة وحدة صلبة – في جزء كبير منها – اشعت كمية معينة من الطاقة الجزيئية في شكل حرارة الى الفضاء العالمي . ومن ثم فان تلك الصعوبة التي يغمغم بها السيد دوهرنج بشكل غامض غير موجودة ، بل ورغم اننا في التطبيق على مشاكل الفضاء نلقى نقائص وفجوات سببها عدم كمال وسائلنا في المعرفة ، الا اننا لا نلقى في اي مكان العقبات النظرية التي لا يمكن التغلب عليها . ويعتبر الجسر من الساكن الى الديناميكي هنا ايضا دفعة من الخارج – التبريد او التسخين الناتجين عن الاجسام الاخرى التي تؤثر على الموضوع الموجود في حالة توازن . كلما ازداد تعمقنا في الفلسفة

الطبيعية الدوهرنجية ، كلما كشفنا انعدام الامل في كل المحاولات لتفسير الحركة من السكون او ايجاد جسر يمكن ان ينتقل به الساكن تماما من نفسه الى الديناميكي ، الى الحركة .

والآن يبدو كما لو كنا قد تخلصنا بسلام لبعض الوقت من الحالة الاولى المساوية لذاتها . ينتقل السيد دوهرنج الى الكيمياء وبهذه المناسبة يكشف امامنا القوانين الثلاثة لثبات الطبيعة التي وصلت اليها حتى الآن فلسفة الواقع . وهي

ان ١ — كمية المادة كلها بشكل عام ، ٢ — كمية العناصر البسيطة (الكيمائية) ، ٣ — كمية القوة الميكانيكية — غير متغيرة .

ومن هنا فان الشيء الايجابي الوحيد الذي يستطيع السيد دوهرنج ان يقدمه لناكنتيجة لفلسفته الطبيعية للعالم غير العضوي هو عدم استحداث المادة وعدم فنائها هي وعناصرها البسيطة ، بالقدر الذي تتكون به منها ، وكذلك عدم استحداث الحركة وعدم فنائها — وهي تلك الحقائق القديمة المعروفة للجميع ، والتي عبر عنها بشكل سيئ للغاية . هذه كلها اشياء معروفة لنا منذ اقدم العصور . ولم يبق لنا مجهولا الا شيء واحد : انها «قوانين الثبات» وانها تمثل في حد ذاتها «صفات تخطيطية لنظام الاشياء» . تحدث نفس القصة التي رأيناها من قبل * بالنسبة لكانط : يأخذ السيد دوهرنج اى اقوال قديمة معروفة ، ويلصق عليها العلامة الدوهرنجية ويسميها «نتائج وآراء اصيلة في اساسها . . . افكارا بانية للنظام . . . علما نافذا الى الجذور» .

ولكن هذا لا يجب ان يقودنا ابدا الى اليأس . فمهما كانت النواقص التي يعانيها هذا العلم الاعمق جذورا وما يقترحه السيد دوهرنج من افضل بناء اجتماعي ، فان شيئا واحدا يستطيع السيد دوهرنج ان يؤكده بتحديد كامل :

«ان ما يوجد في العالم من الذهب كان يمثل حتما ودائما كمية واحدة لا تتغير ولم يكن بالامكان زيادتها او انقاصها ، مثل المادة كلها بشكل عام» .

وللأسف ان السيد دوهرنج لا يبين لنا ما نستطيع بالتحديد ان نشتريه لأنفسنا بهذا «الذهب الموجود» .

---

* انظر الطبعة الحالية . ص ٥٦—٥٧ . **الناشر** .

٧ – الفلسفة الطبيعية . العالم العضوي

«هناك تتابع من نوع واحد ووحيد من الدرجات الوسطى يقود من ميكانيكية الضغط والدفعة الى ارتباط الاحاسيس والافكار» .

بهذا التأكيد يخلص السيد دوهرنج نفسه من ضرورة قول اي شيء اكثر تحديدا فيما يتعلق بنشوء الحياة ، رغم انه كان يبدو معقولا انتظار ان المفكر الذي تتبع تطور العالم في الاتجاه العكسي حتى الحالة المساوية لذاتها ، والذي يشعر كأنه في منزله على الاجرام السماوية الاخرى – ان هذا المفكر يعرف هذا الموضوع ايضا بدقة . ومع ذلك فالتأكيد الذي يورده السيد دوهرنج نصفه فقط سليم ، طالما انه لم يكمل بخط هيجل الرئيسي لعلاقات القياس السابق ذكره * . ومع كل التدرج يبقى دائما الانتقال من شكل من اشكال الحركة الى شكل آخر قفزة ، وتحولا حاسما . فهكذا يكون الانتقال من ميكانيكية الاجرام السماوية الى ميكانيكية الكتل غير الكبيرة على الاجرام السماوية المختلفة ؛ وهكذا ايضا يكون الانتقال من ميكانيكية الكتل الى ميكانيكية الجزيئات ، التي تشمل الحركة المكونة لمادة البحث في الفيزياء بالمعنى الصحيح للكلمة اي : الحرارة ، والضوء ، والكهرباء ، والمغناطيسية . وكذلك بالضبط يتم ايضا الانتقال من فيزياء الجزيئات الى فيزياء الذرات – الى الكيمياء – عن طريق القفزة الحاسمة . ويتم ذلك بدرجة اكبر في الانتقال من الفعل الكيميائي العادي الى كيميائية البروتين ، التي نسميها الحياة (٥٠) . وفي حدود اطار الحياة تصبح القفزات بعد

---

* انظر الطبعة الحالية . ص ٥٢–٥٣ . **الناشر** .

ذلك اكثر ندرة وغير ملحوظة . وهكذا يتعين على هيجل مرة اخرى ان يسحج للسيد دوهرنج .

يفيد مفهوم الهدف السيد دوهرنج في الانتقال المنطقي الى العالم العضوي . وهذا من جديد مأخوذ من هيجل الذي يحدث انتقالا من الكيميائية الى الحياة عن طريق الغائية ، او نظرية الهدف في مؤلفه «المنطق» — في مذهب الفكرة . وحيثما نتجه بانظارنا نصطدم بـ«فكرة غامضة» لهيجل يقدمها السيد دوهرنج دون اي خجل على انها علمه الخاص العميق الجذور . واننا لنذهب بعيدا جدا اذا انشغلنا هنا ببحث درجة شرعية وملاءمة تطبيق فكرة الهدف والوسائل على العالم العضوي . وعلى اي حال فحتى تطبيق «الهدف الداخلي» الهيجلي اي ذلك الهدف ، الذي لم يحمله الى الطبيعة عنصر جانبي يعمل بشكل عمدي ، مثل حكمة العناية الالهية ، ولكنه موضوع في حتمية الشيء نفسه ، حتى مثل هذا التطبيق لمفهوم الهدف يقود باستمرار الناس الذين لم يحصلوا على ثقافة فلسفية كاملة ، الى ان ينسبوا للطبيعة بكل تهور اعمالا واعية وعمدية . ان السيد دوهرنج نفسه الذي تتملكه ثورة اخلاقية عارمة عند اقل اتجاه «روحي» يؤكد انه

«لا شك ان الاحاسيس الغرائزية قد خلقت اساسا من اجل الاشباع المرتبط بفعاليتها» .

وهو يقول لنا ان

الطبيعة الفقيرة «يجب ان تحافظ باستمرار على النظام في عالم الاشياء» وان عليها فوق ذلك اعمال اخرى «تتطلب من الطبيعة تفننا اكبر مما جرى التفكير عليه» . ولكن الطبيعة لا **تعرف** فقط لماذا تخلق هذا او ذاك ، وليس عليها فقط ان تنجز عمل خادمة المنزل ، وهي لا تحوز التفنن فحسب ، مما يمثل في حد ذاته انجازا لا يستهان به في التفكير الواعي الذاتي — ولكن لها ايضا ارادة ، لان الدور الاضافي للغرائز ، هو انها تحقق عرضا وظائف طبيعية حقيقية : التغذية ، التناسل الخ «من حقنا ان ننظر اليها لا كشيء **مرغوب فيه** مباشرة وانما بشكل غير مباشر فقط» .

وبهذا وصلنا الى الطبيعة التي تفكر بشكل واع وتعمل بشكل واع ، ومن ثم فنحن نقف بالفعل على «الجسر» الذي اذا لم يصل في

الحقيقة بين الساكن والديناميكي ، فانه يصل بين مذهب وحدة الوجود والمذهب التأليهي . أو يجوز ان السيد دوهرنج يريد بنفسه ان يشتغل قليلا «بنصف الشاعرية الفلسفية الطبيعية» ؟

كلا ، هذا مستحيل . كل ما يمكن ان يقوله فيلسوفنا الواقعي حول الطبيعة العضوية ، يقتصر على الحملة ضد هذه «الشاعرية النصفية الفلسفية الطبيعية» ، ضد «الدجل ذي السطحية الطائشة ، والشعوذات العلمية ، اذا جاز التعبير» ، وضد «القسمات الشعرية القبيحة» **للداروينية** .

ان اللوم الرئيسي الموجه لداروين هو انه نقل نظرية مالتس عن السكان من الاقتصاد السياسي الى العلوم الطبيعية ، وانه اصبح اسيرا لافكار مربي الحيوانات ، وانه في نظريته للصراع من اجل البقاء انصرف الى نصف الشاعرية الغير علمية وان الداروينية كلها اذا حذف ما اخذته من لامارك تمثل جرعة لا بأس منها من الوحشية الموجهة ضد الانسانية .

وقد خرج داروين من سفرياته العلمية برأي يقول ان انواع النباتات والحيوانات ليست ثابتة ، وانما متغيرة . ولكي ينمي هذه الفكرة في موطنه لم يجد مجالا للبحث افضل من تنشئة الحيوانات والنباتات . ومن هذه الناحية بالذات تعتبر انجلترا بلدا كلاسيكيا ، وان منجزات البلاد الاخرى مثل المانيا لا يمكن ان تقارن ولو من بعيد بنطاق ما تم في انجلترا في هذا المجال . ويرجع الجزء الاكبر من النجاح الذي تم في هذا المجال المشار اليه الى المائة عام الاخيرة ، بحيث انه توجد صعوبات كبيرة في تقرير الوقائع . ووجد داروين ان الانتقاء قد اثار بشكل مصطنع بين الحيوانات والنباتات من نفس النوع اختلافات اكبر من تلك التي نلقاها عند الانواع التي يعترف الجميع باختلافها . وبذلك اثبت تغير الانواع الذي يصل الى درجة معينة من ناحية ، واثبت ان الكائنات الحية التي لديها علامات نوعية غير واحدة يمكن ان تكون من سلالة واحدة . وبحث داروين بعد ذلك ان كان من المستحيل ان يوجد في الطبيعة نفسها تلك الاسباب التي يجب ان تستدعي مع مرور الزمن – دون اي تأثير واع او عمدي للمنتقي – تغيرات في الكائنات الحية ، مشابهة لتلك التي تخلق بالانتقاء الاصطناعي . وقد وجد سبب ذلك في

.دم التناسب بين العدد الهائل من الاجنة التي خلقتها الطبيعة والعدد القليل من الكائنات الحية ، التي وصلت في الواقع الى النضج . وبما ان كل جنين يهدف الى التطور ، فانه ينشأ بالضرورة صراع من اجل البقاء لا يظهر فقط في شكل الصراع المادي المباشر او الالتهام ، وانما ايضا في شكل صراع من اجل المكان والضوء ، الملحوظ ايضا عند النباتات . ومن الواضح انه في هذا الصراع توجد احسن الفرص للافراد الذين يتمتعون بمزية فردية ما وان كانت ضئيلة مفيدة في الصراع من اجل البقاء للوصول الى النضج والتكاثر . وهذه الميزات الفردية لها ميل الى ان تنتقل بالوراثة ، وميل للازدياد في الاتجاه الذي يتخذ مرة عن طريق تراكم الوراثة اذا حدثت عند افراد كثيرين من نفس النوع . والعكس بالعكس ، فالافراد الذين لا يتمتعون بتلك الخصائص يهلكون بسهولة اكبر في الصراع من اجل البقاء ويتلاشون بالتدريج . وهكذا يتم تغيير النوع عن طريق الانتقاء الطبيعي ، وعن طريق بقاء الاكثر تكيفا .

ضد نظرية داروين هذه يقدم السيد دوهرنج حجة مقتضاها انه يجب - باعتراف داروين نفسه - البحث عن نشأة فكرة الصراع من اجل البقاء في تعميم لافكار مالتس الاقتصادي وصاحب نظرية السكان ، وبناء على هذا تعاني نظرية داروين من جميع تلك النواقص التي تعاني منها افكار مالتس الاكليريكية حول فيض السكان . - ومع ذلك فانه لم يخطر ببال داروين ان يقول انه يجب البحث عن نشأة فكرة الصراع من اجل البقاء عند مالتس . وهو يقول فقط ان نظريته في الصراع من اجل البقاء هي نظرية مالتس مطبقة على عالم الحيوانات والنباتات . ومهما كان خطأ داروين كبيرا ، حين قبل النظرية المالتسية بكل تلك السذاجة وبتلك الطريقة غير النقدية ، فان اي شخص يستطيع ان يلحظ منذ الوهلة الاولى انه لا حاجة لنظرات مالتس لرؤية الصراع من اجل البقاء في الطبيعة ، ولرؤية التناقض بين الكثرة من البذور التي لا حصر لها والتي تنتجها الطبيعة باسراف ، والكمية الضئيلة منها التي تستطيع بشكل عام ان تصل الى النضج ، - وهو تناقض يحل في جزئه الاكبر ، في واقع الامر ، في الصراع من اجل البقاء القاسي جدا في بعض الاحيان . وكما ان قانون الاجر قد حافظ على اهميته حتى بعد ان خفتت من زمان الحجج

المالتسية التي بناه ريكاردو عليها ، فكذلك الصراع من اجل البقاء يمكن ان ينشأ في الطبيعة على الرغم من التفسير المالتسي له ايا كان . يضاف الى ذلك ان الكائنات الحية في الطبيعة لها ايضا قوانينها الخاصة بالسكان التي لم تبحث بعد تقريبا على الاطلاق ، ولكن اقرارها سيكون له اهمية حاسمة بالنسبة لنظرية تطور الانواع . ومن الذي قدم في هذا الاتجاه ايضا الدفعة الحاسمة ؟ داروين ولا احد غيره .

ويتحاشى السيد دوهرنج بتحفظ ان يسهب في هذه الناحية الايجابية من المسألة . وبدلا من ذلك فانه يستجوب طول الوقت الصراع من اجل البقاء . وهو يرى ان امكانية الصراع من اجل البقاء بين النباتات المجردة من الوعي وبين آكلات الاعشاب الوديعة امر مستبعد مسبقا :

«ان الصراع من اجل البقاء بالمعنى الدقيق المحدد يوجد في عالم الوحوش فقط بالقدر الذي يتم فيه الطعام عن طريق الافتراس والالتهام» .

وبعد ان قصر مفهوم الصراع من اجل البقاء في هذه الحدود الضيقة فانه يطلق العنان لاستيائه ازاء الطابع الوحشي لذلك المفهوم الذي قصره هو نفسه على هذا المضمون الوحشي . ولكن سهام هذا الاستياء الاخلاقي لا تصيب الا السيد دوهرنج نفسه الذي يعتبر المؤلف الوحيد للصراع من اجل البقاء بذلك المعنى المحدود ، ولهذا فهو الوحيد المسئول عنه . ومن ثم ، فليس داروين هو الذي «يبحث عن قوانين كل نشاط للطبيعة ويحاول فهمه بين الوحوش» بل ان داروين على العكس قد ادخل كل الطبيعة العضوية في اطار الصراع من اجل البقاء — وانما هو البعبع الخيالي المزعوم الذي فبركه السيد دوهرنج نفسه . ومع ذلك يمكن التضحية **بتسمية** الصراع من اجل البقاء من اجل استياء السيد دوهرنج الاخلاقي الرفيع . اما ان **حقيقة** هذا الصراع نفسها توجد ايضا بين النباتات — فمن الممكن ان يثبته للسيد دوهرنج اي مرج ، واي حقل من الحبوب ، واي غابة ، وليست المسألة في التسمية ، ولا في هل يجب القول : «الصراع من اجل البقاء» او :

«عدم كفاية ظروف البقاء والتأثيرات الميكانيكية» ؛ وانما المسألة هي كيفية تأثير هذه الحقيقة على بقاء الانواع وتحولها . يظل السيد دوهرنج بالنسبة لهذا الموضوع في صمت عنيد مساو لذاته . ومن ثم ، يظل كل شيء كما كان الى حين من ناحية الانتقاء الطبيعي .

ولكن الداروينية «تنتج تحولاتها وفوارقها من العدم» .

وفي الواقع ، عندما يتكلم داروين عن الانتقاء الطبيعي ، فانه يتجرد من تلك **الاسباب** التي استدعت التغيرات في الافراد المختلفين ويعالج في المحل الاول الطريقة التي تصبح فيها مثل تلك الانحرافات الفردية شيئا فشيئا علامة على جنس او صنف او نوع ما . وليست المسألة بشكل اساسي بالنسبة لداروين هي ايجاد تلك الاسباب — فهي جزئيا حتى الآن غير معروفة على الاطلاق ، ويمكن جزئيا الاشارة اليها فقط في قسماتها العامة جدا — بقدر البحث عن شكل عقلاني تندعم فيه نتائجها وتكتسب اهمية ثابتة . صحيح ان داروين قد عزا بذلك الى اكتشافه مجالا واسعا جدا من الفعل ، واعطاه اهمية السند الوحيد في عملية تغير الانواع واهمل بحث اسباب التغيرات الفردية المتكررة واهتم بالشكل الذي تصبح فيه هذه التحولات شاملة . وهذا نقص يتقاسمه مع غالبية الناس الذين يدفعون العلم بالفعل الى الامام . يضاف الى ذلك انه اذا كان داروين ينتج ما يفترضه من تحولات فردية من العدم وانه لا يطبق حين يفعل ذلك الا «حكمة المنتقي» فانه ينجم عن ذلك ان كل منتقى ينتج ايضا من **العدم** تحولات الاشكال الحيوانية والنباتية التي يرغب فيها ، وهي تحولات واقعية وليست فقط مفترضة . ولكن الدفعة لبحث مسألة المصدر الذي تنشأ منه بالذات تلك التحولات والفوارق لم يقدمها ، هذه المرة ايضا ، الا داروين .

وفي العصر الحديث اتسعت فكرة الانتقاء الطبيعي وعلى الاخص بفضل هيكل ، واصبح ينظر الى تغير الانواع كنتيجة للتأثير المتبادل بين التكيف والوراثة ويصور التكيف على انه ذلك الجانب من العملية الذي ينتج التغيير ، اما الوراثة فتصور على انها العامل الحافظ لها . ولكن هذا ايضا لا يعجب السيد دوهرنج :

«ان التكيف الفعلي لظروف الحياة الذي تعطيه الطبيعة او تنتزعه ، يفترض دوافع واشكالا للنشاط تتحدد بالافكار . وعلى خلاف ذلك لا يكون التكيف الا مجرد شيء ظاهري ، ولا ترتفع السببية التي تعمل في هذه الحالة فوق الدرجات السفلى الفيزيائية والكيميائية والفيسيولوجية النباتية» .

ان ما اثار سخط السيد دوهرنج مرة اخرى هو التسمية . ومع ذلك فمهما سمي هذه العملية فالمسألة تنحصر هنا فيما يلي : هل التغيرات في انواع العضويات تنتج عن مثل هذه العمليات ام لا ؟ ومن جديد لا يقدم السيد دوهرنج اي جواب .

«عندما يختار نبات معين في نموه الطريق الذي يحصل فيه على اكبر قدر من الضوء ، فان هذه النتيجة للتنبيه لا تمثل الا تجميعا للقوى الفيزيائية والعوامل الكيمائية ، وان اي محاولة للكلام في هذه الحال عن التكيف لا بشكل مجازي وانما بالمعنى الحقيقي للكلمة ، لا بد وان تؤدي الى اضطراب **نفساني** في المفاهيم» .

هكذا يكون متشددا بالنسبة للآخرين ، هذا الانسان نفسه الذي يعرف بالدقة تماما **من اجل ماذا** تفعل الطبيعة هذا او ذاك ، والذي يتحدث عن **تفنن** الطبيعة بل وعن **ارادتها** ! انه اضطراب نفساني فعلا . ولكن عند من : عند هيكل ام عند السيد دوهرنج ؟

وليس اضطرابا نفسانيا فقط وانما منطقيا ايضا . لقد رأينا أن السيد دوهرنج يصر بكل قواه على ان لمفهوم الهدف قوة بالنسبة للطبيعة ايضا :

«لا تفترض العلاقة بين الوسيلة والهدف القصد الواعي على الاطلاق» .

فما هو التكيف اذن دون القصد الواعي ودون وساطة التصورات ، والذي يرفضه بهذا الحسم ، ان لم يكن بالتحديد نشاطا هادفا غير واع ؟

ومن ثم فاذا كانت ضفادع الاعشاب والحشرات التي تتغذى من الاوراق خضراء اللون ، وحيوانات الصحراء لونها اصفر رملي ، والحيوانات القطبية ذات لون ابيض ثلجي على الاغلب ، فهي بلا شك قد حصلت على ذلك اللون دون قصد ودون ان تسترشد باي تصورات : بل على العكس يفسر هذا اللون فقط بتأثير القوى الطبيعية والعوامل الكيميائية . ومع ذلك فلا جدال ان هذه الحيوانات

بفضل هذا اللون قد **تكيفت** بشكل هادف مع الوسط الذي تعيش فيه ، وبالتحديد بحيث اصبحت نتيجة لذلك ملحوظة بشكل اقل بكثير بالنسبة لاعدائها . وكذلك بالضبط تكيفت تلك الاعضاء التي تلتقط بواسطتها بعض النباتات الحشرات التي تقع عليها وتلتهمها – بل وتكيفت بشكل غائي – لهذا العمل . واذا كان السيد دوهرنج يصر على ان التكيف لا ينتج الا عن عمل التصورات ، فانه يقول فقط بكلمات اخرى أن النشاط الهادف ايضا يجب ان يتم بواسطة التصورات ، ويجب ان يكون واعيا عمديا . وبذلك نصل من جديد – كما يحدث عادة في فلسفة الواقع – الى الخالق الذي يحقق اهدافه ، اي الى الله .

يقول السيد دوهرنج :

«كان هذا التفسير من قبل يسمى تاليهيا ، ولم يكن يتمتع باحترام ، اما الآن فيبدو انه من هذه الناحية ايضا سارت امور **بعض الاشخاص** الى الوراء» .

من التكيف ننتقل الى الوراثة . هنا ايضا تسير الداروينية حسب رأي السيد دوهرنج في طريق زائف تماما . وكما لو كان داروين يؤكد ان العالم العضوي كله يرجع في نشأته الى اب اصلي واحد ، ويمثل ذرية كائن واحد وحيد ، اذا جاز التعبير . ويزعم السيد دوهرنج انه لا يوجد في رأي داروين شيء مثل الخطوط المتوازية المستقلة لمنتجات الطبيعة المتجانسة الغير مرتبطة ببعضها عن طريق وحدة الاصل ، وهو لهذا يقع في الحال في مأزق بآرائه الموجهة للماضي ، فور توقف خيط الولادة او اي وسيلة اخرى للتكاثر .

وان الزعم بان داروين يرجع جميع العضويات التي تعيش اليوم الى اب اصلي **واحد** هو – اذا عبرنا بأدب «نتاج للابداع والتصور الحر الخاص» للسيد دوهرنج . في الصفحة قبل الاخيرة «اصل الانواع» (الطبعة السادسة) يقول داروين مباشرة انه يعتبر

«جميع الكائنات الحية ليست كالخلق المنعزل ، وانما كسلالة تنشا بخط مباشر من **بعض الكائنات القليلة**» (٥١) .

اما هيكل فيذهب ابعد من ذلك بكثير ويفترض وجود

«خط واحد مستقل تماما للمملكة النباتية وغيره – للمملكة الحيوانية» ، وبينهما – «عدد من الخطوط المستقلة الخاصة بوحيدات الخلايا ، وقد تطور كل منها بشكل مستقل تماما عن الخطين الاولين ، من اشكال فريدة من وحدات اولية تناسلية» («التاريخ الطبيعي للخلق» ، ص ٣٩٧) (٥٢) .

ان السيد دوهرنج لم يخترع الاب الاصلي المشترك الا لكي يشينه على قدر الامكان بمقارنته باليهودي الاول آدم ، ومن سوء حظه اي من سوء حظ السيد دوهرنج ، ان ظل مجهولا بالنسبة له انه بفضل اكتشافات سميث الاشورية ظهر ان هذا اليهودي الاول كان ساميا اصليا وان كل الروايات الانجيلية عن خلق العالم والطوفان ليست اكثر من مقتطفات من سلسلة الاساطير الدينية الوثنية القديمة ، المشتركة بالنسبة لليهود والبابليين والكلدانيين والاشوريين .

لا شك ان اللوم الموجه لداروين بانه يقع في الحال في مأزق عندما ينقطع ، بالنسبة اليه ، خيط النسل هو لوم شديد لا يدحض . ومن سوء الحظ ان هذا اللوم جدير بكل علومنا الطبيعية . فحيث ينقطع خيط النسل فانها تقع «في مأزق» . وهي لم تصل حتى الآن الى خلق الكائنات العضوية الا عن طريق اعادة انتاجها من الكائنات الاخرى : وهي لا تستطيع بعد ان تحصل من العناصر الكيمائية حتى على البروتوبلازم البسيط او المواد البروتينية الاخرى . ومن ثم ، لم يستطع العلم الطبيعي حتى الآن ان يؤكد بشكل محدد بالنسبة لنشأة الحياة الا ان الحياة لا بد انها نشأت بالطريق الكيميائي . ولكن قد تستطيع فلسفة الواقع ان تساعدنا في هذه الحالة بما ان لديها صفوفا مستقلة متوازية من مخلوقات الطبيعة المتجانسة ، الغير مرتبطة ببعضها بواسطة وحدة النشأة ؟ كيف نشأت تلك المخلوقات ؟ عن طريق التوالد الذاتي ؟ ولكن حتى الآن لم يزعم حتى اكثر انصار التوالد الذاتي حماسا انه بهذه الطريقة قد خلق شيء بخلاف البكتريا والاجنة الفطرية وغيرها من العضويات البدائية تماما – ولم يدر اي حديث عن الحشرات ، والاسماك والطيور والحيوانات الثديية . اذا كانت هذه المخلوقات المتجانسة في الطبيعة (العضوية بالطبع ، فهنا لا يدور الحديث الا

عنها) غير مرتبطة ببعضها بسلالة واحدة فانها «حيث ينقطع خيط النسل» ، او اي من اسلافها يجب الا تولـــــد الا عن طريـــق عمل مستقل من اعمال الخلق . وبهذه الطريقة نصل من جديد الى الخالق والى ما يسمى بالتأليهية .

وبعد ذلك يرى السيد دوهرنج سطحية داروين الكبيرة في ان

داروين «يرفع فعل التكوين الجنسي البسيط للخصائص الى مبدأ اساسي لنشوء تلك الخصائص» .

وهذا من جديد – نتاج للابداع الحر والخيال الحر لفيلسوفنا الذي ينفذ الى جذور الاشياء . اما داروين فهو على العكس يعلن بشكل محدد : ان تعبير «الانتقاء الطبيعـــــي» لا يشمل الا **الحفاظ** على التغيرات ، لا نشوءها (ص ٦٣) . ان هذا الدس الجديد على داروين لاشياء لم يقلها ابدا امر لازم مع ذلك لنقلنا الى تأكيد السيد دوهرنج العميق التالي :

«اذا نجحنا في الرسم التخطيطي الداخلي للتناسل الجنسي ، ان نبحث عن مبدأ ما للتغير المستقل ، لكانت هذه الفكرة عقلية تماما ، لانه مـــن الطبيعي جدا قيام فكرة توحيد مبدأ المنشا العام مع مبدأ التناسل الجنسي في شيء واحد والنظر الى ما يسمى بالتوالد الذاتي من وجهة النظر العليـــا لا كبديل مطلق لاعادة الانتاج وانما كنشوء» .

والانسان الذي كانت لديه القدرة ان يكتب هذا الهراء لا يخجل من لوم هيجل على «رطانته» !

ولكن كفانا من هذا الضجر والتذمر الغاضبين والمتناقضين اللذين لا يعبران الا عن كدر السيد دوهرنج بخصوص ذلك النهوض الهائل الذي تدين به العلوم الطبيعية للدفعة التي حصلت عليها من نظرية داروين . ولا يفكر داروين او انصاره بين العلماء الطبيعيين ان يقللوا بحال من الاحوال الخدمات العظيمة التي قدمها لامارك : بل ان داروين وانصاره كانوا اول من مجدوه مرة اخرى . ولكن لا يجب ان يغرب عن بالنا ان العلم في عهد لامارك لم يكن قد حصل بعد على مادة كافية كي يجيب على سؤال نشأة الانواع الا كمبادرة للمستقبل او بعبارة اخرى بشكل تنبؤي . ومنذ عهد لامارك لم تجمع فقط مادة ضخمة في مجال علم النبات وعلم الحيوان الوصفيين

التشريحيين ، وانما ظهر ايضا علمان جديدان تماما ، لهما هنا اهمية حاسمة هما : بحث تطور الاجنة النباتية والحيوانية (علم الاجنة) وبحث الآثار العضوية الباقية في مختلف طبقات سطــح الارض (الحيوانات والاشجار القديمة المتحجرة) . وهنا يظهر اتفاق خاص بين التطور التدريجي للاجنة العضويــة الى عضويات ناضجــة والسلسلة المتتابعة من النباتات والحيوانات التي تظهر الواحدة تلو الاخرى في تاريخ الارض . وهذا التوافق بالتحديد قد اعطى اضمن سند لنظرية التطور . ولكن نظرية التطور نفسها ما زالت في شبابها الاول ، ولهذا فان البحث التالي يجب ان يغير بشكل كبير التصورات الحالية عن عملية تطور الانواع ، بما في ذلك التصورات الداروينية على سبيل الحصر .

ولكن ما هو الشيء الايجابي الذي تستطيع ان تقدمه لنا فلسفة الواقع بخصوص تطور الحياة العضوية ؟

«ان قابلية الانواع للتحول تعتبر فرضا مقبولا» . ولكن الى جانبــه يصح ايضا «وجود مخلوقات متجانسة للطبيعة مستقلة متوازية ، غير مرتبطة ببعضها بواسطة وحدة الاصل» .

وعلى هذا الاساس لا بد من التفكير بان مخلوقات الطبيعة غير المتجانسة – اي الانواع المتغيرة – تنشأ الواحدة من الاخرى ، اما المتجانسة فلا . ولكن هذا ايضا ليس كذلك بالضبط لاننا نقرأ بخصوص الانواع المتغيرة ان

«العلاقة بواسطة وحدة الاصل هي على العكس مجرد عمل ثانوي تماما للطبيعة» .

ومن ثم فان الحديث يدور مع ذلك عن الاصل ، ولو من «الدرجة الثانية» . ولكننا نكون مسرورين لان السيد دوهرنج في نهاية الامر يدخل الاصل من الباب الخلفي بعد ان رأى فيه الشيء الكثير مما هو سيىء ومظلم . ونفس الشيء بالتحديد يحدث بالنسبة للانتقاء الطبيعي ، لانه بعد كل السخط الاخلاقي ضد الصراع من اجل البقاء الذي يتم عن طريقه الانتقاء الطبيعي نقرأ فجأة :

«لهذا يجب البحث عن الاساس الاعمق لمجموع خصائص التكوينات العضوية في ظروف الحياة وفي العلاقات الكونية ، بينما ان الانتقاء الطبيعي الذي اكد عليه داروين لا يمكن اخذه في الاعتبار الا في الدرجة الثانية» .

ومن ثم فاننا نحصل على الانتقاء الطبيعي ولو انه من الدرجة الثانية . ولكن مع الانتقاء الطبيعي يعترف ايضا بالصراع من اجل البقاء. وبالتالي ايضا فيض السكان المالتسي الاكليريكي ! هذا هو كل شيء – وبالنسبة للباقي يحيلنا السيد دوهرنج الى لامارك .

وفي النهاية يحذرنا السيد دوهرنج من سوء استعمال كلمتي التحول والتطور . فيقول ان التحول يمثل مفهوما غير واضح ، اما مفهوم التطور فلا يسمح به الا بالقدر الذي يمكن به هنا اقرار قوانين التطور في الواقع . وبدلا من هذين الاصطلاحين يجب ان نقول «التركيب» ، وحينئذ سيكون كل شيء على ما يرام . نفس القصة القديمة من جديد : تبقى الاشياء كما كانت ، ويكون السيد دوهرنج راضيا تماما اذا تغيرت فقط التسمية . عندما نتكلم عن تطور الكتكوت في البيضة فاننا بذلك نخلق اضطرابا نظرا لاننا لا نستطيع ان نبرهن هنا على قوانين التطور الا بدرجة غير كافية . ولكننا اذا تكلمنا عن «تركيب» الكتكوت ، اصبح كل شيء واضحا . وبذلك فلن نقول بعد الآن ان «هذا الطفل يتطور بشكل عظيم» ، وانما سنقول : «يوجد الطفل في عملية تركيب رائع» ، ويبقى لنا ان نهنئ السيد دوهرنج بانه يستحق ان يشغل مكانا جنبا الى جنب مع مؤلف «حلقة النيبيلونج» ليس فقط من حيث تقديره النبيل لذاته وانما ايضا باعتباره مركبا للمستقبل (٥٣) .

٨ – الفلسفة الطبيعية . العالم العضوي

(خاتمة)

« ليتأملوا . . مدى المعارف الايجابية اللازمة لتزويد قسم الفلسفة الطبيعية عندنا بكل مقدماته العلمية . وفي اساسه توجد اولا كل منجزات الرياضيات الاساسية ، ثم القضايا الرئيسية للمعرفة الدقيقة في الميكانيكا والفيزياء والكيمياء وكذلك وبشكل عام النتائج العامة للعلم الطبيعي في الفسيولوجيا وعلم الحيوان ومجالات البحث المماثلة » .

وهكذا فان السيد دوهرنج يتكلم بثقة وحسم عن سعة العلم من الناحيتين الرياضية والطبيعية التي يتمتع بها السيد دوهرنج . ولكن لا يرى المرء في هذا القسم الهزيل ، واقل من ذلك في نتائجه الاهزل ايضا ، لا يرى انه تختفي وراءه معرفة ايجابية تنفذ الى الجذور . وعلى اي حال ، فانه لتأليف الاقوال الكهنوتية الدوهرنجية عن الفيزياء والكيمياء يكفي من الفيزياء معرفة المعادلة التي تعبر عن المعادل الميكانيكي للحرارة ، ويكفي من الكيمياء معرفة ان جميع الاجسام تنقسم الى عناصر ومركبات العناصر . يضاف الى ذلك ان من يكون على شاكلة السيد دوهرنج (ص ١٣١) القادر على ان يتكلم عن «الذرات الجاذبة» ، يثبت بذلك انه ما زال «في ظلام» كامل بالنسبة للاختلاف بين الذرات والجزيئات . ومن المعروف ان الذرات لا تفسر الجذب او اي شكل من اشكال الحركة الاخرى الميكانيكية او الفيزيائية ، وانما فقط الفعل الكيميائي . وعندما نقرأ الفصل الخاص بالطبيعة العضوية ، بما فيه من تشدق فارغ متناقض ، هنا وهناك ، وكهنوتي لا معنى له بالنسبة للمسألة الحاسمة ، وبما يخلص اليه من خاتمة تافهة تماما ، فلا نستطيع منذ البداية ان نمنع انفسنا من افتراض ان السيد دوهرنج يتكلم

هنا عن امور لا يعرف عنها الا الشيء القليل جدا . وهذا الافتراض يتحول الى يقين عندما يصل القارئ الى اقتراح السيد دوهرنج التكلم من الآن فصاعدا في نظرية الحياة العضوية (البيولوجيا) عن التركيب بدلا من التطور . ان من يقترح مثل هذا الشيء يثبت انه ليست لديه اية فكرة عن تكوين الاجسام العضوية .

تتكون جميع الاجسام العضوية ، باستثناء اكثرها بساطة ، من خلايا صغيرة ، وهي حبيبات بروتينية لا ترى الا بالتكبير الشديد ، ولها نواة بداخلها . وكقاعدة تكون الخلية ايضا الغلاف الخارجي ، وحينئذ يبدو محتواه سائلا الى هذا الحد او ذاك . وتتكون ابسط الاجسام الخلوية من خلية **واحدة** ؛ ولكن الغالبية الساحقة من الكائنات العضوية كثيرة الخلايا ، تمثل مركبا مترابطا لخلايا كثيرة ، وهي بينما تكون متجانسة عند العضويات السفلى ، تصبح متنوعة اكثر فاكثر من حيث شكلها وتجميعها ونشاطها عند العضويات العليا . فمثلا في الجسم البشري تتكون العظام والعضلات والاعصاب والاوتار والروابط والغضاريف والجلد ، وباختصار فان جميع الانسجة في الجسم البشري تتكون من خلايا او تطورت منها . والشيء المشترك بالنسبة لجميع التكوينات الخلوية العضوية ابتداء من الاميبا التي تكون حبيبة بروتينية بسيطة ذات نواة خلوية داخلها والتي تظل خلال الجزء الاكبر من حياتها دون غشاء ، الى الانسان ومن اصغر نبات مائي مجهري ذي خلية واحدة حتى أرقى النباتات — الشيء المشترك بالنسبة لها جميعا هو الاسلوب الذي تتكاثر به الخلايا : الانشطار . ففي البداية تضيق النواة الخلوية في الوسط ، وهذا التضيق الذي يفصل كلا من نصفي النواة البصيلي الشكل تزداد شدة ؛ وفي النهاية ينقسمان تماما ويكونان نواتين خلويتين . وتتم نفس العملية في الخلية نفسها ، وتصبح كل من النواتين مركزا لتجمع المادة الخلوية ، المرتبطة بالنصف الآخر برباط يضيق باستمرار ، الى ان ينفصل في النهاية كلا النصفين الواحد عن الآخر ، ويستمران في الحياة كخليتين مستقلتين . وعن طريق هذا الانشطار المتكرر للخلايا ينمو من الفقاعة الجنينية لبويضة الحيوان ، بعد اخصابها ، بالتدريج حيوان ناضج تماما ، وبهذا بالتحديد يتم في الكائن العضوي اليافع استبدال الانسجة البالية . ولا يستطيع

بالطبع ان يسمي هذه العملية تركيبا ، وان يقول ان وصفها كتطور هو «مجرد خيال» – لا يستطيع ذلك الا شخص لا يعرف شيئا عن هذه العملية – مهما كان من الصعب تصديق ذلك في ايامنا هذه . ان ما يحدث هنا تطور **فقط** ، وهذا بالمعنى الحرفي تماما للكلمة . ولا يوجد هنا على الاطلاق اي تركيب !

اما بالنسبة لما يقصده السيد دوهرنج من الحياة بشكل عام ، فسنقول عنه بعض الشيء فيما بعد . فان مفهومه عن الحياة هو كما يلي :

«العالم غير العضوي هو نظام يحدث بنفسه الاثارة ؛ ولا يمكن الكلام عن الحياة الفعلية بالمعنى الاكثر دقة وصرامة لهذه الكلمة الا حيث يبدأ التقسيم الفعلي ويتحقق تداول المواد خلال قنوات خاصة من نقطة داخلية واحدة ووفقا لمخطط جنيني يمكن نقله الى تركيب اصغر» .

ان هذه الجملة ، دون ان نتحدث عن تركيبها الضعيف المشوش من الناحية اللغوية ، هي بالمعنى الادق والاكثر صرامة للكلمة نظام من حركات اللغو التي تتحقق ذاتيا (مهما كان ما تعنيه هذه الاشياء) . اذا كانت الحياة لا تبدأ الا حيث يظهر تقسيم فعلي ، فيجب ان نعلن ان مجمل المملكة الهيكلية الخاصة بوحيدات الخلايا ، وربما ما هو اكثر من ذلك ، قد ماتت ، وذلك وفقا لما سنقصده بالتقسيم . واذا كانت الحياة لن تبدأ الا حيث يمكن نقل هذا التقسيم عن طريق مخطط جنيني اصغر ، فان جميع العضويات السفلى على الاقل بما في ذلك الوحيدة الخلية لا يمكن ان تعتبر حية . واذا كانت علامة الحياة هي دورة المواد عن طريق قنوات خاصة ، فان علينا فضلا عما سبق ذكره ان نحذف ايضا من بين الكائنات الحية الطبقة العليا كلها من الحيوانات اللاحشوية ، ربما باستثناء المدوزة (قريص البحر) اي يجب حذف جميع البوليبوس وغيرها من الحيوانات النباتية (٥٤) . واذا اعتبرنا علامة الحياة الجوهرية تداول المواد عن طريق قنوات خاصة من نقطة واحدة داخلية فان علينا ان نعلن ان جميع الحيوانات التي لا تملك قلبا او التي لديها عدة قلوب ميتة . وهنا يدخل بالاضافة الى السابق ذكرها جميع الديدان والنجوم البحرية والدوّاري (Annuloida

Annulosa ، وفقا لتقسيـــم هكسلي ((٥٥)) وجزء من القشريات (السرطان) ، وفي نهاية الامر حيوان فقري واحد ، وهو نوع من الاسماك البدائية (Amphioxus) . وهنا ايضا تدخل جميع النباتات .

وهكذا فان السيد دوهرنج في رغبته لتشخيص الحياة بالمعنى الحقيقي الادق والاكثر صرامة للكلمة يعطي اربع علامات للحياة متناقضة مع بعضها البعض ، احدها يحكم بالموت الابدي لا على جميع المملكة النباتية فحسب ، بل وعلى حوالي نصف المملكة الحيوانية . وفي الحقيقة لا يستطيع احد ان يقول ان السيـــد دوهرنج قد خدعنا ، عندما وعدنا بتقديم «نتائج وآراء هي في الاساس ذاته فريدة في نوعها» !

وفي فقرة اخرى يقول :

«في الطبيعة نرى ايضا ان الطراز البسيط هو اساس جميع التكوينات ، من السفلى الى العليا» . وان هذا الطراز «يلاحظ في جوهره العام كليـــا وتماما في اضال حركة لاقل النباتات تطورا» .

هذا الزعم هو من جديد هراء «كليا وتماما» . فان ابسط طراز نلاحظه في الطبيعة العضوية كلها هو الخلية ، وهي في الواقـــع اساس التكوينات الارقى . ولكن بين العضويات السفلى نجد الكثير مما يقع اسفل بكثير من الخلية مثل البروتاميبا ، وهي حبيبة زلالية بسيطة بلا اي تمايز ، ثم سلسلة كاملة من الوحدات الاولية الاخرى وجميع النباتات المائية الهوائية (Siphoneae) . وهي جميعا لا ترتبط بالعضويات الارقى الا بان عنصرها المكون الاساسي هو البروتين ، وانها لهذا تقوم بالمهمة الخاصة للبروتين وهي انها تحيا وتموت .

وبعد ذلك يقول لنا السيد دوهرنج :

«الاحساس من الناحية الفسيولوجية مرتبط بوجود جهاز عصبي مـــا ولو بسيط جدا . ولهذا فالمميز بالنسبة لجميع الاشكال الحيوانية هـــو قدرتها على الاحساس اي على الادراك الواعي الذاتي لحالاتها . ويوجـــد الخط الحاد الفاصل بين النبات والحيوان حيث تتم القفزة الى الاحساس . وحقيقة وجود اشكال انتقالية معروفة لا يمحو ذلك الخط وانما يصبح هذا الاخير ضرورة منطقية بالذات بسبب تلك الاشكال التي تظل خارجيا غير محسومة او الاشكال الغير قابلة للحسم» .

ثم يقول :

«وعلى عكس ذلك ، نجد ان النباتات مجردة تماما والى الابد من اي اثر للاحساس بل ومن اي قدرة عليه» .

اولا – يقول هيجل («فلسفة الطبيعة) ، الفقرة ٣٥١ ، اضافة) ان :

«الاحساس هو * differentia specifica ، والسمة المميزة اطلاقا للحيوان» .

ومن ثم ، نجد من جديد «فكرة يعسر فهمها» لهيجل ترفع عن طريق الضم المجرد من جانب السيد دوهرنج الى مستوى المركز الشريف ، مركز الحقيقة الكاملة والنهائية .

ثانيا ، نحن هنا نسمع لاول مرة عن الاشكال الانتقالية ، عن الاشكال الباقية دون حسم خارجيا او الغير قابلة للحسم (يا له من لغو رائع !) بين النبات والحيوان . اما ان هذه الاشكال الوسطى موجودة وان هناك عضويات لا نستطيع ان نقول ببساطة ان كانت نباتا ام حيوانا ، واننا لذلك لا نستطيع بشكل عام ان نضع حدا فاصلا بين النبات والحيوان – هذه الحقيقة تخلق للسيد دوهرنج ضرورة منطقية باقرار سمتها المميزة التي يعترف في نفس اللحظة انها لا تصمد للنقد ! ولكن ليس بنا اية حاجة للتوجه الى المجال المشكوك فيه ، مجال الاشكال الوسطى بين النباتات والحيوانات ؛ هل النباتات الحساسة التي تطوي اوراقها او زهورها عند اخف لمسة ، والنباتات التي تلتهم الحشرات مجردة حتى من اضعف مظهر للاحساس واي قدرة عليه ؟ هذا لا يستطيع ان يزعمه حتى السيد دوهرنج دون ان يقع في «نصف شاعرية غير علمية» .

ثالثا ، انه مرة اخرى من خلق الاختراع والخيال الحرين اللذين يتمتع بهما السيد دوهرنج زعمه ان الاحساس مرتبط فسيولوجيا بوجود جهاز عصبي ما ولو كان بسيطا جدا . وليس جميع الحيوانات البدائية وحدها بل والحيوانات النباتية ايضا – وعلى الاقل الغالبية العظمى منها – لا تظهر عليها اي آثار للجهاز العصبي . وبدءا من

---

* الفارق الخاص . **الناشر** .

6*

الديدان فقط نلقى كقاعدة الجهاز العصبي ، والسيد دوهرنج هو اول من يقف زاعما ان العضويات الحيوانية المذكورة اعلاه مجردة من الاحساس ، لانه ليس لها اعصاب . والاحساس يرتبط بالضرورة لا بالاعصاب ، وانما بالتأكيد ببعض الاجسام البروتينيــة غير المقررة حتى الآن بشكل ادق .

وعلى اية حال فان المعلومات البيولوجية للسيد دوهرنـــج يميزها بما فيه الكفاية السؤال الذي يقدمه بجسارة ضد داروين :

«هل صحيح ان الحيوانات نمت من النباتات ؟» .

مثل هذا السؤال لا يمكن ان يطرحه الا من لا يملك اقل فهم لا عن الحيوانات ولا عن النباتات .

وعن الحياة بشكل عام لا يستطيع السيد دوهرنج ان ينقل الينا الا ما يلي :

«ان الايض الذي يتم بواسطة التخطيط الخلاق بشكل بلاستيكي» (ما هذا الشيء ايضا ؟) «يظل دائما علامة مميزة لعملية الحياة بالمعنــى الحقيقي للكلمة» .

هذا هو كل ما نتعلمه عن الحياة ، ونضيف نحن بمناسبة «التخطيط الخلاق بشكل بلاستيكي» اننا نغوص حتى ركبتينا في برطمة الرطانة الدوهرنجية الخالصة . ولهذا فاذا اردنا ان نعرف ما هي الحياة فعلينا ان نتعرف عن قرب على هذه المسألة .

في الثلاثين عامــا الاخيرة قال الفسيولوجيون الكيمائيــون والكيمائيون الفسيولوجيون مرات لا حصر لها ان الايض العضوي يمثل اكثر الظواهر عمومية وتميزا للحياة ، وقد نقل السيد دوهرنج ببساطة هذا التقرير الى لغته الخاصة الانيقة الصافيــة . ولكن تعريف الحياة على انها ايض عضوي يعني تعريف الحياة بانها . . . حياة ، لان الايض العضوي او الايض عن طريق التخطيط الخلاق بشكل بلاستيكي يمثل تعبيرا يحتاج بدوره الى تفسير بواسطة الحياة ، تفسير بواسطة التمييز بين العضوي وغير العضوي اي بين ذلك الذي يحيا والذي لا يحيا . ومن ثم فبهذا التفسير لا نتقدم من مكاننا .

والايض في حد ذاته يوجد حتى الى جانب الحياة . توجد سلسلة

كاملة من العمليات الكيمائية التي تخلق الظروف لتجددها في ظل التدفق الكافي للمواد الخام ، وبشكل متجدد باستمرار ، فضلا عن ان حامل العملية هنا هو جسم محدد . وهذا هو ما يحدث مثلا عند تحضير حامض الكبريتيك عن طريق حرق الكبريت . في هذه العملية نحصل على ثاني اكسيد الكبريت SO_2 ، فاذا اضيف اليه بخار الماء وحامض النتريك يمتص ثاني اكسيد الكبريت الهيدروجين والاوكسيجين ويتحول الى حامض الكبريتيك H_2SO_4 . ويعطي حامض النتريك عند ذلك جزءا من الاوكسيجين فيتحول الى اكسيد النتريك ، واكسيد النتريــــك هذا يمتص في الحال من جديــــد اوكسيجينا جديدا من الهواء ويتحول الى اوكسيدات نيتروجين ارقى ، ولكن فقط لاعادة هذا الاوكسيجين في الحال الى ثاني اكسيد الكبريت وتكرار نفس العملية من جديد ، بحيث انه من الناحية النظريــــة تكفي كمية قليلة جدا من حامض النتريك لتحويل كمية لامحدودة من ثاني اكسيد الكبريت والاوكسيجين والماء الى حامض كبريتيك . — ثم يوجد الايض عن طريق تسريب السائل خلال الاغشية العضويــــة الميتة بل وغير العضوية ، وكذلك في خلايا تراوبه الصناعية (٥٦) . وهنا يظهر من جديد اننا مع الايض لا نتقدم خطوة واحدة الى الامام ، لان هذا الايض الفريد من نوعه الذي يجب ان يفسر الحياة ، يحتاج بدوره هو نفسه الى التفسير عن طريق الحياة . ومن هنا يكون علينا ان نبحث عن تفسير آخر .

الحياة هي اسلوب وجود الاجسام البروتينية ، ويتكون اسلوب الوجود هذا في جوهره من تجدد ذاتي مستمر للاجزاء الكيمائيــــة المكونة لتلك الاجسام .

ويفهم الجسم البروتيني هنا بمفهوم الكيمياء الحديثة التي شملت بهذا الاصطلاح جميع الاجسام التي تشبه بياض البيضة العادي من حيث تكوينها والمسماة كذلك بالاجسام البروتينية . وهو اصطلاح غير موفق لان بياض البيضة العادي يلعب اقل الادوار حيوية واكثرها سلبية بين جميع المواد القريبة منه : فهو الى جانب صفار البيض لا يشكل الا مادة غذائية للجنين النامي . ولكن بما انه لا يعرف الكثير بعد عن التركيب الكيميائــــي للاجســــام

البروتينية ، فان هذا الاصطلاح ، باعتباره اكثر عمومية ، لا يزال افضل الاصطلاحات لانه اكثرها شمولا .

ففي اي مكان نلقى فيه حياة نجد انها مرتبطة بجسم بروتيني ما ، وفي اي مكان نلقى فيه جسما بروتينيا ما ، لا يمر بعملية تحلل ، نلقى دائما وبلا استثناء ظاهرة من ظواهر الحياة . ولا شك ان وجود تركيبات كيمائية اخرى ضروري ايضا في الجسم الحي لاحداث اشكال خاصة من التمييز، لظواهر الحياة هذه ، ولكنهـــا ليست ضرورية لعملية الحياة المجردة ، او انها ضرورية فقط بالقدر الذي تدخل فيه الجسم بصفتها غذاء ، وتتحول الى بروتين . ان ادنى العضويات التي نعرفها لا تمثل الا حبيبات بروتينية وهي تتميز بكل ظواهر الحياة الجوهرية .

ولكن فيم تنحصر ظواهر الحياة هذه ، التي نلقاها بشكل واحد عند جميع الكائنات الحية ؟ اولا في ان الجسم البروتيني يجذب من الوسط المحيط مواد ملائمة اخرى ويهضمها ، بينما تتحلل اقدم جسيمات الجسم وتفرز . وتتغير ايضا الاجسام غير الحية الاخرى وتتحلل او تمتزج في اثناء العملية الطبيعية ، ولكنها حينئذ لا تبقى كما كانت . فالصخرة التي حللها الجو لم تعد صخرة ؛ والمعدن الذي يتأكسد يتحول الى صدأ . ولكن ما يعتبر عند الاجسام الميتة سببا للتدمير ، يصبح عند البروتين **الشرط الاساسي للوجود** . وما يكاد يتوقف في الجسم البروتيني ذلك التحول المستمر للاجزاء المكونة ، وذلك التغير المستمر في التغذية والافراز — من هذه اللحظة يتوقف الجسم البروتيني نفسه عن الوجود ، ويتحلل اي **يموت** . والحياة — هذا الشكل من وجود الجسم البروتيني — تنحصر بالتالي اولا في ان الجسم البروتيني في كل لحظة معينة هو نفسه وغيره في نفس الوقت ، وان ذلك لا يحدث نتيجة لعملية معينـــة يخضع لها من الخارج كما يحدث بالنسبة للاجسام الميتة ايضا . بل نجد على العكس ان الحياة ، اي الايض الذي يتم عن طريق التغذية والافراز ، هي عملية تنجز بشكل ذاتي ، وملازمة داخليا ، لاصقة بحاملها — البروتين — وهي عملية لا يستطيع البروتين ان يوجد بدونها . ومن هنا ينتج انه اذا نجحت الكيمياء في يوم من الايام ان تخلق البروتين صناعيا ، فان هذا البروتين يجب ان يتميز

بظواهر الحياة ولو اضعفها . ولا شك ان هناك سؤالا يطرح ايضا وهو : هل تنجح الكيمياء ان تكشف في نفس الوقت ايضا الغذاء المناسب لهذا البروتين .

ينتج من الايض الذي يتم بواسطة التغذية والافراز – والذي يعتبر وظيفة اساسية للبروتين – وينتج عن المرونة المميزة للبروتين كل عوامل الحياة الاخرى الابسط : التهييج الذي ينحصر في التأثير المتبادل بين البروتين وغذائه ؛ القابلية للانكماش التي تظهر حتى في المرحلة الدنيا عند امتصاص الغذاء ؛ القدرة على النمو التي تتضمن في ادنى الدرجات ، التكاثر عن طريق الانشطار ؛ الحركة الداخلية التي بدونها لا يمكن ان يحدث استهلاك او تمثل للغذاء .

من البديهي ان تعريفنا للحياة غير كاف على الاطلاق طالما انه ابعد من ان يشمل **جميع** ظواهر الحياة ، وانما على العكس يقتصر على اكثر الظواهر عمومية وبساطة . وجميع التعريفات لها من الناحية العلمية قيمة ضئيلة . وكي نحصل فعلا على فكرة كاملة عن الحياة كان علينا ان نتتبع جميع اشكال ظهورها من ادناها الى اعلاها . ومع ذلك فهذه التعريفات ملائمة تماما للاستخدام العادي واحيانا من الصعب الاستغناء عنها ؛ وهي عاجزة عن الضرر ، ما دمنا لا ننسى نواقصها الحتمية .

ولكن لنعد الى السيد دوهرنج . عندما لا تسير الامور لديه على ما يرام في مجال البيولوجيا الارضية فانه يعرف كيف يواسي نفسه – فيلجأ الى سمائه المليئة بالنجوم .

« ليس جهاز الاحساس الخاص وحده بل وكل العالم الموضوعي مبني بحيث يثير السرور والالم . وعلى هذا الاساس نفترض ان التناقض بين السرور والالم ، **وبالتحديد** في الشكل المعتاد هو تناقض شامل ، ويجب ان يتمثل باحاسيس متماثلة من حيث الجوهر في **العوالم المختلفة للكون** . . . ولهذا التوافق اهمية **ليست بضئيلة** ، لانه يعتبر مفتاحا الى **عالم الاحساسات** . . . ومن ثم فالعالم الكوني الذاتي ليس اكثر غربة بكثير عن العالم الموضوعي . ويجب التفكير في بناء هاتين المملكتين بنفس الطراز ، وبذلك نحصل على مبادئ علم خاص بالوعي مداه اعرض من ان يكون ارضيا محضا » .

ما قيمة خطأين او ثلاثة كبيرين في العلوم الطبيعية الارضية بالنسبة لانسان يحمل في جيبه مفتاح عالم الاحساسات ؟ * Allons donc!

---

* هيا بنا ! **الناشر** .

٩ ـ الاخلاق والقانون . حقائق ابدية

سنمتنع عن تقديم نماذج من ذلك المزيج من الثرثرة التافهة والعبارات المأثورة الكهنوتية وباختصار ذلك **الهراء** البحت ، الذي يقدمه السيد دوهرنج لقرائه طوال خمسين صفحة كاملة تحت مظهر النفاذ الى جذور علم عناصر المعرفة . وسنكتفي فقط بما يلي :

«ان من لا يقدر على التفكير الا عن طريق اللغة ، لم يجرب بعد ماذا يعني التفكير **المجرد** والتفكير **الاصيل**» .

لو كان الامر كذلك ، لكانت الحيوانات اكثر المفكرين تجريدا واصالة ، لان تفكيرها لا يشوبه ابدا تدخل اللغة المتطفل . وعلى اية حال نستطيع ان نرى من افكار دوهرنج ومن اللغة التي يعبر بها عنها مدى ضآلة اتفاق هذه الافكار مع اي لغة من اللغات ومدى ضآلة التوافق بين اللغة الالمانية وهذه الافكار .

وفي النهاية نستطيع ان ننتقل بشعور من الارتياح الى القسم الرابع الذي يقدم ، الى جانب تلك العصيدة الكلامية الغامضة ، هنا وهناك على الاقل ، شيئا محسوسا فيما يتعلق **بالاخلاق والقانون** . وفي هذه المرة نحصل منذ البداية على دعوة للسفر الى الاجرام السماوية الاخرى :

عناصر الاخلاق يجب «ان تبدو . . . متطابقة . . . عند جميع الكائنات غير البشرية التي يتعين على عقلها النشيط ان ينشغل بالتنظيم الواعي لمظاهر الحياة في شكل غرائز . . . ومع ذلك فاهتمامنا بمثل هذه النتائج لن يكون كبيرا . . . ومع ذلك فان هناك فكرة تؤثر تاثيرا موسعا **بصورة عميقة الجدوى** على أفقنا ، مفادها ان الحياة الفردية والاجتماعية على الاجرام السماوية الاخرى يجب ان تنشأ من المخطط

الذي لا يمكن ان يستبعد او يتجنب التنظيم الاساسي العام لكائن يعمل وفقا للعقل » .

اذا كانت امكانية تطبيق الحقائق الدوهرنجية بالنسبة لجميع العوالم الاخرى الممكنة يتأكد هنا ، في شكل استثناء في البداية لا في نهاية الفصل المختص ، فلهذا سبب كاف . فانه ما تكاد تتقرر صحة التصورات الدوهرنجية عن الاخلاق والعدالة بالنسبة لجميع **العوالم** حتى يكون من الاسهل مد قوتها النافعة الى جميع **العصور** . ومن جديد يدور الحديث هنا – لا اكثر ولا اقل – عن الحقيقة النهائية والاخيرة .

ان عالم الاخلاق «مثله في ذلك مثل عالم المعرفة العامة له مبادئه الثابتة وعناصره البسيطة» ؛ والمبادىء الاخلاقية تقف «فوق التاريخ وفوق الاختلافات الحديثة للطباع الشعبية . . . وان الحقائق الفردية التي يتكون منها في خلال التطور وعي اخلاقي اكثر كمالا وضمير ، اذا جاز التعبير ، يمكنها اذا تم ادراكها حتى اسسها الاخيرة ان تدعي لنفسها نفس اهمية ومجال عمل حقائق وتطبيقات الرياضيات . **والحقائق الاصيلة هي بوجه عام لا تتغير** . . . بحيث ان من السذاجة بوجه عام ان نتصور صحة الادراك في ارتباط بالزمن والتغيرات الواقعية» . ولهذا فان التيقن من المعرفة الصارمة وكفاية الادراك العادي – عندما نوجد في وضع نفسي عادي – لا يتركان مجالا للشك اليائس في المعنى المطلق لمبادىء المعرفة . «والشك الطويل نفسه هو وضع من الضعف والمرض ولا يمثل غير ظهور **الاضطراب اليائس** الذي يحاول احيانا ان يخلق مظهر رسوخ ما في الادراك المنظم **لتفاهته** . وفي مسائل الاخلاق يتشبث نفي المبادىء العامة بالاختلاف الجغرافي والتاريخي للاخلاق والمبادىء الاخلاقية ، ويجب ايضا التسليم بالضرورة الحتمية للشيء القبيح والسيىء اخلاقيا للدحض الكامل للمغزى الجدي والفاعلية الحقيقية للحوافز الاخلاقية التي تنطبق عليها . وهذا **الشك اللاذع** الذي لا يوجه ضد تعاليم زائفة ما وانما ضد القدرة البشرية نفسها على الحالة الاخلاقية الواعية يسفر في نهاية الامر عن لاشيء حقيقي ، بل وفي جوهر الامر عن شيء ما اسوأ من العدمية العادية . . . وهو يعلل نفسه بالامل بانه يستطيع دون صعوبة ان يسيطر داخل **الظلمة الموحشة** للافكار الاخلاقية التي طوح بها وان يفتح ابواب التحكم اللامبدئي على مصاريعها . ولكنه يخطىء بشدة لانه تكفي الاشارة البسيطة الى مصائر العقل الحتمية في الخطأ والحقيقة لكي يصبح واضحا بمساعدة هذا التشابه ان القابلية الطبيعية للخطأ لا تلغي امكانية تحقيق الشيء السليم» .

حتى الآن استقبلنا بهدوء كل هذه العبارات المنتفخة التي صدرت من السيد دوهرنج حول الحقائق النهائية والاخيرة ، وسيادة الفكر ، والتيقن المطلق من المعرفة الخ ، لان هذه المسألة لا يمكن حسمها الا عند النقطة التي وصلنا اليها الآن . وحتى الآن كان يكفي تتبع الحد الذي يكون فيه للمزاعم المستقلة لفلسفة الواقع «اهمية ذات سيادة» و«حق مطلق في الحقيقة» . اما هنا فنصل الى السؤال التالي : هل تستطيع منتجات المعرفة الانسانية بشكل عام ان يكون لها اهمية ذات سيادة وحق مطلق في الحقيقة ، واذا كان الجواب بنعم ، فايها ؟ وعندما اقول : معرفة **انسانية** ، فلا افعل ذلك بأي قصد لاهانة سكان الاجرام السماوية الاخرى ، الذين ليس لي شرف معرفتهم ، وانما فقط لان الحيوانات ايضا تدرك ، وان كان ذلك لا يتم بشكل ذي سيادة على الاطلاق . والكلب يدرك في سيده الهه ، مع ان سيده هذا قد يكون اكبر الانذال .

هل الفكر البشري ذو سيادة ؟ قبل الاجابة «بنعم» او «لا» يجب ان نبحث ما هو الفكر البشري . هل هو فكر انسان واحد فرد ؟ كلا . ولكنه يوجد فقط كتفكير فردي لمليارات عديدة من الناس في الماضي والحاضر والمستقبل . ومن ثم فاذا كنت اقول ان هذا التفكير المعمم في تصوري لجميع الناس ، بمن فيهـــم اناس المستقبل ، هو **سيادي** اي انه قادر على ان يدرك العالم الموجود ، طالما ان البشرية ستوجد بشكل طويل بما فيه الكفاية ، وطالما انه لا توجد حدود لهذا الادراك في اعضاء وموضوعات الادراك — فانني اعبر عن شيء تافه نوعا ما فضلا عن انه لا فائدة منه . لان اكثر نتائج هذا الراي قيمة هو في انه يجعلنا نحس بارتياب شديد بالنسبة لادراكنا الحالي ، نظرا لاننا على الارجح ما زلنا في بداية التاريخ الانساني ، ويجب ان نفترض ان الاجيال التي سيكون عليها ان تصحح **لنا** ستكون اكثر عددا بكثير من تلك الاجيال التي لدينا الامكانية الآن ان نصحح لها وان نقف منها في اكثر الاحيان موقفا متعاليا .

ان السيد دوهرنج نفسه يعلن حتمية ان الوعي ومن ثم التفكير والمعرفة ايضا يمكن ظهورها فقط بين الكائنات الفردية . ولا نستطيع ان ننسب السيادة الى تفكير كل من هؤلاء الافراد الا بالقدر

الذي لا نعرف به اي سلطة تستطيع بالعنف ان تفرض عليه فكرا ما ، حين يكون سليما ومتنبها . اما بالنسبة للمعنى السيادي للمعارف التي يحصل عليها كل تفكير فردي ، فاننا نعرف جميعا انه لا يمكن ان يدور عن ذلك اي حديث وانه اذا حكمنا وفقا لخبرتنا السابقة كلها ، فان هذه المعارف بلا استثناء تتضمن دائما عناصر اكبر تترك مجالا للتحسين من تلك العناصر التي لا تحتاج الى مثل هذا التحسين ، اي السليمة .

وبعبارة اخرى فان سيادة التفكير تتحقق بين عدد من الناس يفكرون بشكل غير سيادي على الاطلاق ؛ والمعرفة التي يكون لها الحق المطلق في الحقيقة توجد بين عدد من الاخطاء النسبية ؛ ولا هذا ولا تلك يمكن تحقيقه بشكل كامل الا بالامتداد اللانهائي للحياة البشرية .

لدينا هنا من جديد ذلك التناقض الذي التقينا به من قبل * ، وهو تناقض بين طبيعة الفكر الانساني الذي نتصوره بالضرورة مطلقا ، وتحقيقه بالنسبة للافراد المختلفين الذين لا يفكرون الا بشكل محدود . وهذا التناقض لا يمكن حله الا في حركة تقدمية لانهائية ، في هذه السلسلة من الاجيال البشرية المتتالية اللانهائية في التطبيق ، بالنسبة لنا على الاقل . وبهذا المعنى يكون التفكير الانساني سياديا بالقدر الذي يكون فيه غير سيادي ، وقدرته على الادراك غير محدودة بقدر ما هي محدودة . فهو ذو سيادة وغير محدود من حيث طبيعته ورسالته وامكانيته وهدفه التاريخي النهائي ؛ وغير سيادي ومحدود في تحقيقه الفردي ، وفي واقعه في اي لحظة معينة .

ونفس الوضع يتم بالنسبة للحقائق الخالدة . اذا كانت البشرية قد وصلت في يوم من الايام الى ان تشتغل فقط بالحقائق الخالدة ، بنتائج للتفكير لها مغزى سيادي وحق مطلق في الحقيقة ، فانها تصل بذلك الى النقطة التي تبدو فيها لانهائية العالم الفكري قد استنفدت بشكل واقعي وفي امكانياتها الكامنة ، وتتم بذلك المعجزة الشهيرة ، معجزة المعدود الذي لا يعد .

ولكن هل توجد حقائق مقررة بشكل ثابت بحيث ان اي شك

* انظر الطبعة الحالية . ص ٤٣-٤٤ . **الناشر** .

فيها يغدو بالنسبة لنا مساويا للجنون ؟ مثلا ان اثنين في اثنين تساوي اربعة ، وان مجموع زوايا المثلث تساوي زاويتين قائمتين ، وان باريس في فرنسا وان الانسان الذي لا يأكل يموت من الجوع الخ ؟ بمعنى انه توجد مع ذلك حقائق **ابدية** ، حقائق نهائية اخيرة ؟

بالتأكيد . يمكن تقسيم مجال المعرفة كله بالاسلوب المعروف من القدم الى ثلاثة اقسام كبيرة . الاول يشمل جميع علوم الطبيعة الجامدة ، والقابلة الى حد ما للمعالجة الرياضية ؛ مثل : الرياضيات والفلك والميكانيكا والفيزياء والكيمياء . واذا كان شخص ما ينتابه السرور لتطبيق الكلمات الكبيرة على الاشياء البسيطة فانه من الممكن ان نقول ان **بعض** نتائج هذه العلوم يعتبر حقائق ابدية ، حقائق اخيرة نهائية ، ولهذا سميت هذه العلوم بأنها **دقيقة** . ومع ذلك فليس لكل نتائج هذه العلوم هذا الطابع . فعندما ادخلت الكميات المتغيرة الى الرياضيات ومد تغيرها الى الكميات المتناهية في الصغر والكميات المتناهية في الكبر - فان الرياضيات ايضا ، التي لديها هذا القدر من الصفات الاخلاقية الصارمة اقترفت حينئذ خطيئة : لقد اكلت من تفاحة المعرفة ، وفتح لها هذا طريقا الى نجاح هائل ، وايضا الى الاخطاء . لقد ذهب الى الابد الوضع العذري للدلالة المطلقة والبرهان الذي لا يدحض لكل ما هو رياضي ؛ وحل عصر الاختلافات ، ووصلنا الى ان معظم الناس يتفاضلون ويتكاملون لا لانهم يفهمون ما يفعلون ، وانما فقط لانهم يؤمنون بذلك ، لانه حتى الآن كانت النتيجة دائما سليمة . والامر اسوأ من ذلك بالنسبة لعلم الفلك والميكانيكا ، اما في الفيزياء والكيمياء فسنغرق في فروض كما لو كنا وسط خلية نحل . ولا يمكن ان يكون الامر غير ذلك . في الفيزياء نتعامل مع حركة الجزيئات ، وفي الكيمياء مع تكون الجزيئات من الذرات ، واذا لم يكن تداخل الموجات الضوئية خيالا فليس لدينا على الاطلاق اي امل في وقت من الاوقات ان نرى تلك الاشياء الشيقة بأعيننا . وتصبح الحقائق النهائية الاخيرة هنا مع مرور الزمن نادرة بشكل عجيب .

واسوأ من ذلك وضع الامور في الجيولوجيا ، التي تشتغل بطبيعتها بعمليات لم نحضرها نحن بل ولم يحضرها اي انسان .

ولهذا فان الحصول هنا على حقائق نهائية اخيرة مصحوب بصعوبة كبيرة جدا ، اما نتائجها فهزيلة للغاية .

وتدخل في الطبقة الثانيـــــة من العلوم ، العلوم التي تدرس العضويات الحية . ففي هذا المجال يسود ذلك التنوع في العلاقات المتبادلة وعلاقات السببية ، بحيث ان كل مسألة محلولة تثير الكثير من المسائل الجديدة ، بل وكل مسألة على حدة يمكن ان تحل في اغلب الحالات على اجزاء فقط ، عن طريق سلسلة مـــن الابحاث ، التي كثيرا ما تتطلب قرونا كاملة ؛ وبذلك تجبرنا الحاجة الى العرض المنهجي للروابط المدروسة بشكل مستمر الى احاطة الحقائق النهائية الاخيرة بغابة كثيفة من الفروض . اي سلسلة طويلة من الدرجات الوسطى من جالينوس حتى مالبيغي كانت ضرورية للتقرير السليم لشيء بسيط مثل الدورة الدموية عند الحيوانات الثديية ! ما اقل ما نعرف عن نشأة كريات الدم وكيف ان الحلقات الوسطى المفقودة كثيرة حتى الآن لتحقيق الرابطـــة العقلية بين ظهور مرض من الامراض مثلا مع اسبابه ! وكثيرا ما يظهر عند ذلك اكتشافات مثل اكتشاف الخلايا التي تجعلنا نخضع للبحث الكامل كل ما تقرر حتى الآن في البيولوجيا من حقائق نهائية اخيرة ونرمي باكوام منها الى الابد . ولهذا فان من يريد ان يقدم هنا حقائق اصيلة لا تتغير بالفعل فعليه ان يقنع بكلمات مبتذلة مثل ان جميع الناس يجب ان يموتوا ، وان جميع اناث الحيوانات الثديية لديها غدد لبنية الخ . ولا يستطيع حتى ان يقول انه عند الحيوانات الراقية يتم الهضم عن طريق المعدة والقناة المعوية ، لا عن طريق الرأس ، لانه لا بد من اجل الهضم من نشاط عصبي مركزي في الرأس .

ولكن ستكون الحالة اسوأ من ذلك بالنسبة للحقائق الابدية في المجموعة الثالثة التاريخية من العلوم التي تدرس في تتابعها التاريخي ووضعهـــا الحديث ظروف حياة الناس ، والعلاقات الاجتماعية ، والاشكال القانونية واشكال الدولة مع بنائها الفوقي المثالي الذي يتخذ شكل الفلسفة والدين والفن الخ . وفي الطبيعة العضوية نتعامل على الاقل مع سلسلة متعاقبة من تلك العمليات ، التي اذا وضعنا في الاعتبار مجال ملاحظتنا المباشرة ، فانها تتكرر

بشكل سليم لدرجة ما في حدود واسعة بما فيه الكفاية . وقد ظلت انواع العضويات هي نفسها بشكل عام وكامل منذ عهد ارسطو . بيد ان تكرار الظواهر هو الاستثناء وليس القاعدة في تاريخ المجتمع ، وذلك حالما نتجاوز الوضع البدائي للبشرية ، وهو ما يسمى بالعصر الحجري ؛ واذا حدث ذلك التكرار في مكان ما ، فان ذلك لا يحدث ابدا في ظل اوضاع واحدة تماما . هكذا مثلا حقيقة وجود الملكية الجماعية البدائية للارض عند جميع الشعوب المتحضرة ، وهكذا ايضا شكل تفككها . ولهذا فان علمنا في مجال تاريخ البشرية لاشد تخلفا بكثير منه في مجال البيولوجيا . وزيادة على ذلك : اذا نجحنا احيانا – كاستثناء – ان نعرف العلاقة الداخلية لاشكال الوجود الاجتماعية والسياسية لفترة تاريخية ما ، فهذا كقاعدة – لا يحدث الا بعد ان تكون تلك الاشكال قد قطعت نصف حياتها فاصبحت تتجه الى الزوال . ومن ثم فالمعرفة هنا تحمل في الجوهر طابعا نسبيا ، لانها محدودة بتبين علاقات وآثار اشكال اجتماعية واشكال للدولة معينة ، موجودة فقط في وقت معين وعند شعوب معينة وهي بطبيعتها عابرة . ولهذا فان من يجري هنا وراء الحقائق النهائية الاخيرة ، من اجل الحقائق الاصيلة التي لا تتغير بشكل عام لن يستفيد الا قليلا ، ولا اكثر من الكلام والعبارات المبتذلة من اسوأ نوع مثل ان الناس بشكل عام لا يستطيعون ان يعيشوا دون ان يعملوا ، وان القسم الاكبر منهم حتى الآن كان ينقسم الى سادة ومستعبدين ، وان نابليون مات في ٥ مايو (ايار) عام ١٨٢١ الخ .

وجدير بالاعتبار اننا في هذا المجال بالذات نصادف غالبا ما يسمى بالحقائق الخالدة ، بالحقائق النهائية الاخيرة الخ . ولا يعلن ان اثنين في اثنين تساوي اربعة ، وان للطيور مناقير وما شابه هي حقائق ابدية الا من يريد ان يستنتج من واقع وجود الحقائق الابدية انه توجد ايضا في تاريخ البشرية حقائق ابدية واخلاق ابدية وعدالة ابدية الخ ، تطالب بصلاحية ومغزى مماثلين لما تتصف به حقائق وتطبيقات الرياضيات . وحينئذ يمكن ان نكون واثقين تماما ان هذا الصديق للبشرية سيعلن لنا عند اول فرصة ملائمة ان جميع مختلقي الحقائق الابدية السابقين كانوا الى حد ما حميرا

ودجالين ، وانهم جميعا كانوا اسرى الضلال ، وانهم جميعا اخطأوا ، وان ضلالهم **الخاص** واخطاءهم **الخاصة** امر طبيعي تماما ودليل على ان كل ما هو حقيقي وسليم موجود **عنده** وحده ؛ عند هذا النبي الجديد ، وان لديه تحت تصرفه في شكل جاهز تماما الحقيقة النهائية والاخيرة ، والاخلاق الابدية ، والعدالة الابدية . كان كل هذا موجودا مئات وآلاف المرات ، بحيث لا يبقى الا العجب للقاء اناس حتى الآن يصدقون بسهولة بحيث يصدقون هذا عندما لا يدور الامر عن آخرين – وانما عنهم انفسهم . ومع ذلك فامامنا هنا على الاقل نبي آخر من اولئك الانبياء يتلظى – كما يحدث في الحالات المماثلة – بغضب اخلاقي سام ، لانه يوجد اناس ينكرون امكانية وجود انسان فرد قادر على ان يقدم الحقيقة النهائية والاخيرة . وان انكار ذلك ، بل ومجرد الشك فيه علامة على الضعف ، والاضطراب الميئوس منه ، والتفاهة ، والشك اللاذع ؛ وهو اسوأ من العدمية الصرف ، انها – ظلمة موحشة ، وغير ذلك من امثال ذلك الاسلوب المنتقى اللطيف . وكما هو الامر مع جميع الانبياء ، لا توجد هنا متابعة وبحث علمي نقدي – وانما هنا فقط يبرق السيد دوهرنج ويرعد بالسخط الاخلاقي .

كان في استطاعتنا ان ننوه ايضا فيما تقدم بالعلوم التي تبحث قوانين التفكير البشري اي بالمنطق والديالكتيك . ولكن حظ الحقائق الابدية هنا ايضا ليس بأفضل . ويعلن السيد دوهرنج ان الديالكتيك بالمعنى الصحيح للكلمة مجرد هذيان ، اما العديد من الكتب التي الفت وما زالت تؤلف الى الآن في المنطق فهي دليل كاف على ان الحقائق النهائية والاخيرة هنا ايضا تبذر بشكل اكثر ندرة مما يظن بعض الناس .

ومع ذلك فليس بنا حاجة على الاطلاق لان نفزع من ان مستوى المعرفة الذي نوجد عليه الآن مثله في ذلك مثل جميع المعرفة السابقة ليس نهائيا . وهو يشمل بالفعل مادة ضخمة تتطلب تخصصا كبيرا جدا من كل فرد يريد بالفعل ان يتمكن من مجال ما من مجالات المعرفة . ولكن تطبيق مقياس الحقيقة الاصيلة الثابتة والنهائية والاخيرة على مثل هذه المعارف ، التي يجب بطبيعة الاشياء نفسها اما ان تبقى نسبية لسلسلة طويلة من الاجيال ولا يمكن الا تدريجيا

ان تصل الى الكمال الجزئي ، واما ان تبقى غير كاملة وغير منجزة الى الابد (كما هو الحال في علم نشأة الكون والجيولوجيا وتاريخ البشرية) بسبب عدم كفاية المادة التاريخية – ان من يطبق مثل هذا المقياس على مثل هذه المعارف يثبت جهله وعدم فهمه حتى ولو لم تكن الخلفية الحقيقية وراء هذا كله هي – كما هو الامر في هذه الحالة – ادعاء العصمة من الخطأ . ان الحقيقة والخطأ مثل جميع المقولات المنطقية التي تتحرك في تضاد قطبي ليس لها مدلول مطلق الا في نطاق اطار محدود للغاية . لقد رأينا هذا بالفعل ، وكان السيد دوهرنغ يستطيع ان يعرفه اذا كانت لديه معرفة ما بمبادئ الديالكتيك ، وبالمقدمة الاولى منها التي تتحدث بالتحديد عن نقص كل الاضداد القطبية . وما نكاد نبدأ في تطبيق تضاد الحقيقة مع الخطأ خارج حدود الاطار الضيق السابق بيانه ، حتى يصبح ذلك التضاد نسبيا ، وبالتالي غير ملائم لاسلوب التعبير العلمي الدقيق ، اما اذا حاولنا تطبيق ذلك التضاد كشيء مطلق خارج حدود الاطار المشار اليه ، فاننا نفشل فشلا ذريعا : فكل من قطبي التضاد يتحول الى نقيضه اي تصبح الحقيقة خطأ والخطأ حقيقة . لنأخذ مثلا قانون بويل المعروف الذي يقضي ان حجم الغاز في ظل الحرارة الثابتة يتناسب تناسبا عكسيا مع الضغط الذي يقع على الغاز . وجد رينيو ان هذا القانون غير سليم بالنسبة لبعض الحالات . واذا كان رينيو «فيلسوفا للواقع» لكان عليه ان يعلن : قانون بويل متغير ، وبالتالي فهو ليس بحقيقة اصيلة ، وهذا يعني انه بشكل عام ليس حقيقة ، ويعني انه خطأ . ولكن رينيو كان سيقع بذلك في خطأ اكبر بكثير من الخطأ الذي يتضمنه قانون بويل ؛ وفي كومة الخطأ كانت ستضيع بذرة الحقيقة التي وجدها ؛ وكان سيحول بالتالي نتيجته الصائبة في البداية الى خطأ يغدو قانون بويل مع ما يلازمه من خطأ طفيف حقيقة بالمقارنة معه . بيد ان رينيو بوصفه من رجالات العلم لم يسمح لنفسه بهذا التصرف الصبياني . فقد واصل البحث واكتشف بان قانون بويل على العموم صائب بصورة تقريبية فقط ، فهو ، مثلا ، لا يصلح للغازات التي يمكن ان تتحول بفعل الضغط الى حالة السيولة ، علما بانه يفقد مفعوله بالذات منذ اللحظة التي يقترب فيها الضغط من النقطة التي يبدأ فيها التحول

الى حالة السيولة . وهكذا اتضح ان قانون بويل صائب في حدود معينة فقط . ولكن هل هو صائب بصورة نهائية ومطلقة في هذه الحدود ؟ ما من فيزياوي يؤكد ذلك . فان اي فيزياوي سيقول بان هذا القانون ساري المفعول في حدود معينـــة للضغط والحرارة وبالنسبة لغازات معينة . ولن ينكر احتمال الحاجة الى اجراء تقييدات جديدة في اطار هذه الحدود الضيقة او حتى تغيير صيغة القانون بنتيجة الدراسات اللاحقة * . اذن ، فتلك هي حال الحقائق الاخيرة والنهائية في الفيزياء مثلا . ولذلك فالمؤلفات العلمية حقا تتحاشى عادة التعابير الاخلاقية الجامدة مثل الخطأ والصواب . ولكننا ، على العكس ، نصادفها هنا وهناك في مؤلفات من قبيل فلسفة الواقع ، حيث يراد للغو الفارغ عن كيت وكيت ان يفرض نفسه علينـــا بوصفه نتيجة مستقلة جدا لتفكير مستقل .

وربما يتساءل القارئ الساذج : اين يعلن السيد دوهرنج صراحة ان مضمون فلسفته ، فلسفة الواقع ، يمثل الحقيقة الاخيرة والنهائية ؟ اين ؟ على الاقل في المديح المكرس لتمجيد نظريته (ص ١٣) والذي اوردنا مقتطفا منه في الفصل الثاني ** ، او عندما يقول في التأكيد المذكور اعلاه *** بان الحقائق الاخلاقية ، بحكم كونها معروفة حتى آخر جذورها ، تستحق اكتساب اهمية تضاهي اهمية حقائق الرياضيات . ثم الا يزعم السيد دوهرنج بانه ، انطلاقا من

---

* منذ ان كتبت هذه السطور تاكدت كلماتي على ما يبدو . فبموجب احدث الدراسات التي اجراها مندلييف وبوغوسكي (٥٧) بواسطة اجهزة اكثر دقة عرف ان جميع الغازات «الخالصة» تتميز بتناسب متغير بين الضغط والحجم . فقد اتضح ان معامل الاتساع لدى الهيدروجين موجب في جميع الضغوط المستخدمة حتى الآن (الحجم تقلص بابطا من ازدياد الضغط) وبالنسبة للهواء الجوي والغازات الاخرى التي درست تم العثور على نقطة الصفر في الضغط لكل من تلك الغازات ، ولذا فالمعامـــل المذكور يكون موجبا بضغط اقل ، وسالبا بضغط اكبر . وهكذا فان قانون بويل الذي لا يزال صالحا في الواقع حتى الآن انما يحتاج الى تكملة بطائفة كاملة مـــن القوانين الخاصة (ونحن نعرف الآن — في عام ١٨٨٥ — كذلك انه لا توجد على العموم غازات «خالصة» . فقد حولت جميعا الى الحالة السائلة) .

** انظر ص ٣٤ من الطبعة الحالية . **الناشر** .

*** انظر ص ١٠٠ من الطبعة الحالية . **الناشر** .

وجهة نظره الانتقادية حقا وعن طريق دراسته المتعمقة حتى آخر الجذور ، قد وصل الى هذه الاعماق الاخيرة ، الى المخططات الاساسية ، وبالتالي اضفى على الحقائق الاخلاقيـــة طابع الحقائق الاخيرة والنهائية ؟ واذا كان السيد دوهرنج لا يطالب بمثل هذا الاعتراف لا بالنسبة له شخصيا ولا بالنسبة لزمانه ، واذا كان يريد ان يقول فقط بانه يمكن في زمن ما ، في المستقبل المبهم ، ان تحدد الحقائق الاخيرة والنهائية ، واذا كان بالتالي يريد ان يقول ، بصيغة اكثر تشويشـــا ، نفس ما يقولـــه «التشاؤم الفتاك» و«التشويش المحض» ، ففي هذه الحالـــة «ما الداعي لكل هذا الضجيج ، وما الذي تريده يا سيدي ؟» (٥٨) .

واذا لم نكن قد تزحزحنا من مكاننا في مسألة الصواب والخطأ (الحق والباطل) فالامر اسوأ فيما يخص الخير والشر . ان هذا التضاد يدور كليا في ميدان الاخلاق ، وبالتالي في ميدان يعود الى تاريخ البشرية . وهنا بالذات نجد الحقائق الاخيرة والنهائية موزعة بشكل اندر . فان التصورات عن الخير والشر قد تغيرت من شعب لآخر ومن قرن لآخر تغيرا شديدا الى درجة جعلتها متعارضة فيما بينها تعارضا مباشرا . ورب معترض يقول : الخير ، مع ذلك ليس شرا ، والشر ليس خيرا . فاذا كدسنا الخير والشر في كومة واحدة فان الاخلاقيات ، ايا كانت ، ستختفي وسيفعل كل شخص ويتصرف على هواه . — ذلك هو بالذات رأي السيد دوهرنج اذا جردنا هذا الرأي من حلته البلاغية . ومع ذلك فالمسألة لا تحل بمثل هذه البساطة . ولو كان ذلك بسيطا حقا الى هذا الحد لما كان هناك اي جدل حول الخير والشر ، ولعرف كل شخص ما هو الخير وما هو الشر . والحال فكيف هي القضية الآن ؟ وما هي الاخلاق التي يبشرون بها امامنا في الآونة الراهنة ؟ بالدرجة الاولى : الاخلاق الاقطاعية المسيحية الموروثة عن العصور الدينية السالفة . وهي بدورها تنقسم اساسا الى كاثوليكية وبروتستانتية ، علما بان هناك وفرة من التقسيمات اللاحقة من الاخلاق الكاثوليكية الجزويتيـــة والبروتستانتية الارثوذكسية حتى الاخلاق التنويرية اللبرالية . والى جانبها تتواجد الاخلاق البرجوازية المعاصرة ، والى جانب هذه الاخيرة تتواجد اخلاق المستقبل البروليتارية . وهكذا ففي البلدان المتقدمة

في اوربا وحدها قدم الماضي والحاضر والمستقبل ثلاث مجموعات كبيرة من النظريات الاخلاقية المتواجدة في وقت واحد وباصعدة متوازية . فاي منها هي الحقيقة ؟ ولا واحدة ، اذا طبقنـــا معيار النهاية المطلقة ، ولكن الكمية الاكبر من العناصر التي تعد بالديمومة تلازم طبعا الاخلاق التي تنادي في الوقت الحاضر باسقاط هذا الحاضر وتمثل في الوقت الحاضر مصالـــــح المستقبـــــل ، اي الاخلاق البروليتارية .

ولكنه اذا كان لكل من طبقات المجتمـــع المعاصر الثلاث -- الارستقراطية الاقطاعية والبرجوازية والبروليتاريا ، كما نرى ، اخلاقها الخاصة فاننا نستطيع ان نستخلص من ذلك استنتاجا واحدا هو ان الناس يغترفون ، بقصد او بغير قصد ، نظراتهم الاخلاقية في آخر المطاف من العلاقات التطبيقية التي تتكون منها مكانتهـــم الطبقية ، اي من العلاقات الاقتصادية التي يجري فيها الانتاج والتبادل .

ولكنه يوجد في النظريات الاخلاقية الثلاث المذكورة اعلاه شيء ما مشترك بينها . ولربما يشكل هذا الشيء ، على الاقل ، ذرة من الاخلاق القائمة الى الابد ؟ — ان النظريات الاخلاقية المذكورة تعبر عن ثلاث درجات مختلفة من تطور تاريخي واحد ، وبالتالي فلها اساس تاريخي مشترك ، ولذا فلا بد من وجود امور كثيرة مشتركة بينها . زد على ذلك ان نظريات الاخلاق يجب ان تتطابق من كل بد بهذا القدر او ذاك بالنسبة لدرجات التطور الاقتصادي المتماثلة او المتماثلة تقريبا . ومنذ ان تطورت الملكية الخاصة للاموال المنقولة تعين على الوصية الاخلاقية : «لا تسرق» ان تغدو مشتركة بالنسبة لكل المجتمعات التي وجدت فيها تلك الملكية الخاصة . فهل تصبح هذه الوصية بسبب ذلك وصية اخلاقية خالدة ؟ كلا ، ابدا . ففي المجتمع الذي تنتفي فيه دوافع السرقة والذي لا يمارس السرقة فيه بمرور الزمن ، بالتالي ، الا المرضى نفسيا ، سيتعرض لسخرية شديدة المصلح الاخلاقي الذي يقدم على التصريح بالحقيقة الخالدة على رؤوس الاشهاد : لا تسرق !

ولذلك نرفض اية محاولة لفرض اي معتقد اخلاقي مهما كان علينا بوصفه قانونا اخلاقيا خالدا ونهائيا وثابتا من الآن فصاعدا ،

وذلك بحجة ان عالم الاخلاق ايضا له مبادئه الثابتة التي تتجاوز التاريخ والفوارق القومية . فنحن ، بالعكس ، نؤكد ان اية نظرية اخلاقية كانت حتى الآن ، في آخر المطاف ، ناتجا للوضع الاقتصادي المعني في المجتمع . ولما كان المجتمع حتى الآن يتحرك في متضادات طبقية فان الاخلاق كانت دوما اخلاقا طبقية : فهي اما ان تبرر سيطرة ومصالح الطبقة السائدة واما تعبر ، حالما تغدو الطبقة المظلومة قوية بما فيه الكفاية ، عن استنكارها لتلك السيطرة وتمثل مصالح مستقبل المظلومين . ومما لا شك فيه ان تقدمـــا يلاحظ على العموم في الاخلاق كما في سائر ميادين المعرفة البشرية . ولكننا لم نخرج بعد من اطار الاخلاق الطبقية . فالاخلاق التي تتجاوز المتضادات الطبقية واي ذكر لها ، الاخلاق الانسانية حقا ستكون ممكنة فقط على درجة من تطور المجتمع لا ينتفي فيها التضاد بين الطبقات فحسب بل ويطويه النسيان في الممارسة الحياتية . اما الآن فليقدروا تبجح السيد دوهرنج الغارق في خضم المجتمع الطبقي القديم ومع ذلك يريد ، عشية الثورة الاجتماعية ، ان يفرض على مجتمع المستقبل اللاطبقي اخلاقا ابدية لا تتوقف على الزمن وعلى التغيرات الفعلية ! وتلك هي الحال حتى لو فرضنا ان السيد دوهرنج يفهم ، ولو بالخطوط العريضة ، بنية مجتمع المستقبل هذا — وذلك ما لا نعرفه بعد .

وفي الختام نورد اكتشافا آخر «فريدا من نوعه» و«متعمقا الى الجذور» :

في مسألة منشأ الشر «ان واقع كون **نمط القطط** ، مع ما يلازمها من مكر ، موجودا كواحد من التكوينات الحيوانية انما يمثل بالنسبة لنـــا ظاهرة من نفس ظواهر وجود هذه الطباع عند الانسان . . . ولذلك فالشر ليس شيئا خفيا اذا لم نكن راغبين في الاشتباه بوجود شيء غيبي كذلك في حياة **القطط** او الحيوانات المفترسة عموما» .

الشر . . . قط . ولذا فالشيطان له مخالب وعينان خضراوان وليس قرنان وحوافر حصان . وقد اقترف غوته خطأ لا يغتفر عندما صور ميفيستوفيلوس بشكل كلب اسود (٥٩) ، وليس بشكل قط اسود . الشر قط ! تلك هي حقا اخلاق صالحة ليس لجميع العوالم فقط ، بل . . . ولعبث القطط !

١٠ – الاخلاق والقانون . المساواة

تسنى لنا اكثر من مرة الاطلاع على منهج السيد دوهرنج . ويتلخص منهجه في تقسيم كل مجموعة من مواضيع المعرفـــة الى عناصرها الابسط المزعومة وتطبيق بديهيات صريحة مزعومة وبنفس هذا القدر من البساطة على تلك العناصر ومن ثم الاستعانة بالنتائج المستحصلة على هذه الصورة . وعلى هذا النحو بالضبط «يتعين حل المسائل في ميدان الحياة الاجتماعية

«بديهيا وبموجب الاشكال الاساسية البسيطة المنفصلة ، كما لو كنا نتعامل مع الاشكال الاساسية . . . البسيطة للرياضيات» .

وهكذا يجب ان يؤمن لنا تطبيق المنهج الرياضي على التاريخ والاخلاق والحقوق هنا ايضا الصحة الرياضية للنتائج المستحصلة ويجب ان يضفي على هذه النتائج طابع الحقائق الاصلية الثابتة . وذلك هو مجرد شكل آخر للمنهج الايديولوجي المحبب القديم الذي يعتبر كذلك من الاوليات ، والذي ينص على ان خواص مادة ما تعرف ليس عن طريق اكتشافها في المادة نفسها ، بل عن طريق استنباطها منطقيا من مفهوم تلك المادة . في البداية يصنعون من المادة مفهوم المادة ، ثم يقلبون كل شيء رأسا على عقب ويحولون انعكاس المادة ، مفهومها ، الى معيار للمادة نفسها . فليس المفهوم هو الذي يجب ان يطابق المادة الآن ، بل المادة يجب ان تطابق المفهوم . وبدلا من المفهوم نجد عند السيد دوهرنج ابسط العناصر وآخر التجريدات التي يستطيع ان يبلغها ، الا ان ذلك لا يغير شيئا في جوهر القضية : فان هذه العناصر البسيطة جدا تمتلك ، في افضل الاحوال ، طبيعة منطقية صرفا . وبالتالي فان فلسفـــة

الواقع تغدو هنا ايضا ايديولوجية صرفا واستنباطا للواقع ليس من الواقع بل من التصور .

فما الذي يحدث عندما يركب مثـــل هذا الايديولوجي الاخلاق والقانون ليس من العلاقات الاجتماعية الفعلية للناس المحيطين به ، بل من مفهوم «المجتمع» او ما يسمى بعناصره البسيطة جدا ؟ وما هي المادة التي يستخدمها لمثل هذا التركيب ؟ لعلهـــــا اشياء مزدوجة : اولا – البقايا الشحيحة من المضمون الفعلي التي ربما ظلت سالمـــــة في هذه التجريدات المتخذة كاساس ، وثانيا – المضمون الذي يقدمه صاحبنا الايديولوجي من ذهنه . ولكن ما الذي يجده في ذهنه ؟ يجد في الغالب نظرات اخلاقية وحقوقية تمثل تعبيرا مناسبا بهذا القدر او ذاك – بالمعنى الايجابي او السلبي ، قبولا او رفضا – للعلاقات الاجتماعية والسياسية التي يعيش فيها . ثم لعله يجد تصورات مقتبسة من المطبوعات المناسبة ، واخيرا ربما يجد بعض النزوات الشخصية . وبوسع صاحبنا الايديولوجي ان يلف ويدور كما يحلو له : فالواقع التاريخي الذي طرده من الباب يعود من النافذة . وهو عندما يتصور بانه يضع تعاليـــم اخلاقية وحقوقية لجميع العوالم وجميع العصور انما يقدم في الحقيقة انعكاسا مشوها – لانه مفصول عن تربة الواقع – ومقلوبا رأسا على عقب كما في مرآة مقعرة للتيارات المحافظة او الثورية في زمانه .

وهكذا يقسم السيد دوهرنج المجتمع الى عناصره البسيطة ، علما بانه يجد ان المجتمع البسيط يتكون من **شخصين** كحد ادنى . ويستخدم السيد دوهرنج هذين الشخصين فيما بعد بصورة بديهية . وتنشأ هنا دون تكلف البديهية الاساسية للاخلاق :

«ان ارادتين بشريتين بحد ذاتهما **متساويتان تماما** فيما بينهما ولا تتمكن احداهما في البداية من ابداء اية متطلبات ايجابية ازاء الاخرى .» وبذلك «يوصف الشكل الاساسي للعدالة الاخلاقية» وكذلك العدالة الحقوقية «لاننا من اجل تطوير المفاهيم المبدئية للحقوق نحتاج فقط الى علاقة بسيطة منتهى البساطة **بين شخصين**» .

ان القول بكون الشخصين او الارادتين البشريتين بحد ذاتهما متساويين **تماما** فيما بينهما ليس بديهية اطلاقا ، بل هو قول مبالغ

فيه جدا . فالشخصان يمكن ان يكونا بالدرجة الاولى ، وحتى بحد ذاتهما ، غير متساويين من حيث الجنس ، وان هذه الحقيقة البسيطة تقودنا في الحال الى القول بان ابسط عنصرين للمجتمع – اذا حملنا هذا التصور الصبياني محمل الجد للحظة – ليسا رجلين ، بل هما رجل وامرأة يشكلان **عائلة** هي ابسط واول شكل للصلة الاجتماعية من اجل الانتاج . الا ان ذلك لا يناسب السيد دوهرنغ بأية حال . وذلك ، اولا ، لانه بحاجة الى جعل كلا مؤسسي المجتمع متساويين باكبر قدر ممكن ، وثانيا – لانه حتى السيد دوهرنغ لن يستطيع ان يركب من العائلة البدائية مساواة اخلاقية وحقوقية بين الرجل والمرأة ، وهكذا فامامنا احد امرين : فاما ان الجزئي الاجتماعي الذي يجب ان يبنى المجتمع كله من تكاثره محكوم عليه بالهلاك مسبقا عند السيد دوهرنغ ، لان الرجلين لن يتمكنا ابدا من انجاب طفل ، واما يتعين علينا ان نعتبرهما ربين لعائلتين . وفي هذه الحالة يتحول كل المخطط الاساسي البسيط الى ضده : فبدلا من المساواة بين الناس يثبت هذا المخطط ، في افضل الاحوال ، المساواة بين ارباب العوائل ، وطالما انهم يتجاهلون المرأة فان هذا المخطط يدل ، فضلا عن ذلك ، على خضوعها .

يتعين علينا هنا ان نخبر القارئ بنبأ مزعج : فهو من الآن فصاعدا ولامد طويل ، لن يتخلص من هذين الرجلين المبجلين . فهما يلعبان في ميدان العلاقات الاجتماعية نفس الدور الذي لعبه حتى الآن سكنة الاجرام السماوية الاخرى الذين نأمل باننا قد تخلصنا منهم . فحالما تستدعى الحاجة حل مسألة ما في الاقتصاد السياسي والسياسة وهلمجرا يظهر هذان الرجلان ويحلان المسألة فورا «بطريقة بديهية» . فما اروع هذا الاكتشاف الابداعي الباني للنظام والذي حققه صاحبنا فيلسوف الواقع ! ولكننا اذا قدرنا الحقيقة حق قدرها فيتعين علينا ، ويا للاسف ، ان نقول بانه لم يكتشف هذين الرجلين . فهما ملك مشترك للقرن الثامن عشر كله . ونحن نصادفهما في بحث روسو «تأملات في التفاوت» (١٧٥٤) (٦٠) ، حيث يثبتان بديهيا ، بالمناسبة ، عكس ما يؤكده السيد دوهرنغ . وهما يلعبان واحدا من الادوار الرئيسية عند الاقتصاديين السياسيين من آدم سميث حتى ريكاردو ، ولكنهما هنا غير

متساويين على الاقل من حيث ان كلا منهما يمارس عمله الخاص – وهما في الغالب صياد وحوش وصياد اسماك – وانهما يتبادلان منتجاتهما . زد على ذلك انهما طوال القرن الثامن عشر كله يعتبران بالاساس وبالدرجة الاولى مجرد مثال توضيحي . وتتلخص اصالة السيد دوهرنج في كونه حول هذا المنهج التوضيحي الى منهج اساسي لاي علم اجتماعي والى مقياس لكل التكوينات التاريخية . ولم يعد بالامكان طبعا توفير قدر اكبر من ذلك لتسهيل «الفهم العلمي الصارم للاشياء والناس» .

الا ان الحصول على البديهية الاساسية القائلة بان الشخصين ، وارادتيهما ، متساويان تماما فيما بينهما وبان احدهما لا يستطيع ان يأمر الآخر بشيء ، لا يتحقق باستخدام اي زوج من الرجال لا على التعيين . فهما يجب ان يكونا شخصين متحررين من اي واقع ومن جميع العلاقات القومية والاقتصادية والسياسية والدينية القائمة على وجه البسيطة ومن جميع الخصائص الجنسية والشخصية ، ويجب ان لا يبقى منهما كليهما اي شيء ما عدا مفهوم «الانسان» المجرد ، وعند ذاك سيكونان بالطبع «متساويين تماما» . وبالتالي فهما شبحان فعليان استحضرتهما تعاويذ السيد دوهرنج نفسه الذي يتشمم ويفضح في كل مكان الاتجاهات «الروحانية» . ويتعين على هذين الشبحين طبعا ان يفعلا كل ما يطلبه منهما الرجل الذي استحضرهما ، ولذلك بالذات فان جميع خزعبلاتهما لا تعني بأي حال سائر العالم .

ولكن فلنتابع بديهيات السيد دوهرنج شوطا ابعد . لا تتمكن كلتا الارادتين من ابداء اية متطلبات ايجابية ازاء بعضهما البعض . واذا فعلت احداهما ذلك رغم كل شيء وفرضت مطلبها بالقوة تنشأ حالة الظلم . وبموجب هذا المخطط الاساسي يوضح السيد دوهرنج ما هو الظلم والعنف والعبودية – وباختصار فهو يوضح كل التاريخ السالف الذي يستحق الاستنكار . والحال فان روسو ، في مؤلفه المذكور اعلاه ، حاول ان يثبت بواسطة الرجلين بالذات وبنفس القدر من البداهة نقيض ذلك . فاذا اراد احد شخصين استعباد الآخر بالعنف لن يتمكن من ذلك الا اذا جعل الثاني في حالة لا يستغني فيها عن الاول . وتلك نظرة ، والحق يقال ، مفرطة في المادية بالنسبة للسيد دوهرنج . ولذا سنتناول نفس هذه

المسألة بصيغة مغايرة بعض الشيء . بلغ شخصان جزيرة خالية بعد غرق سفينتهما . وشكلا هناك مجتمعا . ارادتاهما ، من الناحية الشكلية ، متساويتان تماما ، وكلاهما يعترفان بذلك . الا ان تفاوتا كبيرا موجود بينهما من الناحية المادية . فالاول يتمتع بالحزم والحيوية ، والثاني متردد خامل كسول . الاول ذكي والثاني غبي . فهل سيمر وقت طويل حتى يتمكن الاول - عادة ، من فرض ارادته على الثاني بالاقناع في بادئ الامر ، ثم بالعادة السارية ، ولكن بشكل موافقة طوعية دوما ؟ وهل سيتم الالتزام هنا بالموافقة الطوعية ام تداس بالاقدام بفظاظة - فالعبودية هي هي . ان الانتقال الطوعي الى حالة العبودية موجود على طول العصر الوسيط ، وفي المانيا لوحظ ذلك بعد حرب الثلاثين عاما (٦١) . وعندما الغيت تبعية القنانة في بروسيا بعد هزائم الحرب في ١٨٠٦ و١٨٠٧ ، ومعها واجب الاسياد الكرماء في العناية برعاياهم في حالة العوز والمرض والشيخوخة قدم الفلاحون التماسات الى الملك رجوه فيها ابقاءهم في حالة العبودية ، والا فمن سيعتني بهم في الشدائد والملمات ؟ وهكذا فان مخطط الرجلين «صالح» للتفاوت والعبودية مثلما هو «صالح» للمساواة والتعاضد . ولما كنا مضطرين ، بسبب الخوف من انقراض المجتمع ، الى اعتبارهما ربي عائلتين ، فان المخطط صار ينص على العبودية الوراثية ايضا .

فلنترك مؤقتا كل هذه الاعتبارات ولنفترض ان بديهيات السيد دوهرنج اقنعتنا واننا معجبون كل الاعجاب بفكرة المساواة التامة بين كلتا الارادتين ، بفكرة «السيادة البشرية العامة» و«سيادة الفرد» - بكل هذه العمالقة اللفظية الرائعة حقا والتي يبدو حتى شتيرنر و«الاوحد» (٦٢) بالمقارنة معها كويتبا قزما يثير الشفقة ، مع انه ، هو ايضا ، اسهم بقسطه المتواضع في هذه القضية . وهكذا فنحن جميعا الآن **متساوون** ومستقلون **تماما** . جميعا ؟ كلا ، لسنا جميعا ، على اية حال .

فثمة حالات «للتبعية المقبولة» ولكنها تعزى الى «اسباب يتعين البحث عنها ليس في نشاط كلتا الارادتين بحد ذاتهما ، بل في ميدان ثالث ما ، مثلا - اذا كان المقصود هو الاطفال - في قصور استقلاليتهم» .

حقا ! ينبغي البحث عن اسباب التبعية ليس في نشاط كلتا الارادتين بحد ذاتهما ! طبعا ، ليس فيه ، لان احدى الارادتين تعاق عن ابداء نشاطها . ولكنه يجب البحث عن هذه الاسباب في ميدان ثالث ما ! فما هو هذا الميدان الثالث يا ترى ؟ انه التحديد الملموس بان احدى الارادتين ، الارادة المظلومة ، قاصرة ! لقد ابتعـــد صاحبنا ، فيلسوف الواقع ، عن الواقع حتى غدا المضمون الفعلي والتحديد الملموس للارادة ، بالمقارنـــة مع مصطلح «الارادة» التجريدي الفارغ ، «ميدانا ثالثا» بالنسبة له . وعلى اية حال يجب ان نؤكد بان المساواة تسمح بالاستثناء . فالمساواة تفقد مفعولها بالنسبة للارادة التي تعاني من قصور الاستقلالية . هذا هو **التراجع رقم ١** .

وبعد .

«يمكن هناك حيث يجتمع الحيوان والانسان في شخص واحـــد ان يطرح باسم الثاني ، باسم الشخص الانساني تماما ، سؤال عما اذا كان نمط افعاله يجب ان يكون على نحو وكان هناك ، ان صح القول ، شخصيتين انسانيتين متقابلتين فقط . . . ولذلك فان افتراضنا بشان الشخصين غير المتساويين اخلاقيا ومعنويا واللذين لاحدهما ، بمعنى ما ، ضلع في طبعـــه الحيواني الخاص ، انما هو شكل اساسي نموذجي لجميع العلاقات التي يمكن ان نصادفها ، بموجب هذا الفارق ، داخل الجماعات البشرية وفيما بين هذه الجماعات» .

وليقرأ القارئ بنفسه الآن الطعن المزري الذي يعقب هذه الحجج الخرقاء ، والذي يلف فيه السيد دوهرنج ويدور كأنه قس جزويتي لكي يثبت بالسفسطة مدى انقضاض الانسان البشرى على الانسان الحيواني ومدى معاملة هذا الاخير بالريبة والدهاء الحربي والوسائل القاسية وحتى الارهابية ، وكذلك التضليل — دون ان يفرط الاول قيد انملة بالاخلاق الثابتة .

وهكذا تتوقف المساواة حتى عندمـــا يكون الشخصان «غير متساويين اخلاقيا» . وعندئذ ما كان هناك داع لاستدعاء رجلين متساويين تماما للظهور على خشبة المسرح ، وذلك لانه لا يوجد شخصان متساويان تماما من الناحية الاخلاقية . — ويقال لنا ان التفاوت يتلخص في كون احد الشخصين انسانا والآخر يتميز بشيء

من الحيوان . ولكن واقع نشوء الانسان من مملكة الحيوان يؤكد بحد ذاته ان الانسان لن يتخلص ابدا بصورة تامة من خواص الحيوان ، وبالتالي فالمقصود هو فقط ما اذا كانت هذه الخواص موجودة بقدر كبير او صغير ، والمقصود هو فقط الدرجة المختلفة من الحيونة او الانسنة . ان تقسيم البشرية الى مجموعتين منعزلتين تماما ، الى اناس بشريين واناس حيوانيين ، الى اخيار واشرار ، الى نعاج وماعز ، ان هذا التقسيم لا تعترف به الا فلسفة الواقع بالاضافة الى الديانة المسيحية التي لديها ، بمنطقية تامة ، ديّانها السماوي الاعلى الذي يمارس هذا التقسيم . ولكن من الذي سيكون الديان الاعلى في فلسفة الواقع ؟ يخيل الينا ان هذه المسألة ستحل بالشكل الذي تحل فيه عمليا في الديانة المسيحية ، حيث تأخذ النعاج الطاهرة على عاتقها طواعية – وليس بدون نجاح – دور الديان او القاضي الاعلى تجاه اقربائها الدنيويين – «الماعز» . ومن هذه الناحية ربما لن تتخلف طائفة فلاسفة الواقع ، اذا كانت ستتظهر في زمن ما ، عن الاتقياء الورعين . وبالمناسبة فان هذه النقطة ليست بذات اهمية لنا ، فنحن مهتمون فقط بالاعتراف بان المساواة بين الناس تتقلص من جديد الى الصفر بنتيجة التفاوت الاخلاقي بينهم . وهذا هو **التراجع رقم ٢** .

فلنواصل مسيرتنا الى ابعد .

«اذا كان احد ما يتصرف بموجب الحقيقة والعلم ، واذا كان الآخر يتصرف بموجب وساوس او اوهام فلا بد . . . عادة . . . من ظهور احتكاك بينهما . . . وفي درجة معينة من العجز والخشونة او الميول والطباع الشريرة لا بد وان ينشب صدام دوما . . . ان **العنف** اقصى وسيلة ليس فقط ازاء الاطفال والمجانين . فان طباع جماعات طبيعية من البشر وطبقات متمدنة كاملة يمكن ان تجعل ضرورة **اخضاع** ارادتها المعادية بسبب فسادها من اجل ادراجها في اطار الحياة العامة امرا حتميا . وتعتبر ارادة الغير **متساوية** في هذه الحالة ايضا ، ولكنه بسبب الطابع الفاسد لنشاطها المعادي والضار فانها تستدعي ضرورة **التعادل** ، واذا تعرضت الى العنف في اثناء ذلك ، فانها تجنى فقط رد فعل الظلم الذي تمارسه» .

وهكذا فان التفاوت الذهني ، ناهيك عن التفاوت الاخلاقي ، يكفي لازالة «المساواة التامة» بين الارادتين وترسيخ اخلاق يمكن

بموجبها تبرير كل الافعال الشائنة للدول المتمدنة الغازية ضد الشعوب المتخلفة ، الى حد وحشية الروس في تركستان (٦٣) . وعندما هاجم الجنرال كاوفمان في صيف ١٨٧٣ عشيرة اليومودين التترية واحرق خيامهم وامر بذبح نسائهم واطفالهم «بموجب التقاليد القوقازية الطيبة» ، كما جاء في نص الامر ، فقد زعم هو ايضا ان اخضاع ارادة اليومودين ، المعادية بسبب فسادها ، من اجل ادراجها في اطار الحياة العامة قد غدا ضرورة حتمية وان الوسائل التي استخدمها هي الاكثر جدوى . فمن يرغب في غاية ما يجب ان يرغب في الواسطة لبلوغها . ولكنه لم يكن قاسيا الى الدرجة التي تجعله يهين اليومودين ويقول فضلا عن ذلك انه عندما ابادهم من اجل التعادل فقد اعترف على هذا النحو بان ارادتهم متساوية . ومن جديد فان النخبة المختارة التي تعمل ، كما يزعمون ، وفقا للحقيقة والعلم – وبالتالي فلاسفة الواقع في آخر المطاف – مدعوة الى البت في ماهية الوساوس والاوهام والخشونة والطباع والميول الشريرة ، وكذلك البت في الزمن الذي يكون فيه العنف والاخضاع ضروريين لاجل التعادل . وهكذا تحولت المساواة الآن الى . . . التعادل عن طريق العنف . وتعترف الارادة الاولى بمساواة الارادة الثانية عن طريق اخضاعها . وهذا هو **التراجع رقم ٣** الذي يتحول هنا الى فرار معيب .

ونذكر عرضا ان القول بان ارادة الغير تعتبر متساوية بالذات في سياق التعادل عن طريق العنف انما يمثل تشويها لنظرية هيجل التي تقول بان العقوبة هي حق المجرم :

«ان اعتبار العقوبة حقا ضمنيا للمجرم انما ينطوي على احترام للمجرم ككائن عاقل» («فلسفة القانون» ، البند ١٠٠ ، الهامش) .

بوسعنا ان نتوقف عند هذا الحد . فلا مبرر لمواصلة السير وراء السيد دوهرنغ لنرى كيف يحطم بنفسه ، قطعة قطعة ، الصرح الذي شيده بصورة بديهية للمساواة والاستقلال الانساني العام وهلمجرا ، ويتفنن في بناء مجتمع من رجلين ، ويضطر من اجل تصميم الدولة الى استخدام رجل ثالث ، وذلك – بايجاز – لان الاغلبية لا يمكن ان تتخذ اية قرارات بدون هذا الرجل الثالث ،

وبدون هذه القرارات - وبالتالي بدون سيطرة الاغلبية على الاقلية كذلك - لا يمكن وجود اية دولة ، وكيف يتحول بالتدريج ، فيما بعد ، الى مجرى اهدأ لتكوين دولته التشريكية المستقبلية التي سنتشرف بزيارته فيها ذات صباح رائع . لقد تمكنا ان نقتنع بما فيه الكفاية بان المساواة التامة بين الارادتين موجودة فقط طالما ان كلتا هاتين الارادتين لا ترغبان في شيء ، ولكن حالما تكفان عن ان تكونا ارادتين بشريتين مجردتين وتتحولان الى ارادتين فرديتين فعليتين ، الى ارادتي شخصين فعليين - تنتهي المساواة فورا . وقد رأينا ان الطفولة والجنون وما يسمى بخواص الطبع الحيوانية والوساوس المزعومة والاوهام المفتعلة والعجز المفترض عند احد الطرفين والنزعة الانسانية المتصورة وفهم الحقيقة والعلم عند الطرف الآخر - وباختصار ، فان اي فارق في نوعية كلتا الارادتين والقابليات الذهنية المرافقة لهما انما يبرر التفاوت بين الناس والذي يمكن ان يصل الى حد الاخضاع . فما عسانا ان نبتغي اكثر من ذلك ، طالما ان السيد دوهرنج قد دمر بهذه الصورة الجذرية وحتى الاساس ، الصرح الذي بناه بنفسه للمساواة ؟

ولكن اذا كنا قد اجهزنا على تفسير دوهرنج السطحي الاخرق للتصور عن المساواة ، فان ذلك لا يعني بعد اننا قد اجهزنا على هذا التصور نفسه والذي لعب ، بفضل روسو على الخصوص ، دورا نظريا معينا ، كما لعب ابان الثورة الكبرى (٦٤) وبعدها دورا سياسيا عمليا ولا يزال يلعب الآن ايضا دورا دعائيا كبيرا في الحركة الاشتراكية في جميع البلدان تقريبا . ان ايضاح المضمون العلمي لهذا التصور يحدد كذلك قيمته للدعاية البروليتارية .

ان التصور بان لجميع البشر ، كبشر ، شيئا ما مشتركا بينهم وانهم ، على امتداد هذا الشيء المشترك ، متساوون ايضا ، انما هو ، بالطبع ، تصور قديم جدا . الا ان المطلب الحديث بالمساواة يختلف تماما عن هذا التصور . فهذا المطلب يتلخص ، على الاكثر ، في كونه يستخلص من الخاصية المشتركة للبشر على اعتبارهم بشرا ومن المساواة بينهم كبشر حق الاهمية السياسية - وبالتالي - الاجتماعية المتساوية لجميع الناس ، او على الاقل لجميع المواطنين من الدولة المعنية او كل افراد المجتمع المعين .

وكان يجب ان تمر ، وقد مرت فعلا ، آلاف السنين قبل ان يستخلص من التصور الاولي عن المساواة النسبية استنتاج عن المساواة في الدولة والمجتمع ، حتى ان هذا الاستنتاج بدا طبيعيا لا جدال فيه . وفي المشاعات البدائية الاقدم كان المقصود ، في افضل الاحوال ، هو المساواة بين افراد المشاعة . وطبيعي ان النساء والعبيد والغرباء لم يكونوا من بين اولئك الاشخاص المتمتعين بالمساواة . وعند الاغريق والرومان لعب التفاوت بين الناس دورا اكبر بكثير من المساواة بينهم في اية ناحية من النواحي . وقد تبدو جنونية بالنسبة للقدماء الفكرة القائلة بان الاغريق والبرابرة ، الاحرار والعبيد ، مواطني الدولة واولئك الذين يتمتعون بحمايتها فقط ، المواطنين الرومان ورعايا روما (بالمعنى الواسع لهذه الكلمة) — يمكنهم جميعا ان يطالبوا بمكانة سياسية متساوية . في ظل سلطة الامبراطورية الرومانية تلاشت بالتدريج جميع هذه الفوارق ، ما عدا الفارق بين الاحرار والعبيد . وهكذا ظهرت ، بالنسبة للاحرار على الاقل ، المساواة بين الاشخاص المنفردين التي تطور على اساسها القانون الروماني ، وهو اكمل شكل نعرفه للحقوق القائمة على اساس من الملكية الخاصة . ولكنه طالما كان قائما التضاد بين الاحرار والعبيد لم يكن ممكنا اطلاقا الخروج باستنتاجات حقوقية نابعة من المساواة البشرية العامة . وقد رأينا ذلك من زمان غير بعيد في ولايات العبودية في اتحاد اميركا الشمالية .

كانت الديانة المسيحية تعرف نوعا **واحدا** من المساواة لجميع الناس ، وهي المساواة في الخطيئة الاولى ، الامر الذي يستجيب تماما لطابع ديانة العبيد والمظلومين . والى جانب ذلك كانت ، في افضل الاحوال ، تعترف ايضا بمساواة النخبة ، وهي المساواة التي جرى تأكيدها فقط في الطور الاول من المسيحية . وكانت آثار وحدة الاموال المشتركة التي نلاحظها كذلك في الطور الاول من الديانة الجديدة تعزى الى تلاحم الناس الذين كانوا عرضة للملاحقة اكثر مما تعزى الى التصورات الفعلية عن المساواة . وسرعان ما وضع نشوء التضاد بين القسس والرعية حدا لجنين المساواة المسيحية هذا . — وكان اجتياح الجرمن لاوربا الغربية قد ازال ، لمدى قرون ، كل التصورات عن المساواة وانشأ بالتدريج تسلسلا هرميا

اجتماعيا وسياسيا معقد الطراز لدرجة لم يسبقها مثيل . الا ان هذا الاجتياح دفع في الوقت ذاته اوربا الغربية والوسطى الى التحرك التاريخي وهيأ لاول مرة ميدانا حضاريا مكثفا ظهرت فيه لاول مرة شبكة من الدول الوطنية في الغالب والتي اثرت على بعضها البعض وجعلت بعضها يخاف من البعض . وعن هذا الطريق جرى تمهيد التربة التي تهيأت عليها فقط ، فيما بعد ، امكانية الحديث عن المساواة البشرية وعن حقوق الانسان .

وبالاضافة الى ذلك نشأت في احشاء العصر الوسيط الاقطاعي طبقة قدر لها ان تغدو في تطورها اللاحق صاحبة المطلب الحديث بالمساواة ، وهذه الطبقة هي البرجوازية . فالبرجوازية التي كانت بادئ ذي بدء فئة اقطاعية قد وصلت بالصناعة الحرفية في الغالب وتبادل المنتجات داخل المجتمع الاقطاعي الى درجة تطورية رفيعة نسبيا ، عندما هيأت لها الاكتشافات الكبرى للطرق البحرية في اواخر القرن الخامس عشر افقا جديدا اوســـع . وكانت التجارة الخارجية الاوربية التي جرت حتى ذلك الحين بين ايطاليا وشرق المتوسط فقط ، قد شملت اميركا والهند وسرعان ما تجاوزت اهميتها التبادل فيما بين البلدان الاوربية وكذلك التبادل الداخلي في كل بلد على حدة . واغرق ذهب اميركا وفضتها اوربا وتغلغلا ، كعنصر افساد ، في كل شقوق وثقوب ومسامات المجتمع الاقطاعي . ولم يعـــد الانتاج الحرفي يلبي الطلب المتزايد ، فاستبـــدل بالمانوفاكتورة في الفروع الاساسية لصناعة البلدان الاكثر تقدما .

الا انه على اثر هذا الانقلاب الهائل في الظروف الاقتصادية لحياة المجتمع لم يحدث فورا التغير اللازم في بنيته السياسية . فقد ظل نظام الدولة اقطاعيا ، في حين غدا المجتمع برجوازيا اكثر فاكثر . ان التجارة على نطاق واسع ، وبالتالي التجارة الدوليـــة بخاصة ، ناهيك عن التجارة العالميـــة ، تتطلب وجود اصحاب البضائع الاحرار غير المقيدين في تحركاتهم ، والمتساوين بهذا الخصوص ، والذين يمارسون التبادل فيما بينهم بموجب حقوق متساوية بالنسبة لهم جميعا ، متساوية ، على الاقل ، في كل منطقة معينة . ان مقدمة الانتقال من الصنائع الحرفية الى المانوفاكتورة هي وجود عدد معين من العمال الاحرار – الاحرار من القيود النقابية

من جهة ، ومن الوسائل اللازمة كي يستخدموا قوة عملهم بصورة مستقلة من الجهة الاخرى – وهم اناس يمكن ان يتعاقدوا مع صاحب المعمل على استئجار قوة عملهم ، وبالتالي يواجهونه كطرف متعاقد متكافئ . واخيرا انعكست المساواة والتعادل في اهمية جميع انواع العمل البشري ، لانها تعتبر عملا **بشريا** على العموم (٦٥) ، انعكاسا لاشعوريا ، ولكنه اسطع انعكاس ، في قانون القيمة في الاقتصاد السياسي البرجوازي الحديث – وهو القانون الذي ينص على ان قيمة بضاعة ما تقاس بما تنطوي عليه من عمل ضروري اجتماعيا . * – الا ان النظام السياسي كان يواجـــه العلاقات الاقتصادية التي تطالب بالحرية والمساواة ، بالقيود النقابيـــة والامتيازات الخاصة من كل خطوة تخطوها . ان الامتيازات المحلية والضرائب التفضيلية ومختلف انواع القوانين الاستثنائية قد ضيقت ليس فقط على تجارة الاجانب او سكان المستعمرات ، بل وفي احيان كثيرة على تجارة فئات كاملة من رعايا الدولة نفسها . وكانت الامتيازات النقابية في كل مكان وعلى الدوام تعترض طريق تطور المانوفاكتورة . ولم يكن الطريق مفتوحا في اي مكان ، ولم تكن الفرص متكافئة امام المتنافسين البرجوازيين في اي مكان ، في حين كانت هذه المساواة هي المطلب الاول المتزايد الحاحا .

وحالما طرح التقدم الاقتصادي للمجتمع بين قضايا الساعة مطلب التحرر من الكبول الاقطاعية واحلال المساواة الحقوقية عن طريق تصفية التفاوت الاقطاعي تعين على هذا المطلب بالضرورة ان يكتسب نطاقا اوسع في القريب العاجل . ومع انه قد طرح لصالح الصناعة والتجارة ، فقد كان من اللازم المطالبة بمثل هذه المساواة لجمهور هائل من الفلاحين . كان الفلاحون المتواجدون على جميع درجات الاستعباد ، الى حد القنانة التامة ، مكرهين على ان يقدموا القسم الاكبر من وقت عملهم دون مقابل الى السيد الاقطاعي الكريم وان يدفعوا ، علاوة على ذلك ، مختلف انواع الجزية له وللدولة . ومن جهة اخرى كان لا بد ان تجري المطالبة بالغاء الامتيازات الاقطاعية وتصفية اعفاء النبلاء من الجزيـــة والغاء

* كان ماركس اول من طور في «رأس المال» هذا التفسير للتصورات الحديثة عن المساواة استنادا الى الظروف الاقتصادية للمجتمع البرجوازي .

الامتيازات السياسية لبعض الفئات . ولما كان ذلك قد حدث ليس في امبراطورية عالمية ، مثل الامبراطورية الرومانية ، بل في منظومة من الدول المستقلة التي دخلت في علاقات فيما بينهـا على قدم المساواة ، وهي متواجدة على درجات متماثلـة تقريبا من التطور البرجوازي ، فمن الطبيعي ان يتخذ مطلب المساواة طابعا شاملا يتجاوز اطار الدولة الواحدة ، وان يعلن عن الحرية والمساواة بوصفهما من **حقوق الانسان** . ومما له دلالة كبيرة بالنسبة للطابع البرجوازي الخاص لحقوق الانسان هذه ان الدستور الاميركي الذي هو اول من اعترف بحقوق الانسان يسمح في الوقت ذاته بعبودية الاجناس الملونة الموجودة في اميركا . فقـد رفضت الامتيازات الطبقية وكرست الامتيازات العنصرية .

ولكن من المعروف انه منذ ان خرجت البرجوازية من احشاء الاقطاعيين المتمدنين وتحولت من فئة للعصر الوسيط الى طبقة حديثة ، منذ ذلك الحين رافقتها البروليتاريا دوما ومن كل بد كالظل الذي يلازمها . وعلى هذا النحو بالذات اقترنت المطالب البرجوازية بالمساواة بالمطالب البروليتارية بها . ومنذ ان طرح المطلب البرجوازي بتصفية **الامتيازات** الطبقية ظهر قربه المطلب البروليتاري بتصفية **الطبقات نفسها** ، في البدايـة بشكل ديني بالارتباط مع المسيحيـة المبكرة ، ثم على اساس النظريات البرجوازية نفسها الخاصـة بالمساواة . ويدين البروليتاريون البرجوازية من فمها : فالمساواة يجب ان تكون ليس مجرد دعوة ظاهرية ، ويجب ان تنفذ ليس فقط على صعيد الدولة ، بل وان تكون حقيقية ، يجب ان تطبق كذلك على الصعيدين الاجتماعـي والاقتصادي . وخصوصا منذ ان طرحت البرجوازية الفرنسية ، اعتبارا من الثورة الكبرى ، المساواة المدنية في مكان الصدارة ردت عليها البروليتاريا الفرنسيـة على اثر ذلك بمطلب المساواة الاجتماعية والاقتصادية ، وغدا هذا المطلب نداءا كفاحيا تميز به العمال الفرنسيون بالذات .

وهكذا يتميز مطلب المساواة لدى البروليتاريا بمعنى مزدوج . فهو اما ان يكون – وهذا يصادف خصوصا في المراحل الاولى ، مثلا في الحرب الفلاحية (٦٦) – رد فعل عفويا ضد التفاوت الاجتماعي

الصارخ ، ضد الهوة السحيقة بين الاغنياء والفقراء ، بين الاسياد والاقنان ، بين المتخمين والجياع ، وهو بشكله هذا مجرد تعبير عن الغريزة الثورية ، وبذلك ، بذلك وحده يجد ما يبرره . واما ان يظهر المطلب البروليتاري بالمساواة كرد فعل على المطلب البرجوازي بالمساواة والذي تستنبط منه مطالب ابعد ، مطالب صائبة بهذا القدر او ذاك ، وهو عند ذاك يغدو وسيلة دعائية من اجل استنهاض العمال ضد الرأسمليين بحجج الرأسماليين انفسهم ، وفي هذه الحالة ايضا يرتبط مصير هذا المطلب ارتباطا وثيقا بمصير المساواة البرجوازية نفسها . وفي كلتا الحالتين ينحصر المضمون الفعلي للمطلب البروليتاري بالمساواة في المطالبة **بتصفية الطبقات** . ان اي مطلب بالمساواة يسير الى ابعد من ذلك لا بد وان يؤدي الى سخافة . وقد اوردنا امثلة على هذا النوع من السخافات ، ويتعين علينا ان نورد الكثير منها عندما نصل الى خيال السيد دوهرنج بخصوص المستقبل .

وهكذا فان التصور بشأن المساواة ، بشكليها البرجوازي والبروليتاري على حد سواء ، هو نفسه نتاج التطور التاريخي . فقد تطلب نشوء هذا التصور ظروفا تاريخية معينة تفترض ، بدورها ، تاريخا طويلا سابقا لها . وبالتالي فان هذا التصور عن المساواة يمكن ان يكون اي شيء ما عدا الحقيقة الخالدة . واذا كان هذا التصور – بهذا المعنى او ذاك – يعتبر في الوقت الحاضر بالنسبة للجمهور الواسع شيئا بديهيا من ناحية ما ، او ، على حد تعبير ماركس «قد اكتسب متانة الوهم الشعبي» (٦٧) ، فان ذلك ليس نتيجة للصواب البديهي لهذا التصور ، بل هو نتيجة لكون افكار القرن الثامن عشر قد انتشرت في كل مكان ولا تزال محتفظة باهميتها في الوقت الحاضر ايضا . وهكذا ، فاذا كان السيد دوهرنج يستطيع دون مزيد من الضجيج ان يسمح لرجليه السيئي الصيت بان يدبرا شؤونهما على اساس المساواة ، فان ذلك يجرى لانه يبدو طبيعيا تماما بالنسبة للوهم الشعبي . حقا ، فالسيد دوهرنج يسمي فلسفته بالفلسفة **الطبيعية** ، لانها لا تنطلق الا من التصورات التي تبدو له طبيعية تماما . ولكنه لا يتساءل طبعا لماذا تبدو له تلك التصورات طبيعية .

١١ – الاخلاق والقانون . الحرية والضرورة

« بالنسبة للميدانين السياسي والحقوقي تستند المبادئ المعروضة في هذا « المقرر » الى **الدراسات الخاصة المعمقة جدا** . ولذلك . . . فمن الضروري ان نطلق من ان المقصود هنا . . . هو العرض المتناسق **للنتائج** الحاصلة في ميدان الحقوق وعلم الدولة . وكان علم الحقوق بالذات اختصاصي الاول ، وقد كرست له ليس فقط الاعوام الثلاثة المعتادة من الاعداد الجامعي النظري : فخلال السنوات الثلاث التالية واصلت دراسة هذه المادة اثناء ممارستي القضاء ، علما بان دراساتي استهدفت بالاساس **تعميق** مضمونها العلمي . . . وعلى هذا النحو بالذات ما كان بوسع انتقادي للعلاقات الحقوقية الخاصة والعيوب الحقوقية الملازمة لها ان يكون **بالطبع على هذا القدر من الثقة** لو لم يكن واعيا بانه **مطلع** على جميع الجوانب الضعيفة لهذا الاختصاص بنفس القدر من الجودة التي اطلع بها على جوانبه القوية » .

ان الشخص الذي لديه ما يبرر الكلام عن نفسه بهذه الصورة يجب ان يحظى مسبقا بالثقة ، وخصوصا بالمقارنة مع

« السيد ماركس الذي درس العلوم الحقوقية في زمن ما باهمال حسب اعترافه » .

ولذا لا بد ان يدهشنا ان ناقد العلاقات الحقوقية الخاصة الذي يتكلم بهذه الثقة الكبيرة يكتفي بالقول

« ان علم الحقوق لم يتقدم شوطا بعيدا من الناحية العلمية . . . » وان القانون المدني الايجابي هو الظلم بعينه ، لانه يسمح بملكية العنف وان **الثأر** هو « الاساس الطبيعي » للقانون الجنائي –

وذلك زعم لا جديد فيه الا ارتداؤه الغيبي لحلة «الاساس الطبيعي» . وتنحصر منجزات علم الدولة على الحديث عن العلاقات

المتبادلة بين الرجال الثلاثة المعروفين لدينا والذين لا يزال احدهم يمارس دوما العنف ضد الآخرين ، علما بان السيد دوهرنج يناقش بمنتهى الجدية مسألة من الذي كان السباق في استخدام العنف والاستعباد – هل هو الرجل الثاني ام الثالث ؟

فلنتابع ، الى مدى ابعد ، الدراسات الخاصة المعمقة جدا والسمة العلمية لحقوقينا الواثق من نفسه والتي عمقتها الممارسة القضائية طوال ثلاث سنوات . .

يحدثنا السيد دوهرنج عن لاسال فيقول :

كان قد حوكم «**بسبب الاستحثاث** على محاولة سرقة صندوق ولكنه « لم يحكم عليه ، لانه طبق ما يسمى **بالتبرئة لعدم ثبوت الاتهام** ، وهي التبرئة التي **كانت لا تزال ممكنة آنذاك** . . . الا ان ذلك هو **نصف** البراءة » .

جرت محاكمة لاسال التي يدور الكلام عنها هنا في صيف ١٨٤٨ امام محكمة المحلفين في كولونيا (٦٨) ، حيث كان ساري المفعول ، كما في محافظة الراين كلها تقريبا ، القانون الجنائي الفرنسي . وبالنسبة للجنح والجرائم السياسية فقط طبق هناك ، بشكل استثنائي ، القانون البروسي ، الا ان هذا القرار الاستثنائي قد الغي مجددا من قبل كامبهاوزن في نيسان (ابريل) ١٨٤٨ . ان القانون الفرنسي لا يعرف عموما الصيغة المائعة للقانون البروسي – «الاستحثاث» على الجريمة ، ناهيك عن «الاستحثاث على محاولة ارتكاب الجريمة» . انه يعرف فقط **التحريض** على الجريمة ، علما بان العقوبة على التحريض تنص على ان يكون قد تم «عن طريق الهبات والوعود والتهديدات وسوء استعمال المكانة او القوة وعن طريق التحفيز الغادر او الاحابيل الخاضعة للعقوبات» (Code pénal ، المادة ٦٠) (٦٩) . وكان الادعاء العام الذي فوت بتعمقه في القانون البروسي ، مثل السيد دوهرنج ، الفارق الجوهري بين القانون الفرنسي الدقيق جدا وبين الصياغة المائعة غير الدقيقة للقانون البروسي ، قد اقام دعوى متحيزة على لاسال واخفق اروع اخفاق . اما الزعم بان المحاكمات الجنائية الفرنسية تعرف صيغة القانون البروسي – «التبرئة لعدم ثبوت الاتهام» هي **نصف**

البراءة – فهو امر لا يتجرأ عليه الا من يتمتع بالجهل المطبق في ميدان القانون الفرنسي الحديث ، فهذا القانون يعترف بالادانة او التبرئة في المحاكمة الجنائية ولا يعترف باي شيء وسط بينهما .

وهكذا يتعين علينا ان نقول بان السيد دوهرنج لم يستطع طبعا ان يطبق على لاسال بنفس تلك الثقة «تدوينه التاريخي الرفيع الاسلوب» Code Napoléon لو انه تصفح ذات مرة (٧٠) . وعلينا بالتالي ان نقول بان السيد دوهرنج **جاهل تماما** بمجموعة القوانين البرجوازية الحديثة **الوحيدة** التي تستنـــــد بالاساس الى المكتسبات الاجتماعية للثورة الفرنسية الكبرى والتي تترجمها مجموعة القوانين هذه الى اللغة الحقوقية – اي انه جاهل تمامــــا بالقانون الفرنسي الحديث .

وفي مكان آخر ، حيث ينتقد السيد دوهرنج محاكم المحلفين التي استحدثت ، على الطراز الفرنسي ، في القارة الاوربية كلها ، والتي تتخذ قراراتها باغلبية الاصوات ، نجد العبارة التالية :

«نعم ، يمكن **حتى** استيعاب الفكرة – التي لا تعوزها بالمناسبة بعض الامثلة التاريخية – القائلة بان الادانة في المجتمع المكتمل تكون شيئـــا مستحيلا **لدى وجود اصوات معترضة** . . . الا ان نمط التفكير **الجدي والعقائدي العميق** هذا ، لا بد وان يبدو ، كما اسلفنا ، غير ملائم للاشكال التقليدية ، لانه **جيد اكثر من اللازم** بالنسبة لها» .

ان السيد دوهرنج هذه المرة ايضـــا لا يعرف بان اجماع المحلفين – ليس فقط في الاحكام الخاصة بالدعاوى الجنائية ، بل وفي القرارات الخاصة بالمحاكمة المدنية – ضروري دون قيد او شرط حسب القانون العام الانجليزي ، اي حسب القانون المعتاد غير المدون والساري المفعول في بريطانيا منذ القدم ، منذ القرن الرابع عشر على اقـــل تقدير . وهكذا فان نمط التفكير الجدي والعقائدي العميق الذي هو ، برأي السيد دوهرنج ، **جيد اكثر من اللازم** بالنسبة للعالم الحديث كان بمثابة القانون في بريطانيا في احلك فترات العصر الوسيط ، وقد نقل من بريطانيا الى ايرلنده والولايات المتحدة الاميركية والى جميع المستعمرات البريطانية – علما بان الدراسات الخاصة المعمقة لم تنبئ السيد دوهرنج بكلمة

واحدة بهذا الخصوص ! وهكذا ، فان ميدان مفعول القرار الاجماعي للمحلفين ليس واسعا فقط الى ما لا نهاية بالمقارنة مع المجال الضيق للغاية والذي يسري فيه مفعول القانون البروسي ، بل هو اوسع حتى من جميع الميادين التي يجري فيها البت في الدعاوى باغلبية اصوات المحلفين . ان السيد دوهرنج جاهل تماما ليس فقط بالقانون العصري الوحيد — القانون الفرنسي ، فهو يبدي مثل هذا الجهل بخصوص القانون الجرماني الوحيد الذي لا يزال حتى الآن يواصل تطوره بصرف النظر عن مكانة التشريع الروماني ، وقد انتشر في كافة ارجاء العالم — واعني به القانون الانجليزي . ثم ما حاجته الى معرفته ؟ فان

الاسلوب الانجليزي في التفكير الحقوقي «من شأنه ان يكون على اية حال عاجزا امام نظام التربية الذي نشأ على التربة الجرمانية بروح المفاهيم الخالصة للحقوقيين الرومانيين الكلاسيكيين» .

هذا ما يقوله السيد دوهرنج ويضيف :

«ما الذي يعنيه العالم الناطق بالانجليزية ولغته الطفولية التي هيَ خليط لا اكثر بالمقارنة مع تركيبنا اللغوي الاصيل ؟» .

لا يسعنا الا ان نرد على ذلك بكلمات سبينوزا : Ignorantia non est argumentum الجهل ليس حجة (٧١) .

بعد ذلك كله لا بد وان نصل الى استنتاج وحيـــد هو ان دراسات السيد دوهرنج الخاصة المعمقة كانت تتلخص فقط في انه تعمق ثلاث سنوات نظريا في Corpus juris (٧٢) ، بينما تعمق ثلاث سنوات اخرى تطبيقيا في القانون البروسي النبيل . بديهي ان هذا التبحر العلمي يشكل بحد ذاته افضالا جلّي ويمكن ان يكون كافيا بالنسبة لمحام او لقاض بروسي قديم يتمتع بالاحترام الكبير في محكمة البداية . ولكن عندما يأخذ المرء على عاتقه مهمة كتابة فلسفة الحقوق لجميع العوالم ولجميع العصور فالجدير به ان يعرف ولو القليل كذلك عن العلاقات الحقوقية لامم كالفرنسيين والانجليز والامريكان — لامم لعبت في التاريخ دورا مغايرا تماما للبقعة التي يزدهر فيها القانون البروسي في المانيا . ولكن فلنواصل .

«ان الخليط المبرقش للحقوق المحلية والاقليمية والعمومية الذي

يتشابك باكثر الصور الاعتباطية في مختلف الاتجاهات تارة كعرف شائع ، وتارة كقانون مدون يوضع في الغالب عن طريق اضفاء الصياغة الميثاقية بشكلها الخالص على اهم الاحكام – ان هذه المجموعة من نماذج التشويش والتناقض حيث تفتك الجزئيات بالكليات ، وبعد ذلك ، عندما تسنح الفرصة ، تفتك الاحكام العامة بالاحكام الجزئية ، لا تصلح في الواقع لخلق وعي حقوقي واضح لدى اي كان» .

ولكن اين يسود هذا التشويش ؟ هذه المرة ايضا في ميدان مفعول القانون البروسي حيث يبقى الى جانبه وفوقه وتحته مفعول القوانين الاقليمية والمحلية بدرجات مختلفة للغاية ، كما يوجد في بعض الانحاء القانون الجرماني العام وغير ذلك من النفايات التي تثير لدى جميع الحقوقيين التطبيقيين صيحة اليأس التي يكررها السيد دوهرنج هنا بأسى بالغ . وهو ليس بحاجة الى مغادرة بروسيا المحببة اليه ، وتكفيه زيارة الى اقليم الراين كي يقتنع بان ذلك كله قد انتهى منذ سبعين عاما ، ناهيك عن البلدان المتمدنة الاخرى التي الغيت فيها من زمان مثل هذه الانظمة العتيقة .

ثم :

«ان المسؤولية الشخصية الطبيعية تتستر ، بشكل اقل حدة ، بقرارات جماعية سرية ، وعديمة الهوية بسبب ذلك ، وباعمال جماعية للهيئات او المؤسسات البيروقراطية الاخرى التي تموه المشاركة الشخصية لكل عضو» .

ونقرأ في مكان آخر :

«في ظل انظمتنا الحالية قد تبدو معارضة احد ما لتمويه وستر المسؤولية الشخصية من قبل الهيئات مطلبا **مدهشا** وصارما للغاية» .

لعل السيد دوهرنج سيدهش للغاية اذا اخبرناه بان كل عضو من اعضاء هيئة المحكمة ، في ميدان مفعول القانون الانجليزي ، ملزم بان يعرض ويعلل على حدة حكمه في جلسة علنية ، وان الهيئات الادارية غير المنتخبة بدون علنية في العمل وبدون تصويت علني انما هي في الغالب مؤسسات **بروسية** وغير معروفة في اغلبية البلدان الاخرى ، وان مطلبه ، لهذا السبب ، يمكن ان يبدو مدهشا وصارما للغاية في . . . **بروسيا** فقط .

وعلى هذا النحو بالذات يمكن ان تنسب شكاواه من تدخل الكنيسة القسري وطقوسها اثناء الولادة والزواج والوفاة والدفن الى بروسيا وحدهـــا ، اذا كان الكلام يدور عن البلدان المتحضرة الكبيرة . ومنذ ان استحدثت في بروسيا سجلات الاحوال المدنية لم تعد تلك الشكاوى تخصها هي ايضا (٧٣) . ان ما يأمل السيـــد دوهرنج بتحقيقه عن طريق نظامه «التشريكي» المرتقب فقط تمكن من تحقيقه في اثناء ذلك حتى بسمارك عن طريق القانون البسيط . ويمكن ان نستمع الى نفس المرثية البروسية الصرف في شكوى السيد دوهرنج من «سوء اعداد الحقوقيين لاداء مهنتهم» — وهي شكوى يوسعها السيد دوهرنج لتشمل «الموظفين الاداريين» . وحتى معادات السامية التي بلغت حد الكاريكاتير والتي يلوح بها السيد دوهرنج بمناسبة وبغير مناسبة ، انما هي خاصية مميزة لمنطقة شرقي نهر إلبا ، ان لم نقل خاصية بروسية صرف . ان نفس فيلسوف الواقع الذي يسلط نظرات مستقلة من الاعلى على كل الاوهام والوساوس انما هو واقع في اسر النزوات الشخصية لدرجة جعلته يسمي الوهم الشعبي المتبقي من رياء العصر الوسيط ضد اليهود «حكما طبيعيا» يستند الى «مبررات طبيعية» ، بل يبلغ به الامر حد التأكيد الضخم التالي : «الاشتراكية هي القوة الوحيدة القادرة على الكفاح بنجاح ضد حالات السكان الممزوجة بخليط يهودي كثيف» (حالات ممزوجة بخليط يهودي ! — يا لها من لغة «طبيعية» !) .

كفاية . ان هذا التباهي المفرط بالتبحر الحقوقي يعتمد ، في افضل الاحوال ، على معارف مهنية عادية للغاية لدى حقوقي بروسي قديم وعادي للغاية . ان ميدان منجزات الحقوق وعلم الدولة التي يعرضها علينا السيد دوهرنج بانسجام «تتوافق» بكل دقة مع ميدان مفعول القانون البروسي . وما عدا القانون الروماني المعروف حاليا لدى كل حقوقي حتى في بريطانيا ، تقتصر معارف السيد دوهرنج الحقوقية على القانون البروسي وحده ولا شيء غيره ، على هذه المجموعة من قوانين الاستبداد العشائري المتنور المكتوبة بلغة كأن السيد دوهرنج تعلم القراءة والكتابة بموجبها — وهي مجموعة تعود كليا الى عهد ما قبل الثورة بما تتميز به من ملاحظات وعظية

وغموض وركاكة حقوقيين وما تنص عليه من اجراءات للتعذيب والعقوبات كالجلد بالعصا . وكل ما عدا ذلك يعتبره السيد دوهرنج من رجس الشيطان – بما في ذلك القانون البرجوازي الفرنسي الحديث والقانون الانجليزي بتطوره الفريد جدا وضماناته لحرية الفرد ، تلك الضمانات غير الموجودة في القارة كلها . ان الفلسفة «التي لا تعترف باي افق **ظاهري** صرف ، ولكنها ، في حركتها الثورية العارمة ، تفتح كل الاراضي وكل السموات في الطبيعة الخارجية والداخلية» – ان لهذه الفلسفة **افقا فعليا** هو . . . حدود المحافظات البروسية القديمة الشرقية الست (٧٤) وربما بضع قطع اخرى من الاراضي التي يسودها القانون البروسي النبيل . اما خارج اطار هذا الافق فهي لا تفتح الاراضي والسموات ولا الطبيعة الخارجية والداخلية ، بل تفتح لوحة لجهلها المطبق بكل ما يجري في سائر العالم .

لا يمكن الحديث عن الاخلاق والقانون دون تناول مسألة ما يسمى بحرية الارادة ومسؤولية الانسان العقليـة والعلاقة بين الضرورة والحرية . ولدى فلسفة الواقع ايضا حل لهذه المسألة ، بل حلان .

«بدلا من جميع النظريات الزائفة بشأن الحرية يجب ان نضع الخواص التجريبية للعلاقة التي **كأنها** يتوحد فيها الفهم العقلاني من جهة والحوافز الغريزية من جهة اخرى في قوة ما متعادلة المفعول . ويجب ان تؤخذ الوقائع الاساسية لهذا النوع من الحركة من المراقبة ، كما يجب ، **على قدر الامكان** ، ان تحدد بالشكل العام من حيث النوعية والحجم ، ليكون بالامكان ، استنادا اليها ، قياس الاحداث التي لم تنشأ بعد . وبهذه الطريقة تستبعد ليس بشكل جذري فقط الخيالات السخيفة بشأن الحرية الداخلية ، تلك الخيالات التي مضغها واعتاش الناس عليها آلاف السنين ، بل وتستبدل كذلك بشيء ايجابي صالح لبناء الحياة عمليا» .

تتلخص الحرية ، بموجب هذا الرأي ، في ان الفهم العقلاني يجر الانسان الى اليمين ، بينما تجره الغرائز اللاعقلانية الى اليسار ، وفي ظل متوازي القوى هذا تجري الحركة الفعلية باتجاه القطر . وبالتالي فالحرية هنا هي مقدار متوسط بين الفهم والغريزة ، بين العقل واللاعقل ، وان درجة هذه الحرية يمكن ان تحدد تجريبيا لدى

كل شخص عن طريق «المعادلة الشخصية» بالتعبير الفلكي (٧٥) . بيد ان السيد دوهرنج يعلن بعد بضع صفحات :

«اننا نقيم المسؤولية الاخلاقية على اساس من الحرية التي لا تعني ، بالمناسبة ، حسب فهمنا ، الا التاثر بالحوافز الواعية بموجب العقل الفطري والمكتسب . ان جميع هذه الحوافز تعمل بسنة طبيعية لا مرد لها ، رغم اننا نتقبل امكانية التصرفات المضادة ، ولكننا نعول على هذا الاكراه الحتمي بالذات عندما نحرك المرتكزات الاخلاقية» .

ان هذا التعريف الثاني للحرية الذي يتعارض مع التعريف الاول بكل صفاقة ما هو الا ابتذال بالغ لراي هيجل . فان هيجل هو اول من صور بشكل صائب التناسب بين الحرية والضرورة . فالحرية بالنسبة له هي معرفة الضرورة . «الضرورة **عمياء اذا كانت غير مفهومة**» * (٧٦) . الحرية لا تتلخص في الاستقلال المتخيل عن قوانين الطبيعة ، بل في معرفة هذه القوانين والامكانية المستندة الى هذه المعرفة لحمل قوانين الطبيعة بانتظام على العمل من اجل اهداف معينة . ويخص ذلك قوانين الطبيعة الخارجية وكذلك القوانين التي تدير الوجود البدني والروحي للانسان نفسه — وهما صنفان من القوانين لا نستطيع فصل احدهما عن الآخر في افضل الاحوال الا في تصوراتنا ، وليس في الواقع . وبالتالي فان حرية الارادة ما هي الا القدرة على اتخاذ القرار مع معرفة بالامور . وهكذا فكلما كان حكم المرء على مسألة معينة اكثر **حرية** ، تحدد مضمون هذا الحكم بقدر اكبر من **الضرورة** ؛ في حين ان التردد المستند الى عدم المعرفة والذي ينتقي ، كأنما بصورة اعتباطية ، بعضا من الحلول المحتملة الكثيرة المتباينة والمتعارضة فيما بينها انما يدلل بذلك على انعدام حريته وخضوعه للمادة التي يتعين عليه ان يخضعها . فالحرية ، اذن ، تتلخص في السيطرة علينا بانفسنا وعلى الطبيعة الخارجية ، وهي سيطرة مستندة الى معرفة ضرورات الطبيعة [Naturnotwendigkeiten] ، ولذلك فالحرية هي نتاج بالضرورة للتطور التاريخي . كان اوائل البشر الذين انفصلوا عن مملكة الحيوان غير احرار في كل ما هو جوهري مثل الحيوانات نفسها ،

---

* التشديد لانجلس . **الناشر** .

ولكن كل خطوة الى الامام على طريق التمدن كانت خطوة نحو الحرية . وعلى عتبة تاريخ البشرية يقف اكتشاف تحول الحركة الميكانيكية الى حرارة : توليد النار بالاحتكاك ؛ وفي آخر المرحلة التطورية الجارية حتى الآن يقف اكتشاف تحول الحرارة الى حركة ميكانيكية : الآلة البخارية . – ورغم الانقلاب التحرري الجبار الذي تحققه الآلة البخارية في العالم الاجتماعي – وهذا الانقلاب لم ينجز بعد حتى النصف – لا ريب مع ذلك في ان توليد النار بالاحتكاك يفوق الآلة البخارية من حيث تأثيره التحرري التاريخي العالمي . فان توليد النار بالاحتكاك هيأ للانسان لاول مرة السيطرة على قوة معينة من قوى الطبيعة وبذلك فصل الانسان نهائيا عن مملكة الحيوان . اما الآلة البخارية فلن تستطيع ابدا ان تولد مثل هذه الطفرة الهائلة في تطور البشرية ، مع انها بالنسبة لنا تمثل جميع القوى المنتجة الهائلة المرتبطة بها والتي يمكن بواسطتها فقط بلوغ حالة للمجتمع لن توجد فيها اية فوارق طبقية واي اهتمام باسباب المعيشة الفردية ، وسيكون ممكنا لاول مرة الكلام عن الحرية البشرية الفعلية ، عن الحياة في وئام مع قوانين الطبيعة التي تتم معرفتها . ولكن ما اشد حداثة تاريخ البشرية كله ، وما اكثر ما يثير الضحك لو اننا نسبنا الى آرائنا الحالية اهمية مطلقة ما – وهذا يتضح من الحقيقة البسيطة القائلة بان التاريخ كله الذي جرى حتى الآن يمكن ان ينعت بانه تاريخ الحقبة الزمنية من الاكتشاف العملي لتحويل الحركة الميكانيكية الى حرارة وحتى اكتشاف تحويل الحرارة الى حركة ميكانيكية .

بديهي ان التاريخ عند السيد دوهرنج يفسر على نحو آخر . فهو ، كتاريخ للاخطاء والجهالة والفظاظة والعنف والاستعباد ، يشكل على العموم بالنسبة لفلسفة الواقع مادة منفّرة جدا ، بينما ينقسم على الخصوص الى قسمين كبيرين ، هما : ۱) – من حالة المادة المساوية لنفسها حتى الثورة الفرنسية و۲) – من الثورة الفرنسية حتى السيد دوهرنج . علما بان

القرن التاسع عشر يظل «رجعيا بجوهره ، بل هو من الناحية الذهنية اكثر رجعية» (!) «من القرن الثامن عشر» مع انه يحمل

الاشتراكية في احشائه ، وبالتالي «جنينا» لتحويل اضخم من الذي ابتدعه» (!) «مبشرو وابطال الثورة الفرنسية» .

ويجري على النحو التالي تبرير ازدراء فلسفة الواقع لكل التاريخ الماضي :

« ان الآلاف القليلة من السنين التي يمكن ، بفضل الآثار المدونة ، القاء نظرة تاريخية عليها لا تتسم بأهمية كبيرة مع نظام البشرية الذي وضعته حتى الآن ، اذا فكرنا بعدد من آلاف السنين المرتقبة . . . فالنوع البشري ، ككل ، لا يزال فتيا جدا ، واذا كانت النظرة العلمية التاريخية ستستعين في زمن ما لا بآلاف السنين بل بعشرات الآلاف منها فان حالة الفتوة غير الناضجة روحيا لمؤسساتنا ستكون لها اهمية لا جدال فيها بوصفها مقدمة مفروغا منها لعصرنا الذي سيعتبر آنذاك زمنا اشيب» .

لن نتوقف عند «التركيب اللغوي الاصيل» حقا للعبارة الاخيرة فنكتفي بذكر ملاحظتين . اولا ، ان هذا «الزمن الاشيب» سيظل في كل الملابسات بالنسبة لجميع الاجيال القادمة عصرا هاما للغاية ، لانه يشكل اساسا لكل تطور لاحق ارفع ، ولان منطلقه هو انفصال الانسان عن مملكة الحيوان ، ومضمونه هو تذليل الصعوبات التي لن يواجهها ابدا اناس المستقبل المتعاضدون . ثانيا – ان العصور التاريخية المرتقبة والمتخلصة من تلك الصعوبات والعوائق تعد ، بالمقارنة مع هذا الزمن الاشيب ، بتقدم علمي وتكنيكي واجتماعي لم يسبقه مثيل . ومن الغريب جدا ، على اية حال ، اختيار نهاية هذا الزمن الاشيب لتكون وقتا مناسبا لتقديم النصائح لآلاف السنين القادمة باستخدام الحقائق النهائية والاخيرة والحقائق الثابتة والنظريات المتعمقة حتى الجذور والمكتشفة استنادا الى حالة الفتوة غير الناضجة روحيا لعصرنا «المتخلف والرجعي» الى هذا الحد . حقا ، يتعين على المرء ان يكون بمثابة ريشارد فاغنر في الفلسفة ، ولكن بدون موهبته ، كيلا يرى ان جميع التهجمات الازدرائية الموجهة ضد كل التطور التاريخي السابق لها صلة ايضا بنتيجته الاخيرة المزعومة – بما يسمى بفلسفة الواقع .

ومن اكثر النماذج المميزة للعلم الجديد المتعمق حتى الجذور القسم الذي يتحدث عن شيوع التفرد وعن ازدياد قيمة الحياة .

فطوال ثلاثة فصول كاملة يزبد هنا ويهدر سيل عارم من الاقوال العادية المتشبهة باقوال الحكماء . ونحن مضطرون ، مع الاسف ، على ايراد بضعة مقتطفات قصيرة .

«ان الجوهر الاعمق لكل احساس ، ومعه لكل الاشكال الذاتية للحياة ، انما يستند الى **اختلاف** الحالات . . . ولكنه يمكن بالنسبة للحياة **المكتملة**» (!) «ان نثبت بدون المزيد من التوضيحات» (!) «ان الانتقال من حالة حياتية الى اخرى ، وليس حالة الركود ، هو الشيء الذي يزداد بفضله احساس الحياة وتتطور التهيجات ذات الاهمية الحاسمة . . . ان حالة الركود المساوية لنفسها تقريبا ، **ان صح القول** ، والتي **كأنها** هي موجودة في الوضعية ذاتها من التوازن — مهما كان طابعه — لا تتسم باهمية كبيرة لتذوق الوجود . . . ان التعود والاعتياش ، **ان صح القول** ، في مثل هذه الحالة يحولانها الى شيء لاابالي تماما ، الى شيء لا يتميز كثيرا عن حالة الموت . وفي افضل الاحوال تضاف الى ذلك آلام الضجر ، كمظهر حياتي سلبي . . . وفي الحياة الراكدة يخبو بالنسبة للافراد والشعوب اي حماس واي اهتمام بالوجود . **ولكن لا يمكن تفسير كل هذه الظواهر الا بالانطلاق من قانوننا الخاص بالاختلاف**» .

ان السرعة التي يصوغ بها السيد دوهرنج استنتاجاته الاصيلة كل الاصالة لتثير الدهشة . فقد ترجم توا الى لغة فلسفة الواقع الفكرة العادية القائلة بان التنبيه المتواصل لعصب بعينه ، او اطالة امد تنبيه بعينه ، انما يتعبان العصب مهما كان ويتعبان الجهاز العصبي ايا كان ، ولذا يجب ان يوجد ، في الحالة الطبيعية ، فاصل وتبدل للتنبيهات العصبية (وتلك حقيقة مسجلة من زمان في اي كتاب مدرسي للفسلجة ومعروفة لكل مراء من تجربته الخاصة) . ولكن ما ان يلبس السيد دوهرنج هذه الفكرة العادية القديمة جدا حلة سحرية تزعم «بان الجوهر الاعمق لكل احساس انما يستند الى اختلاف الحالات» — حتى تتحول هذه الفكرة العادية الى «قانوننا الخاص بالاختلاف» . وان قانون الاختلاف هذا ، على حد تعبير السيد دوهرنج ، يجعل «بالامكان تماما تفسير» طائفة كاملة من الظواهر التي تمثل هذه المرة ايضا مجرد ايضاحات وامثلة للارتياح من تبدل الاحاسيس — الامر الذي لا يتطلب اي تفسير حتى للذهن المكابر والعادي جدا ولا يغدو قيد انملة اكثر وضوحا بالاستشهاد بقانون الاختلاف المزعوم .

الا ان طابع «قانوننا الخاص بالاختلاف» ، هذا الطابع المتعمق حتى الجذور ، لم يستنفد بعد .

«ان تبدل اعمار الحياة وحلول التغيرات المرتبطة بها في الظروف الحياتية انما يقدمان مثلا مريحا جدا للتوضيح الجلي لمبدئنا الخاص بالاختلاف . فالطفل والصبي والشاب والرجل يعرفون بقوة احساسهم بالحياة في كل لحظة معنية ليس بفضل الحالات المثبتة التي يتواجدون فيها بل ، على الاكثر ، بفضل عصور الانتقال من حالة الى اخرى» .

ولكن ذلك ليس الكل في الكل بعد :

«ان قانوننا الخاص بالاختلاف يمكن ان يطبق الى حد ابعد اذا اخذنا بنظر الاعتبار واقع ان تكرار ما تم تجريبه او فعله لا يستهوينا اطلاقا» .

اما الآن فالقارئ يستطيع ان يتصور كل ذلك الهذر المتحذلق المنطلق من الاحكام العميقة والمتعمقة حتى الجذور من قبيل الاحكام المذكورة اعلاه . وبديهي ان السيد دوهرنج يحق له ان يهتف بانتصار في ختام كتابه :

«اكتسب قانون الاختلاف اهمية حاسمة من الناحيتين النظرية والتطبيقية لتقييم الحياة وزيادة قيمتها !» .

وهو يتسم بمثل هذه الاهمية كذلك لتقييم السيد دوهرنج للقيمة الروحية لجمهوره : فالسيد دوهرنج يتصور ، على ما يبدو ، ان هذا الجمهور يتكون من الحمير او المرائين وحدهم .

ثم ينصحنا بما يلي على انه قواعد حياتية نافعة للغاية :

«تتلخص الوسائل اللازمة لصيانة الاهتمام العام بالحياة» (مهمة رائعة للمرائين وللذين يريدون ان يكونوا مثلهم !) «في فسح المجال للاهتمامات المنفردة ، البسيطة **ان صح القول** ، والتي يتكون منها الكل الكامل ، كي تتطور او يحل بعضها محل البعض طبقا لمعايير الزمن الطبيعية . ويجب ، على هذا النحو بالضبط ، وفي الوقت ذاته ، بالنسبة للحالة الواحدة بعينها ، استخدام التبدل التدريجي للحوافز الواطئة السهلة الاشباع بحوافز اعلى وذات تأثير اطول ، بحيث يمكن تلافي ظهور فراغات خالية من اي اهتمام . وبالاضافة الى ذلك ينبغي الامتناع عن التاجيج الاعتباطي والتعجيل بالتوترات التي تظهر بصورة طبيعية او في المجرى الطبيعي للوجود الاجتماعي ، كما ينبغي الامتناع عن اشباعها اثناء التهييج الاضعف ، الامر الذي يشكل تشويها

معاكسا ويعيق ظهور الحاجة القابلة للتمتع . ان صيانة الوتيرة الطبيعية تعتبر هنا ، كما في الحالات الاخرى ، مقدمة للحركة المتناسقة الجذابة . ولا ينبغي للمرء كذلك ان يضع نصب عينيه المهمة غير القابلة للتنفيذ ، وهي محاولة اطالة امد التهيج الناجم عن حالة ما ، خارج اطار الزمن الذي تحدده الطبيعة او الملابسات» ، وهلمجرا .

لو اراد احد السذج ان يستخدم هذا الوحي المرائي المهيب الصادر عن متحذلق يتأمل في ارخص التفاهات ، لو اراد ان يستخدمه من اجل «تذوق الحياة» عادة ، لما اضطر طبعا الى التشكي من «الفراغات الخالية من اي اهتمام» ، ولتعين عليه ان يضيع وقته كله على التحضير اللازم للملذات وتنظيمها ، فلا تبقى لديه دقيقة واحدة للملذات نفسها .

ويتعين علينا ، برأي السيد دوهرنج ، ان نتذوق الحياة ونجربها بكاملها . ولا يحرم السيد دوهرنج علينا سوى شيئين :

اولا - «رجس تعاطي التدخين» ، وثانيا - المشروبات والاطعمة التي «تستثير تهيجا منفرا او تتميز عموما بخواص تجعلها منبوذة بالنسبة للاحساس الارهف» .

ولكنه لما كان السيد دوهرنج يمتدح تقطير الكحول في كتابه «مقرر الاقتصاد السياسي» فهو لا يمكن ان يقصد العرق بتلك المشروبات ، وبالتالي فنحن مضطرون الى الاستنتاج بان تحريمه يشمل النبيذ والجعة فقط . ويبقى عليه ان يحرم كذلك اللحوم ، وعندئذ سيرتقي بفلسفة الواقع الى الذروة التي ارتقاها بنجاح المرحوم غوستاف ستروفه ، ونعني ذروة الصبيانية الخالصة .

وبالمناسبة فقد كان بوسع السيد دوهرنج ان يبدي ليبرالية اكبر بعض الشيء ازاء المشروبات الكحولية . فالشخص الذي لم يستطع بعد ، حسب اعترافه ، ان يجد جسرا يمتد من الساكن الى المتحرك ، لديه كل المبررات للحكم بتساهل على كئيب محزون ادمن على الشراب وصار بعد ذلك يبحث عبثا عن جسر يمتد من المتحرك الى الساكن .

١٢ – الديالكتيك . الكمية والكيفية

«ان اول واهم حكم بشان الخواص المنطقية الاساسية للوجود يتعلق **بازالة التناقض** . فالمتناقض هو مقولة يمكن ان تنسب فقط الى تركيب الافكار ، وليس الى الواقع اطلاقا . ففي الاشياء لا توجد اية تناقضات ، او بعبارة اخرى فان التناقض الذي نتصوره واقعيا ان هو الا منتهى السخف . . . فان تناحر القوى الفاعلة ضد بعضها البعض في اتجاهات متعارضة يشكل الصورة الاساسية لاي نشاط في وجود العالم وكائناته . الا ان هذا التصارع في اتجاهات قوى العناصر والافراد لا يتوافق باي قدر كان مع الفكرة اللامعقولة بشان التناقضات . . . ويمكننا ان نكتفي هنا بالنا ، بعد ان قدمنا فكرة واضحة عن السخف الفعلي للتناقض الواقعي ، قد بددنا الضباب الذي يتصاعد عادة من خفايا المنطق المزعومة وبينا عدم جدوى البخور الذي احرق هنا وهناك تكريما لصنم خشبي منحوت بخشونة كبيرة ، هو صنم ديالكتيك التناقض الذي يراد له ان يشغل مكان تخطيط العالم التناحري» .

ذلك على وجه التقريب كل ما ورد عن الديالكتيك في «مقرر الفلسفة» . الا ان التنكيل بديالكتيك التناقض ، ومعه التنكيل بهيجل على الخصوص ، يجري في «التاريخ الانتقادي» على نحو آخر .

«ان المتناقض حسب المنطق الهيجلي – او على الاصح تعاليم المنطق – يوجد ليس في مجرد التفكير الذي لا يمكن ، بطبيعته ، تصوره الا على انه تفكير ذاتي واع : فالتناقض موجود موضوعيا في الاشياء والعمليات نفسها ، ويمكن العثور عليه بشكل جسماني ، ان صح القول . وهكذا لا يعود السخف تركيبا مستحيلا للافكار ، بل يغدو قوة فعلية . ان الوجود الفعلي للامعقول هو الجزء الاول من رمز الايمان للوحدة الهيجلية بين المنطق واللامنطق . . . كلما ازداد التناقض تجلت الحقيقة ، او بعبارة اخرى ، كلما كان الشيء لامعقولا اكثر استحق المزيد من الايمان به : وهذه

القاعدة – غير المكتشفة بل المقتبسة ببساطة من لاهوت الاشراق والغيبية الصوفية – هي بالذات التي تعبر بشكل مكشوف عما يسمى بالمبدأ الديالكتيكي » .

ان الفكرة التي يتضمنها كلا المقتطفين المذكورين اعلاه تتلخص في الحكم القائل بان التناقض سخف ، ولذلك فهو لا يمكن ان يوجد في العالم الفعلي . وبالنسبة للاشخاص الذين يتمتعون بعقل سليم تماما من النواحي الاخرى قد يبدو هذا الحكم بديهيا مثلما لا يمكن للمستقيم ان يكون منحنيا ولا يمكن للمنحني ان يكون مستقيما . ومع ذلك فان الحساب التفاضلي ، رغم كل احتجاجات العقل البشري السليم ، يضع ، في ظروف معينة ، علامة المساواة بين المستقيم والمنحني ويحقق بذلك نجاحات لم يحققها ابدا العقل البشري السليم الذي يعاند في تاكيده بان المساواة بين المستقيم والمنحني سخف . وفي ظل الدور الكبير الذي لعبه ما يسمى بديالكتيك التناقض في الفلسفة ، ابتداء من اليونانيين القدامى وحتى الآن ، يتعين حتى على الخصم الاقوى من السيد دوهرنـــــج ان يقدم ، وهو يعارض الديالكتيك ، حججا غير المزاعم التي تلقى على عواهنهـــــا وغير السباب الكثير .

وطالما نتناول الاشياء ساكنة جامدة ، كلا على انفراد ، الواحد جنب الآخر ، والواحد بعد الآخر ، فاننا ، بالفعل ، لا نواجه اية تناقضات فيها . ونجد هنا خواص معينة بعضها مشترك وبعضها متباين وحتى متناقض ، ولكنها في هذه الحالة الاخيرة موزعة بين اشياء مختلفة ، وبالتالي فهي لا تنطوي على اي تناقض . وفي اطار هذا النوع من تناول الاشياء نكتفي باسلوب التفكير الميتافيزيقي العادي . الا ان الامر مختلف تماما عندما نبدأ بتناول الاشياء في حركتها وفي تغيرها ، وفي حياتها ، وفي التأثير المتبادل على بعضها البعض . وهنا نواجه التناقضات في الحال . فالحركة نفسها هي تناقض . الانتقال الميكانيكي البسيط لا يتحقق الا بحكم كون الجسم في لحظة زمنية واحدة موجودا في المكان المعين وموجودا في مكان آخر في الوقت ذاته ، وهو موجود في نفس المكان وغير موجود فيه . ان ظهور هذا التناقض بشكل دائم وحله في الوقت ذاته يشكلان الحركة بالذات .

وهكذا نواجه هنا تناقضا «موجودا موضوعيـــا في الاشياء والعمليات نفسها ، ويمكن العثور عليه بشكل جسماني ، ان صح القول» . فما الذي يقوله السيد دوهرنج بهذا الخصوص ؟ انه يؤكد بانه

لا يوجد حتى الآن على العموم «في الميكانيكيا العقلانية جسر بين الساكن تماما (الاستاتيكي) والمتحرك (الديناميكي)» .

واخيرا ، يستطيع القارئ ان يلاحظ الآن ما الذي يختفي في ثنايا هذه العبارة المحببة لدى السيد دوهرنج ، لا اكثر ولا اقل مما يلي : العقل المفكر ميتافيزيقيا عاجز تماما عن الانتقال من فكرة السكون الى فكرة الحركة ، لان التناقض المذكور اعلاه يعترض طريقه هنا . والحركة بالنسبة له مستحيلة على الاطلاق ، وذلك لانها تناقض . وعندما يؤكد استحالة الحركة يعترف ، رغما عنه ، بوجود هذا التناقض ، اي انه يعترف بان التناقض موجود موضوعيا في الاشياء والعمليات نفسها ، علما بانه قوة فعلية فضلا عن ذلك .

واذا كان الانتقال الميكانيكى البسيط ينطوى على تناقض ، فمن المفروغ منه ان هذا التناقض موجود فى الاشكال الارقى لحركة المادة ، وخصوصا الحياة العضوية وتطورها . ان الحياة ، كما رأينا اعلاه * ، تتلخص بالدرجة الاولى في ان الكائن الحي في كل لحظة زمنية معينة هو نفسه وهو غيره مع ذلك . وبالتالي فان الحياة هي ايضا تناقض قائم في الاشياء والعمليات نفسها ، تناقض يولـــد تلقائيا ويحل نفسه بنفسه بلا انقطاع ، وحالما يتوقف هذا التناقض تتوقف الحياة ويحل الموت . وعلى هذا النحو بالضبط رأينا ** في ميدان التفكير ايضا اننا لا نستطيع ان نتحاشى التناقضات ، وان التناقض ، مثلا ، بين القدرة البشرية الداخلية غير المحدودة للمعرفة وبين وجودها الفعلي في اناس منفردين محدودين ظاهريا ويمارسون المعرفة بصورة محدودة — ان هذا التناقض يحل في طائفة من الاجيال المتعاقبة ، وهي طائفة غير متناهية عمليا ، بالنسبـــة لنا على الاقل ، يحل في الحركة الحثيثة غير المتناهية .

* راجع ص ٩٧ من هذا الكتاب . **الناشر** .

** راجع ص ٤٣–٤٤ و١٠٢–١٠٣ من هذا الكتاب . **الناشر** .

لقد ذكرنا سابقا ان من الاسس الرئيسية للرياضيات العالية التناقض الكامن في ان المستقيم والمنحني يجب ان يتطابقا في ظروف معينة . الا ان تناقضا آخر يتحقق في الرياضيات العالية ، وهو يتلخص في ان الخطين المتقاطعين امام انظارنا يجب ان يعتبرا بالرغم من ذلك ، على بعد خمسة او ستة سنتمترات من نقطة تقاطعهما ، متوازيين اي خطين لا يمكنهما ان يتقاطعا حتى في حالة تمديدهما الى ما لا نهاية . ومع ذلك تحقق الرياضيات العالية عن طريق هذه التناقضات ، والتناقضات الاكثر حدة منها بكثير ، نتائج ليست صائبة فحسب ، بل ومستحيلة تماما بالنسبة للرياضيات الاولية .

الا ان الرياضيات الاولية غاصة هي الاخرى بالتناقضات . فمن تلك التناقضات ، مثلا ، ان جذر A يجب ان يكون أ'س A ، ومع ذلك فان $\sqrt{A} = A^{\frac{1}{2}}$. ومن التناقضات كذلك ان المقدار السالب يجب ان يكون تربيعا لمقدار معين ، لان اي مقدار سالب (—) اذا ضرب في نفسه يعطي حاصلا هو التربيع الموجب (+) . ولذلك فالجذر التربيعي من ناقص واحد (— 1) ليس مجرد تناقض ، بل هو تناقض لامعقول وسخف فعلي . ومع ذلك فان $\sqrt{-1}$ هو في الكثير من الحالات حاصل ضروري لعمليات رياضية صحيحة . والاكثر من ذلك فما الذي يحدث للرياضيات ، العالية والاولية على حد سواء ، لو انها منعت من استخدام $\sqrt{-1}$ ؟

ان الرياضيات نفسها عندما تتعامل بمقادير متغيرة انما تدخل ميدان الديالكتيك . ومما له دلالته ان فيلسوفا ديالكتيكيا بالذات ، ونعني ديكارت ، هو الذي حمل اليها هذا التقدم . وكما هو موقف رياضيات المقادير المتغيرة من رياضيات المقادير الثابتة كذلك هو ، على العموم ، موقف التفكير الديالكتيكي من التفكير الميتافيزيقي . بيد ان ذلك لا يحول قيد انملة دون اغلبية علماء الرياضيات ودون الاعتراف بالديالكتيك في ميدان الرياضيات فقط ، كما انه لا يحول دون الكثيرين منهم ودون استخدام الطرائق التي استنبطت بواسطة الديالكتيك استخداما كاملا فيما بعد بالاسلوب الميتافيزيقي القديم المحدود .

ان التحليل الاكثر تفصيلا لتناحر القوى الدوهرنجي وتخطيط العالم التناحري الدوهرنجي غير ممكن الا في حالة ما اذا قدم لنا

السيد دوهرنج في هذا الموضوع شيئا اكثر من . . . **العبارات** الجوفاء . والحال فالسيد دوهرنج عندما الف عباراته تلك لم يبين لنا حتى ولا مرة واحدة هذا التناحر من خلال مفعوله لا في تخطيط العالم ولا في الفلسفة الطبيعية ، وذلك هو افضل اعتراف بان السيد دوهرنج عاجز عن ان يفعل اي شيء ايجابي على الاطلاق «بشكله الاساسي لاي نشاط في وجود العالم وكائناته» . وهذا امر مفهوم : فاذا كانت «تعاليم الجوهر» الهيجلية قد هبطت الى مستوى الفكرة الضحلة عن القوى المتحركة في اتجاهات متعارضـــة ، وليس في تناقضات ، فمن الافضل طبعا تجنب اي تطبيق لهذه الترهات .

ويقدم كتاب ماركس «رأس المال» حجة اخرى للسيد دوهرنج كي يصب جام غضبه على الديالكتيك ، وهي :

«انعدام المنطق الطبيعي المفهوم الذي يلازم هذه الافكار الفسيفسائية المبرقشة المعماة والمتشابكة ديالكتيكيا . . . ونضطر ان نطبق على الجزء الذي صدر من الكتاب المبدأ القائل بانه يجب من بعض النواحي ، بل وعلى العموم» (!) «وطبقا للوهم الفلسفي المعروف ، البحث عن كل شيء في اي شيء ، ويجب البحث عن اي شيء في كل شيء ، وان كل شيء ، حسب هذا التصور المشوش المقلوب ، يقتصر في آخر المطاف على شيء واحد» .

ان هذا الفهم الدقيق للوهم الفلسفي المعروف هو الذي يمكن السيد دوهرنج من التكهن بثقة «بالنهاية» التي سيؤول اليهـــا التفلسف الاقتصادى عند ماركس ، اي بالمحتوى الذي سيتضمنه مجلدا «رأس المال» التاليان ، علما بانه يذكر ذلك كله بعد سبعة سطور لا غير من التصريح التالي :

«صحيح انه ليس بالامكان التكهن في الواقع ، اذا تكلمنا بلغة بشرية واضحة ، بما سيحتويه ايضا المجلدان» (الاخيران) (٧٧) .

وبالمناسبة فليست تلك هي المرة الاولى التي تغدو فيهـــا مؤلفات السيد دوهرنج من «الاشياء» التي «يوجد التناقض فيها موضوعيا ويمكن العثور عليه بشكل جسماني ، ان صح القول» . وهذا لا يمنع السيد دوهرنج اطلاقا من ان يواصل كلامه بمظهر المنتصر :

«الا ان المنطق السليم ، كما نامل ، سيتفوق على كاريكاتيره . . . ان

التظاهر بالاهمية وهذا الهذر الديالكتيكي العجيب لن يحملا احدا ممن احتفظوا بشيء من العقل السليم على . . . التعمق في فوضى الافكار وفوضى الاسلوب هذه . فمع انقراض آخر بقايا السفاسف الديالكتيكية تفقد وسيلة التضليل هذه . . . تاثيرها الخادع ، ولن يعتبر احد بعد الآن ان من واجبه اجهاد فكره بحثا عن الحكمة العميقة هناك حيث يكشف لباب الاشياء المعقدة المنقى من القشور ، في افضل الاحوال ، عن سمات النظريات العادية ، اذا لم نقل السطحية . . وليس بالامكان اطلاقا استحضار تعقيدات » (ماركس) «المبنية بموجب تعاليم اللوجوس العقلاني دون التخلي عن المنطق السليم» . ان منهج ماركس يتلخص في «ابتداع المعجزات الديالكتيكية من اجل الاشياع» وهلمجرا .

اننا هنا لا نتناول اطلاقا صواب او خطأ النتائج الاقتصادية لدراسات ماركس — فالكلام بعد يدور فقط عن المنهج الديالكتيكي الذي طبقه ماركس . الا ان الشيء الذي لا جدال فيه هو ان اغلبية قراء «رأس المال» عرفت الآن لاول مرة — بفضل السيد دوهرنج — ماذا قرأت في الواقع . ويجد السيد دوهرنج نفسه بين هؤلاء القراء . ففي عام ١٨٦٧ («Ergänzungsblätter» الجزء الثالث من العدد الثالث) كان لا يزال قادرا على تقديم عرض معقول نسبيا — لمفكر من حجمه — لمحتوى كتاب ماركس (٧٨) دون ان يرى آنذاك ضرورة لترجمة افكار ماركس في البداية الى لغته هو ، لغة دوهرنج ، الامر الذي يعلن الآن عن ضرورته . وعندما اقترف هفوة آنذاك بخلطه بين ديالكتيك ماركس وديالكتيك هيجل فلم يكن مع ذلك قد فقد حينئذ قدرته على التفريق بين المنهج وبين النتائج التي تم الحصول عليها بواسطة هذا المنهج — فقد كان يفهم آنذاك ان التهجم على المنهج بشكله العام لا يدحض النتائج في خصوصياتها .

وعلى اية حال فان اكثر ما يثير الدهشة هو اعلان السيد دوهرنج وكأنما «كل شيء يقتصر في آخر المطاف على شيء واحد» من وجهة نظر ماركس . وهكذا فالرأسماليون والعمال الاجراء واساليب الانتاج الاقطاعي والرأسمالي والاشتراكي ، مثلا ، «تقتصر على شيء واحد» حسب ماركس ، واخيرا فلعل ماركس والسيد دوهرنج ايضا «يقتصران على شيء واحد» او هما شخص واحد . وبغية تفسير افتراض مثل هذا الهراء نسمح لانفسنا بالاعتقاد بان مجرد كلمة « الديالكتيك» تدفع السيد دوهرنج الى حالة من فقدان الشعور

بالمسؤولية بحيث يغدو له كل ما قال وما فعل «مقتصرا على شيء واحد» في آخر المطاف تبعا لتصور مشوش مشوه .

وامامنا هنا نموذج لما يسميه السيد دوهرنج «بتدويني التاريخي الرفيع الاسلوب» او

«الاسلوب الاجمالي الذي يصفي الحساب مع الانواع والاصناف ولا يهبط ابدا الى مستوى الفضح التفصيلي المجهري لاناس نعتهم هيوم بانهم رعاع متعلمون . ان هذا الاسلوب بطريقته النبيلة المتسامية هو وحده الذي يناسب مصالح الحقيقة الكاملة والواجبات ازاء الجمهور المتحرر من العرى النقابية» .

حقا ، ان التدوين التاريخي الرفيع والاسلوب الاجمالي الذي يصفي الحساب مع الانواع والاصناف شيء مريح جدا بالنسبة للسيد دوهرنج ، لانه يستطيع بذلك ان يستهين بكل الحقائق المعينة بوصفها حقائق مجهرية ويستطيع ان يعتبرها صفرا ، وبدلا من ان يثبت شيئا فهو يستطيع ان يطلق الكلام على عواهنه ويصدر المزاعم ويتهدد ويتوعد . زد على ذلك ان هذا التدوين التاريخي يتسم بمزية هي كونه لا يترك للخصم اية مرتكزات فعلية لاجل النقاش ، فلا يبقى له تقريبا من اجل الرد على السيد دوهرنج الا ان يطلق الكلام على عواهنه ، باسلوب اجمالي رفيع ايضا ، ويعوم في خضم العبارات السطحية ، وبالنهاية يتهدد ويتوعد بدوره السيد دوهرنج — وباختصار يدفع بنفس النقود ، الامر الذي لا يعجب كل واحد . ولذلك يتعين علينا ان نشكر السيد دوهرنج لانه يترك جانبا ، بصورة استثنائية ، اسلوبه الرفيع النبيل ، ليقدم الينا ، على الاقل ، مثالين لتعاليم ماركس المغلوطة بشأن اللوجوس .

«والا يبدو مضحكا مثلا الرجوع الى فكرة هيجل المشوشة الغامضة من ان الكم يتحول الى الكيف ، وان السلفة تتحول بالتالي ، بعد ان تبلغ حدا معينا ، الى رأسمال بفضل هذه الزيادة الكمية وحدها ؟»

بديهي ان هذه الفكرة بالشكل «المنقح» الذي يعرضه السيد دوهرنج تبدو غريبة تماما . ولذا فلنر كيف تبدو في الاصل ، عند ماركس . يستخلص ماركس على الصفحة ٣١٣ (من الطبعة الثانية «لرأس المال») من الدراسة السابقة للرأسمال الثابت والمتغير

والقيمة الزائدة استنتاجا يقول : «لا يمكن لاي مجموع اعتباطي للنقود او القيم ان يتحول الى رأسمال ، بالعكس ، فان مقدمة هذا التحول هي توفر حد ادنى معين من النقود او القيم التبادلية في حوزة مالك منفرد للنقود او البضائع» (٧٩) . وعلى سبيل المثال يفترض ماركس ان العامل في احد فروع العمل يشتغل ثماني ساعات يوميا لاجل نفسه ، اي لتجديد انتاج قيمة اجرته ، كما يشتغل اربع ساعات اخرى لاجل الرأسمالي ، لانتاج القيمة الزائدة التي تتدفق بالدرجة الاولى الى جيب هذا الاخير . وفي هذه الحالة يتعين على الشخص الذي يريد ان يضع في جيبه يوميا مبلغا من القيمة الزائدة يمكنه من العيش بصورة ليست اسوأ من احد عماله ان يمتلك مبلغا من القيم يمكنه من تزويد عاملين بالخامات ووسائل العمل والاجور . ولما كان الانتاج الرأسمالي يستهدف ليس مجرد الحفاظ على الحياة بل وزيادة الثروة فان صاحبنا لم يغد رأسماليا بعد بعامليه الاثنين . وهكذا فلكي يتمكن من العيش بصورة افضل مرتين من العامل العادي ويحول نصف القمة الزائدة المنتجة الى رأسمال من جديد ، يتعين عليه ان يمتلك الامكانية لاستئجار ثمانية عمال ، اي ان يمتلك مبلغا من القيم اكبر باربع مرات مما في الحالة الاولى . وبعد ذلك كله ، وبالارتباط بالمحاججات اللاحقة الرامية الى تبيان وتعليل الحقيقة القائلة بانه لا يمكن لاي مبلغ ضئيل من القيم ان يكون كافيا لتحويله الى رأسمال وبان كل مرحلة من التطور وكل فرع من الانتاج لهما ، من هذه الناحية ، حدودهما الدنيا – بالارتباط بذلك كله فقط يقول ماركس : «هنا ، كما في علم الطبيعة ، **يتأكد** * صواب القانون الذي اكتشفه هيجل في كتابه «المنطق» بان التغيرات الكمية الصرف تتحول في درجة معينة الى فوارق كيفية» (٨٠) .

اما الآن فليعجب القارئ بالاسلوب النبيل الرفيع الذي ينسب به السيد دوهرنج الى ماركس عكس ما قاله في الواقع . فان ماركس يقول : ان حقيقة كون مبلغ القيم لا يمكن ان يتحول الى رأسمال الا عندما يصل الى مقدار ادنى متباين تبعا للظروف ولكنه

---

* التشديد لانجلس . **الناشر** .

معين في كل حالة من الحالات انما هي **دليل على صحة** القانون الهيجلي . اما السيد دوهرنج فيلصق بماركس الفكرة التالية : **لما كانت** الكمية ، حسب قانون هيجل ، تتحول الى كيفية «**لذلك** تتحول السلفة بعد ان تبلغ حدا معينا . . . الى رأسمال» — وبالتالي فهو يقول تماما عكس ما يقوله ماركس .

كنا قد اطلعنا ، اثناء تناول السيد دوهرنج لنظرية داروين ، على عادة الاستشهاد غير الصحيح من اجل «مصالح الحقيقة الكاملة» وبدافع من «الواجبات ازاء الجمهور المتحرر من العرى النقابية» . وكلما واصلنا السير الى ابعد يتكشف بقدر اكبر ان هذه العادة تشكل ضرورة داخلية لفلسفة الواقع ، وهي حقا «اسلوب اجمالي» جدا . ولا حاجة بنا الى القول بان السيد دوهرنج ينسب الى ماركس انه يتكلم عن اية «سلفة» مهما كانت ، بينما يدور الحديث هنا في الواقع فقط عن السلفة التي تنفق على الخامات ووسائل العمل والاجور . وهكذا تفنن السيد دوهرنج في ان ينسب الى ماركس سخفا خالصا . وبعد ذلك كله لا تعوزه الوقاحة في اعتبار هذا السخف الذي ابتدعه بنفسه شيئا **مضحكا** . وكما ابتدع السيد دوهرنج داروين الخيالي ليجرب عليه قوته ، اختلق هنا كذلك ماركس الخيالي . حقا انه «لتدوين تاريخي رفيع الاسلوب !» .

لقد رأينا اعلاه * ، عندما تحدثنا عن تخطيط العالم ، ان السيد دوهرنج واجه مصيبة طفيفة بخصوص الخط الهيجلي الاساسي لعلاقات القياس والقائل بان تحولا كيفيا يحل فجأة في نقاط معينة من التغير الكمي . ففي لحظة ضعف اعترف السيد دوهرنج نفسه بهذا الخط وطبقه . واوردنا هناك واحدا من اكثر الامثلة انتشارا — مثال تغير الحالات المجموعية للماء الذي يتحول في الضغط الجوي العادي وبدرجة الصفر المئوية من الحالة السائلة الى الحالة الصلبة ، كما يتحول في درجة ١٠٠ مئوية من الحالة السائلة الى الحالة الغازية ، وهكذا ففي كلتا نقطتي الانعطاف هاتين يولد التغير الكمي البسيط لدرجة الحرارة تغيرا كيفيا في حالة الماء .

كان بوسعنا ان نورد ، لاثبات هذا القانون ، مئات الوقائع

---

* راجع ص ٥٢–٥٣ من هذا الكتاب . **الناشر** .

المماثلة الاخرى من الطبيعة ومن حياة المجتمع البشري على حد سواء . في كتاب ماركس «رأس المال» ورد ، على طول القسم الرابع – «انتاج القيمة الزائدة النسبية» – عدد لا يحصى من الحالات المأخوذة من ميدان التعاونيات وتقسيم العمل والمانوفاكتورة والانتاج الآلي والصناعة الكبيرة حيث يحول التغير الكمي كيفية الاشياء ، وحيث يغير التحول الكيفي للاشياء كميتها على النحو ذاته ، وبالتالي ، اذا استخدمنا التعبير البغيض جدا بالنسبة للسيد دوهرنج ، تحول الكمية الى كيفية والعكس بالعكس . ومن الامثلة على ذلك واقع ان تعاون اشخاص كثيرين او اندماج قوى كثيرة في قوة مشتركة واحدة يشكل ، على حد تعبير ماركس ، «قوة جديدة ما» تختلف اختلافا جوهريا عن مجموع القوى المنفردة التي تتكون منها (٨١) .

وبالاضافة الى ذلك اورد ماركس ملاحظة على نفس المقطع من «رأس المال» الذي قلبه السيد دوهرنج رأسا على عقب لصالح الحقيقة الكاملة ، يقول ماركس «ان النظرية الجزيئية المستخدمة في الكيمياء الحديثة والتي طورها علميا لاول مرة لوران وجيرار انما تستند الى هذا القانون بالذات» (٨٢) . ولكن ما شأن السيد دوهرنج بذلك ؟ فهو يعرف ان

«العناصر الثقافية العصرية جدا لاسلوب التفكير في العلوم الطبيعية معدومة بالذات حيثما تشكل اشباه العلوم والنزر القليل من التفلسف المزري بضاعة زهيدة لتتسم بمظهر علمي ، كما هو الحال ، مثلا ، عند السيد ماركس ومنافسه لاسال» –

في حين يستند السيد دوهرنج الى اساس من «الاحكام الرئيسية للمعرفة الدقيقة في الميكانيكا والفيزياء والكيمياء» وهلمجرا . ولقد رأينا ما هو ذلك الاساس . ولكي يأخذ الآخرون فكرة بشأن هذه المسألة سنتناول بشيء من التفصيل المثال الوارد في ملاحظة ماركس السالفة الذكر .

يدور الكلام هنا عن السلاسل المتماثلة لتراكيب الكاربون التي صار الكثير جدا منها معروفا الآن ولكل منها معادلته الجبرية الخاصة بقوامه . ولو رمزنا ، كما هي العادة في الكيمياء ، مثلا ،

لذرة الكاربون بالحرف C ولذرة الهيدروجين بالحرف H ولذرة الاوكسجين بالحرف O ولعدد ذرات الكاربون التي يحتويها كل تركيب بالحرف n يغدو بوسعنا ان نصور المعادلات الجزيئية لبعض هذه السلاسل بالشكل التالي :

C_nH_{2n+2} – سلسلة البارافينات الطبيعية

$C_nH_{2n+2}O$ – سلسلة الكحول الاولية

$C_nH_{2n}O_2$ – سلسلة الاحماض الدهنية الوحيدة الاساس .

ولو اخذنا على سبيل المثال السلسلة الاخيرة واستعضنا عن n على التوالي بالمقادير ١ ، ٢ ، ٣ وهلمجرا لحصلنا على النتائج التالية (مع اسقاط الايسوميرات من الحساب) :

CH_2O_2 –	حامض الفورنيك –	نقطة الغليان ١٠٠° ،	نقطة الذوبان ١°
$C_2H_4O_2$ –	» الخليك –	» ١١٨°	» ١٧°
$C_3H_6O_2$ –	» البروبيونيك	» ١٤٠°	» –
$C_4H_8O_2$ –	» البيوتريك	» ١٦٢°	» –
$C_5H_{10}O_2$ –	» الفاليريك	» ١٧٥°	» –

وهكذا دواليك حتى حامض المليسيك ($C_{30}H_{60}O_2$) الذي يذوب في درجة ٨٠° فقط وليس له نقطة غليان اطلاقا ، وذلك لانه لا يستطيع ان يتبخر دون ان يتحلل .

وهكذا ، امامنا سلسلة كاملة من الاجسام المختلفة كيفا والتي تنشأ من الزيادة الكمية البسيطة للعناصر ، علما بان هذه الزيادة تجري على الدوام بتناسب واحد . وتتجلى هذه الظاهرة بشكلها الخالص عندما تتغير بتناسب متماثل كمية جميع عناصر التركيب ، كما في البارافينات الطبيعية C_nH_{2n+2} . واوطأ تلك التراكيب هو غاز الميثان CH_4 ، واعلى ما هو معروف منها الهيكساديكان $C_{16}H_{34}$ الذي هو جسم صلب ببلورات عديمة اللون يذوب في درجة ٢١° ولا يغلي الا في درجة ٢٧٨° . وفي كلتا السلسلتين ينشأ كل عضو جديد باضافة CH_2 ، اي باضافة ذرة واحدة من الكربون وذرتين من الهيدروجين ، الى المعادلة الجزيئية للعضو السابق ، وينتج كل مرة عن هذا التغير الكمي في المعادلة الجزيئية جسم مغاير كيفا .

وعلى اية حال فليست هذه السلاسل سوى مثال واضح بخاصة . ففي الكيمياء كلها تقريبا ، وعلى سبيل المثال في مختلف اكاسيد الآزوت ومختلف احماض الفوسفور او الكبريت ، يمكن ان نرى كيف «تتحول الكمية الى كيفية» ، وان فكرة هيجل المشوشة الغامضة كما يزعمون يمكن العثور عليها بشكل جسماني ، ان صح القول ، في الاشياء والعمليات ، علما بانه ما من احد ، ما عدا السيد دوهرنج ، يخلط بين الامور ويقع في غموض . واذا كان ماركس هو اول من لفت الانظار الى هذه الحقيقة ، واذا كان السيد دوهرنج ، وهو يقرأ تلك الاشارة ، لا يفهم حتى ما يدور الكلام عنه (والا لما ترك ، بالطبع ، هذه الجريمة المهولة دون عقاب) فان ذلك يكفي للتأكيد بمنتهى الوضوح ، ودون العودة الى فلسفة دوهرنج الطبيعية الشهيرة من الذي يفتقر الى «العناصر الثقافية العصرية جدا لاسلوب التفكير في العلوم الطبيعية» — هل هو ماركس ام السيد دوهرنج ، ومن منهما غير المطلع بقدر كاف على «الاحكام الرئيسية . . . للكيمياء» .

وفي الختام نريد ان نستدعي شاهدا آخر لصالح تحول الكمية الى كيفية ، ونعني به نابليون . فهو يصف على النحو التالي معركة الخيالة الفرنسيين الملتزمين بالانضباط ولكن القليلي الخبرة في الفروسية ضد المماليك الذين كانوا آنذاك خيالة افضل دون شك في الاشتباكات ولكنهم قليلو الالتزام بالانضباط :

«الاثنان من المماليك كانا يتفوقان دون شك على ثلاثة من الفرنسيين ، والمائة من المماليك كانت تعادل من حيث القوة مائة من الفرنسيين ، وكانت ٣٠٠ من الفرنسيين تتفوق عادة على ٣٠٠ من المماليك ، اما الـ ١٠٠٠ فرنسي فكانوا ينتصرون دوما على ١٥٠٠ من المماليك» (٨٣) .

وكما هو الحال عند ماركس ، حيث يتعين وجود مبلغ ادنى معين ، رغم تغيره ، من القيمة التبادلية ليكون بالامكان تحوله الى رأسمال ، كذلك على وجه التحديد عند نابليون ، حيث يتعين وجود عدد ادنى معين من افراد الخيالة لكي تتجلى قوة الانضباط الكامنة في الصف المتلاحم وانسجام العمليات ، ولكي تنمو قوة الانضباط هذه

لتحقق التفوق حتى على خيالة غير نظامية اكبر عدديا وتمتلك خيولا افضل ومهارة اكثر فى الفروسية والمبارزة ، وتتحلى ، على الاقل ، بنفس القدر من الشجاعة . ولكن هل تصمد هذه الحجة امام السيد دوهرنج ؟ افلم يهزم نابليون شر هزيمة في الصراع مع اوربا ؟ الم يتعرض الى هزائم متلاحقة الواحدة اثر الاخرى ؟ فلماذا ؟ لانه طبق في تكتيك الخيالة فكرة هيجل المشوشة الغامضة !

•

١٣ – الديالكتيك . نفي النفي

«هذا البحث التاريخي» (منشا ما يسمى بالتراكم الاول للراسمال في بريطانيا) «يمثل فقرة افضل نسبيا في كتاب ماركس ، وكان بوسعها ان تكون افضل بقدر اكبر لو لم تستند الى عكاز ديالكتيكي فضلاً عن العكاز العلمي . ان نفي النفي الهيجلي يلعب هنا – بسبب عدم وجود حجج افضل واكثر وضوحا – دور القابلة التي ينبثق المستقبل بمساعدتها من بطون الماضي . ان تصفية الملكية الفردية التي تحققت بالطريقة المذكورة منذ القرن السادس عشر تمثل النفي الاول . وسوف يعقبه النفي الثاني الذي يعتبر نفي النفي ، وبالتالي بعث «الملكية الفردية» ولكن بشكل ارقى يستند الى التملك المشترك للارض ولادوات العمل . واذا كان السيد ماركس يسمى هذه «الملكية الفردية» الجديدة في الوقت ذاته «بالملكية العامة» ايضا ففي ذلك بالذات تتجلى الوحدة العليا الهيجلية التي يتلاشى فيهــا التناقض ، اي انه ، بموجب التلاعب الهيجلي بالالفاظ ، يذلل ويظل في وقت معا . . . اذن ، فان انتزاع ملكية الغاصبين هو بمثابة عاقبة تلقائية للواقع التاريخي بظروفه المادية الخارجية . . . من المستبعد ان يقتنع شخص عاقل واحد بضرورة التملــــك المشترك للارض والراسمال استناداً الى الايمان بالشعوذات الهيجلية من قبيل نفي النفي . . . الا ان انمساخ تصورات ماركس لا يمكن ان يدهش من يعرف ما يمكن صنعه من مادة علميــــة كالديالكتيك الهيجلي ، او ، بالاحرى ، اية سخافات يمكن ان تنشا منها . واقول صراحة لغير العارفين بهذه الامور ان النفي الاول يلعب عند هيجل دور مفهوم الخطيئة الاولى المقتبس من كتب تدريس الدين ، بينما يلعب النفي الثاني دور الوحدة العليا المؤدية الى التوبة . ولا يمكن باية حال ، طبعــا ، ارســاء منطــق الوقائــع على امثــال هذه المقارنــــات الهذيانية المقتبسة من ميدان الدين . . . فالسيد ماركس يركن الى فكرته الغامضة عن الملكية الفردية والعامة في الوقت ذاته ويترك لاشياعه ان يفكوا بانفسهم هذا اللغز الديالكتيكي العميق المغزى» .

هذا ما يقوله السيد دوهرنج .

وهكذا فان ماركس لا يستطيع اثبات ضرورة الثورة الاجتماعية وضرورة احلال الملكية العامة للارض ولوسائل الانتاج المصنوعة بالعمل الا بالاستعانة بنفي النفي الهيجلي . وهو اذ يرسي نظريته الاشتراكية على مقارنات هذيانية مقتبسة من الدين يستنتج بانه ستسود مجتمع المستقبل ملكية فردية وعامة في وقت معاً بوصفها الوحدة العليا الهيجلية للتناقض للمزاح .

فلنترك جانبا لبرهة نفي النفي ولنتناول «الملكية الفردية والعامة في الوقت ذاته» . ينعت السيد دوهرنج ذلك «بالغموض» ، وهو محق من هذه الناحية في الواقع مهما بدا ذلك غريباً . ولكن من سوء الحظ يتورط في هذا «الغموض» ليس ماركس البتة ، بل السيد دوهرنج نفسه هذه المرة ايضاً . وكما كان حاله في السابق ، عندما تمكن بدون عناء ، وبفضل تفننه في استخدام الطريقة الهيجلية «للتخيل الهذياني» ، من ان يحدد ما ستحتويه مجلدات «رأس المال» غير الجاهزة بعد ، كذلك هو الآن يستطيع بدون عناء كبير ان يصحح ماركس بموجب هيجل بان ينسب اليه وحدة عليا مزعومة للملكية لم ينبس ماركس ببنت شفة بصددها .

يقول ماركس : «ذلك هو نفي النفي . انه يبعث الملكية الفردية ولكن على اساس منجزات العصر الرأسمالي — على اساس تعاون العاملين الاحرار وملكيتهم المشتركة للارض ولوسائل الانتاج المصنوعة بالعمل نفسه . ان تحول الملكية الخاصة المشتتة والقائمة على العمل الذاتي لاشخاص منفردين الى ملكية رأسمالية هو بالطبع عملية اطول واصعب واكثر ارهاقا بكثير من تحول الملكيـــة الرأسمالية الخاصة ، التي صارت في الواقع قائمة على العملية العامة للانتاج ، الى ملكية عامة» (٨٤) . هذا كل ما في الامر . وهكذا فالانظمة التي نشأت عن انتزاع ملكية الغاصبين توصف على انها بعث للملكية الفردية ، ولكن **على اساس** الملكية العامة للارض ولوسائل الانتاج المصنوعة بالعمل نفسه . ويعني ذلك بالنسبة لكل من يفهم الكلام الصريح ان الملكية العامة تشتمل على الارض ووسائل الانتاج الاخرى ، بينما تشتمل الملكية الفردية على سائر المنتوجات ، اي المواد الاستهلاكية . ولكي يكون الامر مفهوماً حتى

للاطفال في السادسة من العمر يفترض ماركس على الصفحة ٥٦ وجود «اتحاد الاشخاص الاحرار العاملين بوسائل الانتاج المشتركة والذين ينفقون بشكل منهاجي قواهم العاملة الفردية كقوة عاملة عامة واحدة» ، اي الاتحاد المنظم اشتراكياً ويقول : «ان مجمل منتوج عمل اتحاد الاشخاص الاحرار يمثل المنتوج العام . ويغدو قسم من هذا المنتوج من جديد وسائل للانتاج . **ويظل هذا القسم عاما** * . الا ان القسم الآخر يستهلكه اعضاء الاتحاد بوصفه اسباب معيشة . **ولذا يجب ان يوزع فيما بينهم**» * (٨٥) . وهذا ينبغي ان يكون واضحاً تماماً حتى لذهن السيد دوهرنج التائه في الهيجلية .

ان الملكية الفردية والعامة في الوقت ذاته - ذلك الخليق الممسوخ الغامض والسخافة الناشئة عن الديالكتيك الهيجلي ، والتشوش واللغز الديالكتيكي العميق المغزى الذي يترك ماركس لاشياعه ان يفكوه - انما هي ناتج للابداع الحر والخيال الطليق عند السيد دوهرنج ايضاً . ان ماركس الذي يصوره السيد دوهرنج على انه هيجلي انما هو ملزم بان يقدم بمثابة نتيجة لنفي النفي وحدة عليا حقيقية ما ، وطالما انه يفعل ذلك بنحو لا يروق للسيد دوهرنج فان هذا الاخير مضطر من جديد للجوء الى الاسلوب الرفيع النبيل وينسب الى ماركس ، حرصا على الحقيقة الكاملة ، اشياء هي من ابتداع السيد دوهرنج نفسه . ان الشخص العاجز اطلاقاً ، ولو على سبيل الاستثناء ، عن الاستشهاد باقوال الغير بصورة صائبة لا بد له ، طبعاً ، من ان يكنّ مشاعر الغضب الاخلاقي ازاء «سعة الاطلاع الصيني» لدى الآخرين الذين يستشهدون بصور صائبة دوماً ، وبلا استثناء ، ولكنهم بذلك بالذات «لا يسترون بصورة محكمة الفهم المبتور لمجمل افكار الكتاب الذين يجري الاستشهاد بهم في كل حالة معنية» . ان السيد دوهرنج على حق . فليعش التدوين التاريخي الرفيع الاسلوب !

كنا حتى الآن ننطلق من الافتراض بان الاستشهاد الخاطىء المتعنت الملازم للسيد دوهرنج يجري ، على الاقل ، بصورة نزيهة تماماً ويعزى اما الى عجزه الشخصي التام عن فهم الاشياء فهماً صائباً

---

* التشديد لانجلس . **الناشر** .

واما الى ما يلازم التدوين التاريخي الرفيع الاسلوب من عادات الاستشهاد عن ظهر قلب ، وهي عادات تنعت على العموم بالاهمال . الا اننا ، كما يبدو ، قد وصلنا هنا الى النقطة التي تتحول فيها الكمية عند السيد دوهرنج الى كيفية . وذلك لاننا اذا راعينا ، اولاً ، ان هذه الفقرة عند ماركس معروضة بحد ذاتها بمنتهى الوضوح ، بل وانه تستكملها فقرة اخرى لا تدع اطلاقاً اي مجال للالتباس في نفس هذا الكتاب ، وثانياً – ان السيد دوهرنج لم يكتشف ، لا في الانتقـــــاد المذكـــور اعلاه «لرأس المال» في «Ergänzungsblätter» ولا في الانتقاد الوارد في الطبعة الاولى من «التاريخ الانتقادي» ، ذلك الشيء الفظيع وهو «الملكية الفرديــــة والعامة في الوقت ذاته» ، ولكنه اكتشفه في الطبعة الثانية فقط من كتابه ، اي في سياق التلاوة **الثالثة** «لرأس المال» ؛ ثم ان السيد دوهرنج في هذه الطبعة الثانية بالذات من كتابه والمنقحة بروح اشتراكية احتاج الى ان ينسب لماركس اكبر قدر من الهراء بشأن التنظيم المرتقب للمجتمع لكي يتمكن ، على الضد من ذلك ، من ان يقدم بمزيد من الشعور بالظفر ، وهو يفعل ذلك حقاً ، «كومونة اقتصادية وصفتها **انا** اقتصادياً وحقوقياً في «المقرر»» – اذا راعينا ذلك كله واجهنا استنتاجاً يكاد يحملنا السيد دوهرنج نفسه على تقبله ، وهو كونه في هذه الحالة قد «وسع بصورة ناجعة» فكرة ماركس عمداً ، اي بصورة ناجعة للسيد دوهرنج نفسه .

فما هو الدور الذي يلعبه نفي النفي عند ماركس ؟ في الصفحة ٧٩١ وما بعدها يستعرض ماركس الخلاصة النهائية للدراســـة الاقتصادية والتاريخية الواردة على الخمسين صفحة السابقة عما يسمى بالتراكم الاولي للرأسمال (٨٦) . قبل العصر الرأسمالي كان هناك ، في بريطانيا على الاقل ، الانتاج الصغير على اساس ملكية الشغيل الخاصة لوسائل انتاجه . وكان ما يسمى بالتراكم الاولى للرأسمال يتلخص هنا في انتزاع ملكية هؤلاء المنتجين المباشرين ، اي في تصفية الملكية الخاصة القائمة على العمل الشخصي . وقد غدت هذه التصفية ممكنة لان الانتاج الصغير المذكور لا يتلاءم الا مع الاطر الضيقة البدائية للانتاج والمجتمع ، ولذا فيخلق بنفسه ، في درجة معينة من التطور ، الوسائل المادية لتصفيته هو . وهذه

التصفية ، اي تحول وسائل الانتاج الفردية المشتتة الى وسائل عامة مركزة اجتماعياً ، تشكل مقدمة تاريخ الرأسمال . فحالما تم تحويل الشغيلة الى بروليتاريين وتحويل ظروف عملهم الى رأسمال ، وحالما نهض اسلوب الانتاج الرأسمالي على قدميه ، اكتسب التعميم اللاحق للعمل والتحويل اللاحق للارض ووسائل الانتاج الاخرى الى رأسمال ، وبالتالي مواصلة انتزاع ملكية المالكين الخاصين ، شكلاً جديداً . «فان من يتعرض الآن لانتزاع الملكية ليس هو الشغيل الذي يسيّر شؤون استثمارته بنفسه ، بل الرأسمالي الذي يستغل عمالاً كثيرين . ويتحقق انتزاع الملكية هذا بلعبة القوانين الفطرية للانتاج الرأسمالي نفسه ، عن طريق تركيز الرساميل . فان احد الرأسماليين يضرب كثيراً منهم . وجنباً الى جنب مع هذا التركيز ، او انتزاع ملكية رأسماليين كثيرين على يد قلة منهم ، يتطور الشكل التعاوني لعملية العمل بابعاد متزايدة دوماً ، ويتطور التطبيق التكنولوجي الواعي للعلم والانتفاع الجماعي المنهاجي بالارض ، وتحويل وسائل العمل الى وسائل عمل لا تتيح الا استخدامها بصورة جماعية ، والتوفير في جميع وسائل الانتاج عن طريق استخدامها كوسائل جماعية للانتاج في العمل الاجتماعي المركب . ومع التناقص الدائم لعدد طواغيت الرأسمال الذين يغتصبون ويحتكرون كل منافع عملية التحول هذه يزداد حجم البؤس والاضطهاد والعبودية والانقراض والاستغلال ، ولكنه يتعاظم الى جانب ذلك استياء الطبقة العاملة التي تتزايد عددياً باستمرار وتتعلم وتتوحد وتتنظم بفعل آلية عملية الانتاج الرأسمالي نفسها . ويغدو الرأسمال قيوداً لاسلوب الانتاج الذي نما في ظله وتحت اشرافه . ان تركيز وسائل الانتاج وتعميم العمل يبلغان نقطة يعودان فيها غير متلائمين مع غلافها الرأسمالي . فينفجر هذا الغلاف . وتدق ساعة الملكية الرأسمالية الخاصة . ويجري انتزاع ملكية المغتصبين» (٨٧) .

اما الآن فانا أسأل القارئ اين هنا المعميات المنمقة ديالكتيكياً والفسيفساء المبرقشة للفكر ؟ اين هنا التصور المشوش المشوه الذي يقتصر كل شيء بموجبه ، في آخر المطاف ، على شيء واحد ؟ اين هنا المعجزات الديالكتيكية من اجل الاشياع ؟ واين الخرق الديالكتيكية المبهمة والمعميات المبنية بموجب قواعد تعاليم

اللوجوس الهيجلية التي لا يستطيع ماركس ان يبني عرضه بدونها ، حسب زعم السيد دوهرنج ؟ فان ماركس يثبت تاريخياً ويستخلص هنا باختصار انه كما كان الانتاج الصغير قد اسفر في حينه ، بتطوره الذاتي وبالضرورة ، عن ظروف تصفيته ، اي ظروف انتزاع ملكية المالكين الصغار ، كذلك ولد الانتاج الرأسمالي بنفسه الآن تلك الظروف المادية التي لا بد له ان يهلك بفعلها . ان هذه العملية عملية تاريخية ، واذا اتضح بانها في الوقت ذاته ديالكتيكية فالذنب في ذلك ليس ذنب ماركس مهما كان ذلك لا يعجب السيد دوهرنج .

والآن فقط ، وبعد ان انجز ماركس تدليله التاريخي الاقتصادي ، يواصل قائلاً : «ان الاسلوب الرأسمالي للانتاج والاستملاك ، وبالتالي الملكية الخاصة الرأسمالية ، هما النفي الاول للملكية الخاصة الفردية القائمة على العمل الشخصي . ان نفي الانتاج الرأسمالي يحققه هو بنفسه وبضرورة كضرورة العملية الطبيعية . وهذا هو نفي النفي . . .» وهلمجراً (كما اوردناه اعلاه) (٨٨) .

وهكذا ، فعندما سمى ماركس هذه العملية بنفي النفي لم يخطر له ببال اطلاقاً فكرة ان يرى في ذلك دليلاً على ضرورتها التاريخية . بالعكس ، فبعد ان اثبت تاريخياً ان هذه العملية قد تحققت بالفعل في قسم منها ، ويتعين ان تتحقق في قسمها الآخر ، بعد ذلك فقط يعرّفها ماركس ، اضافة الى ذلك ، على انها عملية تجري بموجب قانون ديالكتيكي معين . هذا كل ما في الامر . وهكذا نرى من جديد تزويراً صرفاً من السيد دوهرنج عندما يزعم ان نفي النفي يلعب هنا دور القابلة التي يتخلص المستقبل بمساعدتها من احشاء الماضي ، او ان ماركس يطلب بان يقتنع الناس بضرورة التملك المشترك للارض والرأسمال (والنقطة الاخيرة تشكل بحد ذاتها «التناقض الجسماني الشكل» عند دوهرنج) استناداً الى الايمان بقانون نفي النفي .

ومما يدل على عدم الفهم المطبق لطبيعة الديالكتيك واقع ان السيد دوهرنج يعتبر الديالكتيك اداة ما للبرهنة البسيطة ، مثلما يمكن ، في حالة الفهم المحدود للقضية ، اعتبار المنطق الصوري

او الرياضيات الاولية اداة من هذا النوع . وحتى المنطق الصوري يمثل في المقام الاول طريقة للبحث عن نتائج جديدة وللانتقال من المعلوم الى المجهول ، والشيء ذاته ، ولكن بمعنى ارقى بكثير ، يمثله الديالكتيك الذي يحتوي ، فضلاً عن ذلك ، اذ يشق الافق الضيق للمنطق الصوري ، على جنين نظرة اوسع الى الكون . ونجد نفس التناسب في الرياضيات . فان الرياضيات الاوليـــة ، اي رياضيات المقادير الثابتة ، تسير ، على العموم في اقل تقدير ، ضمن اطار المنطق الصوري ، اما رياضيات المقادير المتغيرة التي يشكل حساب المقادير المتناهية في الصغر اكبر قسم فيها ، فما هي في جوهر الامر الا تطبيق الديالكتيك على العلاقات الرياضية . ان البرهنة البسيطة تنسحب هنا من كل بد الى المرتبة الثانية بالمقارنة مع التطبيق المتنوع لهذه الطريقـــة على ميادين البحث الجديدة . ولكن جميع براهين الرياضيات العليا تقريباً ، اعتباراً من البراهين الاولى للحساب التفاضلي ، هي من وجهـــة نظر الرياضيات الاولية ، غير صحيحة اذا كنا جادين في القول . ولا يمكن ان يكون الحال على غير ذلك اذا كانوا يريدون ، كما يجري هنا ، ان يبرهنوا ، بواسطة المنطق الصوري ، على النتائج المستحصلة في الميدان الديالكتيكي . ان محاولة اثبات شيء ما بالديالكتيك وحده لميتافيزيقي فظ مثل السيد دوهرنج انما هي جهد يذهب عبثا مثلما ذهب عبثا جهد ليبنيتز وتلاميذه عندمـــا حاولوا ان يبرهنوا للرياضيين آنذاك على قضايا حساب المقادير المتناهية في الصغر . وقد اثار التفاضل عند هؤلاء الرياضيين تشنجات كالتي يثيرها عند السيد دوهرنج نفي النفي الذي – ونقول ذلك بالمناسبة – يلعب فيه التفاضل ايضاً دوراً معيناً ، كما سنرى ادناه . وفي آخر المطاف فان البعض من اولئك السادة الذين لم يقضوا نحبهـــم آنذاك استسلموا متذمرين ، وليس ذلك لانه امكن اقناعهم ، بل لان الحلول كانت صحيحة دوما . يبلغ السيد دوهرنج من العمر الآن ، على حد قوله ، اربعين عاماً ونيفاً فقط ، واذا كان سيعيش حتى الشيخوخة ، وسيكون طاعنا فى السن ، الامر الذي نتمناه له ، فانه هو الآخر سيتحسس الشيء نفسه .

ولكن ما هو ، مع ذلك ، نفي النفي الفظيع هذا الذي يعكر

الى هذا الحد صفو حياة السيد دوهرنج ويلعب عنده دور الجريمة التي لا تغتفر مثلما تلعبه الخطيئة ازاء الروح القدس عند المسيحيين ؟ – انه في حقيقة الامر عملية بسيطة جداً تجري يومياً وفي كل مكان ، ويستطيع ان يفهمها اي طفل اذا خلصناها من الخرق الغيبية التي لفتها بها الفلسفة المثالية القديمة والتي بود الميتافيزيقيين العاجزين من قبيل السيد دوهرنج ان يلفوها بها لاحقا لصالحهم . ولنأخذ على سبيل المثال حبة شعير . ان البلايين من هذه الحبوب تدرس وتطبخ وتستخدم في صنع الجعة ثم تستهلك . ولكن اذا توفرت لحبة الشعير الظروف الطبيعية اللازمة واذا وقعت في تربة ملائمة ، يحدث لها بتأثير الحرارة والرطوبة تغير فريد : فهي تبرض . ولا تعود الحبة موجودة كحبة ، وهي تتعرض للنفي ، وبدلها تظهر النبتة التي نمت منها ، اي نفي الحبة . فما هو طريق الحياة الطبيعي لهذه النبتة ؟ انها تنمو وتزهر وتتلقح واخيراً تنجب من جديد حبات شعير ، وحالما تنضج هذه الحبات تضمر الساق وتتعرض بدورها للنفي . ونحصل هنا من جديد على حبة الشعير المنطلقة كنتيجة لنفي النفي هذا ، ولكننا نحصل ليس على حبة واحدة ، بل على كمية من الحبوب تزيد بعشر مرات او عشرين او ثلاثين مرة . ان اصناف الحبوب تتغير بمنتهى البطء ، ولذا فان الشعير الحالي يبقى تقريبا على ما كان عليه قبل مائة عام . ولكن لناخذ نباتا تزيينيا لدنا ، مثل الداهليا او الاركاديا ، واذا كنا ، بتطبيق فن البستنة ، سنؤثر بالشكل اللازم على البذرة والنبتة التى تنمو منها فسنحصل بنتيجة نفي النفي هذا ليس فقط على بذور اكثر ، بل وعلى بذرة مجودة كيفيا تعطى ازهاراً اجمل . وكل تكرار لهذه العملية ، كل نفي جديد للنفي ، يقوى هذه التحسينات الكيفية . – وكما رأينا بخصوص حبة الشعير تجري هذه العملية لدى اغلبية الحشرات ، كالفراشات مثلاً . فهي تتطور من البويضة عن طريق نفيها ، وتمر بمختلف اطوار التحول حتى تبلغ سن الرشد فتتناسل ثم تتعرض للنفي من جديد ، اى تموت حالما تنتهي عملية الانسال وتضع الانثى كمية كبيرة من البيوض . ولا يهمنا هنا ان هذه العملية عند النباتات والحيوانات الاخرى تجري بغير هذا الشكل البسيط وانها تنجب البذور والبيوض والاجنة ليس مرة

واحدة فقط بل مرات كثيرة قبل ان تموت . فنحن لا نريد هنا الا ان نبين فقط ان نفي النفي **يجرى فعلاً** في كلتا مملكتي العالم العضوي . ثم ان الجيولوجيا كلها تمثل طائفة من عمليات النفي الذي تعرض للنفي بدوره ، وسلسلة من التحطيمات المتعاقبة للتكوينات الصخرية القديمة وترسب التكوينات الجديدة . في البداية تندق القشرة الارضية الاولية التي نشأت من جراء تبرد الكتلة السائلة ، وذلك بفعل المؤثرات المحيطية والانوائية والجوية الكيميائية ، وتترسب هذه الكتل المندقة في قاع البحر بشكل طبقات . ان الارتفاعات الموضعية لقاع البحر فوق مستوى سطحه تجعل من جديد اقساماً معينة من هذا الترسب الاولى عرضة لمفعول الامطار ، والحرارة التي تتغير تبعاً لتغير فصول السنة ، واوكسجين الجو وغاز الكاربون الجوي ، وتتعرض لنفس تلك التأثيرات الكتل الصخرية الذائبة والمتبردة فيما بعد والتي تنبجس من باطن الارض عبر الطبقات الترسبية . هكذا نشأت طوال الملايين من القرون طبقات جديدة متزايدة – وهي في القسم الغالب منها تتحطم من جديد وتغدو مرة اخرى مادة لنشوء طبقات جديدة . الا ان نتيجة هذه العملية ايجابية تماماً ، وهي نشوء التربة المكونة من مختلف انواع العناصر الكيمياوية المدققة ، الامر الذي يجعل بالامكان الى اقصى حد وجود نباتات كثيفة ومتنوعة جداً .

ونرى الشيء ذاته في الرياضيات . فلنأخذ اي مقدار جبري ونرمز له بالحرف ب . فاذا نفيناه نحصل على – ب (ناقص ب) . واذا نفينا هذا النفي وضربنا – ب فى – ب نحصل على +ب٢ ، اي على المقدار الاولي الموجب ، ولكن على درجة اعلى ، اي في الأس الثاني . وهنا ايضا لا يهم اننا يمكن ان نتوصل الى ب٢ نفسه بطريقة اخرى ، هي ان نضرب ب الموجب فى نفسه ونحصل بالتالى على ب٢ . وذلك لان النفي الذي تعرض للنفي يكمن برسوخ في ب٢ بحيث يكون له في جميع الملابسات جذران تربيعيان هما ب و – ب . ان عدم امكان التخلص من النفي الذي تعرض للنفي ، من الجذر السالب الكامن في التربيع ، يكتسب اهمية ملموسة تماماً في المعادلات التربيعية . – ويتبدى نفي النفي بجلاء اكبر في التحليل الاعلى ، في «عمليات جمع المقادير المتناهية في الصغر» التي يعتبرها

السيد دوهرنج نفسه اعلى العمليات الرياضية والتي تسمى ، باللغة العادية ، حساب التفاضل وحساب التكامل . فكيف يجري هذان الحسابان ؟ لنفترض ان هناك في مسألة معينة مقدارين متغيرين هما س و ع ولا يمكن لاحدهما ان يتغير بدون تغير المقدار الآخر معه بالنسبة التي تحددها ملابسات القضية . وانا افاضل س و ع ، اي اعتبرهما متناهيين في الصغر الى حد انهما يتلاشيان بالمقارنة مع اي مقدار فعلي مهما كان صغيراً ، ولا يبقى من س و ع اي شيء ما عدا العلاقة المتبادلة بينهما ، ولكن بدون اي اساس مادي ، ان صح القول – فتبقى علاقة كمية بدون اية كمية . اذن فان $\frac{\text{ت ع}}{\text{ت س}}$ (اي التناسب بين تفاضل ع وتفاضل س) تساوي $\frac{\text{صفر}}{\text{صفر}}$ ، ولكنه التناسب $\frac{\text{صفر}}{\text{صفر}}$ الذي يعتبر تعبيرا عن التناسب $\frac{\text{ع}}{\text{س}}$ واذكر عرضا ان هذا التناسب بين مقدارين متلاشيين ، هذه النقطة المسجلة لتلاشيهما ، يمثل تناقضاً . الا ان هذا الواقع قلما يعيقنا كثيرا ، كما كان لا يعيق ، عموماً ، الرياضيات منذ حوالى مائتي عام . افلا يعني ذلك باني انفي س وع ، ولكن ليس بمعنى انهما لم يعودا يستأثران باهتمامي – فهكذا تنفي الميتافيزيقا بالضبط – بل انفيهما بموجب ملابسات القضية ؟ اذن ، فبدلاً من س و ع ، أرى في الصيغ او المعادلات التي استعملتها نفي هذين الرمزين ، اي ت س و ت ع . ثم اواصل العمليات مع هاتين الصيغتين معتبرا ت س و ت ع مقدارين فعليين رغم خضوعهمـــا لبعض القوانين الخاصة ، وفى نقطة معينة **انفي النفي** ، اى اكامل الصيغة التفاضلية ، وبدلاً من ت س و ت ع احصل من جديد على المقدارين الفعليين س و ع ، وعلى هذا الطريق لم اعد ببساطة الى ما بدأت منه ، بل قمت بحل مسألة ربما حطمت الهندسة العادية والجبر اسنانهما عبثا في حلها .

والحال لا يختلف عن ذلك فى التاريخ ايضا . فان جميع الشعوب المتحضرة بدأت من الملكية المشتركة للارض . ولدى جميع الشعوب التي اجتازت المرحلة المعروفة للحالة البدائية تغدو هذه الملكية المشتركة في سياق تطور الزراعة قيوداً للانتاج . ويجري القضاء

عليها ، اي انها تتعرض للنفي ، وتتحول ، بعد اجتياز مراحل بينية طويلة بهذا القدر او ذاك ، الى ملكية خاصة . الا ان الملكية الخاصة ، في الدرجة الاعلى لتطور الزراعة والتي تتحقق بفضل الملكية الخاصة نفسها للارض ، تغدو ، على العكس ، قيوداً للانتاج ، كما يلاحظ ذلك الآن في ميدان الملكية الصغيرة والكبيرة للارض على حد سواء . وينجم عن ذلك بالضرورة مطلب نفي الملكية الخاصة للارض هذه المرة وتحويلها من جديد الى ملكية مشتركة . الا ان هذا المطلب لا يعني بعث الملكية المشتركة البدائية ، بل اقامة شكل ارقى بكثير واكثر تطورا للتملك المشترك لن يغدو عائقا امام الانتاج ، بل على العكس سيعتق هذا الاخير لاول مرة من القيود التي تضيق عليه ، وسيهيىء له امكانية الاستفادة التامة من الاكتشافات الكيمياوية والاختراعات الميكانيكية الحديثة .

لنأخذ مثالاً آخر . كانت الفلسفة اليونانية والرومانية القديمة عبارة عن المادية الاولية العفوية . وبوصفها مادية عفوية فهي لم تكن قادرة على ايضاح العلاقة بين الفكرة والمادة . الا ان ضرورة بلوغ الوضوح في هذه المسألة ادت الى التعاليم الخاصة بالروح المنفصلة عن البدن ، ومن ثم الى تأكيد خلود هذه الروح ، واخيرا الى الوحدانية . وهكذا تعرضت المادية القديمة للنفي من جانب المثالية . ولكن المثالية في التطور اللاحق للفلسفة غدت هي الاخرى باطلة وتعرضت للنفي من جانب المادية الحديثة . ان المادية الحديثة – نفي النفي – تمثل ليس مجرد بعث للمادية القديمة ، لانها اضافت الى الاسس غير العابرة في هذه الاخيرة مجمل المضمون الفكري لتطور الفلسفة وعلم الطبيعة طوال الفي عام ، وكذلك تاريخ الالفي عام نفسه . ولم يعد ذلك فلسفة على العموم ، بل صار مجرد نظرة الى الكون يجب ان تجد تأكيدا لها ويجب ان تبرز ليس في علـــم العلوم المتميز المزعوم ، بل في العلوم الفعلية . وهكذا «حذفت» الفلسفة هنا ، اي انها «ازيلت وظلت في الوقت ذاته» ، ازيلت من حيث الشكل وظلت من حيث مضمونها الفعلي . اذن ، فحيثما لا يرى السيد دوهرنج غير «التلاعب بالالفاظ» يتكشف المضمون الواقعـــي لدى امعان النظر .

واخيرا ، فحتى تعاليم روسو عن المساواة ، والتي يمثل مذهب

السيد دوهرنج نسخة مزورة باهتة عنها ، لم يكن بالامكان وضعها بدون ان يلعب نفي النفي الهيجلي دور القابلة ، علماً بان ذلك قبل ميلاد هيجل بحوالي عشرين عاماً (٨٩) . ان تعاليم روسو ، البعيدة جداً عن الشعور بالخجل من ذلك ، قد عرضت في سردها الاول على الملا ، بصورة تكاد تكون تظاهرية ، دمغة منشأها الديالكتيكي . يقول روسو ان البشر كانوا متساوين في حالتهم الطبيعية والهمجية . ولما كان روسو يعتبر مجرد ظهور الكلام "تشويهاً للحالة الطبيعية فقد كان له حق كامل في ان ينسب مساواة الحيوان ، في اطار نوع بعينه ، الى هؤلاء البشر الحيوانيين الذين نسبهم هيكل في العصر الحديث بصورة فرضية الى صنف Alali – البكم (٩٠) . الا ان هؤلاء البشر الحيوانيين المتساوين فيما بينهم كانوا يتميزون بميزة واحدة على سائر الحيوانات ، هي قدرتهم على الترقي ، على التطور اللاحق ، وهذه الخاصية هي التي غدت سبباً للامساواة . وهكذا يرى روسو تقدماً في ظهور اللامساواة . الا ان هذا التقدم كان تناحرياً ، اذ انه كان نكوصاً في الوقت ذاته .

«ان كل النجاحات اللاحقة» (بالمقارنة مع الحالة البدائية) «كانت تمثل فقط تقدماً ظاهرياً باتجاه **ترقي الفرد** * ، ولكنها في الواقع كانت تقود الى **انحطاط النوع** * . كانت معالجة المعادن والزراعة هما الفنان اللذان اسفر اكتشافهما عن تلك الثورة **الهائلة**» (تحويل الغابات البكر الى ارض مفلوحة ، ومع ذلك ظهور البؤس والعبودية بنتيجة قيام الملكية) . «ان الذهب والفضة ، في رأي الشاعر ، والحديد والقمح ، في رأي الفيلسوف ، قد جعلا **البشر** * متمدنين وافسدا **النوع** * البشري» .

ومع كل خطوة تخطوها الحضارة تخطو اللامساواة خطوة الى امام هي الاخرى . وتتحول كل المؤسسات التي ينشئها لنفسه المجتمع الذي ظهر مع الحضارة الى مؤسسات على طرفي نقيض مع وظيفتها الاولية .

«ومما لا جدال فيه – وهذا يشكل القانون الاساسي في مجمل قوانين الدولة – ان الشعوب نصبت الحكام لحماية حريتها وليس لتصفيتها» .

---

* التشديد لانجلس . **الناشر** .

ومع ذلك يتحول هؤلاء الحكام من كل بد الى مضطهدين للشعوب ، ويسيرون بهذا الاضطهاد الى النقطة التي تتحول فيها اللامساواة البالغة اوجها الى نقيضها من جديد فتغدو سبباً للمساواة : فالجميع متساوون امام الطاغية ، وهم يساوون الصفر على وجه التحديد .

«وهذه هي الدرجة القصوى للامساواة ، **تلك النقطة النهائية التي تغلق عندها الحلقة وتتصل بنقطة البداية التي انطلقنا منها** * . وهنا يصبح جميع الافراد متساوين لانهم عدم ، ولا تمتلك الرعية اي قانون آخر ما عدا ارادة السيد» . الا ان الطاغية يعتبر سيداً طالما انه قادر على استخدام العنف ؛ ولذا «فعندما يطردونه لا يستطيع ان يتشكى من العنف . . . فالعنف كان يسنده ، والعنف اسقطه . كل شيء يسير على طريقه الطبيعي الصحيح» .

وهكذا تتحول اللامساواة من جديد الى مساواة ، ولكن ليس المساواة القديمة الناشئة عفوياً بين البشر البدائيين البكم ، بل المساواة الاعلى بشكل العقد الاجتماعي . ويتعرض الظالمون للظلم . وهذا هو نفي النفي .

وهكذا نجد عند روسو ليس فقط محاججات شبيهة منتهي الشبه بمحاججات ماركس في «رأس المال» ، بل ونرى عند روسو ، وبالتفاصيل ، طائفة كاملة من نفس العبارات الديالكتيكية التي يستخدمها ماركس : العمليات المتناحرة بطبيعتها والحاوية على التناقض ، تحول تطرف معين الى نقيضه ، واخيراً ، وكنواة لكل شيء — نفي النفي . وبالتالي فاذا كان روسو لا يستطيع بعد ، في عام ١٧٥٤ ، ان يتكلم «بالرطانة الهيجلية» ، فقد كان على اية حال ، قبل ١٦ عاماً من ميلاد هيجل ، مصاباً اعمق اصابة بطاعون الهيجلية وديالكتيك التناقض ، وتعاليم اللوجوس والمنطق اللاهوتي وهلمجرا . وعندما استعان السيد دوهرنج ، في ابتذاله لنظرية المساواة عند روسو ، برجليه الامجدين ، فقد سقط هو الآخر على سطح مائل ينزلق عليه بقنوط الى احضان نفي النفي . ان الحالة التي تزدهر في ظلها المساواة بين هذين الرجلين ، والتي تصور ، مع ذلك ، بانها حالة مثالية ، يطلق عليها في الصفحة ٢٧١ من

---

* التشديد لانجلس . **الناشر** .

«مقرر الفلسفة» اسم «الحالة البدائية» . وهذه الحالة البدائية ، حسبما جاء في الصفحة ٢٧٩ ، يصفيها بالضرورة «نظام النهب» -- وهذا هو النفي الاول . ولكننا ، بفضل فلسفة الواقع ، وصلنا في الوقت الحاضر الى امكان الغاء نظام النهب والاستعاضة عنه بالكومونة الاقتصادية التي ابتدعها السيد دوهرنج والمستندة الى المساواة – لهي النفي ، المساواة على درجة ارفع . ذلك مشهد مسل يوسع الافق بشكل ناجع : فان السيد دوهرنج نفسه يتفضل ويقترف جريمة فادحة – نفي النفي !

فما هو نفي النفي يا ترى ؟ انه قانون عام جداً ، ولذا فهو هام وواسع المفعول جداً ، لتطور الطبيعة والتاريخ والفكر . وهو قانون يتجلى ، كما رأينا ، في مملكتي الحيوان والنبات ، وفي الجيولوجيا والرياضيات والتاريخ والفلسفة ، وقد اضطر حتى السيد دوهرنج ، دون علم منه ، ان يتكيف له على طريقته رغم مقاومته العنيدة . بديهي انني لا اقول شيئاً بعد عن عملية التطور **الخاصة** التي تقوم بها ، مثلاً ، حبة الشعير من نموها حتى موت النبتة المثمرة ، عندما اقول ان ذلك هو نفي النفي . فان حساب التكامل هو ايضاً نفي للنفي . ويعني ذلك انني عندما اكتفي بهذا التأكيد العام يمكن ان اؤكد سخافة تقول ان عملية حياة سنبلة الشعير هي حساب تكاملي ، او ، اذا شئتم ، هي الاشتراكية . ان الميتافيزيقيين ينسبون الى الديالكتيك دوما هذا النوع بالذات من السخافات . وعندما اقول عن جميع هذه العمليات بانها تمثل نفي النفي فانا اشملها جميعاً بهذا القانون وحده من قوانين الحركة ، ولذلك بالضبط لا التفت الى خصائص كل عملية متميزة على انفراد . الا ان الديالكتيك ما هو الا علم القوانين العامة للحركة ولتطور الطبيعة والمجتمع البشري والتفكير .

ولكن رب معترض يعترض : ان النفي الحاصل في هذه الحالة ليس نفياً حقيقياً ، فانا انفي حبة الشعير كذلك عندما اطحنها ، وانفي الحشرة عندما اسحقها وانفي المقدار الموجب ب عندما اشطبه وهلمجرا . او اني انفي موضوعة «الوردة وردة» عندما اقول «الوردة ليست وردة» . فما الذي يحصل عندما انفي هذا النفي من جديد فاقول «الوردة مع ذلك وردة» ؟ – تلك هي بالفعل الحجج الرئيسية

للميتافيزيقيين ضد الديالكتيك ، وهي حجج تليق تماماً بمحدودية التفكير الميتافيزيقي . فالنفي في الديالكتيك لا يعني مجرد قول «لا» او الاعلان عن ان الشيء غير موجود او تحطيمه باية وسيلة . فقد قال سبينوزا في حينه : Omnis determinatio est negatio كل تقييد او تضييق هو نفي في الوقت ذاته (٩١) . ثم ان اسلوب النفي تحدده هنا ، اولاً ، الطبيعة العامة للعملية ، وثانياً – طبيعتها الخاصة . فعلي ليس فقط ان انفي شيئاً ما ، بل وان ازيل نفيه من جديد . وبالتالي فان النفي الاول يجب ان يجري بشكل يبقى معه – او يغدو – النفي الثاني ممكناً . ولكن كيف يتم تحقيق ذلك ؟ هذا يتوقف على الطبيعة الخاصة لكل حالة على انفراد . فاذا طحنت حبة شعير او سحقت حشرة فقد قمت بالنفي الاول ولكنني جعلت النفي الثاني مستحيلا . وبالتالي يوجد لكل نوع من الاشياء ، كما لكل نوع من التصورات والمفاهيم ، نوع خاص من النفي ، وهو نفي يحدث في ظله تطور . وفي حساب المقادير المتناهية في الصغر يحدث النفي بشكل يختلف عما في الحصول على الدرجات (الاسوس) الموجبة من جذور سالبة . وهذا امر يجب تعلمه مثل سائر الامور . وليس بوسعي ، اذا لم يكن لديّ غير معرفة كون مفهوم «نفي النفي» يشمل سنبلة الشعير وحساب المقادير المتناهية في الصغر ، لا ان اوفق في زراعة الشعير ولا في حل مسائل التفاضل والتكامل ، كما لا تقدم لي معرفة قوانين اعتماد النغمات على احجام الاوتار قابلية العزف على الكمان . – ولكن من الواضح ان نفي النفي الذي ينحصر في عمل صبياني حيث تكتب فيه ب ثم تشطب مرة بعد اخرى ، او يقال ان الوردة وردة ثم يقال ان الوردة ليست وردة ، لا يسفر ولا يكشف عن شيء سوى حماقة الشخص الذي يمارس هذا العمل الممل . ومع ذلك يود الميتافيزيقيون لو يقنعوننا بانه طالما ننوي ممارسة نفي النفي فيجب القيام بذلك بالشكل المذكور اعلاه .

وهكذا ، فان السيد دوهرنج بالذات وليس غيره يضللنا حين يزعم بان نفي النفي يمثل مشابهة هذيانية مع الخطيئة والتوبة ابتدعها هيجل واقتبسها من الدين . فالناس كانوا يفكرون ديالكتيكياً لزمن بعيد قبل ان يعرفوا ما هو الديالكتيك ، مثلما كانوا يتكلمون النثر لزمن بعيد قبل ان تظهر كلمة «النثر» . اما قانون نفي النفي

الذي يتحقق بصورة لاواعية في الطبيعـــة والتاريخ ، وبصورة لاواعية – ما دامت معرفته لم تتم – في اذهاننا ايضا فان هيجل قد صاغه فقط لاول مرة بشكل بيّن . واذا كان السيد دوهرنج يريد ان يمارس هذا العمل بنفسه خفية ، ولكن تسميته فقط لا تعجبه ، فليبحث عن تسمية افضل . اما اذا كان ينوي طرد لب هذه القضية من التفكير فليتفضل ويطرده في البداية من الطبيعة والتاريخ ويخترع رياضيات لا يكون فيها حاصل – ب × – ب يساوي ب٢ ، ويمنع فيها حساب التفاضل والتكامل تحت طائلة العقاب .

١٤ — خاتمة

فرغنا من الفلسفة . اما التخيلات بشأن المستقبل التي لا تزال موجودة ، فضلاً عن ذلك ، في «المقرر» فستحظى باهتمامنا اثناء تحليل الثورة التي اجراها السيد دوهرنج في ميدان الاشتراكية . فما الذي وعدنا به السيد دوهرنج ؟ بكل شيء . وما الذي وفى به من وعوده ؟ لا شيء . ففيما يخص «عناصر الفلسفة الواقعية الموجهة وفقا لذلك الى واقع الطبيعة والحياة» و«النظرة العلمية الصارمة الى الكون» و«الافكار البانية للنظام» وسائر مآثر السيد دوهرنج التي اذاعها السيد دوهرنج نفسه على نطاق واسع وبعبارات طنانة ، تبين منذ اللمسة الاولى لها **انها شعوذة بحتة** . واتضح ان المخطط العالمي الذي «قرر بشكل راسخ الاشكال الاساسية للوجود دون ان يضحي بعمق الفكر اطلاقاً» انما هو نسخة سطحية جداً من المنطق الهيجلي تشاطره وهمه الوسواسي الزاعم بان هذه «الاشكال الاساسية» او المقولات المنطقية كان لها وجود غيبي في مكان ما قبل العالم وخارج العالم الذي يجب ان «تطبق» عليه . وقدمت لنا الفلسفة الطبيعية علم الكونيات الذي منطلقه هو «حالة المادة المساوية لذاتها» — وهي الحالة التي لا يمكن تصورها الا عن طريق التشويش المطبق بخصوص الصلة بين المادة والحركة ، وبالاضافة الى ذلك ، عن طريق افتراض اله شخصي خارج العالم هو وحده الذي يساعد هذه الحالة على التحول الى الحركة . ولدى تناول الطبيعة العضوية رفضت فلسفة الواقع الصراع من اجل البقاء والانتقاء الطبيعي اللذين قال بهما داروين معتبرة اياهما «جرعة كبيرة من الوحشية الموجهة ضد النزعة الانسانية» ، فاضطرت فيما بعد الى ادخال هذا وذاك من خلال الباب الخلفي وتقبلهما كعاملين ساريي المفعول

في الطبيعة ولكن ثانوية الشأن . علماً بانه تسنت لها الفرصة كي تبدى في ميدان علم الاحياء جهلاً يندر ان نجد مثله الآن – ومنذ ان غدا مستحيلاً عدم الاطلاع على المحاضرات العلمية المبسطة – حتى بين بنات «الفئات المثقفة» . ان ابتذال تعاليم روسو أدى بفلسفة الواقع في ميدان الاخلاق والقانون الى نتائج ليس افضل من تلك التي ادى اليها ابتذال تعاليم هيجل فى الاقسام السابقة . وفيما يخص علم الحقوق ايضاً ابدت فلسفة الواقع هذه ، رغم كل تأكيدات المؤلف على خلاف ذلك ، جهلاً لا نصادفه الا نادراً حتى عند اكثر الحقوقيين البروسيين القدامى سطحية . ان الفلسفة التي «لا تعترف باي افق مرئي ببساطة» تكتفي في الميدان الحقوقي بافق فعلي يتوافق مع ميدان فعل القانون البروسي . اما وعود هذه الفلسفة بان تكشف امامنا «جميع اراضي وجميع سماوات الطبيعة الخارجية والداخلية في حركتها التي تحدث انقلاباً ضخماً» فنحن لا نزال ننتظرها عبثاً ، كما ننتظر عبثا ايضاً «الحقائق النهائية الدامغة» و«الاساسي المطلق» . وتبين ان الفيلسوف الذي «يستبعد» نمط تفكيره «اي محاولة لتكوين تصور محدود ذاتياً عن العالم» هو نفسه محدود ذاتياً ليس فقط بمعارفه الناقصة للغاية – كما اثبتنا ذلك – وبنمط تفكيره الميتافيزيقي الضيق وتباهيه الكاريكاتيري ، بل وبنزواته الشخصية الصبيانية . فهو لا يستطيع ان يطبخ فلسفته ، فلسفة الواقع ، دون ان يفرض سلفاً اشمئزازه من التبغ والقطط واليهود – كقانون شامل – على سائر البشرية ، بمن فيها اليهود . ان «وجهة نظره الانتقادية حقاً» ازاء الآخرين تتلخص في ان ينسب اليهم باصرار اشياء لم يقولوها يوماً وهي من صنع السيد دوهرنج نفسه . ان محاججاته الهزيلة ، كعصيدة البؤساء ، حول المواضيع المبتذلة ، من قبيل قيمة الحياة وافضل طريقة للتمتع بالحياة ، مشبعة هي الاخرى برياء يبين تماماً اصل غضبه على فاوست غوته . فليس من الجائز لغوته طبعاً ، ان يجعل فاوست اللااخلاقي بطلاً له ، بدلاً من فيلسوف الواقع الجاد – فاغنر . – وباختصار فان فلسفة الواقع هي في آخر المطاف ، على حد تعبير هيجل ، «اخف رسوب للتنوير الالماني» – رسوب لا تكتسب تفاهته الهزيلة الشفافة مظهراً اكثر كثافة وتعكراً الا بفضل اضافة فتات من

العبارات التكهنية اليها . وعندما نفرغ من قراءة الكتاب نجد انفسنا عارفين بقدر ما كنا نعرف قبل قراءته ومضطرين الى الاعتراف بان «نمط التفكير الجديد» و«الاستنتاجات والآراء الفريدة في اساسها» و«الافكار البانية للنظام» قد حملت الينا ، حقاً ، الكثير من السخافات الجديدة المختلطة ، ولكنها لم تقدم ولا سطراً واحداً نستطيع ان نتعلم منه شيئاً . وهذا الرجل الذي يمتدح شعوذاته وبضائعه مرفقاً ذلك بضجيج الصنوج والابواق ويفعل هذا ليس اسوأ من اي بياع عادي في السوق – علماً بانه لاشيء ، لا شيء اطلاقاً من وراء كلمات هذا الرجل – ان هذا الرجل يتجرأ على اطلاق نعت الدجالين على اناس مثل فيختته وشيلنغ وهيجل الذين يعتبر حتى اقلهم شأناً عملاقاً بالمقارنة معه . حقاً ، امامنا دجال . . . ولكن من يا ترى ؟

القسم الثانى

الاقتصاد السياسي

١ – الموضوع والمنهج

الاقتصاد السياسى ، باوسع معنى للكلمة ، هو علم قوانين ادارة الانتاج وتبادل الخيرات الحياتية المادية فى المجتمع البشرى . والانتاج والتبادل عبارة عن وظيفتين مختلفتين . فالانتاج يمكن ان يتم بلا تبادل ، اما التبادل فلا يمكن ان يوجد بلا انتاج لانه بطبيعة الحال تبادل للمنتجات . وكل من هاتين الوظيفتين الاجتماعيتين متاثرة بقدر كبير بتأثيرات خارجية خاصة ، ولذلك تلازمها ، بقدر كبير ايضا ، قوانينها الخاصة . الا ان هاتين الوظيفتين ، من جهة اخرى تتوقفان احداهما على الاخرى فى كل لحظة معينة وتؤثران على بعضهما البعض بالقدر الذي يتيح اعتبارهما الاحداثى الافقى والاحداثى الرأسى للخط البيانى الاقتصادى .

ان الظروف التى ينتج فيها الناس المنتجات ويتبادلونها فيما بينهم تختلف فى بلد عن آخر ، وهى فى كل بلد تختلف بدورها من جيل لآخر . ولذلك لا يمكن للاقتصاد السياسى ان يكون متماثلا بالنسبة لجميع البلدان وجميع العصور التاريخية . ان بعدا زمنيا هائلا يفصل بين القوس والنشّاب والسكين الحجرية والعلاقات التبادلية النادرة جدا لدى المتوحشين وبين الآلة البخارية التى تبلغ قوتها الف حصان بخارى وماكنة النسيج الميكانيكية والسكك الحديدية والبنك البريطانى . ولم يتوصل سكان تيرادليفيغو (الارض الملتهبة) الى الانتاج بالجملة والتجارة العالمية ، كما لم يتوصلوا الى المضاربة بالكمبيالات او الافلاس فى البورصة . ومن يريد ان يحصر الاقتصاد السياسى لارخبيل تيرادليفيغو والاقتصاد السياسى لبريطانيا الحديثة فى قوانين واحدة بعينها لن يقدم ، على

ما يبدو ، شيئا اكثر من النقاط العامة العادية تماما . وهكذا فالاقتصاد السياسي علم **تاريخي** من حيث الجوهر . فهو يتناول مادة تاريخية ، اى متغيرة على الدوام ، وهو يدرس فى المقام الاول القوانين الخاصة لكل درجة منفصلة من درجات تطور الانتاج والتبادل ، وفى خاتمة هذه الدراسة فقط يمكنه ان يحدد القوانين القليلة والعامة جدا التى تناسب الانتاج والتبادل عموما . علما بان القوانين السارية المفعول بالنسبة لاساليب انتاجية واشكال تبادلية معينة تكون بالطبع سارية المفعول لجميع المراحل التاريخية التى تعتبر فيها تلك الاساليب والاشكال عامة . فمع استخدام النقود المعدنية ، مثلا ، طبق عدد من القوانين السارية المفعول فى جميع المراحل التاريخية المعنية وبالنسبة لجميع البلدان التى يجرى التبادل فيها بواسطة النقود المعدنية .

وعلى اسلوب الانتاج والتبادل فى المجتمع المعين تاريخيا وعلى المقدمات التاريخية لهذا المجتمع يتوقف اسلوب توزيع المنتوجات . وفى المشاعة القبلية او الزراعية ذات الملكية العامة للارض ، اى فى المشاعة التى تدخل التاريخ معها — او مع بقايا ملحوظة تماما منها — جميع الشعوب المتمدنة يغدو التوزيع المتساوى نسبيا للمنتجات امرا بديهيا بقدر ما ، وعندما يظهر بين افراد المشاعة تفاوت كبير او صغير فى التوزيع يغدو ذلك دليلا على بدء تحلل المشاعة . — فالزراعة الكبيرة والصغيرة على حد سواء تسمح باشكال مختلفة جدا للتوزيع ، وذلك تبعا للمقدمات التاريخية التى تطورت منها . ولكن من الواضح تماما ان الزراعة الكبيرة تستدعى دوما توزيعا يختلف تماما عما تستدعيه الزراعة الصغيرة ، وان الزراعة الكبيرة تتطلب او تولد تضاد الطبقات — الاسياد والعبيد ، الاقطاعيين والفلاحين الاقنان ، الرأسماليين والعمال الاجراء ، فى حين ان الفوارق الطبقية بين الافراد العاملين فى الانتاج الزراعى ليست ضرورية اطلاقا فى ظل الزراعة الصغيرة ، بل على العكس يدل واقع وجود هذه الفوارق على بدء تحلل الاقتصاد المجزأ . — ان استحداث ونشر النقود المعدنية فى بلد كان يسوده قبل ذلك الاقتصاد العينى بصورة مطلقة او غالبة انما يرتبطان دوما بانقلاب بطيء او سريع فى التوزيع السابق ، علما بان التفاوت فى التوزيع

بين اشخاص معينين – وبالتالى التضاد بين الاغنياء والفقراء – يزداد باطراد . وبقدر ما جعل الانتاج الحرفى الورشى المحلى فى العصر الوسيط وجود الرأسماليين الكبار والعمال الاجراء مدى الحياة امرا مستحيلا ، بنفس ذلك القدر تولد هاتان الطبقتان حتما من الصناعة الكبيرة العصرية والتسليف العصرى المتطور وشكل التبادل المناسب لتطور كلتا الطبقتين والمزاحمة الحرة .

الا ان **الفوارق الطبقية** تظهر مع الفوارق فى التوزيع . وينقسم المجتمع الى طبقات ذات امتيازات ومحرومة ، استغلالية ومستغلة ، سائدة ومضطهدة ، اما الدولة التى توصلت اليها الجماعات الناشئة عفويا من المشاعات ذات الاصل العشائرى الواحد بنتيجة تطورها لغرض وحيد فى البداية هو تلبية حاجاتها المشاعية (الارواء فى الشرق مثلا) والحماية من الاعداء الخارجيين ، فهى تتسلم بنفس القدر من الآن وظيفة جديدة هى صيانة ظروف وجود وسيطرة الطبقة الحاكمة ضد الطبقة المضطهدة وذلك بواسطة العنف .

ولكن التوزيع ليس مجرد نتيجة خاملة للانتاج والتبادل . فهو بدوره يمارس تأثيرا عكسيا على الانتاج والتبادل . ان كل اسلوب جديد للانتاج او شكل جديد للتبادل تعرقله فى البداية ليس فقط الاشكال القديمة للانتاج والتبادل والمؤسسات السياسية المناسبة لها ، بل وكذلك الاسلوب القديم للتوزيع . ويضطر الاسلوب الجديد للانتاج والشكل الجديد للتبادل الى كسب التوزيع المناسب لهما وذلك عن طريق نضال مرير . ولكنه كلما كان اسلوب الانتاج والتبادل المعنى اكثر تحركا واكبر قدرة على الاكتمال والتطور نجد ان التوزيع يبلغ بسرعة اكبر تلك الدرجة التى يتجاوز فيها اسلوب الانتاج والتبادل الذى يولده ويدخل فى صدام معه . ان المشاعات البدائية القديمة التى تحدثنا عنها آنفا يمكن ان تبقى طوال آلاف السنين ، كما نلاحظ ذلك الآن عند الهندوس والسلاف طالما لا يولد الاتصال بالعالم الخارجى داخل هذه المشاعات فوارق فى الملكية ينجم عنها تحللها . وبالعكس نجد الانتاج الرأسمالى الحديث الذى لا يكاد وجوده يتجاوز ثلثمائة عام والذى غدا سائدا فقط منذ ظهور الصناعة الكبيرة ، اى منذ مائة عام لا غير ، قد تمكن من ان يولد فى غضون هذه الفترة القصيرة اضدادا فى التوزيع – تركز الرساميل

فى ايد قليلة من جهة ، وتركز الجماهير الفقيرة فى المدن الكبيرة من جهة اخرى — وهى اضداد سيهلك هذا الانتاج بسببها حتما .

ان الصلة بين التوزيع المعطى تاريخيا وبين الظروف المادية المعطاة تاريخيا لوجود هذا المجتمع او ذاك متجذرة فى طبيعة الاشياء لدرجة انها تنعكس دوما فى غريزة الشعب . وطالما ان هذا الاسلوب للانتاج او ذاك فى الخط الصاعد من تطوره فهو يتلقى المديح حتى من المتضررين من اسلوب التوزيع الملازم له . كان ذلك هو حال العمال الانجليز فى فترة ظهور الصناعة الكبيرة . والاكثر من ذلك انه طالما يظل اسلوب الانتاج هذا طبيعيا من الناحية الاجتماعية يبقى سائدا على العموم الرضا من التوزيع ، واذا كانت اصوات الاحتجاج تتعالى فى اثناء ذلك فهى تنطلق من بيئة الطبقة المسيطرة نفسها (سان سيمون وفوريه واوين) ولا تحظى باى صدى لدى الجماهير المستغلة . وعندما يجتاز اسلوب الانتاج المعنى جزءا كبيرا من خطه الهابط ، ويولى نصف زمانه وتختفى ظروف وجوده بقدر كبير ويطرق خليفتـــه الباب — آنذاك فقط يبدو التفاوت المتزايد باطراد فى التوزيع جائرا فى انظار الناس وعند ذاك فقط يبدأ الناس بالاستعانة بما يسمى بالعدالة الخالدة منطلقين من الوقائع التى ولى زمانها . ان هذه الاستعانة بالاخلاق والقانون لا تسير بنا الى الامام قيد انملة من الناحية العلمية . فان علم الاقتصاد يعتبر التذمر الاخلاقى مهما كان عادلا مجرد اشارة وليس برهانا . فان مهمة علم الاقتصاد تتلخص ، على العكس ، فى البرهنة على ان عيوب النظام الاجتماعى التى بدأت تطفو على السطح ناتجة بالضرورة عن اسلوب الانتاج القائم ، ولكنها فى الوقت ذاته علامة على تحلله الداهم ، كما تتلخص فى الكشف عن عناصر التنظيم الجديد المرتقب للانتاج والتبادل داخل الشكل الاقتصادى المتفسخ للحركة ، وهو التنظيم الذى يستأصل تلك العيوب . ان الغضب الذى يخلـــق الشعراء ، شيء مناسب تماما فى تصوير تلك العيوب كما فى مكافحة دعاة الوئام الذين ينكرون وجود هذه العيوب او يجملونها ويزينونها فى تزلفهم الى الطبقة السائدة . ولكن القيمة الضئيلة لهذا الغضب بوصفه **برهانا** بالنسبة لكل حالة معنية انما تتجلى بوضوح في ان

الغضب وجد لنفسه اسبابا كافية فى كل عصر من عصور التاريخ السالف .

الا ان الاقتصاد السياسى كعلم للظروف والاشكال التى يجرى فيها الانتاج والتبادل فى مختلف المجتمعات البشرية والتى يتم فيها طبقا لذلك توزيع المنتجات فى كل مجتمع معنى – ان الاقتصاد السياسى بهذا المعنى الواسع لا يزال فى طور الاستعداد للنشوء . ان ما يقدمه لنا علم الاقتصاد حتى الآن مقتصر كليا تقريبا على منشأ وتطور اسلوب الانتاج الرأسمالى : فهو يبدأ بانتقاد مخلفات الاشكال الاقطاعية للانتاج والتبادل ويبرهن على ضرورة استبدالها بالاشكال الرأسمالية ، ثم يطور قوانين اسلوب الانتاج الرأسمالى واشكال التبادل المناسبة له من الناحية الايجابية ، اى بحكم كونها تخدم الاهداف العامة للمجتمع وينتهى بالانتقاد الاشتراكى لاسلوب الانتاج الرأسمالى ، اى بتصوير قوانينه من الناحية السلبية ، والبرهنة على ان هذا الاسلوب الانتاجى يقترب سريعا ، بحكم تطوره الذاتى ، من النقطة التى يجعل نفسه فيها مستحيلا بنفسه . ويثبت هذا الانتقاد ان الاشكال الرأسمالية للانتاج والتبادل تغدو اكثر فاكثر كبولا لا تطاق بالنسبة للانتاج نفسه وان اسلوب التوزيع الذى تشترطه بالضرورة هذه الاشكال قد خلق وضعا للطبقات لا يطاق من يوم لآخر وخلق تناحرا يشتد من يوم لآخر بين الرأسماليين الذين يتقلص عددهم ولكنهم يثرون باطراد وبين العمال الاجراء الفقراء الذين يزداد عددهم باطراد وتتدهور احوالهم على العموم من سيئ الى اسوأ . واخيرا يثبت هذا الانتقاد ان القوى المنتجة الواسعة التى نشأت فى اطار اسلوب الانتاج الرأسمالى والتى غدا عاجزا عن كبحها انما تنتظر بفارغ الصبر ان يأخذ زمامها مجتمع منظم لاجل العمل المشترك المنسق لكى يؤمن لكل افراده اسباب العيش والتطور الحر لقابلياتهم بقدر متزايد على الدوام .

وبغية اجراء هذا الانتقاد للاقتصاد البرجوازى من جميع الوجوه لم يكن كافيا الاطلاع على الشكل الرأسمالى للانتاج والتبادل والتوزيع . فقد كان من اللازم ايضا ان ندرس ونقارن ، وان بالخطوط العريضة ، الاشكال التى سبقته او التى توجد بمحاذاته فى البلدان الاقل تطورا . ان هذه الدراسة والمقارنة لم يقم بها حتى

الآن على العموم الا ماركس ، ولذلك فنحن مدينون كليا تقريبا لمؤلفاته بكل ما تم اثباته حتى الآن فى ميدان البحث النظرى للاقتصاد ما قبل البرجوازى .

اما الاقتصاد السياسى بالمعنى الاضيق للكلمة وبالصياغة الايجابية التى وضعها له الفيزيوقراطيون (٩٢) وآدم سميث فهو من حيث الجوهر ، ورغم ظهوره فى اذهان العباقرة فى اواخر القرن السابع عشر ، يمثل وليدا للقرن الثامن عشر ويقف فى صف واحد مع منجزات معاصريه من المنورين الفرنسيين العظام ويتقاسم معهم كل مزايا وعيوب ذلك الزمان . ان ما قلناه عن المنورين * يصلح لان نقوله عن الاقتصاديين آنذاك . فالعلم الجديد كان بالنسبة لهم تعبيرا عن العقل الخالد ، وليس تعبيرا عن علاقات وحاجات عصرهم ، وكانت قوانين الانتاج والتبادل التى اكتشفها هذا العلم بالنسبة لهم قوانين خالدة للطبيعة وليس قوانين شكل محدد تاريخيا للنشاط الاقتصادى : فقد استنبطوها من طبيعة الانسان . الا ان الدراسة المتمعنة توضح بان هذا الانسان كان مجرد الرجل العادى فى ذلك الزمان والذى كان فى طور التحول الى برجوازى ، وان طبيعته تتلخص فى كونه يمارس الانتاج والتجارة على اساس علاقات ذاك الزمان المحددة تاريخيا . —

وبعد ان اطلعنا بما فيه الكفاية على صاحبنا «المؤسس الانتقادى» السيد دوهرنج وطريقته فى ميدان الفلسفة صرنا نتمكن بسهولة من التكهن بفهمه للاقتصاد السياسى . ففى الميدان الفلسفى حيث لم يقدم اكواما من السخافات الصرف (كما فى الفلسفة الطبيعية) ، كان اسلوب فهمه كاركاتيرا لاسلوب الفهم فى القرن الثامن عشر . فالقضية بالنسبة له ليست قضية القوانين التاريخية للتطور ، بل القوانين الطبيعية والحقائق الابدية . وان علاقات اجتماعية مثل الاخلاق والقانون تفسر ليس بموجب الظروف المعطاة تاريخيا فى كل حالة ، بل بواسطة الرجلين السيئى الصيت اللذين اما ان يضطهد احدهما الآخر او ان لا يضطهده ، علما بان الحالة الاخيرة لم يصادف ان حدثت ولا مرة واحدة حتى الآن . ولذا نكاد لا نخطئ

---

* راجع ص ٢٢–٣٢ من هذه الطبعة . **الناشر** .

اذا قلنا مسبقا ان السيد دوهرنج فى آخر المطاف يحصر الاقتصاد السياسي ايضا فى الحقائق الاخيرة والنهائية ، فى القوانين الطبيعية الخالدة ، فى البديهيات المكررة الخالية اطلاقا من اى مضمون — وفى الوقت ذاته يمرر من جديد كل المضمون الايجابى للاقتصاد السياسى بالقدر الذى يعرفه ، من الباب الخلفى على سبيل التهريب . ويمكن القول مسبقا انه لن يستخلص التوزيع ، كظاهرة اجتماعية ، من الانتاج والتبادل ، بل يحيله الى رجليه الشهيرين من اجل البت فيه نهائيا . ولما كان ذلك كله حيل نعرفها من زمان فبوسعنا ان نلتزم هنا باكبر قدر من الايجاز .

حقا ، فان السيد دوهرنج يعلن لنا فى الصفحة ٢ (٩٣) بان

نظريته الاقتصادية تستند الى ما «**تم اثباته**» فى فلسفته و«تعتمد فى بعض النقاط الجوهرية على **حقائق** اسمى **وناجزة** على صعيد ارقى من الدراسات» .

ونصادف فى كل مكان نفس ذلك التبجح اللجوج . ونصادف فى كل مكان تباهى السيد دوهرنج بما اثبته وانجزه السيد دوهرنج نفسه . حقا ، فقد رأينا امثلة كافية على ذلك الانجاز ، ولكن كيف . . . انه انجاز كالاجهاز على شمعة تحترق .

وفى الحال ، وعلى اثر ذلك نحاط علما

«**بالقوانين الطبيعية** الاكثر عمومية لاى اقتصاد» —

ذلك يعني ان تقديراتنا صائبة .

بيد ان هذه القوانين الطبيعية لا تمكننا من فهم التاريخ السالف فهما صائبا الا اذا «درست بالشكل الاكثر تحديدا والذى حصلت عليه نتائجها بفضل الاشكال السياسية للاخضاع والتكتل . وان انظمة مثل العبودية ونير الاجرة اللذين تلتحق بهما اختهما التوأم — الملكية بالعنف ينبغى ان تعتبر اشكالا للنظام الاجتماعى الاقتصادى ذات طبيعة سياسية صرف . وهى تشكل حتى الآن الاطار الذى يمكن ان يتجلى فيه فقط مفعول القوانين الطبيعية للاقتصاد» .

ان هذا الحكم يلعب دور البوق الذى ينبئنا ، على غرار لحن فاغنر الرئيسي ، بظهور الرجلين السيئى الصيت . الا ان هذا الحكم يمثل ايضا شيئا اكبر من ذلك ، فهو يشكل الموضوع الاساسى لكتاب دوهرنج بمجمله . فى معرض الحديث عن القانون لم يتمكن

السيد دوهرنج ان يقدم لنا شيئا غير ترجمة ركيكة لنظرية روسو بخصوص المساواة الى لغة اشتراكية * ، وهى ترجمة نسمع نماذج افضل منها بكثير منذ عدة سنين فى اى مقهى بباريس يتردد عليها العمال . اما السيد دوهرنج فيقدم لنا هنا ترجمة اشتراكية ليست احسن اطلاقا لتشكى الاقتصاديين من تشويه القوانين الاقتصادية الطبيعية الخالدة ومفعولها بسبب تدخل الدولة وتدخل العنف . وبذلك يغدو بحق وحيدا تماما بين الاشتراكيين . فكل عامل اشتراكى بغض النظر عن قوميته يعرف جيدا ان العنف يصون الاستغلال فقط ولا يخلقه ، وان العلاقة بين الرأسمال والعمل المأجور هى اساس الاستغلال الذي يتعرض له ، وان هذه العلاقة ظهرت بطريقة اقتصادية صرف وليس عن طريق العنف .

ثم يصل الى علمنا

انه يمكن لدى النظر فى جميع المسائل الاقتصادية «التمييز بين عمليتين — عملية الانتاج وعملية التوزيع» . واضاف اليهما ج . ب . ساي المعروف بسطحيته عملية ثالثة هى عملية الاستثمار والاستهلاك ، ولكنه لم يتمكن ، لا هو ولا اتباعه ، من ذكر اى شيء مفهوم بهذا الخصوص . اما التبادل او التداول فهو فرع من الانتاج فقط ، وذلك لان الانتاج يشمل كل ما يجب القيام به لكى تصل المنتجات الى المستهلك الفعلى الاخير .

وعندما يجمع السيد دوهرنج فى كومة واحدة بين عمليتين مختلفتين تماما ، مع انهما تشترطان بعضهما البعض — الانتاج والتداول — ويعلن بمنتهى الاستهتار ان ازالة هذا الاختلاط «لا تسفر الا عن الاختلاط» فانما يثبت بذلك انه لا يعرف او لا يفهم التطور الهائل الذى حققه التداول بالذات خلال الخمسين عاما الاخيرة . وهذا ما يؤكده باقى مضمون كتابه . الا ان ذلك لا يكفيه . فبعد ان جمع بين الانتاج والتبادل باسم الانتاج عموما وضع التوزيع **جنب** الانتاج بوصفه عملية ثانية مستقلة تماما ولا تمت باية صلة للعملية الاولى . والحال فقد رأينا ان التوزيع بسماته الرئيسية هو دوما ناتج بالضرورة عن علاقات الانتاج والتبادل فى المجتمع المعنى ، وكذلك عن المقدمات التاريخية لهذا المجتمع ،

* راجع ص ١١٣—١٢٠ من هذه الطبعة . **الناشر** .

وان هذه التبعية هى على نحو يمكن المرء ، اذا عرف هذه العلاقات والمقدمات ، ان يتوصل الى حكم صائب بشأن طابع اسلوب الانتاج السائد فى المجتمع المعنى . ولكننا رأينا فى الوقت ذاته انه اذا كان السيد دوهرنج لا يرغب فى التخلى عن المبادئ «المثبتة» فى تعاليمه عن الاخلاق والحقوق والتاريخ ، فهو مضطر الى انكار هذه الحقيقة الاقتصادية البسيطة ، وان ذلك يغدو ضروريا بخاصة عندما يحتاج الى تمرير رجليه الحتميين عبر الاقتصاد السياسى بالتهريب . وبعد ان تم تخليص التوزيع من اى ارتباط بالانتاج والتبادل فان هذا الحدث العظيم يمكن ان يتحقق فى الاخير .

ولكن فلنتذكر فى البداية كيف كانت الامور لدى تناول الاخلاق والقانون . فقد بدأ دوهرنج هنا برجل **واحد** وقال :

«ان الانسان الواحد ، بحكم اعتباره وحيدا او متواجدا خارج اى ارتباط بالآخرين ، وهذا لا يختلف عن ذاك ، لا يمكن ان تكون لديه اية **واجبات** . ولا توجد بالنسبة له اية **التزامات** ، وكل ما هو موجود بالنسبة له هو الرغبة» .

ولكن من هو هذا الانسان الذى ليست لديه واجبات والذى يعتبر وحيدا ان لم يكن هو «ابو البشر آدم» الشهير فى الجنة والخالى من الخطايا لسبب بسيط هو انه لا يستطيع ان يقترف تلك الخطايا ؟ — الا ان آدم هذا الذى خلقته فلسفة الواقع سيسقط هو الآخر فريسة للخطيئة . فالى جانب آدم هذا يظهر فجأة . . . آدم آخر بدلا من حواء ذات الشعر الكثيف . ويتلقى آدم فى الحال واجبات . . . ويخرق تلك الواجبات . وبدلا من ان يعانق اخاه كانسان يساويه فى الحقوق ، يخضعه لسيطرته ويستعبده — ومن عواقب هذه الخطيئة الاولى ، من خطيئة الاستعباد الفطرية يعانى التاريخ العالمى كله حتى ايامنا هذه ، ولذا فهو ، فى رأى السيد دوهرنج ، لا يساوى شروى نقير .

ونذكر عرضا انه اذا كان السيد دوهرنج يتصور بانه وصم «نفى النفى» بالعار بالقدر الكافى ناعتا اياه بنسخة عن القصة القديمة لاقتراف الخطيئة والتوبة فما الذى يمكننا ان نقوله بشان احدث طبعة **قدمها** لنفس تلك القصة (وذلك لاننا «سنزحف»

بمرور الزمن – حسب لغة الزواحف (٩٤) – الى التوبة ايضا). وعلى اية حال فنحن مستعدون لتفضيل الاسطورة السامية القديمة التي تقول بان خروج الرجل والمرأة من حالة العفاف كان له بعض المعنى بالنسبة لهما ، اما السيد دوهرنج فيبقى محتفظا دون منازع بامجاد انسان وضع تصميم اقتراف الخطيئة بواسطة رجلين ذكرين .

ولكن فلنستمع الى كيفية ترجمة اقتراف الخطيئة الى لغة الاقتصاد السياسى :

« يمكن لاجل مفهوم الانتاج على اية حال استخدام المخطط المنطقي لتصورنا عن روبنسون الذى يواجه بقواه على انفراد قوى الطبيعة وليست به حاجة الى اقتسام اى شيء مع اى كان . . . ومن المجدى بنفس هذا القدر لاجل التوضيح الجلي لاهم العناصر فى مفهوم التوزيع استخدام المخطط المنطقى للشخصين اللذين تتكامل قواهما الاقتصادية وعليهما ، كما يبدو ، ان يتفقا فيما بينهما بهذا الشكل او ذاك فيما يخص حصصهما . حقا ، فلا حاجة اطلاقا الى اى شيء آخر ما عدا هذه الثنائية البسيطة من اجل التصوير الدقيق تماما لبعض من اهم علاقات التوزيع ودراسة قوانينها بصورة جنينية في ضرورتها المنطقية . . . ان النشاط المشترك في ظروف المساواة في الحقوق امر ممكن في هذه الحالة ، شانه شان تكامل القوى عن طريق اخضاع احد الجانبين اخضاعا تاما ، حيث يهبط عن طريق العنف الى مستوى العبد او الاداة البسيطة لاجل الخدمات الاقتصادية ولذا يحتفظ به بمثابة اداة فقط . . . وتوجد بين حالة المساواة والحالة التي تتقابل فيها الضآلة التافهة من جهة والجبروت والمشاركة النشيطة الوحيدة من جهة اخرى طائفة كاملة من الدرجات الوسطية ، وقد اهتم التاريخ العالمى بملء تلك الدرجات بتنوع مبرقش من ظواهره . والمقدمة الجوهرية هنا هى النظرة الشاملة الى مختلف انظمة **الحق والظلم** في التاريخ » . . .

وفى الختام يتحول التوزيع كله الى حق مزعوم هو

« الحق الاقتصادي في التوزيع » .

واخيرا وصل السيد دوهرنج من جديد الآن الى تربة صلبة يقف عليها . فهو بتظافر الجهود مع رجليه يمكن ان يتحدى عصره . الا ان شخصا آخر لم يرد ذكره يقف من وراء هذه الكوكبة الثلاثية .

«الرأسمال لم يخترع العمل الزائد . ففي كل مكان يحتكر فيه جزء من المجتمع وسائل الانتاج يتعين على الشغيل الحر او غير الحر ان يضيف الى وقت العمل الضروري لاجل الانفاق على نفسه شخصيا ، وقت عمل زائدا لكي ينتج الوسائل الحياتية لمالك وسائل الانتاج بغض النظر عما اذا كان هذا المالك kalos kagathos * من اثينا او ثيوقراطيا من اطروس «civis romanus» (من مواطني روما) «او بارونا نورمانديا او مالك عبيد اميركيا او شيخا والاشيا او اقطاعيا عصريا او رأسماليا» (ماركس ، «رأس المال» ، المجلد ١ ، الطبعة الثانية ، ص ٢٢٧) (٩٥) .

وبعد ان عرف السيد دوهرنج عن هذا الطريق الشكل الاساسي للاستغلال وهو الشكل المشترك بين جميع اشكال الانتاج الموجودة حتى الآن – لانها تتحرك في المتضادات الطبقية – لم يبق عليه الا ان يستخدم رجليه حتى يكون الاساس الجذري للاقتصاد السياسي للواقع جاهزا . ولم يتلكأ لحظة في تحقيق هذه «الفكرة البانية للنظام» . فان جوهر القضية يكمن في العمل دون مقابل والذي يستمر زيادة على العمل الضروري من اجل الانفاق على الشغيل نفسه . وهكذا يرغم آدم ، واسمه هنا روبنسون ، آدم الثاني ، واسمه جمعة ، على العمل بكل طاقاته . ولكن لماذا يعمل جمعة اكثر مما هو ضروري للانفاق على نفسه ؟ ان هذا السؤال يحظى هو الآخر عند ماركس بجواب خطوة فخطوة . الا ان تلك قصة طويلة جدا بالنسبة لرجلي دوهرنج . فالجواب يأتي بلمح البصر : روبنسون «يخضع» جمعة – يهبط به عن طريق العنف الى مستوى «العبد او الاداة البسيطة لاجل الخدمات الاقتصادية» ويحتفظ به «كذلك بمثابة اداة فقط» . و«بانعطافة الفكر الابداعية» الحديثة جدا هذه يتمكن السيد دوهرنج ان يضرب عصفورين بحجر ان صح القول . فهو ، اولا ، يخلص نفسه من عناء تفسير اشكال التوزيع المختلفة الموجودة حتى الآن والفوارق بينها واسبابها : فهي جميعا لا تصلح لشيء وهي تستند الى الاخضاع والعنف . وسنعود الى هذه المسألة في القريب العاجل .

* ارستقراطيا . **الناشر** .

وثانيا – ينقل بذلك كل نظرية التوزيع من تربة الاقتصاد الى تربة الاخلاق والقانون ، اى من ميدان الوقائع المادية الراسخة الى ميدان الآراء والمشاعر المتزعزعة بهذا القدر او ذاك . وهو ، بهذا ، لا يعود بحاجة الى الدراسة او البرهنة ، اذ يكفيه ان يندفع فى الخطابة وفن الالقاء حتى نجده يطالب بتوزيع منتجات العمل ليس بموجب اسبابه الفعلية بل طبقا لما يتصوره ، هو السيد دوهرنج ، اخلاقيا وعادلا . الا ان ما يتصوره السيد دوهرنج عادلا ليس شيئا ثابتا ، وبالتالى فهو بعيد كل البعد عن ان يكون حقيقة فعلية ، لان الحقائق الفعلية ، على حد تعبير السيد دوهرنج نفسه ، «ثابتة عموما» . حقا ، ففى عام ١٨٦٨ اكد السيد دوهرنج («مصير تقريرى» وغيره) :

«ان كل حضارة ارقى انما تميل الى **اضفاء صياغة اكثر بلاغة على الملكية** ، وفى ذلك بالذات ، وليس فى الخلط العشوائى بين الحقوق وميادين السيطرة ، يكمن جوهر ومستقبل التطور الراهن» ؛

ثم انه لم يكن قادرا على العموم ان يفهم آنذاك

«كيف يمكن فى وقت ما تنسيق تحول العمل المأجور الى شكل آخر للحصول على اسباب العيش مع قوانين الطبيعة البشرية والتجزئة الضرورية طبيعيا للكيان الاجتماعى» (٩٦) .

وهكذا كانت الملكية الخاصة والعمل المأجور فى عام ١٨٦٨ ضروريين طبيعيا ولذا فهما عادلان . اما فى عام ١٨٧٦ (٩٧) فهذا وتلك نتيجتان للعنف و«النهب» ، وهما بالتالى جائران . ولما كان مستحيلا ان نعرف ما الذى سيبدو بعد بضع سنوات اخلاقيا وعادلا لهذا العبقرى الجبار الحثيث فان سيكون افضل ما نفعله على اية حال هو ان نتمسك ، لدى النظر فى توزيـــع الثروات ، بالقوانين الاقتصادية الفعلية الموضوعية ، وليس بتصور السيد دوهرنج الذاتى العابر المتغير بشأن الحق والظلم .

ولو كانت ثقتنا بخصوص الانقلاب الداهم فى الاسلوب الراهن لتوزيع منتجات العمل ، بما يلازم ذلك الاسلوب من متناقضات صارخة : الفاقة والابهة ، المجاعة والتخمة ، – لو كانت ثقتنا تلك

تستند فقط الى ادراك ان اسلوب التوزيع هذا جائر وان العدالة يجب ان تنتصر اخيرا في وقت ما ، لكنا في حالة يرثى لها ولاضطررنا الى انتظار طويل . فان غيبيي العصر الوسيط الذين كانوا يحلمون بقرب حلول ملكوت الالف عام قد ادركوا جور المتناقضات الطبقية . وعشية التاريخ الجديد ، قبيل ٣٥٠ عاما اعلن توماس مونتسير عن هذا الاعتقاد على رؤوس الاشهـــاد . وابان الثورتين البرجوازيتين الانجليزية والفرنسية (٩٨) تعالى ثقس هذا النداء . . . ثم صمـت وتلاشى صداه . فكيف يفسر ان هذه الدعوة الى ازالة المتناقضات الطبقية والفوارق الطبقية والتي واجهتها الجماهير الكادحة المتألمة باللامبالاة قبل عام ١٨٣٠ تحظى الآن بصدى لدى الملايين وتكسب البلد تلو البلد ، وبنفس التعاقب الذى تتطور به الصناعة الكبيرة في بعض البلدان وبنفس الكثافة التي يجري فيها هذا التطور ، وتحصل خلال حياة جيل واحد على قوة يمكنها اذ تتحدى جميع القوى الموحدة ضدها وتتمتع بالثقة بانتصارها في المستقبل القريب ؟ ذلك يعود الى ان الصناعة الكبيرة الحديثة خلقت ، من جهة ، البروليتاريا ، الطبقة التي تستطيع لاول مرة في التاريخ ان تطالب ليس بازالـة هذه المنظمة الطبقية او تلك ولا هذه الامتيازات الطبقية الخاصــة او تلك ، بل ازالة الطبقات عموما ، الطبقة التي تواجه وضعـــا يجعلها ملزمة بان تطبق هذا المطلب لانها مهددة ، في حالة العكس ، بالهبوط الى مستوى الكولى الصينيين . ومن جهة اخرى خلقت نفس تلك الصناعة الكبيرة بشخص البرجوازية طبقة تحتكر جميع ادوات الانتاج واسباب المعيشة ، ولكنها تثبت في كل مرحلة من حمـى المضاربة وما يعقبها من انهيار انها غدت عاجزة عن السيطرة اللاحقة على القوى المنتجة التي تجاوزت سلطتها ، طبقـة يسرع المجتمع بقيادتها نحو الهلاك كالقاطرة التي لا يمتلك سائقهـا قوة كافية لفتح صمام الامان الذى اغلق . وبعبارة اخرى يفسر ذلك كله بان القوى المنتجة التي ولدها اسلوب الانتاج الرأسمـالى الحديث ، شأنها شأن نظام توزيع الخيرات الذى خلقه ، قد دخلت في تناقض صارخ مع اسلوب الانتاج نفسه ، وبدرجة يجب ان يحدث معها انقلاب في اسلوب الانتاج والتوزيع يزيل جميع الفوارق الطبقية

لكى لا يحكم بالهلاك على المجتمع المعاصر كله . وعلى هذا الواقـــع المادى الملموس الذى يتغلغل بشكل واضح لهذه الدرجة او تلك وبضرورة لا مرد لها فى اذهان البروليتاريين المستغلين – على هذا الواقع ، وليس على تصورات هذا الحكيم القابع فى داره او ذاك بشأن الحق والظلم ، يرتكز ايمان الاشتراكية المعاصرة بالنصر .

٢ – نظرية العنف

«ان موقف السياسة العامة من اشكال القانون الاقتصادى محدد فى نظريتى بدرجة من الحزم **وبقدر من الاصالة** فى الوقت ذاته بحيث لا تكون نافلة الاشارة اليه خصيصا بغية تسهيل دراسة هذه المسالة . ان شكل العلاقات **السياسية** هو **الاساسى تاريخيا** ، اما التبعيات **الاقتصادية** فهى مجرد **نتيجة** او حالة فردية ، ولذا فهى على الدوام **حقائق ثانوية** . وتبرز بعض النظريات الاشتراكية الحديثة جدا ، بمثابة مبدأ قيادى ، ما يتجلى للعيان من مظهر لتناسب معكوس تماما . فهى تزعم بان اشكال الخضوع السياسى كانما تنشا من الحالات الاقتصادية . بديهى ان هذه النتائج الثانوية موجودة بحد ذاتها وهى تجعلنا نتحسسها خصوصا فى الوقت الحاضر ، الا ان من اللازم مع ذلك ان نبحث عن **الاساسى فى العنف السياسى المباشر** وليس فى القدرة الاقتصادية غير المباشرة» .

ونجد الشيء ذاته فى مكان آخر ، حيث نرى السيد دوهرنج

«ينطلق من المقدمة القائلة بان النظام السياسى هو السبب الحاسم للوضع الاقتصادى وان الموقف العكسى هو مجرد فعل ثانوى منعكس . . . وطالما يبقى الناس يعتبرون الكتلة السياسية موجودة ليس لذاتها وليس كنقطة انطلاق ، بل فقط **كوسيلة من اجل اشباع البطن** ستظل آراء الناس تنطوى على جرعة كبيرة من الرجعية مهما بدت هذه الآراء راديكالية واشتراكية وثورية» .

تلك هى نظرية السيد دوهرنج . فهنا ، وفى كثير من الاماكن الاخرى يعلن عنها السيد دوهرنج مجرد اعلان ، بمرسوم ان صح القول . فنحن لا نجد فى اى مكان فى مجلداته الثلاثة الضخمة اية محاولة لاثباتها او دحض النظرة المقابلة . وحتى لو كانت الاثباتات رخيصة رخص الفجل (٩٩) لما قدم السيد دوهرنج ولا واحدا منها .

فالمسألة محلولة بخطيئة روبنسون الشهيرة عندما استعبد جمعة . كان ذلك عنفا ، وبالتالي فهو عمل سياسي . ولما كان هذا الاستعباد الذي يشكل نقطة الانطلاق والحقيقة الاساسية للتاريخ كله حتى ايامنا هذه قد اصاب التاريخ بعدوى خطيئة الظلم الاولى ولدرجة ان هذا الاستعباد في الفترات الاخيرة للتاريخ قد خف فقط و«تحول الى اشكال غير مباشرة بقدر اكبر للتبعية الاقتصادية» ، وذلك لان «ملكية العنف» المسيطرة حتى الآن تستند كلها الى هذا الفعل الاولى للاستعباد ، فمن الواضح ان جميع الظواهر الاقتصادية يجب ان تفسر باسباب سياسية ، بالعنف على وجه التحديد . اما الذى لا يوافق على هذا التفسير فهو رجعي متستر .

نذكر قبل كل شيء ان على المرء ان يتحلى بخيلاء السيد دوهرنج لكى يعتبر هذه النظرة «اصيلة» بقدر ليست هي عليه في الواقع اطلاقا . فالتصور بان الافعال السياسية الطنانة هي الحاسمة في التاريخ تصور قديم قدم التدوين التاريخي نفسه . وكان هذا التصور هو السبب الرئيسى لقلة المعلومات التى بقيت لدينا عن تطور الشعوب الذى حدث بهدوء على خلفية تلك الافعال الصاخبة والذى هو القوة المحركة الفعلية . لقد ساد هذا التصور في الفهم السابق كله للتاريخ ، ولم يزعزعه لاول مرة الا المؤرخون البرجوازيون الفرنسيون في عهد عودة الملكية (١٠٠) . ان «الاصيل» هنا هو ان السيد دوهرنج لا يعرف عن ذلك كله شيئا هذه المرة ايضا .

ثم لنفترض لحظة ان السيد دوهرنج محق وان التاريخ كله حتى ايامنا هذه يمكن حقا ان ينحصر في استعباد الانسان للانسان . ومع ذلك لا يوضح لنا هذا جوهر القضية ابدا . فقبل كل شيء يتبادر الى الذهن السؤال التالي : ما حاجة روبنسون الى استعباد جمعة ؟ ألأجل المتعة فقط ؟ كلا ، بالطبع . فنحن ، على العكس ، نرى ان جمعة «يهبط عن طريق العنف الى مستوى العبد او الاداة البسيطة لاجل الخدمات **الاقتصادية** ولذلك يحتفظ به كذلك بمثابة اداة فقط» . ان روبنسون يستعبد جمعة لهدف واحد هو ان يعمل هذا الاخير لصالح روبنسون . ولكن كيف يتمكن روبنسون من الاستفادة من عمل جمعة ؟ انه يتمكن من ذلك لان جمعة ينتج بعمله وسائل

معيشية بكمية اكبر مما يتعين على روبنسون ان يعطيه اياه ليتمكن جمعة من صيانة قدرته على العمل . وبالتالى ، فخلافا لتوجيه السيد دوهرنج المباشر ، يعتبر روبنسون «الكتلة السياسية» التى يخلقها استعباد جمعة «موجودة ليس لذاتها وليس كنقطة انطلاق بل فقط **كوسيلة من اجل اشباع البطن**» وعليه ان يفكر الآن بنفسه فى كيفية تدبير الامور مع سيده ومعلمه دوهرنج .

وهكذا فالمثال الطفولى الذى ابتكره السيد دوهرنج خصيصا لاثبات الطابع «الاساسى تاريخيا» للعنف يثبت بان العنف ما هو الا وسيلة ، اما الهدف فهو ، على العكس ، المنفعة الاقتصادية . ولما كان الهدف «اقوى اساسا» من الوسيلة المستخدمة لاجل بلوغه فان الجانب الاقتصادى من العلاقات هو اقوى اساسا فى التاريخ من الجانب السياسى . وبالتالى فالمثال المذكور يثبت بالذات عكس ما اريد له ان يثبت . وكما هو الحال فى مثال روبنسون وجمعة بالضبط ، نجد الامور فى كل حالات السيطرة والاستعباد التى حدثت حتى الآن . لقد كان الاستعباد دوما ، على حد تعبير السيد دوهرنج الرهيف ، «وسيلة من اجل اشباع البطن» (مع فهم هذا الهدف باوسع معنى للكلمة) ، ولكنه لم يكن فى اى مكان او زمان كتلة سياسية تستحدث «لذاتها» . ينبغى للمرء ان يتقمص شخصية السيد دوهرنج لكى يتصور بان الضرائب فى الدولة هى مجرد «نتائج ثانوية» او بان الكتلة السياسية المعاصرة التى تتكون من البرجوازية المسيطرة والبروليتاريا المضطهدة موجودة «لذاتها» وليس «من اجل اشباع بطن» البرجوازى المسيطر ، اى ليس من اجل ابتزاز الارباح وتجميع الرأسمال .

ولكن فلنعد من جديد الى صاحبينا . روبنسون «شاهرا سيفه» يحول جمعة الى عبد له . ولكي يحقق روبنسون ذلك يحتاج الى شيء آخر بالاضافة الى السيف . فلا يعود العبد بمنفعة لكل واحد . ولكى يمكن الحصول على منفعة من العبد ينبغى توفر اشياء مزدوجة : اولا — ادوات ومواد العمل ، وثانيا — وسائل للانفاق الشحيح على العبد . وبالتالى ، فقبل ان تغدو العبودية ممكنة يجب بلوغ درجة معينة فى تطور الانتاج ودرجة معينة للتفاوت فى التوزيع . ولكى يكون العمل العبودى اسلوبا سائدا للانتاج فى المجتمع بأكمله يجب

توفر مستوى ارفع بكثير للانتاج والتجارة وتراكم الثروات . في المشاعات البدائية ذات الملكية العامة للارض لم تكن العبودية موجودة اطلاقا ، او انها لعبت فقط دورا ثانويا جدا . وكان الحال كذلك في مدينة روما الفلاحية في البداية ، وعندما غدت «مدينة عالمية» وتركزت الزراعة الايطالية اكثر فاكثر في ايدي طبقة قليلة العدد من المالكين الاثرياء جدا – عند ذاك ازيح السكان الفلاحون من قبل السكان العبيد . واذا كان عدد العبيد في كورينث ابان الحروب ضد الفرس قد بلغ ٤٦٠٠٠٠ وفي ايجين ٤٧٠٠٠٠ ، واذا كان هناك ١٠ عبيد مقابل كل شخص من السكان الاحرار (١٠١) ، فقد تطلب ذلك شيئا اكثر من «العنف» ونعني الصناعة الفنية والحرفية العالية التطور والتجارة الواسعة . وقد دعمت العبودية في الولايات المتحدة الاميركية بعنف اقل بكثير من عنف صناعة الانسجة القطنية الانجليزية . ففي الاماكن التي لا ينمو فيها القطن والاماكن التي لا تمارس ، مثل ولايات الحدود ، انسال العبيد من اجل بيعهم الى ولايات زراعة القطن ، انقرضت العبودية تلقائيا بدون استخدام العنف ، انقرضت لمجرد كونها غير مربحة .

وهكذا يقلب السيد دوهرنج الموقف الفعلي رأسا على عقب عندما ينعت الملكية الراهنة بملكية العنف ويصفها بانها

«شكل للسيطرة **يستند بالاساس** ليس فقط الى حرمان الاقرباء من التمتع باسباب العيش الطبيعية ، بل وهذا هو الاهم ، الى ارغام الانسان على الخدمة العبودية» .

ان ارغام الانسان على الخدمة العبودية بجميع اشكالها يفترض بان يمتلك المرغِم وسائل العمل التي يستطيع بواسطتها فقط ان يستفيد من المرغَم ، وفي ظل العبودية يفترض ان يمتلك ، فضلا عن ذلك ، اسباب المعيشة الضرورية للابقاء على حياة العبد . وفي جميع الحالات يفترض ، بالتالي ، امتلاك اموال تتجاوز المستوى المتوسط . فما هو مصدر تلك الاموال ؟ من الواضح ، على اية حال ، ان هذه الاموال يمكن ان تنهب وبالتالي يمكن ان تستند الى **العنف** ، الا ان ذلك ليس ضروريا على الاطلاق . فهي يمكن ان تستحصل بالعمل او تسرق او تجمع بالتجارة او بالخداع . وهي على العموم

يجب ان تستحصل بالعمل فى البداية ، وبعد ذلك فقط يمكن ان تتعرض للنهب .

ان ظهور الملكية الخاصة فى التاريخ على العموم ليس نتيجة للنهب والعنف . وبالعكس ، فهى موجودة فى المشاعة البدائية القديمة لجميع الشعوب المتحضرة مع انها كانت تشمل بعض الاشياء فقط . وفى داخل هذه المشاعة تطورت الملكية الخاصة بشكل بضاعة ، بالتبادل مع الاجانب فى البداية . وكلما ازداد الشكل البضاعى الذى تتخذه منتجات المشاعة ، اى كلما تقلص الجزء المنتج لاجل الاستهلاك الذاتى وازداد الجزء المنتج لاجل التبادل ، وكلما ازاح التبادل داخل المشاعة ايضا تقسيم العمل الاولى الناشىء عفويا ، يزداد التفاوت فى ملكية افراد المشاعة وتتزعزع بقدر اعمق الملكية المشاعية القديمة للارض وتسير المشاعة بسرعة اكبر نحو التحلل وتتحول الى قرية للفلاحين — المالكين الصغار . ان الطغيان الشرقى وسيطرة الغزاة الرحل الذين حل بعضهم محل بعض طوال آلاف السنين لم يتمكنا من فعل شيء لهذه المشاعات القديمة . والحال فان التحلل التدريجى لصناعتها المنزلية التى نشأت عفويا ، وهو التحلل الناجم عن المزاحمة من جانب منتجات الصناعة الكبيرة جعل هذه المشاعات تتفسخ اكثر فاكثر . وليس للعنف هنا دور كبير ، كما ليس له دور كبير فى التقسيم الجارى حاليا للاراضى الزراعية المشاعية فى «مشاعات البلاط» فى موزيل وهوهوالد : فالفلاحون يعتقدون بان الانفع لهم هو استبدال الملكية العامة للارض بالملكية الخاصة (١٠٢) . وحتى نشوء الارستقراطية البدائية على اساس الملكية العامة للارض — كما كان الحال عند الكيلتيين والجرمن وفى البنجاب الهندية — استند فى البداية ليس الى العنف اطلاقا ، بل الى الخضوع الطوعى وبحكم العادة . ان الملكية الخاصة تنشأ فى كل مكان بنتيجة العلاقات المتغيرة بين الانتاج والتبادل من اجل زيادة الانتاج وتطوير التبادل — وبالتالى حسب القوانين الاقتصادية . ولا يلعب العنف هنا اى دور . فواضح ان نظام الملكية الخاصة يجب ان يوجد قبل ان يتمكن الناهب من الاستئثار بخيرات الغير ، وان العنف بالتالى لا يستطيع ان يخلق الملكية الخاصة بحد ذاتها مع انه يتمكن من تبديل المالك .

وليس بوسعنا كذلك ان نستشهد بالعنف او ملكية العنف فى تفسير «ارغام الانسان على الخدمة العبودية» باحدث شكل لها ، بشكل العمل المأجور . سبق وان اشرنا الى الدور الذى يلعبه تحول منتجات العمل الى سلع ، اى انتاجها ليس من اجل الاستهلاك الذاتى بل من اجل التبادل ، فى تحلل المشاعات القديمة ، وبالتالى فى انتشار الملكية الخاصة الشامل المباشر او غير المباشر . والحال فقد اثبت ماركس فى «رأس المال» بوضوح لا يضاهيه وضوح – علما بان السيد دوهرنج يخشى الاشارة الى ذلك وان بكلمة واحدة – ان الانتاج البضاعى يتحول فى مرحلة معينـــــة من تطوره الى انتاج رأسمالى ، وفى هذه الدرجة «يتحول قانون التملك ، او قانون الملكية الخاصة المستند الى الانتاج البضاعى والتداول البضاعى ، عن طريق جدليته الخاصة الداخلية الحتمية ، الى نقيضه : فقد تعرض تبادل المتعادلات الذى يمثل العملية الاولية الى تغيرات كبيرة جعلته يغدو بالنتيجة مجرد مظهر خارجى . حقا فان قسما من الرأسمال ، وهو القسم المبادل بقوة العمل ، يعتبر بحد ذاته مجرد جزء من منتوج عمل الغير المستأثر به بدون مقابل . هذا اولا ، وثانيا ، يجب ان يعوض عنه للعمال الذين انتجوه ، بل ويجب ان يعوض عنه مع الفائض الجديد . . . ظهرت الملكية الخاصة امام انظارنا فى البداية مستندة الى العمل الخاص . . . اما الآن» (فى نهاية تحليل ماركس) «فقد اتضح ان الملكية بالنسبة للرأسمالى هى حق الاستئثار بعمل الغير الذى لم تدفع اجرته ، وبالنسبة للعامل هى استحالة تملك منتوجه الخاص . ان فصل الملكية عن العمل يغدو نتيجة ضرورية للقانون الذى كانت وحدتهما ، على ما يبدو ، نقطـــة انطلاق له» (١٠٣) . وبعبارة اخرى ، فحتى لو استبعدنا امكانية اى نهب وعنف وتضليل ، وحتى لو افترضنا ان الملكية الخاصة ، اية ملكية خاصة ، كانت بادئ ذى بدء تستند الى العمل الخاص لصاحبها ، واثناء سير الامور اللاحق كله جرى تبادل قيم متعادلة – فاننا حتى فى هذه الحالة سنصل حتما ، اثناء التطور اللاحق للانتاج والتبادل ، الى اسلوب الانتاج الرأسمالى الحديث ، الى احتكار وسائل الانتاج واسباب العيش فى ايدى طبقة صغيرة واحدة ، والى الهبوط بالطبقة الاخرى التى تشكل الاغلبية الهائلة الى حالة البروليتاريين المعدمين ،

والى الاستبدال الدورى لحمى الانتاج المضاربة والازمات التجارية ، والى مجمل فوضى الانتاج الحالية . ان العملية كلها مفسرة باسباب اقتصادية صرف ، علما بان الحاجـة لم تدع ولا مرة واحدة الى الاستشهاد بالنهب والعنف والدولة او باى تدخل سياسى . واتضح فى هذه الحالة ايضا ان «ملكية العنف» مجرد عبارة طنانة يراد لها ان تتستر على عدم فهم مجرى الامور الفعلى .

ان مجرى الامور هذا المعبر عنه تاريخيا انما هو تاريخ تطور البرجوازية . واذا كان «النظام السياسى هو السبب الحاسم للوضع الاقتصادى» فقد كان على البرجوازية المعاصرة ان تتطور ليس فى صراع ضد الاقطاعية ، بل كان عليها ان تغدو وليدا طوعيا لها وطفلا محببا عندها . الا ان الجميع يعرفون بان القضية كانت على العكس تماما . فالبرجوازية كانت فى البداية فئة مضطهدة وملزمة بدفـع الجزية للنبلاء الاقطاعيين المسيطرين ، فئة تستكمل صفوفها من بين المتحدرين من الاقنان ومختلف انواع الاتباع ، وقد كسبت فى صراع متواصل ضد النبلاء موقعا اثر آخر حتى غدت فى آخر المطاف طبقة مسيطرة بدلا منهم فى اكثر البلدان تطورا . علما بانها اسقطت النبلاء مباشرة فى فرنسا ، اما فى بريطانيا فقد برجزتهم بالتدريج وادرجتهم ضمنها بمثابة قمة تزيينية . فكيف تمكنت البرجوازية من بلوغ ذلك ؟ تمكنت من ذلك فقط عن طريق تغيير « الوضع الاقتصادى» الذى اعقبه تغيير النظام السياسى عاجلا ام آجلا ، طوعا ام بنتيجة الصراع . ان نضال البرجوازية ضد النبلاء الاقطاعيين هو نضال المدينة ضد القرية ، والصناعة ضد الملكية الزراعية ، والاقتصاد النقدى ضد الاقتصاد العينى . وكان السلاح الحاسم للبرجوازية فى هذا النضال هو وسائل القدرة **الاقتصادية** الموجودة تحت تصرفها والتى ازدادت على الدوام بنتيجة تطور الصناعة ، الحرفية فى البداية ، ثم التى تحولت الى مانوفاكتورة ، وبنتيجة توسيع التجارة . وفى سياق هذا الصراع كله كان العنف السياسى الى جانب النبلاء ما عدا فترة واحدة استخدمت فيها السلطة الملكية فى نضالها ضد النبلاء البرجوازية بغية كبح فئة بواسطة فئة اخرى ، ولكنه منذ ان صارت البرجوازية التى لا تزال عاجزة سياسيا تشكل خطرا بفضل نمو قدرتهـا الاقتصادية ، تحالفت السلطة الملكية من جديد مع النبلاء ، مما ادى

الى نشوب الثورة البرجوازية فى بريطانيا اولا ، ثم فى فرنسا . ظل «النظام السياسى» فى فرنسا دون تغيير ، فى حين تجاوز «الوضع الاقتصادى» هذا النظام . كان النبلاء من حيث المكانة السياسية هم الكل فى الكل ، بينما كانت البرجوازية صفرا على اليسار ، ومن حيث المكانة الاجتماعية صارت البرجوازية اهم طبقة فى الدولة ، فى حين فقدت طبقة النبلاء كل وظائفها الاجتماعية وظلت تستلم فقط العائدات بمثابة مكافأة على تلك الوظائف المفقودة . والاكثر من ذلك ان الانتاج البرجوازى كله ظل محشوا فى الاشكال السياسية الاقطاعية للعصر الوسيط والتى تجاوزها هذا الانتاج — ليس المانوفاكتورة فقط بل وحتى الحرف — من زمان . كان تطوره مقيدا بالامتيازات الورشية الكثيرة جدا التى تحولت الى معوقات وكبول للانتاج ، كما كان مقيدا بالحواجز الجمركية المحلية والاقليمية . لقد وضعت الثورة البرجوازية حدا لذلك كله ، ولكن ليس عن طريق تكييف الوضع الاقتصادى للنظام السياسى ، كما ينص عليه مبدأ السيد دوهرنج ، وكما حاول ان يحققه عبثا النبلاء والسلطة الملكية امدا طويلا ، بل على العكس ، عن طريق نبذ القمامة السياسية القديمة المتعفنة وبناء نظام سياسى امكن فى ظله وجود وتطور «الوضع الاقتصادى» الجديد . وفى هذا الجو السياسى والحقوقى الجديد الملائم له تطور «الوضع الاقتصادى» ، باروع صورة حتى لم تعد البرجوازية بعيدة الآن عن المكانة التى شغلها النبلاء عام ١٧٨٩ : فهى تغدو عائقا اجتماعيا مباشرا فضلا عن تحولها المطرد الى شىء نافل من الناحية الاجتماعية ، وهى تتنحى اكثر فاكثر عن النشاط الانتاجى ، وتغدو اكثر فاكثر ، شأنها شأن النبلاء فى حينه ، طبقة تستلم العائدات فقط . وقد حققت البرجوازية هذا الانقلاب فى مكانتها الخاصة ، شأنه شأن ايجاد الطبقة الجديدة — البروليتاريا ، بطريقة اقتصادية صرف بدون اية بدعة للعنف . والاكثر من ذلك ان البرجوازية لم تكن راغبة فى مثل هذه النتيجة لنشاطها هى . بالعكس ، فقد شقت هذه النتيجة طريقها بقوة لا تقهر ، خلافا لارادة البرجوازية وعلى الضد من نواياها . فان قواها المنتجة الخاصة تجاوزت قيادتها ، وهى كأنما تدفع المجتمع البرجوازى كله ، بالضرورة الملازمة للطبيعة ، نحو احد امرين، فاما

الهلاك واما الانقلاب . واذا كان البرجوازيون يستعينون الآن بالعنف ى ينقذوا «الوضع الاقتصادى» المتداعى من الانهيار فانما يدللون بذلك على انهم واقعون فى اسر نفس الضلال الذى يتيه فيه السيد دوهرنــــج : «النظام السياسى هو السبب الحاسم للوضــــع الاقتصادى» . فهم يتصورون ، على غرار السيد دوهرنج بالضبط ، ان باستطاعتهم ، عن طريق «العنصر الاولى» و«العنف السياسى المباشر» ، ان يحولوا هذه «الحقائق الثانوية» ، اى الوضــــع الاقتصادى وتطوره الذى لا مرد له ، وان يمحوا ، بالتالى ، من على وجه البسيطة ، بقذائف مدافع كروب وطلقات بنادق الموزر ، النتائج الاقتصادية للآلة البخارية وكل المكائن العصرية التى حركتها ، وان يمحوا من على وجه البسيطة حصيلة التجارة العالمية وتطور البنوك الحديثة والقروض .

٣ – نظرية العنف

(بقية)

فلنتناول بمزيد من التفصيل هذا «العنف» الجبار الذى يطرحه السيد دوهرنج . روبنسون يستعبد جمعة «شاهرا سيفه» . فمن اين له بهذا السيف ؟ السيوف لا تنمو على الاشجار حتى فى جزر روبنسون كروزو الخرافية . ولا يجد السيد دوهرنج ما يجيب به عن هذا السؤال . طالما تمكن روبنسون من الحصول على سيف فيمكن ان نتصور بنفس القدر ان جمعة سيأتى ذات صباح وبيده مسدس معبأ ، وعند ذاك يصبح تناسب «العنف» كله معكوسا : جمعة يصدر اوامره وروبنسون مضطر الى العمل بعرق الجبين . نرجو القراء ان يعذرونا على عودتنا المتكررة الى حكاية روبنسون وجمعة التى لا مكان لها فى العلم ، فهى حكاية للاطفال . ولكن ما العمل ؟ نحن مضطرون الى ان نستخدم بنزاهة منهج السيد دوهرنج البديهى ، وليس الذنب ذنبنا اذا كنا هنا ندور طوال الوقت فى ساحة الصبيان لا غير . وهكذا يحرز المسدس نصرا على السيف ، وبذلك يتضح حتى لاكثر المتمسكين بالبديهيات سذاجة ان العنف ليس مجرد فعل ارادى ، فهو يتطلب مقدمات واقعية جدا لكى يتحقق ، ويتطلب بخاصة **ادوات** معينة يتغلب اكثرهـــا كمالا على الاردأ منه ، وان هذه الادوات ، فضلا عن ذلك ، يجب ان تنتَج ، وبنتيجة ذلك يتغلب منتج ادوات العنف الاكثر كمالا ، اى الاسلحة vulgo * ، على منتج الادوات الاردأ . وباختصار فان انتصار العنف يستند الى انتاج السلاح ، وان انتاج السلاح يستند بدوره الى الانتاج عموما ، وبالتالى . . . الى «القدرة الاقتصادية» ، الى «الوضع الاقتصادى» ، الى الوسائل **المادية** المتوفرة تحت تصرف العنف .

---

* اذا اردنا التبسيط . **الناشر** .

العنف فى الوقت الحاضر هو الجيش والاسطول البحرى الحربى ، وكلاهما ، كما نعرف جميعا ويا للأسف ، يكلف «نقودا فاحشة» . الا ان العنف عاجز عن خلق النقود ، وهو فى افضل الاحوال قادر فقط على انتزاع النقود الجاهزة ، ولكن دون جدوى كبيرة كما نعرف ، ويا للاسف ايضا ، من تجربة المليارات الفرنسية (١٠٤) . وهكذا ينبغى الحصول على النقود فى آخر المطاف عن طريـــق الانتاج الاقتصادى ، اى ان العنف يحدده ايضا الوضع الاقتصادى الذى يزوده بوسائل صنع وصيانة ادوات العنف . ولكن الامر لا يقتصر على ذلك . فلا شيء اكثر اعتمادا على الظروف الاقتصادية من الجيش والاسطول . فالتسليح وقوام القوات وتنظيمهـــا والتكتيـــك والاستراتيجية تتوقف فى المقام الاول على الدرجة التى بلغها الانتاج فى المرحلة المعنية وعلى وسائط المواصلات . فالمفعول الثوروى هنا لا يعود الى «تحليق افكار» القادة العسكريين العباقرة ، بل الى ابتكار السلاح الافضل وتغيير العنصر البشرى العسكرى . اما تأثير القادة العباقرة فهو فى افضل الاحوال محصور فى كونهم يكيفون اسلوب خوض المعركة للسلاح الجديد وللمقاتلين الجدد .

فى مطلع القرن الرابع عشر اخذت شعوب اوربا الغربية البارود عن العرب . ويعرف كل تلميذ ان البارود احدث انقلابا فى الشؤون العسكرية بمجملها . الا ان استحداث البارود والاسلحة النارية لم يكن من اعمال العنف اطلاقا ، بل كان يمثل التقدم الصناعى ، وبالتالى الاقتصادى . فالصناعـــة تبقى هى هى ، سواء أكانت تستهدف انتاج السلع او اتلافها . اما استخدام السلاح النارى فقد كان له تأثير ثوروى ليس فقط على خوض الحرب ، بل وعلى العلاقات السياسية للسيطرة والاستعباد . فالحصول على البارود والاسلحة النارية يتطلب وجود صناعة ونقود ، وكانت هذه وتلك فى ايدى سكان المدن . ولذلك كان السلاح النارى موجها منذ البداية ضد النبلاء الاقطاعيين ، وكان سلاحا للمدينة وللنظام الملكى الصاعد والمعتمد على المدن . فالجدران الحجرية لقلاع الفرسان المنيعة حتى ذلك الحين لم تصمد امام مدافع سكان المدن . واخترق رصاص بنادق اهل المدن البرجوازيين قمصان الزرد التى كان يرتديهـــا الفرسان . ومع هزيمة الخيالة الاقطاعية المدرعة انهارت سيطرة

النبلاء ، ومع تطور برجوازية المدن غدا المشاة والمدفعية صنفى السلاح الحاسمين اكثر فاكثر . ونزولا عند مطالب المدفعية اضطرت الصنائع الحرفية الحربية الى تبنى فرع جديد ، صناعى صرف ، هو الهندسة .

جرى تطور الاسلحة النارية ببطء شديد . فالمدافع ظلت خلال امد طويل ثقيلة خرقاء ، كما ظلت البنادق غير مريحة رغم الكثير من الاختراعات الجزئية التى طرأت عليها . وتصرم اكثر من ثلثمائة عام قبل ان تظهر البندقية الصالحة لتسليح المشاة جميعا . وفى مطلع القرن الثامن عشر فقط ازاحت البندقية المزودة بمغلاق وحربة الرمح من سلاح المشاة نهائيا . كان المشاة آنذاك يتكونون من جنود مدربين جيدا ولكنهم غير مأمونى الجانب اطلاقا ، وقد جندهم الملوك من بين اسوأ افراد المجتمع من الذين لا يخضعون الا للعصا . وغالبا ما كان هؤلاء المشاة يتكونون من اسرى الحرب المعادين والذين نسبوا الى الجيش قسرا . وكان الشكل الوحيد للقتال الذى بوسع هؤلاء الجنود ان يستخدموا فيه البندقية الجديدة هو التكتيك الخطى الذى بلغ اوج الكمال فى عهد فريدريك الثانى . كان جميع مشاة الجيش يصطفون فى ثلاثة خطوط بشكل مستطيل اجوف ويتحركون اثناء القتال بوصفهم قطعة واحدة . وفى حالات نادرة جدا يسمح لاحد الجناحين بالتقدم قليلا الى الامام او التخلف بعض الشىء . وما كان بوسع هذه الكتلة الخرقاء ان تتحرك بانتظام الا على بقعة مستوية وبصورة بطيئة (٧٥ خطوة فى الدقيقة) . ولم يكن بالامكان تغيير التشكيل الحربى اثناء المعركة . وحالما يشتبك المشاة فى القتال يتقرر النصر والهزيمة بضربة واحدة فى اجل قصير .

واجهت هذه الخطوط الخرقاء فى حرب الاستقلال الاميركية (١٠٥) فصائل الثوار . صحيح ان هذه الفصائل لم تكن تجيد المسيرات والاصطفاف ، ولكنها تتقن الرماية بشكل ممتاز من بنادقها المحززة . كان هؤلاء يقاتلون من اجل مصالحهم الصميمة ولا يفرون مثل قوات المرتزقة . ولم ينزلوا عند رغبة الانجليز بمقاتلتهم فى تشكيل خطى وعلى بقعة مستوية مكشوفة ، بل حاربوا بمجموعات موزعة من المشاة السريعى الحركة فى الغابات التى كانت بمثابة التغطية لهم . كان التشكيل الخطى هنا عاجزا فمنى بالهزيمة فى الكفاح ضد خصوم خفيين

ليسوا فى متناول اليد . وهكذا ابتكر تشكيل المشاة الموزع الذى هو اسلوب جديد لخوض القتال كنتيجة لتغير العنصر البشرى للحرب .

وانجزت الثورة الفرنسية فى الميدان العسكرى ايضا ما بدأته الثورة الاميركية . فقد استطاعت ان تواجه قوات الائتلاف المرتزقة المدربة جيدا بالجماهير السيئة التدريب ولكن الغفيرة العدد ، بالشعب المتطوع بأسره . الا ان الحاجة دعت الى الدفاع عن باريس بهذه الجماهير ، وبالتالى تغطية منطقة معينة ، وما كان بالامكان تحقيق ذلك بدون انتصار فى معركة واسعة مكشوفة . ولم تعد الرماية فى تشكيل موزع كافية لوحدها . وكان يجب العثور على شكل مناسب لاستخدام الجماهير ايضا ، وتم العثور عليه بصورة **طابور** . وساعد الاصطفاف فى طوابير حتى القوات القليلة التدريب على التحرك فى انتظام معين بعض الشيء ، بل وحتى بمسيرة اسرع (١٠٠ خطوة واكثر فى الدقيقة) ، وهيأ الامكانية لاختراق الاشكال الخرقاء للتشكيل الخطى القديم والقتال فى اية بقعة ، وبالتالى فى الاماكن غير الملائمة اطلاقا للتشكيل الخطى ، وتوزيع القوات باى شكل يلائم الموقف ، والتمكن ، بالتنسيق مع عمليات المشاة الموزعين ، من تقييد والهاء واستنزاف خطوط العدو الى ان تحين اللحظة التى يمكن بها اختراقها فى النقطة الحاسمة من الموقع بمساعدة الجماهير المتبقية فى الاحتياط . ان هذا الاسلوب الجديد لخوض القتال والمستند الى التوفيق بين المشاة الموزعين بشكل سلسلة وبين طوابير المشاة والى تقسيم الجيش الى فرق مستقلة او فيالق عسكرية مكونة من جميع اصناف السلاح ، قد وضعه نابليون كليا ، من حيث التكتيك ومن حيث الاستراتيجية على حد سواء . الا ان ضرورته كانت نابعة بالدرجة الاولى من التغير الذى اجرته الثورة الفرنسية على العنصر البشرى للحرب . بيد ان الاسلوب الجديد لخوض القتال كان بحاجة الى اثنين من المستلزمات التكنيكية الهامة جدا : اولا - العربات الاخف للمدافع الميدانية والتى صممها غريبوفال ومكنت من سحب تلك المدافع بالسرعة المطلوبة آنذاك ، وثانيا ، تقويس عقب البندقية فى فرنسا عام ١٧٧٧ على غرار بنادق الصيد بعد ان كان مستقيما تماما وكأنه استمرار للماسورة . ومكن ذلك من التصويب على شخص معين دون خطأ فى اصابة الهدف

من كل بد . وبدون هذا التحسين الاخير ما كان بالامكان استخدام الرماية بالبندقية القديمة فى التشكيل الموزع .

وسرعان ما اقتصر النظام الثورى لتسليح الشعب بأسره على التجنيد الاجبارى (مع دفع البدل النقدى من قبل الموسرين) ، وتبنت اغلبية الدول الكبيرة فى القارة الخدمة العسكرية بشكلها هذا . وكانت بروسيا وحدها قد حاولت عن طريق نظام اللاندوير (١٠٦) ان تستميل القوى العسكرية للامة الى الخدمة على نطاق اوسع . زد على ذلك ان بروسيا كانت اول دولة سلحت مشاتها كلهم باحدث سلاح – هو البندقية ذات الخزان – بعد ان لعبت دورا قصير الامد البندقية المحززة التى تعبأ من فوهتها والصالحة للحرب والتى اجريت عليها تحسينات فى الفترة بين ١٨٣٠ و١٨٦٠ . وكانت بروسيا مدينة لكلا هذين الابتكارين بانتصاراتها فى عام ١٨٦٦ (١٠٧) .

فى الحرب الفرنسية البروسية تقابل لاول مرة جيشان مسلحان كلاهما بالبنادق ذات الخزان ، علما بانهما كانا كلاهما فى الواقع مبنيين بنفس التركيب القتالى الذى كان سائدا فى عهد البندقية القديمة ذات المغلاق الحجرى والماسورة الملساء والفارق وحيد هو ان البروسيين استخدموا طابور السرايا فى محاولة للعثور على شكل قتالى اكثر ملاءمة للتسلح الجديد . وعندما حاول الحرس البروسى ان يستخدم جديا طابور السرايا هذا فى معركة سانت بريفا (١٠٨) فى ١٨ آب (اغسطس) خسرت الافواج الخمسة التى شاركت باكبر قدر فى هذه المعركة اكثر من ثلث افرادها فى غضون ساعتين (١٧٦ ضابطا و٥١١٤ جنديا) ، ومنذ ذلك الحين رفض طابور السرايا كتشكيل حربى ، شأنه شأن استخدام طابور الكتائب والتشكيل الخطى . ومنذ ذلك الحين صرف النظر عن اية محاولات لتعريض فصائل متراصة لنيران بنادق العدو ، وفيما بعد خاض الالمان القتال فقط بسلاسل المشاة الكثيفة التى كان الطابور فى السابق ايضا يتوزع عليها عادة من تلقاء نفسه تحت وابل نيران العدو ، رغم ان كبار الضباط كانوا يكافحون ذلك بوصفه خرقا للنظام . وعلى هذا النحو بالضبط صار **العدو القصير** الشكل الوحيد للتنقل فى مجال نيران بنادق العدو . واتضح من جديد ان الجندى اكثر فطنة من الضابط . فالجندى بالذات **هو** الذي عثر غريزيا على الشكل القتالى

الوحيد الذى له ما يبرره حتى الآن تحت نيران البنادق ذات الخزان ، وذاد عنه بصورة موفقة رغم معارضة رؤسائه .

تشكل الحرب الفرنسية البروسية نقطة انعطاف ذات اهمية تختلف كليا عن كل الحروب السابقة . اولا – السلاح فيها مكتمل لدرجة حالت دون تحقق تقدم جديد يمكن اعتباره انقلابا من حيث الاهمية . فعندما تتوفر مدافع يمكن بها اصابة الكتيبة بقدر ما تراها العين ، وعندما تتوفر بنادق يمكن بها التنشين واصابة الشخص الواحد بنفس القدر من التوفيق فى حدود الرؤية ، علما بان الوقت الذى تتطلبه التعبئة اقل من وقت التنشين ، فان كل التحسينات اللاحقة لا تتسم بأهمية تذكر بالنسبة للحرب الميدانية . وهكذا فان عصر التطور فى هذا الاتجاه قد انتهى من حيث الاساس . ثانيا – ارغمت هذه الحرب جميع الدول الكبرى فى القارة على تطبيق نظام اللاندوير البروسى المعزز ، وبالتالى على تحمل عبء الحرب الذى ينتظر ان تتهاوى تلك الدول تحت ثقله بعد بضع سنوات . وغدا الجيش الهدف الرئيسى للدولة . وصار الجيش هدفا بذاته . والشعب موجود فقط من اجل تزويده بالجنود واطعامهم . وتسيطر النزعة العسكرية على اوربا وتلتهمها . الا ان هذه النزعة العسكرية تنطوى على جنين هلاكها . فالتنافس بين بعض الدول يحملها ، من جهة ، على انفاق المزيد من النقود على الجيش والاسطول والمدافع وهلمجرا من عام لآخر ، وبالتالى على تقريب الكارثة المالية اكثر فاكثر . ومن جهة اخرى يحملها على تطبيق التجنيد الاجبارى العام بجدية مطردة ، وبالتالى تدريب الشعب كله فى آخر المطاف على اتقان استخدام السلاح ، بحيث يغدو الشعب قادرا على تحقيق ارادته فى اللحظة المناسبة خلافا للقيادة العسكرية الآمرة . وهذه اللحظة تحل حالما تكتسب الجماهير الشعبية – عمال الارياف والمدن وكذلك الفلاحون – ارادتها . وفى هذه المرحلة تتحول قوات الملك الى قوات شعبية ، وتمتنع الآلة عن الخدمة ، وتهلك النزعة العسكرية بحكم ديالكتيك تطورها الذاتى . ان ما عجزت عنه الديمقراطية البرجوازية عام ١٨٤٨ لانها كانت برجوازية بالذات وليس بروليتارية – اى منح الجماهير الكادحة ارادة يناسب مضمونها المكانة الطبقية لتلك الجماهير – ستحققه الاشتراكية من كل بد . وهذا يعنى انفجار

النزعة العسكرية ومعها جميع الجيوش النظامية **من الداخل** .

تلك هي العبرة الاولى من قصتنا عن المشاة المعاصرة . اما العبرة الثانية التي تعيدنا من جديد الى السيد دوهرنج فهي تتلخص في كون تنظيم الجيوش كله والاسلوب الذي تطبقه في خوض القتال ، وكذلك ، الانتصارات والهزائم تتوقف على الظروف المادية ، اي الاقتصادية : على العنصر البشري وعلى السلاح ، وبالتالي على نوعية وكمية السكان وعلى التكنيك . ولم يتمكن احد غير الاميركان الذين هم شعب صيد من استعادة تشكيل المشاة الموزع ، وقد كانوا صيادين لاسباب اقتصادية صرف ، مثلمـــا تحول اليانكيون في الولايات القديمة الآن ، لاسباب اقتصادية صرف ، الى مزارعين وصناعيين ورحالة بحريين وتجار لا يطلقون النار في الغابات العذرية ، ولكنهم يوفقون بقدر اكبر على صعيد المضاربة حيث قطعوا شوطا كبيرا ايضا في فن استخدام الجماهير . — ان الثورة الفرنسية التي حررت البرجوازي ، وخصوصا الفلاح ، اقتصاديا ، هي الثورة الوحيدة التي استطاعت ان تبتدع شكلا للجيوش الجماهيرية وتجد لها في الوقت ذاته اشكالا طليقة للحركة تحطمت على صخرتها الخطوط القديمة الخرقاء التي جسدت في الشؤون العسكرية نظام الحكم المطلق الذي تدافع عنه . لقد رأينا في جميع الحالات التي تناولناها كيف تمكنت نجاحات التكنيك ، حالما غدت صالحة للاستعمال وحالما استعملت فعلا في الشؤون العسكرية ، ان تثير — قسرا تقريبا وخلافا لارادة القيادة العسكرية في الغالب — تغيرات بل وحتى انقلابات في اسلوب خوض القتال . ان اي ضابط صف مجتهد في ايامنا هذه يمكن ان ينور السيد دوهرنج بخصوص مدى اعتماد خوض الحرب ، فضلا عن ذلك ، على تطور القوى المنتجة وعلى وسائط المواصلات في المؤخرة نفسها وفي مسرح العمليات الحربيـــة على حد سواء . وباختصار تساعد «العنف» دوما وفي كل مكان على الانتصار الظروف والموارد الاقتصادية التي لا يغدو العنف قوة بدونها . ومن يريد اصلاح الشؤون العسكرية انطلاقا من وجهة نظر معاكسة ومطابقة لمبادئ السيد دوهرنج لن يحصل على شيء سوى اللطمات * .

---

* الاركان العامة البروسية تعرف ذلك ايضا تمام المعرفة . فقد كتب

واذا انتقلنا من البر الى البحر امكننا ان نشير هنا الى انقلاب اكثر حزما بكثير خلال العشرين عاما الاخيرة وحدها . كانت السفينة الحربية ابان حرب القرم (١١٠) عبارة عن مركب خشبي بمتنين او ثلاثة مسلح بمدافع يتراوح عددها بين الستين والمائة ، ويسير اساسا بواسطة الاشرعة وفيه آلة بخارية ضعيفة تستخدم فقط كعامل مساعد . ويتكون سلاحه على الاغلب من مدافع من عيار ٣٢ بوزن ٥٠ كنتالا تقريبا ، وفي حالات قليلة يتكون من مدافع من عيار ٦٨ بوزن ٩٥ كنتالا . وفي نهاية الحرب ظهرت البطاريات العائمة الملبسة بدروع حديدية ، وهي اغوال خرقاء تكاد تكون عديمة الحركة ، ولكنها عسيرة المنال على مدفعية ذلك الزمان . وسرعان ما استخدمت الدروع الحديدية في البوارج . كانت تلك الدروع رقيقة في بادئ الامر . فالدرع الذي يبلغ سمكه اربعة انشات كان يعتبر ثقيلا جدا . الا ان تقدم المدفعية سرعان ما تجاوز التدريع . كان سمك الدروع يتبدل باستمرار ، وكانوا يعثرون لكل منها على مدفع جديد اثقل يخترقها بسهولة . وهكذا وصلنا ، من جهة ، الى دروع بسمك ١٠ و١٢ و١٤ و٢٤ انشا (تنوي ايطاليا بناء سفينة بدرع يبلغ سمكه ثلاثة اقدام) ، ومن جهة اخرى وصلنا الى مدافع محززة يبلغ وزنها ٢٥ و٣٥ و٨٠ وحتى ١٠٠ طن (٢٠ كنتالا للمدفع الواحد *) وتطلق قذائف بوزن ٣٠٠ و٤٠٠ و١٧٠٠ وحتى ٢٠٠٠ رطل الى مسافات لم يسبقها مثيل . وتعتبر البارجة الحالية سفينة مروحية مدرعة عملاقة حمولتها ٨٠٠٠-٩٠٠٠ طن وقوتها ٦٠٠٠-٨٠٠٠ حصان بخاري ولها ابراج دوارة باربعة مدافع ثقيلة ، او ستة كحد اقصى ، ومهماز ناتئ في مقدمتها تحت الماء لاغراق سفن العدو . ان هذه السفينة على العموم عبارة عن آلة واحدة هائلة تندفع بسرعة الى الامام بقوة البخار الذي يدير كذلك دفتها ويرفع المرساة

السيد ماكس اينس ، الكابتن في الاركان العامة ، في احد التقارير العلمية «ان النظام **الاقتصادي** لحياة الشعوب هو بالدرجة الاولى **اساس** الشؤون العسكرية» . («Kölnis che Zeitung» ٢٠/٤/١٨٧٦ ، الصفحة الثالثة) . (١٠٩)

* الكنتال الالماني يعادل نصف الكنتال المتري ، وهو يتكون من ١٠٠ رطل الماني ، اي ٥٠ كيلوغراما – **الناشر** .

او يلقيها ويوجه الابراج ويصوب المدافع ويعبئها ويضخ الماء ويرفع وينزل القوارب التي يشغلها هذا البخار جزئيا وهلمجرا . ان التنافس بين الدفاع المدرع وقوة المدافع الاختراقية لا يزال بعيدا عن الكمال لدرجة كثيرا ما تجعل السفينة الحربية فى الآونة الراهنة تعجز عن تلبية المتطلبات اللازمة وتغدو عتيقة قبل ان يتم انزالها الى الماء . ان البارجة العصرية ليست فقط ناتجا للصناعة الكبيرة ، فهى فى الوقت ذاته نموذج ساطع لها ومعمل عائم — صحيح انها معمل يستخدم بالاساس لانفاق النقود . ان البلد الذى يمتلك الصناعة الكبيرة الاكثر تطورا يتمتع تقريبا باحتكار بناء هذه السفن : فان جميع البوارج المدرعة التركية وجميع البوارج الروسية تقريبا واغلبية البوارج الالمانية مبنية فى بريطانيا . وان الصفائح المدرعة مهما كانت ضئيلة الشأن تصنع كليا تقريبا فى شيفيلد . ويوجد فى بريطانيا (فى وولويدج والسيك) اثنان من مصانع الحديد الاوربية الثلاثة القادرة لوحدها على صنع اثقل المدافع ، اما الثالث (مصنع كروب) فهو فى المانيا . ان هذا المثال يبين بمنتهى الوضوح «ان العنف السياسى المباشر» الذى هو ، فى رأى السيد دوهرنج ، «السبب الحاسم للوضع السياسى» ، خاضع كليا ، على العكس ، للوضع الاقتصادى ، وان ادارة الاداة البحرية للعنف — البارجة — ، فضلا عن صنعها ، غدت فرعا من فروع الصناعة الكبيرة الحديثة . ولا يتألم احد لتحول الامور على هذا النحو مثلما يتألم «العنف» بالذات ، الدولة التى يكلفها صنع السفينة الواحدة حاليا قدر ما كان يكلفها فى السابق اسطول صغير كامل ، علما بانها ترى بام العين كيف تغدو هذه السفن الغالية عتيقة قبل انزالها الى الماء ، فتفقد قيمتها ، وتشعر الدولة — ربما لا اقل من السيد دوهرنج — بالاستياء من ان لانسان «الوضع الاقتصادى» ، المهندس ، الآن شأنا على متن السفينة اكبر من شأن انسان «العنف المباشر» — الآمر . اما نحن بدورنا فلا نجد ، على العكس ، اى مبرر للاكتئاب عندما نرى البارجة تبلغ فى المنازلة بين الدرع والمدفع حدا من الكمال والتفنن يجعلها باهظة الثمن وغير صالحة للحرب * على حد سواء وبفضل هذه

* يبدو ان تحقيق ذلك هو المطلوب من تحسين الطوربيد التلقائـي

المنازلة تتكشف بذلك على صعيد الحرب البحرية ايضا القوانين الداخلية للحركة الديالكتيكية والتى تنص على ان النزعة العسكرية ، شانها شأن اية ظاهرة تاريخية اخرى ، تهلك بعواقب تطورها الذاتى .

وهكذا يتضح هنا ايضا ، وضوح النهار ، ان من المستحيل «ان نبحث عن الاساسى فى العنف السياسى المباشر وليس فى القدرة الاقتصادية غير المباشرة» . فالعكس هو الصحيح . حقا ، فما هو «الاساسى» فى العنف نفسه ؟ انه الجبروت الاقتصادى وامتلاك الوسائل الجبارة للصناعة الكبيرة . فالقوة السياسية فى البحر والمعتمدة على البوارج العصرية ليست «مباشرة» ، بل هى على العكس «**غير مباشرة» ومشروطة** بالقدرة الاقتصادية وبالتطور الرفيع للتعدين وبامكانية التصرف بالفنيين المهرة ومناجم الفحم الغنية .

ولكن ما الداعى لهذا الكلام ؟ فليقدموا الى السيد دوهرنج زمام القيادة العليا فى اقرب حرب بحرية ، وسيبيد «بعنفه المباشر» ، بدون اية طوربيدات واية افانين مماثلة ، كل اساطيل البوارج المتواجدة فى تبعية عبودية «للوضع الاقتصادى» .

الحركة ، وهو آخر منتوج للصناعة الكبيرة العاملة من اجل الشؤون الحربية البحرية . فان اصغر قارب للطوربيدات سيكون فى هذه الحالة اقوى من اكبر بارجة (وبالمناسبة نرجو من القارئ ان لا ينسى ان هذا كتب في عام ١٨٧٨) (١١١) .

٤ – نظرية العنف

(خاتمة)

«من الملابسات الهامة للغاية ان السيطرة على **الطبيعة** قد حدثت في الواقع» (السيطرة حدثت !) «بصورة عامة فقط» (!) «بفضل السيطرة على **الانسان** . فالاستثمار الاقتصادي للملكية العقارية في مساحات شاسعة لم يتحقق في اي زمان ومكان بدون الاستعباد المسبق للانسان واكراهه على هذا النوع او ذاك من انواع العمل العبودي او السخرة . وكانت لاقامة السيطرة الاقتصادية على الاشياء مقدمة هي السيطرة السياسية والاجتماعية والاقتصادية للانسان على الانسان . فهل يمكن تصور مالك عقاري كبير بدون سيطرته على العبيد والاقنان او المسلوبي الحرية بصورة غير مباشرة ؟ وما الذي تعنيه بالنسبة لممارسة الزراعة على نطاق واسع في الماضي او الحاضر قوة شخص واحد في حوزته ، في افضل الاحوال ، قوة مساعدة من افراد عائلته ؟ ان استغلال الارض – او شمول السيطرة الاقتصادية للارض بمساحات تتجاوز القوى الطبيعية للشخص الواحد – كان ممكنا حتى الآن في التاريخ لانه تم قبل فرض السيطرة على الارض او في نفس وقت فرضها تحقيق استعباد الانسان ، الضروري لذلك . وفي المراحل التالية من التطور جرى تخفيف هذا الاستعباد . . . وشكله الحالي في الدول الاكثر تطورا هو العمل المأجور الذي توجهه السيطرة البوليسية بقدر كبير او صغير . وبالتالي تستند الى العمل المأجور الامكانية الفعلية لنوع من الثروة الحديثة ممثل في السيطرة العقارية الشاسعة» (!) «وفي الملكية العقارية الكبيرة . بديهي ان جميع الانواع الاخرى للثروة التوزيعية يجب ان تفسر تاريخيا على نفس هذا النحو . ولا يمكن لتبعية الانسان غير المباشرة للانسان ، والتي تشكل في الوقت الحاضر السمة الاساسية للنظام الاكثر تطورا من الناحية الاقتصادية ، ان تفهم وتفسر من تلقائها ، الا بوصفها شكلا متغيرا بعض الشيء لتركة الخضوع والاستغلال المباشرين السابقين» .

هذا ما يؤكده السيد دوهرنج .

المطلوب اثباته : سيطرة (الانسان) على الطبيعة تفترض سيطرة (الانسان) على الانسان .

البرهان : الاستثمار الاقتصادي للملكية **العقارية في مساحات شاسعة** لم يتحقق في اي زمان ومكان الا بعمل المستعبدين .

اثبات البرهان : كيف يمكن وجود الملاك العقاريين الكبار بدون المستعبدين ؟ فالمالك العقاري الكبير مع عائلته لا يستطيع ان يفلح بدون المستعبدين الا جزءا ضئيلا من ممتلكاته .

وهكذا ، فلكي يثبت السيد دوهرنج بان على الانسان ان يستعبد انسانا آخر مقدما بغية اخضاع الطبيعة يحول هذه «الطبيعة» بدون لف او دوران الى «ملكية عقارية في مساحات شاسعة» ، ثم يضع فورا هذه الملكية العقارية – ولا احد يعرف ملكية من هي – في حوزة المالك العقاري الكبير الذي لا يستطيع بالطبع ان يفلح ارضه بدون مساعدة من المستعبدين .

ولكن «السيطرة على الطبيعة» و«الاستثمار الاقتصادي للملكية العقارية» ليسا على الاطلاق شيئا واحدا . فالسيطرة على الطبيعة تجري في الصناعة الكبيرة على نطاق اكبر بكثير مما في الزراعة المضطرة حتى الآن الى الخضوع للطقس بدلا من ان تخضعه . هذا اولا .

وثانيا – اذا اقتصرنا على الاستثمار الاقتصادي للملكية العقارية في مساحات شاسعة فان السؤال يطرح على النحو التالي : لمن تعود هذه الملكية العقارية ؟ وهنا نجد في بداية تاريخ جميع الشعوب المتحضرة ليس «المالك العقاري الكبير» الذي يفرضه علينا هنا السيد دوهرنج باسلوبه البهلواني المعتاد الذي يسميه «بالديالكتيك الطبيعي» (١١٢) – بل المشاعات القبلية والريفية ذات الملكية العقارية المشتركة . فمن الهند حتى ايرلندة جرت فلاحة الملكية العقارية في مساحات شاسعة بادئ ذي بدء من قبل هذه المشاعات القبلية والريفية بالذات ، علما بان الارض كانت تفلح اما بصورة مشتركة من قبل المشاعة واما تقسم الى قطع تخصصها المشاعة لبعض العوائل لاجل مسمى ، مع بقاء الانتفاع المشترك الدائم من الغابات والمراعي . وهنا تتميز معارف السيد دوهرنج «المختصة المعمقة في ميدان العلوم السياسية والحقوقية» من جديد بكونه لا يعرف شيئا عن ذلك كله ، وان كل مؤلفاته تدل على جهله المطلق بمؤلفات ماورير التى تشكل مرحلة كاملة في العلم بصدد

النظام البدائي للمارش (١١٣) الجرماني الذي هو اساس القانون الالماني كله ، كما تدل بالقدر ذاته على عدم اطلاعه اطلاقا على المطبوعات المتزايدة باطراد والتي تثبت - بتأثير مؤلفات ماورير اساسا - وجود الوحدة الاولية للملكية العقارية لدى جميع الشعوب الاوربية والآسيوية المتحضرة وتدرس مختلف اشكال وجودها وتحللها . وكما كسب السيد دوهرنج «بنفسه جهله كله» (١١٤) في ميدان القانون الفرنسي والانجليزي ، - وهذا الجهل ، كما رأينا ، كبير جدا - كذلك «كسب بنفسه» جهله الاكبر في ميدان القانون الالماني . فالشخص الذي يشتاط غضبا من ضيق افق اساتذة الجامعات لا يزال حتى الآن يقف في ميدان القانون الالماني ، في افضل الاحوال ، على المستوى الذي كان عليه الاساتذة قبل عشرين عاما .

ومن «مبتكرات الابداع والتصور الطليق» الخالص للسيد دوهرنج زعمه بان تسيير الاستثمارة في مساحات شاسعة احتاج الى اقطاعيين ومستعبدين . في الشرق كله ، حيث المشاعة او الدولة هي المالك العقاري ، لا توجد حتى كلمة «اقطاعي» في اللغة ، الامر الذي يتمكن السيد دوهرنج الاستفسار عنه من الحقوقيين الانجليز الذين حاولوا في الهند عبثا ان يجدوا جوابا على السؤال التالي : «من هو المالك العقاري هنا ؟» ، مثلما حاول عبثا المغفور له الامير هنري الثاني والسبعون امير مقاطعات رايس - غرايس - شلايتس - لوبنشتين - ايبرسوالده (١١٥) ان يجد جوابا على السؤال التالي : «من هو الحارس الليلي هنا ؟» . كان الاتراك اول من ادخل الى الشرق ، في البلدان التي فتحوها ، شيئا من قبيل الاقطاعية . ودخلت اليونان رحاب التاريخ في العهد البطولي وهي مجزأة الى مراتب وفئات ، الامر الذي كان ، هو الآخر ، مجرد نتيجة واضحة للعيان لتاريخ سابق طويل بهذا القدر او ذاك وغير معروف لدينا . ولكن الارض هنا ايضا كانت تفلح في الغالب من قبل فلاحين مستقلين ، وكانت الضيعات الاكبر للوجهاء وشيوخ القبائل استثناء من القاعدة ، زد على ذلك انها سرعان ما تلاشت . وفي ايطاليا جرى استثمار الارض لاجل الزراعة في الغالب من قبل الفلاحين ، وعندما ازاحت التشكيلات الكبيرة من الضيعات - المقاطعات - في العهود الاخيرة

من جمهورية روما الفلاحين الصغار واستبدلتهم بالعبيد استبدلت في الوقت ذاته الزراعة بالرعي وبذلك ، كما ذكر بلينيوس ، قادت ايطاليا الى الهلاك (Latifundia Italiam perdidere) (١١٦) . وفي العصر الوسيط سادت اوربا كلها الزراعة الفلاحية (وخصوصا اثناء فلاحة الاراضي البور) علما بانه لا فرق بالنسبة للمسألة موضوع البحث الآن بين ما اذا كان هؤلاء الفلاحون مضطرين الى دفع الجزية – واية جزية ؟ – الى هذا الاقطاعي او ذاك ام لا . وكان المستوطنون النازحون من فريزلاند وسكسونيا السفلى وفلمنديا والرين الاسفل والذين فلحوا الاراضي المنتزعة من السلافيين شرقي نهر البا قد فعلوا ذلك بوصفهم فلاحين احرارا دفعوا جزية متهاودة جدا ، ولكن ليس بشروط «هذا النوع او ذاك من انواع السخرة» اطلاقا . – وفي اميركا الشمالية زرع بعمل الفلاحين الاحرار قسم كبير من الاراضي ، في حين استنزف كبار اقطاعيي الجنوب ، بعبيدهم ونظامهم الاقتصادي الوحشي ، الاراضي الى درجة لم يعد ينمو معها على هذه الاراضي الا الشوح ، واضطرت زراعة القطن الى الانتقال ابعد فابعد باتجاه الغرب . وفي اوستراليا ونيوزيلندة منيت بالفشل كل محاولات الحكومة البريطانية لخلق ارستقراطية زراعية بصورة مفتعلة . وباختصار فان المالك العقاري الكبير الذي يخضع الطبيعة لسيطرته ويمهد التربة لفلاحتها عن طريق عمل العبيد او الاقنان الذين يؤدون اعمال السخرة انما هو من بنات الخيال ، باستثناء المستعمرات الاستوائية وشبه الاستوائية التي لا يستطيع الاوربي ان يمارس العمل الزراعي فيها بسبب المناخ . وبالعكس ، فحيثما ظهر المالك العقاري الكبير في العصور القديمة ، في ايطاليا مثلا ، ما كان يحول الارض اليباب الى حقول مفلوحة ، بل على العكس كان يحول الاراضي الفلاحية المحروثة الى مراع فيقتاد الناس ويخرب بلدانا بكاملها . وفي العصر الحديث فقط ، منذ ان اسفرت الكثافة الاشد للسكان عن ارتفاع قيمة الارض ، وخصوصا منذ ان جعل تطور الهندسة الزراعية الاراضي العجاف صالحة للزراعة ايضا ، منذ ذلك الحين فقط اخذ الملاك العقاريون الكبار يشاركون على نطاق واسع في حراثة الارض اليباب والمراعي ، وذلك على الاغلب عن طريق نهب الاراضي الفلاحية المشاعية في انجلترا كما في المانيا . الا

انه ما كان بالامكان هنا أيضا تجاوز العملية المعاكسة : فمقابل كل فدان من اراضي المشاعات التي مهدها كبار مــلاك الاراضي للزراعة في انجلترا كان هناك ما لا يقل عن ثلاثة فدانات مــن الاراضي الزراعية في سكوتلندة حولوها الى مراع للاغنام ، وفي الاخير حتى الى مجرد مناطق لصيد الوحوش الكبيرة .

اننا نعالج هنا فقط زعم السيد دوهرنج من ان استثمــار المساحات الشاسعة من الاراضي لاجل الزراعة ، اي في الواقع مجمل الاراضي الزراعية الممهدة ، لم يتحقق «في اي زمان ومكان» الا من قبل الملاك العقاريين الكبار بمساعدة المستعبدين . وهو زعــم «مقدمته» ، كما رأينا ، هي الجهل المطبق حقا بالتاريخ . ولذلك لسنا بحاجة لنوضح هنا مدى ما قام به العبيد (كما في عصر ازدهار اليونان) او الاقنان (كما في استثمارات الاسيــاد منذ العصر الوسيط) من اجل فلاحة الاراضي التي استصلحت كليا او باغلبها لاجل الزراعة في مختلف الازمان . ولسنا بحاجة كذلك الى دراســة ماهية الوظيفة الاجتماعية للملاك العقاريين الكبار في مختلف العصور .

وبعد ان نشر السيد دوهرنج امامنا هذه اللوحة الخياليــة الرائعة التي لا يعرف المرء ما الذي يثير فيها دهشته اكثر – أهي بهلوانية الاستقراء ام تزوير التاريخ ؟ – يهتف بلهجة المنتصر :

« بديهي ان جميع الانواع الاخرى للثروة التوزيعية يجب ان **تفسر تاريخيا على نفس هذا النحو** ! » .

وبذلك يتخلص ، طبعا ، من عناء التفوه ولو بكلمة واحدة اخرى عن ظهور رأس المال مثلا .

يزعم السيد دوهرنج ان سيطرة الانسان على الانسان هي مقدمة لسيطرة الانسان على الطبيعة . واذا كان يريد بذلك عموما ان يقول فقط ان نظامنا الاقتصادي المعاصر كله والدرجة التي تم بلوغهــا الآن من تطور الزراعة والصناعة هما نتيجة لتاريخ المجتمع الجاري في المتضادات الطبقية وفي علاقات السيطرة والاستعباد ، فانما يقول شيئا معروفا للجميع من زمان ، منذ «البيان الشيوعي» (١١٧) . الا ان المطلوب بالذات هو تفسير ظهور الطبقات وعلاقات السيطرة ، واذا كان السيد دوهرنج لا يمتلك لهذا الغرض دوما غير كلمة

واحدة هي «العنف» فان مثل هذا التفسير لن يسير بنا الى الامام ولا خطوة واحدة . ان مجرد واقع كون المستعبَدين والمستغَلين في جميع الازمان اكثر بكثير من المستعبِدين والمستغِلين ، وبالتالي كون القوة الفعلية في ايدي الاولين – ان هذا الواقع وحده يبين بالقدر الكافي سخف نظرية العنف بمجملها . ويعني ذلك ان القضية لا تزال تتلخص في ضرورة ايجاد تفسير لعلاقات السيطرة والاستعباد .

ظهرت تلك العلاقات بطريق مزدوج .

دخل البشر التاريخ بالشكل الذي انفصلوا به بادئ ذي بدء عن مملكة الحيوان (بالمعنى الاضيق للكلمة) : كانوا لا يزالون متوحشين شبيهين بالحيوانات وعاجزين امام قوى الطبيعة وغير مدركين لقواهم الذاتية ، ولذلك كانوا فقراء كالحيوانات ، ولم يكونوا ارقى منها كثيرا من حيث انتاجيتهم . ويسود هنا التعادل المعروف في مستوى الحياة ، وبالنسبة لارباب العوائل ايضا نوع من تعادل المكانة الاجتماعية ، وعلى اقل تقدير – انعدام الطبقات الاجتماعية الذي كان لا يزال ملحوظا في المشاعات الزراعية البدائية للشعوب المتحضرة في آخر زمان . وتوجد في كل مشاعة من هذا النوع منذ البداية مصالح مشتركة معروفة يتعين ان توكل حمايتها الى بعض الاشخاص ، وان تحت رقابة المجتمع كله : ومنها حل الخلافات ، ومعاقبة الاشخاص الذين يتجاوزون حقوقهم ، ومراقبة الارواء ، وخصوصا في البلدان الحارة ، واخيرا الوظائف الدينية في مرحلة الحالة البدائية الوحشية . اننا نصادف مثل هذه المناصب في المشاعات البدائية في جميع العصور – مثلا في اقدم المارشات الجرمانية وفي الهند حاليا . وواضح انها تتمتع بصلاحيات معينة وتمثل جنين سلطة الدولة . القوى المنتجة تنمو بالتدريج وتهيئ زيادة كثافة السكان وحدة المصالح بين المشاعات في بعض الحالات وتعارض تلك المصالح في حالات اخرى ، ويسفر تجمع المشاعات في وحدة متكاملة اكبر عن تقسيم جديد للعمل واستحداث هيئات لحماية المصالح العامة ولصد المصالح المعارضة لها . ان هذه الهيئات بوصفها الممثلة للمصالح المشتركة لمجموعة كاملة من المشاعات تحتل بالنسبة لكل مشاعة على انفراد مكانة خاصة ، بل وحتى متعارضة في ظروف معينة ، وسرعان ما غدت اكثر استقلالا ،

وذلك ، جزئيا ، بفضل توارث المناصب الاجتماعية الذي يحدث تلقائيا تقريبا في عالم يجري فيه كل شيء عفويا ، وجزئيا بفضل الحاجة المتزايدة الى هذا النوع من الهيئات بسبب تكاثر النزاعات مع الجماعات الاخرى . ولا حاجة بنا هنا لان نوضح كيف تحول هذا الاستقلال المتزايد دوما للوظائف الاجتماعية بالنسبة للمجتمع بمرور الزمن الى سيطرة على المجتمع وكيف تحول خادم المجتمع في البداية ، بالتدريج وفي الظروف الملائمة ، الى سيد لهذا المجتمع ، وكيف اضطلع هذا السيد ، تبعا للظروف ، تارة بدور الطاغية الشرقي المستبد وتارة بدور شيخ القبيلة اليوناني وتارة بدور زعيم الطائفة الكيلتية وهلمجرا ، وباي قدر استخدم العنف في آخر المطاف اثناء هذا التحول ، واخيرا كيف شكل الاشخاص المسيطرون المنفردون الطبقة السائدة . المهم لنا ان نتأكد هنا من ان اساس السيطرة السياسية في كل مكان هو اداء وظيفة منصبية اجتماعية ما وان السيطرة السياسية لا تغدو طويلة الامد الا عندما تؤدي وظيفتها الاجتماعية المنصبية هذه . ما اكثر الانظمة الطغيانية التي ازدهرت ثم هلكت في بلاد فارس والهند ، الا ان كلا منها كان يعرف جيدا بانه يمثل بالدرجة الاولى المتعهد المسؤول عن ارواء وديان الانهار الذي ما كان بالامكان ممارسة اية زراعة بدونه . ولكن الانجليز المتنورين تغافلوا عن هذا الواقع في الهند . فقد اهملوا قنوات الري والسدود ، ولم يفهموا اخيرا الا الآن ، بعد تكرر المجاعة بانتظام ، انهم استهانوا بالعمل الوحيد الذي يستطيع ان يجعل سيطرتهم في الهند مبررة على الاقل بالقدر الذي كانت مبررة فيه سيطرة اسلافهم .

ولكنه جرت عملية اخرى الى جانب عملية تكون الطبقات هذه ، فان تقسيم العمل الذي نشأ عفويا داخل العائلة الزراعية هيأ في درجة معينة من الرفاه امكانية اضافة يد عاملة او عدة ايد الى العائلة من خارجها . وحدث ذلك خصوصا في البلدان التي تحللت فيها الملكية العقارية العامة السابقة او على الاقل فسحت الفلاحة المشتركة السابقة للارض المجال لفلاحة قطع الاراضي من قبل عوائل منفصلة . وقد تطور الانتاج الى حد جعل اليد العاملة البشرية صارت تنتج اكثر مما تحتاج اليه من مستلزمات بسيطة ،

وتواجدت الوسائل اللازمة للانفاق على كمية كبيرة مـــن الايدي العاملة ، وتواجدت كذلك وسائـــل لاستخدام هذه الايدي ، واكتسبت اليد العاملة **قيمة** . الا ان المشاعة نفسها ، والاتحاد الذي تنتمي اليه هذه المشاعة ، لم يفردا بعد من بيئتهما ايدي عاملة حرة فائضة . وفي مقابل ذلك هيأت الحرب هذه الايدي ، علما بان الحرب قديمة قدم تواجد عدة مجموعات مشاعية متجاورة في آن واحد . حتى ذلك الحين لم يكونوا يعرفون ما يفعلونه لاسرى الحرب ، ولذا كانون يقتلونهم ، وقبل ذلك كانوا يأكلونهم . ولكنه في الدرجة التي تم بلوغها الآن من «الوضع الاقتصادي» صارت لاسرى الحرب قيمة معينة ، ولذا اخذوا يتركونهم على قيد الحياة ويستخدمون عملهم . وهكذا فبدلا من ان يسيطر العنف على الوضع الاقتصادي اضطر ، بالعكس ، الى خدمته . وتم اكتشاف **العبودية** . وسرعان ما غدت الشكل الطاغي في الانتاج لدى جميع الشعوب التي سارت في تطورها الى ابعد من المشاعة القديمة ، ولكن العبودية في آخر المطاف اضحت واحدا من الاسباب الرئيسية لافول تلك الشعوب . ان العبودية وحدها هي التي مكنت من تقسيم العمل على نطاق اكبر بين الزراعة والصناعة ، وهيأت عن هذا الطريق الظروف لازدهار حضارة العالم القديم – للحضارة الاغريقية . وبدون العبودية ما كان بالامكان وجود الدولة الاغريقية والفن الاغريقي والعلـــم الاغريقي . وبدون العبودية ما كان بالامكان وجود الامبراطورية الرومانية ايضا . وبدون الاساسي الذي ارسته اليونان وروما ما كان بالامكان وجود اوربا المعاصرة . ولا ينبغي لنا ابدا ان ننسى بان تطورنا الاقتصادي والسياسي والفكري كله يستند الى مقدمة هي النظام الذي كانت فيه العبودية ضرورية بنفس القدر الذي كانت معترفا بها فيه من قبل الجميع . ويحق لنا بهذا المعنى ان نقول : بدون العبودية القديمة ما كان بالامكان وجود الاشتراكية المعاصرة .

ليس هناك ما هو أسهل من تسليط وابل من العبارات الفارغة على العبودية وما شاكلها ، ومجابهة هذه الظواهر المخزية بغضب اخلاقي رفيع . ومما يؤسف له ان هذا الغضب لا يعبر الا عما هو معروف لاي كان ، اي ان هذه المؤسسات القديمة لم تعد تناسب ظروفنا الراهنة ومشاعرنا التي تحددها هذه الظروف . الا اننا ،

والحال هذه ، لن نعرف قيد انملة عن كيفية ظهور هذه الانظمة وسبب وجودها وماهية الدور الذي لعبته في التاريخ . وطالما اننا بدأنا الحديث عن ذلك فعلينا ان نقول – رغم كل ما في هذا القول من تناقض وكفر ظاهريين – ان استحداث العبودية في تلك الظروف كان خطوة كبيرة الى الامام . فلا يمكن انكار واقع ان الانسان الذي كان وحشا في البداية احتاج لاجل تطوره الى وسائل همجية تكاد تكون وحشية لكي يتخلص من الحالة الهمجية . ان المشاعات القديمة ، حيثما ظلت موجودة ، قد شكلت طوال آلاف السنين اساس اكثر اشكال الدولة فظاظة ، وهو الاستبداد الشرقي ، من الهند حتى روسيا . وحيثما تحللت هذه المشاعات تقدمت الشعوب هناك فقط بقواها الخاصة على طريق التطور ، وكان تقدمها الاقتصادي الاقرب يتلخص في زيادة ومواصلة تطوير الانتاج بواسطة العمل العبودي . هناك شيء واحد واضح تماما : طالما كان العمل البشري لا يزال قليل الانتاجية ولا يقدم الا فائضا ضئيلا عن الوسائل الحياتية الضرورية ، فان نمو القوى المنتجة وتوسيع التبادل وتطور الدولة والقانون وتكوين الفنون والعلوم – كل ذلك ما كان بالامكان تحقيقه الا بواسطة التقسيم المشدد للعمل الذي استند الى اساس من التقسيم الكبير للعمل بين الجمهور المشغول بالعمل البدني البسيط وبين القليل من ذوي الامتيازات الذين يشرفون على الاعمال ويمارسون التجارة ويقومون بتصريف شؤون الدولة ، وفيما بعد يهتمون بالفنون والعلوم كذلك . وكانت العبودية بالذات هي الشكل الابسط الناشئ باكبر قدر من العفوية لتقسيم العمل هذا . وفي ظل المقدمات التاريخية للعالم القديم ، ومنه العالم الاغريقي ، ما كان بوسع الانتقال الى المجتمع المستند الى المتضادات الطبقية ان يتحقق الا بشكل العبودية . كان ذلك تقدما حتى بالنسبة للعبيد انفسهم : فاسرى الحرب الذين ينشأ منهم السواد الاعظم من العبيد ظلوا على قيد الحياة على الاقل ، بينما كانوا يقتلون في السابق ، وفي وقت اسبق كانوا يشوون ويؤكلون .

ونشير بالمناسبة الى ان كل المتضادات التي كانت موجودة في التاريخ حتى الآن بين الطبقات الاستغلالية والمستغلة ، المسيطرة والمضطهدة ، تعزى الى نفس انتاجية العمل البشري غير المتطورة

لسبيا . وطالما ظل السكان الكادحون حقا منهمكين في العمل الضروري الى درجة لا يبقى معها لديهم وقت للشؤون الاجتماعية ذات الاهمية العامة – لادارة الاعمال وتصريف شؤون الدولة ولممارسة القضاء والانشغال بالفن والعلم وهلمجرا ، فقد كان من المحتم وجود طبقة خاصة مارست تلك النشاطات بحكم تفرغها من العمل الفعلي . علما بانها لم تفرط ابدا في امكانية القاء عبء العمل المتزايد باطراد على كامل الجماهير الكادحة ، وذلك من اجل منافعها الخاصة . الا ان النمو الهائل للقوى المنتجة الذي تحقق بفضل الصناعة الكبيرة هو وحده الذي مكن من توزيع العمل بين كل افراد المجتمع بلا استثناء وقلص بالتالي وقت عمل كل شخص بحيث تبقى لدى الجميع اوقات فراغ كافية للمشاركة في الشؤون المتعلقة بالمجتمع كله ، سواء النظرية منها ام التطبيقية . اذن فقد غدت الآن فقط نافلة كل طبقة استغلالية مسيطرة ، والاكثر من ذلك انها غدت عائقا مباشرا امام التطور الاجتماعي . والآن فقط ستزاح دون رحمة مهما كان «العنف المباشر» الموجود تحت تصرفها .

وهكذا ، فعندما يستهين السيد دوهرنج بالعالم الاغريقي لانه استند الى العبودية فمن حقه بنفس القدر ان يلوم الاغريق لانهم لم يكتشفوا الآلات البخارية ولا التلغراف الكهربائي . وعندما يؤكد بان عبوديتنا الاجيرة المعاصرة ما هي الا شكل ملطف ومعدل بعض الشيء لعنف العبودية السابقة ولا يمكن تفسيرها من تلقاء ذاتها (اي من القوانين الاقتصادية للمجتمع المعاصر) فان ذلك اما ان يعني فقط بان العمل المأجور والعبودية يمثلان كلاهما ، كما هـو معروف لكل صبي ، شكلين للاستعباد والسيطرة الطبقية ، واما ان هذا التأكيد غير صحيح . فبنفس القدر من الحق يمكننا القول بان العمل المأجور يمكن ان يفسر فقط بكونه شكلا مخففا لتصرف اكلة لحوم البشر الذي كان في كل مكان ، كما تأكد في الوقت الحاضر ، اسلوبا اوليا لاستخدام الاعداء المغلوبين .

يتضح من كل ما قلناه الدور الذي يلعبه العنف في التاريخ بالنسبة للتطور الاقتصادي . ان السلطة السياسية ، اية سلطة ، تستند في البداية الى وظيفة اقتصادية واجتماعية ما ، وتزداد بقدر تحول افراد المجتمع ، بنتيجة تحلل المشاعات البدائية ، الى منتجين

خاصين ، وبالتالي تزداد الغربة بينهم وبين حملة الوظائف الاجتماعية العامة . هذا اولا ، وثانيا - بعد ان غدت السلطة السياسية مستقلة عن المجتمع وتحولت من خادمة له الى سيدة ، صار بامكانها ان تعمل باتجاه مزدوج . فاما ان تفعل بروح وباتجاه التطور الاقتصادي الحتمي ، وعند ذاك لا يظهر اي خلاف بينها وبين هذا التطور الذي يتسارع في هذه الحالة ، واما ان تفعل السلطة السياسية خلافا لهذا التطور ، وعند ذاك ترضخ عادة لضغط التطور الاقتصادي باستثناء حالات قليلة . وهذه الحالات الاستثنائية القليلة هي حالات الغزو الوحيدة التي اباد فيها الغزاة الاقل تحضرا او طردوا سكان البلد المحتل وابادوا قواه المنتجة او جعلوها تموت بسبب عدم اجادتهم استخدامها . هذا ما فعله المسيحيون ، مثلا ، في الاندلس ، للقسم الاكبر من مشاريع الري التي بناها العرب وامنت لهم حقول القمح والبساتين الزاهرة . وفي كل مرة يكون فيها الغازي شعبا اقل حضارة يجري بالطبع اخلال بسير التطور الاقتصادي وتتعرض القوى المنتجة الواسعة للتلف . الا ان الغازي الاقل تحضرا يضطر خلال الغزو الطويل الامد الى التكيف في الغالبية الهائلة من الحالات الى «الوضع الاقتصادي» الارقى في البلد المحتل بالشكل الذي هو عليه بعد الاحتلال . فالغازي يذوب في الشعب المغلوب ويضطر في اغلب الاحوال الى استيعاب حتى لغته . واذا تركنا جانبا حالات الغزو ، نجد انه عندما تدخل سلطة الدولة الداخلية لبلد ما في تناحر مع تطوره الاقتصادي ، كما حدث حتى الآن على درجة معينة من التطور لكل سلطة سياسية تقريبا ، فان الصراع ينتهي هناك كل مرة بسقوط السلطة السياسية . ان التطور الاقتصادي يشق طريقه بلا رحمة ودون ان يسمح بالاستثناءات . وقد ذكرنا المثال الاخير الاكثر اثارة للدهشة بهذا الخصوص ، ونعني به الثورة الفرنسية الكبرى (١١٨) . ولو كان «الوضع الاقتصادي» ، ومعه النظام الاقتصادي ، لبلد ما يتوقفان ببساطة ، طبقا لتعاليم السيد دوهرنج ، على العنف السياسي لما كان بالامكان فهم السبب الذي جعل فريدريك ولهلم الرابع يخفق بعد عام ١٨٤٨ ، بالرغم من «جيشه المغوار» (١١٩) ، في غرس نظام ورشات العصر الوسيط وغيرها من الغرائب الرومانسية في

شمزون السكك الحديدية والآلات البخارية والصناعة الكبيرة التي بدات تتطور في تلك الفترة بالذات في بلاده ، ولا فهم السبب الذي جعل القيصر الروسي * الذي يعمل بوسائل عنف اشد بكثير عاجزا ليس فقط عن تسديد ديونه ، بل وحتى عن الحفاظ على «عنفه» الا بالاقتراض المتواصل من «الوضع الاقتصادي» لاوربا الغربية .

ان العنف بالنسبة للسيد دوهرنج شيء شرير بصورة مطلقة . وكان اول عمل للعنف ، في رأيه ، هو خطيئة آدم . ان مذهبه كله يتشكى من كون هذه الخطيئة قد لوثت التاريخ حتى الآونة الراهنة ومن كون جميع قوانين الطبيعة والقوانين الاجتماعية مشوهة بشكل شائن من قبل اداة الشيطان — العنف . اما ان العنف يلعب في التاريخ دورا آخر ايضا ، وهو دور ثوري ، وانه ، على حد تعبير ماركس ، قابلة لكل مجتمع قديم عندما ينمو في احشائه المجتمع الجديد (١٢٠) ، وان العنف هو الاداة التي تشق الحركة الاجتماعية الطريق بواسطتها وتحطم الاشكال السياسية الميتة المتحجرة ، فذلك كله لا نجد عنه ولا كلمة واحدة لدى السيد دوهرنج . ولا يتقبل السيد دوهرنج الا بالانين والتأوهات احتمال اللجوء الى العنف من اجل اسقاط السيطرة الاستغلالية — فان اي استخدام للعنف ، كما يعتقد ، يؤدي ، مع الاسف ، الى اضعاف معنويات مستخدمه على حد زعمه . يقال ذلك بالرغم من الحماس الاخلاقي والفكري الرفيع الذي كان نتيجة لاية ثورة مظفرة ! ويقال ذلك في المانيا حيث يمكن ان يتميز الصدام القسري الذي قد يكون مفروضا على الشعب بميزة واحدة على اقل تقدير هي ان ينتزع روحية الاذلال التي تسربت الى الوعي القومي من مهانات حرب الثلاثين عاما (١٢١) . فهل يحق لهذا التفكير التبشيري المتهرى الكالح العاجز ان يعرض خدماته على اعظم حزب ثوري شهده التاريخ ؟

---

* الكسندر الثاني . **ملاحظة الناشر** .

٥ – نظرية القيمة

مر زهاء مائة عام على صدور كتاب في لايبزيج اعيد طبعه حتى مطلع القرن الحالي اكثر من ثلاثين مرة . ووزعته في المدن والارياف السلطات والمبشرون والخيريون من كل شاكلة وطراز ، ونصحوا المدارس الشعبية في كل مكان باستخدامه للمطالعة . اسم هذا الكتاب : «صديق الاطفال» (١٢٢) ، ومؤلفه روخوف . هدف الكتاب تقديم الارشادات للفتيان من ابناء الفلاحين والصناع فيما يخص رسالتهم الحياتية وواجباتهم ازاء الرؤساء في الدولة والمجتمع ، وهو في الوقت ذاته يوحي لهم حسنة الرضا بمصيرهم الدنيوي – بالخبز الاسمر والبطاطس والسخرة والاجور الزهيدة وسياط الآباء وما يماثلها من روائع ، وكل ذلك عن طريق التنوير الشائع آنذاك . ولهذا الغرض يوضح الكتاب لشباب المدن والارياف مدى حكمة الطبيعة التي جعلت الانسان يكسب اسباب العيش والملذات بالعمل ومدى السعادة التي يتعين ان يشعر بها على هذا الاساس كل فلاح وصانع لان القضاء والقدر هيآ له الفرصة ليتبل لقمة العيش بالعمل المر ، في حين لا يبتلع الثري النهم الذي يعاني دوما من الاسهال وعسر الهضم او الامساك اطيب الاطعمة الا بقرف واشمئزاز . ان الاقوال الفارغة جدا التي اعتقد العجوز روخوف بانها كافية لاطفال الفلاحين السكسونيين آنذاك يقدمها لنا السيد دوهرنج على الصفحة ١٤ وما يليها من «مقرره» على انها شيء «اساسي مطلق» في الاقتصاد السياسي المعاصر .

«ان للحاجات البشرية بذاتها سنة طبيعية خاصة بها ، وتوجد حدود معينة لنموها . ولا يستطيع تجاوز تلك الحدود مؤقتا الا التفسخ المنافي

الطبيعة ، وحتى هو لا يستطيع تجاوزها عندما يحين وقت يسفر فيه هذا التجاوز عن الغثيان والاشمئزاز من الحياة والهرم والتشوه الاجتماعي واخيرا الهلاك المنقذ . . . الحياة-اللعبة المليئة بالملذات وحدها ، بدون هدف جدي ، سرعان ما تؤدي الى الشبع ، اي الى فقدان اي احساس . وهكذا فالعمل الفعلي ، بهذا الشكل او ذاك ، هو القانون الاجتماعي الطبيعي للكائنات السليمة . . . ولو لم يكن للغرائز والحاجات ما يجابهها لكان من المستبعد ان تؤدي الى تامين حتى الوجود الطفولي البدائي ، ناهيك عن تطور الحياة الصاعد تاريخيا . ولو لم تكن تلبية الحاجات بشكل كامل تكلف اي عمل مهما كان لاستنفدت تلك الحاجات نفسها قريبا ولخلفت وراءها وجودا فارغا بشكل فترات طويلة تستمر حتى تعود الحاجات من جديد . . . وهكذا تتوقف تلبية الغرائز والرغبات على تذليل هذا العائق الاقتصادي او ذاك ، وهذا يشكل من جميع النواحي القانون الاساسي المثمر للتنظيم الظاهري للطبيعة والخواص الباطنية للانسان» وهلمجرا ، وهكذا دواليك .

وهكذا يرى القارئ ان اتفه تفاهات روخوف المبجل تحتفل في كتاب السيد دوهرنج بيو بيلها المئوي ، وفضلا عن ذلك تعرض بوصفها «الاساس الاعمق للنظام التشريكي» العلمي والانتقادي الحقيقي الوحيد .

وبعد ان يرسي السيد دوهرنج مثل هذا الاساس بوسعه ان يواصل البناء . وبتطبيق المنهج الرياضي يقدم لنا في البداية ، على غرار اقليدس العجوز ، عدة تعاريف محددة (١٢٣) . وهذا ملائم تماما لانه يستطيع ان يصوغ تعاريفه منذ البداية على نحو يجعل الاحكام التي يتعين اثباتها بواسطة هذه التعاريف متواجدة جزئيا فيها . وهكذا نعلم بالدرجة الاولى ان

المفهوم القيادي للاقتصاد السياسي السابق يسمى بالثروة ، في حين ان الثروة ، كما كانت تفهم في الواقع حتى الآن في التاريخ العالمي وبالشكل الذي تطورت به سيطرتها ، انما هي «السلطة الاقتصادية على الناس والاشياء» .

وهذا خطأ مزدوج . اولا — لم تكن ثروة المشاعات القبلية والريفية القديمة تمثل اطلاقا السيطرة على الناس . وثانيا — حتى في المجتمعات التي تسير في المتناقضات الطبقية تعتبر الثروة ، بالقدر الذي تضم فيه السيطرة على الناس ، في الغالب بل وبصورة استثنائية تقريبا سيطرة على الناس **بحكم وعن طريق** السيطرة على

الاشياء . وابتداءا من تلك الحقبة المبكرة عندما غدا تصيد العبيد واستغلالهم فرعين من النشاط منفصلين عن بعضهما البعض ، كان على مستغلي العمل العبودي ان يشتروا العبيد ، اي ان يكسبوا السيطرة على الناس عن طريق السيطرة على الاشياء فقط ، على القيمة الشرائية للعبيد ، على وسائل الانفاق عليهم ووسائل عملهم . وخلال العصر الوسيط كله كانت الملكية العقارية الكبيرة هي المقدمة التي جعلت طبقة النبلاء الاقطاعيين يتصرفون بفلاحي الجزية والسخرة . اما في الوقت الحاضر فحتى الطفل في السادسة من العمر يمكن ان يفهم ان الثروة تسيطر على الناس كليا عن طريق الاشياء الموجودة تحت تصرفها .

فلماذا يؤلف السيد دوهرنغ تعريفه الزائف للثروة ، وما حاجته الى قطع الصلة الفعلية القائمة حتى الآن في كل المجتمعات الطبقية ؟ ذلك لكي ينقل الثروة من الميدان الاقتصادي الى الميدان الاخلاقي . ان السيطرة على الاشياء امر جيد تماما ، اما السيطرة على البشر فهي من رجس الشيطان . ولما كان السيد دوهرنغ قد منع على نفسه تفسير السيطرة على البشر بالسيطرة على الاشياء فهو يستطيع من جديد ان يقوم بخطوة باسلة ، دون ان يطيل التفكير ، ليعزو السيطرة على البشر الى العنف المحبب اليه . ان الثروة بوصفها سيطرة على الناس انما هي «نهب» ، وهكذا نعود من جديد الى صيغة سيئة للقول البرودوني المأثور القديم جدا «الملكية سرقة» (١٢٤) .

بهذه الطريقة وفقنا الى معالجة الثروة من ناحيتين اساسيتين — الانتاج والتوزيع : الثروة كسيطرة على الاشياء ، والثروة الانتاجية شيء جيد . الثروة كسيطرة على البشر ، والثروة التوزيعية الموجودة حتى الآن شيء سيئ ، فليسقط ! ويعني ذلك بالنسبة للعلاقات الحديثة ان اسلوب الانتاج الرأسمالي جيد ويمكنه ان يوجد في المستقبل ايضا ، الا ان الاسلوب الرأسمالي للتوزيع لا يصلح لشيء ويجب ان يلغى . تلك هي الترهات التي يمكن ان يتوصل اليها المرء عندما يكتب عن الاقتصاد السياسي دون ان يفهم حتى الصلة بين الانتاج والتوزيع .

وعلى اثر تعريف الثروة يأتي تعريف القيمة الذي يقول :

«القيمة هي الاهمية التي تتسم بها المواد والاعمال الاقتصادية في الدورة الاقتصادية» . وهذه الاهمية تضاهي «السعر او اية تسمية اخرى للمعادل ، مثل الاجرة» .

وبعبارة اخرى فالقيمة هي السعر . او بصورة ادق ، وكيلا نظلم السيد دوهرنج ، بل نعبر عن سخافة تعريفه ، بكلماته هو ، على قدر الامكان : القيمة هي الاسعار . لانه يذكر على الصفحة ١٩ :

«القيمة والاسعار التي تعبر عنها بالنقود» ،

وبالتالي فان السيد دوهرنج يؤكد بنفسه ان لقيمة بعينها اسعارا مختلفة تماما ، وبذلك يكون لها نفس هذا القدر من القيم المختلفة . ولو لم يقض هيجل نحبه من زمان لشنق نفسه . فالقيمة التي تحمل عددا من القيم المختلفة بقدر ما لها من اسعار شيء لم يتمكن من ابتداعه حتى هيجل بمجمل منطقه اللاهوتي . اجل ، يتعين على المرء ان يمتلك ثقة السيد دوهرنج بنفسه لكي يبدأ بارساء «الاساس الاعمق» الجديد للاقتصاد السياسي بتصريح يزعم بانه لا يوجد فارق بين السعر والقيمة ما عدا كون الاول يعبر عنه بالنقود ، بينما الثانية لا يعبر عنها بتلك النقود .

الا اننا لا نزال على جهل بماهية القيمة ، ونحن على جهل اكبر بما يحددها . ولذلك يضطر السيد دوهرنج الى تقديم المزيد من الايضاحات .

«ان القانون الاساسي للمقارنة والتسعير بشكله العمومي جدا – وهو القانون الذي تستند اليه القيمة والاسعار التي تعبر عنها بالنقود – يتواجد بالدرجة الاولى في ميدان الانتاج وحده ، بغض النظر عن التوزيع الذي يحمل الى مفهوم القيمة العنصر الثاني فقط . ان العوائق الاكبر او الاصغر التي يضعها اختلاف الظروف الطبيعية امام المطامح الرامية الى انتاج المواد ويؤدي بنتيجتها الى نفقات من القوة الاقتصادية اكبر او اقل ، – ان هذه العوائق تحدد كذلك . . . القيمة الاكبر او الاقل» . وتحدد القيمة طبقا «للعوائق التي تضعها الطبيعة والملابسات امام الانتاج . . . ان احجام قوتنا الذاتية المصروبة فيها» (في الاشياء) ، «– ذلك هو السبب الحاسم مباشرة لوجود القيمة عموما ومقدارها الخاص هذا او ذاك» .

ولما كان ذلك كله له معنى ما فهو يعني : ان قيمة اي منتوج

للعمل يحددها وقت العمل اللازم لانتاجه ، ونحن نعرف ذلك من زمان بدون السيد دوهرنج . وبدلا من اخبارنا بهذه الحقيقة بكل بساطة يعمد من كل بد الى تشويهها بالرتوش الطنانة . فمن الخطأ الواضح الزعم بان احجام القوة التي يبذلها شخص ما على هذا الشيء او ذاك (اذا التزمنا بهذا التعبير المتعالي) هي السبب الحاسم مباشرة للقيمة ومقدار القيمة . فالقضية كلها تتلخص ، اولا ، في ماهية الشيء الذي تبذل فيه القوة ، وثانيا – في كيفية بذلها . فاذا صنع شخص ما شيئا ليست له اية قيمة استهلاكية بالنسبة للآخرين فان كل قوته لا تنتج ولا ذرة واحدة من القيمة ، واذا اصر على صنع شيء بالاسلوب اليدوي كلفته بالصناعة الآلية اقل بعشرين مرة فان تسعة عشر جزءا من العشرين جزءا من قوته التي بذلها لن تخلق القيمة على العموم ولا اي مقدار خاص لها .

ثم ان تحويل العمل الانتاجي الذي يخلق شيئا ايجابيا الى شيء سلبي صرف ، الى تذليل للمقاومة ، انما يعني تشويه القضية كليا . واذا كان الحال كذلك فان الحصول على قميص يحملنا على تذليل ما يلي : في البداية نتغلب على المقاومة التي تبديها بذرة القطن ضد زراعتها ونموها ، ثم مقاومة القطن الناضج للقطف والتغليف والارسال ، ثم مقاومته لفك الاغلفة والتمشيط والحلج ، ثم مقاومة الغزول لعملية النسج ومقاومة النسيج لتبييضه وخياطته ، واخيرا مقاومة القميص الجاهز ضد لبسه .

ما الداعي لكل هذه الترهات والتشويهات الصبيانية ؟ الغرض منها هو الانتقال بواسطة «المقاومة» من «القيمة الانتاجية» ، من هذه القيمة الحقيقية ولكن المثالية فقط حتى الآن ، الى «القيمة التوزيعية» المزورة بالعنف والتي سادت التاريخ بلا منازع حتى الآن :

«وبالاضافة الى المقاومة التي تبديها الطبيعة . . توجد عقبة اخرى ، اجتماعية صرف . . . حيث تقف بين الانسان والطبيعة قوة مانعة ، هي الانسان نفسه . فالانسان اذا تصورناه وحيدا ومعزولا انما هو حر طليق بالنسبة للطبيعة . . . الا ان الوضع يتغير حالما نتصور انسانا آخر شاهرا سيفه ليسد كل ابواب الطبيعة ومواردها ويطالب بدفع تذكرة الدخول بهذا الشكل او ذاك . هذا الانسان الآخر . . . كانما يفرض جزية على الانسان الاول ، وهو بالتالي السبب الذي يجعل قيمة الشيء المطلوب اعلى مما

هي عليه لو لم توجد هذه العقبة السياسية او الاجتماعية على طريق اقتنائه او انتاجه . . . وانها لمتنوعة غاية التنوع الاشكال الخاصة لهذه الزيادة المصطنعة لاهمية الاشياء ، والتي تتجلى طبعا في الانخفاض المناسب في قيمة العمل . . . ولذلك فمن الوهم اعتبار القيمة مسبقا بمثابة معادل بكل معنى الكلمة ، اي بمثابة شيء له اهمية معادلة او بمثابة علاقة تبادلية تتحقق بسبب المبدأ القائل بان العمل المعين والعمل الذي يقدم بالمقابل يجب ان يكونا متعادلين . . . بالعكس ، فان سمة النظرية الصائبة للقيمة هي ان السبب الذي تفترضه والاكثر تعميما» للتقييم لن يتوافق مع الشكل الخاص للتقييمات الذي يستند الى التوزيع القسري . فهذا الشكل يتغير مع النظام الاجتماعي ، في حين ان القيمة الاقتصادية الصرف لا يمكن ان تكون الا قيمة انتاجية تتغير بالنسبة للطبيعة ولذا يجب ان تتغير فقط مع العقبات الانتاجية الصرف الطبيعية والتكنيكية » .

وهكذا ، فان القيمة الموجودة عمليا لشيء ما تتكون ، في رأي السيد دوهرنج ، من جزئين : اولا — العمل الذي ينطوي عليه ، وثانيا — الزيادة القسرية المفروضة «بحد السيف» بشكل جزية . وبعبارة اخرى فان القيمة الموجودة حاليا تمثل السعر الاحتكاري . ولكنه اذا كان لجميع البضائع ، بموجب نظرية القيمة هذه ، مثل هذا السعر الاحتكاري ، فليس هناك غير حالتين . فاما ان يفقد كل شخص ، كمشتر ، ما يكسبه كبائع ، فالاسعار رغم تغيرها الاسمي تظل ثابتة في الواقع — في علاقاتها المتبادلة — ويبقى كل شيء على حاله ، ويتضح ان القيمة التوزيعية السيئـــة الصيت هي مجرد سراب — واما ان تشكل الاضافات المفروضة المزعومة المقدار الحقيقي للقيمة ، اي الذي تنتجه الطبقة الكادحة المنتجة للقيمة ، وتستأثر به طبقة الاحتكاريين ، وعند ذاك يتكون مقدار القيمة هذا ببساطة من العمل غير المدفوع الاجر . وفي هذه الحالة نعود من جديد . . . الى نظرية ماركس بشأن **القيمة الزائدة** ، رغم وجود الشخص الشاهر السيف ورغم الاضافات المفروضة المزعومة والقيمة التوزيعية المفروضة .

فلنتناول بعض امثلة «القيمة التوزيعية» السيئة الصيت . جاء في الصفحة ١٣٥ وما يليها :

« يتعين اعتبار تكون الاسعار عن طريق المزاحمة الفردية كذلك شكلا

للتوزيع الاقتصادي وفرض الجزية المتبادل . . . فلو فرضنا ان احتياطي سلعة ضرورية ما يتقلص فجاة بمقدار كبير ، فان الباعة يحصلون على امكانية هائلة للاستغلال . . . وتبين الحالات الاستثنائية التي ينقطع فيها لامد طويل توارد السلع الضرورية ، بخاصة ان ارتفاع الاسعار والحال هذه يمكن ان يبلغ احجاما ضخمة جدا» وهلمجرا . زد على ذلك انه توجد في سير الامور الطبيعي ايضا احتكارات فعلية تجعل ارتفاع الاسعار بشكل اعتباطي ممكنا ، مثل السكك الحديدية وشركات تزويد المدن بالمياه وغاز الانارة وهلمجرا .

ان وجود هذا النوع من حالات الاستغلال الاحتكاري معروف من زمان . الا ان الشيء الجديد هو اعتبار الاسعار الاحتكارية التي تخلقها ليس استثناء ولا حالات فردية ، بل على وجه التحديد ، امثلة كلاسيكية للاسلوب السائد في الآونة الراهنة لتحديد القيمة . فكيف توضع اسعار الوسائل الحياتية ؟ توجهوا الى مدينة محاصرة انقطع تموينها وستحصلون على الجواب ! – هذا هو رد السيد دوهرنج . كيف تؤثر المزاحمة على تحديد اسعار السوق ؟ اسألوا الاحتكار وهو يحدثكم عن ذلك !

زد على ذلك انه حتى في حالة مثل هذه الاحتكارات لا يمكن اكتشاف الشخص الذي يشهر سيفه ويقف وراءها كما يقال . بالعكس ، ففي المدن المحاصرة يقوم حامل السيف ، اي القومندان ، اذا كان يؤدي واجبه طبعا ، بوضع حد لهذه الاحتكارات عادة في اقرب فرصة ، ويصادر احتياطيات الاحتكاريين من اجل تحقيق توزيع متساو . اما في سائر الحالات الاخرى فحالما حاول حملة السيوف ابتداع «القيمة التوزيعية» لم يجنوا الا الخلل في الاعمال والخسائر النقدية . عندما احتكر الهولنديون تجارة الهند الشرقيـــة دمروا احتكارهم وتجارتهم على حد سواء . وكانت اقوى حكومتين عرفهما التاريخ ، الحكومة الثورية في اميركا الشمالية والجمعية الوطنية الفرنسية ، قد تجرأتا على تحديد الاسعار القصوى ، فمنيتا بالاخفاق التام . وتحاول الحكومة الروسية خلال عدة سنوات ، سعيا منها الى زيادة سعر اوراقها النقدية الذي انخفض باصدارها المتواصـــل لسندات مصرفية غير قابلة للتحويل ، ان تبلغ هذا الهدف عن طريق الشراء المتواصل بنفس القدر لكمبيالات الديون الروسية في

المدن . وبالنتيجة كلفتها هذه اللعبة في غضون سنين قليلة حوالي ٦٠ مليون روبل ، بينما انخفض سعر الروبل الآن الى اقل من ماركين بدلا من ثلاثة ماركات ونيف . واذا كان السيف يمتلك القوة الاقتصادية السحرية التي ينسبها اليه السيد دوهرنج فلماذا لم تتمكن ولا حكومة واحدة بالاجراءات القسرية من ان تمنح لامد طويل النقود السيئة «القيمة التوزيعية» للنقود الجيدة او ان تمنح الاوراق النقدية قيمة الذهب ؟ ثم اين ذلك السيف الذي يتحكم في السوق العالمية ؟

وثمة شكل اساسي آخر ، حسب رأي السيد دوهرنج ، تستخدم فيه «القيمة التوزيعية» لاجل الاستئثار بعمل الآخرين بدون العمل الذي يقدم مقابل ذلك . وهذا الشكل هو «ريع التملك» اي الريع العقاري وربح الرأسمال . اننا نشير الى هذه النقطة هنا من اجل الاشارة فقط الى ان هذا القول يستنفد كل ما نعرفه بخصوص «القيمة التوزيعية» السيئة الصيت . ولكن هل حقا كل ما نعرفه ؟ ليس كله تماما . فلنستمع الى ما يلي :

«بالرغم من وجهة النظر المزدوجة التي تتجلى في الاعتراف بالقيمة الانتاجية والقيمة التوزيعية ، يظل في الاساس دوما **نفس الشيء المشترك الذي تتكون منه كل القيم** وتقاس به بالتالي . ان المقياس الطبيعي المباشر لذلك هو انفاق القوة ، وان الوحدة الابسط هي القوة البشرية باكثر معاني الكلمة خشونة . وتتلخص هذه الاخيرة بامد الوجود الذي يمثل بقاؤه **الذاتي** ، بدوره ، تذليل طائفة معينة من مصاعب التغذية والحياة . ان القيمة التوزيعية ، او قيمة الحيازة ، لا توجد بشكلها الاستثنائي الخالص الا حيثما تجرى مبادلة حق التصرف بالاشياء التي لم تنتج ، او ، بتعبير عادي ابسط ، مبادلة هذه الاشياء نفسها باعمال او اشياء لها قيمة انتاجية فعلية . ان الجانب المتجانس الذي يتجلى ويتمثل في كل تعبير عن القيمة ، وبالتالي في الاجزاء المكونة للقيمة والتي تجري حيازتها عن طريق التوزيع بدون عمل مقابل ، انما يتلخص في انفاق القوة البشرية ... المتجسدة ... في كل بضاعة» .

ما الذي ينبغي لنا قوله بهذا الخصوص ؟ اذا كانت كل القيم البضاعية تقاس بانفاق القوة البشرية المتجسدة في البضائع ، فاين هي القيمة التوزيعية هنا ؟ واين هي الاضافة الى السعر او الجزية المفروضة ؟ صحيح ان السيد دوهرنج يقول لنا ان الاشياء التي لم

ينتجها العمل وبالتالي غير القادرة على اكتساب القيمة بمعناها الصرف يمكن ان تكتسب هي الاخرى قيمة توزيعية وتجري مبادلتها بالاشياء التي انتجها العمل ولها قيمة . ولكنه يقول في الوقت ذاته ان **جميع القيم** ، وبالتالي القيم ذات الطابع التوزيعي الصرف ، تتكون من انفاق القوة المتجسد فيها . علما باننا لن نعرف ، مع الاسف كيف يتجسد انفاق القوة في شيء لم ينتجه العمل . وعلى اية حال يتضح من مجمل هذا الخلط بين القيم في آخر المطاف امر واحد على ما يبدو ، وهو ان قضية القيمة التوزيعية ، هذه الاضافة المنتزعة بفضل المكانة الاجتماعية الى سعر البضائع ، هذه الضريبة المفروضة بحد السيف ، لا تجدي نفعا على الاطلاق . ان قيمة البضائع يحددها فقط انفاق القوة البشرية ، vulgo * — العمل المتجسد فيها . وبالتالي فاذا تركنا جانبا الريع العقاري والقليل من الاسعار الاحتكارية يتضح ان السيد دوهرنج يذكر بغموض وتشويش نفس ما قالته بقدر اكبر من الوضوح والدقة نظرية ريكاردو — ماركس عن القيمة ، تلك النظرية التي شهر بها دوهرنج منتهى التشهير . اليس كذلك ؟

اجل ، انه يقول ذلك ، ولكنه يقول العكس في الحال . انطلاقا من دراسات ريكاردو يقول ماركس : قيمة البضائع يحددها العمل البشري العام الضروري اجتماعيا والمتجسد فيها والذي يقاس ، بدوره ، بطول استمراريته . فالعمل هو مقياس جميع القيم ، ولكنه ليست له قيمة بحد ذاته . ويعتبر السيد دوهرنج ايضا ، وان باسلوبه المشوش ، العمل مقياسا للقيمة ويضيف :

> يتلخص العمل «بامد الوجود الذي يمثل بقاؤه الذاتي ، بدوره ، تذليل طائفة معينة من مصاعب التغذية والحياة» .

سنهمل هنا الخلط الناجم عن الطموح الى الحذلقة بين وقت العمل الذي هو المقصود وحده هنا وبين امد الوجود الذي لم يخلق القيم ابدا حتى الآن ولم يقم بقياسها . وسنهمل كذلك المظهر «التشريكي» الزائف الذي يأتي به «البقاء **الذاتي**» لامد الوجود هذا . فمنذ ان وجد العالم وطالما هو موجود يتعين على كل شخص ان يحافظ

---

* بلهجة ابسط . **الناشر** .

على بقائه بمعنى انه يستهلك **بنفسه** الوسائل الضرورية لبقائه على قيد الحياة . ولو فرضنا ان السيد دوهرنج عبر عن فكرته بلغة الاقتصاد السياسي الدقيقة ، فان الحكم المذكور اعلاه اما ان لا يعني شيئا على الاطلاق ، واما ان يعني ما يلي : قيمة البضاعة يحددها وقت العمل المتجسد فيها ، وقيمة وقت العمل هذا تحددها قيمة الوسائل الحياتية الضرورية للانفاق على العامل خلال ذلك الوقت . ويعني ذلك اذا طبقناه على المجتمع الحالي ان قيمة البضاعة تحددها **الاجرة** الكامنة فيها .

وها نحن نصل اخيرا الى ما يريد السيد دوهرنج ان يقوله بالذات . قيمة البضاعة تحددهـا ، حسب تعبير الاقتصاديين المبتذلين ، تكاليف الانتاج .

اما كارى فقد «اكد على حقيقة مفادها ان القيمة تحددها ليس تكاليف الانتاج ، بل تكاليف تجديد الانتاج» («التاريخ الانتقادي» ، ص ٤٠١) .

سنتناول ادناه قضية تكاليف الانتاج او تجديد الانتاج هذه . اما الآن فنكتفي بالاشارة الى انها تتكون ، كما هو معروف ، من الاجرة وربح الرأسمال . فالاجرة تمثل «انفاق القوة» المتجسد في البضاعة ، اي القيمة الانتاجية . والربح يمثل الضريبة او الاضافة الى السعر ، اي القيمة التوزيعية التي يفرضها الرأسمالي بواسطة احتكاره وبحد السيف . وهكذا يحل اخيرا الوضوح المتناسق المدهش محل التشابك المتناقض المشوش في نظرية دوهرنج بشأن القيمة .

ان تحديد قيمة البضاعة بالاجرة الذي نصادفه لدى آدم سميث بصورة مكررة جنبا الى جنب مع تحديد القيمة بوقت العمل قد طرد من الاقتصاد السياسي العلمي منذ عهد ريكاردو ، ولا نجده الآن الا في الاقتصاد السياسي المبتذل . وان اكثر المرائين ضحالة في النظام الاجتماعي الرأسمالي الحالي يروجون بالذات لتحديد القيمة بالاجرة ويصورون ربح الرأسمالي في الوقت ذاته على انه اسمى نوع من الاجور وعلى انه مدفوعات لقاء ضبط النفس (لان الرأسمالي لم يبذر رأسماله) وعلى انه مكافأة على المجازفة ومدفوعات لقاء ادارة المؤسسة الانتاجية وهلمجرا . ولا يختلف السيد دوهرنج عنهم الا

بكونه يعلن ان الربح نهب . وبعبارة اخرى فان السيد دوهرنج يرسي اشتراكيته مباشرة على نظريات الاقتصاد السياسي المبتذل باسوأ انواعه . وان لاشتراكيته نفس قيمة هذا الاقتصاد السياسى المبتذل : فمصيراهما مترابطان ترابطا لا ينفصم .

فمن الواضح ان ما ينتجه العامل وما تكلفه قوة عمله شيئان مختلفان اختلاف ما تنتجه الآلة وما تكلفه . ان القيمة التي يخلقها العامل في غضون ١٢ ساعة من يوم العمل لا تمت باية صلة لقيمة الوسائل الحياتية التي يستهلكهـــــا خلال يوم العمل هذا وفترة الاستراحة المتعلقة به . ففي هذه الوسائل الحياتية يمكن ان تتجسد ثلاث او اربع او سبع ساعات من وقت العمل ، حسب درجة تطور انتاجية العمل . ولنفترض ان انتاجها يتطلب سبع ساعات من العمل . وعند ذاك تكون لمنتوج عمل بـ١٢ ساعة ، بموجب النظرية الاقتصادية المبتذلة للقيمة والتي يستخدمها السيد دوهرنج ، قيمة منتوج ٧ ساعات من العمل ، اي ان ١٢ ساعة من العمل تساوي ٧ ساعات منه ، اي ١٢=٧ . وللمزيد من الوضوح نأخذ المثال التالي : لنفرض ان العامل الزراعي ، بغض النظر عن نوعية العلاقات الاجتماعية ، ينتج سنويا كمية معينة من الحبوب ، ٢٠ صاعا من القمح على سبيل المثال . وهو يستهلك خلال هذه الفترة كمية من القيم تعادل ١٥ صاعا من القمح ، وفي هذه الحالة تكون للعشرين صاعا من القمح نفس قيمة الخمسة عشر صاعا . وذلك في سوق واحدة مع تعادل سائر الشروط وبعبارة اخرى فان ٢٠ تساوي ١٥ . فهل هذا هو علم الاقتصاد ؟ !

ان تطور المجتمع البشري كله بعد مرحلة التوحش الحيواني يبدأ من اليوم الذي غدا فيه عمل الاسرة ينتج منتوجا اكثر مما هو ضروري لبقاء الاسرة ومن اليوم الذي امكن فيه انفاق جزء من العمل ليس على انتاج الوسائل الحياتية وحدها ، بل وكذلك إنتاج وسائل الانتاج . ان فائض منتوج العمل زيادة على تكاليف الانفاق عليه وتكون وتراكم الرصيد الاجتماعـــــي الانتاجي والاحتياطي من هذا الفائض – كان ذلك كله وسيظل هو الاساس لاي تقدم اجتماعي وسياسي وفكري . في التاريخ السابق كان ذلك الرصيد يشكل ملكية هذه الطبقة المتمتعة بالامتيازات او تلك والتي تتمتع ،

بالاضافة الى هذه الملكية ، بالسلطة السياسية والزعامة الروحية . ان الانقلاب الاجتماعي المرتقب سيجعل لاول مرة هذا الرصيد الاجتماعي الانتاجي والاحتياطي ، اي مجمل كمية الخامات وادوات الانتاج والوسائل الحياتية ، اجتماعيا حقا ، حيث ينتزعه من ايدي الطبقة ذات الامتيازات ويحيله الى المجتمع كله بوصفه ملكا عاما .

وامامنا احد امرين . فاما ان قيمة البضائع تحددها تكاليف العمل الضروري لانتاجها ، اي ان الاجرة تحدد القيمة في المجتمع الحالي . وفي هذه الحالة يحصل كل عامل **ضمن اجرته على قيمة منتوج عمله** ، وعند ذاك يكون استغلال طبقة العمال الاجراء من قبل طبقة الرأسماليين مستحيلا . ولنفترض ان تكاليف الانفاق على العامل تقدر في المجتمع المعني بمبلغ ٣ ماركات في اليوم . وعند ذاك تكون لمنتوج اليوم الواحد للعامل ، حسب النظرية الاقتصادية المبتذلة المذكورة ، قيمة قدرها ٣ ماركات . ولنفترض الآن ان الرأسمالي الذي يستأجر هذا العامل يضيف الى سعر المنتوج ربحا ، حيث يجبي ماركا واحدا ويبيع المنتوج باربعة ماركات . ويفعل الرأسماليون الآخرون الشيء ذاته . ولكن العامل في هذه الحالة لن يستطيع تغطية تكاليف نفقاته اليومية بثلاثة ماركات ، بل يحتاج لهذا الغرض الى اربعة ماركات ايضا . ولما كان المفروض ان سائر الظروف الاخرى لا تتغير ، فان الاجرة المعبر عنها بالوسائل الحياتية ينبغي ان تبقى دون تغيير ، وبالتالي فان الاجرة المعبر عنها بالنقود يجب ان تزداد من ٣ ماركات في اليوم الى اربعة . ان ما يقتطعه الرأسماليون من الطبقة العاملة بشكل ربح يضطرون الى اعادته اليها بشكل اجرة . وهكذا لم نتقدم ولا خطوة واحدة الى الامام : اذا كانت القيمة تحددها الاجرة فليس بالامكان اي استغلال للعامل من قبل الرأسمالي . ولكنه لم يكون بالامكان عندئـــذ نشوء فائض المنتوج ، لان العمال ، بموجب افتراضنا ، يستهلكون قيمة تعادل ما ينتجونه . ولما كان الرأسماليون لا ينتجون اية قيمة فلا يمكننا حتى ان نتصور على اي حساب سيعيشون . واذا كان فائض الانتاج على الاستهلاك هذا ، او الرصيد الانتاجي والاحتياطي هذا موجودا مع ذلك ، وهو في حوزة الرأسماليين فلا يبقى هناك اي تفسير آخر غير التفسير القائل بان العمال يستخدمون من اجل بقائهم **قيمة**

البضائع فقط ، اما البضائع نفسها فتبقى تحت تصرف الرأسماليين لمواصلة استخدامها .

واما ان نعترف بحل آخر للمسألة . اذا كان هذا الرصيد الانتاجي والاحتياطي الموجود في حوزة طبقة الرأسماليين موجودا فعلا ، واذا كان قد ظهر حقا عن طريق تراكم الارباح (نترك الريع العقاري جانبا الآن) فلا بد من ان يتكون من الفائض المتراكـــم لمنتوجات العمل التي تهيئها طبقة العمال لطبقة الرأسماليين زيادة على مبلغ الاجور التي تدفعها طبقة الرأسماليين لطبقة العمال . الا ان القيمة تحددها عند ذاك ليس الاجرة ، بل كمية العمل : وعند ذاك تهيئ طبقة العمال لطبقة الرأسماليين في منتوج العمل كمية من القيمة اكبر مما تستلمه من طبقة الرأسماليين بشكل اجور ، وعند ذاك يفسر ربح الرأسمال ، شأنـــه شأن سائر اشكال الاستئثار بمنتوجات عمل الآخرين غير المدفوع الثمن ، بانه مجرد جزء مكون لهذه القيمة الزائدة التي اكتشفها ماركس .

وبالمناسبة فان السيد دوهرنج لا يذكر ولا كلمة واحدة في كتابه «مقرر الاقتصاد السياسي» عن الاكتشاف العظيم الذي بدأ به ريكاردو مؤلفه الرئيسي عندما قال

«ان قيمة البضاعة تعتمد على كمية العمل الضروري لانتاجها ، وليس على المكافاة الصغيرة او الكبيرة التي تدفع لقاء هذا العمل» (١٢٥) .

وفي «التاريخ الانتقادي» يمزق دوهرنج اكتشاف ريكاردو هذا بالعبارة القاطعة التالية :

ريكاردو «لا يراعي واقع ان التناسب الاكبر او الاصغر الذي يمكن ان تمثل به الاجرة الاعتمادات المخصصة للحاجات الحياتية» (!) ، «يجب ان ياتي كذلك بتكوين متنوع لعلاقات القيمة !» .

بوسع القارئ وهو يقرأ هذه العبارة ان يتصور كل ما يخطر على باله ، ولكن الافضل لو انه لم يفكر بشيء على الاطلاق .

والآن فلينتق القارئ بنفسه من الانواع المختلفة الخمسة للقيمة التي يقدمها لنا السيد دوهرنج النوع الذي يعجبـــه اكثر : هل سينتقي القيمة الانتاجية النابعة من الطبيعة ام القيمة التوزيعية

الناجمة عن الفساد البشري والمتسمة بخاصية مميزة هي انها تقاس بانفاق القوة غير الكامنة فيها ، ام القيمة الثالثة التي تقاس بوقت العمل ، ام القيمة الرابعة التي تقاس بتكاليف تجديد الانتاج ام القيمة الخامسة والاخيرة التي تقاس بالاجرة ؟ مجال الاختيار واسع ، ومشوش الى اقصى حدود التشويش . ولا يبقى لنا الا ان نهتف مع السيد دوهرنج :

«تعاليم القيمة هي حجر المحك للتثبت من صحة النظريات الاقتصادية !» .

٦ – العمل البسيط والعمل المعقد

لقد اكتشف السيد دوهرنج لدى ماركس خطأ اقتصاديا فظيعا لا يليق حتى بتلاميذ المدارس الابتدائية ، وهو في الوقت ذاتـــه ينطوي على زندقة اشتراكية خطرة على المجتمع .

ان نظرية ماركس بشأن القيمة لا تمثل «اكثر من تعاليم . . . عادية تقول ان العمل هو سبب كل القيم ، وان وقت العمل هو مقياسها . علما بانه يظل غامضا تماما تصور كيفية ادراك القيمة المختلفة لما يسمى بالعمل المؤهل . صحيح ان الكلفة الطبيعية ، وبالتالي القيمة المطلقـــة للمواد الاقتصادية ، لا يمكن ان تقاس في نظريتنا ايضا الا بوقت العمل المبذول . علما باننا ننطلق من ان وقت عمل الفرد الواحد يعتبر مساويا تماما لوقت عمل الفرد الآخر ، ولا يبقى غير متابعة الحالات التي يضاف فيها الى وقت عمل الفرد الواحد في الاعمال المؤهلة وقت عمل الآخرين . . . بشكل الاداة المستخدمة مثلا ، وهكذا ، فالقضية ليست على النحو الغامض الذي يتصوره السيد ماركس وكان وقت عمل شخص ما له بحد ذاته قيمة اكبر من وقت عمل شخص آخر ، لان في الاول كانما تتركز كمية اكبر من متوسط وقت العمل . كلا فان وقت العمل ، ايا كان وبلا استثناء ، انما هو متساو كليا من حيث المبدأ – وبالتالي فليست هناك ضرورة لاستنباط متوسط وقت العمل في بادئ الامر . ولدى تناول اعمال شخص ما ، كما في تناول كل منتوج جاهز ، ينبغي فقط ايضاح مقدار وقت عمل الآخرين الكامن فيما يبدو للوهلة الاولى وكانه انفاق لوقت عمله وحده . وليس مهما ابدا بالنسبة لوزن النظرية الصارم ما الذي يعجز عن الحصول على الخاصيـــة المتميزة او القدرة الخاصة على العمل بدون وقت عمل الآخرين – هل اداة الانتاج المستخدمة باليد ، ام اليد نفسها ، ام حتى الرأس . والحال فان السيد ماركس لا يستطيع في محاججاته عن القيمة ان يتخلص من شبح وقت العمل المؤهل الذي يتراءى في المؤخرة . وقد اعاقه عن اتخاذ موقف جذري هنا اسلوب تفكير الطبقات المثقفة الذي ورثه والذي يهول عليه الاعتراف

بان وقت عمل الحمال ووقت عمل المهندس المعماري بحد ذاتهما متساويان اقتصاديا بصورة تامة» .

الفقرة من مؤلف ماركس التي اثارت هذا «الغضب الشديد جدا» لدى السيد دوهرنج مقتضبة للغاية . فان ماركس يدرس ما تحدد به قيمة **البضائع** ويجيب : انه العمل البشري المتجسد فيها . ويضيف ان هذا العمل هو «انفاق قوة العمل البسيطة التي يمتلكها بالمتوسط الكيان الجسدي لكل انسان عادي لا يتميز بتطور فريد . . . ان العمل المعقد نسبيا يعني فقط العمل البسيط المضروب بعدد معين او ، بالاحرى ، المضاعف ، ولذا فان الكمية الاقل من العمل المعقد تعادل كمية اكبر من العمل البسيط . وتبين التجربة ان ارجاع العمل المعقد هذا الى العمل البسيط يجري على الدوام . والبضاعة يمكن ان تكون منتوجا لاكثر الاعمال تعقيدا ، ولكن قيمتها تجعلها مساوية لمنتوج العمل البسيط ، وبالتالي فهي نفسها تمثل فقط كمية معينة من العمل البسيط . ان النسب المختلفة التي ترجع بها مختلف انواع العمل الى العمل البسيط بوصفه وحدة لقياسها تحددها العملية الاجتماعية دون علم المنتجين ، ولذا تبدو لهؤلاء الاخيرين بمثابة عادة مرعية» (١٢٦) .

يقصد ماركس هنا بالدرجة الاولى فقط تعريف قيمة **البضائع** ، اي المواد التي يجري انتاجها داخل المجتمع المكون من منتجين خاصين – ينتجها هؤلاء المنتجون الخاصون لحسابهم الخاص ويتبادلونها فيما بينهم الواحدة لقاء الاخرى . وبالتالي فالكلام يدور هنا ليس عن «القيمة المطلقة» اينما كانت، بل عن القيمة السارية المفعول في ظل شكل معين من اشكال المجتمع . ويتضح ان هذه القيمة ، بهذا المفهوم التاريخي المعين ، تتكون وتقاس بالعمل البشري المتجسد في البضائع ، كما يتضح ان هذا العمل البشري هو انفاق لقوة العمل البسيطة . الا انه ليس كل عمل يمثل فقط انفاقا لقوة العمل البشرية البسيطة : فان كثيرا جدا من انواع العمل يتضمن استخدام مهارات او معارف اكتسبت بانفاق كبير او صغير للطاقات والوقت والنقود . فهل تنتج هذه الانواع من العمل المعقد في فترات زمنية متساوية نفس القيمة البضاعية التي ينتجها العمل البسيط وانفاق قوة العمل البسيط وحدها ؟ كلا ، بالطبع . ان

منتوج ساعة من العمل المعقد يمثل بضاعة ذات قيمة اعلى بمرتين او ثلاث مرات بالمقارنة مع منتوج ساعة من العمل البسيط . وبواسطة هذه المقارنة يجري التعبير عن قيمة منتجات العمل المعقد بكميات معينة من العمل البسيط ، الا ان ارجاع العمل المعقد هذا الى العمل البسيط يتم عن طريق عملية اجتماعية معينة دون علم المنتجين ، وهي عملية نشير اليها هنا ، في سياق عرض نظرية القيمة ، مجرد اشارة دون ان نقدم تفسيرا لها بعد .

ان هذه الحقيقة البسيطة بالذات والتي تجري يوميا على مرأى منا في المجتمع الرأسمالي المعاصر هي ما يؤكده ماركس هنا . وهذه الحقيقة لا مراء فيها الى درجة انه حتى السيد دوهرنج لا يتجرأ على التشكيك بها لا في «مقرره» ولا في كتابه «تاريخ الاقتصاد السياسي» . ويتميز عرض ماركس بالبساطة والشفافية الى درجة ربما لا تجعل احدا ، ما عدا السيد دوهرنج ، يواجه «غموضا تاما» . وبنتيجة هذا الغموض التام الذي يتواجد فيه السيد دوهرنج يعتبر ، خطأ ، قيمة البضائع التي يمارس ماركس هنا دراستها فقط «كلفة طبيعية» تزيد في الغموض بدرجة اكبر ، بل وحتى «قيمة مطلقة» لم تكن حتى الآن ، على حد علمنا ، سارية في الاقتصاد السياسي . ولكن مهما كان السيد دوهرنج يقصد «بالكلفة الطبيعية» ، ومهما تشرف باعتبار «القيمة المطلقة» واحدا من انواع القيمة الخمسة ، هناك شيء لا ريب فيه ، وهو ان ماركس لم يكن يقصد هذه الاشياء ، بل يتكلم فقط عن قيمة البضائع ، ولا توجد في كل القسم المخصص للقيمة من «رأس المال» اية اشارة الى ان ماركس يعتبر نظريته هذه لقيمة البضائع صالحة كذلك للاشكال الاخرى للمجتمع ، واذا كان يعتبرها كذلك فبأي قدر ؟

ويواصل السيد دوهرنج كلامه فيقول : «وهكذا ، فالقضية ليست على النحو الغامض الذي يتصوره السيد ماركس وكأن وقت عمل شخص ما له بحد ذاته قيمة اكبر من وقت عمل شخص آخر ، لان في الاول كأنما تتركز كمية اكبر من متوسط وقت العمل . كلا فان وقت العمل ، ايا كان وبلا استثناء ، انما هو متساو كليا من حيث المبدأ - وبالتالي فليست هناك ضرورة لاستنباط متوسط وقت العمل في بادئ الامر» .

ومن حسن حظ السيد دوهرنج ان القضاء والقدر لم يجعلا منه

صناعيا فخلصناه بالتالي من ضرورة تحديد قيمة بضائعه حسب هذه القاعدة الجديدة ، وانقذناه من الافلاس المحتم بالنتيجة . ولكن ما هذا الذي اقوله ؟ فهل نحن لا نزال في مجتمع الصناعيين ؟ كلا ، ابدا . فالسيد دوهرنج بكلفته الطبيعية وقيمته المطلقة ارغمنا على القيام بطفرة خطيرة حقيقية من عالم الاستغلاليين الفاسد الحالي الى كومونته الاقتصادية ، كومونة المستقبل ، الى الجو السماوي الصافي للمساواة والعدالة – ولذا علينا ان نلقي من هنا ، ولو بصورة سابقة لاوانها بعض الشيء ، نظرة قصيرة الى هذا العالم الجديد .

صحيح ان قيمة المواد الاقتصادية في الكومونة الاقتصادية ايضا ، حسب نظرية السيد دوهرنج ، يمكن ان تقاس كذلك بوقت العمل المبذول فقط ، علما بان وقت عمل كل شخص يقدر مسبقا بشكل متماثل تماما وان كل وقت عمل يعتبر متعادلا تماما بدون استثناء وبصورة مبدئية ، وبدون حاجة الى استنباط مقدار متوسط ما في بادئ الامر . فليقارن القارئ اذن بين هذه الاشتراكيـــــة الراديكالية التعادلية وبين تصور ماركس الغامض وكأن وقت عمل شخص ما له بحد ذاته قيمة اكبر من وقت عمل شخص آخر ، لان في الاول تتركز كمية اكبر من متوسط وقت العمل ، ذلك التصور الذي يعجز ماركس عن التخلص منه بسبب اسلوب تفكير الطبقات المثقفة الذي يستفظع الاعتراف بان وقت عمـــل الحمال ووقت عمـــل المهندس المعماري بحد ذاتهما متساويان اقتصاديا بصورة تامة ! ،

والطامة الكبرى ان ماركس يضيف الى الفقرة المذكورة اعلاه من «رأس المال» ملاحظة طفيفة : «ينبغي للقارئ ان يأخذ بعين الاعتبار ان المقصود هنا ليس **الاجرة** * او القيمة التي **يستلمها** * العامل ، لقاء يوم عمل واحد مثلا ، بل **قيمة البضائع** * التي **يتجسد فيها شيئيا** * يوم عمله» (١٢٧) . ان ماركس يحذر بنفسه ، وكأنه كان يتوقع اعتراض دوهرنج ، من تطبيق الاحكام المذكورة حتى ولو على الاجرة التي تدفع لقاء العمل المعقد في المجتمع الحالي . واذا كان السيد دوهرنج لا يكتفي بذلك وينعت الاحكام المذكورة اعلاه بانها المبادئ الاساسية التي يريد ماركس بموجبها ، على حد زعمه ، ان يضبط توزيع الوسائل الحياتية في المجتمع المنظم اشتراكيا ، فان

* علامات التشديد لانجلس . **ملاحظة الناشر** .

ذلك مجرد تزوير لا حياء فيه ولا يصادفه المرء الا عند قطاع الطرق من الكتبة .

ولكن فلنتناول بتمعن اكبر تعاليم دوهرنج بشأن التعادل . ان اي وقت عمل انما هو متعادل تماما : وقت عمل الحمال مثل وقت عمل المهندس المعماري . وهكذا فان وقت العمل ، وبالتالي العمل نفسه ، لهما قيمة . الا ان العمل هو خالق كل القيم . وهو وحده الذي يضفي القيمة بمعناها الاقتصادي على الاشياء التي نعثر عليها في الطبيعة . وان القيمة نفسهـــا ما هي الا تعبير عن العمل البشري الضروري اجتماعيا والمتجسد في شيء ما . وبالتالي فان العمل **لا يمكن** ان تكون له اية قيمة . ان الكلام عن قيمة العمل ومحاولة تحديدها يضاهيان الكلام عن قيمة القيمة نفسها او محاولة تحديد ليس وزن جسم ثقيل ما ، بل وزن الثقل نفسه . ان السيد دوهرنج يصفي حسابه مع اناس مثل اوين وسان سيمون وفوريـــه بان ينعتهم بانهم سيميائيون اجتماعيون . ولكنـــه عندما يتفلسف بخصوص قيمة وقت العمل ، اي قيمة العمل ، فانه يدلل بذلك على انه نفسه لا يزال يشغل مرتبة ادنى بكثير مـــن السيميائيين الفعليين . فليحكم القارئ بنفسه الآن على صلافة السيد دوهرنج عندما ينسب الى ماركس زعما بان وقت عمل شخص ما له بحد ذاته قيمة اكبر من وقت عمل شخص آخر ، وبان لوقت العمل ، وبالتالي للعمل ، قيمة — فليحكم القارئ بنفسه على الصلافة التي ينسب بها هذا الى ماركس الذي كان اول من اثبت بان العمل **لا يمكن** ان تكون له قيمة واوضح السبب في ذلك !

من المهم جدا بالنسبة للاشتراكية التي تريد تخليص قوة العمل البشرية من حالتها **البضاعية** ان تفهم بان العمل ليست له ولا يمكن ان تكون له قيمة . وبهذا المفهوم لا يبقى مبرر لجميع محاولات ضبط التوزيع المرتقب لوسائل الوجود بوصفها شكلا اعلى للاجرة — وهي المحاولات التي ورثها السيد دوهرنج عن الاشتراكية العمالية العفوية . ويستخلص من ذلك بالتالي استنتاج يقول بان التوزيع ، بحكم كونه يوجه لاعتبارات اقتصادية صرف ، سيضبط بمصالح الانتاج ، اما تطوير الانتاج فان اكثر ما يحفزه هو اسلوب التوزيع الذي يمكن **كل** افراد المجتمع من تطوير واطلاق قابلياتهم على نحو

شامل باكبر قدر ممكن . ولا بد طبعا من ان يبدو مهولا لاسلوب تفكير الطبقات المثقفة الذي ورثه السيد دوهرنج انه سيحين وقت لا يبقى فيه حمالون ولا معماريون من حيث المهنة ، وان الشخص الذي يقدم توجيهاته في غضون نصف ساعة كمعماري سيكون خلال بعض الوقت حمالا يدفع العربة الى ان تقتضي الضرورة نشاطه كمعماري . ومرحى للاشتراكية التي تخلد مهنة الحمالين !

واذا كان المقصود بتعادل وقت العمل هو ان كل شغيل ينتج في فترات زمنية متساوية قيما متعادلة ، ولا داعي لاستنباط مقدار متوسط في البداية ، فمن الواضح تماما ان ذلك غير صحيح . فالقيمة التي تنتجها ساعة من عمل شغيلين ، وان كان ذلك في فرع انتاجي بعينه ، تكون دوما متباينة تبعا لكثافة العمل ومهارة الشغيل . ولا يمكن لاية كومونة اقتصادية ، على كوكبنا في اقل تقدير ، ان تخفف من هذه المصيبة – التي هي ، بالمناسبة ، لا تبدو مصيبة الا لاناس من قبيل دوهرنج . فماذا يبقى ، اذن ، من مجمل نظرية تعادل كل عمل ؟ لا شيء ، سوى العبارة الفارغة الصارخة التي يتلخص مكنونها الاقتصادي في عجز السيد دوهرنج عن التفريق بين تحديد القيمة بالعمل وبين تحديدها بالاجرة ، – لا شيء سوى التوجيه الفارغ الذي هو بمثابة القانون الاساسي للكومونة الاقتصادية الجديدة : اجور وقت العمل المتساوي يجب ان تكون متساوية ! وفي هذه الحالة نجد عند الشيوعيين العماليين الفرنسيين القدامى وعند ويتلنغ حججا افضل بكثير للتدليل على مطالبتهم بالمساواة في الاجور.

فكيف تحل على العموم المسألة الهامة بشأن الاجرة الاعلى للعمل المعقد ؟ في مجتمع المنتجين الخاصين ينفق على تعليم العاملين اشخاص معينون او عوائلهم ، ولذلك يعود للاشخاص بالدرجة الاولى السعر الاعلى لليد العاملة المدربة : فالعبد الماهر يباع بسعر اعلى ، والعامل الاجير الماهر يحصل على اجرة اعلى . اما في المجتمع المنظم بشكل اشتراكي فان تلك النفقات يتحملها المجتمع ، ولذا تعود له الثمار ايضا ، اي القيم الاكثر التي يخلقها العمل المعقد . ولا يحق للشغيل نفسه ان يطالب بمدفوعات اضافية . ويستخلص من ذلك ، بالمناسبة ، استنتاج عملي آخر هو ان الشعار المحبب بشأن حق العامل في «دخل العمل الكامل» يبدو احيانا غير خال من العيوب (١٢٨) .

٧ – الرأسمال والقيمة الزائدة

«يعني الرأسمال عند السيد ماركس ، بالدرجة الاولى ، ليس المفهوم الاقتصادي المعترف به من قبل الجميع والذي ينص على ان الرأسمال هو وسيلة الانتاج التي تم انتاجها . فان ماركس يحاول ان يضع فكرة تاريخية ديالكتيكية اكثر تخصصا ، تتحول لديه الى تلاعب بتقلبات المفاهيم والظواهر التاريخية . فالرأسمال ، حسب ماركس ، يولد من النقود ، وهو يشكل طورا تاريخيا يبدأ من القرن السادس عشر ، اي من الاجنة المفترضة للسوق العالمية والتي تنسب الى تلك الحقبة . وواضح ان هذا التفسير لمفهوم الرأسمال تعوزه حدة التحليل الاقتصادي . في مثل هذه النظريات الهمجية التي يراد لها ان تكون تاريخية في نصفها الاول ومنطقية في نصفها الثاني ولكنها في الواقع مجرد هجائن خسيسة للخيال التاريخي والمنطقي – تهلك قدرة العقل على التفريق ويهلك اي تطبيق نزيه للمفاهيم» . . .

وعلى هذا النحو تستمر الثرثرة في صفحة كاملة . . .

«ان التعريف الماركسي لمفهوم الرأسمال لا يمكن ان ينجب في العلم الصارم للاقتصاد الوطني الا التشويش . . . وثمار الطيش التي يصورونها بمثابة حقائق منطقية عميقة . . . وتزعزع الاسس» وهلمجرا .

وهكذا فالرأسمال ، حسب ماركس ، كأنما ولد من النقود في مطلع القرن السادس عشر . وهذا لا يختلف عن قول شخص ما بان النقود المعدنية نشأت من الماشية قبل ثلاثة آلاف عام ونيف ، لان الماشية في السابق كانت ، الى جانب بعض المواد الاخرى ، تؤدي وظائف النقود . ولا يقوى على هذا الاسلوب الفظ المشوه للتعبير الا السيد دوهرنج . ان النقود ، عند ماركس ، لدى تحليل الاشكال الاقتصادية التي تجري فيها عملية تداول البضائع ، هي آخر شكل . «إن هذا الناتج الاخير للتداول البضاعي هو **الشكل الاول لمظهر** *

* التشديد لانجلس . **ملاحظة الناشر** .

الراسمال . ان الرأسمال تاريخيا يواجه في كل مكان الملكية العقارية بشكل نقود في البداية ، بوصفه اموالا نقدية ورأسمالا تجاريا وربويا . . . ان احداث هذه القصة تجري امام انظارنا يوميا . وكل راسمال جديد حالما يظهر لاول مرة على خشبة المسرح ، اي في سوق البضائع ، في سوق العمل او في سوق النقد ، يظهر دوما بشكل نقود ، وهي نقود لا بد وان تتحول الى رأسمال عن طريق عمليات معينة» (١٢٩) . وهكذا يشير ماركس الى الحقيقة ، هنا ايضا ، مجرد اشارة . ولما كان السيد دوهرنج عاجزا عن التشكيك بهذه الحقيقة فانه يشوهها ويزعم بان الرأسمال يولد ، حسب ماركس ، من النقود !

ثم يدرس ماركس العمليات التي تتحول النقود بواسطتها الى راسمال ، ويجد بالدرجة الاولى ان الشكل الذي تدور به النقود كراسمال على طرفي نقيض مع الشكل الذي تدور به كمعادل شامل للبضائع . ان مالك البضائع البسيط يبيع ليشتري . وهو يبيع ما لا حاجة به اليه ويشتري بالنقود المستحصلة ما يحتاج اليه . اما الرأسمالي فهو عندما يشرع بالقضية يشتري منذ البداية ما لا حاجة له به شخصيا . فهو يشتري ليبيع ، علما بانه يبيع باغلى لكي يستعيد المبلغ الذي انفقه في البداية على المشتريات بالاضافة الى زيادة نقدية معينة . ويسمى ماركس هذه الزيادة **بالقيمة الزائدة** .

فما هو مصدر هذه القيمة الزائدة ؟ انها لا يمكن ان تنشأ لا من كون المشتري قد اشترى البضائع باقل من قيمتها ولا من كون البائع قد باعها باعلى من قيمتها . ففي كلتا الحالتين تتعادل ارباح وخسائر كل من الشخصين بصورة متبادلة لان كلا منهما يغدو مشتريا وبائعا حسب الدور . ولا يمكن للقيمة الزائدة ان تكون كذلك نتيجة للخداع ، وذلك لان الخداع ، رغم استطاعته على اثراء شخص على حساب شخص آخر ، الا انه عاجز عن زيادة المقدار الاجمالي للقيم التي يمتلكها الاثنان ، وبالتالي فهو عاجز عن زيادة مجمل مقدار القيم الموجود عموما في التداول . «ان طبقة الرأسماليين كلها في البلد المعني لا تستطيع بمجملها ان تثري على حسابها هي» (١٣٠) .

ومع ذلك نجد ان طبقة الرأسماليين بمجملها في كل بلد تثري باستمرار على مرأى منا ، حيث تبيع باغلى مما تشتري وتستأثر بالقيمة الزائدة . وهكذا لم نتقدم ولا خطوة واحدة في حل مسألة مصدر هذه القيمة الزائدة . ان هذه المسألة ينبغي ان تحل ، ويجب ان تحل بطريقة **اقتصادية صرف** ، بدون اي خداع وبدون اي تدخل باي عنف كان ، مع صياغة السؤال على النحو التالي : كيف يمكن البيع طوال الوقت باغلى من الشراء حتى وان كانت القيم المتساوية تجري مبادلتها دوما بقيم مساوية لها ؟

ان حل هذه المسألة من اعظم الافضال التاريخية لمؤلف ماركس . فهو يلقي ضوءا ساطعا على الميادين الاقتصادية التي خاض فيها الاشتراكيون قبل ذلك بما لا يقل عن الاقتصاديين البرجوازيين ، في ظلام دامس . ومن حل هذه المسألة تبدأ الاشتراكية العلمية ، وهذا الحل هو النقطة الاساسية في الاشتراكية العلمية .

ويتلخص هذا الحل فيما يلي : ان زيادة قيمة النقود التي يجب ان تتحول الى رأسمال لا يمكن ان تحدث في **النقود** نفسها ، ولا يمكن ان تظهر من **الشراء** ، لان هذه النقود تجسد هنا سعر البضاعة فقط ، في حين ان هذا السعر – ونحن نفترض هنا تبادل قيم متساوية – لا يختلف عن قيمة البضاعة . ولكن زيادة القيمة لا يمكن لنفس السبب ان تظهر من **بيع** البضاعة . اذن ، فالتغير المعني **يجب ان يحدث في البضاعة** التي تشترى ، الا ان التغير لا يمس **قيمتها** – لان البضاعة تشترى وتباع بقيمتها – ، بل يمس **قيمتها الاستهلاكية** بحد ذاتها . وبعبارة اخرى فان تغير القيمة ينبغي ان ينبع من استهلاك هذه البضاعة . «الا ان صاحبنا مالك النقود لن يستطيع استخلاص القيمة من استهلاك البضاعة الا اذا حالفه الحظ بان يعثر . . . في السوق على بضاعة تتميز قيمتها الاستهلاكية بخاصية فريدة هي ان تكون مصدرا للقيمة ، بضاعة يكون استهلاكها الفعلي تجسيدا شيئيا للعمل ، وبالتالي **خلقا للقيمة** * . علما بان صاحب النقود يعثر في السوق على هذه البضاعة الخاصة ، وهي القدرة على العمل ، او **قوة العمل**» * (١٣١) . واذا كان العمل بحد ذاته ،

---

* التشديد لانجلس . **ملاحظة الناشر** .

كما رأينا ، ليست له قيمة ، فان ذلك لا يمكن قوله اطلاقا عن **قوة العمل** . فهي تكتسب قيمة ، وهي وحدها التي تغدو **بضاعة** ، كما يحدث الآن في الواقع ، وان هذه القيمة يحددها ، «شأنها شأن قيمة اية بضاعة اخرى ، وقت العمل الضروري لانتاجها ، وبالتالي تجديد انتاج هذه المادة الخاصة للتجارة» (١٣٢) ، اي وقت العمل الذي يتطلبه انتاج الوسائل الحياتية اللازمة للعامل من اجل بقائه قادرا على العمل ومواصلة نسله . ولنفترض ان هذه الوسائل الحياتية تمثل يوما بعد يوم وقت عمل مقداره ست ساعات . وهكذا فان صاحبنا الرأسمالي الذي يبدأ مشروعه ويشتري لمؤسسته قوة عمل ، اي يستأجر عاملا انما يدفع له قيمة كاملة ليوم واحد من قوة عمله اذا كان يدفع له مبلغا من النقود يمثل ايضا ست ساعات من العمل . وبالتالي فان العامل بعد ان يعمل ست ساعات عند هذا الرأسمالي يعوض له كليا عن نفقاته ، اي قيمة قوة العمل ليوم واحد والتي سددها الرأسمالي . الا ان النقود لا تتحول بسبب ذلك الى رأسمال ولا تنتج اية قيمة زائدة . ولذلك فان مشتري قوة العمل يفهم بشكل مغاير تماما طابع الصفقة التي يعقدها . ان واقع كون الابقاء على حياة العامل طوال ٢٤ ساعة يتطلب فقط ست ساعات من العمل لا يعيق العامل اطلاقا عن العمل ١٢ ساعة من تلك الـ٢٤ ساعة . ان قيمة قوة العمل والقيمة التي تخلقها قوة العمل في سياق العمل مقداران مختلفان . فان صاحب النقود دفع قيمة يوم واحد من قوة العمل ، ولذلك يعود له استهلاكها في سياق هذا اليوم كله ، اي عمل العامل طوال يوم كامل . ان واقع كون القيمة التي **يخلقها** استهلاك قوة العمل طوال اليوم تعادل ضعف قيمتها اليومية يشكل توفيقا كبيرا للمشتري ، الا انه لا يوجد هنا ، بموجب قوانين التبادل البضاعي ، اي خرق لحقوق البائع . وهكذا فالقيمة التي **يدفعها** الرأسمالي يوميا للعامل تمثل ، حسب افتراضنا ، منتوج ست ساعات من العمل ، اما القيمة التي **يقدمها** العامل يوميا الى الرأسمالي فهي منتوج ١٢ ساعة من العمل . ويبلغ الفرق لصالح صاحب النقود ٦ ساعات من العمل الزائد غير المدفوع الاجر ، اي

المنتوج الزائد غير المدفوع الاجر والذي تتجسد فيه ٦ ساعات من العمل . الاعجوبة تحققت . والقيمة الزائدة خلقت ، والنقود تحولت الى رأسمال .

وبعد ان بين ماركس بهذه الصورة كيف تظهر القيمة الزائدة وكيف يمكنها ان تظهر فقط في ظل القوانين التي تضبط التبادل البضاعي ، كشف عن آلية اسلوب الانتاج الرأسمالي المعاصر واسلوب التملك المستند اليه ، واكتشف النواة البلورية التي نشأ حولها النظام الاجتماعي المعاصر كله .

الا ان نشوء الرأسمال على هذا النحو له مقدمة جوهرية واحدة : «ان صاحب النقود لا يستطيع تحويل نقوده الى رأسمال الا في حالة ما اذا عثر في سوق البضاعة على **عامل حر** * ، حر بمعنيين : بمعنى ان العامل شخصية حرة تتصرف بقوة عملها كبضاعة وانه من الجهة الاخرى لا يمتلك لاجل البيع اية بضاعة اخرى ، فهو مفتقر تماما وطليق من كل الاشياء الضرورية لتحقيق قوة عمله» (١٣٣) . الا ان هذه العلاقة بين صاحب النقود او البضائع من جهة ، والناس الذين لا يمتلكون شيئا سوى قوة عملهم الشخصية من جهة اخرى ليست ناجمة عن الطبيعة نفسها وليست عامة لجميع المراحل التاريخية : «فهي ، على ما يبدو ، نتيجـــة التطور التاريخي السابق ، وهي ناتج . . . هلاك طائفة كاملــــة من التشكيلات الاقدم للانتاج الاجتماعي» (١٣٤) . وقد ظهر هذا العامل الحر على نطاق واسع لاول مرة في اواخر القرن الخامس عشر ومطلع القرن السادس عشر بنتيجة تحلل اسلوب الانتاج الاقطاعي . الا ان هذا الواقع ، مع بدء نشوء التجارة العالمية والسوق العالمية في تلك الحقبة ، قد ارسى الاساس الذي تعين فيه على مقدار الثروات النقدية المتوفرة ان تتحول على نطاق متزايد اكثر فاكثر الى رأسمال ، وتعين على اسلوب الانتاج الرأسمالي الرامي الى خلق القيمة الزائدة ان يغدو المسيطر اكثر فاكثر وبدون منازع .

تلك هي «النظريات الهمجية» لماركس ، وتلك هي «الهجائن الخسيسة للخيال التاريخي والمنطقي» التي «تهلك فيها قدرة العقل

---

* التشديد لانجلس . **ملاحظة الناشر** .

على التفريق ويهلك اي تطبيق نزيه للمفاهيم» . ولنقارن الآن بين «ثمار الطيش» هذه وبين «الحقائق المنطقية العميقة» و«العلمية الصارمة المتناهية من حيث العلوم الدقيقة» التي يعرضها علينا السيد دوهرنج .

وهكذا ، يعني الرأسمال عند ماركس «ليس المفهوم الاقتصادي المعترف به من قبل الجميع والذي ينص على ان الرأسمال هو وسيلة الانتاج التي تم انتاجها» . بالعكس ، فان ماركس يؤكد بان المقدار المعين من القيم لا يتحول الى رأسمال الا اذا **ازدادت قيمته** بتكوين القيمة الزائدة . فماذا يقول السيد دوهرنج ؟

«الرأسمال هو اساس وسائل القدرة الاقتصادية الذي يستخدم لمواصلة تسيير الانتاج **ولتكوين حصص المشاركة في ثمار قوة العمل الشاملة**» .

رغم الغموض الشديد والتشويش اللذين يعبر بهما السيد دوهرنج من جديد عن حكمه هذا ، هناك شيء لا جدال فيه وهو ان اساس وسائل القدرة الاقتصادية يمكن ان يستخدم لمواصلة تسيير الانتاج امدا طويلا كالابد – ومع ذلك فهو ، على حد تعبير السيد دوهرنج نفسه ، لا يصبح رأسمالا الا بعد ان يكون «حصص المشاركة في ثمار قوة العمل الشاملة» ، اي القيمة الزائدة او ، على الاقل ، المنتوج الزائد . وبالتالي فان السيد دوهرنج لا يقترف بنفسه فقط الخطيئة التي يلوم عليها ماركس لانه لا يشاطره المفهوم الاقتصادي المعترف به من قبل الجميع للرأسمال ، بل يقدم ، زيادة على ذلك ، على سرقة خرقاء من ماركس «يتستر عليها بشكل سيء» بعبارات رنانة جوفاء .

ففي الصفحة ٢٦٢ يجري تطوير هذه الفكرة بمزيد من التفصيل :

«والحال فان الرأسمال بالمعنى الاجتماعي» (اما الرأسمال بالمعنى غير الاجتماعي فيتعين على السيد دوهرنج ان يكتشفه فيما بعد) «يختلف بشكل خصوصي عن الوسيلة البسيطة للانتاج ؛ لانه في الوقت الذي تتميز فيه هذه الاخيرة بطابع تكنيكي وتعتبر ضرورية في كل الملابسات يتميز الاول بقوة التملك الاجتماعية وتكوين حصص المشاركة في ثمار قوة العمل الشاملة . ان الرأسمالي الاجتماعي بلا جدال وبقدر كبير ما هو الا الوسيلة التكنيكية للانتاج **بوظيفتها الاجتماعية** ، ولكن هذه الوظيفة بالذات هي التي . . . يجب ان تختفي» .

واذا اخذنا بعين الاعتبار ان ماركس بالذات هو اول من وضع في مرتبة الصدارة «الوظيفة الاجتماعية» التي يتحول مقدار معين من القيم بفضلها فقط الى رأسمال ، يغدو حقا «ان كل من يدرس المادة بتمعن سرعان ما يتأكد من ان تعريف ماركس لمفهوم الرأسمال لا يمكن الا ان يثير التشويش» ، – ولكن ليس في العلـــم الصارم للاقتصاد الوطني كما يظن السيد دوهرنج ، بل كما تبين هذه الحالة بوضوح ، في ذهن السيد دوهرنج وحده ، اذ تهيأ له الوقت الكافي في «التاريخ الانتقادي» لكي ينسى كثرة استخدامه لمفهوم الرأسمال هذا في «مقرره» .

الا ان السيد دوهرنج لا يكتفي باقتباس تعريفه للرأسمال من ماركس وان بشكل «مطهر» . فقد اضطر على تقفي اثر ماركس ايضا في ميدان «التلاعب بتقلبات المفاهيم والظواهر التاريخية» مع انه يعلم بنفسه ان ذلك لن يسفر عن اية نتيجة ما عدا «النظريات الهمجية» و«ثمار الطيش» و«تزعزع الاسس» وهلمجرا . فما هو مصدر هذه «الوظيفة الاجتماعية» للرأسمال والتي تمكنه مـــن الاستئثار بثمار عمل الغير والتي تميزه هي وحدها عن الوسيلة البسيطة للانتاج ؟

يقول السيد دوهرنج ان هذه الوظيفة تستند «ليس الى طبيعة وسائل الانتاج وليس الى ضرورتها التكنيكية» .

ويعني ذلك انها ظهرت تاريخيا ، وان السيد دوهرنج يكرر امامنا فقط على الصفحة ٢٦٢ ما كنا قد سمعناه منه عشرات المرات . فهو يوضح ظهور الرأسمال بواسطة المغامرة المعروفة من زمان للرجلين اللذين حول احدهما في بداية التاريخ وسيلته الانتاجية الى رأسمال بعد ممارسة العنف ضد الآخر . الا ان دوهرنج لا يكتفي بالاعتراف بالاساس التاريخي لتلك الوظيفة الاجتماعية التي يتحول بفضلها فقط مقدار معين من القيم الى رأسمال ، بل يتنبأ لها كذلك بخاتمة تاريخية : «هذه الوظيفة بالذات هي التي يجب ان تختفي» . بيد ان الظاهرة التي تبرز تاريخيا ثم تختفي تاريخيا انما جرت العادة على تسميتها باللغـــــة المعتادة : «الطور التاريخي» . وهكذا ، فالرأسمال طور تاريخي ليس عند ماركس فقط ، بل وعند السيد

دوهرنج ايضا ، ونحن مضطرون الى الاستنتاج بان السيد دوهرنج يلتزم هنا بالقاعدة الجزويتية القائلة بانه عندما يقوم شخصان بعمل واحد فان ذلك ليس شيئا واحدا بعد . وعندما يقول ماركس ان الراسمال عبارة عن طور تاريخي فان ذلك نظرية همجية وهجين خسيس للخيال التاريخي والمنطقي الذي تهلك فيه القدرة على التفريق ويهلك اي تطبيق نزيه للمفاهيم . ولكنه عندما يكتشف السيد دوهرنج ايضا الرأسمال كطور تاريخي فان ذلك دليل على حدة التحليل الاقتصادي ومنتهى العلمية الصارمة من حيث العلوم الدقيقة .

فما هو اختلاف تصور دوهرنج للرأسمال عن تصور ماركس ؟

يقول ماركس «الرأسمال لم يخترع العمل الزائد . ففي كل مكان يحتكر فيه جزء من المجتمع وسائل الانتاج يتعين على الشغيل الحر او غير الحر ان يضيف الى وقت العمل الضروري لاجل الانفاق على نفسه شخصيا ، وقت عمل زائدا لكي ينتج الوسائل الحياتية لمالك وسائل الانتاج» (١٣٥) . ان العمل الزائد الذي يتجاوز اطار الوقت اللازم لحفظ حياة الشغيل ، واستئثار الآخرين بمنتوج هذا العمل الزائد ، اي استغلال العمل ، يشكلان ، والحال هذه ، سمة مشتركة لكل اشكال المجتمع التي كانت قائمة حتى الآن ، لان هذه الاخيرة كانت تتحرك في المتضادات الطبقية . ولكن عندما اتخذ منتوج هذا العمل الزائد شكل القيمة الزائدة وعندما وجد صاحب وسائل الانتاج موضوعا للاستغلال هو العامل الحر - الحر من القيود الاجتماعية والحر من الملكية - وراح يستغله بقصد انتاج البضائع - عند ذاك فقط اكتسبت وسيلة الانتاج ، حسب ماركس ، الطابع الخاص للرأسمال . ولم يحدث ذلك على نطاق واسع الا منذ اواخر القرن الخامس عشر ومطلع القرن السادس عشر .

اما السيد دوهرنج فهو على العكس ينسب الى الرأسمال كل مقدار من وسائل الانتاج «يكون حصص المشاركة في ثمار قوة العمل الشاملة» ، اي انه يجعل العمل الزائد مشروطا مهما كان شكله . وبعبارة اخرى فان السيد دوهرنج يستعير من ماركس العمل الزائد الذي اكتشفه ، وذلك ليقضي بواسطة هذا الاخير على القيمة الزائدة التي اكتشفها ماركس ايضا ولكنها لا تناسب دوهرنج في

هذه الحالة . وهكذا يشمل الرأسمال دون تفريق ، من وجة نظر السيد دوهرنج ، ليس فقط الثروة المنقولة وغير المنقولة للمواطنين الكورينثيين والاثينيين الذين مارسوا اقتصادهم بواسطة العبيد ، بل وكذلك ثروة كبار الملاك العقاريين الرومانيين في عصر الامبراطورية ، وعلى هذا القياس ثروة البارونات الاقطاعيين في عصر الوسيط لانها كانت تخدم الانتاج بشكل ما .

وهكذا فلدى السيد دوهرنج نفسه عن الرأسمال «ليس المفهوم الاقتصادي المعترف به من قبل الجميع والذي ينص على ان الرأسمال هو وسيلة الانتاج التي تم انتاجها» ، بل على العكس مفهوم على طرفي نقيض منه ويضم حتى وسائل الانتاج التي لم يتم انتاجها كالارض ومواردها الطبيعية . والحال فان التصور القائل بان الرأسمال هو مجرد «وسيلة انتاج تم انتاجها» معترف به من قبل الجميع في الاقتصاد السياسي المبتذل . وخارج هذا الاقتصاد السياسي العزيز على السيد دوهرنج الى هذا الحد لا تصبح «وسيلة الانتاج التي تم انتاجها» او على العموم المقدار المعين من القيم رأسمالا الا بفضل كونها تعود بربح او فائدة مئوية اي تستأثر بالمنتوج الزائد لعمل غير مدفوع الاجر بشكل قيمة زائدة ، والا بنوعيها المعينين هذين بالذات . علما بانه لا يتسم هنا باية اهمية على الاطلاق واقع كون الاقتصاد السياسي البرجوازي قد غرق كله في التصورات التي تزعم بان خاصية استحصال الربح او الفائدة تلازم بصورة بديهية اي مقدار من القيمة يستخدم في الظروف الطبيعية في الانتاج او التبادل . ان الرأسمال والربح او الرأسمال والفائدة في الاقتصاد السياسي الكلاسيكي متلاصقان ومترابطان فيما بينهما بنفس العلائق التي تربط بين السبب والنتيجة ، الاب والابن ، الامس واليوم . الا ان كلمة «الرأسمال» بمعناها الاقتصادي الحديث لم تظهر لاول مرة الا بعد ان ظهر الشيء الذي تعنيه ، حيث اكتسبت الثروة المنقولة وظيفة الرأسمال اكثر فاكثر مستأثرة بالعمل الزائد للعمال الاحرار من اجل انتاج البضائع . وقد ادخلت كلمة «الرأسمال» بالذات حيز الاستعمال اول امة للرأسماليين في التاريخ — الايطاليون في القرنين الخامس عشر والسادس عشر . واذا كان ماركس هو اول من خلل حتى الجذور اسلوب التملك الملازم للرأسمال الحديث واذا كان قد

جعل مفهوم الرأسمال مطابقا للوقائع التاريخية التي تجرد عنها في اخر المطاف والتي هو مدين لها بوجوده ، واذا كان ماركس قد خلص بذلك هذا المفهوم الاقتصادي من التصورات المترجرجة الغامضة التي علقت به في الاقتصاد السياسي البرجوازي الكلاسيكي وعند الاشتراكيين السابقين على حد سواء – فان ذلك يعني ان ماركس بالذات قد سار على طريق «العلمية المتناهية الصارمة» التي يلهج بها السيد دوهرنج دوما والتي لا نجدها اطلاقا ، مع الاسف الشديد ، في مؤلفاته .

حقا فالامور عند السيد دوهرنج تتخذ مجرى مغايرا تماما . فهو لا يكتفي بان نعت في البداية تصوير الرأسمال على انه طور تاريخي ، «بهجين خسيس للخيال التاريخي والمنطقي» ، ثم صور الراسمال بنفسه كطور تاريخي . فهو يعلن اعتباطا ان كل وسائل القدرة الاقتصادية وكل وسائل الانتاج التي تستأثر «بحصص المشاركة في ثمار قوة العمل الشاملة» ، وبالتالي الملكية العقارية ايضا في كل المجتمعات الطبقية انما هي رأسمال . الا ان ذلك لا يعيقه اطلاقا عن مواصلة السرد طبقا للتقاليد المرعية وفصل الملكية العقارية والريع العقاري عن الرأسمال والربح واطلاق نعت الراسمال فقط على وسائل الانتاج التي تعود بربح او فائدة ، كما نراه بكل التفاصيل في الصفحة ١٥٦ والصفحات التالية من «مقرره» . وعلى هذا الاساس كان بوسع السيد دوهرنج ان يضمّن في البداية اسم «القاطرة» كذلك الخيول والبغال والحمير والكلاب ، وذلك لان المركبة يمكن ان تسير بواسطتها ، وان يلوم المهندسين الحاليين لانهم عندما حصروا مفهوم القاطرة بالقاطرة البخارية العصرية حولوه الى طور تاريخي ووضعوا نظريات همجية وهجائن خسيسة للخيال التاريخي والمنطقي وهلمجرا ، واخيرا كان بوسعه ان يعلن ان تسمية «القاطرة» لا تصلح رغم ذلك للخيول والحمير والبغال والكلاب ، وانها تصلح فقط للقاطرة البخارية . – وهكذا فنحن مضطرون من جديد ان نقول بانه مع تفسير دوهرنج بالذات لمفهوم الراسمال تتبدد اية حدة للتحليل الاقتصادي وتهلك القدرة على التفريق ويهلك اي تطبيق نزيه للمفاهيم ، وان النظريات الهمجية والتشويش وثمار الطيش التي تصور على انها حقائق منطقية عميقة

وكذلك ترجرج الاسس – كل ذلك يزدهر بفخفخة عند السيـــد دوهرنج بالذات .

الا ان ذلك كله لا قيمة له . اذ يظل السيد دوهرنج مع ذلك محتفظا بفضله في اكتشاف المحور الذي يدور حوله كل الاقتصاد الموجود حتى الآن وكل السياسة والحقوق – وباختصار كل التاريخ السابق . واليكم الاكتشاف :

« العنف والعمل هما العاملان الرئيسيان الفاعلان في تكوين العلاقات الاجتماعية » .

في هذا الحكم وحده يتلخص مجمل دستور العالم الاقتصادي القائم حتى الآن . وهو دستور يتميز بمنتهى الايجاز وينص على ما يلي :

المادة الاولى : العمل ينتج .
المادة الثانية : العنف يوزع .

وفي ذلك ، «اذا تكلمنا بلغة بشرية واضحة» ، تتركز كل حكمة السيد دوهرنج الاقتصادية .

٨ – الرأسمال والقيمة الزائدة

(خاتمة)

«تمثل الاجرة ، برأي السيد ماركس ، الدفع فقط لقاء وقت العمل الذي يعمل العامل في غضونه فعلا من اجل تأمين وجوده . ويكفي لهذا الغرض العمل ساعات قليلة . اما القسم المتبقي من يوم العمل ، وهو في الغالب قسم طويل نسبيا ، فيقدم فائضا يتضمن ، حسب مصطلحات صاحبنا المؤلف ، «القيمة الزائدة» ، او ربح الرأسمال اذا تكلمنا باللغة المعترف بها من قبل الجميع . وما عدا وقت العمل الكامن في وسائل العمل وفي الخامات النسبية على هذه الدرجة او تلك من درجات الانتاج يشكل الفائض المذكور من يوم العمل حصة رب العمل الرأسمالي . وبموجب هذا الرأي تشكل اطالة يوم العمل ربحا صافيا ذا طابع استغلالي لصالح الرأسمالي» .

وهكذا ، يتضح ، حسب رأي السيد دوهرنج ، ان القيمة الزائدة عند ماركس ما هي الا ما يسمى ، باللغة المعترف بها من قبل الجميع ، بربح الرأسمال . ولكن فلنستمع الى ما يقوله ماركس نفسه . في الصفحة ١٩٥ من «رأس المال» توضح القيمة الزائدة بالكلمات التالية الواردة بين هلالين بعد هذا المصطلح : «الفائدة ، الربح ، الريع» (١٣٦) . وفي الصفحة ٢١٠ يورد ماركس مثالا يوضح كيف يضطلع مبلغ من القيمة الزائدة مقداره ٧١ شلنا بدور الاشكال المختلفة لتوزيعها : العشور والضرائب المحلية والمكوس الحكومية – ٢١ شلنا ، الريع العقاري –٢٨ شلنا ، ربح المزارع والفائدة – ٢٢ شلنا ، المجموع الاجمالي للقيمة الزائدة – ٧١ شلنا (١٣٧) . وفي الصفحة ٥٤٢ يعلن ماركس ان من النواقص الرئيسية عند ريكاردو انه «لم يصور القيمة الزائدة بشكلها الخالص ، اي بغض النظر عن اشكالها الخاصة التي هي الربح والريع العقاري وهلمجرا» ، ولذلك فانه يكدس القوانين الخاصة بمعدلات القيمة الزائدة في كومة واحدة مباشرة مع قوانين معدلات الربح .

ويقول ماركس بهذا الخصوص : «فيما بعد ، في الكتاب الثالث من هذا المؤلف ، سأبين ان معدلا واحدا من القيمة الزائدة يمكن في ملابسات معينة ان تعبر عنه مختلف معدلات الربح وان معدلات مختلفة من القيمة الزائدة يمكن ان يعبر عنها معدل واحد من الربح» (١٣٨) . وفي الصفحة ٥٨٧ نقرأ ما يلي : «ان الرأسمالي الذي ينتج القيمة الزائدة ، اي الذي يمتص العمل غير المدفوع الاجرة من العمال مباشرة ويثبته في بضائع ، هو اول من يستأثر بالقيمة الزائدة ، ولكنه ليس ابدا مالكها الاخير . فهو ملزم فيما بعد ان يتقاسمها مع الرأسماليين الآخرين الذين يؤدون وظائف اخرى في الانتاج الاجتماعي ككل ، ومع الملاك العقاريين وهلمجرا . وهكذا تنشطر القيمة الزائدة الى اجزاء مختلفة . وتقع حصص مختلفة منها في ايدي اشخاص من فئات مختلفة وتكتسب اشكالا مختلفة ومستقلة عن بعضها البعض : الربح والفائدة والربح التجاري والريع العقاري وهلمجرا . ان هذه الاشكال المحولة للقيمة الزائدة ستدرس في الكتاب الثالث» (١٣٩) . ونجد مثل ذلك في العديد من الاماكن الاخرى .

وليس بالامكان التعبير عن هذه الفكرة باكثر من هذا الوضوح . وفي كل مناسبة يلفت ماركس الانظار الى ان قيمته الزائدة لا يجوز باي حال خلطها بربح الرأسمال وان هذا الاخير هو ، على العكس ، شكل خاضع ، وفي اغلب الاحيان هو مجرد جزء من القيمة الزائدة . واذا كان السيد دوهرنج يؤكد رغم ذلك ان القيمة الزائدة عند ماركس هي «باللغة المعترف بها من قبل الجميع ربح الرأسمال» واذا كان مما لا ريب فيه ان كتاب ماركس كله يدور حول القيمة الزائدة ، فان بالامكان احد امرين : اما ان السيد دوهرنج لا يفهم شيئا ، وعند ذاك يحتاج الى صفاقة منقطعة النظير لكي يشهر بكتاب ليس له علم بمحتواه الرئيسي ، واما انه يفهم جوهر القضية ، وعند ذاك يقدم على تزوير متعمد .

ثم ان

«الحقد السام الذي يطبق به السيد ماركس هذا الاسلوب لفهم الاستغلال مفهوم تماما . الا ان بالامكان ظهور حقد اشد ، واعتراف اكمل بالطابع الاستغلالي للشكل الاقتصادي المستند الى العمل الماجور ، بدون تبني الاسلوب النظري المتجسد في تعاليم ماركس بشان القيمة الزائدة» .

وهكذا فان الاسلوب النظري المستخدم بحسن نية ، ولكنه اسلوب خاطئ ، يثير عند ماركس حقدا ساما على الاستغلال ، وبسبب «الاسلوب النظري» الزائف يكتسب الانفعال الاخلاقي بحد ذاته تعبيرا لاخلاقيا ، فهو يتجلى بشكل حقد خسيس وسم وضيع . اما «العلمية المتناهية الصارمة» لدى السيد دوهرنج فهي بالعكس تتجلى في الانفعال الاخلاقي الذي يتسم بطابع نبيل يليق به ، وتتجلى في غضب اخلاقي من حيث الشكل فضلا عن انه يتفوق على الحقد السام كميا ايضا باعتباره غضبا اشد واقوى . فلنترك السيد دوهرنج المعجب بنفسه يغازل خياله ، ولنحاول ايضاح مصدر هذا الغضب الاشد .

فهو يواصل كلامه قائلا : «والحال ، يتبادر الى الذهن سؤال : كيف يتمكن ارباب العمل المتنافسون من تصريف المنتوج الكامل للعمل دوما ، وبضمنه طبعا المنتوج الزائد ، حسب سعر يزيد بهذا القدر الكبير على تكاليف الانتاج الطبيعية كما تفترض العلاقة السالفة الذكر لوقت العمل الفائض . انا لا نجد جوابا على هذا السؤال في مذهب ماركس ، وذلك لسبب بسيط هو انه لا يمكن ان يوجد فيه مجال حتى لطرح مثل هذا السؤال . ان طابع المطفخة في الانتاج المستند الى العمل المأجور لا يتعرض عند ماركس اطلاقا الى تحليل جدي ، وان النظام الاجتماعي باسسه الطفيلية غير مستشف اطلاقا بوصفه آخر سبب للعبودية البيضاء . بالعكس ، فالجانب الاجتماعي السياسي ، في رأي ماركس ، يجب ان يفسر على الدوام اقتصاديا» .

والحال ، يتضح من الفقرات المذكورة اعلاه ان ماركس لا يزعم ابدا ان الرأسمالي الصناعي الذي هو اول من يستأثر بالمنتوج الزائد يبيعه دوما بقيمته الكاملة معدلا ، كما يفترض هنا السيد دوهرنج . فان ماركس يقول ، على وجه التحديد ، ان الربح التجاري ايضا يشكل جزءا من القيمة الزائدة ، وهذا غير ممكن ، في الملابسات المذكورة ، الا اذا باع الصناعي منتوجه الى التاجر **باقل** من قيمته ، وبالتالي يتنازل للتاجر عن جزء من الغنيمة . ولذلك لم يكن لدى ماركس حقا مجال حتى لطرح هذا السؤال بالشكل الذي يطرحه به السيد دوهرنج . اما بالصيغة المعقولة فالسؤال يقول : كيف تتحول القيمة الزائدة الى اشكالها الفرعية — الربح والفائدة والربح التجاري والريع العقاري وهلمجرا ؟ وهذا السؤال يعد ماركس حقا

بحله في الكتاب الثالث . ولكنه اذا كان السيد دوهرنج لا يستطيع الانتظار حتى يصدر المجلد الثاني من «رأس المال» (١٤٠) ، فيتعين عليه الآن ان يتصفح المجلد الاول بمزيد من الانتباه . وعند ذاك سيكون بوسعه ، اضافة الى الفقرات المذكورة ، ان يقرأ ، مثلا ، على الصفحة ٣٢٣ ان القوانين الفطرية للانتاج الرأسمالي تتجلى ، برأي ماركس ، في الحركة الظاهرية للرساميل ، بوصفها قوانين قسرية للمزاحمة ، وبهذا الشكل تصل الى وعي الرأسمالي بوصفها حوافز محركة لنشاطه ، وان التحليل العلمي للمزاحمة لا يغدو ، بالتالي ، ممكنا الا بعد معرفة الطبيعة الداخلية للرأسمال - مثلما لا تغدو الحركة المرئية للاجرام السماوية مفهومة الا لمن يعرف حركتها الفعلية التي لا يمكن استيعابها بالحواس (١٤١) - وبعد ذلك يبين ماركس بمثال ملموس كيف يتجلى قانون معين ، هو قانون القيمة ، في حالة معينة في ظل المزاحمة وكيف تتكشف هنا قوته المحركة . وكان بوسع السيد دوهرنج ان يستنتج من ذلك وحده ان المزاحمة تلعب الدور الرئيسي في توزيع القيمة الزائدة ، وبالفعل فلو تمعن المرء قليلا لغدت التلميحات الواردة في المجلد الاول كافية تماما لكي يستوضح ، بالخطوط العريضة على الاقل ، تحول القيمة الزائدة الى اشكالها الفرعية .

بيد ان المزاحمة بالنسبة للسيد دوهرنج هي العائق المطلق امام الفهم . فهو عاجز عن ادراك الكيفية التي يستطيع بها ارباب العمل المتنافسون ان يسوّقوا دوما منتوج العمل بكامله ، وبالتالي المنتوج الزائد ، بسعر اعلى بكثير من تكاليف الانتاج الطبيعية . ويتجلى هذا ايضا «بالصرامة» المعتادة لدى السيد دوهرنج والتي هي في واقع الامر اهمال لا غير . فالمنتوج الزائد بحد ذاته **لا يتطلب، برأي ماركس ، اية تكاليف للانتاج** : فهو يمثل جزءا من المنتوج **لا يكلف** الرأسمالي **شيئا على الاطلاق** . وبالتالي ، فاذا كان ارباب العمل المتنافسون يريدون ان يسوقوا المنتوج الزائد بتكاليف انتاجه الطبيعية فان عليهم ان يهدوه بشكل **هبة** . الا اننا لن نتوقف عند هذه «التفاصيل المنطقية الدقيقة» . افلا يسوق ارباب العمل المتنافسون منتوج العمل يوميا في الواقع بسعر يزيد على تكاليف الانتاج الطبيعية ؟ في رأي السيد دوهرنج

تتلخص نفقات الانتاج الطبيعية في « انفاق العمل او القوة — في الانفاق الذي يمكن بدوره ان يقاس في آخر المطاف بنفقات التغذية » ،

وبالتالي ، فان تكاليف الانتاج الطبيعية في المجتمع المعاصر تتكون من النفقات الفعلية على الخامات ووسائل العمل والاجور ، خلافاً «للرضى الجزية» وللربح والاضافات التي تفرض بحد السيف . والحال فان الجميع يعرفون ان ارباب العمل المتنافسين ، في المجتمع الذي نعيش فيه ، يسوقون بضائعهم **ليس** باسعار تكاليف الانتاج الطبيعية ، بل يضيفون اليها — ويستلمون عادة — ما يسمى بالعلاوة او الربح . وهكذا فالسؤال الذي يتصور السيد دوهرنج بانه حالما يطرحه يقلب بنفخة واحدة كل صرح ماركس ، مثلما دمر يشوع اسوار اريحا في زمن ما (١٤٢) ، انما يظل واردا بالنسبة لنظرية السيد دوهرنج الاقتصادية ايضا . فلنر كيف يجيب عليه السيد دوهرنج ، فهو يقول :

« ملكية الرأسمال ليس لها اي معنى عملي ولا يمكن الاستفادة منها ما لم تنطو على عنف غير مباشر ضد المادة البشرية . وثمرة هذا العنف هي ربح الراسمال ولذا يتوقف مقدار هذا الربح على حجم وكثافة استخدام هذه السيطرة . . . ان ربح الرأسمال نظام سياسي واجتماعي له مفعول اقوى من مفعول المزاحمة . ويعمل ارباب العمل من هذه الناحية بوصفهم فئة واحدة ويلتزم كل منهم على انفراد بمواقعه . وفي ظل اسلوب التسيير الاقتصادي السائد حاليا يعتبر المستوى المعين من ربح الرأسمال ضرورة » .

مما يؤسف له اننا لا نزال الآن ايضا لا نعرف كيف يستطيع ارباب العمل المتنافسون ان يسوقوا دوما منتوج العمل بسعر يزيد على تكاليف الانتاج الطبيعية . فلا يجوز الافتراض بان السيد دوهرنج لا يقدر جمهوره حتى يرى بالامكان ارضاؤه بعبارة تقول ان ربح الراسمال ارقى منزلة من المزاحمة ، مثلما كان ملك بروسيا في حينه في منزلة ارقى من القانون . ان الاحابيل التي تمكن ملك بروسيا من تسنم هذه المنزلة بواسطتها حتى غدا فوق القانون معروفة لدينا . اما الاحابيل التي يصبح ربح الرأسمال بواسطتها اقوى من المزاحمة فهي بالذات ما يجب على السيد دوهرنج ان يوضحه لنا ، الا انه يتنصل عن هذا التوضيح بعناد . ولا يتغير جوهر القضية لان ارباب العمل ، على حد تعبير السيد دوهرنج ، يعملون من هذه

الناحية كفئة واحدة ، علما بان كلا منهم يتمسك بمواقعه على حدة . فنحن لسنا ملزمين بتصديق زعمه من انه يكفي لجماعة من الناس ان تعمل متلاحمة بشكل فئة حتى يتمسك كل منهم بمواقعه على حدة . اسطوات الورشات في العصر الوسيط ، او النبلاء الفرنسيون عام ١٧٨٩ عملوا ، كما هو معروف ، بمنتهى الحزم كفئة ، ومع ذلك هلكوا . وقاتل الجيش البروسي في معركة ايينا كفئة ايضا ، ولكنه بدلا من ان يحتفظ بمواقعه اضطر ، على العكس ، الى الفرار ثم استسلم جزءا جزءا . ولا يحظى برضانا كذلك التأكيد بان المستوى المعين من ربح الرأسمال ضرورة في ظل الاسلوب السائد للتسيير الاقتصادي . فالمطلوب بالذات هو تبيان **السبب** في ذلك ولا يقربنا خطوة واحدة من **الهدف** القول التالي للسيد دوهرنج :

«ازدادت سيطرة الرأسمال بارتباط وثيق مع السيطرة العقارية . وانتقل قسم من العمال الزراعيين الاقنان الى المدن فتحولوا هناك الى عمال حرفيين ، وفي آخر المطاف تحولوا الى مادة للمعامل . وعلى اثر الريـــع العقاري نشأ ربح الرأسمال بوصفه الشكل الثاني لريع التملك» .

وحتى لو تركنا جانبا الخطأ التاريخي لهذا الزعم فهو يبقى مجرد زعم اطلق على عواهنه ويقتصر على تأكيد مكرر لصحة ما يحتاج الى تفسير واثبات . ولذا لا يمكننا ان نتوصل الى اي استنتاج ما عدا الاستنتاج بان السيد دوهرنج عاجز عن الاجابة على السؤال الذي يطرحه بنفسه : كيف يتمكن ارباب العمل المتنافسون ان يسوّقوا دوما منتوج العمل بسعر يتجاوز تكاليف الانتاج الطبيعية ؟ وبعبارة اخرى فهو عاجز عن توضيح ظهور الربح . ولا يبقى له الا ان يقرر ببساطة : ان ربح الرأسمال هو نتيجة **للعنف** ، الامر الذي يتفق تماما ، بالمناسبة ، مع المادة الثانيـــة من دستور دوهرنـــج الاجتماعي : العنف يوزع . هذا القول جميل جدا بالطبع ، ولكنه «يطرح» الآن «سؤال» : ما الذي يوزعه العنف بالذات ؟ افلا يجب ان تتوفر مادة لاجل التوزيـــع ؟ والا فان اشد واقوى عنف لن يستطيع ، مهما رغب ، ان يوزع شيئا . ان الربح الذي يدسه ارباب العمل المتنافسون في جيوبهم شيء ملموس تماما وكبير . العنف يستطيع ان **يأخذه** ولكنه لا يستطيع ان **يخلقه** . واذا كان السيد

دوهرنغ يرفض بعناد ان يوضح لنا **كيف** يأخذ العنف ربح ارباب العمل ويستأثر به ، فهو لا يجيب الا بصمت القبور على السؤال التالي : **من اين** يأخذ العنف ذلك الربح . اذا لم يكن هناك شيء يفقد الملك ايضا حقوقه ، شأنه شأن اية سلطة اخرى . لا شيء يظهر من لاشيء ، ناهيك عن الربح . فاذا كانت ملكية الرأسمال ليس لها اي مغزى عملي ولا يمكن الاستفادة منها ما لم تنطو ، فضلا عن ذلك ، على عنف غير مباشر ضدالمادة البشرية ، فانه يطرح من جديد السؤال التالي : اولا – كيف تمكنت الثروة التي تشكل الرأسمال ان تضع هذا العنف تحت تصرفها ؟ – هذا سؤال غير محلول اطلاقا بالتأكيدات التاريخية الاثنين او الثلاثة المذكورة اعلاه ، وثانيا – كيف يتحول هذا العنف الى زيادة في قيمة الرأسمال ، الى ربح ؟ وثالثا ، من اين يحصل العنف على ذلك الربح ؟

ومهما كانت الجهة التي نتناول منها الاقتصاد السياسي عند دوهرنغ لا نتقدم الى الامام خطوة واحدة . فلديه كلمة تفسيرية وحيدة لكل الظواهر التي لا تعجبه ، للربح والريع العقاري والاجرة الشحيحة واستعباد العامل . وهذه الكلمة هي العنف ، ولا شيء غير العنف . وان «الغضب الاشد» عند السيد دوهرنغ يتلخص في الغضب على هذا العنف بالذات . فقد رأينا ، اولا ، ان هذا الاستشهاد بالعنف ما هو الا وسيلة للتملص مثيرة للشفقة ، ونقل المسألة من الميدان الاقتصادي الى الميدان السياسي ، وهو نقل عاجز عن تفسير اية واقعة اقتصادية . ثانيا – انه يترك ظهور العنف نفسه دون توضيح – وهذا شيء حكيم جدا ، والا لاضطر الى الاستنتاج بان كل سلطة اجتماعية وكل عنف سياسي يكمنان في المقدمات الاقتصادية وفي اسلوب الانتاج والتبادل المعني تاريخيا في المجتمع المناسب .

فلنحاول هنا ان ننتزع من «المؤسس الاعمق» الصارم للاقتصاد السياسي عدة توضيحات اخرى بخصوص الربح . فلربما سنوفق في ذلك اذا تناولنا عرضه لمسألة الاجور . فقد جاء في الصفحة ١٥٨ ما يلي :

«الاجرة هي ما يدفع للاجير من اجل الحفاظ على قوة العمل ، وهي بالدرجة الاولى تضطلع فقط بدور الاساس للريع العقاري وربح الرأسمال .

ولكي نستوضح بجلاء تام العلاقات القائمة هنا ينبغي ان نتصور الريع العقاري ثم ربح الرأسمال تاريخيا في البداية بدون الاجرة ، اي على اساس العبودية او القنانة . . . اما الانفاق على العبد او القن او العامل الاجير فهو يحدد الفروق فقط في اساليب حساب تكاليف الانتاج . **وفي جميع هذه الحالات يشكل المنتوج الصافي المستحصل عن طريق استخدام قوة العمل دخل المالك** . . . ويتضح من ذلك . . . انه لا يمكن خصوصا البحث عن التضاد الرئيسي الذي ينجم عنه ان هذا النوع او ذاك من **ريع الحيازة** يتواجد على جهة ، بينما يتواجد على الجهة الاخرى عمل الاجراء المعوزين ، لا يمكن البحث عن هذا التضاد في جزء واحد من هذه المعادلة ، بل في كلا جزئيها حتما وفي وقت واحد» .

اما ريع الحيازة فهو ، كما سنعرف من الصفحة ١٨٨ ، التعبير المشترك عن الريع العقاري وربح الرأسمال . وجاء في الصفحة ١٧٤ ما يلي :

«يتميز ربح الرأسمال **بالاستئثار بالقسم الرئيسي الاول من منتوج قوة العمل** . ولا يمكن تصور ربح الرأسمال بدون العضو المناسب — العمل الخاضع مباشرة او بصورة غير مباشرة بهذا الشكل او ذاك» .

وجاء في الصفحة ١٨٣ ما يلي :

ان الاجور «تمثل في كل الملابسات دفع اتعاب الاجير التي يجب بواسطتها ان تؤمن على العموم اعالة العامل وامكانية استمرار تسله» .

واخيرا نقرأ على الصفحة ١٩٥ :

«ان ما يقع من نصيب ريع الحيازة ينبغي ان يشكل خسارة للاجرة ، وبالعكس فان ما يقع من نصيب العمل من القدرة الانتاجية المشتركة» (1) «ينبغي ان يقتطع من مداخيل الحيازة» .

ان السيد دوهرنج يقودنا من مفاجأة الى مفاجأة . ففي نظرية القيمة وفي الفصول التالية ، حتى تعاليمه بشأن المزاحمة ، بما فيها تلك التعاليم نفسها ، اي من ص ١ حتى ص ١٥٥ قسم اسعار البضائع او القيم ، اولا — الى تكاليف الانتاج الطبيعية ، او «القيمة الانتاجية» ، اي نفقات الخامات ومواد العمل والاجور ، وثانيا — الى الاضافة او «القيمة التوزيعية» ، تلك الضريبة المفروضة بحد السيف لصالح طبقة الاحتكاريين . ان هذه الاضافة ، كما رأينا ،

لم تستطع في الواقع ان تغير شيئا في توزيع الثروة ، وذلك لان ما ينتزعه السيد دوهرنج بيد يضطر الى اعادته بيد اخرى . زد على ذلك ان هذه الاضافة ، بقدر ما يطلعنا السيد دوهرنج على منشأها ومضمونها ، قد ظهرت من لاشيء ، ولذا فهي تتكون من لاشيء . وفي الفصلين التاليين اللذين يتناولان مختلف انواع المداخيل ، اي من الصفحة ١٥٦ حتى الصفحة ٢١٧ ، لم يعد هناك ذكر للاضافة . وبدلا من ذلك ، صارت قيمة كل منتوج ، اي كل بضاعة ، تقسم الى الجزئين التاليين : اولا — تكاليف الانتاج التي تضم كذلك الاجرة المدفوعة ، وثانيا — «**المنتوج الصافي** المستحصل عن طريق استخدام قوة العمل» والذي يشكل دخل المالك . ان لهذا المنتوج الصافي هوية معروفة جيدا لا يمكن حجبها باي وشم او مكياج . «ولكي نستوضح بجلاء تام العلاقات القائمة هنا» فليتصور القارئ ان المقتطفات التي اوردناها توا من كتاب السيد دوهرنج مطبوعة الى جانب الاستشهادات الواردة سابقا من ماركس بشأن العمل الزائد والمنتوج الزائد والقيمة الزائدة — وعند ذاك سيرى القارئ ان السيد دوهرنج **يستنسخ مباشرة** هنا «رأس المال» لماركس على طريقته الخاصة .

ويعتبر السيد دوهرنج ان مصدر مداخيل جميع الطبقات المسيطرة حتى الآن هو العمل الزائد بهذا الشكل او ذاك ، سواء بشكل العبودية والقنانة او بشكل العمل المأجور . وهذا مأخوذ من «راس المال» (ص ٢٢٧) من المقتطف الذي استشهدنا به مرارا : «الراسمال لم يخترع العمل الزائد» وهلمجرا * . — اما «المنتوج الصافي» الذي يشكل «دخل المالك» — ما هو هذا المنتوج ان لم يكن فائض منتوج العمل زيادة على الاجرة التي ينبغي لها ، حتى بموجب راي دوهرنج ، رغم انها سميت هنا على نحو لا داعي له اطلاقا باتعاب الاجير ، ان تؤمن عموما اعالة العامل وامكانية استمرار نسله ؟ كيف يمكن ان يحدث «الاستئثار بالجزء الرئيسي الاول من منتوج قوة العمل» اذا لم يكن عن طريق ابتزاز الرأسمالي ، كما هو مبين عند ماركس ، من العامل عملا اكثر مما هو ضروري لتجديد انتاج

---

* راجع الطبعة الحالية ص ١٨١ ، ٢٤٣ **الناشر** .

الوسائل الحياتية التي يستهلكها العامل ، اي عن طريق ارغام العامل من قبل الرأسمالي على العمل وقتا اطول مما يتطلبه التعويض عن قيمة الاجرة المدفوعة الى العامل ؟ وهكذا فان اطالة امد يوم العمل الى اكثر من الوقت الضروري لتجديد انتاج الوسائل الحياتية التي يستهلكها العامل ، اي العمل الزائد عند ماركس ، – ذلك هو ما يختفي وراء «استخدام قوة العمل» عند دوهرنج . اما «الدخل الصافي» للمالك والذي يتحدث عنه السيد دوهرنج ، فهل يمكن ان يصور بشكل غير المنتوج الزائد والقيمة الزائدة عند ماركس ؟ وبم يختلف ريع الحيازة عند دوهرنج عن القيمة الزائدة عند ماركس ما عدا عدم الدقة في التعبير ؟ وبالمناسبة فان مصطلح «ريع الحيازة» استعاره السيد دوهرنج من رودبيرتوس الذي جمع الريع العقاري وريع الرأسمال ، اي ربح الرأسمال ، في مصطلح واحد هو «**الريع**» ، ولم يبق على السيد دوهرنج الا ان يضيف كلمة «الحيازة» * . وكيلا يبقى اي شك في اننا نواجه هنا انتحالا ، يلخص السيد دوهرنج على طريقته الخاصة القوانين التي طورها ماركس في الفصل الخامس عشر من «رأس المال» (ص ٥٣٩ وما يليها) والمتعلقة بالتغيرات في مقدار سعر قوة العمل والقيمة الزائدة (١٤٤) ، ويقول ان ما يقع من نصيب ريع الحيازة ينبغي ان يشكل خسارة بالنسبة للاجرة ، والعكس بالعكس . وبذلك يحصر قوانين ماركس الملموسة والغنية المضمون في تكرار خاو ، وذلك لان من البديهي انه اذا كان المقدار المعني يقسم الى جزئين فان احد الجزئين لا يمكن ان يزداد بدون ان يتقلص الجزء الآخر . وبهذا الاسلوب تمكن السيد دوهرنج من انتحال افكار ماركس بشكل ضاعت فيه كليا «العلمية المتناهية الصارمة من حيث العلوم الدقيقة» والتي تميز دون شك سير محاجات ماركس .

وهكذا لا يسعنا الا ان نستنتج بان الضجة الصاخبة التي اثارها

---

* وفي الواقع حتى هذا حدث قبل السيد دوهرنج . فان رودبيرتوس يقول (في «الرسائل الاجتماعية» ، الرسالة الثانية ، ص ٥٩) : «ان الريع بموجب هذه النظرية» (نظريته) «هو كل دخل مستحصل **بحكم الملكية** فقط وبدون انفاق عمل شخصي» (١٤٣) .

السيد دوهرنج في «التاريخ الانتقادي» حول «رأس المال» ، وخصوصا الغبار الذي يثيره السيد دوهرنج حول السؤال السيء الصيت الذي يطرح اثناء النظر في القيمة الزائدة (وهو سؤال كان الافضل له لو لم يطرحه ، لانه عاجز عن الاجابة عنه) — ان ذلك كله مجرد احابيل عسكرية ومناورات خبيثة لاجل التستر على الانتحال الفظ من ماركس في «المقرر» . حقا ، فقد كانت لدى السيد دوهرنج كل المبررات لتحذير قرائه من الوقوع في «المتاهة التي يسميها السيد ماركس «برأى المال»» ، ومن الهجائن الخسيسة للخيال التاريخي والمنطقي ومن التصورات والتملصات الهيجيلية المشوشة الغامضة وهلمجرا . ان ايكارت (١٤٥) الامين هذا الذي يحذر الشباب الالمان من فينوس قد اختطفها بنفسه خلسة من ضيعة ماركس ونقلها الى ماوى مامون لاجل الاستهلاك الشخصي . ونحن نهنئ السيد دوهرنج على هذا المنتوج الصافي المستحصل عن طريق استخدام قوة عمل ماركس ، ونهنئه كذلك على ان اغتصابه للقيمة الزائدة من ماركس باسم ريع الحيازة يلقي ضوءا فريدا على دوافع تأكيده العنيد — لانه يتكرر في طبعتين — والزائف الذي يزعم بان ماركس يقصد بالقيمة الزائدة ربح الرأسمال فقط .

وهكذا فنحن مضطرون الى تصوير منجزات السيد دوهرنج بكلماته هو :

« برأي السيد » دوهرنج « تمثل الاجرة الدفع فقط لقاء وقت العمل الذي يعمل العامل في غضونه فعلا من اجل تأمين وجوده . ويكفي لهذا الغرض العمل ساعات قليلة . اما القسم المتبقى من يوم العمل ، وهو في الغالب قسم طويل نسبيا ، فيقدم فائضا يتضمن ، حسب مصطلحات صاحبنا المؤلف» ، ريع الحيازة . . . «وما عدا وقت العمل الكامن في وسائل العمل وفي الخامات النسبية يشكل الفائض المذكور من يوم العمل حصة رب العمل الراسمالي . وبموجب هذا الرأي تشكل اطالة يوم العمل ربحا صافيا ذا طابع استغلالي لصالح الرأسمالي . ان الحقد السام الذي يطبق به السيد» دوهرنج « هذا الاسلوب لفهم الاستغلال مفهوم تماما» . . .

الا ان الشيء غير المفهوم تماما هو كيف يتناول الآن من جديد «لمضبه الاشد» ؟

٩ – قوانين الاقتصاد الطبيعية . الريع العقاري

لم يتسن لنا لحد الآن ، رغم رغبتنا الشديدة ، ان نكتشف كيف يتمكن السيد دوهرنج

ان «يتقدم» في ميدان الاقتصاد السياسي «بادعاء حول نظرية جديدة ليست مرضية فحسب لعصرها ، بل وذات **اهمية قيادية بالنسبة له**» .

ولعل ما عجزنا عن رؤيته في نظرية العنف وفي التعاليم الخاصة بالقيمة والرأسمال سيغدو واضحا وضوح النهار بالنسبة لنا عندما نتناول «القوانين الطبيعية للاقتصاد الوطني» التي تثبت السيد دوهرنج من وجودها . وذلك ، كما يعبر عنه باصالته المعتادة وفطنته الحادة ، لان

«انتصار العلمية السامية يتلخص في الوصول من الاوصاف والتقسيمات البسيطة للمادة التي كانما هي في حالة سكون الى الآراء الحية التي تلقي الاضواء على عملية البناء والخلق نفسها . ولذلك فان معرفة القوانين هي الاكثر كمالا ، لانها تبين لنا كيف تشترط عملية" عملية" اخرى» .

ويتضح ان اول قانون طبيعي للاقتصاد ايا كان قد اكتشفه السيد دوهرنج ولا احد غيره .

اما آدم سميث ، «وهذا شيء يثير الاستغراب جدا ، فلم يضع في حجر الزاوية اهم عامل لاي تطور اقتصادي ، بل ولم يصغه خصيصا ، وبالتالي هبط ، عن غير قصد ، بالقوة التي تركت اثرها على التطور الاوربي المعاصر الى مستوى الدور الثانوي» . ان هذا «القانون الاساسي الذي يجب ان يوضع في حجر الزاوية هو قانون التجهيز التكنيكي ، ويمكن القول التسلح بالقوة الاقتصادية للانسان التي وهبتها له الطبيعة» .

ان هذا «القانون الاساسي» الذي اكتشفه السيد دوهرنج ينص على ما يلي :

قانون رقم ١ — « انتاجية الوسائل الاقتصادية — موارد الطبيعة والقوة البشرية — تزداد **بفضل الاختراعات والاكتشافات** » .

ما اعظم دهشتنا . السيد دوهرنج يعاملنا معاملة مهرج موليير المعروف للنبيل الحديث العهد فيخبره بانه كان طوال حياته يتكلم نثرا دون ان يعلـــم . فنحن نعرف من زمان ان الاختراعـــات والاكتشافات غالبا ما تزيد القوة الانتاجية للعمل (مع انه لا يجوز قول ذلك في حالات كثيرة جدا ، كما تبين اكوام الوثائق الارشيفية الهائلة التي تصدرها جميع مؤسسات العالـــم بشأن تسليـــم البراءات) . ولكننا مدينون للسيد دوهرنج باكتشاف ان هذه الحقيقة العتيقة جدا والمعلوكة انما هي قانون اساسي للاقتصاد كله . واذا كان «انتصار العلمية السامية» في الاقتصاد السياسي ، كما في الفلسفة ، يتلخص فقط في اطلاق تسمية رنانة على اول فقرة عامة نصادفها ثم نطبل ونزمر لها بوصفها قانونا طبيعيا او حتى اساسيا ، فان «ارساء الاساس الاعمق» والانقلاب في العلم يغدوان بالفعل شيئا ممكنا لاي كان ، حتى لهيئة تحرير «Volks-Zeitung» البرلينية (١٤٦) . وفي هذه الحالة نحن مضطرون ان نطبق على السيد دوهرنج نفسه «بمنتهى الصرامة» حكمه هو على افلاطون :

« اذا اعتبرنا ذلك حكمة سياسية اقتصادية فان صاحب » الاحكام الاساسية الانتقادية (١٤٧) « يتقاسمها مع كل من تسنى له عموما ان يفكر بشيء » — او حتى ان يثرثر بشيء مجرد ثرثرة — « بخصوص ما هو واضح بحد ذاته » .

فاذا قلنا ، مثلا ، الحيوانات تأكل ، فاننا نتلفظ بحقيقة عظيمة دون علم منا ، وذلك لانه يكفي ان نقول بان القانون الاساسي لاية حياة حيوانية يتلخص في الاكل حتى نكون قد حققنا ثورة في علم الحيوان كله .

قانون رقم ٢ — تقسيم العمل : « توزيع المهن وتقسيم النشاط يزيدان انتاجية العمل » .

لقد غدا ذلك ، بقدر ما هو صائب ، معروفا للجميع ايضا منذ عهد آدم سميث ، ولكن **باي قدر** يمكن اعتباره صائبا ؟ ذلك ما سنراه في القسم الثالث .

قانون رقم ٣ ـ **المسافة والنقليات** هي الاسباب الرئيسية التي يمكن ان تعيق او تسهل النشاط المشترك للقوى المنتجة » .

قانون رقم ٤ ـ « الدولة الصناعية تمتلك سعة سكانية اكبر بكثير من الدولة الزراعية » .

قانون رقم ٣ ـ **المسافة والنقليات** هي الاسباب الرئيسية التي مادية معينة » .

تلك هي «القوانين الطبيعية» التي يرسي عليها السيد دوهرنج اقتصاده السياسي الجديد . فهو يظل ملتزما بمنهجه الذي حللناه في قسم الفلسفة . حقيقتان او ثلاثة من الحقائق العادية المعلوكة الميئوس منها ، والتي تصاغ فضلا عن ذلك ، في الغالب بصورة خاطئة ، انما تشكل البديهيات والاحكام الاساسية والقوانين الطبيعية التي لا تحتاج الى برهان في الاقتصاد السياسي ايضا . وبعد ذلك ينساق السيد دوهرنج ، بحجة تطوير مضمون هذه القوانين الخالية في الواقع من اي مضمون ، وراء الثرثرة الفارغة حول مختلف المواضيع الاقتصادية التي ترد **تسمياتها** في هذه القوانين المزعومة ، اي مواضيع الاختراعات وتقسيم العمل ووسائط النقل والسكان والمصلحة والمزاحمة وهلمجرا . ان السطحية العادية لهذه الثرثرة تتبل فقط بعبارات فخمة قاطعة ، اضافة الى التصورات المعكوسة هنا وهناك او التفلسف المغرور حول مختلف التفاصيل المتحذلقة . وبعد ذلك كله نصل اخيرا الى الريع العقاري وربح الرأسمال والاجور ، وبما اننا تناولنا في العرض السابق الشكلين الاخيرين فقط من الاستئثار ، فنحن ننوي في الختام ان نتناول هنا بايجاز فهم دوهرنج للريع العقاري .

علما باننا سنهمل كل النقاط التي يستنسخها السيد دوهرنج مجرد استنساخ من سلفه كيري . فنحن لا نتناول كيري ، وليس من مهمتنا الدفاع عن مفهوم ريكاردو . للريع العقاري دون تشويهات وسخافات الاقتصادي المذكور . فنحن نتناول السيد دوهرنج فقط ، وهو يعرّف الريع العقاري كما يلي :

«والدخل المستحصل من الارض من قبل مالكها **بوصفه مالكا**» .

ان السيد دوهرنج يترجم ببساطة المفهوم الاقتصادي للريع العقاري الذي يتعين عليه ان يوضحه الى لغة القانون ، ولذا فلم نتقدم الى الامام . وبسبب ذلك اضطر صاحبنا ، المؤسس الاعمق ، الى مواصلة التوضيح على مضض . فهو يقارن بين تسليم ضيعة ما على سبيل الاستئجار الى المستأجر وبين تقديم رأسمال معين الى رب العمل على سبيل التسليف ، ولكنه سرعان ما يستنتج بان هذه المقارنة تعاني من العيوب ، شأنها شأن الكثير غيرها .

وذلك لانه ، كما يقول ، «اذا اردنا ان نواصل هذه المقارنة يتضح لنا ان الربح المتبقى لدى المستاجر بعد تسديد الريع العقاري يجب ان يطابق بقية ربح الرأسمال التي تعود الى رب العمل الذي ينشط برأسمال الغير ، بعد تسديد الفوائد . **الا انه ليس من المعتاد** اعتبار ربح المستاجرين دخلا رئيسيا ولا اعتبار الريع العقاري بقية . . . ان الاختلاف في فهم هذه المسالة يؤيده **واقع** ان التعاليم الخاصة بالريع العقاري لا تفرد الحالة المتميزة لتسيير الاستثمارة من قبل مالك الارض نفسه ولا تعلق اهمية خاصة على الفارق الكمي بين الريع بشكل بدل الايجار والريع المستحصل من قبل هذا المالك الذي يدير استثمارتـــه **بنفسه . وعلى اية حال فلم ير احد ان من الضروري** التقسيم الذهني للريع المستحصل من تسيير الاستثمارة من قبل مالك الارض نفسه بحيث يمثل قسم منه الفائدة المئوية على قطعة الارض ، ويمثل القسم الآخر الربح الاضافي لرب العمل . فلنترك جانبا الرأسمال الصرف الذي يستخدمه المستأجر ، فان **ربحه** الخاص **يعتبر بجزئه الاكبر على ما يبدو** بمثابة نوع معين من الاجور . الا ان من **المجازفة** التاكيد بشيء ما بشان هذه المسالة لانها لم تطرح حتى مجرد طرح بهذا الشكل المحدد . وفي كل ميدان نصادف فيه استثمارات اكبر يسهل علينا ان نلاحظ بان من غير الصحيح تصوير الربح الخاص للمستاجر بشكل اجرة . فان هذا الربح نفسه يستند الى تضاد بالمقارنة مع قوة العمل الريفية التي يجعل استغلالها فقط هذا النوع من الدخل ممكنا . وواضح انه يبقى في حوزة المستاجر **جزء من الريع** ، وبنتيجة ذلك يتقلص **الريع الكامل** الذي كان يمكن ان يستلم في حالة تسيير الاستثمارة من قبل المالك نفسه» .

ان نظرية الريع العقارى قســـم انجليزي متميز في الاقتصاد السياسي ، وهذا شيء مفهوم لان اسلوب الانتاج الذي انفصل فيه الريع عمليا ايضا عن الربح والفائدة كان موجودا في بريطانيا فقط .

ومن المعروف ان الملكية العقارية الكبيرة والزراعة الكبيرة منتشرتان في بريطانيا . ويقدم الملاك العقاريون اراضيهم بشكل ضيعات كبيرة ، وكبيرة جدا في الغالب ، الي المستأجرين الذين يمتلكون رأسمالا كافيا لاستثمارها ، ولا يعملون بانفسهم ، خلافا لفلاحينا ، بل يستخدمون كارباب العمل الرأسماليين الحقيقيين ، عمل العمال الزراعيين والمياومين . وهكذا نجد هنا الطبقات الثلاث للمجتمع البرجوازي ونوع الدخل الملازم لكل منها : المالك العقاري الذي يستلم الريع العقاري ، والرأسمالي الذي يستلم الربح والعامل الذي يستلم الاجرة . ولم يتبادر الى ذهن اي اقتصادي انجليزي ابدا ان يعتبر ربح المستأجر نوعا من الاجرة ، كما يخيل للسيد دوهرنج . والاقل احتمالا من ذلك هو ان يتصور الاقتصاديون الانجليز ان من المجازفة اعتبار ربح المستأجر ربحا للرأسمال كما هو عليه في الواقع وبلا جدال ، وكما هو واضح وملموس الى اقصى حد . ويثير الضحك تماما زعم السيد دوهرنج بان مسألة ما يمثله ربح المستأجر لم تطرح حتى مجرد طرح بهذا الشكل المحدد . وفي بريطانيا لا تستدعي الحاجة طرح هذا السؤال ، لان السؤال نفسه والجواب عليه موجودان في الوقائع نفسها من زمان ، ولم تظهر اية شكوك بهذا الخصوص ابدا من عهد آدم سميث .

وحالة تسيير الاستثمارة من قبل مالك الارض نفسه ، كما يقول السيد دوهرنج ، او على الاصح تسيير الاستثمارة عن طريق المدير على حساب مالك الارض ، كما هو الحال عمليا في الغالب في المانيا — ان هذه الحالة لا تغير شيئا من جوهر القضية . فاذا كان مالك الارض ينفق رأسماله ويسير اقتصاده على حسابه الخاص فهو يضع في جيبه ، علاوة على الريع العقارى ، ربح الرأسمال . وهذا شيء بديهي ، ولا يمكن ان يكون على شاكلة اخرى ، في ظل اسلوب الانتاج الحالي . واذا كان السيد دوهرنج يزعم بانه لم ير احد حتى الآن ان من الضروري ذهنيا تقسيم الريع (وكان الاجود ان يقول تقسيم الدخل) المستحصل من تسيير الاستثمارة من قبل المالك العقاري نفسه ، فان ذلك غير صحيح اطلاقا ، وهو في افضل الاحوال يدل فقط على جهالته . مثلا :

«الدخل المستحصل من العمل يسمى بالاجرة ، والدخل المستحصل من استخدام الراسمال من قبل شخص ما يسمى بالربح . . . اما الدخل الناجم من الارض وحدها فيسمى بالريع ويعود الى المالك العقاري . . . عندما تعود هذه الانواع الثلاثة المختلفة من الدخل الى اشخاص مختلفين يسهل تفريق احدها عن الآخر ، ولكنه عندما تعود الى شخص واحد فلا يندر ان يجري الخلط بينها ، في الكلام العادي على الاقل . ان المالك العقاري عندما **يقوم بنفسه بتسيير استثمارته** * في قطعة من اراضيه يجب ان يستلم ، بعد انتطاع النفقات على الفلاحة ، **ريع مالك الارض وربح المستأجر على حد سواء** * . الا انه يميل الى تسمية دخله كله بالربح ، ويخلط بين الريع العقاري والربح ، في الكلام العادي على الاقل . ان اغلبية اصحاب المزارع في اميركا الشمالية والهند الغربية في مثل هذه الحالة بالذات . فان اغلبية مزارعينا هؤلاء يفلحون الارض في ممتلكاتهم ، ولذا نادرا ما تسمع عن الريع المستحصل من المزارع ، وغالبا ما نسمع عن الربح الذى تعود به . . . ان البستاني الذي يفلح بستانه بيديه يجمع في شخصه بين المالك العقاري والمستاجر والعامل . ولذلك ينبغي لمنتوجه ان يدفع له ريع الاول وربح الثاني واجرة الثالث . ومع ذلك يعتبر ذلك كله عادة منتوجا لعمله ، وهكذا يجري هنا خلط الريع والربح بالاجور» .

هذه الفقرة مأخوذة من الفصل السادس من الكتاب الاول **لآدم سميث** (١٤٨) . وهكذا فان حالة تسيير الاستثمارة من قبل المالك العقاري نفسه مدروسة قبل مائة عام ، ولذلك فان كل الشكوك والتارجحات التي تخلق للسيد دوهرنج هنا الكثير من المتاعب هي نتيجة لجهالته فقط .

وفي آخر المطاف يتخلص من الصعاب بواسطة حيلة شجاعة ، ويقول :

ربح المستاجر يستند الى استغلال «قوة العمل الريفية» ، ولذلك يتضح ان هذا الربح «جزء من الريع» ، وبنتيجة ذلك «يتقلص الريع الكامل» الذي ينبغي ان يصب كليا في الواقع في جيب المالك العقاري .

وبفضل ذلك نعرف شيئين : اولا — ان المستأجر «يقلص» ريع المالك العقاري ، وبالتالي فليس المستأجر هو الذي يدفع الريع الى المالك العقاري كما كنا نتصور حتى الآن ، بل ، على العكس ، في راي السيد دوهرنج ، **المالك العقاري يدفع الريع الى المستأجر** ، —

* التشديد لانجلس . **ملاحظة الناشر** .

حقا انه «رأي فريد من الجذور» . ثانيا — نعرف اخيرا ما يقصده السيد دوهرنج بالريع العقاري ، وهو كل المنتوج الزائد المستحصل في الزراعة عن طريق استثمار العمل الزراعي . ولما كان هذا المنتوج الزائد يقسم الى الريع العقاري وربـــح الرأسمال في الاقتصاد السياسي الموجود حتى الآن ، ما عدا بعض مؤلفات الاقتصاديين المبتذلين في اغلب الظن ، فعلينا ان نؤكد بان السيد دوهرنج «ليس لديه مفهوم معترف به من قبل الجميع» عن الريع العقاري .

وهكذا فان الريع العقاري وربح الرأسمال يختلفان عن بعضهما البعض ، برأي السيد دوهرنج ، فقط بان الاول يظهر في الزراعة والثاني في الصناعة او التجارة . ويتوصل السيد دوهرنج بالضرورة الى هذه الآراء المشوشة وغير الانتقادية . ورأينا انه ينطلق من «النظرية التاريخية الحقيقية» التي تقول ان السيطرة على الارض تستند كليا الى السيطرة على الناس . وبالتالي فعندما تفلح الارض بواسطة هذا الشكل او ذاك من العمل المقيد يظهر هناك فقط فائض المالك العقاري ، وهذا الفائض بالذات هو الريع ، مثلما يشكـــل فائض المنتوج الذي ينتجه العامل في الصناعة زيادة على دخل العامل ربح الرأسمال .

«وهكذا ، يتضح ان الريع العقاري موجود باحجام كبيرة في كل مكان وعلى الدوام حيثما يجري تسيير الزراعة بواسطة شكل مقيد ما من أشكال العمل» .

ومن خلال هذا التفسير للريع بوصفه مجمل المنتوج الزائد المستحصل في الزراعة يعترض طريق السيد دوهرنج من جهة ربح المستأجرين الانجليز ومن الجهة الاخرى ما اقتبسه من هنا وجاء به الاقتصاد السياسي الكلاسيكي كله من تقسيم لهذا المنتوج الزائد الى ريع عقاري وربح للمستأجر ، وبالتالي التعريف الدقيق **الخالص** للريع . فماذا يفعل السيد دوهرنج ؟ يتظاهر بانه لم يسمع اية كلمة عن تقسيم المنتوج الزائد الزراعي الى ربح المستأجر والريع العقاري ، وبالتالي عن مجمل نظرية الريع في الاقتصاد السياسي الكلاسيكي . وهو يتظاهر بان السؤال عن ماهية ربح المستأجر مـــن حيث الجوهر لم يطرح بعد اطلاقـــا في الاقتصاد

السياسي «بهذا الشكل المحدد» ، وبان الكلام يدور عن مادة غير مدروسة اطلاقا ولا يعرف عنها شيء ما عدا التصورات المحفوفة بالمجازفة . وهو يهرب من بريطانيا التي لا تروق له ، وحيث يجري بلا رحمة تقسيم المنتوج الزائد في الزراعة ، بدون اية مساعدة من اية مدرسة نظرية ، الى الجزئين المكونين له ، اي الريع العقاري وربح الرأسمال - يهرب من بريطانيا هذه الى الميدان المحبب اليه ، ميدان مفعول القانون البروسي حيث يزدهر تسيير الاقتصاد من قبل مالك الارض نفسه بشكل عشائري صرف ، وحيث «يقصد الاقطاعي بالريع المداخيل من اراضيه» وحيث تتطلع نظرة السادة اليونكر (١٤٩) بشأن الريع الى دور قيادي في العلم ، وبالتالي يمكن للسيد دوهرنج ان يأمل بان يجد على نحو ما مكانا لنفسه وآرائه المشوشة عن الريع والربح ، بل ويجد اناسا قد يصدقون اكتشافه الحديث جدا والقائل : ليس المستأجر هو الذي يدفع الريع الى المالك العقاري ، بل على العكس ، المالك العقاري يدفع الريع الى المستأجر .

١٠ – من «التاريخ الانتقادي»

في الختام نلقي نظرة اخرى على «التاريخ الانتقادي للاقتصاد السياسي» ، على «مشروع» السيد دوهرنج هذا «الذى لم يسبقه مثيل اطلاقا» على حد تعبيره . ولعلنا نصادف هنا ، في آخر المطاف ، منتهى العلمية الصارمة التي وعدنا بها مرارا وتكرارا .

يثير السيد دوهرنج ضجة كبيرة بخصوص اكتشافه القائل بان

«تعاليم الاقتصاد» تمثل «الى اقصى حد ظاهرة عصرية» (ص ١٢) .

حقا فان ماركس يقول في «رأس المال» : «ان الاقتصاد السياسي . . . لم يظهر كعلم مستقل الا في عهد المانوفاكتورة» (١٥٠) ، ويقول في مؤلفه «بصدد انتقاد الاقتصاد السياسي» (ص ٢٩) : «يبدأ الاقتصاد السياسي الكلاسيكي . . . في بريطانيا من بيتي ، وفي فرنسا من بواغيلبير ، وينتهي في بريطانيا بريكاردو وفي فرنسا بسيسموندي» (١٥١) . ويتبع السيد دوهرنج هذا الطريق المرسوم له ، ولكن بفارق واحد هو ان الاقتصاد السياسي «الاعلى» لا يبدأ عند السيد دوهرنج الا من الاقزام المزرية التي انجبها العلم البرجوازي عندما انتهت مرحلته الكلاسيكية . الا ان له كامل الحق في الاعلان عما يلي بكل ابتهاج في خاتمة «مدخله» :

«اذا كان هذا المشروع ، من حيث تفرده الظاهرى وجدة القسم الاكبر من مضمونه مشروعا لم يسبقه مثيل اطلاقا ، فهو يعود لي بقدر اكبر بكثير كملكية من حيث وجهات نظره الانتقادية الداخلية ومن حيث موقفه العام» (ص ٩) .

كان بوسعه في الواقـــــع ان يعلن بخصوص كلا الجانبين – الظاهري والداخلي – عن «مشروعه» (وهو موفق في اختيار هذا التعبير الصناعـــي) على النحو التالي : («الاوحد وملكيتـــــه») (١٥٢).

ولما كان الاقتصاد السياسي بالشكل الذي ظهر فيه تاريخيا لا يشكل في الواقع الا المفهوم العلمي لاقتصاد مرحلة الانتاج الرأسمالي فان الاحكام والنظريات المتعلقة به يمكن ان نصادفها مثلا عند كتاب المجتمع الاغريقي ، وذلك لان الظواهر المعروفـــة ، مثل الانتاج البضاعي والتجارة والنقود والرأسمال الذي يعود بالفائدة وهلمجرا ، مشتركة بين كلا النظامين الاجتماعيين . ولما كان الاغريق يقومون بالصدفة احيانا بجولات الى هذا الميدان فانهم يبدون نفس الاصالة والعبقرية التي ابدوها في جميع الميادين الاخرى . ولذلك تشكل نظراتهم من الناحية التاريخية منطلقات نظرية للعلم الحديث . اما الآن فلنستمع الي السيد دوهرنج ذى المكانة التاريخية العالمية .

«وهكذا ما كان بوسعنا في الواقع» (!) «ان نذكر اي شيء ايجابي بخصوص النظرية العلمية للاقتصاد في العهد العتيق ، اما العصر الوسيط الغريب على العلم كليا فهو يعطينا مبررات اقل لذلك» (لئلا نذكر اي شيء !) . «ولما كان الاسلوب الذي يتبجح بمظهر العلمية . . . قد شوه الطابع الخالص للعلم الحديث ، فيجب ان نورد على الاقل بعض الامثلة بقصد الاطلاع» .

ثم يورد السيد دوهرنج امثلة على الانتقاد الخالي فعلا حتى من «مظهر العلمية» .

ويرى السيد دوهرنج ان ارسطو قد «اورد بصيغة مبتذلة ومدرسية جدا» حكمه القائل بان

«لكل ثروة استخداما مزدوجا : الاول يلازم الشيء بذاته ، والثاني لا يلازمه ، فالقبقاب يمكن ان يستخدم للانتعال وللتبادل ، وهذا وذاك هما اسلوبان لاستخدام القبقاب ، وذلك لانه حتى الذى يبادل القبقاب بشيء يحتاج اليه ، مثل النقود او الطعام ، يستخدم القبقاب كقبقاب ، ولكن ذلك ليس هو الاسلوب الطبيعي لاستخدامه ، لانه موجود ليس من اجل التبادل» (١٥٣) .

وفضلا عن ذلك فان الذي يجد في هذا الحكم «فارقا بين القيمـــة

الاستهلاكية والقيمة التبادلية» يغدو في «وضع مضحك» ناسيا بانه لم يعد للقيمة الاستهلاكية والقيمة التبادلية وجود اطلاقا في «احدث عصر» و«في اطار اكثر النظريات تقدما» – نظرية السيد دوهرنج نفسه بالطبع .

«وسعوا الى البحث في مؤلفات افلاطون عن الدولة . . . ايضا عن فصل **حديث** بخصوص تقسيم العمل في الاقتصاد» .

يبدو ان هذه الملاحظة تخص نقطة في «رأس المال» ، الفصل ١٢ ، البند ٥ (ص ٣٦٩ من الطبعة الثالثة) ، تثبت العكس تماما ، اذ تؤكد ان نظرة القدماء الكلاسيكيين الى تقسيم العمل انما هي «على طرفي نقيض» مع النظرة الحديثة (١٥٤) . ان تصوير افلاطون لتقسيم العمل (١٥٥) كاساس طبيعي للمدينة (التي تضاهي الدولة بالنسبة للاغريق) ، ذلك التصوير العبقري بالنسبة لزمانه يثير لدى السيد دوهرنج انفجار الاحتقار ولا شيء غيره ، ذلك لان افلاطون لم يشر (وقد اشار الى ذلك الاغريقي كسينوفون (١٥٦) يا سيد دوهرنج !) الى

«الحدود التي تفترضها احجام السوق المعنية لمواصلة تشعب المهن والتقسيم التكنيكي للعمليات الخاصة . وبفضل التصور الخاص بهذه الحدود فقط غدت فكرة تقسيم العمل حقيقة اقتصادية ذات شأن كبير ، وهي لا تكاد تستحق تسمية العلمية اذا فهمناها بشكل آخر» .

ان «البروفسور» روشير الذي يحتقره السيد دوهرنج اشد الاحتقار قد رسم بالفعل تلك «الحدود» التي غدت فيها فكرة تقسيم العمل ، برأي السيد دوهرنج ، «علمية» لاول مرة ، ولذا نعت آدم سميث صراحة بانه واضع قانون تقسيم العمل (١٥٧) . وفي المجتمع الذي يشكل فيه الانتاج البضاعي اسلوب الانتاج السائد كان «السوق» دوما – اذا استخدمنا طريقة دوهرنج في الكلام – «حدودا» معروفة جدا بين «رجال الاعمال» . الا ان الحاجة تتطلب شيئا اكثر من «المعرفة وغريزة الروتين» لكي نفهم بان السوق لم يخلق التقسيم الرأسمالي للعمل ، بل على العكس فان تفسخ الروابط الاجتماعية السابقة وظهور تقسيم العمل على هذا الاساس قد خلقا

السوق (راجع «رأس المال» ، المجلد الاول ، الفصل الرابع والعشرون ، البند ٥ : تكوين السوق الداخلي لاجل الرأسمال الصناعي (١٥٨)) .

«كان دور النقود في جميع العصور هو الحافز الرئيسي الاول للافكار الاقتصادية» (!) » . ولكن ما الذي كان يعرفه عن هذا الدور الشخص المدعو ارسطو ؟ ان معارفه ، كما هو واضح تماما ، لا تتجاوز التصور بان التبادل بواسطة النقود قد جاء على اثر التبادل العيني الاولي» .

ولكنه اذا كان «الشخص المدعو» بارسطو قد سمح لنفسه باكتشاف **شكلين** مختلفين من **تداول** النقود - واحدهما تؤدي فيه النقود فقط وظيفة وسيلة التداول ، والآخر تؤدي فيه دور رأس المال النقدي (١٥٩) - فانه على حد تعبير السيد دوهرنج

يعبر بذلك «فقط عن نفوره الاخلاقي المعروف» .

وعندما يبلغ «الشخص المدعو» بارسطو في اعتزازه بنفسه الى حد الاضطلاع بتحليل «دور» النقود **كمقياس للقيمة** ويطرح بشكل صائب حقا هذه القضية التي تتسم بأهمية حاسمة جدا للتعاليم الخاصة بالنقود (١٦٠) فان «الشخص المدعو» بدوهرنج يفضل الالتزام بالصمت المطبق بشأن هذه الجسارة المهولة - وذلك بالطبع لاعتبارات خفية ووجيهة تماما .

والخلاصة النهائية هي ان الازمان الاغريقية بالانعكاس الذي ظهرت به في مرآة «الاطلاع» الدوهرنجية كانت بالفعل تعرف «فقط افكارا عادية تماما» (ص ٢٥) اذا كان مثل هذه «السخافات» (ص ٢٩) يمت بصلة ما الى الافكار العادية او غير العادية .

ان الفصل الذي كتبه السيد دوهرنج عن النزعة التجارية من الافضل قراءته في «اصله» ، اي عند ف . ليست («النظام الوطني» ، الفصل ٢٩ : «النظام الصناعي المسمى خطأ في لغة المدارس بالنظام التجاري») . وبالمناسبة فان ما يلي يبين مدى مهارة السيد دوهرنج هنا ايضا في تحاشي اي «مظهر للعلمية» .

يقول ليست (الفصل ٢٨ : «الاقتصاديون الايطاليون») :

«سارت ايطاليا في مقدمة جميع الامم الحديثة في التطبيق وفي ميدان نظرية الاقتصاد السياسي على حد سواء» .

ويشير الى

اول «كتاب اؤلف في ايطاليا وفسر خصيصا مسائل الاقتصاد السياسي ، وهو كتاب انطونيو سيرا من نابولي عن الوسائل التي يمكن ان تؤمن للممالك فائضا من الزهب والفضة (عام ١٦١٣) (١٦١) .

يتقبل السيد دوهرنج هذه الاشارة دون تمحص ، ولذا يعتبر «المبحث الموجز» بقلم سيرا (١٦٢)

« بمثابة رقعة فوق بوابة ما قبل تاريخ علم الاقتصاد الحديث » .

ويقتصر تناوله «للمبحث الموجز» في الواقع على هذا «اللغو الادبي» . ومن سوء الحظ ان الامر كان على نحو آخر في الحقيقة : ففي عام ١٦٠٩ ، اي قبل ظهور «المبحث الموجز» باربعة اعوام ظهر كتاب توماس مان «تأملات في التجارة» وهلمجرا (١٦٣) . وكانت لهذا الكتاب منذ طبعته الاولى تلك الاهمية الخاصة بكونه موجها ضد **نظام العملة المعدنية** الاول الذي كان لا يزال يحظى في بريطانيا آنذاك بالحماية بوصفه من ممارسات الدولة ، وبذلك كان هذا الكتاب يمثل **تنصلا ذاتيا** متعمدا للنظام التجاري من النظام الذي انجبه . وقد صدرت من كتاب مان بشكله الاولي عدة طبعات ، وكان له تأثير مباشر على التشريعات . اما الكتاب الذي عدله المؤلف بشكل جوهري جدا وصدر في عام ١٦٦٤ ، اي بعد وفاته ، بعنوان «ثروة بريطانيا» وهلمجرا ، فقد ظل طوال مائة عام اخرى بمثابة انجيل للنزعة التجارية . وهكذا فاذا كان للنزعة التجارية كتاب اساسي ما «بمثابة رقعة فوق البوابة» فينبغي الاعتراف بان مؤلف مان هو ذلك الكتاب ، ولذلك بالذات يعتبر معدوما عند دوهرنج بالنسبة «للتاريخ الذي يراعي المراتب بكل دقة» .

ويخبرنا السيد دوهرنج عن مؤسس الاقتصاد السياسي الحديث **بيتي**

انه كان يتميز « باسلوب للتفكير سطحي بقدر كبير » ، كما يتميز « بعدم فهم الفوارق الداخلية الادق بين المفاهيم » . . . و« بالدهاء المطلع على الكثير ولكنه ينزلق بسهولة من مادة الى اخرى دون ان تكون له جذور في فكرة اكثر عمقا » . . . وهو « يجادل في الاقتصاد بصورة لا تزال فظة

جداء » و «يتوصل الى سذاجات يمكن للمفارقات بينها ان تسلي احيانا . . . المفكر الاكثر جدية» .

ولكن اي تسامح متصدق هذا على «الشخص المدعو بيتي» عندما يحظى عموما باهتمام «المفكر الاكثر جدية» كالسيد دوهرنج ؟ وفيم تجلى هذا الاهتمام ؟

ان احكام بيتي المتعلقة

«بالعمل ، بل وحتى وقت العمل كمعيار للقيمة — الامر الذى تلاحظ عنده آثار مبهمة بخصوصه» —

لا نصادف لها ذكرا عند السيد دوهرنج في اي مكان ما عدا هذه العبارة . آثار مبهمة ! بيتي يقدم في «مبحثه عن الضرائب والمكوس» (صدرت الطبعة الاولى منه في عام ١٦٦٢) (١٦٤) تحليلا واضحا وصائبا تماما لمقدار قيمة البضائع . وبعد ان يوضحها بجلاء في البداية بمثال القيمة المتساوية للمعادن النفيسة والحبوب التي تطلبت كمية متساوية من العمل يقول بيتي اول وآخر كلمة «نظرية» في الوقت ذاته عن قيمة المعادن النفيسة . ولكن بيتي بالاضافة الى ذلك ، يذكر بصيغة محددة وشاملة الفكرة القائلة بان قيمة البضائع تقاس **بالعمل المتساوي** (equal labour) . ويطبق اكتشافه على حل قضايا مختلفة ، ومشوشة للغاية احيانا ، ويستخلص منه استنتاجات هامة في بعض الاحيان — في حالات مختلفة ومؤلفات مختلفة ، حتى عندما لا يكرر هذا الحكم الاساسي . ولكنه يقول في مؤلفه الاول :

«واني أؤكد ان هذا» (اى التقييم بواسطة العمل المتساوي) «هو **الاساس لتعادل ووزن القيم** * ، ولكن علي ان اعترف بان هناك تنوعا كبيرا وتعقدا كبيرا في البنيانات الفوقية التي ترتفع على هذا الاساس وفي تطبيقاته العملية» .

اذن ، فان بيتي يعترف بقدر واحد بأهمية اكتشافه وصعوبة تطبيقه في الحالات الملموسة . ولذلك يحاول ان يجرب طريقا آخر بالنسبة لبعض الحالات الجزئية .

---

* التشديد لماركس . **ملاحظة الناشر** .

يقول بيتي : ينبغي العثور علي علاقة المساواة الطبيعية (a natural Par) بين الارض والعمل بحيث يمكن التعبير عن القيمة ، حسب الرغبة ، « بشكل الارض وبشكل العمل على حد سواء ، والافضل بكليهما » .

ان ضلال بيتي نفسه يتسم بالعبقرية .

يبدي السيد دوهرنج بخصوص نظرية القيمة عند بيتي الملاحظة التالية التي تتميز بحدة الفكر لدرجة كبيرة :

«ولو تميز هو نفسه بحدة الفكر لدرجة اكبر لما كان بالامكان اطلاقا ان نجد في اماكن اخرى لديه اثار النظرية المعاكسة التي اشرنا اليهما سابقا ؛

ويعني ذلك الآثار التي لم يرد لدى السيد دوهرنج بشأنها «سابقا» اي ذكر ما عدا الاعلان بان «الآثار» . . . «مبهمة» . يتميز السيد دوهرنج خصوصا بهذا الاسلوب – «سابقا» يلمح الى شيء ما بعبارة فارغة ما لكي يوحي للقارئ «فيما بعد» بانه تلقى «سابقا» معلومات عن جوهر القضية التي يتملص المؤلف المذكور اعلاه منها في الواقع – سابقا وفيما بعد .

وها نحن نجد عند آدم سميث ليس فقط «آثار النظريات المعاكسة» بشأن مفهوم القيمة – وليس فقط نظرتين ، بل ثلاث نظرات كاملة ، واذا توخينا منتهى الدقة اربع نظرات متعارضة تماما بشأن القيمة ، وهي تتعايش عنده بسلام جنبا الى جنب ، او تتشابك فيما بينها . الا ان ما هو طبيعي بالنسبة لمؤسس الاقتصاد السياسي الذي يتقدم بالضرورة بصورة عشوائية ويجرب ويعالج فوضى الافكار التي ما زالت في طور الصياغة ، قد يبدو غريبا عند كاتب يستعرض حصيلة عمل استغرق اكثر من قرن ونصف وتمكنت نتائجه ان تنتقل جزئيا من بطون الكتب الي الوعي العام . اما الآن فننتقل من الكبير الى الصغير : فقد رأينا اعلاه ان السيد دوهرنج نفسه يعرض علينا خمسة انواع مختلفة من القيمة ، لنختار منها ما نشاء ومعها نفس هذه الكمية من النظريات المتعارضة . بديهي انه «لو تميز هو نفسه بحدة الفكر لدرجة اكبر» لما صرف مثل هذا الجهد ليعود بقرائه القهقرى من نظرة بيتي الواضحة تماما عن القيمة الى تشويش ما بعده تشويش .

ومن اعمال بيتي الناجزة المكتملة حتى لكأنها مصبوبة من قطعة واحدة مؤلفه «بضع كلمات عن النقود» . نشر هذا المؤلف في عام ١٦٨٢ بعد عشر سنوات من صدور كتابه «تشريح ايرلندة» (الذي ظهر الى الوجود «لاول مرة» في عام ١٦٧٢ ، وليس في عام ١٦٩١ كما يزعم السيد دوهرنج مستشهدا «باكثر الكتب المدرسية المجموعية شيوعا») (١٦٥) . وقد اختفت هنا نهائيا آخر اثار الآراء التجارية التي نصادفها في مؤلفات بيتي الاخرى . وهذا المؤلف غير الكبير هو تحفة حقيقية من حيث المضمون ومن حيث الشكل ، ولذلك بالذات لا يرد عند السيد دوهرنج ذكر حتى للعنوان ولا مرة واحدة . ثم ان من الامور الطبيعية ان الشخص الضيق الافق والمتباهي المتحذلق لا يمكنه الا ان يعبر عن تذمره اللجوج من الباحث الاقتصادي العبقري الاصيل جدا ، ولا يمكنه الا ان يشعر بالكآبة لان شرارات الفكر النظري لا تتطاير هنا بسيل متلاحق فويم «كبديهيات» جاهزة ، بل تظهر بشكل مشتت بقدر التعمق في المادة التطبيقية «الفجة» ، في نظام الضرائب مثلا .

ومثلما هو موقف السيد دوهرنج من مؤلفات بيتي الاقتصادية الصرف ، كذلك هو موقفه من «الحساب السياسي» الذي اسسه بيتي ، vulgo * — الاحصاء . فهو يكتفي بهز كتفيه مستهينا بغرابة الطرائق التي يستخدمها بيتي ! ولو تذكرنا الطرائق الغريبة التي استخدمها بعد مائة عام في هذا الميدان من العلم حتى لافوازيه (١٦٦) ، ولو تذكرنا بعد الاحصاء الحالي عن الهدف الذي توخاه منه بيتي بالخطوط العريضة ، فان هذا النوع من التظاهر بالذكاء المغرور بعد مرور ** قرنين على ذلك يدل على غباء مخجل .

ان اعظم افكار بيتي شأنا والتي ما يكاد يشير اليها السيد دوهرنج في «مشروعه» انما هي على حد زعمه مجرد اشراقات منفصلة وافكار وملاحظات جاءت بالصدفة ويضفي عليها في الوقت الحاضر فقط ، بواسطة مقتطفات منتزعة من السياق ، بعض الاهمية التي لا تلازمها اطلاقا . وهي بالتالي لا تلعب اي دور في التاريخ **الفعلي**

---

* بلغة ابسط . **الناشر** .

** في الاصل post festum — **الناشر** .

للاقتصاد السياسي ، ولا تلعب دورا الا في الكتب العصرية التي هي اوطأ من انتقادات السيد دوهرنج التي تتغلغل الى جذور الاشياء ، واوطأ من «تدوينه للتاريخ بالاسلوب الرفيع» . يبدو ان السيد دوهرنج عندما بدأ في «مشروعه» كان يؤمل بوجود طائفة من القراء الذين يصدقونه تصديقا اعمى ولا يتجرأون بأية حال على مطالبته بأدلة على مزاعمه . وسنعود في القريب العاجل الى هذه المسألة (عندما سنتحدث عن لوك ونورث) ، ولكن علينا في البداية ان نمر بعجالة على بواغيلبير ولوو .

بخصوص الاول نشير الى الاكتشاف الوحيد الذي يعود للسيد دوهرنج . فقد اكتشف صلة لم تلاحظ في السابق بين بواغيلبير ولوو ، وهي ان بواغيلبير يؤكد ان المعادن النفيسة — في الوظائف النقدية الطبيعية التي تؤديها في التداول البضاعي — يمكن ان تستبدل بالنقود التسليفية (un morceau de papier*) (١٦٧) . اما لوو فهو ، على العكس ، يتصور بان ايـة «زيادة في عدد» «قصاصات الورق» هذه تزيد ثروة الامة . ويستنتج السيد دوهرنج من ذلك ان

« سير تفكير بواغيلبير ينطوي على انعطاف جديد في تطور النزعة التجارية » ،

وبعبارة اخرى فانه ينطوى على لوو . ويجري اثبات ذلك بوضوح ما بعده وضوح على النحو التالي :

« **يكفي** ان ننسب « لقصاصات الورق البسيطة » الدور الذي كان **يتعين** على المعادن النفيسة ، بموجب التصورات السابقة ، ان تلعبه ، حتى تحقق على هذا الطريق في الحال تحول النزعة التجارية » .

وبهذه الصورة ، يمكن في الحال تحويل العم الى عمة . صحيح ان السيد دوهرنج يضيف على سبيل التهدئة :

« طبيعي ان بواغيلبير لم تكن لديه مثل هذه النية » .

يا للشيطان ، كيف كانت لديه نية في استبدال نظرته العقلانية

---

* قصاصة من الورق . **الناشر** .

الخاصة بشأن الدور النقدي للمعادن النفيســـة بنظرة التجاريين الوسواسية ، لسبب واحد هو ان المعادن النفيسة ، في رأيه ، يمكن ان تستبدل بالورق في هذا الدور ؟

ولكن – يواصل السيد دوهرنج بجديته المضحكة – «ولكن يمكن مع ذلك الاعتراف بان صاحبنا المؤلف يوفق احيانا بابداء ملاحظة ثاقبة حقا» (ص ٨٣) .

•

وبخصوص لوو لا يتمكن السيد دوهرنج الا من طرح «الملاحظة الثاقبة حقا» التالية :

«واضح ان لوو ايضا لم يتمكن ابدا من **اجتثاث** الاساس المذكور» (اي «المعادن النفيسة بمثابة اساس») ، «ولكنه سار باصدار البطاقات الى مدى الاقصى ، اي الى انهيار النظام كله» (ص ٩٤) .

الا ان الفراشات الورقية ، تلك الوريقات النقدية البسيطة ، كان يجب في الواقع ان ترفرف باجنحتها بين الجمهور ليس من اجــل «اجتثاث» الاساس الذي تمثله المعادن النفيسة ، بل من اجل سحب هذه المعادن من جيوب الجمهور وايصالها الى خزينة الدولة الخالية (١٦٨) .

ونعود الى بيتي والى الدور الضئيل الذي يفرده له السيـــــد دوهرنج في تاريخ الاقتصاد السياسي ، ونستمع في البداية الى ما يقال لنا عن اقرب خلف بيتي – عن لوك ونورث . ففي عام ١٦٩١ نفسه صدر كتاب لوك «تأملات في تخفيض الدولة للفائدة المئوية وزيادة قيمة النقود» وكتاب نورث «محاججات في التجارة» .

«ان ما كتبه» (لوك) «عن الفائدة والنقد المعدني لا يتجاوز اطار التاملات التي كانت من الامور العادية في ظل النزعة التجارية بالارتباط مع احداث حياة الدولة» (ص ٦٤) .

اما الآن فينبغي ان يكون واضحا لقارئ هذا «النبأ» وضوح شمس الضحى لماذا اكتسب مؤلف لوك «تخفيض الفائدة» ذلك التاثير الكبير في النصف الثاني من القرن الثامن عشر على الاقتصاد السياسي في فرنسا وايطاليا ، وفوق ذلك ، في اتجاهات مختلفة .

«كان الكثيرون من رجال الاعمال يفكرون بنفس الصورة» (مثل لوك) «بشأن مسألة حرية نسبة الفائدة . ثم ان الناس في سياق الاحداث صاروا يميلون الى اعتبار تقييدات الفائدة اجراءا غير فعال . وفي الوقت الذي استطاع فيه المدعو دادلي نورث ان يكتب «محاججاته في التجارة» بروح نظرية التجارة الحرة ، كان بالامكان ان يتطاير في الهواء كثير مما يجعل المعارضة النظرية لتقييدات الفائدة لا تبدو غريبة على الاسماع بشيء» (ص ٦٤) .

وهكذا كان يكفي لوك ان يكرر ما يفكر به هذا او ذاك من «رجال الاعمال» المعاصرين له او يتلقف الكثير مما كان يمكن آنذاك «ان يتطاير في الهواء» حتى ينظّر بشأن حرية الفائدة دون ان يقول ، والحال هذه ، اي شيء «غريب على الاسماع» ! اما في الواقع فان بيتي قد عارض في عام ١٦٦٢ في مؤلفه «بحث في الضرائب والمكوس» بين الفائدة المئوية كريع للنقود ، نسميه نحن فائض الربا (rent of money which we call usury) وبين الريـــع العقاري (rent of land and houses) وريع الاموال غير المنقولة واوضـــح للمالكين العقاريين الذين ارادوا ابقاء الريع – النقدي طبعا وليس العقاري – على مستوى واطئ بالاجراءات التشريعية مدى عقم وعدم جدوى اصدار قوانين مدنية وضعية تتعارض مع قوانين الطبيعة . (the vanity and fruitlessness of making civil positive law against the law of nature) (١٦٩) . ولذلك يعلن بيتي في كتابه «بضع كلمات عن النقود» (١٦٨٢) ان الضبط التشريعي لمقدار الفائدة اجراء سخيف سخف ضبط تصدير المعادن النفيسة او ضبط قيمة الكمبيالات . وفي الكتاب نفسه يعرب عن النظرة ذات الاهميـــة الحاسمة الدائمة بخصوص raising of money * (مثلا ، محاولات اضفاء تسمية الشلن على نصف الشلن باسلوب يؤمن سك كمية مضاعفة من الشلنات من اوقية الفضة الواحدة) .

وفي هذه النقطة الاخيرة يكاد لوك ونورث يستنسخان ما قال . اما بخصوص الفائدة فان لوك ينطلق من المقارنة التي اجراها بيتي بين الفائدة على النقود والريع العقاري ، في حين يسير نورث الى ابعد ويعارض بين الفائدة كريع للرأسمال (rent of stock) وبين الريع

* زيادة قيمة النقود من جانب الدولة . **الناشر** .

العقاري ، كما يعارض بين الرأسماليين [stocklords] وبين الملاك العقاريين [landlords] (١٧٠) . ولكن في الوقت الذي يتقبل فيه لوك ، بشكل محدود مع تقييدات ، حرية الفائدة التي يطالب بها بيتي ، فان نورث يتقبلها بصورة مطلقة .

ان السيد دوهرنج ، وهو نفسه من غلاة التجاريين بالمعنى «الادق» ، يتجاوز نفسه عندما يجهز على كتاب دادلي نورث «محاججات في التجارة» ، حيث يقول بانها مكتوبة «بروح نظرية حرية التجارة» . وهذا يضاهي ما لو قال احد عن هارفي بانه كتب ما كتب «بروح» نظرية الدورة الدموية . ان مؤلف نورث ، ناهيك عن افضاله الاخرى ، انما هو عرض كلاسيكي مكتوب بانسجام لا يلين للتعاليم الخاصة بحرية التجارة الخارجية والداخلية على حد سواء ، وفي عام ١٦٩١ كان ذلك بلا شك «يبدو غريبا على الاسماع بشيء» !

وبالاضافة الى ذلك يخبرنا السيد دوهرنج ان

> نورث كان «تاجرا» ، وكان فضلا عن ذلك شخصا رديئا ، وان مؤلفه «لم يوفق في الحصول على الاستحسان» .

كيف يمكن لمثل هذا المؤلف ان يحصل على «استحسان» الزمرة المتحكمة في الامور آنذاك في عصر الانتصار النهائي لنظام رسوم الحماية في بريطانيا ! الا ان ذلك لم يمنع مؤلف نورث من التأثير النظري الفوري الذي يمكن متابعته في طائفة كاملة من المؤلفات الاقتصادية التي ظهرت في بريطانيا بعده مباشرة ، وجزئيا في القرن السابع عشر .

ان مثال لوك ونورث يعطينا الدليل على ان المحاولات الجسورة الاولى التي قام بها بيتي في جميع ميادين الاقتصاد السياسي تقريبا قد تقبلها على انفراد خلفاؤه الانجليز وتعرضت لمعالجة لاحقة . وتبدو آثار هذه العملية واضحة للعيان طوال الفترة من ١٦٩١ الى ١٧٥٢ حتى للمراقب السطحي ، وذلك لان كل المؤلفات الاقتصادية ذات الاهمية مهما كانت ضئيلة في تلك الحقبة تنطلق ايجابيا او سلبيا من آراء بيتي . ولذلك فان هذه الحقبة التي كثر فيها المفكرون الاصيلون هي الاهم لدراسة المنشأ التدريجي للاقتصاد

السياسي . ان «التدوين التاريخي بالاسلوب الرفيع» عندما يتهم ماركس بجريرة لا تغتفر وهي ان «رأس المال» يعطي اهمية كبيرة لبيتي ولكتاب الفترة المذكورة انما يلغيهم ببساطة من التاريخ . فان هذا «التدوين التاريخي» يقفز من لوك ونورث وبواغيلبير ولوو مباشرة الى الفيزيوقراطيين (١٧١) ، وبعد ذلك يظهر . . . دافيد هيوم عند مدخل المعبد الحقيقي للاقتصاد السياسي . ونستميح السيد دوهرنج عذرا لنستعيد الترتيب الزمني الفعلي ولذا نضع هيوم قبل الفيزيوقراطيين .

ظهرت «بحوث» هيوم الاقتصادية في عام ١٧٥٢ (١٧٢) . ويتابع هيوم في بحوثه المترابطة عن «النقود» و«الميزان التجاري» و«التجارة» خطوة خطوة ، بل وحتى في الغرائب ، كتاب جاكوب فاندرلينت : «النقود تناسب جميع الاشياء» ، الصادر في لندن عام ١٧٣٤ . ومهما كان فاندرلينت هذا مجهولا لدى السيد دوهرنج فقد كانت آراؤه تؤخذ بالاعتبار حتى في المؤلفات الاقتصادية الانجليزية في اواخر القرن الثامن عشر ، اي في فترة ما بعد سميث .

وكما هو شأن فاندرلينت يعتبر هيوم النقود مجرد رمز للقيمة . ويكاد هيوم يستنسخ بالحرف الواحد (وهذه نقطة من المهم الاشارة اليها لان هيوم كان بوسعه ان يقتبس نظرية رموز او علامات القيمة من مؤلفات كثيرة اخرى) التفسير الذي يقدمه فاندرلينت لكون الميزان التجاري عاجزا عن ان يغدو على الدوام في صالح بلد معين او ليس في صالحه . وكما هو شأن فاندرلينت يطور هيوم التعاليم الخاصة بتوازن الموازين الذي يتحقق بصورة طبيعية طبقا للاوضاع الاقتصادية المختلفة للبلدان . وكما هو شأن فاندرلينت يبشر هيوم بحرية التجارة ، ولكن بقدر اقل من البسالة والثبات . وهو ، مثل فاندرلينت ، ولكن بمزيد من السطحية ، يطرح دور الحاجات بوصفها حوافز للانتاج . ويقتدي هيوم بفاندرلينت عندما ينسب الى النقود المعدنية وجميع السندات الرسمية تأثيرا على الاسعار البضاعية لا يطابق الواقع . وهو ، مثل فاندرلينت ، يرفض النقود الائتمانية ، وهو مثله يعتبر الاسعار البضاعية معتمدة على سعر العمل ، وبالتالي على الاجرة . وهو يستنسخ من فاندرلينت حتى البدعة القائلة بان الاكتناز يبقي

الاسعار البضاعية على مستوى واطئ وهلمجرا وهكذا دواليك .

ومنذ زمان يتمتم السيد دوهرنج بلهجـــة الكاهن المتبحر بخصوص عدم فهم البعض لنظرية هيوم النقدية ، علما بانه يومئ بتهديد خاص الى ماركس الذي يضاف الى جرائره كونه قد خرق القواعد البوليس باشارته في «رأس المال» الى الروابط السرية بين هيوم وفاندير ليننت وج . ماسي (١٧٣) الذى سنتحدث عنه في ادناه .

ان قضية عدم الفهم هذا تتلخص فيما يلي : بالنسبة لنظرية هيوم النقدية الفعلية التي تقول بان النقود هي مجرد رموز للقيمة ولذلك فان اسعار البضائع تزداد طرديا بازدياد مقدار النقود المتداولة وتهبط طرديا بتقلصها ، وذلـــك مع تعادل الشروط الاخرى ، فان السيد دوهرنج ، مع شدة رغبته ، لا يستطيع الا ان يكرر – وان باسلوب العرض الوضاح الملازم له – آراء اسلافه الذين اخطأوا . الا ان هيوم عندما طرح النظرية المذكورة ابدى الاعتراض التالي على ارائه الشخصية (وهو الاعتراض الذي ابداه مونتسكيو (١٧٤) انطلاقا من نفس تلك المقدمات) :

«مما لا شك فيه» مع ذلك انه منذ اكتشاف مكامن الذهب والفضة الامريكية «نمت الصناعة عند جميع شعوب اوربا ما عدا اصحاب تلك المكامن» وان هذا النمو «كان مبعثه ، الى جانب الاسباب الاخرى ، ازدياد كمية الذهب والفضة» .

ويعزو هيوم هذه الظاهرة الى انه

«رغم ان السعر المرتفع للبضائع هو النتيجة الضرورية لازدياد كمية الذهب والفضة ، الا ان هذا السعر لا يتوقف مباشرة على تلك الزيادة ، بل يتطلب وقتا معينا حتى تشمل النقود في تداولها الدولة كلها ويتجلى مفعولها في جميع فئات الشعب» . وفي هذه المرحلة البينيـــة تؤثر النقود تأثيرا ايجابيا على الصناعة والتجارة .

ويحدثنا هيوم في ختام هذه المحاججة عن السبب الذي يؤدي الى ذلك ، مع انه يقدم تفسيرا وحيد الجانب اضيق بكثير من بعض اسلافه ومعاصريه :

« ليس من الصعب تتبع حركة النقود عبر المجتمع كله ، وعند ذاك نجد انها يجب ان تستحث جهود كل فرد قبل ان **تزيد من سعر العمل** * » (١٧٥) .

وبعبارة اخرى : يصف هيوم هنا مفعول الثورة في قيمة المعادن النفيسة ، اي انخفاض قيمتها ، او الثورة في **معيار القيمة** الذي تمثله المعادن النفيسة . وهو يلاحظ بصواب ان انخفاض قيمة المعادن النفيسة هذا في ظل تعادل الاسعار البضاعية الجاري تدريجيا فقط انما «يزيد سعر العمل» ، vulgo الاجور ، في آخر لحظة فقط ، وبالتالي فهو يزيد ربح التجار والصناعيين على حساب العمال (وهذا ، في رأيه ، شيء طبيعي تماما) وعلى هذه الصورة «يستحث الجهود» . الا ان هيوم لا يطرح السؤال العلمي الصرف عما اذا كان ازدياد احضار المعادن النفيسة مع عدم تغير قيمتها يؤثر على الاسعار البضاعية ام لا ، وبأية صورة ، وهو يخلط بين **اي** «ازدياد لكمية المعادن النفيسة» وبين انخفاض قيمتها . وهكذا يحاجج هيوم بنفس الصورة التي يعرضها ماركس («في نقد الاقتصاد» ، ص ١٤١) (١٧٦) . وسنعود عرضا الى هذه النقطة ، ولكن فلنتناول في البداية بحث هيوم «عن الفائدة» .

ان حجة هيوم الموجهة ضد لوك مباشرة والقائلة بان الفائدة يضبطها معدل الربح وليس مقدار النقود المتوفرة ، وكذلك محاججاته الاخرى عن الاسباب الموجبة لنسبة الفائدة العالية او الواطئة — ان كل ذلك يمكن العثور عليه بصياغة اكثر دقة ولكنها اقل نباهة في مؤلف واحد ظهر عام ١٧٥٠ ، اي قبل بحث هيوم بعامين : «خبرة الاسباب الموجبة لمعدل الفائدة الطبيعي ، حيث تدرس آراء السيد و . بيتي والسيد لوك بخصوص هذه المسألة» . وصاحب المؤلف هو الكاتب الموهوب ج . ماسي الذي قرأ الكثيرون مؤلفاته ، كما يتضح من الادب الانجليزي في تلك الفترة . ان تفسير آدم سميث لنسبة الفائدة اقرب الى ماسي مما الى هيوم . وكلاهما ، ماسي وهيوم ، لا يعرفان ولا يذكران شيئا عن طبيعة «الربح» نفسه والذي يلعب عندهما الدور الحاسم .

---

* التشديد لماركس . **الناشر** .

ويوجه السيد دوهرنج موعظته الينا قائلا : «على العموم كانوا يقيمون هيوم في اغلب الاحوال برأي متحيز تماما فينسبون اليه افكارا لم يكن يعتنقها اطلاقا» .

ويقدم السيد دوهرنج نفسه اكثر من مثال ساطع على هذا «الموقف» .

فان بحث هيوم عن الفائدة يبدأ ، مثلا ، بالكلمات التالية :

«ليس هناك مؤشر اكثر دقة على ازدهار شعب ما من نسبة الفائدة المنخفضة ، وهذا شيء صائب مع انني اعتقد ان سبب هذه الظاهرة يختلف قليلا عما يتصورونه عادة» (١٧٧) .

وهكذا يورد هيوم في اول عبارة له النظرة القائلة بان نسبة الفائدة المنخفضة هي المؤشر الادق على ازدهار الشعب المعني ويعتبرها نظرة شائعة غدت مبتذلة في زمانه . حقا ، فمنذ عهد تشايلد كان تحت تصرف هذه «الفكرة» قرن كامل من الزمن لتصبح شائعة . اما السيد دوهرنج فهو يقول على العكس :

«ينبغي ان **نؤكد بصورة اساسية** من بين آراء هيوم بخصوص نسبة الفائدة **على الفكرة** القائلة بان نسبة الفائدة هي البارومتر الحقيقي للاحوال» (اية احوال ؟) «وان فائدته المنخفضة هي الدليل الذي لا يخطئ تقريبا على ازدهار الشعب المعني» (ص ١٣٠) .

فمن الذي يكشف هنا عن «تحيزه» ومن الذي وقع في ورطة ؟ انه السيد دوهرنج وليس غيره .

وبالمناسبة فان مؤرخنا الانتقادي هذا يعرب عن دهشة ساذجة لان هيوم الذي عبر عن فكرة موفقة بعض الشيء «لا يقول بانه صاحبها على الاقل» . ان هذا لا يمكن ان يحدث للسيد دوهرنج طبعا .

لقد رأينا ان هيوم يخلط بين اي ازدياد لكمية المعادن النفيسة وبين ازديادها الذي يقترن بانخفاض قيمتها وبالثورة في قيمتها الخاصة ، وبالتالي في مقياس قيمة البضائع . كان هذا الخلط حتميا عند هيوم ، لانه لم يفهم اطلاقا وظيفة المعادن النفيسة **كمقياس للقيمة** . وما كان بوسعه ان يفهم تلك الوظيفة ، لانه لم يكن يعرف شيئا على الاطلاق عن القيمة نفسها . ولعلنا نجد كلمة «القيمة»

بحد ذاتها مرة واحدة لا غير في بحوثه ، في نفس المكان الذي «يصحح» فيه بشكل غير موفق رأي لوك الخاطىء والقائل بان للمعادن النفيسة «قيمة وهمية فقط» ، ويقول بان لها «بالاساس قيمة غير فعلية» (١٧٨) .

ان هيوم في هذه المسألة يشغل مرتبة اوطأ بكثير ليس من بيتي وحده ، بل ومن بعض معاصري هيوم الانجليز . ويتضح «تخلفه» هذا ايضا عندما يواصل بطريقة قديمة تمجيد «**التاجر**» بوصفه النابض الاساسي للانتاج ، وهي وجهة النظر التي تخلى عنها بيتي قبل ذلك بزمن طويل . اما بخصوص تأكيد السيد دوهرنج بان هيوم عالج في بحوثه «العلاقات الاقتصادية الاساسية» فيكفي ان نقارن هذه البحوث على الاقل بمؤلف كانتيليون الذي يستشهد آدم سميث بمقتطفات منه (صدر هذا الكتاب مع بحوث هيوم ، عام ١٧٥٢ ، اي بعد وفاة المؤلف بسنين عديدة) (١٧٩) حتى ندهش لمدى ضيق افق مؤلفات هيوم الاقتصادية . ان هيوم ، كما اسلفنا ، يظل في ميدان الاقتصاد السياسي ايضا ، رغم البراءة التي يمنحه اياها السيد دوهرنج ، شخصية فخرية ، ولكنه هنا اقل احقية لاعتباره باحثا اصيلا ، ناهيك عن المفكر الذي يشكل مرحلة في العلم . ان تأثير بحوثه الاقتصادية على الاوساط المثقفة آنذاك يعود ليس فقط الى اسلوب الصياغة الرائع ، بل وبقدر اكبر الى كونها مديحا تقدميا متفائلا للصناعة والتجارة اللتين ازدهرتا آنذاك ، وبعبارة اخرى الى كونها تمجيدا للمجتمع الرأسمالي الذي كان يتطور بسرعة آنذاك في بريطانيا ، والذي تحظى تلك البحوث طبعا «باستحسانه» . وتكفينا هنا اشارة موجزة . فالكل يعرف النضال الطاحن الذي خاضته الجماهير الشعبية الانجليزية في عهد هيوم بالذات ضد نظام الضرائب غير المباشرة والذي طبقه بدأب روبرت وولبول السيىء الصيت لاجل تخفيف الضرائب على الملاك العقاريين وعلى الاثرياء عموما . وها نحن نقرأ ما يلي في بحث «عن الضرائب» («Of Taxes») ، حيث يجادل هيوم الشخصية التي يقدرها والتي تلوح امامه دوما – دون ان يذكر الاسم – ونعني فاندير لينت العدو اللدود للضرائب غير المباشرة والنصير الاكثر حزما لفرض الضريبة على الملكية العقارية :

انها (اي الضرائب على المواد الاستهلاكية) «عالية جدا بالفعل ومقررة بدون حكمة اطلاقا اذا كان العامل عاجزا عن تسديدها حتى عندما يجتهد في الهدم والتقتير **دون ان يرفع سعر عمله»** * (١٨٠) .

ويخيل الينا اننا نسمع هنا صوت روبرت وولبول نفسه ، وخصوصا اذا اضفنا الى ذلك مقتطفا من بحث «عن ائتمان الدولة» بخصوص صعوبة فرض الضرائب على مقرضي الدولة :

«ان تقلص مداخيلهم في هذه الحالة لن يكون **مموها** * ، **لان ذلك** يجري بفرض هذا النوع او ذاك من المكوس او الرسوم الجمركية» (١٨١) .

وكما هو متوقع من الاسكتلندي فان خشوع هيوم امام الجشع البرجوازي لم يكن عذريا تماما . فهو لم يكن ثريا اطلاقا من حيث المنشأ ، ولكنه حقق دخـــلا سنويا كبيرا جدا يحسب بآلاف الجنيهات . وتلك حقيقة يعبر عنها السيد دوهرنج بصيغة مهذبة لان الكلام في هذه الحالة لا يدور عن بيتي :

«بفضل **التوفير الخاص** الحكيم بلغ هيوم ، استنادا الى اموال زهيدة ، حالة جعلته لا يشعر بحاجة الى الكتابة لارضاء احد ما» .

ثم يقول السيد دوهرنج عن هيوم :

«لم يكن يتنازل قيـــد انملـــة ابدا لتاثيرات الاحزاب والحكام والجامعات» .

ومع ان احدا لا يعرف حقا ما اذا كانت لدى هيوم علاقات ادبية تجارية مع شخص مثل «فاغينير» (١٨٢) فاننا نعرف بانه كان من غلاة انصار سلالة فيغي (١٨٣) التي مجدت «**الكنيسة** والدولة» وانه تسلم لقاء هذه الخدمات منصب سكرتير السفارة في باريس اولا ، ثم منصب السكرتير المساعد في الدولة ، وهو منصب اهم بكثير واوفر دخلا .

يقول شلوسير العجوز : «كان هيوم من الناحية السياسية دومـــا شخصا التزم بنمط التفكير المحافظ والموالي تماما المنظام الملكي . ولذلك لم يتهجم عليه انصار الكنيسة السائدة بنفس الشراسة التي انهالوا بها على جيبون» (١٨٤) .

---

* التشديد لماركس . **الناشر** .

ويقول كوبيت المبتذل « الفظ » ان « هيوم الاناني والمؤرخ الزائف هذا » يلوم الرهبان الانجليز وينعتهم بالمتسولين السمناء غير الملتزمين بالزواج والاسرة « في حين انه نفسه لم تكن له ابدا لا اسرة ولا زوجة، وكان بدينا ضخم الجثة وسمينا بقدر كبير على حساب الاموال العامة دون ان يستحق ذلك ابدا بخدمة عامة حقا » (١٨٥) .

اما السيد دوهرنج فيقول :

ان لدى هيوم « بالخطوط الجوهرية في الموقف **العملي** من الحياة مزية كبيرة جدا على شخص مثل كانط » .

ولكن لماذا يحظى هيوم في «التاريخ الانتقادي» بمثل هذا التقييم المبالغ فيه ؟ لان هذا «المفكر الرهيف الجاد» يتشرف بتمثيل دوهرنج القرن الثامن عشر . ان هيوم بالنسبة لدوهرنج دليل عملي على

« ان وضع فرع كامل من العلم » (الاقتصاد السياسي) « كان من شؤون الفلسفة الاكثر تنورا » .

وعلى هذا النحو بالضبط يرى السيد دوهرنج في هيوم الذي يعتبره سلفا له افضل ضمانة كفيلة بجعل كل هذا الفرع من العلم يحصل على اقرب خاتمة ناجزة في ذلك الرجل الخارق للعادة والذي حول الفلسفة التي تتميز فقط «بقدر اكبر من التنوير» الى فلسفة الواقع الوضاءة بشكل مطلق ، والذي «تقترن» عنده ، كما عند هيوم تماما ،

« دراسة الفلسفة بالمعنى الاضيق للكلمة مع المؤلفات العلمية في مجال مسائل الاقتصاد الوطني . . . — وتلك ظاهرة لم يسبقها مثيل حتى الآن على التربة الالمانية » .

وبموجب ذلك نرى ان السيد دوهرنج يبالغ في دور هيوم — الذي يحظى بالاحترام كاقتصادي — ويحوله الى نجم اقتصادي من المرتبة الاولى لم يستطع ان يتجاهل اهميته حتى الآن الا الحسد الذي يلزم الصمت بعناد حتى الآن ايضا بخصوص مؤلفات السيد دوهرنج «ذات الاهمية القيادية بالنسبة للعصر» .

من المعروف ان مدرسة **الفيزيوقراطيين** تركت لنا في «**الجدول الاقتصادي**» الذي وضعه **كيسني** (١٨٦) لغزا تحطمت عليه بلا جدوى اسنان كل نقاد ومؤرخي الاقتصاد السياسي الذين حاولوا حله حتى الآن . ان هذا الجدول الذي كان يتعين عليه ان يعرض بصورة جلية واضحة فكرة الفيزيوقراطيين عن الانتاج وتداول الثروة الاجمالية للبلاد قد ظل مع ذلك غامضا بالنسبة للاجيال التالية من الاقتصاديين . اما السيد دوهرنج فيتجرأ على القاء ضوء حقيقته النهائية على هذا الميدان ايضا .

فهو يقول : لا يمكن تحديد «**المغزى الذي يضفيه كيسني نفسه على هذا الانعكاس الاقتصادي لعلاقات الانتاج والتوزيع**» الا اذا «**سلطنا الدراسة الدقيقة سلفا** على المفاهيم التوجيهية الملازمة له» لا سيما وان هذه الدراسة التمهيدية ضرورية طالما ان هذه المفاهيم قد عرضت فقط «بصورة مائعة غير محددة» و«لا يمكن التعرف على سماتها الجوهرية» حتى عند آدم سميث .

ويأخذ السيد دوهرنج على عاتقه مهمة القضاء نهائيا على هذا «العرض السطحي» التقليدي . وها هو يتهكم على القارئ في خمس صفحات كاملة ، حيث يتعين على العبارات الفخمة من كل شاكلة وطراز والتكرار المتواصل والتشويش المتعمد ان تخفي الحقيقة المؤسفة ، وهي ان السيد دوهرنج لا يكاد يخبرنا عن «المفاهيم التوجيهية» لدى كيسني بما تخبرنا به «اكثر الكتب المدرسية العامة شيوعا» والتي يحذر قراءه منها بلا كلل . ان «من اكثر الجوانب اثارة للشكوك» في هذا المدخل هو ان السيد دوهرنج يبدأ هنا ايضا بتشمم الجدول الذي لا نعرف منه حتى الآن غير الاسم ، ثم يرخي العنان لمختلف انواع «التأملات» — مثلا بخصوص «الفارق بين الصرف والحاصل» . واذا كان «من المتعذر العثور» على هذا الفارق «بشكل جاهز في فكرة كيسني» فان السيد دوهرنج يقدم الينا ، بالمقابل ، نموذجا رائعا لهذا الفارق حالما ينتقل بعد «صرفه» التمهيدي المسهب الى «حاصله» المدهش في شحته ، الى توضيح الجدول نفسه . وهكذا نورد الآن كل ما يرى فيه جدوى لاطلاعنا على جدول كيسني ، نورده **بحذافيره** .

في «الصرف» يقول السيد دوهرنج :

«خيل اليه» (الى كيسني) «ان من الطبيعي اعتبار ووصف الدخل» (قبل قليل تحدث السيد دوهرنج عن المنتوج الصافي) «**قيمة نقدية** . . . وقد ربط تأملاته» (!) «فورا مع **القيم النقدية** التي افترضها كحاصل لبيع جميع المنتجات الزراعيـــة لدى انتقالها من ايدي مالكيهـــا الاولين . وهكذا» (!) «يستخدم في اعمدة جدوله عدة مليارات» (اي قيما نقدية) .

وهكذا نعلم ثلاث مرات ان كيسني يستخدم في جدوله «قيما نقدية» «لمنتجات زراعية» بما فيها القيمة النقديـــة «للمنتوج الصافي» او «الدخل الصافي» . ثم يضيف السيد دوهرنج :

«ليت كيسني قد التزم باسلوب البحث الطبيعي حقا وترك جانبا ليس فقط المعادن النفيسة وكمية النقود ، بل وكذلك **القيم النقدية** . . . الا ان كيسني يستخدم فقط **مبالغ القيمة** واعتبر مسبقا» (!) «ان المنتوج الصافي هو **قيمة نقدية**» .

وهكذا يقال لنا للمرة الرابعة والخامسة : اننا لا نجد في الجدول غير القيم النقدية !

«وقد حصل» (كيسني) «عليه» (على المنتوج الصافي) «بان حسم النفقات **وفكر**» (!) «اساسا» (هذا العرض سطحي مع انه غير تقليدي) «بالقيمة التي تعود الى المالك العقاري بمثابة ريع» .

لا نزال نراوح في مكاننا ، ولكننا سنتزحزح الآن ، على مـا يبدو ، الى الامام :

«من جهة اخرى ، **ومع ذلك فان**» (هذه «المع ذلك فان» جوهرة نادرة حقا !) «المنتوج الصافي يضطلع ايضا بدور المادة العينية في التداول ويغدو بالتالي عنصرا . . . يتعين عليه ان يقوم . . . على اعالة الطبقة التي توصف بالعقيمة . ويمكن هنا ان نلاحظ **على الفور**» (!) «التشويش الناجم عن كون سير الافكار تحدده القيمة النقدية في احدى الحالات ، ويحدده الشيء نفسه في حالة اخرى» .

ان **اي** تداول بضاعي على العموم يعاني ، على ما يبدو ، من «التشويش» الناجم عن ان البضائع تتوارد عليه في وقت واحد «كمادة عينية» و«كقيمة نقدية» . الا اننا لا نزال نلف وندور حول «القيم النقدية» ، لان

«كيسني يريد ان يتحاشي الحساب المزدوج لدخل الاقتصاد الوطني» .

ونشير ، مع الاعتذار للسيد دوهرنج ، الى انه وردت بعد مخطط الجدول في «تحليل الجدول الاقتصادي» (١٨٧) الذي الفه كيسني نفسه مختلف انواع المنتوجات بوصفها «مواد عينية» ، وقبلها ، في الجدول نفسه ، قيمها النقدية . حتى ان كيسني قد طلب فيما بعد من مساعده القس بودو ان يضع المواد العينية الى جانب قيمها النقدية في الجدول مباشرة (١٨٨) .

وبعد هذا «الصرف» الكبير يأتي «الحاصل» اخيرا . فاسمعوا وعوا :

«الا ان التذبذب» (بخصوص الدور الذي يفرده كينسي للملاك العقاريين) «سرعان ما يغدو واضحا حالما نتساءل : **ما الذي يحدث للمنتوج الصافي المستأثر به بمثابة ريع في دورة الاقتصاد الوطني ؟** وهنا يلازم اسلوب تفكير الفيزيوقراطيين **والجدول الاقتصادي** تشويش واستهتار يبلغان حد الخيال الغيبي» .

تلك هي الخاتمة السعيدة . وهكذا لا يعرف السيد دوهرنج «ما الذي يحدث للمنتوج الصافي المستأثر به بمثابة ريع في دورة الاقتصاد الوطني» (المرسومة في الجدول) . فالجدول بالنسبة له هو «تربيع الدائرة» . وهو يعترف بانه لا يفهم ابجدية الفيزيوقراطية . وبعد كل ذلك اللف والدوران ، وبعد تفسير الماء بالماء والقفز ذات اليمين وذات الشمال والبهلوانيات والاضافات العرضية والاستدراكات والتكرار والحذلقات المدوخة للرأس والتي كان يطلب منها ان تعدنا للتوضيح الهائل «للمغزى الذي يضفيه كيسني نفسه على جدوله» نرى في الخاتمة اعترافا خجولا من السيد دوهرنج بانه **هو نفسه لا يعرف ذلك** .

وبعد ان تخلص ، اخيرا ، من هذا السر الثقيل ، من الهم الاسود (١٨٩) الذي تحدث عنه هوراس والذي اثقل ظهر «مفكرنا الرهيف الجاد» اثناء رحلته الى بلاد الفيزيوقراطيين راح يطبل ويزمر بحدة من جديد :

«ان الخطوط التي يرسمها كيسني في هذا الاتجاه وذاك في جدوله ، وهو ، بالمناسبة ، جدول بسيط نسبيا» (!) (مجموع هذه الخطوط خمسة

لا غير !) «والتي يجب ان تصور تداول المنتوج الصافي» تثير الارتياب : افلا يختفي «في هذه الترتيبات العجيبة للاعمدة» خيال رياضي ما ، فهي تذكرنا بان كيسني عالج قضية «تربيع الدائرة» ، وهلمجرا .

وبما ان هذه الخطوط ، رغم بساطتها ، تظل ، حسب اعتراف السيد دوهرنج نفسه ، غير مفهومة بالنسبة له ، فهو من كل بد ، وطبقا لاسلوبه المحبب الذي يستخدمه هنا ايضا ، **يضعها موضع الشك** . وهو يستطيع الآن ان يجهز مطمئن البال على الجدول الذي لا يروق له :

«بعد تناول التعاليم الخاصة بالمنتوج الصافي من **جانبها هذا المشكوك فيه جدا**» وهلمجرا .

ان اعترافه الاضطراري بانه لا يفهم شيئا في «الجدول الاقتصادي» ولا يفهم «الدور» الذي يلعبه المنتوج الصافي المذكور فيه ، ذلك بالذات ما ينعته السيد دوهرنج «بالجانب المشكوك فيه جدا من التعاليم الخاصة بالمنتوج الصافي» ! حقا ، ذلك هو المضحك المبكي !

وكيلا يبقى قراؤنا في ذلك الجهل المريع بشأن جدول كيسني والذي يلازم بالضرورة الاشخاص الذين يغترفون حكمتهم الاقتصادية من «منابعها الاولى» من السيد دوهرنج نذكر بايجاز ما يلي * :

من المعروف ان المجتمع عند الفيزيوقراطيين يقسم الى ثلاث طبقات وهي : ١ – الطبقة المنتجة ، اي المشغولة في الزراعة بالفعل – المزارعون والعمال الزراعيون ؛ وهم يسمون بالمنتجين لان عملهم يقدم فائضا – ريعا ؛ ٢ – الطبقة التي تستأثر بهذا الفائض ؛ وهي تضم الملاك العقاريين وحشمهم والحاكم وعلى العموم الموظفين الذين تدفع الدولة رواتبهم ، واخيرا الكنيسة ودورها الخاص في الاستئثار بالعشر ؛ وبقصد الايجاز سننعت الطبقة الاولى «بالمزارعين» والثانية «بالملاك العقاريين» ؛ ٣ – الطبقة الصناعية او النظيفة (العقيمة) ، وهي عقيمة لانها ، في نظر الفيزيوقراطيين ،

---

* راجع مخطط «الجدول الاقتصادي» لكيسني في الصفحة ٢٩٦ من هذا الكتاب . **الناشر** .

تضيف الى الخامات التي تزودها بها الطبقة المنتجة قيمة تعادل ما تستهلكه بشكل اسباب الحياة التي توفرها لها نفس تلك الطبقة. ان مهمة جدول كيسني هي تصوير كيفية دوران المنتوج الاجمالي السنوي لبلد معين (فرنسا في الواقع) فيما بين هذه الطبقات الثلاث وكيفية خدمته لتجديد الانتاج السنوي.

يتلخص الافتراض الاول للجدول في ان نظام الايجار مطبق في كل مكان، ومعه الزراعة الكبيرة بالمعنى الذي تتضمنه هاتان الكلمتان في عهد كيسني. علما بان نورمانديا وبيكارديا وايلدي فرانس وبعض المحافظات الفرنسية الاخرى كانت نموذجا بالنسبة لكيسني. ولذلك يضطلع المزارع بدور المدير الفعلي للزراعة، وهو يمثل في الجدول الطبقة المنتجة (الزراعية) كلها ويدفع الريع نقدا الى المالك العقاري. وينسب الى مجموع المزارعين الرأسمال الاساسي او الادوات البالغة قيمتها عشرة مليارات ليرة، ويقابلها خمس الرأسمال المتداول الذي يتعين التعويض عنه سنويا (اي مليارات). وتلك حسابات استندت من جديد الى افضل المزارع في المحافظات المذكورة اعلاه.

اما الافتراضات التالية فهي كما يلي: ١ – لاجل التبسيط يفترض ان الاسعار ثابتة وان تجديد الانتاج بسيط؛ ٢ – يستثنى اي تداول يجري بالكامل في اطار طبقة واحدة ويؤخذ بالحسبان فقط التداول بين مختلف الطبقات؛ ٣ – كل المشتريات، وبالتالي المبيعات، الجارية في غضون السنة الانتاجية بين كل اثنتين من الطبقات الثلاث تجمع في مبلغ اجمالي واحد. واخيرا ينبغي ان نتذكر بانه في عهد كيسني كانت الصناعة المنزلية الخاصة للعائلة الفلاحية في فرنسا، كما في اوربا بقدر اكبر او اصغر، تهيئ لها القسم الاكبر من المنتوجات الضرورية للحياة من غير المواد الغذائية، ولذلك يفترض هنا ان الصناعة المنزلية تنتمي بداهة الى الزراعة.

ان نقطة الانطلاق في الجدول هي المحصول الاجمالي، والمنتوج الاجمالي للزراعة في ١٢ شهرا، ولذا فقد وضع فورا في اعلى مكان من الجدول، او «تجديد الانتاج عموما» لبلد معين، لفرنسا في هذه الحالة. ويحدد مقدار قيمة هذا المنتوج الاجمالي بموجب الاسعار

المتوسطة لمنتجات التربة عند الامم التجارية . وهو يبلغ خمسة مليارات ليرة . وهذا مبلغ يعبر بصورة تقريبية في ظل الحسابات الاحصائية الممكنة آنذاك عن القيمة النقدية للمنتوج الزراعي الاجمالي في فرنسا . وهذه النقطة بالذات ، وليس غيرها ، هي السبب الذي جعل كيسني في جدوله «يستخدم عدة مليارات» من ليرات التورنوا – خمسة مليارات على وجه التحديد – وليس خمس ليرات من فئة التورنوا (١٩٠) .

وعلى هذا الاساس يكون مجموع المنتوج الاجمالي ، وقيمته خمسة مليارات ، في ايدي الطبقة المنتجة ، اي في المقام الاول بايدي المزارعين الذين انتجوه عن طريق انفاق الرأسمال المتداول السنوي ومقداره ملياران والذي يطابق الرأسمال الاساسي ومقداره عشرة مليارات . ان المنتجات الزراعية والوسائل الحياتية والمواد الخام وغيرها مما يتطلبه التعويض عن الرأسمال المتداول ومنه الانفاق للحفاظ على حياة جميع الاشخاص الذين يمارسون الزراعة مباشرة – كل ذلك يقتطع in natura * من المحصول الاجمالي وينفق من اجل الانتاج الزراعي الجديد . ولما كان المفروض ، كما اسلفنا ، ان الاسعار ثابتة وان تجديد الانتاج بسيط يجري على نطاق يحدد ذات مرة فان القيمة النقدية لهذا القسم المقتطع سلفا من المنتوج الاجمالي تعادل مليار ليرة . وبالتالي فان هذا القسم لا يدخل في التداول العام ، لان الجدول ، كما اسلفنا ، يستثني التداول الجاري في **اطار** كل طبقة على حدة ، وليس بين الطبقات المختلفة .

وبعد التعويض عن الرأسمال المتداول يبقى من المنتوج الاجمالي فائض قدره ثلاثة مليارات يتجسد منها ملياران في الوسائل الحياتية ، ويتجسد مليار في المواد الخام . الا ان الريع الذي يتوجب على المزارعين ان يدفعوه للملاك العقاريين يشكل فقط ثلثي هذا المبلغ ويعادل مليارين . وسنرى قريبا لماذا وضع هذان الملياران فقط في خانة «المنتوج الصافي» او «الدخل الصافي» .

ولكنه بالاضافة الى «تجديد الانتاج» الزراعي «عموما» بقيمة

---

* بشكل عيني . **الناشر** .

خمسة مليارات تدخل ثلاثة مليارات منها في التداول العام ، توجد في حوزة المزارعين – قبل بداية الحركة التي يصورها الجدول – كل «مدخرات» («pécule») الامة ، ملياران نقدا . وحالتهما كالآتي :

لما كانت نقطة انطلاق الجدول هي المحصول الاجمالي ، فهو يشكل الى جانب ذلك النقطة النهائية للعام الاقتصادي المنصرم – عام ١٧٥٨ مثلا – التي يبدأ بعدها العام الاقتصادي الجديد . وفي سياق هذا العام الجديد ، عام ١٧٥٩ ، يوزع قسم من المنتوج الاجمالي ، وهو القسم المخصص للتداول ، عن طريق طائفة كاملة من المدفوعات والمشتريات والمبيعات المنفردة بين الطبقتين الاخريين . الا ان هذه الحركات المتوالية والمجزأة والممتدة على طول العام تجمع – كما هو ضروري للجدول من كل بد – في صفقات مميزة قليلة يشمل كل منها العام كله دفعة واحدة . وهكذا ففي اواخر عام ١٧٥٨ تتوارد على طبقة المزارعين من جديد النقود التي دفعوها الى الملاك العقاريين بمثابة ريع في عام ١٧٥٧ (يبين الجدول نفسه كيف يتم ذلك) ، وقدرها ملياران ، ولذا تتمكن طبقة المزارعين من استخدامها من جديد في التداول خلال عام ١٧٥٩ . ولما كان هذا المبلغ ، كما يشير كيسني ، اكبر بكثير من المبلغ الذي يتطلبه التداول كله في البلاد (فرنسا) في الواقع العملي حيث تتجزأ المدفوعات دوما وتجري بمرات عديدة وبمبالغ صغيرة – فان ملياري ليرة الموجودين في حوزة المزارعين يمثلان كل مبلغ النقود المتداولة في الامة .

ان طبقة الملاك العقاريين الذين يبتزون الريع تضطلع في المقام الاول ، كما لا يزال ، بالمناسبة ، يحدث احيانا الآن ايضا ، بدور مستلم المدفوعات . ويفترض كيسني ان الملاك العقاريين لا يستلمون بالمعنى الضيق للكلمة الا اربعة اسباع الريع البالغ مليارين ، ويرد سبعان الى الحكومة ، اما السبع الاخير فيعود الى مستلمي العشر الكنسي . وفي عهد كيسني كانت الكنيسة اكبر مالك عقاري في فرنسا ، وكانت تستلم فضلا عن ذلك عشرا من جميع انواع الملكية العقارية الاخرى .

ان الرأسمال المتداول (avances annuelles) * الذي تنفقه

* السلف السنوية . **الناشر** .

الطبقة «العقيمة» في غضون العام كله يتكون من خامات بقيمة مليار واحد – من الخامات فقط ، لان الادوات والمكائن وغيرها تعتبر في عداد مصنوعات هذه الطبقة نفسها . ان الادوار المتنوعة التي تلعبها مثل هذه المصنوعات في الانتاج الصناعي للطبقة العقيمة لا تؤخذ كذلك بالحسبان في الجدول ، كما لا يؤخذ بالحسبان التداول البضاعي والنقدي الجاري كليا في اطار هذه الطبقة . ان المكافأة على العمل الذي تحول بواسطته الطبقة العقيمة الخامات الى بضائع صناعية انما تعادل قيمة الوسائل الحياتية التي تستلمها الطبقة العقيمة جزئيا من الطبقة المنتجة مباشرة وجزئيا ، بصورة غير مباشرة ، عن طريق الملاك العقاريين . ومع ان الطبقة العقيمة نفسها مقسمة الى رأسماليين وعمال اجراء ، الا انها ، حسب الفكرة الرئيسية لكيسني ، متواجدة كطبقة اجمالية واحدة في خدمة اجيرة عند الطبقة المنتجة والملاك العقاريين . ان المنتوج الصناعي كله ، وبالتالي تداوله كله الذى يوزع على العام اللاحق بعد المحصول ، يجمع هو الآخر في مقدار واحد . ولذلك يفترض ان منتوج الانتاج البضاعي السنوي للطبقة العقيمة في بداية الحركة التي يصورها الجدول موجود كليا في حوزتها – ويفترض بالتالي ان كل رأسمالها المتداول ، اى المواد الخام بقيمة مليار واحد ، قد تحول الى بضائع بقيمة مليارين يمثل نصفها سعر وسائل الحياة المستهلكة في فترة هذا التحول . ويمكن الاعتراض هنا : فالطبقة العقيمة تستهلك في تلبية حاجاتها المنزلية كذلك منتجات صناعية – فاين تسجل هذه المنتجات اذا كان كل منتوج الطبقة العقيمة ينتقل عن طريق التداول الى الطبقتين الاخريين؟ ونحصل على جواب عن هذا السؤال : ان الطبقة العقيمة لا تستهلك بنفسها فقط قسما من بضائعها هي ، ولكنها تحاول ان تحتفظ ايضا باكبر كمية ممكنة منها علاوة على ذلك . ولذلك تبيع البضائع التي ترسلها للتداول بسعر اعلى من قيمتها الفعلية ، وهي ملزمة بان تفعل ذلك لاننا نحسب هذه البضائع بموجب القيمة الاجمالية لانتاجها بمجملها . الا ان هذا الواقع لا يجري اية تعديلات على احكام الجدول ، لان الطبقتين الاخريين يمكن ان تحصلا على البضائع الصناعية فقط بعد تسديد قيمة انتاجها الاجمالي .

وهكذا صرنا نعرف الحالة الاقتصادية للطبقات الثلاث في بداية الحركة التي يصورها الجدول .

ان الطبقة المنتجة التي عوضت بصورة عينية عن رأسمالها المتداول تمتلك فضلا عن ذلك منتوجا زراعيا اجماليا بقيمة ثلاثة مليارات كما تمتلك نقودا بمقدار مليارين . اما طبقة الملاك العقاريين فلا تزال تبدي فقط ادعاءاتها بريع قدره ملياران ويجب ان تحصل عليه من الطبقة المنتجة. وتمتلك الطبقة العقيمة بضائع صناعية بمبلغ مليارين . ان التداول الجاري فقط بين اثنتين من هذه الطبقات الثلاث يسمى عند الفيزيوقراطيين بالتداول الناقص ، اما التداول الجاري بين الطبقات الثلاث فيسمى بالتداول الكامل .

ولننتقل الآن الى الجدول الاقتصادي نفسه .

التداول الاول (الناقص) . يدفع المزارعون الى الملاك العقاريين نقدا الريع المتوجب لهم بمبلغ ملياري ليرة دون ان يستلموا شيئا بالمقابل . ويشتري الملاك العقاريون باحد هذين المليارين الوسائل الحياتية من المزارعين الذين يسترجعون عن هذا الطريق نصف النقود التي انفقوها على تسديد الريع .

ان كيسني في كتابه «تحليل الجدول الاقتصادي» لم يعد يتكلم لا عن الدولة التي يعود لها السبعان ، ولا عن الكنيسة التي تستلم سبع الريع العقاري ، وذلك لان دوريهما الاجتماعيين معروفان للجميع . اما بخصوص الملاك العقاريين بالمعنى الضيق للكلمة فهو يقول ان نفقاتهم التي تضم كذلك نفقات حشمهم كافة تمثل في قسمها الاكبر ، على اقل تقدير ، نفقات عقيمة ، ما عدا الحصة الصغيرة التي تنفق على «صيانة وتحسين ضيعاتهم ورفع مستوى هذه الاخيرة» . الا ان الوظيفة الحقيقية للملاك العقاريين بموجب «الحق الطبيعي» تتلخص ، حسب رأي كيسني ، على وجه التحديد «في الاهتمام بالادارة الجيدة وفي الصرف على ممتلكاتهم» (١٩١) او ، كما يوضح فيما بعد ، في avances foncières ، اي في النفقات على تمهيد التربة وتزويد المزارع بكل الادوات الضرورية ، الامر الذي يمكن المزارع من استخدام رأسماله كله على تسيير الانتاج الزراعي الفعلي فقط .

التداول الثاني (الكامل) . يشتري الملاك العقاريون بالمليار

الثاني من النقود الذي لا يزال في حوزتهم بضائع صناعية من الطبقة العقيمة ، وتشتري هذه الاخيرة بالنقود التي تستلمها عن هذا الطريق الوسائل الحياتية من المزارعين بنفس هذا المبلغ .

التداول الثالث (الناقص) . يشتري المزارعون من الطبقة العقيمة بمليار واحد الكمية اللازمة من البضائع الصناعية . ويتكون قسم كبير من هذه البضائع من الادوات الزراعية وغيرها من وسائل الانتاج الضرورية للزراعة . وتعيد الطبقة العقيمة الى المزارعين نفس المبلغ ، حيث تشتري بمليار واحد خامات لاجل التعويض عن رأسمالها المتداول . وهكذا عاد الى المزارعين الملياران اللذان انفقوهما على تسديد الريع . وبذلك يمكن غلق الحساب . وبذلك يحل ايضا اللغز العظيم : «ما الذي يحدث للمنتوج الصافي المستأثر به بمثابة ريع في الدورة الاقتصادية ؟» .

رأينا اعلاه انه يوجد في حوزة الطبقة المنتجة في بداية العملية فائض مقداره ثلاثة مليارات . وتم منه دفع مليارين فقط الى الملاك العقاريين كمنتوج صاف بشكل ريع . اما المليار الثالث من الفائض فيشكل فائدة مئوية على كل الرأسمال الاساسي للمزارعين ، اي على عشرة مليارات ، بنسبة ١٠٪ . ونلاحظ هنا انهم يستلمون هذه النسبة ليس من التداول : فهي في حوزتهم in natura ، ولا يسوّقونها الا بواسطة التداول فيحولونها عن هذا الطريق الى بضائع صناعية بقيمة متساوية .

وبدون هذه الفائدة المئوية ما كان بوسع المزارع الذي هو الوكيل الرئيسي للزراعة ان يسلتف الزراعة رأسماله الاساسي . ومن وجهة النظر هذه يعتبر استئثار المزارع بحصة من **الدخل الفائض** الزراعي التي هي الفائدة المئوية ، في رأي الفيزيوقراطيين ، شرطا هاما لتجديد الانتاج مثل طبقة المزارعين نفسها . وبالتالي فلا يجوز ان ينسب هذا الجزء التكويني الى مقولة «المنتوج الصافي» الوطني او «الدخل الصافي» ، فهذا الاخير يتميز بالذات بكونه قابلا للاستخدام دون اي اعتبار للحاجات المباشرة لتجديد الانتاج الوطني . والحال فان الرصيد المذكور وقدره مليار واحد يستخدم ، في رأي كيسني ، في اغلب الاحوال لاجل التصليح الضروري خلال العام والتجديد الجزئي للرأسمال الاساسي ، ثم انه يستخدم

كرصيد احتياطي لمعالجة الكوارث ، واخيرا يستخدم ، على قدر المستطاع ، لزيادة الرأسمال الاساسي والمتداول وكذلك لتجويد التربة وتوسيع الاراضي المفلوحة .

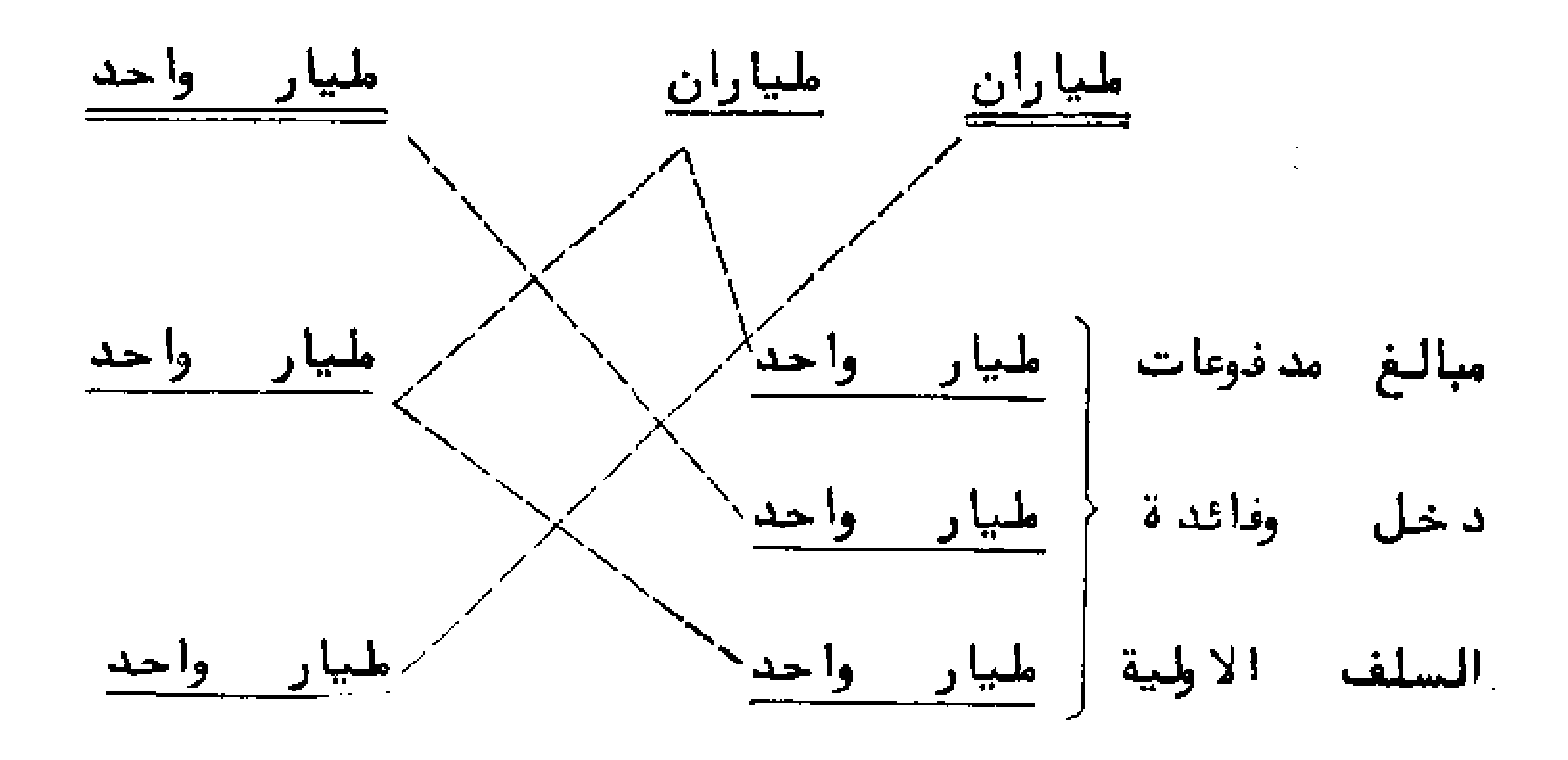
بديهي ان العملية كلها «بسيطة للغاية» . فقد وضع في حيز التداول من قبل المزارعين ملياران لتسديد الريع ومنتوجات بقيمة ثلاثة مليارات ثلثاها وسائل حياتية وثلثها خامات ، ومن قبل الطبقة العقيمة بضائع صناعية بمبلغ مليارين . ومن الوسائل الحياتية وثمنها ملياران تستهلك طبقة المالكين العقاريين واتباعها النصف ، بينما تستهلك الطبقة العقيمة النصف الاخر لدفع اجور عملها . وتعوض الخامات بمبلغ مليار واحد عن الرأسمال المتداول لنفس تلك الطبقة . ومن البضائع الصناعية الموجودة في التداول وثمنها ملياران يقع النصف في حوزة الملاك العقاريين ، ويقع النصف الثاني في حوزة المزارعين ، وهو بالنسبة لهم مجرد شكل محول للفائدة المئوية على رأسمالهم الاساسي ، وهي فائدة يستلمونها مباشرة من تجديد الانتاج الزراعي . اما النقود التي ادخلها المزارع حيز التداول بدفعه الريع فتعود اليه من جديد بفضل بيع منتوجه ، وبالتالي فان نفس تلك الدورة يمكن ان تتكرر في العام الاقتصادي القادم .

اما الآن فليدهش القارئ من العرض «الانتقادي حقا» للسيد دوهرنج والذي يتفوق بما لا نهاية له على «العرض التقليدي السطحي» . وبعد ان يوحي لنا بشكل سحري خمس مرات متتالية بالشكوك التي يثيرها استخدام كيسني للقيم النقدية وحدها في الجدول — واتضح ان ذلك غير صحيح — يتوصل في آخر المطاف الى استنتاج هو انه حالما يتساءل : «ما الذي يحدث للمنتوج الصافي المستأثر به بمثابة ريع في دورة الاقتصاد الوطني ؟» حتى «يلازم الجدول الاقتصادي تشويش واستهتار يبلغان حد الخيال الغيبي» . لقد رأينا ان الجدول تصوير بسيط بقدر ما هو عبقري بالنسبة لزمانه للعملية السنوية لتجديد الانتاج عن طريق التداول ، وانه يجيب بدقة على السؤال عما يحدث لهذا المنتوج الصافي في دورة الاقتصاد الوطني . وهكذا يظل «الخيال الغيبي» مع «التشويش والاستهتار» ملكا للسيد دوهرنج وحده بوصفها

«الجانب المشكوك فيه جدا» و«المنتوج الصافي» الوحيد لدراساته الفيزيوقراطية .

تجديد الانتاج عموما : خمسة مليارات

السلف السنوية للطبقة المنتجة | **دخل** الملاك العقاريين والحاكم ومستلمي العشر | **سلف** الطبقة العقيمة



النفقات على | المجموع : **ملياران**
 | تقتطع هذه الطبقة
السلف السنوية **ملياران** | نصفها من اجل
المجموع : **خمسة مليارات** | سلف العام القادم

مخطط «الجدول الاقتصادي» من وضع ف . كيسني

(مقتبس من كتابه « تحليل الجدول الاقتصادي »)

ان السيد دوهرنغ يعرف الدور التاريخي للفيزيوقراطيين لا افضل من معرفته لنظريتهم .

فهو يقول واعظا : « بلغت الفيزيوقراطية في فرنسا مع تورغو نهايتها عمليا ونظريا » .

بالنسبة «للمدعو» دوهرنغ لا يوجد ابدا اشياء من قبيل ان ميرابو كان في الواقع فيزيوقراطيا من حيث آراؤه الاقتصادية وانه

كان اول اخصائي بالقضايا الاقتصادية في الجمعية التأسيسية لعام ١٧٨٩ وان هذه الجمعية في اصلاحاتها الاقتصادية قد ترجمت قسما كبيرا من الاحكام الفيزيوقراطية من النظرية الى التطبيق وانها ، مثلا ، قد فرضت ضريبة عالية على الريع العقاري ، ذلك المنتوج الصافي الذي يستأثر به الملاك العقاريون «بدون العمل المقدم مقابل ذلك» .

وكما ان السيد دوهرنغ قد شطب بجرة قلم عريضة الفترة من ١٦٩١ حتى ١٧٥٢ وازال من الطريق جميع اسلاف هيوم ، كذلك ازال بجرة قلم اخرى السيد جيمس ستيوارت الذي يشغل مرتبة بين هيوم وآدم سميث . فلا نجد في «مشروع» السيد دوهرنغ ولا حرفا واحدا عن مؤلفه الكبير الذي اغنى ميدان الاقتصاد السياسي فعلا (١٩٢) ، ناهيك عن اهميته بالنسبة لتاريخ العلم . الا ان السيد دوهرنغ يمنح ستيوارت افظع ملامة عثر عليها في قاموسه . فهو يقول ان ستيوارت كان «**بروفسورا**» في عهد آدم سميث . ومما يؤسف له ان هذا الارتياب كذب محض . فقد كان ستيوارت في الواقع مالكا عقاريا اسكتلنديا كبيرا . وبعد ان طرد من بريطانيا بسبب الاشتباه بكونه قد شارك في المؤامرة لصالح آل ستيوارت اطلع عن كثب على الظروف الاقتصادية لمختلف البلدان بفضل مكوثه الطويل وتجواله الكثير في القارة الاوربية .

وباختصار فان اهمية جميع الاقتصاديين السابقين تتلخص ، بموجب «التاريخ الانتقادي» ، اما في كون تعاليمهم تمثل «اجنة» لاحكام السيد دوهرنغ الاساسية «القيادية» الاعمق ، واما في كونها تبرز ، بعدم صلاحها ، تفوقه بالشكل اللازم . ومع ذلك يوجد في علم الاقتصاد عدة ابطال يقدمون ليس فقط «اجنة» «للحكم الاساسي الاعمق» ، بل وكذلك «نظريات» «يتكون» منها مباشرة – ولا «يتطور» – هذا الحكم الاساسي بموجب توجيهات فلسفة دوهرنغ الطبيعية . ومن هؤلاء : «الشخصية البارزة المنقطعة النظير» – **ليست** الذي عمل ، ارضاء للصناعيين الالمان ، على المبالغة في كلمات «اعظم» بالتعاليم التجارية «الادق» للمدعو فيريه وغيره ، ثم **كاري** الذي يكشف صراحة عن جوهر حكمته في العبارة التالية :

«نظرية ريكاردو هي نظرية النزاعات . . . وهي تميل الي اثارة العداء بين الطبقات . . . وان كتابه مرشد حقيقي للديماغوجي الطامع في السلطة عن طريق الاصلاحات الزراعية والحرب والنهب» (١٩٣) .

واخيرا خاتم القوم وكونفوشيوس بورصة لندن **ماك ليود** .

ولذلك فالذين يريدون ان يدرسوا تاريخ الاقتصاد السياسي الآن او في المستقبل القريب سيتصرفون بحكمة اكثر لو انهم اطلعوا على «المؤلفات الرجراجة» و«الافكار السطحية» و«الحساء البائس الشحيح» و«الكتب المدرسية الاكثر شيوعا» دون ان يعتمدوا على «تدوين السيد دوهرنج التاريخي الرفيع الاسلوب» .

فما الذي نحصل عليه في آخر المطاف من تحليلنا «لنظرية» دوهرنج «الاصيلة» للاقتصاد السياسي ؟ تتلخص النتيجة الوحيدة في اننا بعد كل الكلمات الفخمة والوعود الافخم وجدنا انفسنا مخدوعين كما في «الفلسفة» . ففي نظرية القيمة — ذلك «المحك لتحديد قيمة النظريات الاقتصادية» — انحصرت القضية في ان السيد دوهرنج يفهم من القيمة خمسة اشياء متباينة تماما ومتناقضة فيما بينها تناقضا صارخا ، وهو بالتالي لا يعرف ، في افضل الاحوال ، ما يريد . واتضح ان «القوانين الطبيعية لاي اقتصاد» ، تلك التي اعلن عنها بفخفخة ، انما هي معروفة للجميع ، بل وغالبا ما كانت من اسوأ الامور العادية ذات الصياغات الخاطئة . ان التفسير الوحيد للوقائع الاقتصادية الذي تقدمه لنا هذه «النظرية الاصيلة» يتلخص في انها نتيجة «للعنف» ، تلك العبارة التي يهدئ بها كذابو جميع الامم انفسهم طوال آلاف السنين في جميع مغامراتهم الخائبة ، والتي لا تزداد معارفنا بعدها قيد انملة عما كانت قبلها . وبدلا من دراسة منشأ هذا العنف وعواقبه يقترح علينا السيد دوهرنج ان نطمئن بامتنان عند **كلمة** «العنف» وحدها كسبب نهائي اخير وتفسير نهائي لجميع الظواهر الاقتصادية . وعندما يضطر الى تقديم المزيد من التفسيرات بخصوص الاستغلال الرأسمالي للعمل يصورها في البداية بشكل عام بوصفها مستندة الى فرض الجزية والاضافة الى السعر ، وينتحل هنا كليا نظرية برودون بشأن «الاقتطاع المسبق» (prélèvement) لكي يفسر فيما بعد ، منتقلا

من العام الى الخاص ، نفس هذا الاستغلال بواسطة نظرية ماركس حول العمل الزائد والمنتوج الزائد والقيمة الزائدة . وهكذا يتفنن بسلام في استخدام نظرتين هما على طرفي نقيض ، ويستنسخ هذا وذاك في الحال دون ان يلتقط انفاسه . ومثلما عجز في فلسفته عن العثور على عبارات خشنة بالقدر الكافي ليسلطها على هيجل نفسه الذي استخدم افكاره بعد ان حولها من كل بد الى افكار هزيلة مبتذلة ، يستخدم كذلك في «التاريخ الانتقادي» الافتراء المقذع على ماركس من اجل التستر على واقع ان كل ما هو معقول باي قدر والوارد في هذا «المقرر» بشأن مسألة الرأسمال والعمل هو اختلاس من ماركس - بعد تحويله ايضا الى شيء هزيل مبتذل . ان جهالة المؤلف في «المقرر» تصل الى حد جعله يضع «المالك العقاري الكبير» في بداية تاريخ الشعوب المتحضرة دون ان يذكر كلمة واحدة بشأن ملكية الارض المشتركة عند المشاعات القبلية والريفية ، وهي الملكية التي كانت في الواقع منطلق التاريخ كله . ان هذه الجهالة منقطعة النظير تقريبا في الآونة الراهنة . ولعل ما يتجاوزها فقط هو الجهالة التي تبرز كثيرا وبلجاجة في «التاريخ الانتقادي» بوصفها «النطاق الشامل لسعة الافق التاريخي» والتي اوردنا فقط بضعة امثلة قطيعة عليها . وباختصار : ففي البداية «صرف» هائل وتبجج ودعاية زاعقة كما في الاسواق ووعود يتجاوز احدها الآخر ، وفي النهاية «حاصل» هو صفر على اليسار .

القسم الثالث

الاشتراكية

١ – لمحة تاريخية

رأينا في «المدخل» * كيف كان الفلاسفة الفرنسيون في القرن الثامن عشر الذين مهدوا للثورة يستعينون بالعقل ، بوصفه الحكم الوحيد على كل الكائنات . انهم طالبوا باقامة دولة معقولة ومجتمع معقول ، كما طالبوا بالقضاء دون رحمة على كل ما يتعارض مع العقل الازلي . ورأينا كذلك ان هذا العقل الازلي ما هو في الواقع الا العقلية المصورة بصورة مثالية للمواطن المتوسط الذي كان آنذاك بالذات يتحول الى برجوازي . وعندما جسدت الثورة الفرنسية مجتمع العقل هذا ودولة العقل هذه في الواقع العملي اتضح ان المؤسسات الجديدة ، رغم كل عقلانيتها بالمقارنة مع النظام القديم ، ليست ابداً معقولة بصورة مطلقة . ومنيت دولة العقل بالاخفاق التام . وتحقق العقد الاجتماعي لروسو اثناء الارهاب الذي كانت البرجوازية ، بعد ان فقدت ثقتها باهليتها السياسية ، تبحث عن الخلاص منه في فساد حكم هيئة المدراء في بادىء الامر ، وفي آخر المطاف في كنف حكم الاستبداد النابليوني (١٩٥) . وتحول السلام الابدي الموعود الى سلسلة غير متناهية من حروب الغزو . ولم يكن حظ مجتمع العقل بافضل من ذلك فالتضاد بين الاغنياء والفقراء ، بدلاً من ان يجد حلا له في الهناء العام ، اشتد لدرجة اكبر بنتيجة الغاء الامتيازات النقابية وغيرها التي كانت بمثابة قنطرة فوق هذا التضاد ، وكذلك بنتيجة ازالة الخيرية الكنسية التي كانت تخفف منه بعض الشيء .

---

* راجع : « الفلسفة » ، الفصل الاول (١٩٤) .

وجعل التطور السريع للصناعة على اساس رأسمالي املاق وآلام الجماهير الكادحة شرطاً ضرورياً لوجود المجتمع . وازداد عدد الجرائم من عام لآخر . واذا كانت لم تصف الرذائل الاقطاعية ، التي كانت في السابق تعرض على الملأ دون حياء ، ولكنها ازيحت الى المرتبة الثانية على كل حال ، فقد ازدهرت بدلاً عنها بمزيد من الفخفخة الرذائل البرجوازية التي كانت سابقاً تمارس في الخفاء فقط . وصارت التجارة تتحول اكثر فاكثر الى احتيال وغش . وتجسدت «الاخوة» التي اعلنها الشعار الثوري (١٩٦) في الاحتيال والحسد اللذين نجما عن صراع المنافسة . وشغل شراء الذمم مكان الاضطهاد القسري ، وبدلاً من السيف غدت النقود اهم أداة للسلطة في المجتمع . وانتقل حق ليلة الدخلة من الاقطاعيين الى البرجوازيين اصحاب المصانع . وانتشرت الدعارة على نطاق لم يسبقه مثيل . وظل الزواج كالسابق شكلاً للدعارة معترفاً به من قبل القانون ، وستاراً رسمياً لتلك الدعارة ، تضاف اليه الحالات الكثيرة من الخيانة الزوجية . وباختصار فالمؤسسات الاجتماعية والسياسية التي اقامها «انتصار العقل» غدت مسخاً شريراً يثير الخيبة المريرة لوعود المنورين البراقة . ولم يكن ينقص ذلك سوى الاشخاص القادرين على الافصاح عن خيبة الأمل هذه ، وها هم قد ظهروا على تخوم القرن الجديد . ففي عام ١٨٠٢ صدرت «رسائل من جنيف» لسان سيمون ، وفي عام ١٨٠٨ ظهر اول كتاب لفوريه ، رغم ان اساس نظريته قد ارساه منذ عام ١٧٩٩ . وفي الاول من كانون الثاني (يناير) ١٨٠٠ اخذ روبرت اوين على عاتقه مهمة ادارة نيولانارك (١٩٧) .

الا ان اسلوب الانتاج الرأسمالي ومعه التضاد بين البرجوازية والبروليتاريا ظلا آنذاك غير متطورين . وكانت الصناعة الكبيرة التي ظهرت تواً في بريطانيا غير معروفة في فرنسا . والحال فان الصناعة الكبيرة وحدها تطور ، من جهة ، النزاعات التي تجعل الانقلاب في اسلوب الانتاج ضرورة قسرية ، وهي نزاعات ليس فقط فيما بين الطبقات التي اوجدتها هذه الصناعة الكبيرة ، بل وبين القوى المنتجة واشكال التبادل التي ولدتها هي ايضاً ؛ ومن جهة اخرى ، فان هذه الصناعة الكبيرة تقدم ، في التطور الهائل بالذات للقوى المنتجة ، كذلك وسائل لحل هذه النزاعات . وبالتالي فاذا

كانت النزاعات الناجمة عن النظام الاجتماعي الجديد لا تزال قبيل عام ١٨٠٠ في طور الميلاد ، فقد كانت وسائل حلها آنذاك اقل تطوراً بكثير . ومع ان الجماهير الفقيرة في باريس استولت اثناء الارهاب على السلطة للحظة ، فلم تثبت بذلك الا استحالة سيطرة هذه الجماهير في ظل العلاقات القائمة آنذاك . والبروليتاريا التي تبلورت للتو من جمهور الفقراء العام بوصفها جنين طبقة جديدة ، والتي ظلت عاجزة اطلاقاً عن ممارسة العمل السياسي المستقل ، لم تكن تبدو غير فئة مضطهدة متألمة لا يمكن ان تقدم لها المساعدة الا من الخارج ، من فوق ، في افضل الاحوال نظراً لعجزها عن ان تساعد نفسها بنفسها .

وكان هذا الوضع التاريخي قد حدد آراء مؤسسي الاشتراكية ايضاً . فان حالة عدم نضوج الانتاج الرأسمالي والعلاقات الطبقية غير الناضجة طابقتها نظريات غير ناضجة . وكان حل المهمات الاجتماعية يظل كامناً في العلاقات الاقتصادية غير المتطورة ، الامر الذي اقتضى استحضاره . وكان النظام الاجتماعي عبارة عن النواقص وحدها ، وكانت ازالتها مهمة العقل المفكر . ودعت الحاجة الى ابتداع نظام جديد اكمل للبناء الاجتماعي وفرضه على المجتمع القائم من الخارج بواسطة الدعاية وكذلك ، حسب الامكان ، بامثلة تجارب يقتدى بها . وكانت هذه الانظمة الاجتماعية الجديدة محكوماً عليها مسبقاً بان تبقى طوباويات ؛ فكلما كانت معالجتها تتمادى في التفاصيل ، كانت هذه النظريات تبتعد اكثر فاكثر في ميدان الخيال الصرف .

وبعد ان تأكدنا من ذلك لن نتوقف ولا للحظة واحدة عند هذا الجانب من المسألة الذي غدا الآن كلياً في طيات الماضي . ونترك للكتبيين التافهين من امثال دوهرنغ ان ينبشوا بتبجح هذه الخيالات التي تبدو في الوقت الحاضر مسلية فقط ، وان يعجبوا بسلامة نمط تفكيرهم بالمقارنة مع هذا النوع من «الهذيان» . ونحن نفرح بقدر اكبر بكثير لاجنة الافكار العبقرية ولتلك الافكار العبقرية التي تخترق هنا وهناك الغطاء الخيالي والتي لا يراها اولئك المراؤون .

لقد طرح سان سيمون في «رسائل من جنيف» الموضوعة القائلة بانه

«يجب على جميع الناس ان يعملوا» .

وفي نفس المؤلف اشار الى ان سيطرة الارهاب في فرنسا كانت سيطرة الجماهير الفقيرة . وهو يهتف مخاطباً هذه الجماهير :

«انظروا الى ما حدث في فرنسا عندما حكمها رفاقكم : لقد ولدوا المجاعة» (١٩٨) .

الا ان فهم حقيقة ان الثورة الفرنسية كانت صراعاً طبقياً بين النبلاء والبرجوازية والفقراء كان في عام ١٨٠٢ اكتشافاً عبقرياً الى ابعد الحدود . وفي عام ١٨١٦ يعلن سان سيمون ان السياسة هي علم الانتاج ويتكهن بابتلاع الاقتصاد للسياسة ابتلاعاً تاماً (١٩٩) . واذا كان فهم حقيقة ان الوضع الاقتصادي هو اساس التنظيمات السياسية قد جاء هنا بشكل جنيني فقط ، فقد جرى التعبير بمنتهى الوضوح عن الفكرة القائلة بان الادارة السياسية للناس يجب ان تتحول الى التصرف بالاشياء والى ادارة عمليات الانتاج ، اي فكرة الغاء الدولة ، الامر الذي اثيرت حوله ضجة صاخبة في الآونة الاخيرة . وبنفس هذا القدر من التفوق على معاصريه يعلن سان سيمون في عام ١٨١٤ – على اثر دخول الحلفاء الى باريس – ثم في عام ١٨١٥ ، اثناء حرب المائة يوم ، ان تحالف فرنسا مع بريطانيا ، ثم تحالف هذين البلدين مع المانيا ، هما الضمانة الوحيدة للتطور السلمي والازدهار في اوربا (٢٠٠) . ان نصح الفرنسيين في عام ١٨١٥ بالتحالف مع المنتصرين في معركة واترلو كان يتطلب ، على اية حال ، بسالة اكبر بعض الشيء مما يتطلبه اعلان حرب المشاغبة ضد الاساتذة الالمان (٢٠١) .

واذا كنا نجد عند سان سيمون اتساعاً عبقرياً للنظر يجعل آراءه تنطوي على اجنة جميع الافكار غير الاقتصادية الصرف الملازمة للاشتراكيين اللاحقين ، فاننا نجو عند فوريه انتقاداً للنظام الاجتماعي القائم تقترن فيه الظرافة الفرنسية الصرف مع العمق الكبير في التحليل . فهو يدين البرجوازية من فمها ، وكذلك فعل مع انبيائها الملهمين في عصر ما قبل الثورة ومداحيها المرتشين في عهد ما بعد الثورة . وهو يعري بلا هوادة التفاهة المادية والمعنوية للعالم البرجوازي ويقارنها بالوعود الخلابة للمنورين بشأن اقامة مجتمع

يسوده العقل وحده ، وحضارة تحمل السعادة للجميع ، كما يقارنها بتصريحاتهم عن قدرة الانسان على تحقيق الكمال غير المحدود . وهو يفضح فراغ العبارات الفضفاضة للايديولوجيين البرجوازيين المعاصرين له مبيناً اي واقع مزر يطابق كلماتهم الطنانة ، ويسلط سخريته اللاذعة على هذه التشدقات التي منيت بالخيبة التامة . ان فوريه ليس مجرد ناقد . فقد تحول ، وهو مفتوح السريرة دوما بطبيعته ، الى ساخر ، بل والى واحد من اعظم الساخرين في جميع العصور . وهو يرسم بكلمات ثاقبة ساخرة غشوش المضاربين التي ازدهرت بفخفخة والروح الحانوتية القميئة التي استولت على النشاط التجاري الفرنسي كله آنذاك بعد انحسار الثورة . وهو ينتقد ، بمهارة اكبر ، الشكل البرجوازي للعلاقات بين الجنسين ووضع المرأة في المجتمع البرجوازي . وهو اول من قال بان درجة تحرر المرأة في كل مجتمع معني هي المعيار الطبيعي للتحرر العام (٢٠٢) . الا ان عظمة فوريه تجلت باسطع شكل في فهمه لتاريخ المجتمع . فهو يقسم سير التاريخ السابق كله الى اربع درجات تطورية : الهمجية والابوية والبربرية والمدنية . والدرجة الاخيرة تطابق عنده ما يسمى الآن بالمجتمع البرجوازي . وهو يبين ان

«نظام الحضارة يضفي شكلاً معقداً ملتبساً مزدوجاً ومرائياً على وجود اية رذيلة مارستها البربرية بشكلها البسيط» ،

وان الحضارة تسير في «حلقة مفرغة» ، في التناقضات التي تولدها هي مجدداً وعلى الدوام والتي لا تستطيع ان تذللها ، ولذا فهي دوماً تبلغ نتائج متعارضة مع النتائج التي تتوخاها صادقة او متظاهرة (٢٠٣) . وهكذا ، مثلا ،

«**يولد الفقر** في الحضارة **من الرخاء نفسه**» (٢٠٤) .

ويمتلك فوريه ، كما هو واضح ، ناصية الديالكتيك بمثل مهارة معاصره هيجل . فهو يؤكد ديالكتيكياً ايضاً ، خلافاً للاقوال عن قدرة الانسان على بلوغ الكمال غير المحدود ، ان كل طور تاريخي يتميز ليس فقط بخطه الصاعد بل وكذلك بخطه الهابط (٢٠٥) ، وهو يطبق اسلوب الفهم هذا على مستقبل البشرية كله . وكما ادخل كانط الى علم الطبيعة فكرة فناء الارض في المستقبل ،

ادخل فوريه الى فهـــم التاريخ فكرة فناء البشرية في المستقبل .

وفي الوقت الذي اجتاح فيه فرنسا اعصار الثورة الذي طهر هذا البلد ، تم في بريطانيا انقلاب اقل ضجيجا ولكنه ليس اقل ضخامة . فالبخار والمكائن العاملة الجديدة قد حولت المانوفاكتورة الى صناعة كبيرة عصرية وبذلك اضفت طابعاً ثورياً على مجمل اساس المجتمع البرجوازي . وكان سير التطور الباهت في عصر المانوفاكتورة قد تحول الى فترة العواصف والهجوم، حقاً في الانتاج . وجرى بسرعة متزايدة انقسام المجتمع الى رأسماليين كبار وبروليتاريين معدمين ، وبين هذين الطرفين ، بدلاً من الفئة المتوسطة المستقرة في الازمان القديمة ، صار جمهور الحرفيين وصغار الباعة ، ذلك الجمهور المتغير والقسم الاكثر سيولة من السكان ، يعيش الآن حياة متزعزعة . كان اسلوب الانتاج الجديد لا يزال في بداية الخط الصاعد لتطوره ، وكان لا يزال هو الاسلوب الطبيعي والممكن الوحيد للانتاج في ظل تلك الظروف . والحال فقد ولد منذ ذلك الحين مصائب اجتماعيـــة صارخة : تراكم السكان المشردين في احياء الاكواخ بالمدن الكبرى ، وتحطيم جميع صلات الانتماء الموروثة من الماضي والنمط الابوي والعائلة ، واطالة يوم العمل الى حد فظيع ، وخصوصاً بالنسبـــة للنساء والاطفال ، وانهيار المعنويات على نطاق واسع لدى الطبقة الكادحة التي وجدت نفسها فجأة في ظروف جديدة تماماً . وفي تلك الفترة اضطلع بدور المصلح صناعي في التاسعة والعشرين من العمر ، وهو انسان يتمتع بطباع نبيلة نقية نقاء طباع الاطفال ، وله في الواقت نفسه سجايا مدير بالفطرة قل ان تجد له مثيلاً . لقد استوعب روبرت اوين تعاليم المنورين الماديين القائلة بان الطبع البشري هو ، من جهة ، نتاج لتركيبه الطبيعي ، ومن جهة اخرى نتاج للظروف المحيطة بالانسان طوال حياته ، وخصوصاً في مرحلة ترعرعه . ان اغلبية زملاء اوين من حيث الحالة الاجتماعية كانت ترى في الثورة الصناعية مجرد تشويش وفوضى يصلحان للتصيد في الماء العكر وللاثراء السريع . اما اوين فقد رأى في الثورة الصناعية فرصة ملائمة لكي يحقق فكرته المحببة وبذلك يضفي التنظيم على هذه الفوضى . ففي مانشستر حيث كان مديراً لمعمل يشتغل فيه اكثر من ٥٠٠ عامـــل قام بمحاولـة لتطبيق هذه

الفكرة . وكانت المحاولة ناجحة . وفي الفترة من ١٨٠٠ حتى ١٨٢٩ مارس ادارة معمل كبير للاقمشة القطنية في نيولانارك في اسكوتلندة ، وبما انه كان مديراً مشاركاً للمؤسسة فقد عمل هنا في نفس الاتجاه ولكن بمزيد من الحرية وبنجاح سرعان ما جعل اسمه يشتهر في اوربا كلها . وقد حول سكان نيولانارك الذين ازداد عددهم بالتدريج الى ٢٥٠٠ نسمة وكانوا في بادئ الامر مكونين من عناصر مختلطة جداً ومتفسخة جداً في السواد الاعظم منها الى جالية نموذجية تماماً لا توجد فيها ظواهر مثل السكر والبوليس والمحاكم الجنائية والدعاوى ورعاية الفقراء والحاجة الى الاعمال الخيرية . وقد حقق ذلك بمجرد ان وضع الناس في ظروف تستجيب بقدر اكبر لكرامة الانسان ، واهتم خصوصاً بالتربية الجيدة للجيل الناشئ . وافتتحت لاول مرة في نيولانارك مدارس للاطفال الصغار ابتكرها اوين . وكانت تلك المدارس تقبل الاطفال ابتداء من سن عامين ، وكان الاطفال يقضون الوقت فيها على احسن وجه حتى كان من الصعب اخذهم الى منازلهم . وبينما كان منافسو اوين يرغمون عمالهم على العمل ١٣-١٤ ساعة يومياً ، كانت مدة يوم العمل في نيولانارك ١٠ ساعات ونصف . وعندما استدعت ازمة المنسوجات القطنية وقف الانتاج لاربعة اشهر ظل العمال العاطلون يستلمون اجرتهم كاملة . ومع ذلك ازدادت قيمة المؤسسة الى اكثر من الضعف ، وكانت طوال الوقت تعود على مالكيها بارباح وفيرة .

الا ان ذلك كله لم يكن كافياً لاوين . فان ظروف المعيشة التي وفرها لعماله لا تزال بعيدة عن ان تلبي ، في رأيه ، متطلبات الكرامة الانسانية .

«كان هؤلاء الناس عبيدا لي» ،

هذا ما قاله اوين . وان الظروف الملائمة نسبياً والتي هيأها للعمال في نيولانارك لم تكن بعد كافية لتطوير طباعهم ووعيهم بصورة عقلانية شاملة ، ناهيك عن النشاط الحياتي الحر .

«والحال فان القسم الكادح من هؤلاء الـ ٢٥٠٠ شخص انتج للمجتمع كمية من الثروة الفعلية كان انتاجها قبل اقل من نصف قرن يتطلب سكانا عددهم ٦٠٠٠٠٠ شخص . وانا اتساءل : اين يذهب الفارق بين الثروة التي يستهلكها ٢٥٠٠ شخص والثروة التي يمكن ان يستهلكها ٦٠٠٠٠٠ شخص ؟»

كان الجواب واضحا . فهذا الفارق هو من نصيب مالكي المعمل الذين كانوا يستلمون ٥٪ على الرأسمال الموظف في المؤسسة ، وبالاضافة الى ذلك يستلمون ربحاً يتجاوز ٣٠٠٠٠٠ جنيه استرليني (٦٠٠٠٠٠ مارك) . وكان ذلك مطبقاً على جميع معامل بريطانيا بقدر اكبر مما في نيولانارك .

«وبدون هذه الثروة الجديدة التي خلقتها المكائن ما كان بالامكان خوض الحرب لاسقاط نابليون وصيانة المبادئ الارستقراطية للنظام الاجتماعي . والحال فان هذه القوة الجديدة كانت من نتاج الطبقة الكادحة» (٢٠٦) .

ولذا يجب ان تعود لها ثمارها ايضاً . ان القوى المنتجة الجبارة الجديدة التي كانت حتى الآن وسيلة لاثراء افراد قلائل واستعباد الجماهير بدت لاوين اساساً للتحويل الاجتماعي ، وكان يتعين عليها ان تعمل فقط من اجل الرفاه العام للجميع بوصفها ملكاً مشتركاً لهم .

على هذه المبادئ العملية الصرف ، كثمرة للحساب التجاري ، ان صح القول ، ظهرت شيوعية اوين . واحتفظت بطابعها العملي هذا دوماً وفي كل مكان . ففي عام ١٨٢٣ وضع اوين مشروع تصفية الفقر في ايرلندة عن طريق تشكيل المستوطنات الشيوعية والحق المشروع بحسابات تفصيلية لتوظيف الرأسمال اللازم والتكاليف السنوية والمداخيل المتوقعة (٢٠٧) . اما في خطته النهائية لنظام المستقبل عالج اوين كل التفاصيل الفنية بمعرفة بالامور الى حد انه اذا قبلنا طريقته في تحويل المجتمع فان الاعتراضات على التفاصيل ستكون قليلة جدا حتى من وجهة نظر الاخصائي .

كان الانتقال الى الشيوعية نقطة انعطاف في حياة اوين . فعندما كان يعمل كمن يمارس نشاطاً خيرياً كان يجنى الثروة والاستحسان والتقدير والمجد فقط . وكان اشهر رجل في اوربا . وكان يستمع الى خطبه باهتمام ليس فقط زملاؤه في المكانة الاجتماعية ، بل وحتى رجالات الدولة والملوك . ولكن حالما طرح نظرياته الشيوعية صار الحال مغايراً . فقد اعترضت الطريق الى تحويل المجتمع ، برأيه ، ثلاثة عوائق كبرى بالدرجة الاولى ، وهي : الملكية الخاصة والدين وشكل الزواج القائم . وعندما بدأ نضاله ضد هذه العوائق كان

يعرف بأنه سيغدو منبوذاً في المجتمع الرسمي وانه سيفقد مكانته الاجتماعية . الا ان هذه الاعتبارات لم تكن قادرة على ايقاف اوين ، ولم تقلل من طاقة هجومه الجريء . وحدث ما كان يتوقعه بالضبط . فعمد اوين الذي نبذه المجتمع الرسمي ولزمت الصحافة الصمت بشأنه واصابه الفقر بنتيجة التجارب الشيوعية الفاشلة في اميركا والتي ضحى من اجلها بكل ما يملك ، الى مخاطبة الطبقة العاملة مباشرة وواصل نشاطه بينها ثلاثين عاماً اخرى . وكانت كل الحركات الاجتماعية التي قامت في بريطانيا لصالح الطبقة العاملة وكل منجزاتها الفعلية مرتبطة باسم اوين . ففي عام ١٨١٩ وبفضل جهوده التي استغرقت خمسة اعوام اقر اول قانون حدّ من عمل النساء والاطفال في المعامل (٢٠٨) . وكان اوين رئيساً لاول مؤتمر توحدت فيه نقابات بريطانيا كلها في اتحاد نقابي شامل كبير (٢٠٩) . ونظم اوين – بمثابة اجراء للانتقال الى نظام اجتماعي شيوعي تماماً – جمعيات تعاونية (استهلاكية وانتاجية) اثبتت في اقل تقدير بصورة عملية فيما بعد الامكانية التامة للاستغناء عن التجار وعن اصحاب المعامل على حد سواء . هذا من جهة ، ومن الجهة الاخرى نظم اسواقاً عمالية جرت فيها مبادلة منتجات العمل بواسطة نقود العمل الورقية التي تتمثل الواحدة منها بساعة من وقت العمل (٢١٠) . وكان لا بد لهذه الاسواق من ان تخفق ، ولكنها كانت قد بشرت تماماً ببنك برودون التبادلي الذي ظهر بعدها بزمن طويل (٢١١) ، والذي كانت تختلف عنه بشيء واحد هو انها لم تصور بصورة دواء عام لكل شرور المجتمع ، بل قدمت على انها واحدة من الخطوات الاولى نحو التحويل الاكثر جذرية بكثير للمجتمع .

اولئك هم الاشخاص الذين يلقي عليهم معالي السيد دوهرنج من ذروة «حقيقته النهائية والاخيرة» نظرة ازدراء اوردنا في «المدخل» نماذج لها . وهذا الازدراء لا يخلو ، بمعنى ما ، من الاساس الكافي : فان مصدره ، في الواقع ، هو الجهل الفظيع حقاً بمؤلفات الطوباويين الثلاثة كلهم . فالسيد دوهرنج يقول عن سان سيمون ، مثلا ، ان

«فكرته الاساسية صائبة في الواقع ، واذا تركنا جانبا بعض موضوعاتها وحيدة الجانب ، فيمكنها الآن ايضا ان تغدو حافزاً للابداع الفعلي» .

ولكنه رغم ان السيد دوهرنج ، على ما يبدو ، قد امسك فعلاً بعض مؤلفات سان سيمون ، فاننا بحثنا عبثاً في الـ٢٧ صفحة المطبوعة والمخصصة له عن «فكرة» سان سيمون «الاساسية» ، مثلما بحثنا عبثاً في السابق عن جواب للسؤال حول «المغزى الذي يضمنه كيسني نفسه» جدوله الاقتصادي ، وفي آخر المطاف تعين علينا ان نرضى بالعبارة الفارغة التالية :

«سيطر على مجمل افكار سان سيمون التخيل والانفعال الخيري . . . مع ما يلازمه من افراط في الخيال» !

وهو لا يعرف من مؤلفات فوريه غير التخيلات عن المستقبل والمرسومة الى حد التفاصيل الرومانسية . فهو يهتم بها وحدها ، الامر الذي يعتبر ، طبعاً ، «اهم بكثير» لتأكيد تفوق السيد دوهرنج اللامتناهي على فوريه في دراسة الكيفية التي يقوم بها هذا الاخير «**على الفائت** بمحاولة انتقاد العلاقات الفعلية» . على الفائت ! والحال ففي كل صفحة من مؤلفات فوريه تقريباً تلمع شرارات السخرية والانتقاد التي تفضح تفاهة المدنية التي شدما يبجلونها . وهذا يضاهي قول القائل بان السيد دوهرنج يعلن «على الفائت» فقط ان السيد دوهرنج هو اعظم مفكر في جميع العصور . اما الصفحات الاثنتي عشرة المخصصة لروبرت اوين فان السيد دوهرنج هنا لم يستخدم اطلاقاً اي مصدر غير السيرة الحقيرة لحياته التي كتبها المنافق سارغانت الذي كان هو الآخر غير مطلع على اهم مؤلفات اوين عنينا بها مؤلفاته بشأن الزواج وبشأن النظام الشيوعي (٢١٢) . ولذلك فقط يتجاسر السيد دوهرنج على الزعم بانه «لا يجوز افتراض شيوعية حازمة» عند اوين . وعلى اية حال فلو امسك السيد دوهرنج على الاقل بمؤلف اوين «كتاب عن العالم الاخلاقي الجديد» لوجد فيه ليس فقط الصيغة الصريحة للشيوعية الاكثر حزماً والقائلة بالواجب المتساوي للجميع في العمل والحق المتساوي في المنتوج — المتساوي طبقاً للاعمار ، كما يضيف اوين دوماً — ، بل ولوجد فيه ايضاً تصميماً مرسوماً بدقة لصرح مشاعة المستقبل الشيوعية مرفوقاً بتخطيطه العام وواجهته ومنظره من علٍ . ولكن اذا اقتصر المرء «الدراسة المباشرة لمؤلفات ممثلي الافكار المنتمية الى الدائرة

الاشتراكية» على الاطلاع على عناوين القليل من هذه المؤلفات او ، في افضل الاحوال ، على . . . **شعاراتها** – كما يفعل السيد دوهرنج – فلا يبقى ، طبعاً ، غير التلفظ بمثل هذه المزاعم السخيفة والمختلقة تماماً . لم يكتف اوين بالتبشير «بالشيوعية الحازمة» ، بل طبقها عملياً طوال خمسة اعوام (في اواخر الثلاثينات واوائل الاربعينات) في مستوطنـــة Harmony Hall (٢١٣) في هامبشاير حيث لم تكن الشيوعية يعوزها شيء من الحزم . وقد كنت شخصياً اعرف بعض الذين شاركوا سابقاً في هذه التجربة الشيوعية النموذجية . الا ان سارغانت لا يعرف شيئاً على الاطلاق لا عن ذلك كله ولا عن نشاط اوين عموماً في الفترة من ١٨٣٦ حتى ١٨٥٠ ، ولذلك فان «التدوين التاريخي الاعمق» عند السيد دوهرنج غارق في بحر الجهالة في هذه المسألة . يقول السيد دوهرنج عن اوين بانه كان «من جميع النواحي غولاً فعلياً للحاجة الخيرية» . ولكن عندما يحدثنا السيد دوهرنج نفسه عن مضامين الكتب التي اطلع عليها بالكاد من عناوينها وشعاراتها فلا يحق لنا بأية حال ان نقول بانه يمثل «من جميع النواحي غولا فعلياً للحاجة الجاهل» ، وذلك لان هذه العبارة ، لو قلناها **نحن** ، ستنعت «بشتيمة» .

كان الطوباويون طوباويين لانهـــم ، كما رأينا ، ما كانوا يستطيعون ان يغدوا سوى طوباويين في عصر مـــا زال الانتاج الرأسمالي فيه ضعيف التطور . وتعين عليهم ان يستنبطوا عناصر المجتمع الجديد من مخيلاتهم لان هذه العناصر لم تكن قد تكشفت في المجتمع القديم نفسه على نحو واضح للجميع . وعندما وضعوا تصميمهم العام للصرح الجديد كانوا مضطرين الى الاكتفاء بالاستعانة بالعقل لانهم لم يستطيعوا ان يستعينوا بالتاريخ المعاصر لهم . ولكنه عندما ظهر السيد دوهرنج على المسرح الآن ، بعد حوالى ٨٠ عاماً من زمانهم ، وادعى باستنباط النظرية «القياديـــة» للنظام الاجتماعي الجديد ليس من المادة المتوفرة والمتطورة تاريخياً على اعتبار هذه النظرية مشتقاً ضرورياً منها ، بل من دماغه المستقل ، من عقله الغاص «بالحقائـــق النهائية» ، فانه ، وهـــو يتشمم المقلدين في كل مكان ، ليس غير مقلد للطوباويين ، بــــل هو احدث الطوباويين . وهو ينعت الطوباويين العظام «بالسيميائيين

الاجتماعيين» . لا بأس . فالسيمياء كانت ضرورية في حينه . الا ان الصناعة الكبيرة طورت منذ ذلك الحين التناقضات الكامنة في اسلوب الانتاج الرأسمالي وحولتها الى تناحرات صارخة بحيث غدا الانهيار الداهم لاسلوب الانتاج هذا ملموساً باليد ، ان صح القول ، ولم يعد بالامكان صيانة ومواصلة تطوير القوى المنتجة الجديدة الا بادخال اسلوب جديد للانتاج يستجيب للمرحلة الراهنة من تطورها . لقد تطورت التناقضات المذكورة الى حد ان الصراع بين كلتا الطبقتين اللتين ولدهما اسلوب الانتاج القائم ، وهو يعيد تكرارها دوماً بتناحر يتفاقم اكثر فاكثر ، قد شمل جميع البلدان المتمدنة وهو يشتد من يوم لآخر . ولذلك تم التوصل الآن الى فهم هذه الترابطات التاريخية وفهم ظروف التحول الاجتماعي الذي غدا ضرورياً بحكم هذه الترابطات ، وكذلك فهم السمات الاساسية لهذا التحول ، وهي السمات المعتمدة على ذلك كله . واذا كان السيد دوهرنغ يختلق الآن نظاماً اجتماعياً طوباوياً جديداً ليس من المادة الاقتصادية المتوفرة ، بل يستنبطه ببساطة من جمجمته الجليلة ، فلن يكون كافياً مجرد القول بانه يمارس « السيمياء الاجتماعية» . كلا ، فهو يتصرف كمن ينوي بعث السيمياء القديمة ، بعد ان تم اكتشاف واثبات قوانين الكيمياء الحديثة ، ويريد استخدام الوزن الذري والمعادلات الجزيئية والكفاءة الكيميائية للذرات وعلم البلوريات والتحليل الطيفي لغرض واحد هو اكتشاف . . . **حجر الفلاسفة** .

٢ – لمحة نظرية

ينطلق الفهم المادي للتاريخ من الحكم القائل بان الانتاج ، وعلى أثره تبادل منتجاته ، يشكل اساس اي نظام اجتماعي ، وان توزيع المنتجات ، ومعه انقسام المجتمع الى طبقات او فئات ، يحدده ، في كل مجتمع متواجد في التاريخ ، ما ينتج وكيف ينتج وكيف يجري تبادل هذه المنتجات . وهكذا فالاسباب النهائية لكل التغيرات الاجتماعية والانقلابات السياسية يجب البحث عنها ليس في اذهان الناس وليس في فهمهم المتزايد للحقيقة الخالدة والعدالة ، بل في تغيرات اسلوب الانتاج والتبادل ؛ ويجب البحث عن تلك الاسباب ليس في **الفلسفة** ، بل في **اقتصاد** العصر المعني . ان الفهم المتنامي لكون المؤسسات الاجتماعية القائمة غير حكيمة وغير عادلة وان «المعقول غدا باطلاً والخير غدا ممضا» (٢١٤) ما هو الا دليل على انه حدثت بشكل غير ملحوظ في طرائق الانتاج وفي اشكال التبادل تغيرات لم يعد يتفق معها النظام الاجتماعي المفصل بموجب الظروف الاقتصادية القديمة . وينجم من ذلك واقع ان الوسائل اللازمة لازالة الشرور المكتشفة يجب ان تكون موجودة ايضاً – بشكل اكثر او اقل تطوراً – ضمن علاقات الانتاج المتغيرة ذاتها . والمطلوب ليس هو **اختراع** هذه الوسائل من الذهن بل **اكتشافها** بواسطة الذهن في وقائع الانتاج المادية المتوفرة .

اذن ، فكيف هي الامور ، من هذه الناحية ، فيما يتعلق بالاشتراكية المعاصرة ؟

لعل الجميع صاروا يعترفون بان النظام الاجتماعي القائم انشأته الطبقة المسيطرة الآن – البرجوازية . كان اسلوب الانتاج الملازم

للبرجوازية والذي سمي منذ عهـــد ماركس باسلوب الانتاج الراسمالي متعارضاً مع الامتيازات المحلية والفئوية وكذلك مع الاوامر الشخصية المتبادلة للنظام الاقطاعي . فقد حطمت البرجوازية النظام الاقطاعي وشيدت على انقاضه النظام الاجتماعي البرجوازي ، مملكة المزاحمة الحرة وحرية ارباب العمل والمساواة في الحقوق بين مالكي البضائع - وباختصار مملكة كل الروائع البرجوازية . وصار بوسع اسلوب الانتاج الرأسمالي ان يتطور بحرية . ومنذ ان حول البخار والمكائن العاملة الجديدة المانوفاكتورة القديمة الى صناعة كبيرة اخذت القوى المنتجة التي تم انشاؤها باشراف البرجوازية تتطور بسرعة لم يسبقها مثيل وعلى نطاق منقطع النظير . ومثلما كانت المانوفاكتورة والصنائع التي تحسنت بتأثيرها قد دخلت في حينه في نزاع مع القيود الاقطاعية للورش ، كذلك صارت الصناعة الكبيرة في تطورها الاكمل تدخل في نزاع مع الاطر الضيقة التي يفرضها عليها اسلوب الانتاج الرأسمالي . لقد نمت القوى المنتجة الجديدة فتجاوزت الشكل البرجوازي لاستخدامها . وهذا النزاع بين القوى المنتجة واسلوب الانتاج ليس البتة نزاعاً في اذهان الناس فقط - مثل النزاع بين الخطيئة البشرية الاولى والعدالة الالهية - بل هو موجود في الواقع بصورة موضوعية ، خارجنا وبغض النظر حتى عن ارادة وسلوك الناس الذين اوجده نشاطهم . ان الاشتراكيـــة المعاصرة ما هي الا انعكاس لهذا النزاع الفعلي في التفكير ، وما هي الا انعكاس مثالي له بالدرجة الاولى في اذهان الطبقة التي تعاني منه مباشرة - الطبقة العاملة .

ففيم يتلخص هذا النزاع ؟

قبل ظهور الانتاج الرأسمالي ، اي في القرون الوسطى ، كان موجوداً في كل مكان الانتاج الصغير الذي كان اساسه يتمثل في ملكية العاملين الخاصة لوسائل انتاجهم : في الريف - زراعـــة الفلاحين الصغار الاحرار او الاقنان ، وفي المدينـــــة - الحرف والصنائع . وكانت وسائل العمل - الارض والادوات الزراعيـــة والورشات والادوات الحرفيـــة - وسائل عمل اشخاص منفردين مخصصة للاستخدام الفردي فقط ، وبالتالي فقد ظلت بالضرورة صغيرة وقميئة ومحدودة . ولذلك بالذات فقد كانت ، كقاعدة ،

عائدة الى المنتج نفسه . وكان الدور التاريخي لاسلوب الانتاج الرأسمالي وحاملته – البرجوازية هو بالذات تركيز وتضخيم وسائل الانتاج الصغيرة المشتتة هذه وتحويلها الى مرتكزات عصرية جبارة للانتاج . وقد صور ماركس بالتفصيل في القسم الرابع من «رأس المال» كيف ادت البرجوازية تاريخياً هذا الدور ابتداء من القرن الخامس عشر على ثلاث درجات مختلفة من الانتاج : التعاونيات البسيطة والمانوفاكتورة والصناعة الكبيرة . الا ان البرجوازية ، كما بين ماركس في نفس المؤلف ، لم تتمكن من تحويل وسائل الانتاج المحدودة هذه الى قوى منتجة جبارة دون ان تحولها من وسائل انتاج مستخدمة من قبل افراد معينين الى وسائل انتاج **اجتماعية** لا تستخدم الا **بصورة مشتركة من قبل جمهور من الناس** . وبدلاً من دولاب الغزل والنول اليدوي ومطرقة الحداد ظهرت ماكنة الغزل والنول الآلي والمطرقة العاملة بالبخار ، وبدلاً من الورشة المنفردة ظهر المصنع الذي يتطلب عملا مشتركا من قبل مئات وآلاف العمال . وكما هو حال وسائل الانتاج تحول الانتاج نفسه من عدة عمليات متفرقة الى طائفة من الاعمال العامة ، كما تحولت المنتوجات من منتوجات اشخاص الى منتوجات عامة . وصارت الغزول والانسجة والسلع المعدنية التي تصدر الآن عن المعامل والمصانع تمثل منتوج العمل المشترك لعدد كبير من العمال الذين كانت يجب ان تمر بين ايديهم بالتعاقب قبل ان تصبح جاهزة . ولا احد منهم يستطيع القول على انفراد : «هذا من صنع **يدي** ، هذا **منتوجي**» .

ولكن حيث يغدو تقسيم العمل الناشئ عفوياً في المجتمع هو الشكل الاساسي للانتاج ، هناك يضفي تقسيم العمل هذا من كل بد على المنتجات شكل **البضائع** التي يهيئ تبادلها ، بيعها وشراؤها ، امكانية لبعض المنتجين كي يلبوا حاجاتهم المتنوعة . كان الحال على هذا المنوال في القرون الوسطى . فالفلاح ، مثلاً ، كان يبيع الى الحرفي المحاصيل الزراعية ويشتري منه المصنوعات الحرفية . وانغرز اسلوب الانتاج الجديد في مجتمع المنتجين المنفردين ، منتجي البضائع ، هذا . ووسط التقسيم العفوي **غير المبرمج** للعمل السائد في المجتمع كله اقام هذا الاسلوب تقسيماً **مبرمجاً** للعمل

ومنظماً في كل معمل على حدة ، وظهر الانتاج **الاجتماعي** الى جانب **انتاج المنتجين المنفردين** . وكانت منتجات هذا وذاك تباع في سوق واحدة ، وبالتالي باسعار واحدة تقريباً في اقل تقدير . الا ان التنظيم المبرمج كان اقوى كثيراً من تقسيم العمل الناشئ عفوياً . وكان صنع المنتوجات في المعامل التي تستخدم العمل العام اقل كلفة مما عند المنتجين الصغار المتفرقين . وكان انتاج المنتجين المتفرقين ينهزم في ميدان اثر آخر ، واضفى الانتاج الاجتماعي طابعاً ثورياً على مجمل اسلوب الانتاج القديم . الا ان ادراك هذا الطابع الثوري للانتاج الاجتماعي كان قليلاً الى حد انه استخدم ، على العكس ، من اجل تقوية وتوسيع الانتاج البضاعي . وقد ظهر الانتاج الاجتماعي بارتباط مباشر مع مرتكزات معينة موجودة قبله لانتاج وتبادل البضائع : الرأسمال التجاري والحرف والعمل المأجور . وبما انه برز كشكل جديد للانتاج البضاعي فان اشكال التملك الملازمة للانتاج البضاعي ظلت محتفظة بفعاليتها الكاملة بالنسبة له ايضاً .

وفي ظل شكل الانتاج البضاعي الذي تطور في القرون الوسطى لم يكن بالامكان حتى ان يطرح سؤال عن الجهة التي يجب ان يعود اليها منتوج العمل . فالمنتوج كان يصنعه المنتج المنفرد ، عادة ، من خاماته الخاصة التي انتجها بنفسه ، وبواسطة وسائل العمل العائدة له ، وبيديه او بايدي افراد عائلته . ولم تكن لدى هذا المنتج حاجة الى الاستئثار بهذا المنتوج ، فهو عائد له اصلاً . وبالتالي فان حق ملكية المنتوج كان يستند **الى العمل الشخصي** . وحتى عندما استخدمت مساعدة الآخرين فقد كانت تلعب ، عادة ، دوراً ثانوياً فقط ، وغالباً ما يكافأ عليها بطريقة اخرى ، بالاضافة الى الاجور : فان صبي الورشة والمعاون كانا يعملان ليس من اجل اسباب العيش والاجور بقدر ما يعملان من اجل التدرب والتأهيل للحصول على تسمية اسطى مستقل . ولكنه بدأ تركز وسائل الانتاج ضمن الورشات الكبيرة والمانوفاكتورات ، وتحولها في الواقع الى وسائل عامة للانتاج . غير ان وسائل الانتاج العامة والمنتوجات العامة هذه ظلت تحظى بمعاملة وكأنها باقية كالسابق وسائل انتاج ومنتوجات عائدة لاشخاص منفردين . واذا كان مالك وسائل العمل يستأثر بالمنتوج سابقاً لانه كان ، كقاعدة عامة ، منتوجه

الشخصي وكان عمل الآخرين المساعد حالة استثنائية ، فان مالك وسائل العمل ظل الآن يستأثر بالمنتوج مع انه ليس منتوجه **الشخصي** بل هو منتوج **عمل الغير** كلياً . وهكذا صارت منتجات العمل الاجتماعي يستأثر بها **الراسمالي** وليس اولئك الذين حركوا بالفعل وسائل الانتاج وكانوا المنتجين الفعليين لهذه المنتجات . لقد غدت وسائل الانتاج والانتاج في الواقع اجتماعية . ولكنها ظلت خاضعة لشكل التملك الذي تتمثل مقدمته في الانتاج الخاص للمنتجين المنفردين ، حيث يغدو كل منهم ، بالتالي ، مالكاً لمنتوجه ويحمله الى السوق . ان اسلوب الانتاج يخضع لهذا الشكل من التملك رغم انه يصفي مقدمته * . وفي هذا التناقض الذي يضفيه على اسلوب الانتاج الجديد طابعه الرأسمالي **تكمن بشكل جنيني كل تعقيدات العصر الحاضر** . وكلما اكتملت سيطرة اسلوب الانتاج الجديد في جميع الفروع الحاسمة للانتاج وفي جميع البلدان المسيطرة اقتصادياً ، وجعلت انتاج المنتجين المنفردين ، بالتالي ، محصوراً في بقايا ضئيلة ، **اشتد رفض الانتاج الاجتماعي للتملك الراسمالي** .

لقد وجد الرأسماليون الاوائل ، كما رأينا ، شكل العمل المأجور قائماً . الا ان العمل المأجور كان موجوداً فقط بصورة استثنائية وكعمل ثانوي وشغل مساعد وحالة انتقالية . فكان المزارع الذي يؤجر بين فترة واخرى لممارسة عمل بالمياومة يمتلك قطعة صغيرة من الارض يمكن ان تطعمه لوحدها عند الاقتضاء . كانت انظمة الورشات مهتمة بان يغدو معاون اليوم اسطى في الغد . ولكن كل

---

* لا حاجة بنا لان نوضح هنا انه اذا كان **شكل** التملك يبقى كما كان عليه سابقاً فان **طابع** التملك يتعرض بنتيجة العملية المذكورة اعلاه لثورة لا تقل عن الثورة في طابع الانتاج . ان استئثاري بمنتوج عملي الشخصي او بمنتوج عمل الغير يمثل ، بالطبع ، شكلين مختلفين تماماً للتملك . ونذكر عرضاً ان العمل الماجور الذي يحتوي بشكل جنيني على اسلوب الانتاج الرأسمالي بمجمله موجود منذ القدم . وكان موجوداً بشكل صدفي منفرد طوال القرون الى جانب العبودية . ولكن هذا الجنين ما كان ليستطيع ان يتطور الى اسلوب الانتاج الرأسمالي الا عندما تهيأت المقدمات التاريخية اللازمة لذلك .

شيء تغير حالما تحولت وسائل الانتاج الى وسائل اجتماعية وتركزت في ايدي الرأسماليين . وصارت وسائل انتاج المنتج الصغير المنفرد ومصنوعاته تفقد قيمتها باطراد ، ولم يبق امامه سوى ان يعمل اجيرا للرأسمالي . ان العمل المأجور الذي كان موجوداً في السابق بصورة استثنائية وبشكل شغل مساعد قد غدا قاعدة وشكلاً اساسياً للانتاج كله ، وتحول الآن من عمل ثانوي ، كما كان عليه في السابق ، الى النشاط الوحيد للشغيل . وتحول الشغيل الذي يؤجر بين حين وآخر الى عامل اجير مدى الحياة . علماً بانه ازداد جمهور العمال الاجراء مدى الحياة بفضل انهيار النظام الاقطاعي وحل حاشية الاقطاعيين وطرد الفلاحين من عزبهم في الوقت ذاته ، وهلمجراً . وحدثت التفرقة التامة بين وسائل الانتاج المتركزة في ايدي الراسماليين من جهة ، وبين المنتجين المحرومين من كل شيء ما عدا قوة عملهم ، من جهة اخرى . **وتكشف التناقض بين الانتاج الاجتماعي وبين التملك الرأسمالي بوصفه تناحراً بين البروليتاريا والبرجوازية .**

لقد رأينا ان اسلوب الانتاج الرأسمالي انغرز في مجتمع مكون من منتجي البضائع ، المنتجين المنفردين ، الذين كان الترابط الاجتماعي بينهم يجري عن طريق تبادل منتجاتهم . الا ان خاصية كل مجتمع مستند الى الانتاج البضاعي ، تتلخص في ان المنتجين فيه يفقدون السلطة على علاقاتهم الاجتماعية . فكل واحد ينتج لوحده بوسائل الانتاج المتوفرة لديه بالصدفة ولاجل حاجته الفردية الى التبادل . وما من احد يعرف مقدار الكمية التي ستظهر في السوق من السلعة التي ينتجها ، ولا كمية من هذه السلعة يمكن ان تصادف المستهلكين لها . وما من احد يعرف ما اذا كانت هناك حاجة فعلية الى السلعة التي ينتجها وما اذا كان سيستعيد تكاليف الانتاج ، بل وما اذا كانت سلعته ستباع ام لا . ان الفوضى تسود في مجال الانتاج الاجتماعي . الا ان الانتاج البضاعي ، شأنه شأن اي شكل آخر من الانتاج ، له قوانينه الخاصة الملازمة له داخلياً والتي لا تنفصل عنه . وهذه القوانين تشق لنفسها طريقاً رغم الفوضى وضمن هذه الفوضى ومن خلالها . وتتجلى هذه القوانين في الشكل الوحيد الذي ظل باقياً للارتباط الاجتماعي – في التبادل – وهي تؤثر على

المنتجين المنفردين بوصفها القوانين القسرية للمزاحمة . وبالتالي فهي غير معروفة في البداية حتى لدى المنتجين انفسهم ، ولا يمكنهم اكتشافها الا بالتدريج وعن طريق التجربة الطويلة . وبالتالي فهي تشق طريقها بغض النظر عن المنتجين وضدهم ، بوصفها قوانين طبيعية عمياء لشكل انتاجهم . ان المنتوج يسيطر على المنتجين .

في المجتمع القروسطي ، وخصوصاً في القرون الاولى منه ، كان الانتاج موجهاً ، بالاساس ، نحو الاستهلاك الشخصي . وكان يلبي في الاغلب حاجات المنتج نفسه وافراد عائلته فقط . اما في الاماكن التي توجد فيها ، كالارياف ، علاقات التبعية الشخصية فان الانتاج كان يلبي كذلك حاجات الاقطاعي . وبالتالي ، فلم يكن هناك اي تبادل ، ولم تكتسب المنتجات صفة البضائع . كانت العائلة الفلاحية تنتج تقريباً كل ما تحتاج اليه : الادوات والالبسة وكذلك الاغذية . ولم تبدأ بالانتاج من اجل البيع الا عندما صارت تنتج فائضاً على حاجاتها الشخصية وعلى الاتاوات العينية للاقطاعي . وكان هذا الفائض الموجه الى التبادل الاجتماعي ، اي المخصص للبيع قد غدا بضاعة . وكان على حرفيي المدن ، طبعاً ، ان ينتجوا منذ البداية من اجل التبادل . ولكنهم هم ايضاً كانوا يحصلون بعملهم الشخصي على القسم الاكبر من المواد اللازمة لاستهلاكهم : فقد كانت عندهم بساتين وحقول غير كبيرة ، وكانوا يرعون الماشية في الغابات العامة التي كانت تزودهم ، فضلاً عن ذلك ، بمواد البناء والحطب . وكانت النساء يغزلن الكتان والصوف وهلمجراً . وكان الانتاج لاغراض التبادل ، اي الانتاج البضاعي ، في طور النشوء . وهذا هو السبب في ضيق التبادل وضيق السوق واستقرار اسلوب الانتاج والتقوقع المحلي تجاه العالم الخارجي ، والتوحيد المحلي الداخلي : المارش (٢١٥) في القرية ، والورشة في المدينة .

ولكن مع اتساع الانتاج البضاعي ، وخصوصاً بظهور اسلوب الانتاج الرأسمالي ، اخذت قوانين الانتاج البضاعي التي ظلت قبل ذلك في حالة السبات تفعل فعلها بمزيد من الوضوح والحزم . فقد تزعزعت الروابط القديمة وتحطمت الحواجز السابقة واخذ المنتجون يتحولون اكثر فاكثر الى منتجي بضائع مستقلين متفرقين . وطفحت فوضى الانتاج الاجتماعي على السطح واخذت تتفاقم باطراد . والحال

فان الاداة الرئيسية التي شدد اسلوب الانتاج الرأسمالي بواسطتها الفوضى في الانتاج الاجتماعي كانت على طرفي نقيض من الفوضى . فقد كانت تلك الاداة هي تدبير الانتاج على نطاق متزايد بوصفه انتاجاً اجتماعياً في كل مؤسسة انتاجية على حدة . وبواسطة هذه الركيزة اجهز اسلوب الانتاج الرأسمالي على الاستقرار الوادع القديم . فعندما كان الرأسمال يتغلغل الى هذا الفرع الصناعي او ذاك كان يطرد منه طرائق الانتاج القديمة . وباستحواذه على الصنائع الحرفية دمر الصنائع القديمة . وغدا ميدان العمل ساحة معركة . وادت الاكتشافات الجغرافية الكبرى والاستعمار الذي اعقبها الى توسيع مجال التسويق بعدة مرات وعجلت في تحويل الصنائع الى مانوفاكتورة . ونشب الصراع الآن ليس فقط بين المنتجين المحليين المنفردين ، فقد استفحلت الاشتباكات المحلية بدورها الى حد الصراع بين الامم والحروب التجارية في القرنين السابع عشر والثامن عشر (٢١٦) . واخيراً فان الصناعة الكبيرة وظهور السوق العالمية قد جعلا هذا الصراع شاملاً واضفيا عليه في الوقت ذاته ضراوة لم يسبقها مثيل . في العلاقات بين الرأسماليين المنفردين ، كما بين فروع انتاجية كاملة وبلدان كاملة ، تتوقف مسألة البقاء على ما اذا كانت لديهم ظروف انتاج مربحة ، طبيعية او مصطنعة . ويزاح المغلوبون بلا رحمة . وذلك هو الصراع الدارويني من اجل البقاء الفردي ، وقد نقل من الطبيعة الى المجتمع ، علماً بان ضراوته ازدادت عشر مرات . ان الحالة الطبيعية للحيوانات تبدو كذروة للتطور البشري . وان التناقض بين الانتاج الاجتماعي والتملك الرأسمالي يعاد مجدداً بوصفه **تضاداً بين تنظيم الانتاج في كل معمل على حدة وفوضى الانتاج في المجتمع بأسره** .

وفي حدود كلا هذين الشكلين لتجلي التناقض الملازم لاسلوب الانتاج الرأسمالي بحكم منشأه يتحرك اسلوب الانتاج هذا بيأس وقنوط راسماً «الحلقة المفرغة» التي كان قد اكتشفها فيه فوريه . ولكن فوريه في حينه لم يتمكن ، طبعاً ، من رؤية واقع ان هذه الحلقة تتضيق بالتدريج وان حركة الانتاج تجري على الاكثر بصورة حلزونية ، وهي ، مثل حركة الكواكب ، لا بد وان تنتهي بالاصطدام مع المركز . ان القوة المحركة للفوضى الاجتماعية في الانتاج تحول

اغلبية البشرية باطراد الى بروليتاريين ، والجماهير البروليتارية ستصفي ، بدورها ، فوضى الانتاج في آخر المطاف . وان نفس تلك القوة المحركة للفوضى الاجتماعية في الانتاج تحول امكانية التحسين اللانهائي للمكائن المستخدمة في الصناعة الكبيرة الى قانون قسري لكل رأسمالي صناعي منفرد ، الى قانون يأمره بان يحسن مكائنه بلا انقطاع خشية الهلاك . الا ان تحسين المكائن يجعل جزءاً معيناً من العمل البشري نافلاً . واذا كان ادخال وانتشار المكائن يعنيان ازاحة ملايين العاملين ذوي العمل اليدوي من قبل عدد قليل من العاملين بالمكائن ، فان تحسين المكائن يعني ازاحة عدد متزايد باطراد من عمال العمل الآلي ، كما يعني في آخر المطاف ازدياد عرض الايدي العاملة بحيث يتجاوز معدل الطلب عليها من جانب الرأسمال . ان جمهور العمال العاطلين يشكل جيشاً صناعياً احتياطياً فعلياً ، كما سميته في عام ١٨٤٥ * ، يوضع تحت تصرف الانتاج عندما يعمل على قدم وساق ، ويلقى به الى الشارع بنتيجة الانهيار الذي يحل بعد ذلك من كل بد . ان هذا الجيش الذي هو بمثابة كرة رصاصية مربوطة دوماً برجل الطبقة العاملة في الصراع من اجل البقاء بينها وبين الرأسمال انما يغدو ضابطاً للاجور فيبقيها على مستواها الادنى طبقاً لحاجات الرأسمال . وهكذا يتضح ان الماكنة تغدو ، على حد تعبير ماركس ، اقوى وسيلة كفاحية للرأسمال ضد الطبقة العاملة ، وان وسيلة العمل تنتزع دوماً من يدي العامل وسائل العيش ، وان المنتوج الشخصي للعامل يتحول الى اداة لاستعباده (٢١٧) . ويؤدي هذا الى ان التوفير على حساب وسائل العمل يغدو ، الى جانب ذلك ، منذ البداية تبذيراً لا رحمة فيه اطلاقاً للايدي العاملة ، ونهباً بالنسبة للظروف الطبيعية اللازمة لاداء العمل (٢١٨) ، وان الماكنة التي هي اقوى وسيلة لتقليص وقت العمل تصبح افضل وسيلة لتحويل حياة العامل وحياة عائلته الى وقت عمل كامن لاجل زيادة قيمة الرأسمال . وهذا ما يبين لماذا يتسبب العمل المفرط من قبل قسم من الطبقة العاملة في بطالة تامة للقسم الآخر منها ، ولماذا تعمد الصناعة

---

* «اوضاع الطبقة العاملة في بريطانيا» ، ص ١٠٩ .

الكبيرة التي تسبعى وراء كسب المستهلكين في كافة ارجاء العالم الى ان تحد من استهلاك جماهير العمال في بلدها بحيث تبقى على شفا الجوع ، وتنسف بالتالي سوقها الداخلية . «ان القانون الذي يبقي فيض السكان النسبي ، او الجيش الصناعي الاحتياطي ، في توازن مع مقادير وزخم تراكم الرأسمال انما يشد العامل الى الرأسمال باقوى مما شدت مطرقة هيفيست بروميثيوس الى صخرة الجبل . فهو يؤدي الى تراكم البؤس بقدر يناسب تراكم الرأسمال . وبالتالي فان تراكم الثروة على احد القطبين هو في الوقت ذاته تراكم البؤس وآلام العمل والعبودية والجهل والفظاظة والتفسخ الاخلاقي على القطب الآخر ، اي في جهة الطبقة التي **تنتج منتوجها الشخصي كرأسمال**» * (ماركس . «رأس المال» ، ص ٦٧١) (٢١٩) . ان توقع توزيع آخر للمنتجات من قبل اسلوب الانتاج الرأسمالي يضاهي المطالبة بان تكف الكترودات البطارية المربوطة بها عن تحليل الماء وعن تجميع الاوكسجين على القطب الموجب والهيدروجين على القطب السالب .

لقد رأينا كيف تتحول قدرة المكائن الحديثة على الاكتمال ، تلك القدرة التي بلغت اقصى الدرجات ، الى قانون قسري ، بنتيجة فوضى الانتاج في المجتمع ، وهو قانون يرغم بعض الرأسماليين الصناعيين على تحسين مكائنهم دوماً وعلى زيادة قوتها المنتجة باطراد . وتتحول الى مثل هذا القانون القسري بالنسبة لهم الامكانية الفعلية البسيطة لتوسيع احجام انتاجهم . ان قابلية الاتساع الهائلة للصناعة الكبيرة ، والتي تبدو قابلية الاتساع للغازات لعبة اطفال بالمقارنة معها ، انما تتجلى الآن بشكل **حاجة** لتوسيع هذه الصناعة كيفياً وكمياً – وهي حاجة لا تقيم اعتباراً لاية مقاومة . وهذه المقاومة يشكلها الاستهلاك والتسويق والاسواق لمنتجات الصناعة الكبيرة . اما قابلية الاسواق للاتساع الافقي الممتد والعمودي المكثف على حد سواء فتحددها قوانين مغايرة تماماً ، وهي قوانين تفعل فعلها بزخم اقل كثيراً . ان اتساع الاسواق لا يمكن ان يجاري اتساع الانتاج . ويغدو التصادم امراً لا مفر منه ، ولما كان عاجزاً عن حل النزاع دون ان يفجر اسلوب الانتاج الرأسمالي نفسه ، فانه

---

* التشديد لانجلس . **الناشر** .

يصبح دورياً . ان الانتاج الرأسمالي يولد «حلقة مفرغة» جديدة .

وبالفعل ، فاعتباراً من عام ١٨٢٥ عندما نشبت اول ازمة عامة ، اخذ العالم الصناعي والتجاري كله ، والانتاج والتبادل لدى جميع الشعوب المتمدنة مع توابعها الاكثر او الاقل همجية — كل ذلك اخذ ينزلق من جادته مرة كل عشر سنوات تقريباً . ويحل الكساد في التجارة وتغص الاسواق بكميات كبيرة من المنتجات التي لا تجد من يشتريها وتختفي النقود السائلة من التداول ويتوقف الائتمان وتتوقف المعامل ويحرم العمال من وسائل العيش لانهم انتجوا هذه الوسائل بكميات كبيرة جداً ، ويتلاحق الافلاس تلو الافلاس ، كما تتلاحق المزادات الواحد تلو الآخر . وتستمر حالة الركود سنوات ويجري تبديد واتلاف كميات ضخمة من القوى المنتجة والمنتجات الى ان يتم تسويق كميات البضائع المكدسة باسعار مخفضة بهذا القدر او ذاك ، ويعود الانتاج والتبادل الى الحركة اخيراً بالتدريج . وتتسارع هذه الحركة شيئاً فشيئاً ، ويحل العدو المعتدل محل الخطو ، ثم يتحول العدو الصناعي المعتدل الى تراكض سريع ، ثم يفسح هذا التراكض المجال لانطلاق مسعور يشبه سباق الحواجز ويشمل الصناعة والتجارة والائتمان والمضاربة لكي يهوي في الاخير من جديد ، وبعد وثبات مستميتة ، في هاوية الافلاس . ويتكرر الحال على هذا المنوال على الدوام . واعتباراً من عام ١٨٢٥ عانينا خمس مرات من هذه الدوامة ، ونحن الآن (في عام ١٨٧٧) نعاني منها للمرة السادسة . ان طابع هذه الازمات واضح لدرجة من السطوع جعلت فوريه يدرك كنه جميع هذه الازمات وينعت اولاها بالازمة بنتيجة الوفرة (crise pléthorique) (٢٢٠) .

وفي الازمات يتعرى بقوة قاهرة التناقض بين الانتاج الاجتماعي والتملك الرأسمالي . ويتوقف تداول البضائع مؤقتاً ، وتغدو وسيلة التداول — النقود — كابحا للتداول ، ويسري مفعول جميع قوانين الانتاج وتداول البضائع بالمقلوب . ويبلغ التصادم الاقتصادى اوجه : **فان اسلوب الانتاج ينهض على اسلوب التبادل ، وتنهض القوى المنتجة على اسلوب الانتاج الذي تجاوزته .**

وواقع ان التنظيم الاجتماعي للانتاج داخل المعامل قد بلغ درجة من التطور يتنافى فيها مع فوضى الانتاج القائمة الى جانبه

وفوقه في المجتمع – ان هذا الواقع يغدو ملموساً لدى الرأسماليين انفسهم بفضل التركيز القسري للرساميل والذي يجري اثناء الازمات عن طريق افلاس الكثير من الرأسماليين الكبار وعدد اكبر من الرأسماليين الصغار . وتعجز كل آلية اسلوب الانتاج الرأسمالي عن الخدمة تحت ثقل القوى المنتجة التي خلقتها بنفسها . ولم تعد قادرة على ان تحول مجموع وسائل الانتاج الى رأسمال ، فان تلك الوسائل تظل غير مستخدمة ، ولذا يضطر الجيش الصناعي الاحتياطي ايضاً على التعطل . ان وسائل الانتاج ووسائل المعيشة والعمال مما هو موجود تحت تصرف الرأسمال ، اي كل عناصر الانتاج والرفاه العام موجودة بوفرة . الا ان «الوفرة تصبح مصدراً للفاقة والحرمان» (فوريه) ، لانها هي بالذات التي تعيق تحويل وسائل الانتاج ووسائل المعيشة الى رأسمال . وذلك لان وسائل الانتاج في المجتمع الرأسمالي لا يمكن ان تفعل فعلها الا بعد ان تتحول في البداية الى رأسمال ، الى وسيلة لاستغلال قوة العمل البشرية . وتقف ضرورة تحويل هذه الوسائل الى رأسمال ، كالشبح ، بين العمال من جهة ووسائل الانتاج ووسائل المعيشة من جهة اخرى . وهذه الضرورة وحدها تعيق التوحيد بين المرتكزات المادية والشخصية للانتاج . وهي وحدها التي تعيق وسائل الانتاج عن العمل وتعيق العمال عن ممارسة العمل والعيش . وبالتالي فان اسلوب الانتاج الرأسمالي يفتضح ، من جهة ، بعجزه عن مواصلة ادارة القوى المنتجة . ومن الجهة الاخرى تسعى القوى المنتجة نفسها برخم متزايد الى تصفية هذا التناقض والى تحرير نفسها من كل ما يلازمها بوصفه رأسمالاً ، والى **الاعتراف الفعلي بطابعها كقوى منتجة اجتماعية** .

ان هذه المقاومة التي تبديها القوى المنتجة المتزايدة باقتدار كبير حيال طابعها الرأسمالي ، هذه الضرورة المتزايدة للاعتراف بطبيعتها الاجتماعية ، ترغمان طبقة الرأسماليين انفسهم على معاملتها اكثر فاكثر ، وبقدر ما تسمح بذلك العلاقات الرأسمالية عموماً ، على انها قوى منتجة اجتماعية . ان فترات الغليان الصناعي مع ما يلازمها من ائتمان لامتناه ، شأنها شأن الانهيارات التي تدمر المؤسسات الرأسمالية الكبرى ، انما تؤدى الى شكل من تعميم

كميات كبيرة من وسائل الانتاج كالذي نصادفه في مختلف انواع الشركات المساهمة . ان بعض وسائل الانتاج والمواصلات هذه ، مثل السكك الحديدية ، هائلة بحد ذاتها لدرجة انها تستبعد اي شكل للاستغلال الرأسمالي غير هذا . وفي درجة معينة من التطور يغدو حتى هذا الشكل غير كاف : فالدولة كممثل رسمي للمجتمع الرأسمالي مضطرة * للاضطلاع بادارة وسائل الانتاج والمواصلات المذكورة . وتحل هذه الضرورة للتحول الى ملكية للدولة بالدرجة الاولى بالنسبة لوسائل المواصلات الضخمة : البريد والبرق والسكك الحديدية .

واذا كانت الازمات قد كشفت عجز البرجوازية عن مواصلة ادارة القوى المنتجة الحديثة فان انتقال المؤسسات الانتاجية الكبيرة ووسائل المواصلات الى حوزة الشركات المساهمة والى ملكية الدولة يثبت عدم الحاجة الى البرجوازية لهذا الغرض . وصار

---

* اقول «**مضطرة**» لان استدالة وسائل الانتاج او المواصلات لا تعتبر تقدما اقتصاديا وخطوة جديدة على الطريق الى استحواذ المجتمع نفسه على كل القوى المنتجة الا عندما تتجاوز تلك الوسائل **حقا** اطار ادارة الشركات المساهمة وتصبح استدالتها محتمة **اقتصاديا** – حتى اذا قامت بتلك الاستدالة دولة عصرية . ولكنه في الآونة الاخيرة ، ومنذ ان اندفع بسمارك في طريق الاستدالة ، ظهر نوع خاص من الاشتراكية الزائفة التي تحولت في بعض الحالات الى نمط فريد من التزلف الطوعي الذي يعلن دون لف او دوران ان اي استدالة ، حتى التي يمارسها بسمارك ، انما هي استدالة اشتراكية . واذا كان احتكار الدولة للتبوغ اشتراكيـــة فلا بد من ادراج نابليون ومترنيخ في عداد مؤسسي الاشتراكية . عندما شرعت الدولة البلجيكية ، لاعتبارات سياسية ومالية عادية تماما ، بمد السكك الحديدية الرئيسية ، وعندمـا حول بسمارك ، بدون ادنى ضرورة اقتصادية ، خطوط السكك الحديدية البروسية الرئيسية الى ملكية للدولة لمجرد سهولة تكييفهـا واستخدامها في حالة الحرب ومن اجل تدريب موظفي السكك وجعلهم قطيعا يصوت بانصياع لصالح الحكومة ، وبالاساس ليكون لديه مصدر جديد للدخل لا يتوقف على البرلمان – فان ذلك كله لم يكن باية حال خطوة نحـو الاشتراكية ، لا مباشرة ولا غير مباشرة ، لا متعمدة ولا غير متعمدة . والا فيجب اعتبار شركـة Seehandlung (٢٢١) الملوكيـة ومانوفاكتورة البورسلين الملوكية وحتى محلات الخياطة العسكرية في السرايا مؤسسات اشتراكية .

المستخدمون الاجراء يؤدون الآن كل وظائف الرأسمالي الاجتماعية. ولم يبق للرأسمالي نشاط اجتماعي آخر سوى تقاضي المداخيل وقص القسائم والمقامرة في البورصة حيث ينتزع مختلف الرأسماليين الرساميل من بعضهم البعض. واذا كان اسلوب الانتاج الرأسمالي في السابق يزيح العمال، فهو الآن يزيح الرأسماليين ايضا. صحيح انه لا يزيحهم بعد الى صفوف الجيش الصناعي الاحتياطي، بل يضعهم في مصاف السكان النافلين.

ولكن لا انتقال القوى المنتجة الى حوزة الشركات المساهمة ولا تحولها الى ملكية للدولة لا يلغيان طابعها الرأسمالي. وهذا واضح تماما فيما يخص الشركات المساهمة. اما الدولة المعاصرة فهي هذه المرة ايضا مجرد تنظيم يخلقه المجتمع البرجوازي لاجل نفسه بغية حماية الظروف الخارجية العامة لاسلوب الانتاج الرأسمالي دون تطاولات العمال وتطاولات بعض الرأسماليين سواء بسواء. ان الدولة المعاصرة، مهما كان شكلها، انما هي من حيث الجوهر آلة رأسمالية، ودولة للرأسماليين، ورأسمالي اجمالي نموذجي. وكلما امتلكت المزيد من القوى المنتجة تحولت بصورة اكمل الى رأسمالي اجمالي وازداد عدد المواطنين الذين تستغلهم. ويظل العمال عمالا اجراء، بروليتاريين. ولا تصفى العلاقات الرأسمالية، بل، على العكس، تبلغ ذروتها وحدها الاقصى. ولكن في الذروة يحدث الانقلاب. فان ملكية الدولة للقوى المنتجة لا تحل الخلاف، ولكنها تنطوي على وسيلة شكلية، امكانية لحله.

وهذا الحل لا يمكن ان يتلخص الا في الاعتراف فعلا بالطبيعة الاجتماعية للقوى المنتجة المعاصرة، وبالتالي في جعل اسلوب الانتاج والتملك والتبادل مطابقا للطابع الاجتماعي لوسائل الانتاج. وهذا لا يمكن ان يتحقق الا اذا استحوذ المجتمع علنا وبدون اللجوء الى اية طرق التفافية على القوى المنتجة التي تجاوزت اي اسلوب لادارتها ما عدا الاسلوب الاجتماعي. وبالتالي فان الطابع الاجتماعي لوسائل الانتاج والمنتوجات الذي ينقلب الآن على المنتجين انفسهم ويهز اسلوب الانتاج والتبادل بين حين وآخر والذي يشق لنفسه الطريق فقط كقانون للطبيعة ذي مفعول اعمى وبشكل قسري تدميري، سيستخدم آنذاك من قبل المنتجين عن وعي تماما

وسيتحول من مبعث للاضطراب والانهيارات الدورية الى اقوى مرتكز للانتاج نفسه .

ان القوى الاجتماعية ، شأنها شأن قوى الطبيعة ، تعمل بصورة قسرية تدميرية عمياء ما لم نعرفها ونأخذها بعين الاعتبار . ولكننا حالما نعرفها ونفهم مفعولها واتجاهها وتأثيرها ، فان امر اخضاعها اكثر فاكثر لارادتنا وبلوغ اهدافنا بواسطتها يتوقف علينا وحدنا . ويصلح ذلك بخاصة للقوى المنتجة المعاصرة الجبارة . وطالما اننا نرفض بعناد فهم طبيعتها وطابعها – ويقاوم هذا الفهم اسلوب الانتاج الرأسمالي والمدافعون عنه – فان القوى المنتجة تعمل خلافا لنا وضدنا وتظل مسيطرة علينا كما بينا ذلك باسهاب اعلاه . ولكن حالما نفهم طبيعتها فهي يمكن ان تتحول في ايدي المنتجين المتعاونين من شياطين آمرة الى خدم طيعين . ونرى هنا نفس الفارق الموجود بين القوة التدميرية للكهربائية في بريق العاصفة وبين الكهربائية المروضة في جهاز التلغراف وفي المصباح القوسي ، ونفس الفارق الموجود بين الحريق وبين النار التي تخدم الانسان . وعندما ستجري معاملة القوى المنتجة الحديثة طبقا لطبيعتها التي ستتم معرفتها في آخر المطاف فان الفوضى الاجتماعية في الانتاج ستستبدل بالضبط الاجتماعي المبرمج للانتاج طبقا لحاجات المجتمع ككل ولحاجات كل فرد فيه على انفراد . وعند ذاك سوف يستبدل اسلوب التملك الرأسمالي الذي يستعبد المنتوج في ظله المنتج في البداية ، ثم المتملك ، باسلوب جديد لتملك المنتجات يستند الى صلب طبيعة وسائل الانتاج الحديثة : بالتملك الاجتماعي المباشر للمنتوجات بوصفها وسائل لمواصلة وتوسيع الانتاج ، من جهة ، وبالتملك الفردي المباشر لها بوصفها وسائل للمعيشة والتنعم من جهة اخرى .

ان اسلوب الانتاج الرأسمالي اذ يحول الاغلبية الهائلة من السكان الى بروليتاريين اكثر فاكثر انما يخلق قوة مضطرة تحت طائلة الهلاك الى تحقيق هذا الانقلاب . فان اسلوب الانتاج الرأسمالي عندما يجبر على تحويل وسائل الانتاج المعممة الكبيرة الى ملكية للدولة اكثر فاكثر انما يشير بنفسه الى طريق القيام بهذا الانقلاب . **فالبروليتاريا تتولى زمام السلطة في الدولة وتحول**

وسائل الانتاج بالدرجة الاولى الى ملكية للدولة . ولكنها تقضي بذلك على نفسها كبروليتاريا ، وبذلك تلغي كل الفوارق الطبقية والمتضادات الطبقية ، كما تلغي معها الدولة كدولة . كان المجتمع السابق والقائم حتى الآن والذي يتحرك في المتضادات الطبقية بحاجة الى الدولة ، اي تنظيم الطبقة الاستغلالية لاجل دعم ظروفه الخارجية للانتاج ، وبالتالي ، على الخصوص ، لابقاء الطبقة المستغلـــة قسرا في ظروف القمع التي يحددها اسلوب الانتاج المعنـــي (العبودية ، او القنانة ، او التبعية الاقطاعية ، او العمل المأجور) . كانت الدولة ممثلة رسمية للمجتمع بأسره ، وتركيزا له في شركة كبيرة مرئية ، ولكنها كانت بهذه الصفة فقط بقدر ما هي دولـة الطبقة التي مثلت لوحدها المجتمع كله بالنسبة لعصرها : في العصور القديمة كانت دولة مالكي العبيد — مواطني الدولة ، وفي القرون الوسطى — دولة النبلاء الاقطاعيين ، وفي عصرنا الحالي — دولة البرجوازية . وعندما تغدو الدولة في الاخير ممثلة للمجتمع باسره حقا ، فانها تجعل نفسها نافلة بنفسها . ومنذ اللحظة التي لن توجد فيها ولا طبقة اجتماعية واحدة يتعين قمعها ، ومنذ اللحظة التي تختفي فيها مع السيطرة الطبقية ، مع الصراع من اجل البقاء المنفرد ، ذلك الصراع الذي تولده الفوضى الحالية في الانتاج ، الصدامات والتطرفات الناجمة عن هذا الصراع — منذ تلك اللحظة لن يكون هناك ما يجب قمعه ، ولن تكون هناك حاجة الى قوة خاصة من اجل القمع ، الى الدولة . ان الاجراء الاول الذي تغدو فيه الدولة ممثلة بالفعل للمجتمع بأسره — وضع اليد على وسائل الانتاج باسم المجتمع — هو في الوقت ذاته آخر اجراء مستقل لها كدولة . ان تدخل سلطة الدولة في العلاقات الاجتماعية يغدو آنذاك نافلا في ميدان اثر آخر ويتلاشى من تلقاء نفسه . وبدلا من ادارة الاشخاص تحل ادارة الاشياء والاشراف على العمليات الانتاجية . والدولة لا «تلغى» بل **تضمحل** . وعلى هذا الاساس ينبغي تقييم عبارة «الدولة الشعبية الحرة» (٢٢٢) ، وهي العبارة التي كان لها حق الوجود لاجل مسمى بوصفها وسيلة دعائية ، ولكنها في آخر المطاف باطلة من الناحية العلمية . وعلى هذا الاساس ينبغي كذلك تقييم مطلب من يسمون بالفوضويين (٢٢٣) بالغاء الدولة في عشية وضحاها .

ومنذ ان ظهر اسلوب الانتاج الرأسمالي على مسرح التاريخ كان استحواذ المجتمع على جميع وسائل الانتاج غالبا ما يتصوره الاشخاص وكذلك طوائف بكاملها بشكل مثال اعلى للمستقبل غامض بعض الشيء . ولكنه لم يصبح ممكنا ولم يغد ضرورة تاريخية الا عندما اصبحت ماثلة الظروف المادية لتحقيقه . وكما هو شأن اي تقدم اجتماعي ، يغدو تحقيق ذلك الاستحواذ ممكنا ليس بنتيجة ادراك كون وجود الطبقات يتعارض مع العدالة والمساواة وهلمجرا ، وليس لمجرد الرغبة في الغاء الطبقات ، بل بحكم ظروف اقتصادية جديدة معينة . ان انقسام المجتمع الى طبقتين - استغلالية ومستغلة ، سائدة ومضطهدة - كان نتيجة حتمية للتطور السابق الطفيف للانتاج . وطالما ان العمل الاجتماعي الاجمالي يعطي منتوجا لا يكاد يتجاوز اسباب المعيشة الاكثر ضرورة للجميع ، وطالما ان العمل يستغرق بالتالي ، كل وقت الاغلبية الهائلة من افراد المجتمع ، او وقتهم كله تقريبا ، يظل هذا المجتمع مقسما من كل بد الى طبقات . فالى جانب هذه الاغلبية الهائلة المشغولة حصرا بالعمل القسري ، تنشأ طبقة متفرغة من العمل الانتاجي المباشر وتمارس تصريف الشؤون العامة للمجتمع مثل ادارة العمل وشؤون الدولة والقضاء والعلم والفن وهلمجرا . وهكذا فان اساس التقسيم الى طبقات هو قانون تقسيم العمل . الا ان ذلك لم يستبعد اطلاقا استخدام العنف والوحشية والدهاء والخداع لدى تكوّن الطبقات ولم يحل دون الطبقة الحاكمة التي استولت على السلطة ودون تعزيز مواقعها على حساب الطبقات الكادحة وتحويل ادارة المجتمع الى استغلال للجماهير .

ولكنه اذا كان لتقسيم المجتمع الى طبقات تبرير تاريخي معين ، على هذا النحو ، فهو يتمتع بهذا التبرير لفترة معينة فقط وفي ظروف اجتماعية معينة . وكان يعزى الى عدم كفاية الانتاج وسوف يزول بالتطور التام للقوى المنتجة الحديثة . وبالفعل فان زوال الطبقات الاجتماعية يتطلب بلوغ درجة من التطور التاريخي يغدو فيها ظاهرة بائدة ولى زمانها ليس فقط وجود هذه الطبقة المسيطرة المعينة او تلك ، بل ووجود اية طبقة مسيطرة عموما ، وبالتالي التقسيم الى طبقات نفسه . وهكذا يتطلب زوال الطبقات درجة رفيعة من تطور

الانتاج يغدو فيها استئثار طبقة اجتماعية خاصة بوسائل الانتاج والمنتوجات – ومعها السيطرة السياسية واحتكار التعليم والزعامة الروحية – ليس نافلا فقط ، بل يصبح عائقا امام التطور الاقتصادي والسياسي والثقافي . وقد تم بلوغ هذه الدرجة الآن . فان افلاس البرجوازية السياسي والثقافي لا يكاد يظل سرا حتى بالنسبة لها نفسها ، وان افلاسها الاقتصادي يتكرر بانتظام مرة كل عشر سنوات . ولدى نشوب كل ازمة يختنق المجتمع تحت ثقل قواه المنتجة ومنتجاته التي لا يستطيع استخدامها ، ويظل عاجزا امام التناقض الاخرق حيث لا يستطيع المنتجون ان يستهلكوا لان عدد المستهلكين غير كاف . ان قوة الاتساع الملازمة لوسائل الانتاج الحديثة تمزق القيود التي فرضها اسلوب الانتاج الرأسمالي . ان انعتاق وسائل الانتاج من هذه القيود هو الشرط التمهيدي الوحيد لتطور القوى المنتجة المستمر والمتسارع على الدوام ، وبالتالي لنمو الانتاج نفسه غير المحدود عمليا . الا ان ذلك لا يكفي . فان جعل وسائل الانتاج ملكية اجتماعية يزيل ليس فقط كبح الانتاج المتعمد القائم حاليا ، بل وكذلك التبذير والاتلاف المباشرين للقوى المنتجة والمنتجات واللذين يعتبران في الوقت الحاضر رفيقا حتميا للانتاج ويبلغان اوجهما اثناء الازمات . زد على ذلك ان هذا الاجراء يوفر للمجتمع كمية كبيرة من وسائل الانتاج والمنتوجات عن طريق ازالة الاسراف والترفه الهائلين عند الطبقات المسيطرة حاليا وممثليها السياسيين . ان امكانية تأمين التطور الحر تماما لكافة افراد المجتمع واطلاق طاقاتهم البدنيةوالروحية ، فضلا عن ظروف المعيشة المادية الكافية تماما والمتحسنة من يوم لآخر ، عن طريق الانتاج الاجتماعي ، قد تحققت الآن لاول مرة ، ولكنها **تحققت** * الآن بالفعل .

* اليكم بضعة ارقام يمكن ان تقدم صورة تقريبية عن القدرة الهائلة لوسائل الانتاج الحديثة على الاتساع حتى تحت النير الرأسمالي. تفيد احدث حسابات جيفين (٢٢٤) ان المبلغ الاجمالي لكل ثروات بريطانيا وايرلندة شكل على وجه التقريب :

في عام ١٨١٤ – ٢٢٠٠ مليون جنيه استرليني = ٤٤ مليار مارك .
« « ١٨٦٥ – ٦١٠٠ « « « = ١٢٢ « «
« « ١٨٧٥ – ٨٥٠٠ « « « = ١٧٠ « «

الصناعية الدورية اطلاقا الاهمية التاريخية التي نعترف بها نحن لها . فبالنسبة له

ليست الازمات سوى انحرافات صدفية عن « الحالة الطبيعية » وهي في اكبر تقدير داع « لتطوير نظام اكثر ترتيبا » . ان « الاسلوب المعتاد » لتعليل الازمات بفيض الانتاج لا يستجيب ابدا لمتطلبات « الفهم الادق » له . وبالمناسبة فلعل هذا التفسير « يصلح لازمات خاصة في ميادين معينة » . ومنها ، مثلا ، « اغراق سوق الكتب بنسخ من المؤلفات التي تصلح للبيع بالجملة والتي يعلن فجأة ان باب اعادة طبعها مفتوح للجميع » .

بوسع السيد دوهرنج ان يأوى الى فراشه طبعا خالي البال وبشعور مفرح بان مؤلفاته الخالدة لن تولد ابدا مثل هذه المصيبة العالمية .

ولكنه في ظل الازمات الكبرى « تغدو الهوة بين احتياطيات البضائع ومقادير تسويقها في آخر المطاف واسعة الى هذا الحد المحرج » ليس بنتيجة فيض الانتاج ، بل على الاكثر بنتيجة « تخلف الاستهلاك الشعبي . . . بنتيجة النقص المفتعل في الاستهلاك . . . بنتيجة عوائق النمو الطبيعي **للحاجة الشعبية** » (!) .

وقد حالفه الحظ في العثور على احد الاشياع لنظريته هذه بخصوص الازمات .

ولكن مما يؤسف له ان نقص الاستهلاك عند الجماهير واقتصار استهلاكها على ما هو ضروري بلا جدال للابقاء على الحياة ومواصلة النوع — ظاهرة ليست جديدة اطلاقا . فهي موجودة منذ ان وجدت الطبقات الاستغلالية والطبقات المستغلة . وحتى في الفترات التاريخية عندما كانت اوضاع الجماهير جيدة تماما ، في بريطانيا ، مثلا ، في القرن الخامس عشر ، لم يكن الاستهلاك لديها كافيا مع ذلك . ولم يكن في متناولها البتة كل منتوج عملها السنوي لكي تلبي به حاجاتها . وهكذا يشكل نقص الاستهلاك ظاهرة تاريخية ثابتة طوال آلاف السنين ، في حين ان الركود العام الذي يظهر فجأة في التصريف اثناء الازمات بسبب فيض الانتاج قد لوحظ في السنوات الخمسين الاخيرة فقط . واحتاج الامر الى كل سطحية السيد دوهرنج الاقتصادية المبتذلة لتعليل الازمة الجديدة ليس بظاهرة فيض الانتاج **الجديدة** ، بل بواقع نقص الاستهلاك ، ذلك

٣ – الانتاج

بعد كل ما قلناه لن يدهش القارئ اذا اخبرناه بان عرض السمات الاساسية للاشتراكية الوارد في الفصل السابق قد تم بروح لا توافق اطلاقا روحه عند السيد دوهرنج . بالعكس ، فعلى السيد دوهرنج ان يلقي به الى هاوية كل المنبوذات ليلحق بسائر «هجائن الخيال التاريخي والمنطقي» و«النظريات المتهورة» و«التصورات المشوشة الغامضة» وهلمجرا . فالاشتراكية بالنسبة له ليست البتة نتيجة ضرورية من نتائج التطور التاريخي ، ناهيك بانها ليست نتيجة لظروف العصر الاقتصادية المادية الفظة الرامية كليا الى بلوغ اهداف اشباع البطن . فالامور عنده مدبرة برصانة اكبر . اذ ان اشتراكيته هي الحقيقة النهائية والاخيرة :

وهي تمثل «نظاما طبيعيا للمجتمع» وتكمن في «المبدأ الشمولي للعدالة» ،

واذا كان هو مضطرا مع ذلك الى ان يأخذ بعين الاعتبار واقع الامور القائم ، الذي اوجده التاريخ السابق الاثيم ، بغية تحسين هذا الواقع ، فينبغي ان نرى في ذلك ، على الاكثر ، مصيبة لمبدأ العدالة الخالص . ان السيد دوهرنج يبني اشتراكيته ، مثلما يبني كل شيء سواها ، بمساعدة رجليه السيئي الصيت . وبدلا من ان تضطلع هاتان الدميتان بدوري السيد والخادم ، كما من قبل ، اخذتا هذه المرة تمثلان ، من اجل التنويع ، مسرحية المساواة في الحقوق – وفي الحال صارت اشتراكية دوهرنج جاهزة من حيث الاساس .

ولذلك فمن البديهي ان السيد دوهرنج لا يعطي للازمات

وبما ان المجتمع سيستحوذ على وسائل الانتاج فسوف يزول الانتاج البضاعي ، ومعه سيطرة المنتوج على المنتجين . وتفسح الفوضى داخل الانتاج الاجتماعي المجال للتنظيم المبرمج الواعي . ويتوقف الصراع من اجل البقاء المنفرد . وبذلك ينفصل الانسان الآن – نهائيا بمعنى ما – عن مملكة الحيوان وينتقل من الظروف الوحشية للمعيشة الى الظروف البشرية حقا . ان ظروف الحياة المحيطة بالناس والمسيطرة عليهم حتى الآن تقع حاليا تحت سلطة ورقابة الناس الذين يصبحون لاول مرة سادة فعليين ، وواعين ، للطبيعة لانهم يصبحون اسيادا لتوحيدهم الذاتي في مجتمع . ان قوانين افعال الناس الاجتماعية التي كانت تواجههم حتى الآن بوصفها قوانين للطبيعة غريبة ومسيطرة عليهم سوف تطبق من قبلهم بمعرفة كاملة بالامور ، وبالتالي فهي ستخضع لسيطرتهم . ان توحيد الناس في المجتمع والذي كان حتى الآن يواجههم بوصفه توحيدا مفروضا من الاعلى ، من قبل الطبيعة والتاريخ ، يغدو الآن قضية حرة خاصة بهم . وتخضع لرقابة الناس انفسهم القوى الموضوعية الغريبة التي كانت تسيطر على التاريخ من قبل . ومنذ هذه اللحظة فقط يبدأ الناس بخلق تاريخهم بانفسهم وبوعي تام ، وآنذاك فقط فان الاسباب الاجتماعية التي يحركونها ستسفر بالقدر الغالب والمتزايد دوما عن النتائج التي ينشدونها . وتلك هي طفرة البشرية من ملكوت الضرورة الى ملكوت الحرية .

ان تحقيق هذه المأثرة التي تحرر العالم هو الرسالة التاريخية للبروليتاريا المعاصرة . وان دراسة الظروف التاريخية لهذا الانقلاب ومعها طبيعته ، وبالتالي اطلاع الطبقة المضطهدة حاليا والمدعوة الى تحقيق هذه المأثرة على ظروف وطبيعة قضيتها ، تلك هي مهمة الاشتراكية العلمية التي هي التعبير النظري عن الحركة البروليتارية .

اما بخصوص اتلاف وسائل الانتاج والمنتجات اثناء الازمات فقد تأكد في المؤتمر الثاني للصناعيين الالمان (برلين ، ٢١ شباط – فبراير ١٨٧٨) (٢٢٥) ان الخسائر الاجمالية التي تكبدتها **الصناعة الحديدية الالمانية** وحدها بلغت اثناء الازمة الاخيرة ٤٥٥ مليون مارك .

الواقع القديم المستمر منذ آلاف السنين . وهذا يضاهي ما اذا علل الرياضيون تغير التناسب بين مقدارين ، احدهما ثابت والآخر متغير ، ليس بتغير المقدار المتغير ، بل بثبات المقدار الثابت . ان نقص الاستهلاك عند الجماهير هو الشرط الضروري لكل اشكال المجتمع المستندة الى الاستغلال ، بما فيها الشكل الرأسمالي ، ولكن الشكل الرأسمالي للانتاج يوصل الامور الى الازمات . وبالتالي فان نقص الاستهلاك عند الجماهير واحدة من مقدمات الازمات ، وهو يلعب فيها دورا معترفا به من زمان ، ولكنه قلما يخبرنا سواء عن اسباب الازمات القائمة حاليا ام عن اسباب انعدامها في السابق .

ان لدى السيد دوهرنج تصورات مدهشة عموما عن السوق العالمية . فقد رأينا انه يحاول ، كأديب الماني اصيل ، ان يوضح لنفسه الازمات الصناعية الخاصة الجارية في الواقع بواسطة ازمات متخيلة في سوق الكتب في لايبزيج ، ويوضح الزوبعة في البحر بواسطة زوبعة في فنجان . ويتصور بعد ذلك

ان الانتاج الرأسمالي الحالي مضطر الى ان «يدور مع تسويقه ، بالاساس ، **في حلقة الطبقات الموسرة ذاتها**» —

الامر الذي لا يعيقه عن الاعتراف ، بعد ١٦ صفحة لا غير ، وانسياقا وراء الراي السائد ، بان الفرعين الصناعيين المعاصرين الحاسمين هما الصناعة الحديدية وصناعة الانسجة ، اي فرعا الانتاج اللذان لا تستهلك الطبقات الموسرة الا جزءا ضئيلا جدا من منتوجهما المخصص اكثر من اي منتوج آخر للاستهلاك العام . ومهما اخذنا من محاججات السيد دوهرنج لا نجد سوى الثرثرة الطائشة المليئة بالمتناقضات عن هذه الامور او تلك . ولكن فلنأخذ مثالا من صناعة الانسجة . في مدينة اولدهام غير الكبيرة نسبيا — وهي واحدة من دزينة من المدن تمارس صناعة النسيج القطني بجوار مانشستر ، ويتراوح عدد سكانها بين ٥٠٠٠٠ و١٠٠٠٠٠ نسمة — في هذه المدينة وحدها خلال اربع سنوات ، من ١٨٧٢ حتى ١٨٧٥ ، ازداد عدد المغازل التي تغزل الخيوط رقم ٣٢ وحده من ٢,٥ الى ٥ ملايين . وهكذا ، ففي مدينة واحدة فقط من بريطانيا ، علما بانها مدينة متوسطة الحجم ، يعمل في غزل خيط من رقم واحد فقط عدد من المغازل

كالموجود عموما في صناعة النسيج القطني في المانيا كلها ، بما فيها الالزاس . واذا اخذنا بعين الاعتبار ان توسيع الانتاج في سائر فروع ومراكز صناعة النسيج القطني في بريطانيا واسكوتلندة قد جرى بمثل هذه الاحجام تقريبا فمن اللازم توفر جرعة كبيرة من الوقاحة «تتغلغل حتى الجذور» لتعليل الركود العام الحالي في تسويق الغزول والانسجة القطنية بنقص الاستهلاك لدى الجماهير الشعبية الانجليزية، وليس بفيض منتوج اصحاب معامل الانسجة القطنية الانجليز * .

ولكن كفاية . تستحيل مجادلة اناس غارقين في الجهل في الاقتصاد السياسي الى حد انهم يعتبرون سوق الكتب في لايبزيغ سوقا للصناعة الحديثة . ولذلك نشير فقط الى ان السيد دوهرنج في محاججاته اللاحقة يعجز عن ان يخبرنا باي شيء عن الازمات سوى ان

المقصود هنا هو فقط «التعاقب العادي للاجهاد المفرط والفتور» ، وان المضاربة المفرطة «تنجم ليس فقط من التراكم غير المبرمج للمؤسسات الانتاجية الخاصة» ، بل انه «يجب ان نضيف الى اسباب ظهور العرض الفائض كذلك التهور لدى بعض ارباب العمل وقلة البصيرة الخاصة» .

ولكن ما هو ، بدوره ، «سبب ظهور» التهور وقلة البصيرة الخاصة ؟ انه بالذات عدم برمجة الانتاج الرأسمالي ، الامر الذي يتجلى في التراكم غير المبرمج للمؤسسات الانتاجية الخاصة . وعندما تعتبر ترجمة واقع اقتصادي الى لغة الملامات الاخلاقية اكتشافا لسبب جديد مزعوم فان ذلك ايضا «تهور» كبير .

ولننته من الازمات عند هذا الحد . فبعد ان تأكدنا في الفصل السابق من حتمية الازمات ، تلك الحتمية التي يولدها اسلوب الانتاج الرأسمالي ، ومن اهمية هذه الازمات بوصفها ازمات اسلوب الانتاج هذا نفسه وبوصفها ادوات قسرية للانقلاب الاجتماعي — لم تعد بنا حاجة الى تضييع الكلمات على الاعتراض على آراء السيد دوهرنج السطحية بشأن هذه المسألة . فلننتقل الى ابداعه الايجابي ، الى «نظامه الطبيعي للمجتمع» .

* ان تعليل الازمات بنقص الاستهلاك يعود الى سيسموندي الذي كان هذا التعليل مبررا لديه نوعا ما . وقد اقتبس رودبيرتوس هذا التعليل من سيسموندي ، اما السيد دوهرنج فقد استنسخه ، بدوره ، من رودبيرتوس ، واضفى عليه ، كعادته ، طابعا اكثر سطحية .

ان هذا النظام المبني على اساس «المبدأ الشمولي للعدالة» والمعفو ، بالتالي ، من اية ضرورة للالتفات الى الوقائع المادية المزعجة ، انما يتكون من اتحاد الكومونات الاقتصادية التي توجد بينها

«حرية التنقل وقبول الاعضاء الجدد الالزامي طبقا لقوانين واصول ادارية معينة» .

وان الكومونة الاقتصادية نفسها هي بالدرجة الاولى

«مخطط شامل ذو اهمية تاريخية عالمية» وهي تتجاوز بعيدا «الحلول النصفية الخاطئة» التي يطرحها المدعو ماركس ، مثلا . وهي تعني «رابطة لاشخاص موحدين فيما بينهم ، بحكم حقهم العمومي في التصرف بمساحة معينة من الارض وبمجموعة من المؤسسات الانتاجية ، وذلك لاجل النشاط المشترك والمساهمة المشتركة في الدخل» . وان الحق العمومي هو «الحق في الشيء . . . بمعنى **الموقف العمومي الصرف ازاء الطبيعة** والمؤسسات الانتاجية» .

فليبق تفسير ما يعنيه ذلك لحقوقيي الكومونة الاقتصادية المرتقبين ، وليتعبوا اذهانهم في فك لغزه ، اما نحن فنرفض القيام باية محاولة في هذا الاتجاه . والشيء الوحيد الذي نعرفه من السيد دوهرنج هو

ان هذا الحق لا يطابق اطلاقا «الملكية التعاونية للرابطات العمالية» التي لا تستبعد المنافسة المتبادلة ولا حتى استثمار العمل الماجور .

وتجري الاشارة عرضا هنا الى

ان فكرة «الملكية المشتركة» التي نصادفها كذلك عند ماركس «غير واضحة ومشكوك فيها على اقل تقدير ، لان هذا التصور عن المستقبل يبدو دوما وكانه لا يعني الا الملكية التعاونية لجماعات عمالية منفصلة» .

اننا نواجه هنا من جديد واحدا من «اساليب» الدس «الخسيسة» المعتادة عند السيد دوهرنج و«التي تصلح تماما لطابعها المبتذل» (كما يقول هو) «كلمة مبتذلة واحدة هي الحقارة» . ان ذلك محض افتراء شأنه شأن افتراء آخر للسيد دوهرنج يزعم فيه ان الملكية المشتركة عند ماركس هي «الملكية الفردية والعامة في الوقت ذاته» .

الا ان من الواضح على اية حال : ان الحق العمومي لهذه الكومونة الاقتصادية في وسائل عملها هو حق الملكية المطلق ، على الاقل بالنسبة لاية كومونة اقتصادية اخرى ، وكذلك بالنسبة للمجتمع كله وللدولة .

الا ان هذا الحق يجب ان يكون محروما من امكانية «الانعزال ، . . . عن العالم الخارجي ، لانه توجد بين مختلف الكومونات الاقتصادية حرية التنقل وقبول الاعضاء الجدد الالزامي طبقا لقوانين واصول ادارية معينة . . . مثل . . . الانتماء الحالي الى تنظيم سياسي ما او المشاركة في الشؤون الاقتصادية للمشاعة» .

اذن ، فستكون هناك كومونات اقتصادية غنية وفقيرة ، وسيجري التعادل فيما بينها عن طريق تقاطر السكان على الكومونات الغنية وانحسارهم عن الكومونات الفقيرة . وهكذا فان السيد دوهرنج الراغب في ازالة التنافس على المنتوجات بين الكومونات المنفردة عن طريق تنظيم التجارة على نطاق الامة ، يترك المجال باطمئنان لوجود التنافس على المنتجين . فالاشياء تحذف من ميدان المنافسة بينما يظل الناس خاضعين لها .

الا ان ذلك بعيد عن ان يقدم لنا توضيحا بخصوص «الحق العمومي» . فبعد صفحتين يعلن السيد دوهرنج لنا :

ان الكومونة التجارية تمتد « بالدرجة الاولى بعيدا بعد المنطقة السياسية الاجتماعية التي يعتبر سكانها بمجملهم فاعلا حقوقيا موحدا ويتمتعون ، بصفتهم هذه ، بحق التصرف بكل الاراضي والمساكن والمؤسسات الانتاجية» .

اذن ، يعود حق التصرف ، مع ذلك ، ليس الى كومونة معينة ، بل الى الامة بأسرها . وان «الحق العمومي» و«الحق في الشيء» و«الموقف العمومي ازاء الطبيعة» وهلمجرا — ان ذلك كله ليس فقط «غامضا ومشكوكا فيه على اقل تقدير» بل ويناقض نفسه بنفسه . فان ما يحصل هنا بالفعل هو «ملكية فردية وعامة في الوقت ذاته» — وذلك ، على الاقل ، لان كل كومونة اقتصادية منفصلة هي ايضا فاعل للحقوق . وان هذا «الشكل الهجين الغامض» لا يمكن ان نصادفه الا عند السيد دوهرنج نفسه .

وعلى اية حال فان الكومونة الاقتصادية تتصرف بوسائل عملها لغرض الانتاج . فكيف يسير هذا الانتاج ؟ اذا حكمنا عليه بما يقوله لنا السيد دوهرنج نراه يسير بالطريقة القديمة تماما ، مع فارق واحد هو ان الكومونة حلت الآن محل الرأسمالي . واكثر مما نعرفه ايضا هو ان كل شخص منذ الآن فقط يمنح الاختيار الحر للمهنة وان واجب العمل يفرض على الجميع بصورة متساوية .

ان تقسيم العمل داخل المجتمع من جهة ، وداخل كل مؤسسة انتاجية منفردة من جهة اخرى هو الذي يكون الشكل الاساسي لكل الانتاج القائم حتى الآن . فما هو موقف نظام دوهرنج «التشريكي» من تقسيم العمل ؟

ان اول تقسيم اجتماعي كبير للعمل هو انفصال المدينة عن القرية .

يعتقد السيد دوهرنج ان هذا التناحر «لا يمكن ازالته بحكم طبيعة الاشياء نفسها» . ولكنه «على العموم ليس صحيحا تماما الظن بان الهوة بين الزراعة والصناعة . . . لا يمكن ملؤها . ففي الواقع توجد الآن استمرارية معينة في الانتقال بينهما ، وينتظر انها ستكون في المستقبل اكبر بكثير» . فقد تغلغل الآن الى الزراعة والاقتصاد الزراعي فرعان صناعيان : «اولا — تقطير الكحول ، وثانيا — صنع السكر البنجري . . . اما اهمية انتاج الكحول فهي كبيرة الى حد انهم يقللون منها اكثر مما يبالغون فيها» . و«اذا نشأت بنتيجة اكتشافات ما طائفة اكبر من الفروع الصناعية التي تستدعي ضرورة ايجاد الانتاج في الريف على مقربة مباشرة من مصادر الخامات ، فان ذلك من شأنه ان يضعف التضاد بين المدينة والريف و«يؤمن اوسع اساس لتطور الحضارة» . على كل حال «فان شيئا من هذا القبيل يمكن ان يحدث بطريق آخر . فبالاضافة الى الضرورة التكنيكية تكتسب الحاجات الاجتماعية اهمية متزايدة باطراد ، وعندما سيكون لهذه الاخيرة تأثير حاسم على توزيع مختلف انواع النشاط البشري فلن يكون بالامكان الاستهانة بالمنافع الناجمة عن اقامة ارتباط منتظم وثيق بين اشغال الريف والنشاط الخاص بمعالجة المواد تكنيكيا» .

وها هي مسألة الحاجات الاجتماعية تطرح في الكومونة الاقتصادية . افلا تسرع ، والحال هذه ، الى الاستفادة باكمل قدر من المنافع المذكورة اعلاه والنابعة من الجمع بين الزراعة والصناعة ؟ ان السيد دوهرنج لن يتباطأ الآن ، طبعا ، في ان يخبرنا ، بالاسهاب

الملازم له ، عن «فهمه الادق» لموقف الكومونة الاجتماعية من هذه المسألة . أليس كذلك ؟ ان القارئ سيكون على خطأ مبين اذا ظن ذلك . فان الاقوال الضحلة والمطروقة المذكورة اعلاه والتي تدور طوال الوقت ، هذه المرة ايضا ، حول ميدان تقطير الكحول وصناعة السكر من مفعول القانون البروسي – ذلك هو كل ما يستطيع السيد درهرنج ان يخبرنا به بخصوص مسألة التضاد بين المدينة والقرية في الحاضر والمستقبل .

فلننتقل الى تفاصيل تقسيم العمل . فالسيد دوهرنج هنا «اكثر دقة» بعض الشيء . فهو يتحدث عن

«الشخصية التي يجب ان تنكب على نوع **واحد وحيد** من النشاط» . واذا كان المقصود هو استحداث فرع انتاجي جديد ما فان «المسألة تتلخص فقط فيما اذا كانت هناك امكانية ، على نحو ما ، لايجاد عدد معين من **الكائنات** التي **تكرس انفسها لانتاج نوع واحد من المنتجات** ، وكذلك فيما اذا كان بالامكان تامين الاستهلاك اللازم لها» (!) . ان اي فرع للانتاج في النظام التشريكي «**لن يتطلب عمل** جمهور كبير **من السكان**» . وسوف توجد في النظام التشريكي ايضا «**انواع اقتصادية**» من البشر «متباينة من حيث نمط حياتها» .

وهكذا يظل كل شيء في ميدان الانتاج على حاله القديم بهذا القدر او ذاك . صحيح ان السيد دوهرنج يعترف بان

«تقسيما معيبا للعمل» **لا** يزال يسود المجتمع حتى الآن ،

اما فيم يكمن هذا التقسيم المعيب وما الذي سيحل محله في الكومونة الاقتصادية فلا يقال لنا عن ذلك اكثر مما يلي :

«اما مسألة التقسيم نفسه للعمل ، فهي ، كما اسلفنا ، يمكن ان تعتبر محلولة اذا اخذت بعين الاعتبار الفوارق في الظروف الطبيعية والقابليات الشخصية» .

والى جانب القابليات ستلعب الميول الشخصية دورا ايضا :

«ان جاذبية الصعود الى انواع النشاط التي تتطلب قابليات اكبر واعداد تمهيديا ستعتمد كليا على الميل الى العمل المناسب وعلى الارتياح من **اداء هذا الشيء بالذات وليس غيره**» (اداء الشيء !) .

وبهذا النحو ستحفز في النظام التشريكي مباراة

و«سيكتسب الانتاج نفسه مصلحة معينة ، في حين ان النزعة الحرفية البليدة ، التي لا تقدر الانتاج الا بوصفه وسيلة للحصول على الدخل ستكف عن ان تترك اثرها العميق على كل العلاقات الاجتماعية» .

في كل مجتمع ذي شكل متكون عفويا لتطور الانتاج - والمجتمع الحالي من هذا النوع بالذات - لا يسيطر المنتجون على وسائل الانتاج ، بل تسيطر وسائل الانتاج على المنتجين . وفي مثل هذا المجتمع يتحول كل مرتكز جديد للانتاج بالضرورة الى وسيلة جديدة لاستعباد المنتجين من قبل وسائل الانتاج . ويخص ذلك في المقام الاول مرتكزا للانتاج كان ، حتى ظهور الصناعة الكبيرة ، هو الاقوى - تقسيم العمل . كان اول تقسيم كبير للعمل - انفصال المدينة عن القرية - قد حكم على سكان الريف بالبلادة طوال آلاف السنين ، وعلى سكان المدن بتحول كل منهم الى عبد لحرفته الخاصة . وقد دمر هذا التقسيم اساس التطور الروحي للبعض والتطور البدني للبعض الآخر . فاذا كان الفلاح ينهمك في الارض ، واذا كان ابن المدينة ينهمك في حرفته ، فان الارض تستحوذ على الفلاح والحرفة تستحوذ على الحرفي بنفس القدر . ومع تقسيم العمل ينقسم الانسان نفسه . وتقدم سائر القابليات البدنية والروحية قربانا لتطوير نشاط واحد وحيد . ان تشويه الانسان هذا يزداد بنفس القدر الذي يزداد به تقسيم العمل الذي يبلغ ذروة تطوره في المانوفاكتورة . ان المانوفاكتورة تجزئ الحرفة الى عملياتها الجزئية المنفصلة ، وتفرد كلا منها لعامل منفرد كمهنة له مدى الحياة وتربطه على هذا النحو مدى الحياة بوظيفة جزئية معينة وباداء عمل معينة . «ان المانوفاكتورة تشوه العامل عندما تغرس فيه بصورة مصطنعة احدى المهارات الوحيدة الجانب وتقمع عالم ميوله ومواهبه الانتاجية . . . وينقسم الفرد نفسه ويتحول الى اداة تلقائية للعمل الجزئي المعنى» (ماركس) (٢٢٦) - الى اداة تلقائية لا تبلغ الكمال في حالات كثيرة الا عن طريق التشويه البدني والروحي للعامل حقا وفعلا . ان الآلات المستخدمة في الصناعة الكبيرة تهبط بالعامل من

مكانة الآلة الى دور الملحق البسيط لها . «ان التخصص مدى الحياة وهو ادارة اداة جزئية يتحول الى تخصص مدى الحياة هو خدمة آلة جزئية . ويجرى سوء استخدام الآلة من اجل تحويل العامل نفسه منذ الطفولة الى جزء من آلة جزئية» (ماركس) (٢٢٧) . وبنتيجة تقسيم العمل يصبح ليس العمال وحدهم ، بل والطبقات التي تستغلهم بصورة مباشرة او غير مباشرة ، عبيدا لادوات نشاطها : فالبرجوازي الخاوي روحيا مستعبد من قبل رأسماله وتعطشه الى الربح ؛ والحقوقي مستعبد من قبل آرائه الحقوقية المتحجرة التي تسوده كقوة مستقلة ، و«الطبقات المثقفة» مستعبدة عموما من قبل مختلف اشكال ضيق الافق المحلي والنزعة الوحيدة الجانب المحلية ومن قبل قصر نظر هذه الطبقات ذاتها بدنيا وروحيا وتشوه تربيتها المفصلة بمعيار اختصاص معين واحد ، ومن قبل التصاقها مدى الحياة بهذا الاختصاص – حتى اذا كان هذا الاختصاص هو مجرد التبطل .

كان الطوباويون قد ادركوا تماما عواقب تقسيم العمل ورأوا تشويه العامل من جهة ، ومن جهة اخرى تشويه النشاط العملي نفسه الذي اقتصر على جعل العامل يكرر بصورة ميكانيكية رتيبة طوال حياته عملية بعينها . وكان فوريه واوين قد طالبا كلاهما بازالة التضاد بين المدينة والقرية بوصفها الشرط الاساسي الاول لازالة التقسيم القديم للعمل عموما . وكان رأي الاثنين ان السكان يجب ان يوزعوا على طول البلاد وعرضها بجماعات من ١٦٠٠–٣٠٠٠ شخص ، وكل جماعة تشغل في مركز منطقتها قصرا هائلا وتمارس الشؤون المنزلية المشتركة . ومع ان فوريه يتحدث احيانا عن المدن ، الا ان هذه المدن نفسها تتكون فقط من اربعة او خمسة من تلك القصور المتجاورة . وفي رأي الاثنين ان كل فرد من افراد المجتمع يمارس الزراعة والصناعة سواء بسواء . ويفرد فوريه الدور الرئيسي في الصناعة للحرف والمانوفاكتورة ، بينما يفرد اوين ، على العكس ، هذا الدور للصناعة الكبيرة ، وهو يطالب باستخدام قوة البخار والمكائن في الاعمال العائدة الى الشؤون المنزلية . ولكن كلاهما يطالبان بان يوجد في الزراعة والصناعة اكبر قدر ممكن من تناوب الاشغال لكل شخص وبان يجري ، وفقا لذلك ، اعداد

الشباب بالتربية للنشاط التكنيكي باكبر ما يمكن من التنوع . وفي رأي الاثنين ان الانسان يجب ان يطور قابلياته من جميع الوجوه عن طريق النشاط العملي المتنوع ، ويجب ان يستعيد العمل جاذبيته التي فقدها بسبب تقسيمه - وذلك بالدرجة الاولى عن طريق التناوب المذكور في الاشغال وما يناسب ذلك من مدة غير طويلة «للنوبة» (على حد تعبير فوريه) (٢٢٨) المخصصة لكل شغل على حدة . ان كلا هذين الطوباويين اسمى بما لا يقاس من نمط تفكير الطبقات الاستغلالية الذي ورثه السيد دوهرنج والذي يقول بان التضاد بين المدينة والقرية غير قابل للزوال بحكم طبيعة الامور نفسها . وبموجب نمط التفكير المحدود هذا ، يجب ان يظل عدد معين من «الكائنات» في كل الظروف محكوما عليه بان ينتج نوعا **واحدا** من المنتوجات : وبهذه الطريقة يريدون تخليد «الانواع الاقتصادية» لاناس يتميزون من حيث نمط حياتهم - اناس يشعرون بالارتياح لانهم يمارسون هذا العمل بالذات وليس غيره ، وبالتالي فقد هبطوا الى القاع لدرجة تجعلهم **يفرحون** لعبوديتهم ولتحولهم الى كائنات وحيدة الجانب . وبالمقارنة مع الافكار الرئيسية الواردة حتى في اكثر خيالات «الابله» فوريه جسارة وجنونا ، وبالمقارنة حتى مع اكثر افكار «الباهت الضحل الفظ» اوين ضآلة ، فان السيد دوهرنج الذي يظل هو ذاته بالكامل عبدا لتقسيم العمل ، يبدو قزما مغترا بنفسه .

ان المجتمع عندما يتضلع بكل وسائل الانتاج بغية استخدامها بشكل مبرمج اجتماعيا انما يزيل استعباد الناس القائم حاليا من قبل وسائلهم الانتاجية . بديهي ان المجتمع لا يستطيع ان يحرر نفسه دون ان يحرر كل فرد من افراده . وبالتالي فان اسلوب الانتاج القديم يجب ان يقلب بصورة جذرية ، ويجب ان يختفي خصوصا التقسيم القديم للعمل . وسيحل محله تنظيم للانتاج حيث لا يستطيع احد ان يلقي من جهة على كاهل الغير اعباء مساهمته في العمل الانتاجي ، في هذا الشرط الطبيعي للوجود البشري ، وحيث يغدو العمل الانتاجي ، من جهة اخرى ، وسيلة لتحرير الناس ، وليس وسيلة لاستعبادهم ، وذلك بان يهيىء لكل منهم امكانية التطور في جميع الاتجاهات والكشف الفعال عن كل قابلياته البدنية والروحية

على حد سواء – وبالتالي حيث يتحول العمل الانتاجي من عبء ثقيل الى متعة .

ان ذلك كله ، في الوقت الحاضر ، ليس خيالا وليس امنيات نبيلة على الاطلاق . ففي ظل التطور الحالي للقوى المنتجة تكفي زيادة للانتاج ستنجم عن مجرد تعميم القوى المنتجة ، ويكفي مجرد ازالة الصعوبات والعراقيل والتبذير في المنتوجات ووسائل الانتاج النابعة من اسلوب الانتاج الرأسمالي ، لتقليص وقت عمل كل فرد ، مع مشاركة الجميع في العمل ، الى احجام غير كبيرة ، حسب التصورات الحالية .

كما لا يعتبر التقسيم القديم للعمل البتة مطلبا لا يتحقق الا بالحاق الضرر بانتاجية العمل . بالعكس ، فبفضل الصناعة الكبيرة صارت تلك الازالة شرطا للانتاج نفسه . «ان الانتاج الآلي يزيل ضرورة التثبيت المانوفاكتوري لتوزيع جماعات العمال بين مختلف المكائن وربط عمال بعينهم الى وظائف بعينها مدى الدهر . ولما كانت حركة المعمل ككل تنطلق ليس من العامل ، بل من الآلة ، فمن الممكن هنا ان يجرى استبدال متواصل للعاملين دون انقطاعات في عملية العمل . . . واخيرا فان السرعة التي يتعلم بها الانسان في فتوته ان يعمل بالآلة ، تلغي بدورها ضرورة تربية فئة خاصة من العمال الآليين الصرف» (٢٢٩) . ولكنه في الوقت الذي يضطر فيه الاسلوب الرأسمالي لاستخدام المكائن الى الابقاء على التقسيم القديم للعمل مع وظائفه الجزئية المتحجرة ، رغم كونه قد اصبح نافلا من الناحية التكنيكية ، فان المكائن نفسها تتمرد على هذا العنصر الذي ولى زمانه . ان القاعدة التكنيكية للصناعة الكبيرة ثورية . «وبواسطة ادخال المكائن والعمليات الكيمياوية والطرائق الاخرى تحقق الصناعة الكبيرة دوما انقلابات في القاعدة التكنيكية للانتاج ، ومعها في وظائف العمال وفي التراكيب الاجتماعية لعملية العمل . وهي بذلك تضفي على الدوام ايضا طابعا ثوريا على تقسيم العمل داخل المجتمع وتنقل بلا انقطاع كميات كبيرة من الرساميل وعددا كبيرا من العمال من فرع انتاجي الى آخر . ولذلك فان طبيعة الصناعة الكبيرة تستوجب تغيير الشغل وحركة الوظائف وتحرك العامل من جميع الوجوه . . . وقد رأينا كيف يتجلى هذا التناقض المطلق . . .

بقساوة في التضحية المتواصلة بالطبقة العاملة وفي التبذير المفرط بالقوى العاملة والدمار المرتبط بالفوضى الاجتماعية . ذلك هو الجانب السلبي . واذا كان تغيير الشغل لا يشق لنفسه الطريق الآن الا كقانون طبيعي لا يقهر وبالقوة المدمرة العمياء للقانون الطبيعي الذي يواجه العوائق في كل مكان ، فان الصناعة الكبيرة نفسها ، من جهة اخرى ، تجعل بكوارثها الاعتراف بتغيير الشغل وبالتالي الاعتراف بتعدد اشغال العمال على اوسع نطاق ممكن ، مسألة حياة او موت وقانونا شاملا للانتاج الاجتماعي يجب ان تتكيف العلاقات لتنفيذه بصورة طبيعية . وهي تطرح المهمة التالية ، كمسألة حياة او موت : استبدال فظاعة وجود السكان العاملين الاحتياطيين التعساء الذين يُحتفظ بهم على سبيل الاحتياط لتلبية حاجات الرأسمال المتغيرة الى الاستغلال ، بأهلية الانسان المطلقة لتلبية الحاجات المتغيرة الى العمل ، واستبدال العامل الجزئي ، الحامل البسيط لوظيفة اجتماعية جزئية معينة ، بفرد متطور من جميع الوجوه تعتبر مختلف الوظائف الاجتماعية بالنسبة له اساليب متعاقبة للنشاط الحيوي» . (ماركس ، «رأس المال») (٢٣٠) .

ان الصناعة الكبيرة التي علمتنا ان نحول ، للاغراض التكنيكية ، الحركة الجزيئية الممكنة التحقيق في كل مكان بهذا القدر او ذاك الى حركة كتلوية قد خلصت الانتاج الصناعي بقدر كبير من الاطر المحلية . كانت قوة الماء مرتبطة بالمكان المعني ، اما قوة البخار فقد كانت حرة . ولئن كانت قوة الماء مرتبطة بالقرية بالضرورة ، فان قوة البخار ليست مرتبطة لزوما بالمدينة . وان الاستخدام الرأسمالي لقوة البخار هو وحده الذي يركزها في المدن على الاغلب ، ويحول القرى المعملية الى مدن معملية . ولكنها بذلك تنسف في الوقت ذاته شروط السير الطبيعي للانتاج . ان المطلب الاول للآلة البخارية والمطلب الرئيسي لجميع فروع الصناعة الكبيرة تقريبا هو وجود الماء الصافي نسبيا . والحال فان المدينة المعملية تحول الماء ايا كان الى سائل نتن . ولذلك فبقدر ما يكون التركز في المدن شرطا اساسيا للانتاج الرأسمالي يسعى كل رأسمالي صناعي على حدة بنفس القدر دوما الى نقل مؤسسته من المدن الكبيرة التي يخلقها الانتاج الرأسمالي من كل بد الى الارياف .

ويمكن دراسة هذه العملية بالتفصيل في صناعة النسيج في منطقتي لانكشاير ويوركشاير . فان الصناعة الكبيرة الرأسمالية تنشيء هناك بلا انقطاع مدنا كبيرة جديدة لانها تندفع دوما من المدينة الى القرية . ويحدث الشيء ذاته في مناطق صناعة تحويل المعادن ، حيث تسفر اسباب اخرى جزئيا عن نفس النتائج .

ولا يمكن هنا ايضا ازالة هذه الحلقة المفرغة الجديدة ، هذا التناقض المستأنف دوما في الصناعة الحديثة ، الا بازالة طابعها الرأسمالي . ولا يستطيع الا المجتمع القادر على تأمين التوفيق المتناسق بين قواه المنتجة حسب خطة عامة واحدة ان يسمح للصناعة بان تنتشر في ربوع البلاد بالشكل المناسب لتطورها وصيانتها ، وكذلك لتطوير سائر عناصر الانتاج .

وهكذا ، فان ازالة التضاد بين المدينة والقرية ليست ممكنة وحسب ، بل غدت ضرورة مباشرة للانتاج الصناعي نفسه ، كما للانتاج الزراعي . وفضلا عن ذلك فهي ضرورية لاعتبارات الصحة الاجتماعية . وعن طريق الاندماج بين المدينة والقرية فقط يمكن التخلص من التلوث الحالي للهواء والماء والتربة ، وبهذا الشرط وحده تستطيع جماهير سكان المدن ، وهي على سبيل الذبول الآن ، من التوصل الى وضع يستخدم فيه برازهم سمادا للنبات بدلا من ان يكون مصدرا للامراض .

لقد غدت الصناعة الرأسمالية مستقلة نسبيا عن الاطر الضيقة للانتاج المحلي للمواد الخام الضرورية لها . وتستخدم صناعة النسيج في الغالب الخامات المستوردة . ويجري في بريطانيا والمانيا تحويل فلزات الحديد الاسبانية ، كما يجري في بريطانيا تحويل فلزات النحاس الاسبانية والاميركية الجنوبية . ان كل حوض لاستخراج الفحم الحجري يزود الصناعة بالوقود الى مسافة بعيدة خارج حدوده فيشمل منطقة تزداد اتساعا من عام لآخر . وعلى طول الساحل الاوربي يجري تشغيل الآلات البخارية بالفحم الحجري الانجليزي ، وفي بعض الاماكن بالفحم الالماني والبلجيكي . ان المجتمع المتحرر من شراك الانتاج الرأسمالي يمكن ان يسير شوطا ابعد في هذا الاتجاه . وعندما ينمي المجتمع جيلا جديدا من المنتجين المتطورين من جميع الوجوه والذين يفهمون الاسس العلمية للانتاج

الصناعي كله والذين درس كل منهم في التطبيق طائفة كاملة من فروع الانتاج من البداية حتى النهاية ، انما يخلق بذلك قوة منتجة جديدة تتجاوز كثيرا الجهد المبذول لنقل الخامات والوقود من المراكز الواقعة بعيدا .

وهكذا ، فان ازالة الهوة بين المدينة والقرية ليست طوباوية كذلك من الناحية التي يعتبر فيها شرطا لهذه الازالة التوزيع المتعادل باكبر قدر ممكن للصناعة الكبيرة في ربوع البلاد . صحيح ان الحضارة خلفت لنا بشخص المدن الكبيرة تركة يتطلب التخلص منها وقتا طويلا وجهودا بالغة . ولكن تلك المدن يجب ان تزول – وستزول بالتأكيد حتى وان كانت تلك ستغدو عملية طويلة جدا . ومهما كان المصير الذي ينتظر الامبراطورية الجرمانية للامة البروسية فان بسمارك بوسعه ان يرقد في القبر فخورا بالتأكد من ان حلمه المنشود في هلاك المدن الكبيرة سيتحقق من كل بد (٢٣١) .

والآن ، بعد كل ما قلناه ، يمكن ان نقيم باستحقاق تصور السيد دوهرنج الصبياني بان المجتمع يمكن ان يضع يده على مجمل وسائل الانتاج دون ان يجري انقلابا جذريا في اسلوب الانتاج القديم ودون ان يزيل ، في المقام الاول ، التقسيم القديم للعمل ، وبان المهمة يمكن ان تعتبر محلولة بمجرد ان «تؤخذ بعين الاعتبار الفوارق في الظروف الطبيعية والقابليات الشخصية» . علما بان جماهير غفيرة من الكائنات البشرية تظل كالسابق مشدودة الى انتاج نوع **واحد** من المنتوجات وان «مجامع سكانية» باكملها ستعمل في فرع واحد ما من فروع الانتاج ، وستبقى البشرية ، كما كانت حتى الآن ، مقسمة الى عدد معين من «الانواع الاقتصادية» المشوهة باشكال مختلفة ، من قبيل «الحمالين» و«المعماريين» . ويستنتج من ذلك ان المجتمع ككل يجب ان يغدو سيدا لوسائل الانتاج لغرض واحد هو ان يبقى كل فرد من افراد المجتمع على حدة عبدا لوسائله الانتاجية ولا يحصل الا على حق اختيار **نوعية** وسيلة الانتاج التي تستعبده . ولينتبه القارئ كذلك الى زعم السيد دوهرنج بان الهوة بين المدينة والقرية «لا يمكن ازالتها بحكم طبيعة الاشياء نفسها» ، والى تسليمه هنا بمسكّن طفيف واحد فقط في فرعي

الانتاج البروسيين الخالصين من حيث تجاورهما – تقطير الكحول وصناعة السكر البنجري ، والى انه يعتبر توزيع الصناعة في ربوع البلاد متوقفا على اكتشافات مرتقبة ما وعلى الضرورة **القسرية** لربط الانتاج الصناعي مباشرة بانتاج الخامات – الخامات التي تستخدم الآن في اماكن تزداد بعدا عن مكان انتاجها – والى محاولته ، في الختام ، لان يحمي مؤخرته بتأكيد ان الحاجات الاجتماعية ستؤدى مع ذلك ، في آخر المطاف ، الى الجمع بين الزراعة والصناعة ، حتى **خلافـــا** للاعتبارات الاقتصادية ، وكأنما في ذلك تضحية اقتصادية ما !

ان العناصر الثورية التي يتعين عليها ان تزيل التقسيم القديم للعمل ، ومعه الهوة بين المدينة والقرية ، وان تجري الانقلاب في الانتاج كله ، موجودة بحالتها الجنينية في ظروف الانتاج في الصناعة الكبيرة المعاصرة ، ولا تجد ما يعيق تطورها اللاحق الا في اسلوب الانتاج الرأسمالي الحالي . الا ان فهم ذلك يتطلب ، طبعا وجود افق اوسع قليلا من ميدان مفعول القانون البروسي ، حيث يعتبر الفودكا والسكر البنجري نتاجين حاسمين للصناعة ، وحيث يسع المرء ان يدرس الازمات التجارية بموجب حالة سوق الكتب . ان ذلك يتطلب معرفة الصناعة الكبيرة الحقيقية في تطورها التاريخي وحالتها الفعلية الراهنة ، وخصوصا في البلد الذي هو موطنهـــا وكذلك المكان الوحيد الذي حققت فيه تطورها الكلاسيكي . وعند ذاك لن تراود احدا الرغبة في ابتذال الاشتراكية العلمية المعاصرة والهبوط بها الى مستوى **اشتراكية** السيد دوهرنغ **البروسيـــة الخالصة** .

٤ ــ التوزيع

رأينا اعلاه * ان الاقتصاد السياسي عند دوهرنج ينحصر في الموضوعة القائلة بان اسلوب **الانتاج** الرأسمالي جيد تماما ويمكن الابقاء عليه ، الا ان اسلوب **التوزيع** الرأسمالي من رجس الشيطان ويجب ان يزول . وتأكدنا الان من ان «النظام التشريكي» الدوهرنجي ما هو الا تطبيق لهذه الموضوعة في الخيال . حقا ، فالسيد دوهرنج لا يجد اي عيوب تقريبا في اسلوب الانتاج في المجتمع الرأسمالي بحد ذاته . وهو يريد الابقاء على التقسيم القديم للعمل بجميع سماته الجوهرية ، ولذا لا يستطيع ان ينبس بكلمة واحدة تقريبا بصدد الانتاج في الكومونة الاقتصادية التي صممها . بديهي ان الانتاج هو ميدان نواجه فيه وقائع ملموسة فلا يمكن «للخيال الحكيم» ان يترك لتحليق روحه الطليقة هنا الا مجالا ضيقا وذلك لان احتمال الفشل كبير جدا . ولكن الامر مغاير فيما يخص التوزيع . فهو ، في رأي السيد دوهرنج ، لا يرتبط اي ارتباط بالانتاج ، والذي يحدده ليس هو الانتاج ، بل مجرد فعل الارادة : فهو كأنما مخصص بمشيئة السماء ليغدو ميدانا «للسيمياء الاجتماعية» الدوهرنجية .

ان الواجب المتساوي للجميع بالمشاركة في الانتاج انما يطابقه الحق المتساوي في الاستهلاك . وان هذا الحق المتساوي في الاستهلاك ينظم سواء بسواء ، على نطاق الكومونة الاقتصادية وعلى نطاق الكومونة التجارية التي تشمل طائفة كاملة من الكومونات الاقتصادية . وهنا «تجري مبادلة

* راجع ص ٢١٨ من هذا الكتاب . **الناشر** .

العمل . . . بعمل آخر حسب مبدأ التقييم المتساوي . . . ان العمل الناجز وما يقدم مقابله يمثلان هنا كميتين من العمل متساويتين حقا» . علما بان «تسوية القوى البشرية» هذه تحتفظ باهميتها «بغض النظر عن مقدار ما انتجه الاشخاص المنفردون من منتوجات زيادة او نقصانا ، بل **وحتى في** الحالات التي لا ينتجون فيها بالصدفة **اي شيء**» ، وذلك لانه يمكن ان يعتبر عملا ناجزا اي شغل كان – وبالتالي ممارسة اللعب والتنزه ايضا – بحكم انه يتطلب انفاق وقت وقوى . بيد ان هذا التبادل يجري ليس بين اشخاص منفردين ، وذلك لان مالك كل وسائل الانتاج ، وبالتالي كل المنتوجات ، هو المشاعة . ان هذا التبادل يجري من جهة ، بين كل كومونة اقتصادية وبين اعضائها المنفردين ، ومن جهة اخرى ، بين مختلف الكومونات الاقتصادية والتجارية . «ان جميع الكومونات الاقتصادية المنفردة ستستعيض في اطار حدودها عن التجارة الصغيرة بالتسويق المبرمج تماما» . وعلى هذا النحو بالذات تنظم التجارة بالجملة ايضا . «ولذلك يبقى نظام المجتمع الاقتصادي الحر . . . مؤسسة تبادلية هائلة تتحقق اجراءاتها عن طريق الاساس النقدي الذي تهيئه المعادن النفيسة . ان تفهم الضرورة الحتمية لهذه الخاصية الاساسية يميز مخططنا عن جميع الآراء الغامضة الملازمة حتى لاكثر الاشكال عقلانية للتصورات الاشتراكية الرائجة حاليا» .

وبغية هذا التبادل يتعين على الكومونة الاقتصادية ، بوصفها المتملك الاول للمنتوج الاجتماعي ، ان تحدد «لكل نوع من السلع سعرا موحدا» يطابق معدل نفقات الانتاج . «ان الدور الذي يلعبه الآن . . . . ما يسمى بكلفة الانتاج ، فيما يخص تحديد القيمة والسعر ، ستلعبه» (في النظام التشريكي) «. . . تقييمات الكمية المطلوبة من العمل . ان هذه التقييمات ، بموجب المبدأ الذي يعترف لكل فرد بحقوق متساوية في الميدان الاقتصادي ايضا ، تقتصر في آخر المطاف على حساب عدد الاشخاص المساهمين في العمل ؛ وهي ستغدو اساسا لتحديد تناسب الاسعار الذي يطابق في الوقت ذاته الظروف الطبيعية للانتاج والحق الاجتماعي للتسويق . وسيحتفظ انتاج المعادن النفيسة بالاهمية القيادية التي له الآن في تحديد قيمة النقود . . . ويتضح من ذلك اننا ، في النظام الاجتماعي المتغير ، لا نفقد ، بل على العكس ، نجد هنا بالذات ولاول مرة المبدأ الحقيقي للتحديد والمعيار الصالحين بالدرجة الاولى للقيم ، وبالتالي للنسب التي تجري بها مبادلة المنتجات بعضها ببعض» .

ها هي «القيمة المطلقة» الشهيرة قد تحققت في آخر المطاف .

ولكن الكومونة ، من جهة اخرى ، يجب ان تهيئ للاشخاص المنفردين كذلك امكانية شراء المنتوجات منها ، ولهذا الغرض تدفع الكومونة لكل من افرادها يوميا واسبوعيا او شهريا مبلغا معينا من النقود ، ومتساويا

للجميع ، بمثابة بدل لقاء عمله . » ولذلك ، فمن وجهة نظر النظام التشريكي لا فرق بين ما اذا كان الكلام يدور عن ضرورة انتفاء الاجور او عن تحولها الى شكل استثنائي للمداخيل الاقتصادية » . الا ان الاجور المتساوية والاسعار المتساوية تخلق « مساواة كمية ، وان ليست كيفية ، للاستهلاك » ، وبذلك يتحقق اقتصاديا « مبدأ العدالة الشمولي » .

اما بخصوص تحديد مستوى اجور المستقبل هذه فان السيد دوهرنج يكتفي بالقول .

بانه تجري هنا ، كما في جميع الحالات الاخرى ، مبادلة « العمل المتساوي بعمل مساو له » . ولذلك سيدفع لقاء عمل طوله ست ساعات مبلغ من النقود يجسد كذلك ست ساعات من العمل .

الا ان «مبدأ العدالة الشمولي» لا يجوز خلطه اطلاقا بالسواسية الفظة التي تستثير غضب البرجوازي على الشيوعية ايا كانت ، وخصوصا على الشيوعية العمالية العفوية . ان هذا المبدأ ليس قاهرا بالقدر الذي يراد له .

ان المساواة المبدئية بين الحقوق في الميدان الاقتصادي لا تستبعد ان يتواجد الى جانب تلبية متطلبات العدالة تعبير **طوعي** عن الامتنان والتكريم الخاصين . . . فالمجتمع **يتشرف** عندما يشيد باسمى انواع النشاط ويمنحها **علاوة معتدلة** لسد حاجات الاستهلاك » .

ويتشرف السيد دوهرنج هو الآخر عندما يجمع بين عذرية الحمامة وحكمة الافعوان فيحرص بشكل مؤثر على الاستهلاك الاضافي المعتدل لامثاله ممن سينجبهم المستقبل .
وبذلك تتم نهائيا ، برأي دوهرنج ، ازالة اسلوب التوزيع الرأسمالي ، وذلك لانه :

« حتى لو افترضنا بان احدا ما ، في ظل واقع الامور هذا ، سيتوفر لديه حقا فائض من الوسائل الخاصة ، فانه سيكون عاجزا عن العثور على اي مجال يستخدم فيه هذا الفائض استخداما رأسماليا . ولن يعمد شخص منفرد او مجموعة من الاشخاص الى اقتناء هذا الفائض لاغراض الانتاج الا عن طريق التبادل او الشراء ، ولكنهم لن يكونوا ابدا مضطرين لان يدفعوا فائدة مئوية او ربحا لمالك الفائض » . ولذلك يجوز « الميراث المطابق لمبدأ المساواة » . وهو امر حتمي « لان نوعا معينا من الميراث سيكون على الدوام رفيقا لازما لمبدأ العائلة » . وان حق الميراث « لن يستطيع » هو الآخر « ان يؤدي الى

تراكم ثروات كبيرة ، لأن نشوء الملكية . . . هنا لم يعد يستطيع ان يستهدف ايجاد وسائل الانتاج وتوفير امكانية العيش عيشة صاحب دخل ثابت ليس الا» .

وهكذا ، تبدو الكومونة الاقتصادية وقد صممت بتوفيق . فلنر الآن كيف تمارس تسيير اقتصادها .

نفترض ان جميع مشاريع السيد دوهرنج قد تحققت كليا . ونفترض مسبقا ، بالتالي ، ان الكومونة الاقتصادية تدفع لكل عضو من اعضائها لقاء عمله اليومي طوال ست ساعات مبلغا نقديا معينا تتجسد فيه ست ساعات من العمل ايضا . وليكن هذا المبلغ ، مثلا ، ١٢ ماركا . ونفترض بنفس الصورة ان الاسعار تطابق القيم كل المطابقة ، اي انها ، في افتراضاتنا ، تضم فقط النفقات على الخامات وبلى المكائن واستهلاك وسائل العمل والاجور المدفوعة . ان الكومونة الاقتصادية المكونة من مائة شغيل تنتج في هذه الحالة يوميا بضائع بمبلغ ١٢٠٠ مارك ، اما في العام المكون من ٣٠٠ يوم عمل فبمبلغ ٣٦٠٠٠٠ مارك ، وتدفع مثل هذا المبلغ ايضا الى اعضائها الذين يفعل كل منهم ما يحلو له بحصته وقدرها ١٢ ماركا في اليوم الواحد او ٣٦٠٠ مارك في العام . وفي آخر العام ، كما بعد مائة عام ، لن تكون الكومونة اغنى مما كانت عليه في البداية . وخلال كل هذه الفترة لن تكون قادرة حتى على ان تقدم للسيد دوهرنج علاوة معتدلة لسد حاجات الاستهلاك دون ان تمس رصيدها من وسائل الانتاج . اما التراكم فقد طواه النسيان كليا . بل وان الامر اسوأ من ذلك : بما ان الادخار هو ضرورة اجتماعية وان توفير النقود يهيىء شكلا ملائما للادخار ، فان تنظيم الكومونة الاقتصادية يدعو اعضاءها صراحة الى الادخار الخاص وبالتالي الى تحطيم الكومونة نفسها .

فكيف يمكن تلافي هذا التناقض في طبيعة الكومونة الاقتصادية ؟ كان بوسعها ان تبحث عن مخرج في «فرض الجزية» المحبب عند السيد دوهرنج ، وفي العلاوة المضافة الى السعر وان تبيع منتوجها السنوي بمبلغ ٤٨٠٠٠٠ مارك وليس بمبلغ ٣٦٠٠٠٠ مارك . ولكنه لما كانت كل الكومونات الاقتصادية الاخرى في نفس الاوضاع ولذا عليها ان تفعل الشيء ذاته فان كلا منها يضطر اثناء التبادل

مع غيره لان يدفع نفس مبلغ «الجزية» الذي يستلمه وبالتالي فان عبء «الجزية» يقع فقط على اعضائها انفسهم .

او ان الكومونة ستحل هذه المسألة بشكل ابسط ، اي انها ستدفع اجرة عمل كل عضو من اعضائها ، ومدته ست ساعات ، بمنتوج ساعات اقل من ست ، بمنتوج اربع ساعات ، مثلا ، اي انها ستدفع له ٨ ماركات فقط بدلا من ١٢ ماركا ، مع بقاء اسعار البضائع على مستواها السابق .•وفي هذه الحالة تقوم الكومونة صراحة وعلى المكشوف بما كانت تحاول القيام به في الحالة السابقة خفية وبطريقة غير مباشرة : فهي تدخر سنويا القيمة الزائدة التي اكتشفها ماركس ، وقدرها هنا ١٢٠٠٠٠ مارك حيث تدفع اجرة عمل اعضائها بطريقة رأسمالية صرف ، اي باقل من القيمة التي ينتجونها وتضع في الوقت ذاته بالقيمة الكاملة اسعار البضائع التي يمكنهم ان يشتروها منها فقط . وهكذا لا تستطيع الكومونة الاقتصادية ان تكوّن الرصيد الاحتياطي الا اذا فضحت نفسها بوصفها truck system * «نظاما مزوّقاً» ومبنيا على اوسع اساس شيوعي .

وهكذا ، فامامنا احد امرين : فاما ان تبادل الكومونة الاقتصادية «العمل المتساوي بعمل مساو له» ، وعند ذاك سيكون بمقدور افراد خاصين فقط ، وليس بمقدور الكومونة ، ان يكتنزوا رصيدا لمواصلة وتوسيع الانتاج ، واما ان تكوّن الكومونة هذا الرصيد وعند ذاك لا تبادل «العمل المتساوي بعمل مساو له» .

تلك هي حال مضمون التبادل في الكومونة الاقتصادية . فكيف هي حال شكله ؟ يجري التبادل بواسطة النقود المعدنية ، والسيد دوهرنج لا يبخل بالتباهي «بالاهمية التاريخية العالمية» لهذا الإنجاز . الا انه **ليست** هذه النقود في اطار التبادل بين الكومونة واعضائها نقودا على الاطلاق ، وهي لا تضطلع ابدا بوظيفة النقود . انها مجرد ايصالات عمل ، او هي ، على حد تعبير ماركس ، مجرد تأكيد على «الحصة الفردية لمساهمة المنتج في العمل العام وحصة

---

* يطلق مصطلح truck system في بريطانيا على النظام المعروف جيدا في المانيا ايضا ، حيث يمتلك اصحاب المعامل الحوانيت ويرغمون عمالهم على شراء البضائع الضرورية لهم من هذه الحوانيت .

ادعاءاته الفردية بالقسم المخصص للاستهلاك من المنتـــــوج الاجتماعي» ، وفي وظيفتها هذه «قلما تمت بصلة الى النقود مثلمـــا تمت تذكرة المسرح بصلة اليها» (٢٣٢) . ولذلك يمكن ان تستبدل باي رمز آخر . فان ويتلينغ ، مثلا ، يستبدلها «بدفتر الحسابات» الذي يشار في احد جانبيه الى ساعات العمل ، وفي الجانب الآخر - الى المواد الاستهلاكية المستلمة لقاءها (٢٣٣) . وباختصار فان النقود في التبادل بين الكومونة الاقتصادية واعضائها تضطلع ، ببساطة ، بدور «نقود» اوين «العمالية» التي تعتبر ساعة العمـــل وحدة لها ، اي ذلك «الشبح» الذي ينظر اليه السيد دوهرنـــج باحتقار شديد ولكنه مضطر الى ادخاله الى استثمارته ، استثمارة المستقبل . ولا فرق اطلاقا ، بالنسبة لهذا الهدف ، بين ما اذا كانت القسيمة التي ترمز الى كمية «الواجبات الانتاجية» المنفذة و«حقوق الاستهلاك» المكتسبة لقاء ذلك متمثلة في قصاصة من الورق او نوط او قطعة نقدية ذهبية . ولكن بالنسبة للاهداف الاخرى يوجد فرق كبير ، كما سنبين ادناه .

فاذا كانت النقود المعدنية ، على هذا النحو ، لا تضطلع بدور النقود في التبادل بين الكومونة الاقتصادية واعضائها ، بل بدور قسائم عمل مموهة ، فهي تؤدى وظيفتها كنقود بقدر اقل من ذلك في التبادل بين مختلف الكومونات الاقتصادية . والنقود المعدنية نافلة هنا تماما اذا وافقنا على افتراضات السيد دوهرنج . حقـا ، فتكفي هنا المحاسبة البسيطة التي تخدم بسهولة اكبر تبادل منتوجات كمية معينة من العمل بمنتوجات كمية مماثلة من العمل اذا كانت تقوم بحساباتها بواسطة المقياس الطبيعي للعمل - الوقت وساعة العمل كوحدة له - مما لو حولت ساعات العمل في البداية الى نقود . ويغدو التبادل هنا في الواقع تبادلا عينيا صرفا ، وان كل التجاوزات على المتطلبات يجري بسهولة وبساطة تعادلها عن طريق تحويلها الى كومونات اخرى . واذا عانت كومونة ما بالفعل عجزا ازاء الكومونات الاخرى فان كل «الذهب الموجود في الكون» ، مهما اعتبروه «نقودا بالفطرة» ، غير قادر على تخليص هذه الكومونة من ضرورة تغطية العجز عن طريق زيادة عملها الخاص ، اذا كانت لا تريد ان تقـع في تبعيـــة الاستدانـــة من الكومونات الاخرى .

وبالمناسبة ، فلا يجهلن القارئ دوما حقيقة اننا لا نمارس هنا بتاتا تصميم المستقبل . وكل ما نفعله هنا هو اننا نقبل اصطلاحا ، افتراضات السيد دوهرنج ونستخلص الاستنتاجات التي تنبع منها حتما .

وهكذا ، فالذهب الذي هو «نقد بالفطرة» لا يمكن ان يؤدي وظيفته الطبيعية هذه لا في التبادل بين الكومونة الاقتصادية واعضائها ولا في التبادل بين مختلف الكومونات . ومع ذلك يكلف السيد دوهرنج الذهب باداء هذه الوظيفة في «النظام التشريكي» ايضا . وفي مثل هذه الحال تستدعي الحاجة البحث لها عن ميدان نشاط آخر . وهذا الميدان موجود فعلا . ورغم ان السيد دوهرنج يمنح كل شخص حق «الاستهلاك المتساوي كميا» ، فانه لا يستطيع ان يرغم احدا على ذلك . بالعكس ، فهو يفتخر بان كل شخص في العالم الذي بناه يستطيع ان يفعل بنقوده ما يشاء . ولذا فهو لا يستطيع ان يحول دون ان يكتنز بعضهم نقودا ، بينما يعاني البعض الآخر ضنك العيش باجرته . بل وانه يجعل هذا المآل حتميا عندما يعترف صراحة في حق الوراثة بالملكية المشتركة للعائلة ، الامر الذي ينجم عنه واجب اعالة الآباء للابناء . ولكن ذلك يفتح ثغرة هائلة في الاستهلاك المتساوي كميا . فالاعزب يعيش حياة رائعة مرحة باجرته اليومية البالغة ثمانية ماركات او اثني عشر ماركا ، في حين ان الارمل الذي لديه ثمانية ابناء قاصرين يعاني من ضنك العيش بمثل هذه الاجرة . ومن جهة اخرى ، فان الكومونة عندما تقبل ، دون تحفظ ، باية نقود في التسديد تسمح بالتالي باحتمال كون هذه النقود مستحصلة ليس بالعمل الشخصي ، بل بطريقة اخرى . Non olet (٢٣٤) . وهي لا تعرف مصدر تلك النقود . ولكنه في هذه الحالة تتوفر كل الشروط لجعل النقود المعدنية التي كانت حتى الآن تلعب دور مارك العمل فقط تبدأ باداء وظيفة النقود حقا . وتتوفر الامكانية والدافع لاكتناز المال من جهة ، ومن جهة اخرى لظهور الديون . ويقترض المعوزون النقود من الذين يكتنزونها . ان النقود المقترضة التي تقبلها الكومونة في تسديد اثمان الوسائل الحياتية تتحول من جديد الى ما هي عليه في المجتمع المعاصر — الى تجسيد اجتماعي للعمل البشري ومعيار فعلي للعمل

ووسيلة شاملة للتداول . ان جميع «القوانين والاصول الادارية» في العالم عاجزة عن تغيير ذلك عجزها عن تغيير جدول الضرب او التركيب الكيمياوي للماء . وبما انه تتوفر لدى مكتنز المال امكانية لارغام المعوز على دفع الفائدة المئوية ، فمع ظهور النقود المعدنية التي تضطلع بوظيفة النقود الحقيقية ينبعث الربا ايضا .

حتى الآن تناولنا فقط العواقب الناجمة عن ابقاء النقود المعدنية في مجال فعل كومونة دوهرنج الاقتصادية . الا ان سائر العالم المنحوس خارج هذا المجال لا يزال يواصل حياته على الطريقة القديمة . ويظل الذهب والفضة في السوق العالمية **نقودا عالمية** ووسيلة عامة للمشتريات والمدفوعات وتجسيدا اجتماعيا مطلقا للثروة . والى جانب هذا الدور للمعدن النفيس يظهر لدى بعض اعضاء الكومونة الاقتصادية حافز جديد للاكتناز والاثراء والربا ، وهو حافز يدفعهم الى المراوغة الحرة المستقلة ازاء الكومونة وكذلك خارجها ، منتفعين في السوق العالمية بالثروة الخاصة التي ادخروها . ويتحول المرابون الى تجار لوسائل التداول ، اي الى اصحاب بنوك والى اسياد يمتلكون وسائل التداول والنقود العالمية ، وبالتالي الى اسياد وضعوا اليد على الانتاج وعلى وسائل الانتاج نفسها حتى لو ظلت هذه الاخيرة سنين عديدة اخرى تعتبر ، اسميا ، ملكا للكومونة الاقتصادية والتجارية . ولكن هؤلاء المكتنزين والمرابين الذين تحولوا الى اصحاب بنوك يصبحون بذلك ايضا اسيادا للكومونة الاقتصادية والتجارية نفسها . ان «النظام التشريكي» للسيد دوهرنج يختلف بالفعل اختلافا جوهريا جدا عن «التصورات الغامضة» للاشتراكيين الاخرين . فهو لا يتوخى اي هدف ما عدا بعث الماليين الكبار . وتحت رقابتهم ومن اجل حافظات نقودهم ستتفانى الكومونة في ارهاق نفسها بالعمل – اذا كانت ستظهر وستتواجد في زمن ما . ولعل الامر الوحيد الذى قد ينقذها هو ان جامعى الكنوز ربما سيفضلون . . . الهرب من الكومونة دون التماهل وان دقيقة واحدة مستخدمين لذلك نقودهم العالمية .

وفي ظل الجهل الكبير السائد في المانيا بالتعاليم الاشتراكية القديمة يمكن ان يتساءل فتى غرير : اولا يمكن لقسائم العمل التي

قال بها اوين ، مثلا ، ان تقدم هي ايضا حجة لمثل سوء الاستعمال هذا ؟ ومع اننا لسنا ملزمين بان نوضح هنا اهمية قسائم العمل هذه ، ولكننا نرى من المناسب ان نذكر ما يلي – من اجل مقارنة «مخطط» دوهرنج «الشامل» مع آراء اوين «الفظة والباهتة والضحلة» . اولا – ان سوء الاستعمال هذا لقسائم العمل التي قال بها اوين يتطلب تحويلها في البداية الى نقود فعلية ، بينما السيد دوهرنج ينوي ادخال نقود فعلية ولكنه يريد ان يمنعها من الاستخدام الا بشكل قسائم عمل بسيطة . وفي الحالة الاولى يمكن ان يحدث سوء استعمال فعلا ، اما في الحالة الثانية فان طبيعة النقود الفطرية غير المعتمدة على الارادة البشرية تشق الطريق لنفسها : فالنقود تسعى هنا الى الاستعمال الطبيعي الملازم لها خلافا لسوء الاستعمال الذي يريد السيد دوهرنج ان يفرضه عليها بسبب عدم فهمه هو لطبيعة النقود . ثانيا – ان قسائم العمل تمثل عند اوين مجرد شكل انتقالي الى الوحدة الكاملة للموارد الاجتماعية والى استخدامها الحر ، واكثر ما تهدف اليه هو تحقيق مقصد ثانوي يتلخص في جعل الشيوعية مقبولة بقدر اكبر لدى الجمهور البريطاني . ولذلك فلو حمل سوء استعمال ما مجتمع اوين على الغاء قسائم العمل لقام هذا المجتمع من جراء ذلك بخطوة الى الامام نحو هدفه ولارتقى درجة اعلى في تطوره . وبالعكس ، فحالما تلغى كومونة دوهرنج الاقتصادية النقود تفقد «اهميتها التاريخية العالمية» وتفقد روعتها الاصيلة ولا تعود كومونة اقتصادية دوهرنجية وتهبط الى مستوى التصورات الغامضة التي رفعها السيد دوهرنج فوقها بجهود مضنية من خياله العقلاني * .

من اين تظهر كل هذه الضلالات والتذبذبات الغريبة التي حكم بها على كومونة السيد دوهرنج الاقتصادية ؟ انها تظهر ، ببساطة ، من الضباب الذي يلفع مفهومي القيمة والنقود في دماغ السيد

* نلاحظ عرضا ان السيد دوهرنج لا يعرف اطلاقا الدور الذي تلعبه قسائم العمل في مجتمع اوين الشيوعي . وقد بلغت هذه القسائم مسامعه – من كتاب سارغانت – بقدر ما هي واردة في Labour Exchange Bazaars (٢٣٥) غير الموفقة طبعا ، في تلك المحاولات للانتقال من المجتمع القائم الى المجتمع الشيوعي عن طريق تبادل العمل تبادلا مباشرا .

دوهرنج ، ويرغمه في آخر المطاف على السعي الى اكتشاف قيمة العمل . ولكنه طالما ان السيد دوهرنج لا يحتكر في المانيا هذه التصورات الغامضة ، بل لديه ، على العكس ، منافسون كثيرون فيهذا المجال ، فنحن «نرغم انفسنا لحظة على فك الشليلة» التي غزلها هنا .

ان القيمة الوحيدة التي يعرفها الاقتصاد السياسي هي قيمة البضائع . فما هي البضائع ؟ انها المنتجات التي ينتجها في المجتمع منتجون خاصون منعزلون بهذا القدر او ذاك ، اي بالدرجة الاولى المنتجات الخاصة . ولكن هذه المنتجات الخاصة لا تصبح بضائع الا عندما تنتج ليس لاجل الاستهلاك الشخصي ، بل لاستهلاك الاخرين ، اي للاستهلاك الاجتماعي . وهي تدخل حيز الاستهلاك الاجتماعي عن طريق التبادل . وهكذا فالمنتجون الخاصون مترابطون اجتماعيا فيما بينهم ، اي انهم يشكلون المجتمع . ولذا فان منتوجاتهم ، رغم كونها منتوجات خاصة لكل منهم على انفراد ، انما هي في الوقت ذاته منتوجات اجتماعية ، ولكن بصورة غير متعمدة وكأنما خلافا لارادة المنتجين . ففيم يكمن الطابع الاجتماعي لهذه المنتجات الخاصة ؟ من الواضح انه يكمن في خاصيتين : اولا ، في كونها جميعا تلبي حاجة بشرية ما ، ولها قيمة استهلاكية ليس بالنسبة للمنتج فقط ، بل وبالنسبة للآخرين ، وثانيا ، في كونها منتجات للعمل البشري عموما ، للعمل البشري العام ، مع انها تعتبر في الوقت ذاته منتجات لمختلف انواع العمل الخاص . وبما ان لها قيمة استهلاكية بالنسبة للآخرين ايضا ، فانها تستطيع عموما ان تدخل حيز التبادل ؛ وبما انها تنطوي على عمل بشري عام ، على انفاق بسيط لقوة العمل البشرية ، فيمكن ان تكون في سياق التبادل قابلة للمقارنة فيما بينها وان تعتبر متعادلة او غير متعادلة طبقا لكمية هذا العمل الكامن فيها . ففي منتوجين خاصين متساويين يمكن ان تكمن ، في الظروف الاجتماعية المتعادلة ، كمية غير متساوية من العمل الخاص ، ولكن فيهما دوما كمية متساوية من العمل البشري العام . فالحداد غير الماهر يمكن ان يصنع خمس حدوات فقط في الوقت الذي يصنع فيه الحداد الماهر عشرا . الا ان المجتمع لا يحول قلة المهارة الصدفية لدى الفرد الى قيمة . فهو لا يعتبر العمل البشري العام الا عملا يتميز بدرجة متوسطة من المهارة وهي درجة

طبيعية بالنسبة للوقت المعني . ولذا فان الحدوة الوحدة من حدوات الحداد الاول الخمس لا تمثل في التبادل قيمة اكبر من قيمة حدوة واحدة من الحدوات العشر التي صنعها الحداد الثاني في نفس القدر من وقت العمل . ان العمل الخاص لا ينطوي على العمل البشري العام الا بقدر ما يكون هذا العمل الخاص ضروريا من الناحية الاجتماعية .

وهكذا ، فعندما اقول ان لبضاعة ما قيمة معينة فانني اؤكد بذلك : ١) انها تمثل منتوجا نافعا من الناحية الاجتماعية ، و٢) انها قد انتجت من قبل منتج خاص بتكاليفه الخاصة ، و٣) انها ، رغم كونها منتوجا لعمل خاص ، تعتبر في الوقت ذاته ، وكأنما بدون علم منتجها ورغما عنه ، منتوجا لعمل اجتماعي ، علما بانها تعتبر منتوجا لكمية معينة من هذا العمل تحدد بالطريقة الاجتماعية ، من خلال التبادل ، و٤) انني اعبر عن هذه الكمية ليس في العمل نفسه ، ليس في عدد ما من ساعات العمل ، بل في **بضاعة ما اخرى** . وهكذا ، فاذا قلت ان ثمن هذه الساعة يعادل ثمن هذه القطعة من القماش ، وان قيمة كل من الشيئين تعادل ٥٠ ماركا ، فاني اقول بالتالي ان الساعة وقطعة القماش والمبلغ المذكور من النقد تنطوي على كمية متساوية من العمل الاجتماعي . وبذلك اؤكد ان وقت العمل الاجتماعي المتمثل فيها قد قيس اجتماعيا واعتبر متساويا . ولكنه قيس ليس بصورة مباشرة مطلقة ، كما يقاس وقت العمل في حالات اخرى حيث يعبر عنه بساعات العمل او ايام العمل وهلمجرا ، بل بطريقة غير مباشرة ، بواسطة التبادل ، وبصورة نسبية . ولذا لا استطيع ان اعبر عن تلك الكمية المعينة من وقت العمل بساعات العمل التي يبقى عددها مجهولا بالنسبة لي ، لا استطيع القيام بذلك الا بطريقة غير مباشرة وبصورة نسبية ايضا ، اي في بضاعة ما اخرى تمثل كمية متساوية من وقت العمل الاجتماعي . وللساعة نفس القيمة التي لقطعة القماش .

بيد ان الانتاج البضاعي والتبادل البضاعي ، عندما يرغمان المجتمع المستند اليهما على اللجوء الى هذا الطريق الملتوى ، يحملانه في الوقت ذاته على تقليص هذا الطريق الى اقصى حد . فهما يختاران من بين مجمل البضائع بضاعة نبيلة يمكن ان تعبر على الدوام عن قيمة كل البضائع الاخرى – بضاعة يعترف بانها هي

التجسيد المباشر للعمل الاجتماعي ، ولذا يمكن مبادلتها مباشرة ودون قيد او شرط بجميع البضائع الاخرى ، وهذه البضاعة هي النقود . ان النقود متواجدة بشكل جنيني في مفهوم القيمة ، وهي تمثل مجرد قيمة متطورة . ولكنه عندما تكتسب قيمة البضائع ، خلافا للبضائع نفسها ، وجودا مستقلا في النقود ، يظهر في المجتمع الذى يمارس انتاج البضائع ومبادلتها عامل جديد له وظائفه ونتائجه الاجتماعية الجديدة . ويهمنا هنا ان نؤكد على هذه الحقيقة دون ان نخوض في تفاصيلها .

ان الاقتصاد السياسي للانتاج البضاعي ليس البتة العلم الوحيد الذى يتناول العوامل التي لا نعرفها الا بصورة نسبية . ففي الفيزياء لا نعرف ايضا عدد جزيئات الغاز المنفردة الموجودة في كمية معينة منه بضغط ودرجة حرارة معينين . ولكننا نعرف انه بقدر ما يعتبر قانون بويل صحيحا تحتوي الكمية المعينة من احد الغازات قدرا من الجزيئات يعادل ما تحتويه اية كمية مساوية لها من غاز آخر بضغط واحد ودرجة حرارة متماثلة . ولذلك نستطيع ان نقارن بين مختلف الكميات من مختلف الغازات ، حسب محتواها الجزيئي ، في مختلف ظروف الضغط والحرارة . واذا اخذنا وحدة للقياس هي لتر من الغاز بدرجة صفر مئوية وبضغط ٧٦٠ ملمترا فيمكننا بهذه الوحدة ان نقيس المحتوى الجزيئي المذكور . — وفي الكيمياء لا نعرف ، بنفس القدر ، الاوزان الذرية المطلقة لبعض العناصر . ولكننا نعرف اوزانها النسبية ، لاننا نعرف العلاقات المتبادلة فيما بينها . ولذلك ، فمثلما يجد الانتاج البضاعي والاقتصاد السياسي الذي يدرسه تعبيراً نسبياً لكميات العمل غير المعروفة لديهما والكامنة في البضائع المنفردة ، عن طريق مقارنة هذه البضائع من حيث محتواها النسبي من العمل — كذلك تجد الكيمياء تعبيرا نسبيا لمقدار الاوزان الذرية غير المعروفة لديها ، عن طريق مقارنة بعض العناصر من حيث وزنها الذري والتعبير عن الوزن الذري لاحد العناصر في عدد مكرر او كسري لعنصر آخر (الكبريت والاوكسجين والهيدروجين) . ومثلما يرفع الانتاج البضاعي الذهب الى مصاف البضاعة المطلقة والمعادل الشامل لسائر البضائع ومقياس جميع القيم ، كذلك ترفع الكيمياء الهيدروجين الى مصاف

البضاعة النقدية الكيمياوية معتبرة وزنـــه الذري وحدة واحدة فتقارن الاوزان الذرية لجميع العناصر الباقية مع الهيدروجين وتعبر عنها بعدد مكرر لوزنه الذري .

الا ان الانتاج البضاعي ليس على الاطلاق الشكل الوحيد للانتاج الاجتماعي . ففي المشاعات الهندية القديمة وفي المشاعات العائلية السلافية الجنوبية لم تتحول المنتوجات الى بضائع . افراد المشاعة موحدون لاجل الانتاج بارتباطات اجتماعية مباشرة ، والعمل يوزع طبقا للعادات والحاجات ، وعلى النحو ذاته توزع المنتجات طالما انها تستخدم للاستهلاك . ان الانتاج الاجتماعي مباشرة ، شأنـه شأن التوزيع المباشر ، يستبعد اي تبادل بضاعي ، وبالتالي يستبعد تحول المنتجات الى بضائع (داخل المشاعة على الاقـل) ويستبعد ، بالتالي ، تحولها الى قيم .

عندما يبدأ المجتمع بامتلاك وسائل الانتاج ويستخدمها لاجـل الانتاج بالشكل التعميمي مباشرة ، يغدو عمل كل فرد منذ البداية وبصورة مباشرة عملا اجتماعيا ، مهما اختلف طابعه النافع بصورة متميزة . وبغية تحديد كمية العمل الاجتماعي الكامنة في المنتوج لا داعي في هذه الظروف الى اللجوء الى الطريق الملتوي . فالخبرة اليومية تشير مباشرة الى كمية هذا العمل الضرورية بالمتوسط . ويتمكن المجتمع ببساطة من حساب عدد ساعات العمل التي تنطوي عليها الالة البخارية والكنتال من قمح المحصول الاخير والمائة متر مربع من القماش ذي النوعية المعينة . ولما كانت كميات العمـــل الكامنة في المنتجات معروفة للناس ، والحال هذه ، بصورة مباشرة ومطلقة ، فلا يتبادر الى ذهن المجتمع التعبير عنها لاحقا عن طريق معيار نسبي متزعزع وغير كاف ، مع انه كان حتميا في السابـــق بسبب عدم وجود وسيلة افضل منه – اي التعبير عنها في منتوج ثالث ، وليس في معيارها الطبيعي المعادل المطلق ، الا وهـــو **الوقت** . وعلى هذا النحو بالضبط لن تعبر الكيمياء عن الاوزان الذرية لمختلف العناصر بطريق ملتو ، بنسبتها الى ذرة الهيدروجين ، لو تمكنت من التعبير عن الاوزان الذرية بشكل مطلق ، بمعيارها المعادل ، الا وهو الوزن الفعلي ، بجزء من بليون او كوادريلون جزء من الغرام . وهكذا ، ففي الظروف المذكورة اعلاه لن يضفي

المجتمع ايضا اية قيم على المنتجات . وان الحقيقة البسيطة القائلة بان انتاج المائة متر مربع من القماش تطلب ، مثلا ، الف ساعة من العمل لن يعبر عنها المجتمع بالطريقة السخيفة الخرقاء التي تقول ان لهذا القماش **قيمة** مقدارها الف ساعة عمل . بديهي ان المجتمع في هذه الحالة ايضا يجب ان يعرف مقدار العمل الذي يتطلبه انتاج كل مادة من مواد الاستهلاك . ويجب ان يجعل خطته الانتاجية مناسبة لوسائل الانتاج التي تنتمي اليها ، بخاصة ، الايدي العاملة ايضا . وسيحدد هذه الخطة ، في آخر المطاف ، وزن ومقارنة المردود النافع لمختلف مواد الاستهلاك ، مقارنته ببعضه وبكمية العمل الضرورية لانتاج تلك المواد . وسيحقق الناس انذاك ذلك كله بمنتهى البساطة دون اللجوء الى خدمات «القيمة» * الشهيرة .

ان مفهوم القيمة هو التعبير الاكثر تعميما ، ولذا فهو التعبير الشامل عن الظروف الاقتصادية للانتاج البضاعي . ولذلك ينطوي مفهوم القيمة ليس فقط على جنين النقود بل وكذلك الاشكال الاكثر تطورا للانتاج البضاعي والتبادل البضاعي . ان واقع كون القيمة هي تعبير عن العمل الاجتماعي الكامن في المنتوجات الخاصة ينطوي بحد ذاته على امكانية التفريق الكمي بين العمل الاجتماعي وبين العمل الخاص الكامن في نفس المنتوج . ولذلك فاذا كان منتج خاص ما يواصل الانتاج بالاسلوب القديم ، في الوقت الذي يتقدم فيه اسلوب الانتاج الاجتماعي شوطآ الى الامام ، فان الفارق المذكور يغدو بالنسبة له حساسا جدا . ويحدث الشيء ذاته عندما يقوم مجموع المنتجين الخاصين لنوع معين من البضائع بانتاجه بكميات تفوق حاجة المجتمع . ويكمن في واقع كون قيمة البضاعة لا يمكن التعبير عنها الا من خلال بضاعة اخرى ولا يمكن تسويقها الا في مبادلة هذه البضاعة باخرى احتمال عدم حدوث التبادل عموما او ان

---

* كنت قد اشرت في عام ١٨٤٤ (مجلة «Deutsch-Französische Jahr-bücher» ص ٩٥ (٢٣٦) الى ان الوزن المذكور اعلاه للمردود النافع ولنفقات العمل لدى البت في مسالة الانتاج يمثل كل ما يتبقى في المجتمع الشيوعي من مفهوم القيمة في الاقتصاد السياسي . ولكن من الواضح ان التعليل العلمي لهذه الموضوعة قد غدا ممكنا بفضل كتاب ماركس «راس المال» وحده .

القيمة الفعلية لن تتجسد اثناء التبادل . واخيرا ، عندما تظهر في السوق بضاعة متميزة – قوة العمل فان قيمتها تحدد ، شأنها شأن قيمة اية بضاعة اخرى ، بوقت العمل الضروري اجتماعيا لانتاجها . ولذلك يتضمن شكل قيمة المنتوجات جنين الشكل الرأسمالي كله للانتاج ، والتعارض بين الرأسماليين والعمال الاجراء ، والجيش الصناعي الاحتياطي والازمات . ان الرغبة في تصفية الشكل الرأسمالي للانتاج عن طريق اقامة «القيمة الحقيقية» تضاهي السعي الى تصفية الكاثوليكية عن طريق انتخاب بابا «حقيقي» ، او محاولة تكوين مجتمع سيسيطر فيه المنتجون ، اخيرا ، على منتجاتهم عن طريق التطبيق الثابت للمقولة الاقتصادية التي هي اوسع تعبير شامل عن واقع ان المنتجين مستعبدون من قبل منتوجهم الخاص .

وطالما ان المجتمع المنتج للبضائع قد طور شكل القيمة الملازم للبضائع بحد ذاتها فحوله الى شكل نقود فان الكثير مما لا يزال كامنا في القيمة بصورة جنينية يظهر للعيان . ان النتيجة الاقرب والاهم هي ان الشكل البضاعي يكتسب طابعا شاملا . ان النقود تفرض الشكل البضاعي حتى على المواد التي كانت تنتج في السابق للاستهلاك الشخصي مباشرة ، وتجتذبها الى التبادل . وبذلك يتغلغل الشكل البضاعي والنقود الى الحياة الاقتصادية الداخلية للمشاعات المترابطة بالانتاج الاجتماعي مباشرة ، وهي تحطم الروابط المشاعية الواحد تلو الاخر وتحلل المشاعة الى العديد من المنتجين الخاصين . في البداية ، كما يلاحظ في الهند ، تضع النقود الفلاحة الفردية للارض محل فلاحتها المشتركة ، ثم تصفي ، عن طريق التقسيم النهائي للارض المفلوحة ، الملكية المشتركة للحقول والتي كانت لا تزال تتجلى في عمليات اعادة تقاسمها المتكررة بين الحين والاخر (لوحظ التقسيم النهائي للارض المفلوحة ، مثلا ، في المشاعات القروية في الموزيل (٢٣٧) ، كما ان هذا التقسيم قد بدأ كذلك في المشاعات الروسية) . واخيرا تؤدي النقود الى تقسيم مماثل للغابات والمراعي التي كانت تبقى ملكا عاما . ومهما كانت الاسباب الاخرى الكامنة في تطور الانتاج والتي تساهم في هذه العملية ، تظل النقود مع ذلك الاداة الاكثر جبروتا لتأثيرها على المشاعات . وبنفس هذه الضرورة الطبيعية يتعين على النقود ، خلافا لكل «القوانين والاصول الادارية» ،

ان تحلل كومونة دوهرنج الاقتصادية اذا كانت ستوجد في وقت ما .

لقد رأينا اعلاه («الاقتصاد السياسي» ، الفصل ٦) ان الكلام عن قيمة العمل يعني الوقوع في تناقض داخلي . ولما كان العمل ، في ظل علاقات اجتماعية معينة ، ينتج ليس المنتوجات فقط ، بل وكذلك القيم ، ولما كانت هذه القيم تقاس بالعمل ، فان العمل لا يمكنه كذلك ان يمتلك قيمة خاصة ، كما لا يمكن للثقل بحد ذاته ان يمتلك وزنا خاصا ، ولا يمكن للسخونة ان تمتلك درجة حرارية خاصة . الا ان الخاصية المميزة لكل مضلل اجتماعي يتحذلق بخصوص «القيمة الحقيقية» هي التأكيد بان العامل في المجتمع المعاصر يحصل على «قيمة» غير كاملة لعمله وان الاشتراكية مدعوة الى تصحيح واقع الحال هذا . ان ذلك يتطلب بالدرجة الاولى ، طبعا ، التأكد من ماهية قيمة العمل . وهم يبحثون عن هذه الاخيرة محاولين قياس العمل ليس بمعياره المعادل – الوقت ، بل بمنتوجه . ومن وجهة النظر هذه يجب ان يحصل العامل على «دخل العمل بالكامل» (٢٣٨) . ويجب ان تجرى بصورة مباشرة ليس فقط مبادلة منتوج العمل ، بل والعمل نفسه بالمنتوج : مبادلة ساعة عمل بمنتوج ساعة عمل اخرى . ولكنه تظهر هنا في الحال مشكلة «تثير شكوكا كبيرة» ، اذ يتضح ان **المنتوج كله** يوزع . ان اهم وظيفة تقدمية للمجتمع ، التراكم ، تنتزع من المجتمع وتقع تحت تصرف اشخاص منفردين ، تحت تصرفهم الاعتباطي . ويستطيع الاشخاص المنفردون ان يفعلوا «بمداخيلهم» كل ما يحلو لهم ، اما المجتمع فيبقى ، في افضل الاحوال ، على القدر الذي كان عليه من الغنى او الفقر . والحاصل هو ان وسائل الانتاج المتراكمة في الماضي كانت متركزة في ايدي المجتمع فقط لكي تتجزأ من جديد في المستقبل وتنتقل جميعا الى ايدي اشخاص منفردين . وهكذا تدخل هذه النظرية في تناقض صارخ مع مقدماتها الخاصة وتتوصل الى اللامعقول الصرف .

ان العمل الحي – القوة العاملة الفعالة – يبادل بمنتوج العمل . وهو في هذه الحالة يعتبر بضاعة ، شأنه شأن المنتوج الذي تجري مبادلته به . وطالما ان الامر كذلك فان قيمة قوة العمل هذه يحددها ليس منتوجها ، بل العمل الاجتماعي المتجسد فيها ، وبالتالي حسب القانون الحديث للاجور .

ويقال لنا ان الامر لا يجوز ان يكون كذلك . فالعمل الحي – قوة العمل – يجب ان يبادل بمنتوجه الكامل . ويعني ذلك انه يجب ان يبادل ليس بموجب **قيمته** ، بل بموجب **قيمته الاستهلاكية** . ويستنتج من ذلك ان قانون القيمة ساري المفعول بالنسبة لجميع البضائع الاخرى ، ولكنه يجب ان يلغى بالنسبة لقوة العمل . ذلك هو التشويش الذي يقضي على نفسه والذي يتستر وراء نظرية «قيمه العمل» .

ان قول السيد دوهرنج ان «مبادلة العمل بعمل آخر حسب مبدأ التقييم المتساوي» اذا كان له معنى ما على العموم ، يعني ان منتوجات كميات متساوية من العمل الاجتماعي تجري مبادلتها بعضها ببعض . وهذا هو قانون القيمة ، اي القانون الاساسي للانتاج البضاعي بالذات ، وبالتالي قانون الشكل الاعلى له – الانتاج الرأسمالي . وهو يشق لنفسه الطريق في المجتمع المعاصر بالاسلوب الوحيد الذي يمكن ان تشق به الطريق لنفسها القوانين الاقتصادية في مجتمع المنتجين الخاصين ، اي كقانون الطبيعة الاعمى الكامن في الاشياء والعلاقات ذاتها والذي لا يتوقف على ارادة واماني المنتجين . وبما ان السيد دوهرنج جعل هذا القانون قانونا اساسيا لكومونته الاقتصادية وطالبها بان تطبقه بصورة واعية تماما فانه يجعل القانون الاساسي للمجتمع القائم قانونا اساسيا لمجتمعه الخيالي . انه يريد الابقاء على المجتمع الحالي ولكن بدون جوانبه السلبية . وهو يلتزم كليا بنفس موقف برودون . فهو ، مثله ، يريد ازالة الجوانب السلبية التي ظهرت بنتيجة ارتقاء الانتاج البضاعي الى انتاج رأسمالي فيؤلب عليها نفس القانون الاساسي للانتاج الرأسمالي والذي اسفر مفعوله بالذات عن تلك الجوانب السلبية . ومثل برودون يريد دوهرنج ان يزيل النتائج الفعلية لمفعول قانون القيمة بواسطة نتائج خيالية .

ومهما كان فارسنا المغوار ، دونكيشوت العصر الحاضر ، ينتفخ غرورا راكبا فرسه النبيل روسينانت المتمثل في «المبدأ الشمولى للعدالة» ، منطلقا برفقة تابعه الشجاع سانتشو بانسا – ابراهام اينس – الى الحملة بقصد الظفر بخوذة مامبرين – «قيمة العمل» – فنحن نخشى جدا من انه لن يعود بشيء الى الديار ما عدا طست الحلاقة العتيق الشهير (٢٣٩) .

٥ – الدولة والعائلة والتربية

في الفصلين الاخيرين استنفدنا تقريبا المضمون الاقتصادي «للتنظيم التشريكي الجديد» عند السيـــد دوهرنـــج . واكثر ما يتعين ان نضيفه الى ذلك هو ان «السعة الشمولية للافق التاريخي» لا تمنع السيد دوهرنج اطلاقا من مراعاة مصالحه الخاصة علاوة على الاستهلاك الاضافي المعتدل المذكور سابقا . ولما كان التقسيم القديم للعمل يظل قائما في النظام التشريكي ، فيتعين على الكومونة الاقتصادية ان تحسب حسابا ، بالاضافة الى المعماريين ، والحمالين ، للادباء المحترفين ايضا ، علما بانه تظهر في هذه الحالة مسألة حقوق المؤلفين . وتشغل هذه المسألة بال السيد دوهرنج اكثر من اية مسألة اخرى . فان حقوق المؤلفين تقذي عيني القارئ في كل مكان – وعلى سبيل المثال عند ذكر لويس بلان وبرودون ، ثـــم ترد اكثر المحاججات اسهابا عنها على امتداد تسع صفحات كاملـة من «المقرر» . واخيرا تصل بسلام الى مرفأ النظام التشريكـــي الهادئ بشكل سحري على هيئة «مكافأة لقاء العمل» – علما بانه لا ترد ولا كلمة واحدة عما اذا كان الاستهلاك الاضافي المعتدل سيحصل هنا على موضع قدم ام لا . ولو كان هناك فصل عن حالة البراغيث في النظام الطبيعي للمجتمع لجاء هذا الفصل في مكانه المناسب بنفس هذا القدر ، ولكان اقل اثارة للملل ، على اية حال .

ويقدم «مقرر الفلسفة» الدوهرنجي توجيهات مسهبة بشأن نظام الدولة المرتقب . وبخصوص هذه المسألة كان روسو ، مع انه «السلف الكبير الوحيد للسيد دوهرنج» ، قد «ارسى الاساس بعمق غير كاف» ، فان خلفه الاكثر عمقا يصحح هذا العيب بشكل جدي

ويمعن في تخفيف آراء روسو بالماء ويضيف اليها عصيدة بائسة مخففة بنفس هذا القدر من نفايات فلسفة القانون الهيجلية . ان «سيادة الفرد» تشكل اساس دولة المستقبل عند دوهرنج . ولا يجوز قمع سيادة الفرد هذه بسيطرة الاغلبية ، بل يجب ان تبلغ اوجها هنا لاول مرة . فكيف سيتحقق ذلك ؟ بمنتهى البساطة .

«اذا افترضنا وجود اتفاق بين كل شخص وشخص آخر في جميع الاتجاهات ، واذا كانت هذه الاتفاقات تستهدف المساعدة المتبادلة ضد الظلم والجور ، ففي هذه الحالة تتعزز فقط القوة الضرورية لدعم الحقوق ، وما من حق يستخلص من الزيادة البسيطة للجمهور على الفرد او للاغلبية على الاقلية» .

بهذه الخفة تقفز شعوذة فلسفة الواقع عبر الحواجز المنيعة جدا ، واذا قال القارئ بانه لم يستنتج من ذلك شيئا فسيرد عليه السيد دوهرنج بانه لا يجوز تناول القضية بمثل هذه السهولة لان

«**ادنى خطأ** في فهم دور الارادة الجماعية يمكن ان يؤدي الى **تصفية** سيادة الفرد ، في حين ان هذه السيادة بالذات هي الاساس الوحيد لاستخلاص الحقوق الفعلية» .

ان السيد دوهرنج يزدري جمهوره ويعامله بالشكل الذي يستحقه . وبوسعه ان يكون اكثر استهانة . فان الطلاب السذج الذين يحضرون مقرر فلسفة الواقع ربما لن يلاحظوا ذلك .
تتلخص سيادة الفرد ، في رأي السيد دوهرنج ، اكثر ما تتلخص في

«ان الفرد الواحد خاضع **بصورة مطلقة للاكراه** من قبل الدولة . ولكن هذا الاكراه لا يبرر الا بقدر ما «يخدم حقا العدالة الطبيعية» . ولهذا الغرض سيوجد «التشريع والسلطة القضائية» ولكنهما «يجب ان يظلا في ايدي المجموع كله» ، ومن ثم – التحالف الدفاعي الذي يتجلى في «الخدمة المشتركة في صفوف القوات المسلحة او في هيئة تنفيذية ما مخصصة التوفير الامن الداخلي» ، –

وبالتالي سيوجد الجيش والبوليس والدرك . لقد بيّن السيد دوهرنج مرارا انه بروسي شهم ، اما الان فهو يثبت بانه يمكن ان يقف عن استحقاق بجنب البروسي النموذجي الذي قال عنه المغفور

له الوزير فون روخوف بانه «يحمل دركيه في صدره» . الا ان درك المستقبل ليس خطرا مثل درك الحاضر . فمهما فعله بحق سيادة الفرد تبقى لدى هذا الاخير على الدوام **سلوى واحدة** :

«ان العدل او الجور الذي يواجهه ، حسب الظروف ، من جانب المجتمع الحر لا يمكن ان يغدو ابدا **اسوأ** مما قد تعود به **الحالة الطبيعية** ايضا» !

ثم ، بعد ان جعلنا السيد دوهرنج نتعش مرة اخرى بحقوق المؤلفين الحتمية عنده ، يعاهدنا بانه في عالمه الجديد

ستوجد «طبعا ، محاماة حرة تماما وسهلة المنال للجميع» .

ان «المجتمع الحر المبتكر حاليا» يغدو مبرقشا اكثر فاكثر . ففيه معماريون وحمالون وادباء ودرك ، ويضاف اليهم المحامون ! ان «ملكوت الفكر الرصينة والانتقادية» هذه شبيهة كل الشبه بمختلف الملكوتات السماوية عند مختلف الاديان ، حيث يواجه المؤمن دوما ومن جديد ، بشكل محول ، كل ما يطيّب له الحياة في الدنيا . والحال فان السيد دوهرنج ينتمي الى دولة «يستطيع كل فرد فيها ان ينقذ نفسه على طريقته الخاصة» (٢٤٠) . فما الذي نريده اكثر من ذلك ؟

وبالمناسبة فان ما نريده نحن لا اهمية له في هذه الحالة . الكلام يدور هنا عما يريده السيد دوهرنج . فهناك فارق بينه وبين فريدريك الثاني هو انه في دولة المستقبل الدوهرنجية ليس كل شخص ابدا يستطيع ان ينقذ نفسه على طريقته الخاصة . فقد جاء في دستور دولة المستقبل هذه :

«يجب ان لا تكون في المجتمع الحر اية عبادة ، **لان** كل فرد من افراده يترفع عن التصور البدائي الطفولي بانه توجد فيما وراء الطبيعة او فوقها كائنات يمكن التاثير عليها بالقرابين او الصلوات» . «ولذلك فان النظام التشريكي المفهوم بالشكل الصائب **يجب** . . . **ان يلغي** جميع مستلزمات الشعوذة الروحية ، وبالتالي جميع العناصر الجوهرية للعبادة» .

الدين ممنوع .

ولكن الدين ، ايا كان ، ما هو الا انعكاس خيالي في اذهان الناس للقوى الخارجية التي تسيطر عليهم في حياتهم اليومية ، وهو

انعكاس تتخذ فيه القوى الارضية شكل القوى غير الارضية . في بداية التاريخ كانت مواد هذا الانعكاس بالدرجة الاولى قوى الطبيعة التي تمر في التطور اللاحق عند مختلف الشعوب عبر مختلف الوان التجسيدات المبرقشة . وقد تمت متابعة هذه العملية الاولية من طريق الميثولوجيا المقارنة — عند الشعوب الهنداوربية على الاقل — حتى ظهورها الاول في الاثار الادبية الهندية ؛ وفي التطور اللاحق لهذه العملية فيما بعد درست بالتفصيل عند الهندوس والفرس والاغريق والرومان والجرمن ، وكذلك عند الكيلتيين والليتوانيين والسلاف بقدر ما تسمح به المواد المتوفرة . ولكنه سرعان ما ظهر الى جانب قوى الطبيعة ، مفعول القوى الاجتماعية — وهي القوى المجابهة للانسان بنفس القدر من الغربة والمجهولية في البداية كالذي يلازم قوى الطبيعة ، وهي ، شأنها شأن قوى الطبيعة ، تسيطر عليه بنفس الضرورة التي تبدو وكأنها طبيعية . ان الصور الخيالية التي انعكست فيها ، بادئ ذي بدء ، القوى السحرية للطبيعة فقط اكتسبت الان مستلزمات اجتماعية وصارت ممثلة لقوى تاريخية * . وفي درجة تطورية لاحقة انتقل مجمل المستلزمات الطبيعية والاجتماعية لتعدد الآلهة الى اله **واحد** كلي الجبروت ما هو ، بدوره ، الا انعكاس لانسان تجريدي . وهكذا ظهرت الوحدانية التي كانت من الناحية التاريخية آخر نتاج للفلسفة اليونانية المبتذلة في عصر لاحق ووجدت تجسيدا جاهزا لها في الاله اليهودي القومي الصرف يهوا . وبهذا الشكل المريح في الاستعمال والمتكيف لكل شيء يستطيع الدين ان يواصل وجوده كشكل مباشر ، اي شعوري ، لموقف البشر من القوى الغريبة ، الطبيعية

* ان هذا الطابع المزدوج الذي اكتسبته فيما بعد صور الآلهة كان هو السبب في التشوش الذي ظهر بعد ذلك في الميثولوجيات — وهو السبب الذي فوتته الميثولوجيا المقارنة وظلت ترى في الآلهة ، من جانب واحد ، انعكاسا لقوى الطبيعة وحدها . فلدى بعض القبائل الجرمانية ، مثلا ، كان اله الحرب يسمى بالاسكندينافية القديمة «تير» ، وبالالمانية القديمة العليا «تسيو» ، وذلك يقابل «زيوس» الاغريقي و«جوبيتر» اللاتيني («جوبيتير» بدلا من — «ديو-بيتير») ، وكان يسمى عند قبائل اخرى «ار» و«اور» ، مما يطابق «اريس» الاغريقي و«مارس» اللاتيني .

والاجتماعية ، المهيمنة عليهم طالما انهم باقون في الواقع تحت سلطة هذه القوى . ولكننا رأينا مرارا ان ما يسيطر على الناس في المجتمع البرجوازي المعاصر ، كقوة غريبة عليهم ، هو العلاقات الاقتصادية التي خلقوها بانفسهم ، ووسائل الانتاج التي صنعوها بانفسهم . وهكذا يظل قائما الاساس الفعلي للانعكاس الديني للواقع ، ومع هذا الاساس يظل باقيا انعكاسه في الدين . ومع ان الاقتصاد السياسي البرجوازي يقدم بعض الفهم للصلة السببية لسيطرة القوى الغريبة هذه ، الا ان الحال لا يتغير قيد انملة من جراء ذلك . ان الاقتصاد السياسي البرجوازي عاجز عن درء الازمات عموما وعن حماية الرأسمالي من الخسائر ومن الديون الميئوس منها ومن الافلاس وعن تخليص العامل من البطالة والبؤس . ولا يزال مستعملا حتى الان القول المأثور : الانسان يظن والله (اي سيطرة قوى اسلوب الانتاج الرأسمالي الغريبة على الانسان) يقدر . ان المعرفة وحدها ، حتى اذا سارت الى ابعد واعمق من ادراك الاقتصاد السياسي البرجوازي ، غير كافية لاخضاع القوى الاجتماعية لسيطرة المجتمع . فان ذلك يتطلب بالدرجة الاولى **فعلا** اجتماعيا . وعندما يتحقق هذا الفعل ، عندما يضع المجتمع يده على مجمل وسائل الانتاج ويوجهها بموجب التخطيط ، ويحرر بذلك نفسه وجميع افراده من العبودية التي تفرضها عليهم الآن وسائل الانتاج التي صنعوها بانفسهم ولكنها تعارضهم كقوة غريبة قاهرة ، وعندما سيتمكن الانسان بالتالي ليس من ان يظن فقط بل وان يقدر ايضا — عند ذاك تختفي آخر قوة غريبة لا تزال حتى الآن تنعكس في الدين ، ويختفي معها الانعكاس الديني نفسه ، لسبب بسيط هو انه لن يعود هناك ما يعكسه .

الا ان السيد دوهرنج لا ينوى الانتظار حتى يموت الدين موت ربه . فهو يتصرف بصورة جذرية اكثر ويتجاوز حتى بسمارك نفسه ، فيصدر قوانين اكثر صرامة من قوانين مايو (٢٤١) ليس ضد الكاثوليكية فقط ، بل وضد الدين عموما وايا كان . وهو يؤلب دركه ، درك المستقبل ، على الدين فيساعده بالتالي على اكتساب هالة الشهداء ويطيل عمره . وحيثما تيممنا نجد امامنا الاشتراكية البروسية الصرف .

وبعد ان افلح السيد دوهرنج ، على هذا النحو ، في القضاء على الدين

« يستطيع الشخص الذي لا يعتمد الا على نفسه وعلى الطبيعة والذي نضج حتى فهم قواه الجماعية ان يمضي قدما ببسالة على جميع الطرق التي يفتحها امامه سير الامور وذاتيته الشخصية » .

فلنتناول ، من اجل التنويع ، «سيرالامور» الذي يمكن للشخص المعتمد على نفسه ان يمضي قدما عليه ببسالة تحت اشراف السيد دوهرنج .

ان اللحظة الاولى في سير الامور التي يغدو الانسان بفضلها سندا لنفسه هي ميلاده . وبعد ذلك

يظل الانسان اثناء الفترة القاصرة الطبيعية من عمره تحت رعاية «المربية الطبيعية للاطفال» اي الام . «ويمكن ان تطول هذه الفترة ، كما في القانون الروماني القديم ، حتى تصل البلوغ ، اي حتى الرابعة عشرة تقريبا» . وفي الحالات التي يبدي فيها الصبيان السيئو التربية والاكبر سنا احتراما غير كاف لمنزلة الام ، يتعين على تدخل الاب ، وخصوصا الاجراءات التربوية الاجتماعية ، ان تقطع دابر هذا العيب . وبعد أن يصل الصبي سن البلوغ يصبح تحت «وصاية الاب الطبيعية» ، اذا كان هذا الاب موجودا واذا كانت «ابوته لا جدال فيها» ، والا فان المشاعية تعين وصيا .

وكما يعتقد السيد دوهرنج ، مثلما رأينا اعلاه ، بان بالامكان استبدال اسلوب الانتاج الرأسمالي بالاسلوب الاجتماعي دون تغيير الانتاج نفسه ، فانه يتصور ان بالامكان بتر العائلة البرجوازية المعاصرة عن اساسها الاقتصادي كله دون تغيير مجمل شكل العائلة بسبب ذلك . وهو يتصور هذا الشكل ثابتا الى حد انه يجعل «القانون الروماني القديم» ، وان بصيغة «مزوقة» بعض الشيء ، مرشدا بالنسبة للعلاقات العائلية الى ابد الابدين ، حيث لا يتخيل العائلة الا وحدة «تخلف تركة» ، اي وحدة في حوزتها ملكية . ان الطوباويين في مرتبة اعلى بما لا يقاس من السيد دوهرنج في هذه المسألة . فبالنسبة لهم يأتي مباشرة ، مع التوحيد الحر للناس في المجتمع وتحويل العمل المنزلي الخاص الى صناعة اجتماعية ، تعميم تربية الشباب ، والى جانب ذلك تأتي اقامة

العلاقات المتبادلة الحرة حقا بين افراد العائلة . وبعد ذلك اثبت ماركس («رأس المال» ، ص ٥١٥ وما يليها) ان «الصناعة الكبيرة اذ تفرد دوراً حاسماً في عملية الانتاج المنظمة اجتماعيا خارج ميدان الشؤون المنزلية للنساء والاحداث والاطفال من كلا الجنسين انما تهييء اساسا اقتصاديا جديدا لشكل اعلى للاسرة وللعلاقة بين الجنسين» (٢٤٢) .

ويقول السيد دوهرنج «ان كل خيالي اشتراكي اصلاحي يمتلك ، بالطبع ، علما تربويا جاهزا يستجيب لحياته الاجتماعية الجديدة» .

ومن هذه الناحية يبدو السيد دوهرنج «عفريتا فعليا» بين الخياليين الاشتراكيين الاصلاحيين . فهو يولي مدرسة المستقبل قدرا من الاهتمام يعادل ، في اقل تقدير ، اهتمامه بحقوق المؤلفين ، وهذا امر ذو دلالة . ولديه خطة موضوعة بصورة نهائية للمدارس والجامعات ليس فقط «للمستقبل القريب» ، بل وكذلك للمرحلة الانتقالية . ولكننا سنكتفي هنا باستعراض ما يفترض تقديمه للشباب من كلا الجنسين في النظام التشريكي النهائي والذي لا يقبل التغيير .

ان المدرسة الشعبية العامة تقدم لتلاميذها «كل ما يمكن بصورة بديهية ومبدئية ان يتسم بالجاذبية بالنسبة للانسان» ، وبالتالي ، على الخصوص — «الاسس والمنجزات الرئيسية لجميع العلوم المتعلقة بفهم العالم والحياة» . وسيجري هناك بالدرجة الاولى تدريس الرياضيات ، بحيث «تتم كليا دراسة» كل المفاهيم والطرق المبدئية ابتداء من الحساب والجمع البسيطين حتى الحساب التكاملي .

الا ان ذلك لا يعني انه ستمارس في هذه المدرسة عمليات التفاضل والتكامل . بالعكس تماما : فسوف يجرى فيها تدريس عناصر جديدة كليا للرياضيات المأخوذة بصورة اجمالية — وهي عناصر تتضمن جنين الرياضيات البسيطة العادية والرياضيات العالية معا . ورغم ان السيد دوهرنج يؤكد بان

«مضمون كتب» مدرسة المستقبل هذه «يرتسم بصورة تخطيطية امام ناظريه بملامحه الرئيسية» ،

الا انه لم يتمكن حتى الآن ، مع الاسف ، من اكتشاف هذه

«العناصر للرياضيات الماخوذة بصورة اجمالية»

وان ما لا يستطيع تحقيقه

«يجب انتظاره حقا من القوى الحرة الناضجة للنظام الاجتماعي الجديد وحدها» .

ولكنه اذا كانت ثمار رياضيات المستقبل لا تزال فجة جدا ، فان علم الفلك والميكانيكا والفيزياء المستقبلية لا تشكل صعوبة ،

فهي «ستشكل نواة التعليم المدرسي كله» في حين ان «علم النبات وعلم الحيوان اللذين لا يزالان ، رغم كل نظرياتهما ، يتسمان بطابع وصفي في الغالب» ، سيستخدمان «على الاكثر من اجل المحادثة السهلة الممتعة» .

هذا ما جاء في الصفحة ٤١٧ من «مقرر الفلسفة» . ان السيد دوهرنج لا يعرف حتى اليوم الا علم النبات وعلم الحيوان الوصفيين في الغالب . فهو لا يعرف ، حتى من حيث التسمية ، المورفولوجي العضوي الذي يشمل التشريح المقارن والاجنة ومتحجرات العالم العضوي . وفي الوقت الذي تظهر فيه ، دون ان يدري ، في ميدان البيولوجيا علوم جديدة تماما بالعشرات تقريبا ، يظل قلبه الصبياني يغترف «العناصر التعليمية العصرية جدا لاسلوب التفكير العلمي الطبيعي» من «التاريخ الطبيعي للاحداث» من تأليف راف ويهب دستور العالم العضوي هذا ايضا الى «المستقبل القريب» كله . وهو هنا ايضا ، كعادته ، قد نسي كليا وجود الكيمياء .

اما الجانب الجمالي من التربية فان السيد دوهرنج ينوي بناء كل شيء فيه من جديد . فان الشعر السابق كله لا يصلح لهذا الغرض . فعندما يمنع الدين ايا كان لا يمكن بالطبع ان يسمح في المدرسة «للخزعبلات الميثولوجية وغيرها من الخزعبلات الدينية» المعتادة عند الشعراء السابقين . وبنفس القدر يرفض «التصوف الشعري الذي كان يميل اليه كثيرا غوته مثلا» . وهكذا سيضطر السيد دوهرنج الى ان يمنحنا بنفسه التحف الشعرية التي «تستجيب للمتطلبات الاسمى للخيال المتصالح مع العقل» وان يرسم المثال الاعلى الحقيقي الذي «يعني كمال العالم» . ولكن فليستعجل في ذلك . فان الكومونة الاقتصادية لن تكسب العالم الا اذا تحركت في حملة

بالايقاع السريع للوزن الشعري الاسكندري المتصالح مع العقل .
ولن تثقل العلوم اللغوية كثيرا على مواطن المستقبل الناشىء .

«فاللغات الميتة ستسقط نهائيا . . . اما دراسة اللغات الاجنبية الحية فستبقى . . . امرا ثانويا» . وحيثما تتجسد العلاقات بين الشعوب في تنقل الجماهير الشعبية نفسها ، هناك فقط يجب ان تغدو اللغات الاجنبية ، بقدر الحاجة اليها ، سهلة المنال لدى كل فرد . وان بلوغ «نتيجة تعليمية حقا في دراسة اللغات» يجب ان يتم بواسطة نوع من القواعد اللغوية الشاملة وخصوصا «مادة وشكل اللغة الام» .

ان المحدودية القومية للناس المعاصرين لا تزال كوسموبوليتية جدا بالنسبة للسيد دوهرنج . وهو يريد ان يحطم كذلك المرتكزين اللذين يقدمان في العالم المعاصر بعض الامكانية على الاقل لتجاوز وجهة النظر القومية المحدودة . فهو يريد الغاء معرفة اللغات القديمة ، تلك المعرفة التي تفتح على الاقل لاولئك الذين حازوا على تعليم كلاسيكي من ابناء مختلف القوميات افقا اوسع ، افقا مشتركا بينهم . وهو في الوقت ذاته يريد ان يلغي كذلك معرفة اللغات الجديدة ، تلك المعرفة التي يتمكن ابناء الامم المختلفة بواسطتها فقط من التفاهم فيما بينهم والاطلاع على ما يجرى خارج حدودهم الخاصة . وفي مقابل ذلك يجب ان تغدو قواعد اللغة الام موضوعا للحفظ عن ظهر قلب . والحال فان «مادة وشكل اللغة الام» لا يغدوان واضحين ومفهومين الا بتتبع ظهورها وتطورها التدريجي ، وهذا غير ممكن الا بالاهتمام ، اولا ، باشكالها المنقرضة ، وثانيا — باللغات الحية والميتة المرتبطة بها عائليا . وهكذا ندخل من جديد المنطقة المحرمة . ولكنه طالما ان السيد دوهرنج يشطب من خطته التدريسية كل قواعد اللغة التاريخية الحديثة ، فلا يبقى لديه من اجل تدريس اللغة الا القواعد اللغوية التكنيكية العتيقة ، المكتوبة باسلوب علم اللغة الكلاسيكي القديم ، بما يلازمها من سفسطة واعتباطية ناجمتين عن انعدام الاساس التاريخي . ان الحقد على علم اللغة القديم يقود دوهرنج الى اعتبار اسوأ نتاجات هذا العلم في مصاف «البند الاساسي للدراسة التعليمية حقا للغات» . وواضح ان امامنا لغويا لم يسمع شيئا على الاطلاق عن فقه اللغة التاريخي الذي تطور في السنوات الستين الاخيرة تطورا مثمرا هائلا —

ولذلك فان السيد دوهرنج يبحث عن «عناصر تعليمية عصرية الى اقصى حد» لدراسة اللغات ليس عند بوب وجريم وديتس ، بل عند المغفور لهما هيزي وبيكير .

ولكن حتى بعد هذه الدربة كلها لا يستطيع مواطن المستقبل الشاب ايضا «ان يعتمد على نفسه» . فهذا يتطلب ارساء قاعدة اعمق بواسطة

«استيعاب آخر الاسس الفلسفية» . «الا ان هذا التعمق . . . لم يعد يشكل مهمة هائلة» — منذ ان شق السيد دوهرنج طريقا عريضا في هذا الميدان . حقا ، «فاذا طهرنا الاحكام القليلة للمعرفة البحت التي يمكن ان يفتخر بها المخطط الشامل للوجود من الالتواءات الاسكولاستية واذا عزمنا على الاعتراف في كل مكان فقط بالواقع الذي صادق عليه» السيد دوهرنج فان مبادئ الفلسفة تغدو مفهومة تماما لشبان المستقبل ايضا . «ونعيد الى الاذهان الاساليب **البسيطة جدا** التي اضفينا بواسطتها على مفاهيم اللانهاية وانتقادها اهمية لم يسبقها مثيل حتى الآن» — وعند ذاك «ليس هناك اطلاقا اي مبرر يحول اخيرا دون انتقال عناصر الفهم الشامل للمكان والزمان ، وهي العناصر المبنية بمنتهى البساطة بفضل التعمق الحديث فيها والتشديد الراهن عليها ، الى خانة المعارف التحضيرية . . . ان الافكار الاكثر جذرية» عند السيد دوهرنج «يجب ان لا تلعب دورا ثانويا في التنظيم التعليمي الشامل للمجتمع الجديد» . ان حالة المادة المعادلة لنفسها واللاعددية المعدودة مدعوتان ، على العكس ، «ليس فقط الى النهوض بالانسان ، بل والى حمله على ان يدرك بقواه الخاصة ان ما يسمى **بالمطلق موجود عند قدميه**» .

ان مدرسة المستقبل الشعبية ، كما يرى القارئ ، ما هي الا الثانوية البروسية «المزوقة» قليلا . ففي هذه المدرسة استبدلت اللغتان اليونانية واللاتينية بكمية اكبر قليلا من الرياضيات الخالصة والتطبيقية ، وخصوصا بعناصر فلسفة الواقع ، اما تدريس اللغة الالمانية فتم تقليصه هذه المرة ايضا الى مستوى المغفور له بيكير ، اي بعبارة اخرى ، الى مستوى المدارس الابتدائية على وجه التقريب . حقا ، «ليس هناك اطلاقا اي مبرر» يحول اخيرا دون انتقال «معارف» السيد دوهرنج التي غدت بعد تناولنا لها معارف مدرسية جدا في جميع الميادين التي تناولها ، او ، على الاصح ، يحول دون انتقال ما يتبقى منها عموما ، بعد التطهير التمهيدي الجذري ، انتقالا بالكامل الى «خانة المعارف التحضيرية» ،

وذلك لان معارف السيد دوهرنج لم ترتفع ابدا الى اعلى من هذا المستوى . طبيعي انه طرق سمع السيد دوهرنج عرضا ان العمل والتربية في المجتمع الاشتراكي سيتوحدان معا وبالتالي سيؤمـن للاجيال الناشئة تعليم تكنيكي متنوع وكذلك الاساس التطبيقي للتربية العلمية ، ولذلك فهو يستخدم هذه النقطة ايضا بطريقته الخاصة لاجل النظام التشريكي . ولما كان التقسيم السابق للعمل في ميدان الانتاج ، حسب رأي السيد دوهرنج ، يظل باقيا دون تغيير في سماته الجوهرية ، كما رأينا ، فان هذا التعليم المدرسي التكنيكي يجرد من اي استخدام عملي لاحق ، ومن اية اهمية بالنسبة للانتاج نفسه — فالتعليم التكنيكي يهدف الى غرض مدرسي صرف ، اذ عليه ان يحل محل التربية البدنية التي لا يريد صاحبنا المجدد الجذري ان يسمع شيئا عنها . ولذلك لا يستطيع السيد دوهرنج ان يقدم لنا بهذا الخصوص اكثر من عبارتين او ثلاث عبارات مطروقة من قبيل :

«يجب على الشباب ، كما على الشيوخ ، ان يعملوا بكل ما في هذه الكلمة من معنى جدي» .

ان هذا اللغو الفارغ العاجز يترك انطباعا يثير الشفقة حقـا عندما نقارنه بمقطع من كتاب «رأس المال» (ص ٥٠٨–٥١٥) حيث يطور ماركس الحكم القائل بانه «من النظام المعملي ، كما نتابـع تفاصيله عند روبرت اوين ، نما جنين تربية عصر المستقبـل حيث سيجرى بالنسبة لجميع الاطفال الذين يتجاوزون سنا معينة توحيد العمل الانتاجي مع التعليم والتربية البدنية ليس فقط كواحدة من الوسائل لزيادة الانتاج الاجتماعي ، بل باعتبار ذلك هو الوسيلة الوحيدة لتكوين اناس متطورين من جميع الوجوه» (٢٤٣) .

ولنترك جانبا جامعة المستقبل ، حيث ستغدو فلسفة الواقع نواة للمعرفة كلها ، وحيث ستزدهر كلية الحقوق الى جانب كلية الطب ولنترك جانبا ايضا «المؤسسات التعليمية المختصة» التي لا نعرف عنها سوى انها مخصصة «لمادتين او ثلاث» فقط . ولنفترض ان مواطن المستقبل الشاب يستطيع بعد الانتهاء من دراسة جميع المواد في المدرسة ان «يعتمد على نفسه» بحيث يكون قادرا عـلى

البحث عن زوجة له . فما هو مجرى الاحداث الذي يعرضه امامه السيد دوهرنج هنا ؟

«نظرا لاهمية التناسل بالنسبة لترسيخ واجتثاث وخلط الخواص ، وحتى لتطويرها تطويرا خلاقا ، ينبغي البحث عن آخر جذور الجانب الانساني او اللاانساني بقدر كبير في المعاشرة الجنسية والانتقاء ، وفضلا عن ذلك في الحرص على تامين او درء نتيجة معينة للمواليد . ويقتضي الامر ان تترك عمليا للعصر اللاحق محاكمة الوحشية والغباوة المسيطرتين في هذا الميدان . ولكنه حتى في ظل نير الاوهام القائم* يمكن ان نفهم الناس بان الخاصية الموفقة او غير الموفقة التي ارادتها الطبيعة او الحيطة البشرية للمواليد الجدد هي اهم بكثير من كثرتهم . صحيح ان المشوهين كانوا يبادون في جميع العصور وفي ظل كل الانظمة القانونية ، الا ان السلم المؤدي من السوى الى التشويه المرتبط بفقدان الملامح البشرية له درجات عديدة . . . واذا كانت الاجراءات تتخذ كيلا يرى النور شخص يمكن ان يكون كائنا سيئا لا غير فان ذلك ، على ما يبدو ، يعود بالنفع ليس الا» .

كما جاء في مكان آخر :

«ان التامل الفلسفي لا يجد صعوبة في فهم حق العالم الذي لم يولد بعد في تركيب افضل باكثر ما يمكن . . فان الحمل ، بل وكذلك الولادة يقدمان حجة لاتخاذ اجراءات وقائية بهذا الخصوص ، وفي الحالات الاستثنائية لاتخاذ الاجراءات لازالة الطالح» .

ومن ثم :

«ان الفن الاغريقي الذي يصور الانسان في الرخام بهيئة نموذجية مثالية ، لن يكون قادرا على الاحتفاظ بأهميته التاريخية القديمة عندما يشرع الناس بمهمة اقل فنية ، ولذلك فهي اكثر اهمية بالنسبة للمصير الحياتي للملايين ، ونعني استكمال خلق الانسان من لحم ودم . ان هذا النوع من الفن ليس نحتا في الحجر ، وان جماليته لا تكمن في التامل في الاشكال الجامدة» ، وهلمجرا .

ان صاحبنا الشاب ، مواطن المستقبل يهبط من الغيوم . فهو يعرف بالطبع ، وبدون مساعدة السيد دوهرنج ان الاقدام على الزواج ليس قضية فن بسيط كالنحت في الحجر وليس تأملا في الاشكال الجامدة . الا ان دوهرنج وعده بانه يمكن ان يتجول بحرية في جميع الطرق التي يفتحها امامه سير الاحداث وكيانه الشخصي لكي يجد قلبا انثويا يشاطره الحب مع الجسد العائد لذلك القلب . «ممنوع قطعا» — ترد عليه هادرة هذه المرة «الاخلاق الاكثر عمقا

وتشددا» . فالمقصود بالدرجة الاولى هو التخلص من الوحشية والغباوة السائدتين في ميدان المعاشرة الجنسية والانتقاء ، والالتفات الى حق العالم الوليد مجددا في التركيب الافضل الممكن . وفي هذه اللحظة المهيبة يواجه صاحبنا المواطن الشاب مهمة تحسين خلق الانسان من لحم ودم والاضطلاع بدور فيدياس في هذا المجال ، ان صح القول . فكيف يتعين الشروع بالقضية ؟ ان تصريحات السيد دوهرنج المبهمة المذكورة اعلاه لا تقدم له بهذا الخصوص اية توصيات ، مع ان السيد دوهرنج نفسه يقول ان هذا «فن» . وربما «يتراءى بصورة تخطيطية امام انظار» السيد دوهرنج دليل في هذا الفن ، من قبيل تلك النماذج التي تروج الآن بكميات كبيرة - في ظروف مختومة - في تجارة الكتب الالمانية مثلا . حقا فنحن الآن لسنا في ملكوت العالم التشريكي ، بل على الاكثر في مملكة «المزمار السحري» (٢٤٤) ، ولكن بفارق واحد هو ان القس الماسوني (٢٤٥) المرح زاراسترو يكاد لا يصلح حتى لان يسمى «بكاهن من الدرجة الثانية» بالمقارنة مع اخلاقينا الاكثر عمقا وتشددا . ان الامتحان الذي اجراه زاراسترو لتلميذيه العاشقين هو في الواقع لهو اطفال بالمقارنة مع الامتحان الرهيب الذي يفرضه السيد دوهرنج على كلا الشخصين المستقلين قبل ان يسمح لهما بالدخول في حالة «الزواج الاخلاقي الحر» . اذ يمكن ان يحدث دوما ان صاحبنا «المعتمد على نفسه» تامينو المستقبل يقف بكلتا قدميه على ما يسمى بالمطلق ، ولكن احدى قدميه اقصر درجة او درجتين عن المطلوب ، ولذا فان الالسن الشريرة تنعته بالاعرج . كما لا يستبعد كذلك احتمال ان حبيبته بامينا المستقبل لا تقف باعتدال كامل على المطلق المذكور بسبب ميلان طفيف في كتفها اليمنى ، حتى ان الحساد يسمون هذا الميلان بالاحديداب الخفيف . فما العمل يا ترى ؟ هل سيمنعهما صاحبنا زاراسترو الاكثر عمقا وتشددا من ممارسة فن خلق الانسان الكامل من لحم ودم ؟ وهل سيطبق عليهما «اجراءاته الوقائية» اثناء «الحمل» ام «ازالة الطالح» عند «الولادة» ؟ يمكن ان نراهن بعشرة مقابل واحد ونقول بان القضية ستسير في مجرى آخر : فالعاشقان سيتركان زاراسترو - دوهرنج وسيتوجهان الى موظف تسجيل الزواج .

تمهلا ! – سيهتف بهما السيد دوهرنج – انتما لم تفهما ما اعنيه . فلاعبر عن رأيي بالكامل .

لدى توفر «الدوافع الحفازة الاسمى والانسانية حقا لاجل الصلات الجنسية المثمرة . . . يمثل الشكل المزوق انسانيا للاثارة الجنسية التي تتجلى اعلى درجة لها بشكل **الحب المتيم** في ثنائيته افضل ضمانة للزواج الموفق ، من حيث ثماره ايضا . . . وينشا من العلاقات المتناسقة بحد ذاتها نسل ذو سمات متناسقة – فتلك هي مجرد نتيجة ثانوية . ويستنتج من ذلك هذه المرة ايضا ان اي اكراه لا بد وان يكون له مفعول ضار» ، وهكذا دواليك .

وهكذا ينتهي كل شيء الى افضل نهاية في افضل نظام تشريكي . فالاعرج والحدباء متيمان بحب بعضهما البعض ، ولذا يمثلان في ثنائيتهما افضل ضمانة «للنتيجة الثانوية» المتناسقة . كل شيء يجرى كما في الروايات : فهما يحبان بعضهما البعض فيتزوجان . ويتضح ان كل «الاخلاق الاكثر عمقا وتشددا» ثرثرة متناسقة كالعادة .

اما الاراء النبيلة عموما التي يلتزم بها السيد دوهرنج بخصوص الاناث فهي تتضح من الاتهام التالى الموجه الى المجتمع المعاصر :

«في المجتمع المبنى على القهر وبيع الانسان للانسان يعتبر البغاء اضافة بديهية للزواج القسري محققة في صالح الرجال ، وان **واقع عدم امكان وجود شيء من هذا القبيل لاجل النساء** انما هو واقع مفهوم تماما ، ولكنه **بالغ الدلالة**» .

لن اوافق انا اطلاقا على تلقى مثل هذا الامتنان الذي سيتلقاه السيد دوهرنج من جانب النساء على هذا المديح . ثم ، ألا يعرف السيد دوهرنج اطلاقا بوجود نوع من المداخيل لم يعد نادرا جدا الآن ، وهو المنح التي تقدمها النساء الى معشوقيهن [Schürzen-stipendien] ؟ فان السيد دوهرنج نفسه كان في زمن ما كويتبا Referendarius (٢٤٦) وهو يعيش في برلين حيث كانوا ، حتى في زماني ، اي قبل ٣٦ عاما ، غالبا ما يستخدمون كلمتي Referendarius و Schürzenstipendiarius في سجع يلمح الى الشبه بين الكتبة ، فضلا عن الملازمين ، وبين المنتفعين بمِنَح النساء .

• • •

نستميحكم عذرا في انهاء موضوعنا بلهجة مصالحة مرحة ، فلعله كان يبدو طوال الوقت جافا مملا . ولما كنا نحلل مسائل منفردة كان حكمنا مرتبطا بوقائع موضوعية لا جدال فيها . وبموجب هذه الوقائع كان حكمنا بالضرورة متشددا ، بل وقاسيا في كثير من الاحيان . اما الآن ، وبعد ان فرغنا من الفلسفة والاقتصاد السياسي والنظام التشريكي ، وانكشف امامنا المنظر العام للكاتب بعد ان كنا مضطرين في السابق الى الحكم عليه من آرائه المتفرقة – تحتل مكان الصدارة الآن الاعتبارات المتعلقة به كانسان . وصار بالامكان ان نسمح لانفسنا بان نتخذ من سجايا المؤلف الشخصية وسيلة لتفسير اعتداده بنفسه وضلالاته العلمية التي لا تفسر على نحو آخر وان نلخص حكمنا العام على السيد دوهرنج بالكلمات التالية : **القصور الذهني الناجم عن جنون العظمة** .

ملاحق

المقدمة القديمة لكتاب «ضد دوهرنج» .
في الديالكتيك (٢٤٧)

ليس هذا الكتاب الذي نضعه بين يدي القارئ نتيجة لاي «اندفاع من جانبي» على الاطلاق . بالعكس ، فان صديقي ليبكنيخت يستطيع ان يذكر الجهود التي بذلها لاقناعي بان القى ضوءا انتقاديا على احدث نظرية اشتراكية للسيد دوهرنج . ولكن طالما صممت على ذلك فلم يبق امامي غير ان اتناول هذه النظرية التي تعتبر نفسها النتيجة التطبيقية النهائية لمذهب فلسفي جديد مزعوم وان احللها في الارتباط الداخلي لهذا المذهب وان احلل معها هذا النظام نفسه . ولذلك اضطررت الى تتبع السيد دوهرنج في ذلك المجال الشاسع حيث يتحدث عن كل الاشياء الممكنة وعن اشياء اخرى ايضا . وهكذا نشأت سلسلة من المقالات ، ظهرت ابتداء من عام ١٨٧٧ في «Vorwärts» الصادرة بليبزيج . وهذه المقالات تقدم هنا في صورة مترابطة .

على ان هناك اعتبارين قد يبرران الاسهاب في انتقاد هذا النظام التافه رغم كل امتداح هذا النظام لنفسه . وهو اسهاب مرتبط بصلب الموضوع . فمن ناحية ، مكنني هذا الانتقاد من أن اطور بشكل ايجابي في مختلف ميادين المعرفة فهمي للمسائل التي لها في الوقت الحاضر أهمية عامة علمية او عملية . ومهما كنت قليل التفكير بوضع مذهب مقابل لمذهب السيد دوهرنج ، فأملي الا يفوت القارئ ملاحظة العلاقة الداخلية الموجودة بين الآراء التي قدمتها رغم تنوع المادة التي اتناولها . ومن هذه الناحية لدي الآن بالفعل ادلة كافية ، على أن هذا العمل لم يكن بلا فائدة .

ومن ناحية اخرى فان السيد دوهرنج «خالق المذهب» لا يعبر عن ظاهرة فريدة في الواقع الالماني المعاصر . فمنذ حين والمذاهب الفلسفية وخصوصاً الفلسفية الطبيعية ناهيك عن الكثير من المذاهب الجديدة في السياسة والاقتصاد السياسي والخ . تنبت في المانيا كما ينبت فطر عش الغراب بعد سقوط المطر . فمثلما يفترض في الدولة المعاصرة أن كل مواطن قادر على الحكم على مختلف المسائل التي عليه الاقتراع عليها ، وكما ان الاقتصاد السياسي يبدأ من فرض ان كل مستهلك له معرفة دقيقة بكل السلع التي عليه ان يشتريها للحفاظ على بقائه ، فيعتبر قياسا على ذلك أنه في مجال العلم ايضا يجب التمسك بمثل هذه الفروض . يمكن لكل انسان ان يكتب ما يشاء . وتفهم «حرية العلم» على انها حق الانسان في ان يكتب خصوصاً عن أي شيء لم يدرسه وأن يقدمه على أنه المنهج العلمي الدقيق الوحيد . ويعتبر السيد دوهرنج احد الامثلة المعبرة عن ذلك الزيف العلمي المستهتر ، والذي يزحف الى الصدارة في ايامنا هذه في المانيا ، ويصم الآذان بضجيج الكلام الفارغ والرنين الاجوف المتغطرس . رنين اجوف متغطرس في الشعر وفي الفلسفة وفي الاقتصاد السياسي وفي التاريخ . رنين اجوف متغطرس في قاعات العلم ومن فوق المنابر ، رنين اجوف متغطرس في كل مكان ، الرنين الاجوف المتغطرس الذي يدعي التفوق والتفكير العميق مما يميزه عن الرنين الاجوف البسيط المبتذل السطحي عند الامم الاخرى . ان الرنين الاجوف المتغطرس وهو اكبر ما يميز الانتاج الثقافي الالماني ، واكثره انتشارا شعاره «رخيص لكن رديء» ، مثل باقي المصنوعات الالمانية ولكنه مع الاسف لم يعرض معها في فيلادلفيا (٢٤٨) . وحتى الاشتراكية الالمانية – خصوصا بعد المثل الطيب الذي قدمه السيد دوهرنج – تمارس هذه الايام بحماس كبير اثارة الرنين الاجوف المتغطرس . ان كون الحركة الاشتراكية الديمقراطية التطبيقية قلما تسمح بان تضللها هذه الثرثرة المتعالية انما هو دليل جديد على الطبيعة السليمة بشكل رائع للطبقة العاملة في بلادنا التي يكاد كل شيء فيها ، ما عدا علم الطبيعة ، يكون في الوقت الحاضر مصابا بالامراض .

واذا كان نيهيلي قد اعرب في كلمته في مؤتمر علماء الطبيعة

في ميونيخ عن الرأي بان المعرفة البشرية لن تتسم ابدا بطابع المعرفة الشاملة (٢٤٩) فقد كانت مآثر السيد دوهرنج ، على ما يبدو ، مجهولة بالنسبة له . فقد جعلتني هذه المآثر اتبعه كذلك في طائفة كاملة من الميادين التي لا استطيع في افضل الاحوال ان اكون فيها الا باحثا سطحيا . ويشمل ذلك بخاصة مختلف فروع علم الطبيعة التي لا يزال يعتبر فيها حتى الآن امرا بعيدا جدا عن التواضع لو ان شخصا «جاهلا» حاول ان يعرب عن رأيه فيها . الا ان مما يشد ازري بعض الشيء ملاحظة السيد فيرخوف التي ذكرت بتفصيل اكبر في مكان آخر وقبلت في ميونيخ ايضا ، وهي ان كل عالم طبيعي يكون خارج اختصاصه بادئاً (٢٥٠) vulgo * جاهلا . وكما يستطيع مثل هذا الاخصائي ويجب ان ينتقل من حين لآخر الى الميادين المتجاورة ، وكما يسامحه اخصائيو هذه الميادين في هذه الحالة على قلة المهارة في التعابير وعلى عدم الدقة الطفيفة ، فقد تجاسرت انا ايضا على الاستشهاد بما يؤكد آرائي النظرية العامة من هذه العمليات او تلك من عمليات الطبيعة وقوانينها ، وارى ان من حقي ان اؤمل في مثل هذه المعاملة المتساهلة ** . فان نتائج علم الطبيعة المعاصر تفرض على كل دارس للمسائل النظرية بنفس القسرية التي يضطر بها علماء الطبيعة المعاصرون – شاءوا ام ابوا – الى الوصول الى الاستنتاجات النظرية العامة . ويتم هنا بعض التعويض . فاذا كان النظريون بادئين في ميدان علم الطبيعة فان علماء الطبيعة المعاصرين يعتبرون بنفس القدر في الواقع بادئين في ميدان النظرية ، في ميدان ما كان يسمى حتى الآن بالفلسفة .

لقد جمع علم الطبيعة التجريبي كمية هائلة من المواد الايجابية بحيث غدا تصنيف هذه المواد بصورة منتظمة طبقا لروابطها الداخلية في كل ميدان من ميادين الدراسة ضرورة قاهرة تماما .

---

* بيساطة – **الناشر** .

** كان انجلس قد شطب بخط مائل على قسم من مخطوطة «المقدمة القديمة» من البداية حتى هذه الكلمة ، وذلك لانه استخدم هذا القسم في مقدمة الطبعة الاولى من «ضد دوهرنج» . – **الناشر** .

وعلى هذا النحو بالضبط يغدو مهمة قاهرة وضع ميادين المعرفة المنفصلة في ترابط صائب فيما بينها . الا ان علم الطبيعة ، وهو يضطلع بذلك ، يدخل ميدان النظرية حيث الطرائق التجريبية عاجزة ، ولا يقدم العون هنا الا التفكير النظري * . ولكن التفكير النظري هو خاصية فطرية بشكل موهبة فقط . وهذه الموهبة يجب ان تطور وتستكمل ، ولا توجد لهذا الغرض حتى الآن وسيلة غير دراسة الفلسفة السابقة كلها .

ان التفكير النظري لكل عصر ، وبالتالي لعصرنا ايضا ، هو ناتج تاريخي يتخذ في مختلف الازمان اشكالا مختلفة جدا ويكتسب الى جانب ذلك مضمونا متباينا جدا . وبالتالي فان علم التفكير ، شأنه شأن اي علم آخر ، انما هو علم تاريخي ، علم التطور التاريخي للتفكير البشري . وهذا يتسم بأهمية كبيرة كذلك للتطبيق العملي للتفكير على الميادين التجريبية . وذلك ، اولا ، لان نظرية قوانين التفكير ليست ابدا «حقيقة خالدة» مؤكدة الى الابد كما يقول الفكر المرائي بشأن كلمة «المنطق» . ان المنطق الصوري نفسه يظل ، منذ ارسطو حتى الوقت الحاضر ، ميدانا لمجادلات ضارية . اما الديالكتيك فلم يدرس حتى الآن بهذا القدر او ذاك من الدقة الا على يد مفكرين اثنين : ارسطو وهيجل . ولكن الديالكتيك بالذات هو ، بالنسبة لعلم الطبيعة المعاصر ، اهم شكل للتفكير ، لانه هو وحده يقدم نموذجا للمقارنة وبالتالي منهجا لتفسير عمليات التطور الجارية في الطبيعة وللروابط الشاملة في الطبيعة ، وللانتقال من ميدان للبحث الى آخر .

ثم ان الاطلاع ، ثانيا ، على سير التطور التاريخي للتفكير البشري وعلى الآراء التي ظهرت في مختلف الازمان بخصوص الروابط الشاملة في العالم الخارجي ضروري لعلم الطبيعة النظري كذلك لانه يفسح المجال واسعا امام تقييم النظريات التي يطرحها هذا العلم نفسه . ولكن قلة الاطلاع على تاريخ الفلسفة غالبا ما تتجلى هنا بحدة . ان الاحكام التي اثبتتها الفلسفة منذ مئات السنين وفرغت منها من زمان غالبا ما تبدو لدى العلماء الطبيعيين المنظرين على انها

* في المخطوطة وضع خط بقلم الرصاص تحت هذه العبارة والعبارة السابقة لها — **الناشر** .

احدث الحقائق حتى لتغدو في عداد الموضة لبعض الوقت . وعندما اوردت النظرية الميكانيكية للحرارة ادلة جديدة لاثبات الحكم القائل بحفظ الطاقة ووضعت هذا الحكم من جديد في مرتبة الصدارة فقد كان ذلك ، بلا ريب ، نجاحا هائلا لها . ولكن هل كان بوسع هذا الحكم ان يظهر بمثابة شيء جديد الى هذا الحد المطلق لو كان السادة الفيزياويون قد تذكروا بان ديكارت قد طرحه في حينه ؟ ومنذ ان اخذت الفيزياء والكيمياء تعالجان من جديد بصورة كلية تقريبا الجزيئات والذرات شغلت الفلسفة الذرية اليونانية القديمة مكان الصدارة بالضرورة . ولكن ما اشد السطحية التي يتناولها بها حتى افضل علماء الطبيعة ! فان كيكولي ، مثلا ، يقول (في «اهداف ومنجزات الكيمياء») ان مؤسسها هو ديمقريطس (بدلا من لوقيبوس) ويزعم بان دالتون هو اول من قال بفكرة وجود الذرات البسيطة المتباينة نوعيا واول من نسب اليها اوزانا مختلفة خاصة بمختلف العناصر (٢٥١) . في حين يمكننا ان نقرأ عند ديوجينوس لايرتيوس (الكتاب العاشر ، البنود ٤٣-٤٤ و٦١) ان ابيقور قد نسب للذرات في حينه ليس فقط فوارق في الحجم والشكل ، بل وفوارق في **الوزن** ايضا ، اي ان ابيقور كان يعرف بطريقته الخاصة الوزن الذري والحجم الذري .

كان عام ١٨٤٨ الذي لم ينجز في المانيا على العموم شيئا حتى النهاية ، قد احدث هناك انقلابا تاما في ميدان الفلسفة فقط . وبعد ان تاقت الامة الى ميدان التطبيق وارست بداية الصناعة الكبيرة والمضاربة من جهة ، وبداية النهوض العارم الذي يعيشه من جهة اخرى علم الطبيعة في المانيا منذ ذلك الحين والذي كانت المسوخ الكاريكاتيرية من امثال فوغت وبوخنير وغيرهما اول المبشرين الجوالين به — بعد ذلك اشاحت الامة بوجهها بحزم عن الفلسفة الالمانية الكلاسيكية التائهة في رمال الهيجلية البرلينية القديمة . لقد استحقت الهيجلية البرلينية القديمة ذلك تماما . الا ان الامة الراغبة في الارتقاء الى مستوى العلم لا يمكن ان تستغني عن التفكير النظري . ومع الهيجلية القوا بالديالكتيك عرض الحائط ، وذلك في اللحظة التي صار فيها الطابع الديالكتيكي لعمليات الطبيعة يفرض نفسه بصورة قاهرة على الفكر ، وفي اللحظة التي يستطيع فيها

الديالكتيك وحده ، بالتالي ، ان يساعد علم الطبيعة في تجاوز الصعوبات النظرية . وبنتيجة ذلك وقعوا من جديد ضحايا عاجزة للميتافيزيقا القديمة . ومنذ ذلك الحين انتشرت على نطاق واسع بين الجمهور تأملات شوبنهاور ، وفيما بعد حتى هارتمان ، السطحية المكيفة للمستوى الروحي للمرائين من جهة ، والمادية المبتذلة على طريقة المبشرين الجوالين لامثال فوغت وبوخنير من جهة اخرى . وكانت تتنافس في الجامعات مختلف انواع الاصطفائية التي لم يكن يجمع بينها غير كونها ملفقة من نفايات الانظمة الفلسفية القديمة لا غير ، وكونها جميعا ميتافيزيقية بقدر واحد . ولم يبق من مخلفات الفلسفة الكلاسيكية الا الكانطية الجديدة من النوع المعروف والتي كان آخر ما قالته هو الشيء في ذاته غير القابل للمعرفة ابدا ، اي ذلك القسم من التعاليم الكانطية الذي يستحق الصيانة اقل من غيره . وكانت النتيجة النهائية هي الاختلاط والتشويش اللذان يسيطران الآن على ميدان التفكير النظري .

ولم يعد بالامكان الآن مطالعة اي كتاب نظري في علم الطبيعة دون ان تترك تلك المطالعة انطباعا وكأن علماء الطبيعة انفسهم يشعرون بمدى سيطرة هذا الاختلاط والتشويش عليهم وان ما يسمى بالفلسفة الشائعة الآن لا يقدم اي مخرج اطلاقا . وهنا لا يوجد بالفعل اي مخرج آخر ولا اية امكانية اخرى لبلوغ الوضوح ما عدا العودة بهذا الشكل او ذاك من التفكير الميتافيزيقي الى التفكير الديالكتيكي .

ويمكن ان تتحقق هذه العودة بطرق مختلفة . اذ يمكن ان تشق طريقها عفويا ، بفضل ضغط اكتشافات علم الطبيعة نفسها التي تجاوزت سرير بروكروستوس الميتافيزيقي القديم ولم يعد بالامكان حشرها فيه . الا ان تلك عملية صعبة وطويلة الامد تستدعي تذليل عدد لانهائي من الاحتكاكات التي لا موجب لها . ان هذه العملية جارية الآن بقدر معين ، وخصوصا في علم الاحياء . ويمكن تقليصها كثيرا اذا اراد ممثلو علم الطبيعة النظري ان يطلعوا عن كثب على الفلسفة الديالكتيكية باشكالها الموضوعة تاريخيا . ومن بين هذه الاشكال يمكن ان يكون شكلان مثمرين بخاصة بالنسبة لعلم الطبيعة المعاصر .

الشكل الاول هو الفلسفة اليونانية . وهنا يبدو التفكير الديالكتيكي ببساطته البدائية التي لا تخل بها العوائق اللطيفة التي خلقتها لنفسها ميتافيزيقا القرنين السابع عشر والثامن عشر – بيكون ولوك في بريطانيا وولف في المانيا – واغلقت بها الطريق من فهم الجزئي إلى فهم الكلي ، والى ادراك الارتباط الشامل بين الاشياء . وكانت الطبيعة لا تزال تدرس على العموم ككل متكامل عند الاغريق – لانهم لم يكونوا قد بلغوا بعد تجزئة الطبيعة وتحليلها . ان الارتباط الشامل بين ظواهر الطبيعة لا يمكن اثباته بالتفاصيل : فهو ، بالنسبة للاغريق ، نتيجة للتأمل المباشر . وبذلك يكمن عيب الفلسفة اليونانية الذي جعلها فيما بعد تفسح المجال لآراء اخرى . ولكن في ذلك ايضا يكمن تفوقها على جميع خصومها الميتافيزيقيين المتأخرين . واذا كانت الميتافيزيقا محقة فيما يخص الاغريق بالتفاصيل ، فان الاغريق محقون فيما يخص الميتافيزيقا بالكل . وذلك واحد من الاسباب التي تجعلنا نعود مرارا وتكرارا في الفلسفة ، كما في العديد من الميادين الاخرى ، الى منجزات ذلك الشعب الصغير الذي امنت له موهبته الشاملة ونشاطه مكانة في تاريخ تطور البشرية لا يمكن ان يدعي بها اي شعب آخر . اما السبب الآخر فهو ان الاشكال المتنوعة للفلسفة اليونانية تنطوي على اجنة في النشوء لجميع الانواع الاخرى من الفلسفات المتأخرة . ولذلك فان علم الطبيعة النظري ، اذا كان يريد ان يتتبع تاريخ ظهور وتطور احكامه العامة الحالية ، مضطر الى العودة الى الاغريق . ان فهم هذه الحقيقة يشق طريقه اكثر فاكثر . ويتقلص باطراد عدد علماء الطبيعة الذين يستخدمون مقتطفات من الفلسفة اليونانية ، مثل مذهب الذرة ، بوصفها حقائق خالدة ولكنهم ينظرون الى الاغريق نظرة متعالية ، على طريقة بيكون ، لان هؤلاء الاخيرين كانوا يفتقرون الى علم الطبيعة التجريبي . والمطلوب هو ان يتعمق ذلك الفهم ويسفر عن اطلاع فعلي على الفلسفة اليونانية .

والشكل الثاني للديالكتيك ، والمحبب خصوصا الى علماء الطبيعة الالمان ، هو الفلسفة الكلاسيكية الالمانية من كانط حتى هيجل . فهنا قد ارسيت بداية لا بأس بها ، اذ ان العودة الى

كانط تغدو من جديد موضة ، بغض النظر عن الكانطية الجديدة المذكورة اعلاه . ومنذ ان اكتشفوا بان كانط هو واضع فرضيتين عبقريتين لا يستطيع بدونهما علم الطبيعة النظري الحالي ان يخطو خطوة واحدة – وهما نظرية ظهور المنظومة الشمسية ، التي كانت سابقا تنسب الى لابلاس ، ونظرية تباطؤ دوران الارض بسبب المد – منذ ذلك الحين حاز كانط من جديد على التكريم اللائق به من جانب علماء الطبيعة . ولكن تعلم الديالكتيك على يد كانط ، بدون حاجة ماسة ، من شأنه ان يكون عملا مرهقا قليل الثمر منذ ان حصلنا في مؤلفات **هيجل** على عرض مركز واسع للديالكتيك مع انه تطور من منطلق خاطىء تماما .

وبعد ان استنفد ، من جهة ، رد الفعل ضد «الفلسفة الطبيعية» – الذي وجد لنفسه بقدر كبير مبررا في هذا المنطلق الخاطىء وفي الانحسار المزري للهيجلية البرلينية – وتحول رد الفعل هذا في الاخير الى مجرد شتائم ، وبعد ان تركت الميتافيزيقا الانتقائية الشائعة علم الطبيعة ، من ناحية اخرى ، من حيث متطلباته النظرية ، في حالة عجز ميئوس منه – ربما سيكون بالامكان الكلام من جديد امام علماء الطبيعة عن هيجل دون ان ينخرطوا في رقصة هائجة كالتي يبدو فيها السيد دوهرنج بشكل يثير التسلية .

يتعين التأكد بالدرجة الاولى من ان المقصود هنا ليس اطلاقا الدفاع عن المنطلق الهيجلي لوجهة النظر والقائل بان الاولوية للروح والفكر والفكرة وان العالم الفعلي مجرد نسخة طبق الاصل عن الفكرة . فقد تخلى فورباخ عن ذلك . ونحن جميعا موافقون على انه يجب ، في اي ميدان علمي – في ميدان الطبيعة كما في ميدان التاريخ – الانطلاق من **الوقائع** المتوفرة لدينا ، وبالتالي الانطلاق في علم الطبيعة من مختلف اشكال الاشياء ومن مختلف اشكال حركة المادة ، وانه لا يجوز ، بالتالي في علم الطبيعة النظري ايضا ، تصميم الروابط وحملها الى الوقائع ، بل يجب استنباطها من الوقائع واثباتها ، بعد العثور عليها ، بالطريق التجريبي على قدر الامكان .

كما لا يمكن التحدث عن صيانة المضمون الجامد للهيجلية بالشكل الذي بشر به الهيجليون البرلينيون من المدرستين الاقدم والاحدث . ومع المنطلق المثالي يتهاوى النظام المبني عليه ، ومنه

بالتالي الفلسفة الطبيعية الهيجلية . ولكنه ينبغي ان نعيد الى الاذهان هنا ان الجدال العلمي الطبيعي ضد هيجل ، بقدر ما كان يفهمه فهما صحيحا على العموم ، كان موجها فقط ضد كلتا هاتين النقطتين : ضد المنطلق المثالي وضد تكوين النظام الفلسفي بصورة اعتباطية تتعارض مع الوقائع .

واذا اسقطنا ذلك كله من الحساب يبقى هناك الديالكتيك الهيجلي . ومن افضال ماركس انه اخرج الى النور من جديد ، خلافا «للمقلدين الادعياء المصياحين والسطحيين جدا الذين بيدهم القول الفصل في المانيا المعاصرة» (٢٥٢) ، المنهج الديالكتيكي المنسي واشار الى صلته بديالكتيك هيجل ، وكذلك الى اختلافه عن هذا الديالكتيك الاخير وقدم في «رأس المال» في الوقت ذاته تطبيقا لهذا المنهج على وقائع علم تجريبي معين هو الاقتصاد السياسي . وقد وفق في ذلك لدرجة جعلت حتى المدرسة الاقتصادية الاحدث في المانيا لا تترفع عن حرية التجارة المبتذلة الا بفضل ممارستهـــا الاقتباس من ماركس (واحيانا كثيرة بصورة خاطئة) بحجة توجيـه الانتقاد اليه .

في ديالكتيك هيجل يسود نفس تشويه جميع الروابط الفعليــة كما في سائر تشعبات نظامه الفلسفي . ولكن «الغيبية التي اصطبغ بها الديالكتيك على يد هيجل لم تمنع هيجل اطلاقا – كما يقول ماركس – من ان يكون بالذات اول من قدم تصويرا شاملا واعيـا لاشكال حركته الشاملة . ان الديالكتيك عند هيجل مقلوب عـلى رأسه ، وينبغي ايقافه على قدميه ، من اجل ازاحة القشرة الغيبية والكشف عن البذرة العقلانية من تحتها» (٢٥٣) .

ولكننا غالبا ما نصادف في علم الطبيعة نفسه نظريات تقلـــب العلاقات الفعلية على رأسها وتعتبر الانعكاس بمثابة الشيء المنعكس ولذلك فهي تحتاج الى ايقافها ايضا عـــلى قدميها . ولا يندر ان تسيطر مثل هذه النظريات في غضون امد طويل . والمثال على ذلك هو التعاليم الخاصة بالحرارة : ففي غضون قرنين تقريبا كانـــت الحرارة تعتبر ليس شكلا لحركـــة المادة العاديـــة ، بل مادة سحرية خاصة . ولم يحقق التحول اللازم هنا الا النظرية الميكانيكية للحرارة . ومع ذلك فان الفيزياء التي سيطرت عليها نظرية العنصر

الحراري قد اكتشفت طائفة من قوانين الحرارة ذات اهمية بالغة . وقد مهد فوريه وسادي كارنو (٢٥٤) بخاصة الطريق هنا لنظرية صائبة لم يبق عليها الا ان تقلب القوانين المقلوبة التي اكتشفتها سليفتها وان تترجمها الى لغتها الخاصة * . والحال على هذا المنوال في الكيمياء . فان النظرية الفلوجيستينية قدمت لاول مرة بعملها التجريبي طوال قرن كامل مادة تمكن لافوازيه ان يكتشف بواسطتها ، في الاوكسجين الذي ركبه بريستلي ، قطبا مضادا فعليا للفلوجيستين الوهمي وبذلك دحض النظرية الفلوجيستينية كلها (٢٥٥) . ولكن ذلك لم يكن يعني اطلاقا شطب النتائج التجريبية للدراسات الفلوجيستينية . بالعكس ، فقد ظلت تلك النتائج باقية ، الا ان صياغتها انقلبت وترجمت من لغة النظرية الفلوجيستينية الى لغة الكيمياء الحديثة ، ولذلك احتفظت باهميتها .

ان علاقة الديالكتيك الهيجلي بالديالكتيك العقلاني كعلاقة نظرية العنصر الحراري بالنظرية الميكانيكية للحرارة وكعلاقة النظرية الفلوجيستينية بنظرية لافوازيه .

---

* كانت الدالة س C الواردة لدى كارنو مقلوبة بالمعنى الحرفي للكلمة : $\frac{1}{C}$ = الحرارة المطلقة . واذا لم تقلب على هذا النحو لن تجدي نفعا .

هوامش خاصة بكتاب «ضد دوهرنج»

بصدد النماذج الاولية للانهائي الرياضي في العالم الفعلي (٢٥٦)

الصفحتان ١٧ـ١٨ * : تطابق التفكير والوجود . — اللانهائي في الرياضيات

يسيطر على تفكيرنا النظري كله بقوة مطلقة واقع كون تفكيرنا الذاتي والعالم الموضوعي خاضعين لقوانين بعينها ، ولذلك فهما لا يمكن ان يعارضا بعضهما البعض في نتائجهما ، بل يجب ان يتطابقا . ان هذه الحقيقة تعتبر مقدمة لاشعورية ولا بد منها لتفكيرنا النظري . وكانت مادية القرن الثامن عشر ، بسبب طابعها الميتافيزيقي في الواقع قد درست هذه المقدمة من حيث مضمونها فقط . واقتصرت على اثبات ان مضمون اي تفكير واية معرفة لا بد وان يأتي من التجربة الحسية ، وبعثت الحكم القائل : nihil est in intellectu, qoud non fuerit in sensu (٢٥٧) . الا ان الفلسفة الحديثة ، المثالية ولكن الديالكتيكية في الوقت ذاته — وخصوصا هيجل — هي وحدها التي درست هذه المقدمة من حيث **الشكل** ايضا . ورغم التكرينات الاعتباطية والابتداعات الخيالية الكثيرة التي نجدها هنا ، ورغم الشكل المثالي المقلوب رأسا على عقب لنتيجتها — وحدة التفكير والوجود — لا يمكن انكار ان هذه الفلسفة قد اثبتت بالعديد من الامثلة المأخوذة من مختلف الميادين التشابه الموجود بين عمليات التفكير وعمليات الطبيعة والتاريخ — والعكس بالعكس — وسيطرة قوانين متماثلة بالنسبة لجميع هذه العمليات . ومن ناحية اخرى وسع علم الطبيعة المعاصر الموضوعة الخاصة بالمنشأ التجريبي لمجمل مضمون التفكير ، بمعنى الدحض التام لمحدوديته وصياغته الميتافيزيقيتين القديمتين . ان علم الطبيعة المعاصر يعترف بوراثة

* راجع ص ٤١ـ٤٢ من هذه الطبعة . **الناشر** .

الخواص المكتسبة وبذلك يوسع فاعل التجربة وينقله من الفرد الى النوع : فلم يعد يعتبر ضروريا الآن ان يجرب كل فرد شخصيا كل شيء بخبرته ، فان خبرته الفردية يمكن ان تستبدل لدرجة معينة بنتائج خبرة عدد من اسلافه . فاذا كانت البديهيات الرياضيـــة عندنا ، مثلا ، تبدو لكل طفل في الثامنة من العمر شيئا طبيعيا لا يحتاج الى اي برهان تجريبي فان ذلك نتيجة «للوراثة المكدسة» . ومن المستبعد ان تفسر البديهيات للبوشمان او الزنجي الاوسترالي بواسطة البرهنة .

وفي المؤلف اعلاه * يدرس الديالكتيك بوصفه علما للقوانين الاكثر تعميما **لاية** حركة . ويعني ذلك ان قوانينه ذات مفعول للحركة في الطبيعة وفي التاريخ البشري وكذلك لحركة التفكير . وان مثل هذا القانون قابل للمعرفة في اثنين من هذه الميادين الثلاثة ، بل وحتى في الثلاثة كلها بدون ان يتضح للميتافيزيقي الروتيني بانه يواجه قانونا بعينه .

ولنأخذ مثالا . من المستبعد ان يكون بين جميع النجاحات النظرية للمعرفة انتصار للنفس البشرية اسمى من اختراع حساب الاعداد اللامتناهية في الصغر في النصف الثاني من القرن السابع عشر . واذا كان لدينا في مجال ما انجاز خالص فائـــق للنفس البشرية فهو هذا الانجاز بالذات . ان الاسرار المحيطة ، في الوقت الحاضر ايضا ، بالمقادير التي تستخدم في حساب الاعداد اللامتناهية في الصغر – التفاضلات ومختلف انواع الكميات اللامتناهية في الصغر – هي افضل دليل على انه لا يزال منتشرا التصور باننا كأنما نواجه هنا «نتاجات» خالصة «للابداع الحر والخيال المحلق» * * للنفس البشرية لا يطابقها شيء في العالم الموضوعي . ومع ذلك ، فالعكس هو الصحيح . ان الطبيعة تقدم لنا نماذج اولية لكل تلك المقادير المتخيلة .

ان هندستنا تنطلق من العلاقات المكانية ، وان حسابنا وجبرنا ينطلقان من المقادير العددية التي تطابق علاقاتنا الارضية ، اي

* اي في «ضد دوهرنج» (راجع الطبعة الحالية ، ص ١٦٥–١٦٦) . **الناشر** .

* * راجع الطبعة الحالية ، ص ٤٣–٤٤ . **الناشر** .

تطابق الاحجام الجسمية التي تسميها الميكانيكا بالكتل كما نصادفها على الارض ويحركها البشر. وبالمقارنة مع هذه الكتل تعتبر كتلة الارض كبيرة الى ما لانهاية وتفسر من قبل الميكانيكا الارضية على اعتبارها كمية كبيرة الى ما لانهاية. ان نصف قطر الارض = ∞ وذلك هو مبدأ الميكانيكا كلها لدى النظر في قانون السقوط. ولكن ليس الارض وحدها، بل والمنظومة الشمسية كلها وجميع المسافات التي تتواجد فيها تغدو بدورها، مقادير لامتناهية في الصغر حالما ننتقل الى المسافات الموجودة في منظومة الكواكب التي نراقبها بالتلسكوب والتي نحن مضطرون الى قياسها بالسنين الضوئية. وهكذا نجد امامنا هنا مقادير لامتناهية في الصغر من النسق الثاني، فضلا عن النسق الاول، ويمكن ان نترك لخيال قرائنا - اذا كان ذلك يعجبهم - ان يكونوا لانفسهم في المكان اللامتناهي في الصغر مقادير اخرى لامتناهية في الصغر من انساق اعلى.

الا ان الكتل الارضية، الاجسام التي تعالجها الميكانيكا، تتكون، بموجب الآراء السائدة في الفيزياء والكيمياء الآن، من جزيئات، من اصغر الاجزاء التي لا يمكن مواصلة تجزئتها دون اتلاف التطابق الفيزياوي والكيمياوي للاجسام موضع البحث. وتفيد حسابات و. ثومسون ان قطر اصغر هذه الجزيئات لا يمكن ان يقل عن جزء من خمسين مليون جزء من الملمتر (٢٥٨). وحتى لو افترضنا ان قطر اكبر جزيئ يبلغ جزءا من خمسة وعشرين مليون جزء من الملمتر يبقى الجزيئ في هذه الحالة ايضا كمية متلاشية لامتناهية في الصغر بالمقارنة مع اصغر كتلة تعالجها الميكانيكا والفيزياء وحتى الكيمياء. ورغم ذلك يمتلك الجزيئ كل الخواص الملازمة للكتلة المعنية. وهو يستطيع ان يمثل هذه الكتلة من الناحيتين الفيزياوية والكيمياوية ويمثلها، فعلا، في جميع المعادلات الكيمياوية. وباختصار فان الجزيئ يمتلك، بالنسبة للكتلة المعنية، نفس الخواص التي يمتلكها التفاضل الرياضي بالنسبة لمقداره المتغير، ولكن بفرق واحد هو ان ما يبدو لنا، في حالة التفاضل، في التجريد الرياضي، شيئا سحريا غير مفهوم، يغدو هنا شيئا بديهيا وواضحا للعيان، ان صح القول.

ان الطبيعة تستخدم هذه التفاضلات، الجزيئات، بنفس الصورة

وبنفس القوانين التي تستخدم بها الرياضيات تفاضلاتها التجريدية . فان تفاضل $س^٣$ ، مثلا ، يساوى ٣ $س^٢$ ت س ، علما باننا نهمل ٣ س ت $س^٢$ و ت $س^٣$. واذا اتبعنا التركيب الهندسي المناسب نحصل على مكعب يزداد طول جوانبه س بمقدار لامتناه في الصغر ت س . ولنفترض ان هذا المكعب يتكون من عنصر كيمياوي سريع التحول ، كالكبريت ، ولنفترض ان اعلى ثلاثة من سطوحه التي تشكل احدى الزوايا مغطى ، بينما يبقى اعلى السطوح الثلاثة الاخرى مكشوفا . واذا وضعنا هذا المكعب الكبريتي في جو مكون من ابخرة الكبريت وخفضنا درجة حرارة هذا الجو بالقدر الكافي تبدأ ابخرة الكبريت بالترسب على السطوح الثلاثة المكشوفة من مكعبنا . ولن نخرج عن اطار الاساليب المعتادة في الفيزياء والكيمياء اذا افترضنا ، بغية تصور هذه العملية بشكلها الخالص ، بان سمك طبقة الترسب الهابط على كل من هذه السطوح الثلاثة يعادل في البداية جزيئا واحدا . وهكذا ازداد طول جانب المكعب س بمقدار قطر جزيئ واحد ، اي ت س . اما حجم المكعب $س^٣$ فقد ازداد بمقدار الفرق بين $س^٣$ و $س^٣+٣س^٢ت س+٣س ت س^٢+ت س^٣$ ، علما بانه يحق لنا ، كما في الرياضيات ، ان نهمل ت $س^٣$ ، اي جزيئا واحدا ، و٣ س ت س ^{٢} ، اي ثلاثة صفوف من الجزيئات المتواجدة بصورة خطية متوازية بطول س+ت س . والنتيجة واحدة هي ان زيادة سمك كتلة المكعب تساوي ٣ $س^٢$ ت س .

واذا اردنا الدقة فان مكعب الكبريت ليس لديه ت $س^٣$ و٣ س ت $س^٢$ ، لان جزيئين او ثلاثة جزيئات لا يمكن ان تتواجد في بقعة واحدة من المكان ، ولذا فان زيادة كتلته تعادل على وجه التحديد ٣ $س^٢$ ت س+٣ س ت س+ت س . ويعزى ذلك الى ان ت س في الرياضيات كمية خطية ، ولكن مثل هذه الخطوط التي ليس لها سمك وعرض لا توجد في الطبيعة بصورة مستقلة كما هو معروف ، وبالتالي فان التجريدات الرياضية تتسم باهمية لا جدال فيها في اطار الرياضيات الخالصة فقط . ولما كانت هذه الاخيرة ايضا تهمل ٣ س ت $س^٢$+ت $س^٣$ ، فلا يوجد هنا اي فارق .

كذلك هو الحال في التبخر . فعندما تتبخر الطبقة العليا من الجزيئات في قدح ماء فان سمك طبقة الماء كله س يتقلص بمقدار

ت س ، وان التبخر التالي للجزيئات طبقة بعد طبقة هو في الواقع تفاضل متواصل . وعندما يتكثف البخار الساخن في وعاء ما بتأثير الضغط والتبريد ويتحول من جديد الى ماء وتترسب طبقة من الجزيئات على طبقة اخرى (علما بان لنا الحق في التجرد عن الملابسات العرضية التي تعقد هذه العملية) حتى يمتلئ الوعاء عن آخره فان الذي يجري امامنا هو تكامل بالمعنى الحرفي للكلمة لا يختلف عن التكامل الرياضي الا بكون احدهما يجري في الذهن البشري بصورة واعية ، بينما تقوم الطبيعة بالآخر بصورة لاواعية .

الا ان العمليات المماثلة تماما لعمليات حساب المقادير اللامتناهية في الصغر تجري ليس فقط اثناء الانتقال من الحالة السائلة الى الحالة الغازية وبالعكس . فعندما تتوقف حركة الكتلة بحد ذاتها ، بسبب دفعة ما ، وتتحول الى حرارة ، الى حركة جزيئية ، فما الذي يحدث ان لم يكن الحركة التفاضلية للكتلة ؟ وعندما تتكدس الحركات الجزيئية للبخار في اسطوانة الآلة البخارية في اتجاه يجعلها ، بعد ان تبلغ درجة معينة ، ترفع المكبس متحولة الى حركة الكتلة افلا تتكامل تلك الحركات هنا ؟ ان الكيمياء تحلل الجزيئات الى ذرات ، وهي مقادير ذات كتلة وامتداد اقل ، ولكنها تمثل مقادير من نفس نسق المقادير الاولى ، ولذا فالجزيئات والذرات مترابطة فيما بينها في علاقات نهائية معينة . وبالتالي فان جميع المعادلات الكيمياوية التي تعبر عن التركيب الجزيئي للاجسام هي من حيث الشكل معادلات تفاضلية . ولكنها في الواقع متكاملة بفضل الاوزان الذرية الموجودة فيها . ان الكيمياء تستخدم تفاضلات العلاقات المتبادلة بين كمياتها معروفة .

ولكن الذرات ليست البتة شيئا بسيطا وليست على العموم اصغر جزيئات المادة المعروفة لدينا . ان اكثر الفيزياويين ، ناهيك عن الكيمياء نفسها التي تميل اكثر فاكثر الى الرأي القائل بان للذرات تركيبا معقدا ، يؤكدون ان الاثير الكوني الذي هو موصل الاشعاع الضوئي والحراري يتكون ايضا من جزيئات منفصلة ، ولكنها صغيرة الى درجة بحيث تكون علاقتها بالذرات الكيمياوية والجزيئات الفيزياوية مثل علاقة هذه الاخيرة بالكتل الميكانيكية ، اي مثل علاقة $ت^2$ س : ت س . وهكذا نواجه هنا ، في التصورات

المتبعة الآن بشأن تركيب المادة ، تفاضلا من النسق الثاني ، ولا شيء يمنع كل من يرغب من الافتراض بانه لا بد وان توجد في الطبيعة كذلك مشابهات لـ ت^{2} س و ت^{4} س وهلمجرا .

وهكذا ، فمهما كان الرأي الذي نتمسك به فيما يخص تركيب المادة ، الا ان مما لا جدال فيه انها مجزأة الى طائفة من المجاميع الكبيرة ذات الحدود البارزة وذات الاحجام الكتلوية المختلفة نسبيا ، بحيث تكون عناصر كل مجموعة على حدة في علاقات نهائية معينة من حيث الكتلة مع بعضها البعض ، وتكون علاقاتها بعناصر المجاميع الاقرب اليها بوصفها مقادير لامتناهية في الكبر او الصغر بمعنى الرياضيات . ان منظومة النجوم المرئية من قبلنا وكذلك المنظومة الشمسية والكتل الارضية والجزيئات والذرات واخيرا جزيئات الاثير كل منها يشكل واحدة من هذه المجاميع . ولا يتغير الامر لاننا نعثر على حلقات وسطية بين المجاميع المختلفة : فنحن نصادف مثلا ، بين كتل المنظومة الشمسية والكتل الارضية النجيمات التي لا يتجاوز قطر بعضها ، على سبيل المثال ، امارة رايس من السلالة الاصغر (٢٥٩) – وكذلك النيازك وغيرها ، كما نصادف الخلية في العالم العضوي بين الكتل الارضية والجزيئات . ان هذه الحلقات الوسطية خير دليل على عدم وجود الطفرات في الطبيعة ، وذلك **لانها بالذات** تتكون من طفرات متلاحقة .

وعندما تستخدم الرياضيات كميات فعلية فانها هي الاخرى تتقبل هذه النظرة بدون لف او دوران . ان كتلة الارض بحد ذاتها تعتبر بالنسبة للميكانيكا الارضية كبيرة الى ما لانهاية ، بينما تعتبر الكتل الارضية وما يناسبها من نيازك كميات متناهية في الصغر بالنسبة لعلم الفلك . وعلى هذا النحو بالضبط تختفي بالنسبة له مسافات وكتل كواكب المنظومة الشمسية حالما يخرج علم الفلك عن اطار اقرب النجوم الثابتة ويبدأ بدراسة تركيب منظومتنا النجومية . ولكنه ما ان يختبىء علماء الرياضيات في قلعتهم المنيعة ، قلعة التجريد ، او ما يسمى بالرياضيات الخالصة ، حتى يطوي النسيان كل هذه التشابهات ، ويغدو اللانهائي سحريا تماما على نحو ما ، ويبدو الاسلوب الذي يستخدمونه في التحليل غير مفهوم بتاتا ومناقضا للتجربة والعقل على الاطلاق . ان الغباوات والترهات

التي لم يوضح بها علماء الرياضيات منهجهم بقدر ما التمسوا العذر لهذا المنهج الذي يؤدي دوما ، على نحو غريب ، الى نتائج صحيحة ، انما تتجاوز اسوأ التخيلات الفعلية والوهمية لدى الفلسفة الطبيعية (الهيجلية مثلا) التي يعجز علماء الرياضيات وعلماء الطبيعة عن العثور على الكلمات الكافية للتعبير عن هلعهم منها . فهم ، انفسهم ، يفعلون – على نطاق اوسع بكثير – ما يلومون هيجل عليه ، اذ يسيرون بالتجريد الى اقصاه . وهم ينسون ان ما يسمى بالرياضيات الخالصة كلها تمارس التجريدات وان كمياتها **كلها** ، اذا اردنا الدقة ، هي مجرد كميات متخيلة وان كل التجريدات التي يسيرون بها الى اقصاها تتحول الى لامعقول او الى نقيضها . ان اللانهائي الرياضي مقتبس من الواقع ، وان بصورة غير متعمدة ، ولذلك فهو يمكن ان يفسر بواسطة الواقع فقط ، وليس بواسطة نفسه او بواسطة التجريد الرياضي . وعندما نتناول الواقع بالدراسة في هذا الاتجاه فاننا نجد كذلك ، كما رأينا ، العلاقات الفعلية التي اقتبس من مجالها التناسب الرياضي للانهاية ، بل ونصطدم بالمماثلات الموجودة في الطبيعة للاسلوب الرياضي الذي يتجلى بواسطته هذا التناسب في الفعل . وبذا تغدو المسألة واضحة .

(عند هيكل تجسيد سيئ لتطابق التفكير والوجود . ولكن راجع **التناقض بين المادة المتواصلة والمنفصلة** عند هيجل) (٢٦٠) .

* * *

ان الحساب التفاضلي وحده هو الذي يهيئ لعلم الطبيعة امكانية التجسيد الرياضي ليس فقط **للحالات** ، بل وكذلك **للعمليات** : الحركة .

* * *

استخدام الرياضيات : مطلق في ميكانيكا الاجسام الصلبة ، وتقريبي في ميكانيكا الغازات ، واصعب في ميكانيكا السوائل ، ونسبي بشكل محاولات على الاكثر ، في الفيزياء ، وابسط المعادلات من الدرجة الاولى في الكيمياء ، وصفر في البيولوجيا .

بصدد الفهم «الميكانيكي» للطبيعة

ص ٤٦ * مختلف اشكال الحركة والعتلوم التي تدرسها

منذ ان نشرت هذه المقالة (في عدد «Vorwärts» الصادر في ٩ شباط – فبراير ١٨٧٧) ** قدم كيكولي (««الاهداف العلمية للكيمياء ومنجزاتها»») تعريفا مماثلا تماما للميكانيكا والفيزياء والكيمياء :

«اذا استندنا الى هذا التصور عن جوهر المادة يمكن تعريف الكيمياء بانها **علم الذرات**، ويمكن تعريف الفيزياء بانها **علم الجزيئات**، وعند ذاك تفرض نفسها فكرة افراد ذلك الجزء من الفيزياء الحديثة الذي يدرس **الكتل** بوصفه مادة خاصة نترك لها اسم **الميكانيكا**. وهكذا تغدو الميكانيكا اساسا للفيزياء والكيمياء لان هذه وتلك، اثناء دراسة جوانب معينة من الظواهر وخصوصا اثناء الحسابات، ينبغي ان تتناولا الجزيئات والذرات على التوالي بوصفها كتلا» (٢٦١) .

ان هذه الصيغة لا تختلف، كما هو واضح، عن تلك الواردة في النص وفي الهامش السابق *** الا بالقدر الاقل من التحديد فيها . ولكنه عندما اضفت احدى المجلات الانجليزية («Nature») على حكم كيكولي المذكور اعلاه مظهرا يفيد بان الميكانيكا هي سكون وحركة الكتل، وان الفيزياء هي سكون وحركة الجزيئات، وان الكيمياء هي سكون وحركة الذرات (٢٦٢) فان هذا الحصر غير المشروط حتى للعمليات الكيمياوية في العمليات الميكانيكية الصرف يضيق، في رأيي، مجال البحث بشكل غير لائق في ميدان الكيمياء على الاقل . ومع ذلك فقد صار هذا الحصر شائعا لدرجة جعلت هيكل، مثلا يستخدم دوما كلمتي «ميكانيكي» و«وحداني» كمترادفتين ويعتقد

---

* راجع ص ٧٨ من الطبعة الحالية – **الناشر** .

** المقصود الفصل السابع من القسم الاول من «ضد دوهرنج» – **الناشر** .

*** اي في نص «ضد دوهرنج» وفي الهامش «بصدد النماذج الاولية للانهائي الرياضي في العالم الفعلي» (راجع الصفحات ٣٩١–٣٩٧ من هذه الطبعة) . – **الناشر** .

« بان الفسلجة الحديثة . . . توفر في مجالها مكانـــا فقط للقوى الفيزياوية – الكيمياوية او الميكانيكيـــة **بالمعنى الواسع للكلمة** * » (« منشأ الجبيلات ») (٢٦٣) .

عندما اسمي الفيزياء ميكانيكا الجزيئات ، والكيمياء فيزياء الذرات ، ثم علم الاحياء كيمياء الآحات ، انما اريد بذلك ان اعبر عن انتقال احد هذه العلوم الى علم آخر ، وبالتالي عن الارتباط والتواصل القائمين بينهما وعن الاختلاف والانفصال بين كليهما . اما الذهاب الى ابعد من ذلك ونعت الكيمياء ايضا بنوع من الميكانيكا فأمر غير جائز على ما اعتقد . ان الميكانيكا بالمعنى الاوسع او الاضيق للكلمة لا تعرف غير الكمية ، وهي تستخدم السرعات والكتل ، ثم الاحجام في افضل الاحوال . وحالما تظهر في طريقها كيفية الاجسام ، مثلا ، في الهيدروستاتيك او الآيروستاتيك لا تستطيـــع الاستغناء عن دراسة الحالات الجزيئية والحركات الجزيئية ، وتغدو هي نفسها هنا مجرد علم مساعد ومقدمة للفيزياء . اما في الفيزياء ، والاكثر من ذلك في الكيمياء ، فلا نجد فقط التغير الكيفي المتواصل بنتيجة التغيرات الكمية ، اي انتقال الكمية الى كيفية ، بل يقتضي الامر كذلك دراسة الكثير من التغيرات الكيفية التي لم يثبت اطلاقا اعتمادها على التغير الكمي . ويمكن حالا التسليم بان التيار الراهن في العلم يجري في هذا الاتجاه ، ولكن ذلك لا يثبت بان هذا التيار هو الصحيح بصورة مطلقة واننا اذا اتبعنا هذا التيار **سنستنفد** الفيزياء والكيمياء حتى النهاية . ان الحركة ، ايا كانت ، انما تنطوي على حركة ميكانيكية ، على تحرك اجزاء كبيرة من المادة او اصغر اجزائها . وان معرفة هذه الحركات الميكانيكية هي المهمة **الاولى** للعلم ، ولكنها مهمته **الاولى** فقط . بيد ان هذه الحركة الميكانيكية لا تستنفد الحركة عموما . فالحركة ليست مجرد استبدال المكان . اذ انها ايضا ، في الميادين ما فوق الميكانيكية ، تغيير في الكيفية . فان اكتشاف كون الحرارة نوعا من الحركة الجزيئية قد شكل مرحلة كاملة في العلم . ولكنني اذا كنت لا املك ما اقوله عن الحرارة سوى انها تشكل تحركا معينا للجزيئات فالافضـــل لي ان الوذ

---

* التشديد لانجلس – **الناشر** .

بالصمت . ان الكيمياء ، على ما يبدو ، تسير في الطريق الصائب لكي تفسر من نسبة الاحجام الذرية الى الاوزان الذرية طائفة كاملة من الخواص الكيمياوية والفيزياوية للعناصر . ولكن ما من كيمياوي يتجرأ على الزعم بان كل خواص عنصر ما يعبر عنها بصورة كاملة موقعه في الخط البياني الذي وضعه لوثر مائير (٢٦٤) ، وان بالامكان في زمن ما ان يفسر ذلك ، على سبيل المثال ، الخواص الفريدة لغاز الكاربون التي تجعله الحامل الرئيسي للحياة العضوية ، او ، مثلا ، ضرورة وجود الفوسفور في المخ . ومع ذلك فان النظرية «الميكانيكية» مقتصرة على ذلك بالذات . اذ انها تعزو التغير ، اياً كان ، الى التحرك ، وتعزو كل الفوارق الكيفية الى الفوارق الكمية ، دون ان تلاحظ ان العلاقة بين الكيفية والكمية متبادلة وان الكيفية تتحول الى كمية مثلما تتحول الكمية الى كيفية وان تفاعلا متبادلا يجرى هنا . واذا حصرنا جميع فوارق وتغيرات الكيفية بالفوارق والتغيرات الكمية ، بالتحركات الميكانيكية ، فسنصل بالضرورة الى الموضوعة القائلة بان المادة كلها مكونة من اصغر الجسيمات **المتماثلة** وان كل الفوارق الكيفية بين العناصر الكيمياوية للمادة مبعثها فوارق كمية ، فوارق في عدد هذه الجسيمات الصغيرة وتكتلها المكاني اثناء توحيدها في ذرات . ولكننا لم نصل الى ذلك بعد .

ان عدم اطلاع علماء الطبيعة المعاصرين على اية فلسفة ، ما عدا الفلسفة المبتذلة العادية جدا السائدة الآن في الجامعات الالمانية يمكنهم ، هو وحده ، بان يستخدموا على هذا النحو تعابير من قبيل «الميكانيكي» ، علما بانهم لا يلتفتون بل ولا يتصورون الاستنتاجات النابعة من ذلك والتي يربطون انفسهم بها بالضرورة . فلدى نظرية التماثل الكيفي للمادة اشياعها ، كما انه لا يمكن تجريبيا لا دحضها ولا اثباتها . ولكنه لو سألنا الاشخاص الراغبين في تفسير كل شيء «بصورة ميكانيكية» عما اذا كانوا يدركون حتمية هذا الاستنتاج ويعترفون بتماثل المادة لسمعنا العديد من الاجوبة المختلفة على هذا السؤال .

ان اكثر ما يثير الضحك هو ان مساواة «المادي» مع «الميكانيكي» تنطلق من **هيجل** الذي اراد ان يحط من سمعة المادية باطلاق نعت «الميكانيكية» عليها . والحال فان المادية التي انتقدها هيجل –

المادية الفرنسية في القرن الثامن عشر – كانت بالفعل **ميكانيكية** كليا ، وذلك لسبب طبيعي تماما هو ان الفيزياء والكيمياء وعلـــم الاحياء كانت آنذاك في القماط ولم تتمكن اطلاقا من ان تصبح اساسا لنظرة عامة بعض الشيء الى الطبيعة . وعلى هذا النحو يقتبس هيكل من هيجل ترجمة تعبير causae efficientes على انه «الاسباب الفاعلة ميكانيكيا» وتعبير causae finales على انه «الاسباب الفاعلة بجدوى» ، ولكن هيجل يقصد هناه بكلمة «ميكانيكي» الفعل الاعمى غير الواعي ، وليس الميكانيكي بالمعنى الذي يستخدمه هيكل . علما بان كل هذا التعارض بالنسبة لهيجل يعتبر وجهة نظر مفروغا منها لدرجة انه **لم يشر اليه** في اي من كلا عرضيه للسببية في «المنطق» ، ولا يتناوله الا في «تاريخ الفلسفة» حيث يبدو ذلـــك واقعا تاريخيا (وهكذا نجد هنا عند هيكل سوء فهم خالصاً ، ونتيجة للسطحية !) ، كما يشير اليه عرضـــا عندما يتناول اللاهوت («المنطق» ، الكتاب الثالث ، القسم الثاني ، الفصل الثالث) ، حيث يذكر هذا التعارض كما يذكر الشكل الذي صاغت به **الميتافيزيقـــا القديمة** التضاد بين المذهب الميكانيكي والغائية . وعلى العموم فهو يعتبر التعارض المذكور قد تم تجاوزه من زمان . وهكذا فقد اخذ هيكل عن هيجل بصورة خاطئة وهو فرح بانه وجد هنا ، كما خيل اليه ، تأكيدا على مذهبه «الميكانيكي» ، وهو يتوصل عن هذا الطريق الى النتيجة الباهرة القائلة بانه عندما يخلق الانتقاء الطبيعي تغييرا معينا ما عند هذا الحيوان او النبات او ذاك فان ذلك يجري بفضل causa efficiens ، اما اذا تحقق ذلك التغيير بصورة **اصطناعية** فان ذلك يجري بفضل causa finalis ! ان اخصائي الاصطفاء هو causa finalis ! طبيعي ان الديالكتيكي من منزلة هيجل لا يمكن ان يتورط في اطار التعارض الضيق بين **causa efficiens** و causa finalis اما بالنسبة للمرحلة الراهنة من تطور العلم فان نهاية الثرثرة العقيمة بشأن هذا التعارض قد حلت بواقع كوننا **نعرف** من التجربة والنظرية ان المادة واسلوب وجودها – الحركة – لم يخلقهما احد ، وبالتالي فهما اسباب نهائية ذاتية لوجودهما ، والحال فان الاسباب التي تعزل نفسها ، للحظات معينة من الزمن وفي اماكن معينة ، في اطار التفاعل بين حركة الكون ، او يعزلها هناك فكرنا نحن ، لا

تحصل اطلاقا على اي تحديد جديد عندما ننعتها بالاسباب الفاعلة ، بل تكتسب فقط عنصرا يزيد في تشويشها . فالسبب الذي لا يفعل ليس سببا على الاطلاق .

حاشية . ان المادة بحد ذاتها نتاج خالص للفكر وتجريد محض . فنحن نتجرد عن الفوارق الكيفية بين الاشياء عندما نوحدها في مفهوم المادة ، كاشياء موجودة جسميا . ان المادة بحد ذاتها ، خلافا للمواد المحددة الموجودة ، ليست بالتالي موجودة وجودا حسيا . وعندما يتوخى علم الطبيعة البحث عن مادة موحدة الشكل بحد ذاتها وحصر الفوارق الكيفية في الفوارق الكمية التي يكونها اقتران اصغر الجسيمات المتماثلة فانه يفعل ذلك وكأنه يريد ان يرى بدلا من الكرز والكمثرى والتفاح الثمر بحد ذاته (٢٦٥) وبدلا من القطط والكلاب والاغنام وهلمجرا يريد ان يرى اللبائن بحد ذاتها ، ويريد ان يرى الغاز والمعدن والحجر على هذه الصورة ، والتركيب الكيمياوي بحد ذاته والحركة بحد ذاتها . وان نظرية داروين تتطلب حيوانا لبونا اوليا من هذا النوع ، تتطلب Promammal (٢٦٦) الذي يقول به هيكل ، ولكنها في الوقت ذاته يجب ان تعترف بان هذا الحيوان لو انطوى على **جنين** جميع لبائن المستقبل وجميع اللبائن الموجودة حاليا لكان في الواقع ادنى من جميع اللبائن الحالية ولكان بدائيا فظا ، ولكان بالتالي ، وقتيا عابرا اكثر منها جميعا . لقد اثبت هيجل في حينه («الانسكلوبيديا» الجزء الاول ، ص ١٩٩) ان هذه النظرة ، «وجهة النظر الرياضية الوحيدة الجانب» هذه ، والتي تقول ان المادة يمكن ان تحدد بصورة كمية فقط ، وانها متماثلة كيفيا من الاساس ، «ما هي الا وجهة نظر» المادية الفرنسية في القرن الثامن عشر (٢٦٧) ، بل وانها عودة الى فيثاغور الذي اعتبر العدد ، والتحديد الكمي ، جوهرا للاشياء .

ملاحظات

١ - «ضد دوهرنج» (او «الرد على دوهرنج») - بهذا العنوان دخل التاريخ المؤلف الكلاسيكي لانجلس : «ثورة السيد اوجين دوهرنج فى العلوم» .

ظهر مؤلف انجلس هذا كنتيجة مباشرة للصراع الأيديولوجى فى الحزب الاشتراكى الديمقراطى الالمانى .

فى اواسط السبعينات غدا تاثير دوهرنج على الاشتراكيين الديموقراطيين كبيرا جدا .

وفى مطلع عام ١٨٧٥ انتشرت الدوهرنجية على نطاق خطير . وساعدت على ذلك بخاصة الطبعة الثانية من مؤلف دوهرنج «التاريخ الانتقادى للاقتصاد السياسي والاشتراكية» (صدرت الطبعة الاولى منه فى تشرين الثانى - نوفمبر ١٨٧٤) وصدور كتابه «مقرر الفلسفة» (صدرت الطبعة الاخيرة منه فى شباط - فبراير ١٨٧٥) . وفى هذين الكتابين سلط دوهرنج ، الذى اعتبر نفسه من انصار الاشتراكية ، تهجمات مسعورة على الماركسية .

وكان اشتداد الدوهرنجية وانتشارها بين قسم من اعضاء حزب العمال الاشتراكي الالماني الذى توحد توا (بعد ان تاسس فى مؤتمر غوتا فى آيار - مايو ١٨٧٥) قد جعلا انجلس يقطع عمله فى تاليف «ديالكتيك الطبيعة» ليرد على التعاليم «الاشتراكية» الجديدة ويذود عن الماركسية بوصفها النظرة الفلسفية الصائبة الوحيدة للحزب البروليتارى .

وتقرر ذلك فى اواخر آيار (مايو) ١٨٧٦ . فقد اعرب انجلس فى رسالة الى ماركس بتاريخ ٢٤ آيار ١٨٧٦ عن نيته فى انتقاد كتابات دوهرنج . وايد ماركس هذه النية بحزم فى رسالته

الجوابية المؤرخة في ٢٥ ايار . وفي الحال شرع انجلس بالكتابة ، وفي ٢٨ ايار رسم في رسالة الى ماركس المخطط العام لمؤلفه وطابع هذا المؤلف .

عمل انجلس في تأليف «ضد دوهرنج» عامين ، من اواخر ايار ١٨٧٦ حتى بداية تموز (يوليو) ١٨٧٨ .

وانجز القسم الاول من الكتاب بالاساس في الفترة من ايلول (سبتمبر) ١٨٧٦ حتى كانون الثاني (يناير) ١٨٧٧ . ونشر بشكل سلسلة من المقالات بعنوان «ثورة السيد اوجين دوهرنج في الفلسفة» في جريدة «Vorwärts» في كانون الثاني – آيار ١٨٧٧ .

وانجز القسم الثاني من الكتاب بالاساس في الفترة من حزيران (يونيو) حتى آب (اغسطس) ١٨٧٧ . اما الفصل الاخير ، العاشر ، من هذا القسم ، وهو الفصل الذي يتناول تاريخ الاقتصاد السياسي ، فقد كتبه ماركس . ونشر القسم الثاني بعنوان «ثورة السيد اوجين دوهرنج في الاقتصاد السياسي» في الملحق العلمي وملحق جريدة «Vorwärts» في تموز – كانون الاول ١٨٧٧ .

وانجز القسم الثالث من الكتاب بالاساس في الفترة من آب ١٨٧٧ حتى نيسان ١٨٧٨ . ونشر بعنوان «ثورة السيد اوجين دوهرنج في الاشتراكية» في ملحق جريدة «Vorwärts» في آيار – تموز ١٨٧٨ .

واثار نشر «ضد دوهرنج» مقاومة ضارية من جانب اشياع دوهرنج . ففي المؤتمر الحزبي الدوري الذي عقد في غوتا في ٢٧–٢٩ ايار (مايو) ١٨٧٧ ، قاموا بمحاولة لمنع نشر مؤلف انجلس في الجريدة المركزية للحزب . وقد نشر «ضد دوهرنج» في الجريدة بفترات انقطاع طويلة ، وكان لهم ضلع في هذا التأخير .

وفي بداية تموز (يوليو) ١٨٧٨ صدرت الطبعة المستقلة الاولى للكتاب مع مقدمة بقلم انجلس ، وكان عنوان الكتاب :

F. Engels. «Herrn Eugen Dühring's Umwälzung der Wissenschaft. Philosophie. Politische Oekonomie. Sozialismus». Leipzig, 1878.

(ف . انجلس «ثورة السيد اوجين دوهرنج في العلوم ، الفلسفة . الاقتصاد السياسي . الاشتراكية» ، ليبزيج ، ١٨٧٨) .

وفي الطبعات الالمانية التالية صدر الكتاب بنفس العنوان الرئيسي ، ولكن بدون العنوان الفرعي «الفلسفة . الاقتصاد السياسي .

الاشتراكية» . صدرت الطبعة الثانية من الكتاب في زوريخ عام ١٨٨٦ . وصدرت الطبعة الثالثة ، المنقحة والمزيدة ، في شتوتهارت عام ١٨٩٤ . وكانت تلك آخر طبعة لكتاب «ضد دوهرنغ» عندما كان مؤلفه على قيد الحياة .

وبناء على طلب من لافارغ نقح انجلس في عام ١٨٨٠ ثلاثة فصول من «ضد دوهرنج» (الفصل الاول من «المدخل» والفصلين الاول والثاني من القسم الثالث) ونشرها في كراس مبسط صدر في البداية بعنوان «الاشتراكية الطوباوية والاشتراكية العلمية» وفيما بعد بعنوان «تطور الاشتراكية من طوباوية إلى علم» . وكان هذا الكراس قد ترجم الى عدد من اللغات الاوربية وانتشر على نطاق واسع بين العمال منذ ان كان انجلس على قيد الحياة . — ص ٩ .

٢ — «Der Volksstaat» («الدولة الشعبية») — لسان حال حزب العمال الاشتراكي الديمقراطي الالماني (الايزناخيين) . صدرت في ليبزيج من ٢ تشرين الاول (اكتوبر) ١٨٦٩ حتى ٢٩ ايلول (سبتمبر) ١٨٧٦ . وكانت هذه الجريدة تعبر عن اراء ممثل التيار الثوري في الحركة العمالية في المانيا . وبسبب الكتابات الثورية تعرضت الجريدة لملاحقات دائمة من الحكومة والبوليس . وكانت هيئة تحرير الجريدة في تغيير مستمر بسبب اعتقال المحررين ، الا ان الاشراف العام على الجريدة ظل في يد ليبكنيخت . ولعب دورا كبيرا في الجريدة بيبل الذي كان مديرا لدار النشر «Volksstaat» .

وكانت لماركس وانجلس اتصالات وثقى مع هيئة تحرير الجريدة . وقد نشرا مقالاتهما بانتظام على صفحاتها . وعلق ماركس وانجلس اهمية كبيرة على نشاط «Volksstaat» وكانا يتابعانها باهتمام وينتقدانها بسبب بعض الاخطاء والهفوات ويصححان خط الجريدة التي كانت لذلك واحدة من افضل الجرائد العمالية في سبعينات القرن التاسع عشر . — ص ٩ .

٣ — بمناسبة الذكرى المئوية لتاسيس الولايات المتحدة الاميركية افتتح في فيلادلفيا في ١٠ آيار (مايو) ١٨٧٦ المعرض الصناعي العالمي السادس . وكانت المانيا بين البلدان الاربعين التي ساهمت

فيه . الا ان مدير الاكاديمية الصناعية فى برلين البروفسور ريولو الذى عينته الحكومة الالمانية ممثلا عن هيئة التحكيم الالمانيـــة اضطر الى الاعتراف بان الصناعة الالمانية متخلفة كثيرا عن صناعة البلدان الاخرى وانها تلتزم بمبدأ : «رخيص لكن ردئ» ، واثار هذا التصريح صدى واسعـــا فى الصحافـــة . وكتبت جريدة «Volksstaat» مثلا ، فى تموز — ايلول (يوليو — سبتمبر) عدة مقالات مكرسة لهذه الواقعة الفاضحة . — ص ١١ .

٤ — العبارة التى انتشرت على نطاق واسع : «لم يتعلموا شيئا» واردة فى احدى رسائل الاميرال الفرنسي ديبانا . وينسبونها احيانـــا الى تاليران . وقد قيلت عن الملكيين الذين عجزوا عن استخلاص العبر من الثورة الفرنسية البرجوازية فى اواخر القرن الثامن عشر . — ص ١١ .

٥ — يقصد انجلس خطاب فيرخوف فى المؤتمر الخمسين لعلماء الطبيعة والاطباء الالمان فى ميونيخ فى ٢٢ ايلول (سبتمبر) ١٨٧٧ . راجع : R. Virchow. «Die Freiheit der Wissenschaft im modernen Staat» Berlin, 1877, S. 13. (فيرخوف ، «حرية العلم فى الدولـــة المعاصرة» ، برلين ١٨٧٧ ، ص ١٣) . — ص ١٢ .

٦ — اقر قانون الطوارئ ضد الاشتراكيين من قبل حكومة بسمارك بتاييد اغلبية الرايخستاغ فى ٢١ تشرين الاول (اكتوبر) ١٨٧٨ بغية مكافحة الحركة الاشتراكية والعمالية . ومن جراء هذا القانون اضطر الحزب الاشتراكى الديمقراطى الالمانى لممارسة نشاطـــه سرا . فقد منعت جميع تنظيمات الحزب والمنظمات العماليـــة الجماهيرية والصحافة الاشتراكية والعمالية ، وصودرت المطبوعات الاشتراكية وتعرض الاشتراكيون الديمقراطيون للتنكيل . الا ان الحزب الاشتراكى الديمقراطى الذى تمكن بمساعدة نشيطة مـــن ماركس وانجلس من ان يصفى العناصر الانتهازية و«اليساريـــة المتطرفة» على حد سواء فى صفوفه استطاع ان يعزز ويوسع نفوذه كثيرا بين الجماهير فى فترة تطبيق قانون الطوارئ . وتحت ضغط الحركة العمالية الجماهيرية الغى قانون الطوارئ فى الاول من تشرين الاول (اكتوبر) ١٨٩٠ . — ص ١٢ .

٧ ـ **الحلف المقدس** هو اتحاد رجعي للملوك الاوربيين اسسته في عام ١٨١٥ روسيا القيصرية والنمسا وبروسيا لقمع الحركات الثورية في بعض البلدان والابقاء على الانظمة الملكية الاقطاعية هناك . — ص ـ ١٣ .

٨ ـ **بيان الحزب الشيوعي** هو اول وثيقة برنامجية للشيوعية العلمية (١٨٤٨) صيغت فيها بشكل مكثف الافكار الاساسية للماركسية . وقد كتبه ماركس وانجلس بتكليف من اول منظمة في تاريخ الحركة الشيوعية العالمية : «عصبة الشيوعيين» (١٨٤٧–١٨٥٢) . — ص ١٣ .

٩ — K. Marx. «Misere de la philosophie». Paris-Bruxelles, 1847. K. Marx, F. Engels. «Manifest der Kommunistischen Partei». London, 1848. في عام ١٨٧٢ صدرت طبعة جديدة «لبيان الحزب الشيوعي» بعنوان «البيان الشيوعي» .
K. Marx. «Das Kapital». Bd. I. Hamburg, 1867. — ص ١٣ .

١٠ ـ اعتبارا من عام ١٨٧٢ بدأ دوهرنج (وكان منذ عام ١٨٦٣ استاذا مساعدا في جامعة برلين ، ومنذ عام ١٨٧٣ استاذا مساعدا في معهد البنات الخاص) تهجمات شديدة على اساتذة الجامعات . ففي الطبعة الاولى ، مثلا ، من «التاريخ الانتقادي للمبادئ العامة للميكانيكا» (١٨٧٢) اتهم دوهرنج ه . هيلمهولتس بالسكوت المتعمد على مؤلفات ر . مائير . ووجه دوهرنج انتقادا شديدا كذلك الى الانظمة الجامعية . وبسبب هذه الكتابات تعرض دوهرنج للملاحقة من قبل الاساتذة الرجعيين . وبمبادرة من اساتذة الجامعات حرم في عام ١٨٧٦ من فرصة القاء المحاضرات في معهد البنات . وفي الطبعة الثانية من تاريخ الميكانيكا (١٨٧٧) وفي الكتيب الخاص بتعليم الاناث (١٨٧٧) كرر دوهرنج اتهاماته بصيغة اكثر حدة . وبناء على طلب من كلية الفلسفة حرم في عام ١٨٧٧ من امكانية التدريس في الجامعة . واثار فصل دوهرنج حملة احتجاجية صاخبة من قبل انصاره . وقوبل هذا العمل التعسفي بالشجب من قبل الاوساط الديمقراطية الواسعة كذلك .

كان شفينينجر طبيبا شخصيا لبسمارك منذ عام ١٨٨١ . وفى عام ١٨٨٤ عين استاذا فى جامعة برلين . — ص ١٤ .

١١ — يقصد انجلس مؤلف مورغان الرئيسي «المجتمع القديم او دراسة اتجاهات التقدم البشرى من الوحشية الى الهمجية فالتمدن» الذى صدر فى لندن عام ١٨٧٧ . — ص ١٥ .

١٢ — كف انجلس عن العمل فى الشركة التجارية فى مانشيستر اعتبارا من ١ تموز (يوليو) ١٨٦٩ ، وانتقـــل الى لندن فى ٢٠ ايلول (سبتمبر) ١٨٧٠ . — ص ١٥ .

١٣ — تحدث ليبيخ في مقدمة لبحثه الاساسى المخصص للكيمياء الزراعية عن تطور آرائه العلمية واشار الى «ان الكيمياء تحرز نجاحات سريعة مذهلة وان الكيمياويين الذين يريدون اللحاق بها مضطرون دوما الى «الانسلاخ» ونزع جلدهم المرة بعد المرة . فان الريش القديم غير الصالح للتحليق يسقط من الجناحين ، وينمو بدله ريش جديد فيغدو التحليق اقوى واسهل» . راجع: J. Liebig «Die Chemie in ihrer Anwendung auf Agricultur und Physiologie». 7. Aufl. Braunschweig, 1862, Th. I., S. 26. (ليبيخ «الكيمياء واستخدامها فى الزراعة والفسلجة» الطبعة ٧ . براونشفيغ ، ١٨٦٢ ، الجزء الاول ، ص ٢٦) . — ص ١٥ .

١٤ — المقصود رسالة الاشتراكى الديمقراطى الالمانى فابيان الى ماركس فى ٦ تشرين الثانى (نوفمبر) ١٨٨٠ . ويتحدث انجلس عن $\sqrt{-1}$ فى الفصل الثانى عشر من القسم الاول من «ضد دوهرنغ» (راجع ص ١٤١—١٤٣ من الطبعة الحالية) . — ص ١٦ .

١٥ — يقصد انجلس اقوال هيكل الواردة فى آخر المحاضرة الرابعة — «نظرية التطور عند غوته واوكين» . راجع: E. Haeckel. «Natürliche Schöpfungsgeschichte». 4 Aufl. Berlin, 1873, S. 83—88. (هيكل)

«التاريخ الطبيعي للخلق» ، الطبعة الرابعة ، برلين ، ١٨٧٣ ، ص ٨٣–٨٨) . — ص ١٦ .

١٦ — يتناول انجلس اقوال هيجل وهيلمهولتس بشأن مفهوم القوة في الفصل «الاشكال الاساسية للحركة» من كتابه «ديالكتيك الطبيعة» . — ص ١٧

١٧ — راجع الملاحظة رقم ٢٩ بشأن فرضية كانط السديمية . راجع فصل «الاحتكاك المدى» في «ديالكتيك الطبيعة» بشأن نظرية كانط حول الاحتكاك المدى . — ص ١٧ .

١٨ — المقصود كتاب انجلس «ديالكتيك الطبيعة» ومخطوطات ماركس الرياضية . وتعود مخطوطات ماركس الرياضية ومقدارها يتجاوز ١٠٠٠ ورقة الى اواخر خمسينات واوائل ثمانينات القرن التاسع عشر . — ص ١٨ .

١٩ — يقصد انجلس مؤلفات الفيزياوي الانجليزي اندريوس (١٨٦٩) والفيزياوي الفرنسي كايتيه والفيزياوي السويسري بيكتيه (١٨٧٧) . — ص ١٨ .

٢٠ — المقصود في الحالة الاولى : خلد الماء ، وفي الحالة الثانية على ما يبدو : الطائر الاولى المنقرض . — ص ١٩ .

٢١ — تنص نظرية فيرخوف المعروضة في كتابه «علم الامراض الخلوي» الذي صدرت طبعته الاولى عام ١٨٥٨ ان الكائن الحيواني يتحلل الى انسجة والانسجة الى بقع خلوية والبقع الخلوية الى خلايا ، ولذا فالكائن الحيواني يمثل في آخر المطاف مجموعا ميكانيكيا لخلايا منفصلة . (راجع : R. Virchow. «Die Cellularpathologie». 4. Aufl. Berlin, 1871, S. 17.

وعندما يتكلم انجلس عن الطابع «التقدمي» لهذه النظرية يلمح الى انتماء فيرخوف الى الحزب التقدمي البرجوازي الالماني الذي كان فيرخوف من مؤسسيه وابرز شخصياته . وقد تأسس هذا الحزب في حزيران (يونيو) ١٨٦١ . وتضمن برنامجه ، فيما

تضمن ، مطالب مثل توحيد المانيا بزعامة بروسيا وتطبيق مبدأ التسيير الذاتي المحلي . — ص ١٩ .

٢٢ — تنص نظرية روسو على ان الناس كانوا في بادئ الامر يعيشون في حالتهم الطبيعية وكانوا متساوين جميعا . وادى ظهور الملكية الخاصة وازدياد التفاوت المالي الى انتقال الناس من الحالة الطبيعية الى الحالة المدنية واسفر عن نشوء الدولة المستندة الى العقد الاجتماعي . ولكن تطور التفاوت السياسي فيما بعد يؤدي الى خرق العقد الاجتماعي والى ظهور حالة جديدة هي حالة الظلم . وهذه الحالة الاخيرة يجب ان تزيلها الدولة الرشيدة المستندة الى عقد اجتماعي جديد .

وهذه النظرية معروضة في مؤلفي روسو: «Discours sur: l'origine et les fondemens de l'inégalité parmi les hommes». Amsterdam, 1755. («تأملات في اصل التفاوت بين الناس ومبرراته» ، امستردام ، ١٧٥٥) و «Du contract social, ou, Principes du droit politique». Amsterdam, 1762. («العقد الاجتماعي او مبادئ الحق السياسي» ، امستردام ١٧٦٢) . ص ٢٣ .

٢٣ — **الحركة الاصلاحية** هي حركة اجتماعية في اوربا الغربية والوسطى في القرن السادس عشر . كانت بالاساس تتسم بطابع مناهض للاقطاع وقد اتخذت شكل النضال ضد الكنيسة الكاثوليكية .

الحرب الفلاحية ١٥٢٤—١٥٢٦ في المانيا سببها اشتداد النير الاقطاعي ، وقد تشابكت مع الحركة الاصلاحية . — ص ٢٣ .

٢٤ — يقصد انجلس «دعاة المساواة الحقيقيين» او «الحفارين» ممثلي التيار اليساري المتطرف في عهد الثورة البرجوازية الانجليزية في القرن السابع عشر . وكانوا يعبرون عن مصالح اكثر الفئات فقرا من سكان الارياف والمدن وقد طالبوا بتصفية الملكية الخاصة للارض ونادوا بافكار الشيوعية التعادلية البدائية وحاولوا ان يطبقوها عمليا عن طريق الفلاحة الجماعية للاراضي المشاعية . — ص ٢٣ .

٢٥ ــ المقصود الثورة البرجوازية الديمقراطية فى فرنسا فى اعوام ١٧٨٩ــ١٧٩٤ . ــ ص ٢٤ .

٢٦ ــ يقصد انجلس بالدرجة الاولى مؤلفات ممثلى الشيوعية الطوباوية ت . مور («الطوبى» صدر فى ١٥١٦) وت . كامبانيللا («مدينة الشمس» ، صدر فى ١٦٢٣) . ــ ص ٢٤ .

٢٧ ــ كتبت حوارية ديدرو «ابن الاخ رامو» («Le neveu de Rameau») حوالى عام ١٧٦٢ . ــ ص ٢٦ .

٢٨ ــ **تعود المرحلة الاسكندرية** من تطور العلم الى الفترة من القرن الثالث قبل الميلاد حتى القرن السابع الميلادى . واطلق عليها اسم مدينة الاسكندرية التى كانت من اكبر مراكز العلاقات الاقتصادية الدولية فى ذلك العصر . وفى المرحلة الاسكندرية تطورت بقدر كبير علوم عديدة : الرياضيات والميكانيكا (اقليدس وارخميديس) والجغرافية وعلم الفلك والتشريح والفسلجة وهلمجرا . ــ ص ٢٦ .

٢٩ ــ فرضية كانط السديميــــة التى تقول بان المنظومة الشمسيـــة تطورت من السديم الاولى معروضـــــة فى مؤلفه «Allgemeine Naturgeschichte und Theorie des Himmels, oder Versuch, von der Verfassung und dem mechanischen Ursprunge des ganzen Welt-gebäudes nach Newtonischen Gründsätzen abgehandelt». Königsberg und Leipzig, 1755. («التاريخ الطبيعى العام ونظرية السماء ، او خبرة عرض بناء الكون كله ومنشاه الميكانيكى حسب مبادئ نيوتن» . كيونيغسبيرغ ولايبزيج ١٧٥٥) . وقد صدر الكتاب مع اغفال اسم المؤلف .

وكانت فرضية لابلاس بصدد نشوء المنظومة الشمسية قد وردت لاول مرة فى الفصل الاخير من مؤلفـــه «Exposition du système du monde». T. I—II, Paris, l'an IV de la République Francaise (1796). («عرض منظومـــة العالم» المجلدان الاول والثانى ، باريس ، العام الرابع للجمهورية الفرنسية (١٧٩٦) .

وفى عام ١٨٦٤ اثبت الفلكى الانجليزى هيوغينس بالطريقة الطيفية وجود كتل غازية ساخنة فى الفضاء الكونى كالسديم الاولى

الذى افترضته نظرية كانط ـ لابلاس السديمية . وكان هيوغينس قد طبق على نطاق واسع فى علم الفلك التحليل الطيفى الذى اوجده كيرخهوف وبونزين فى عام ١٨٥٩ . واستخدم انجلس هنا كتاب أ . سيكى «الشمس» (راجع A. Secchi. «Die Sonna». Braun-schweig, 1872, S. 787, 789—790). — ص ٢٩ .

٣٠ ـ **الشارتية** ـ اول حركة جماهيرية فى التاريخ للطبقة العاملة نشأت فى بريطانيا وقامت فى ثلاثينات واربعينات القرن التاسع عشر . ونشر المساهمون فى الحركة ميثاقا شعبيا (charter) وناضلوا فى سبيل المطالب الواردة فيه بخصوص الحق الانتخابـــــى العام وهلمجرا . وطوال عدة سنوات قامت فى كافـــــة ارجاء البلاد اجتماعات حاشدة ومظاهرات شاركت فيها ملايين العمال والحرفيين . لقد قمعت الحركة ولكن تاثيرها على التطور اللاحق للحركة العمالية العالمية كبير جدا . — ص ٣١ .

٣١ ـ اجرى انجلس على الطبعة الالمانية الاولى لكتاب «تطور الاشتراكية من طوباوية الى علم» (١٨٨٢) تدقيقات جوهرية وصاغ هذا الحكم على النحو التالى : «التاريخ السابق **كله** ، ما عدا حالة البدائية ، كان تاريخا لصراع الطبقات» . — ص ٣٢ .

٣٢ — E. Dühring. «Cursus der Philosophie als streng wissenschaftlicher Weltanschauung und Lebensgestaltung». Leipzig, 1875.
(«مقرر الفلسفة كنظرة علميـــــة وتكوين حياتى صارمين») .
E. Dühring. «Cursus der National — und Socialökonomie einschliesslich der Hauptpunkte der Finanzpolitik». 2. Aufl., Leipzig. 1876. («مقرر الاقتصاد السياسى والاجتماعى ، بما فيـــــه المسائل الاساسية للسياسة المالية») . صدرت الطبعة الاولى من الكتاب فى برلين عام ١٨٧٣ .
E. Dühring. «Kritische Geschichte der Nationalökonomie und des Socialismus». 2. Aufl. Berlin, 1875. («التاريخ الانتقادى للاقتصاد

السياسي والاشتراكية» . صدرت الطبعة الاولى من الكتاب في برلين عام ١٨٧١ . — ص ٣٤ .

٣٣ — **الكومونيون** هم المساهمون في كومونة باريس ١٨٧١ . **كومونة باريس ١٨٧١** هي حكومة ثورية للطبقة العاملة شكلتها الثورة البروليتارية في باريس ، وهي اول تجربة في التاريـخ لتاسيس دكتاتورية البروليتاريا . استهرت كومونة باريس ٧٢ يوما — من ١٨ آذار (مارس) حتى ٢٨ ايار (مايو) ١٨٧١ . — ص ٣٧ .

٣٤ — **فلانستر** هي القصور التي يجب ، حسب تصورات الاشتراكـي الطوباوي الفرنسي فوريه ، ان يعيش ويعمل فيها اعضاء الجمعيات الانتاجية الاستهلاكيـة في المجتمـع الاشتراكي المثالي . — ص ٣٨ .

٣٥ — G. W. Hegel. «Encyclopädie der philosophischen Wissenschaften im Grundrisse». Heidelberg, 1817. (هيجـل «انسكلوبيديـا العلوم الفلسفية بعرض مكثف» . هيدلبيرغ ١٨١٧) . ويتكون هذا المؤلف من ثلاثة اجزاء : ١) المنطق ، ٢) فلسفة الطبيعة ، ٣) فلسفة العقل .

واثناء تاليف «ضد دوهرنج» استخدم انجلس مؤلفات هيجل بالاساس في طبعة المؤلفات التي اصدرها تلاميذ هيجل بعد وفاته . — ص ٤١ .

٣٦ — اطلق انجلس نعت «اليهودي التائه للمدرسة الهيجليـة» على الفيلسوف الالماني ميهيليت ، وذلك ، على ما يبدو ، بسبب تمسكه الثابت بالهيجلية المفهومة بصورة سطحية . ففي عام ١٨٧٦ بدا ميهيليت باصدار «نظام الفلسفة» بخمسة مجلدات . وكان التركيب العام لهذا الكتاب تكرارا لمخطط «انسكلوبيديا» هيجل . راجع : C. L. Michelet. «Das System der Philosophie als exacter Wissenschaft enthaltend Logik, Naturphilosophie und Geistesphilosophie», Bd. 1—5, Berlin, 1876—1881. (ميهيليت «نظام الفلسفة

كعلم دقيق يتضمن المنطق وفلسفة الطبيعة وفلسفة العقل » ، المجلدات ١ـ٥ . برلين ١٨٧٦ـ١٨٨١) ـ ص ٤١ .

٣٧ ـ اثناء اعداد الطبعة الثانية من « ضد دوهرنج » في عام ١٨٨٥ كان انجلس ينوى تزويد هذا المقطع بملاحظة ادرج رؤوس اقلامها فيما بعد (« بصدد النماذج الاولية للانهائى الرياضي فى العالم الفعلي ») ضمن مواد « ديالكتيك الطبيعة » (راجع ملاحق هذه الطبعة على الصفحات ٣٩١ـ٣٩٧) . ـ ص ٤٢ .

٣٨ ـ تلميح الى خضوع البروسيين العبودى الذين تقبلوا دستورا « وهبهم » اياه الملك فى ٥ كانون الاول (ديسمبر) ١٨٤٨ فى نفس وقت تدمير الجمعية التاسيسية البروسية . وكان هذا الدستور الذى ساهم فى وضعه الوزير الرجعي مانتيفيل قد صادق عليه فريدريك ويلهلم الرابع نهائيا فى ٣١ كانون الثاني (يناير) ١٨٥٠ . ـ ص ٤٦ .

٣٩ ـ راجع هيجل « انسكلوبيديا العلوم الفلسفية » ، البند ١٨٨ وكذلك « علم المنطق » ، الكتاب الثالث ، القسم الاول ، الفصل الثالث ، والقسم الثالث ، الفصل الثانى . ـ ص ٤٦ .

٤٠ ـ فى القسم الاول من « ضد دوهرنج » تعود كل الاشارات من هذا النوع الى صفحات كتاب دوهرنج « مقرر الفلسفة » . ـ ص ٤٧ .

٤١ ـ يذكر انجلس عددا من اكبر المعارك فى الحروب الاوروبية فى القرن التاسع عشر .

معركة اوسترليتس فى ٢ كانون الاول (ديسمبر) ١٨٠٥ بين القوات الروسية والنمساوية من جهة والقوات الفرنسية من جهة اخرى ، انتهت بانتصار نابليون الاول .

معركة ايينا بين الجيش الفرنسي بقيادة نابليون والقوات البروسية نشبت فى ١٤ تشرين الاول (اكتوبر) ١٨٠٦ وانتهت بدحر الجيش البروسى . واسفرت هذه المعركة عن استسلام بروسيا لفرنسا النابليونية .

معركة كونغريتس (حاليا غراديتس كرالوفه) نشبت فى ٣

تموز (يوليو) ١٨٦٦ فى تشيكيا بين القوات النمساوية والسكسونية من جهة والقوات البروسية من جهة اخرى ، وكانت المعركة الحاسمة فى الحرب النمساوية البروسية عام ١٨٦٦ التى انتهت بانتصار بروسيا على النمسا . واشتهرت هذه المعركة فى التاريخ كذلك باسم معركة سادوفا .

معركة سيدان فى ١ـ٢ ايلول (سبتمبر) ١٨٧٠ التى الحقت فيها القوات البروسية هزيمة بجيش مكماهون الفرنسي وارغمته على الاستسلام . وكانت المعركة الحاسمة فى الحرب الفرنسية البروسية ١٨٧٠ـ١٨٧١ . ـ ص ٤٩ .

٤٢ ـ G.W.F. Hegel. «Wissenschaft der Logik». Nürnberg. 1812-1816. (هيجل ، «علم المنطق» ، نورمبيرغ ١٨١٢ـ١٨١٦) . يتكون هذا الكتاب من ثلاثة اجزاء : ١) المنطق الموضوعى . تعاليم الوجود (صدر فى ١٨١٢) و٢) المنطق الموضوعى ، تعاليم الماهية (صدر فى ١٨١٣) و٣) المنطق الذاتى او تعاليـــم المفهوم (صدر فى ١٨١٦) . ـ ص ٥٣ .

٤٣ ـ هيجل ، «انسكلوبيديا العلوم الفلسفية» ، البند ٩٤ . ـ ص ٥٥ .

٤٤ ـ I. Kant. «Critic der reinen Vernunft». Riga, 1781, S. 426-433. ـ ص ٥٨ .

٤٥ ـ المقصود تهجمات دوهرنج على افكار العالم الرياضي الالمانى غاوس بخصوص تركيب الهندسة اللااقليدية ، وخصوصا تركيب هندسة المكان المتعدد الابعاد . ـ ص ٥٩ .

٤٦ ـ راجع هيجل . «علم المنطق» ، الكتاب الثانى ، بداية تعاليم الماهية . بصدد مقولة شيلنغ المتاخر : «الوجود السابق للخلود» راجع مؤلف انجلس «شيلنغ والوحي» . ـ ص ٦١ .

٤٧ ـ اعرب ديكارت عن فكرة حفظ كمية الحركة فى مؤلفه «بحث فى الضوء» (القسم الاول من كتاب «العالم» الذى الفه فى ١٦٣٠ـ١٦٣٣ وصدر عام ١٦٦٤ بعد وفاته) وفى رسالتـــه الى ديبون

بتاريخ ٣٠ نيسان (ابريل) ١٦٣٩ . وحظى هذا الحكم باكبر تطوير في كتاب : R. Des-Cartes. «Principia Philosophiae». Amstelodami, 1644, Pars Secunda, XXXVI. (ديكارت «مبادىء الفلسفة» ، امستردام ، ١٦٤٤ ، الجزء الثاني ، البند ٣٦) . — ص ٦٣ .

٤٨ — كتب انجلس عن نظام كوبرنيك في عام ١٨٨٦ في مؤلفه «لودفيغ فورباخ ونهاية الفلسفة الالمانية الكلاسيكية» ما يلي : «ان نظام كوبرنيك الشمسي ظل طوال ثلثمائة عام فرضية محتملة الى اقصى حد ، ولكنها فرضية مع ذلك . وعندما اثبت ليفيريه على اساس معطيات هذا النظام ليس فقط وجود كوكب آخر غير معروف حتى الان ، بل وحدد بالحسابات موقع هذا الكوكب في الفضاء الكوني ، وعندما عثر غاليه بعد ذلك على هذا الكوكب فعلا تمت البرهنة على نظام كوبرنيك» (ماركس وانجلس ، المؤلفات ، الطبعة الثانية ، المجلد ٢١ ، ص ٢٨٤) . كوكب نبتون المقصود هنا قد اكتشف في عام ١٨٤٦ من قبل يوهان غاليه المراقب في مرصد برلين . — ص ٦٨ .

٤٩ — تفيد المعطيات المدققة فيما بعد ان الحرارة الكامنة في تبخر الماء بدرجة ١٠٠ مئوية تعادل ٥٣٨,٩ سعرة . — ص ٧٥ .

٥٠ — اثناء اعداد الطبعة الثانية من «ضد دوهرنج» في عام ١٨٨٥ كان انجلس ينوى تزويد هذا المقطع بملاحظة ادرج رؤوس اقلامها «بصدد الفهم «الميكانيكي» للطبيعة» فيما بعد ضمن مواد «ديالكتيك الطبيعة» . (راجع الصفحات ٣٩٨—٤٠٢ في ملاحق هذه الطبعة . — ص ٧٨ .

٥١ — Ch. Darwin. «The Origin of Species by Means of Natural Selection, or the Preservation of Favoured Races in the Struggle for Life». 6th ed. London, 1872, p. 428. (داروين «اصل الانواع بالانتقاء الطبيعي ، او بقاء الاصناف الافضل في الصراع من اجل الحياة» ، الطبعة السادسة ، لندن ، ١٨٧٢ ، ص ٤٢٨) . التشديد لانجلس . وتلك هي الطبعة الاخيرة التي اجرى عليها داروين اضافات وتصحيحات . وكانت الطبعة الاولى من الكتاب بعنوان «اصل الانواع الخ» قد صدرت في عام ١٨٥٩ في لندن . ادناه ، على

ص ٨٨ ، يستشهد انجلس بنفس الطبعة من كتاب داروين . —
ص ٨٥ .

٥٢ — E. Haeckel. «Natürliche Schöpfungsgeschichte. Gemeinverständliche wissenschaftliche Vorträge über die Entwickelungslehre im Allgemeinen und diejenige von Darwin, Goethe und Lamarck im Besonderen». 4. Aufl. Berlin, 1873. (هيكل « التاريخ الطبيعي للخلق . محاضرات علمية مبسطة عن نظرية التطور عموما ونظرية التطور عند داروين وغوته ولامارك خصوصا » ، الطبعة الرابعة ، برلين ١٨٧٣) . صدرت الطبعة الاولى من الكتاب في برلين ١٨٦٨ .

البروتيستات ، حسب تصنيف هيكل ، مجموعة كبيرة من ابسط العضويات التي تشمل العضويات الوحيدة الخلايا وكذلك العضويات العديمة الخلايا ، وهي تشكل الى جانب مملكتي العضويات المتعددة الخلايا (مملكة النبات ومملكة الحيوان) مملكة خاصة ثالثة في الطبيعة العضوية .

المونيرا ، حسب هيكل ، هي قطعة من البروتين ليس لها نواة ولا تركيب ، وهي تؤدي كل الوظائف الجوهرية للحياة : التغذية والحركة والتكاثر ورد الفعل على مؤثرات . وكان هيكل يميز بين المونيرا الاولية ، المنقرضة حاليا ، والتي ظهرت عن طريق التوالد الذاتي العفوي (المونيرا المنقرضة) وبين المونيرا المعاصرة التي لا تزال على قيد الحياة . وكانت الاولى منطلقا لتطور الممالك الثلاث للطبيعة العضوية . وتطورت الخلية تاريخيا من المونيرا المنقرضة . وتنتمي المونيرا الثانية الى مملكة البروتيستات وتشكل اول فئة بسيطة فيها . وللمونيرا المعاصرة ، حسب رأي هيكل ، انواع مختلفة : Protamoeba primitiva (الاميبا الاولية) Protomyxa aurantiaca, Bathybius Haeckelii (الباتيبي) .

وقد استحدث هيكل مصطلحي « البروتيستات » و « المونيرا » في عام ١٨٦٦ (في كتابه « المورفولوجي العام للعضويات ») ، ولكنهما لم يترسخا في العلم . وفي الوقت الحاضر تصنف العضويات التي اعتبرها هيكل بروتيستات اما تحت اسم النباتات او تحت اسم الحيوانات . ولم يتأكد فيما بعد وجود المونيرا . الا ان الفكرة العامة لتطور العضويات الخلوية من التكوينات ما قبل الخلوية وفكرة تقسيم الكائنات الحية الاولية الى نباتات وحيوانات قد حظيتا باعتراف الجميع في العلوم . — ص ٨٦ .

٥٣ ــ **«حلقة النيبيلونج»** هى سلسلة من اوبرات ريخارد فاغنر . وهي تتكون من اربع مسرحيات موسيقية : «ذهب الراين» و«فالكيريا» و«زيجفريد» و«هلاك الالهة» . وفى عام ١٨٧٦ افتتح مسرح فاغنر الخاص فى بايريوت بعرض «حلقة النيبيلونج» .

يطلق انجلس هنا مازحا نعت **«مركب المستقبل»** على فاغنر الذى كان خصومـــــه يسمون موسيقاه ساخرين «بموسيقـــــى المستقبل» ، وحجتهم فى ذلك كتابه «الابداع الفنى للمستقبل» . (R. Wagner. «Das Kunstwerk der Zukunft». Leipzig, 1850). ــ ص ٨٩ .

٥٤ ــ **الزووفيتات** (الحيوانات النباتية ــ Pflanzentiere) تسمية اطلقت اعتبارا من القرن السادس عشر على مجموعة اللافقريات (فى الغالب الاسفنجيات واللاحشويات) التى تتميز ببعض السمات التى كانت تعتبر دليلا على كونها نباتات (مثلا نمط الحياة الملتصق) . ولذلك اعتبرت الزووفيتات اشكالا وسطيـــة بين النباتات والحيوانات . واعتبارا من اواسط القرن التاسع عشر صار مصطلح «الزووفيتات» يستخدم كمرادف لمصطلح اللاحشويات . ولم يعد يستخدم فى الوقت الحاضر . ــ ص ٩٢ .

٥٥ ــ التصنيف المذكور وارد في كتاب :
T. H. Huxley. «Lectures on the Elements of Comparative Anatomy». London, 1864, lecture V. (هيكسلي ، «محاضرات عن عناصر التشريح المقارن» . لندن ، ١٨٦٤ ، المحاضرة الخامسة) . ويستند الى هذا التصنيف كتاب نيكولسون «دليل في علم الحيوان» (صدرت الطبعة الاولى عام ١٨٧٠) الذى استخدمه انجلس اثناء تاليف «ضد دوهرنج» . ــ ص ٩٣ .

٥٦ ــ **خلايا تراوبه الاصطناعية** هى تكوينات لاعضويـــة تمثل موديلات للخلايا الحية قادرة على ممارسة الايض والنمو وتستخدم فى دراسة بعض جوانب الظواهر الحياتية . وقد استحدثت عن طريق خلط المحاليل الكولويدية من قبل العالم الكيمياوى والفسلجي الالماني تراوبه . وقد اعلن تراوبه عن تجاربه فى المؤتمر السابع والاربعين لعلماء الطبيعة والاطباء الالمان فى بريسلافل فى ٢٣ ايلول (سبتمبر) ١٨٧٤ . ــ ص ٩٦ .

٥٧ ــ يعرض انجلس هنا مضمون المقالة المقتضبة المنشورة في مجلة «Nature» بتاريخ ١٦ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٨٧٦ . واشارت المقالة الى خطاب مندلييف في المؤتمر الخامس لعلماء الطبيعة والاطباء الروس في وارشو في ٣ ايلول (سبتمبر) ١٨٧٦ حيث عرض مندلييف نتائج تجاربه للتدليل على قانون بويل ــ ماريوت ، وهي التجارب التي اجراها بالاشتراك مع بوغوسكي في عامي ١٨٧٥ ــ ١٨٧٦ .

ويبدو ان انجلس كتب هذه الملاحظة اثناء تصحيح هذا الفصل من «ضد دوهرنج» والذي نشر في جريدة «Vorwärts» في ٢٨ شباط (فبراير) ١٨٧٧ . اما نهاية الملاحظة بين هلالين فقد اضافها انجلس عام ١٨٨٥ اثناء تحضير الطبعة الثانية من «ضد دوهرنج» . ــ ص ١٠٨ .

٥٨ ــ غوته ، «فاوست» ، الجزء الاول ، المشهد الثالث («مكتب فاوست») . ــ ص ١٠٩ .

٥٩ ــ غوته ، «فاوست» ، الجزء الاول ، المشهدان الثاني والثالث («عند بوابة المدينة» و«مكتب فاوست») . ــ ص ١١١ .

٦٠ ــ كتب روسو مؤلفه «تأملات في اصل التفاوت بين الناس ومبرراته» في ١٧٥٤ ، وصدر الكتاب في ١٧٥٥ (راجع الملاحظة رقم ٢٢) . ــ ص ١١٤ .

٦١ ــ **حرب الثلاثين عاما** (١٦١٨ــ١٦٤٨) هي الحرب الاوربية العامة التي نشبت بسبب الصراع بين البروتستانت والكاثوليك . وصارت المانيا الساحة الرئيسية لهذا الصراع وتعرضت للنهب الحربي والمطامع الاغتصابية لدى المشاركين في الحرب . وانتهت الحرب بتوقيع صلح ويستفاليا الذي ثبت تجزئة المانيا سياسيا . ــ ص ١١٦ .

٦٢ ــ المقصود كتاب
M. Stirner. «Der Einzige und sein Eigenthum». Leipzig. 1845
(شتيرنير «الاوحد وملكيته» لايبزيج ١٨٤٥) . سلط ماركس وانجلس على هذا الكتاب انتقادا شديدا في «الايديولوجية الالمانية» . ــ ص ١١٦ .

٦٣ ـ المقصود هنا الاحداث التي جرت فى فترة غزو روسيا القيصرية لآسيا الوسطى . فاثناء الحملة على حيوى عام ١٨٧٣ قام فصيل من القوات الروسية بقيادة الجنرال غولوفاتشيف فى تموز ـ آب (يوليو ـ اغسطس) تنفيذا لامر الجنرال كاوفمان ، بغارة تاديبية على قبيلة الايوموديين التركمانية ، وكانت هذه الغارة فى منتهى القساوة . والمصدر الرئيسي الذى استقى انجلس منه معلوماته حول هذه الاحداث هو ، على ما يبدو ، كتاب الدبلوماسي الاميركى فى روسيا يوجين سكيلر «تركستان . ملاحظات حول رحلة الى تركستان الروسية وقوقند وبخارى وكولجا» .
(E. Schuyler. «Turkistan. Notes of a Journey in Russian Turkistan, Khokand, Bukhara and Kuldja». In two volumes. Vol. II, London, 1876, p. 356-359). ـ ص ١١٩ .

٦٤ ـ راجع الملاحظة رقم ٢٥ . ـ ص ١٢٠ .

٦٥ ـ ماركس ، «رأس المال» ، المجلد الاول ، القسم الاول ، الفصل الاول «البضاعة» . ـ ص ١٢٣ .

٦٦ ـ راجع الملاحظة رقم ٢٣ . ـ ص ١٢٤ .

٦٧ ـ K. Marx. «Das Kapital». Bd. I, 2. Aufl., Hamburg, 1872, S. 36. (راجع ماركس وانجلس ، المؤلفات ، الطبعة الثانية ، المجلد ٢٣ ، ص ٦٩) . فى «ضد دوهرنج» يستشهد انجلس بالمجلد الاول من «رأس المال» فى طبعته الالمانية الثانية . ولكنه فى الفصل العاشر من القسم الثانى فقط ، استخدم انجلس الطبعة الالمانية الثالثة للمجلد الاول من «رأس المال» عندما اعاد صياغة الفصل المذكور لاجل الطبعة الثالثة من «ضد دوهرنج» . ـ ص ١٢٥ .

٦٨ ـ اعتقل لاسال فى شباط (فبراير) ١٨٤٨ بتهمة التحريض على سرقة صندوق يحتوى وثائق لاستخدامها فى قضية طلاق الدوقة غاتسفيلد ، حيث كان لاسال محاميا فى هذه القضية خلال الفترة من ١٨٤٦ حتى ١٨٥٤ . وجرت محاكمة لاسال فى ٥ـ١١ آب (اغسطس) ١٨٤٨ ، الا ان محكمة المحلفين برأته . ـ ص ١٢٧ .

٦٩ — Code pénal — مجموعة القوانين الجنائية الفرنسية . اقرت عام ١٨١٠ وطبقت اعتبارا من عام ١٨١١ فى فرنسا والمحافظات التى فتحها الفرنسيون فى غرب وجنوب غربى المانيا . والى جانب مجموعة القوانين المدنية طبقت تلك المجموعة فى محافظة الراين حتى بعد انضمامها الى بروسيا فى عام ١٨١٥ . — ص ١٢٧ .

٧٠ — Code Napoléon (مجموعة قوانين نابليون) — مجموعة القوانين المدنية الفرنسية (Code civil) اقرت عام ١٨٠٤ . وقد نعتها انجلس «بالمجموعة الكلاسيكية لقوانين المجتمع البرجوازى» . فى هذه الفقرة من «ضد دوهرنج» يتحدث انجلس عن مجموعة قوانين نابليون بالمعنى الواسع للكلمة ويقصد مجمل المجاميع الخمس التى اقرت فى عهد نابليون فى اعوام ١٨٠٤—١٨١٠ : القوانين المدنية ؛ والمرافعات المدنية والقوانين التجارية والجنائية ، والمرافعات الجنائية . — ص ١٢٨ .

٧١ — الجهل ليس حجة . يتحدث سبينوزا عن ذلك فى كتاب «السلوك» (الجزء الاول ، الاضافة) حيث يعارض ممثلى النظرة اللاهوتية الكهنوتية الى الطبيعة الذين اعتبروا «الارادة الالهية» سبب الاسباب فى جميع الظواهر والذين كانت وسيلتهم الوحيدة فى التدليل هى عدم معرفتهم لاسباب اخرى . — ص ١٢٩ .

٧٢ — Corpus juris civilis — مجموعة القوانين المدنية التى تضبط حقوق الملكية فى مجتمع العبودية فى روما . وضعت فى عهد الامبراطور يوستينيانوس فى القرن السادس الميلادى . — ص ١٢٩ .

٧٣ — كان قانون التسجيل المدنى الالزامى للمواليد والزواج والوفاة قد اقر فى بروسيا بمبادرة من بسمارك . وقد صودق عليه نهائيا فى ٩ آذار (مارس) وطبق اعتبارا من ١ تشرين الاول (اكتوبر) ١٨٧٤ . وفى ٦ شباط (فبراير) ١٨٧٥ صدر قانون مماثل لعموم الامبراطورية الالمانية . وحرم هذا القانون الكنيسة من حق تسجيل الاحوال المدنية وبذلك قيد كثيرا نفوذها ومداخيلها . — ص ١٣١ .

٧٤ ـ المقصود محافظات براندينبورغ وبروسيا الشرقية وبروسيا الغربية وبوزنان وبوميرانيا وسيليزيا التي كانت منضمة الى المملكة البروسية قبل مؤتمر فينا عام ١٨١٥ . ولم تكن بين هذه المحافظات ، مثلا ، محافظة الراين الاكثر تطورا من النواحي الاقتصادية والسياسية والثقافية والتي ضمت الى بروسيا في عام ١٨١٥ . ـ ص ١٣٢ .

٧٥ ـ **المعادلة الشخصية** هي خطأ دائم في تحديد لحظة مرور الجرم السماوي عبر الطبقة المعنية يتوقف على الخواص النفسانية والفسلجية للمراقب وعلى اسلوب تسجيل المرور . ـ ص ١٣٣ .

٧٦ ـ هيجل ، « انسكلوبيديا العلوم الفلسفية » ، البند ١٤٧ ، ملحق . ـ ص ١٣٣ .

٧٧ ـ في سياق عمل ماركس في كتابة مؤلفه الاقتصادي الرئيسي تغيرت مرارا خطة تقسيم المؤلف . واعتبارا من عام ١٨٦٧ ، عندما صدر المجلد الاول من « رأس المال » ، كانت خطة ماركس تتلخص في اصدار المؤلف كله بثلاثة مجلدات ، باربعة كتب ، يقع الكتابان الثاني والثالث منها في مجلد واحد هو المجلد الثاني . وبعد وفاة ماركس اصدر انجلس الكتابين الثاني والثالث بشكل المجلدين الثاني والثالث . اما الكتاب الرابع « نظريات القيمة الزائدة » (المجلد الرابع من « رأس المال ») فلم يتسن لانجلس اصداره . ـ ص ١٤٣ .

٧٨ ـ في عام ١٨٦٧ نشر تقريظ دوهرنج على المجلد الاول من « رأس المال » لماركس في مجلة «Ergänzungsblätter zur Kenntniß der Gegenwart» المجلد ٣ ، الكتاب الثالث ، ص ١٨٢ـ١٨٦ . ـ ص ١٤٤ .

٧٩ ـ ماركس ، رأس المال ، المجلد الاول ، القسم الثالث ، الفصل التاسع « معدل وكتلة القيمة الزائدة » . ـ ص ١٤٦ .

٨٠ ـ راجع المصدر السابق . ـ ص ١٤٦ .

٨١ ـ ماركس ، رأس المال ، المجلد الاول ، القسم الرابع ، الفصل الحادي عشر « التعاون » . ـ ص ١٤٨ .

٨٢ ـ راجع المصدر الوارد فى الملاحظة ٧٩ ـ ص ١٤٨ .

٨٣ ـ راجع فى مذكرات نابليون «سبع عشرة ملاحظة حول كتاب «تاملات فى الفن العسكري» الصادر فى باريس عام ١٨١٦ ، الملاحظة الثالثة : الخيالة . منشورة في كتاب :

«Mémoires pour servir à l'histoire de France, sous Napoléon, écrits à Sainte-Hélène, par les généraux qui ont partagé sa captivité, et publiés sur les manuscrits entièrement corrigés de la main de Napoléon». Tome premier, écrit par le général comte de Montholon. Paris, 1823, p. 262.

(«مذكرات تلقى الاضواء على تاريخ فرنسا فى عهد نابليون ، وضعها فى جزيرة سانت هيلينا الجنرالات الذين شاطروا نابليون مصيره فى الاسر ونشرت بموجب المخطوطات التى صححها نابليون كليا بخط يده» . المجلد الاول وضعه الجنرال الكونت دى مونتولون . باريس ، ١٨٢٣ ، ص ٢٦٢) . ـ ص ١٥٠ .

٨٤ ـ ماركس ، رأس المال ، المجلد الاول ، القسم السابع ، الفصل ٢٤ ، «ما يسمى بالتراكم الاولى» . ـ ١٥٣ .

٨٥ ـ ماركس ، رأس المال ، المجلد الاول ، القسم الاول ، الفصل الاول «البضاعة» . ـ ص ١٥٤ .

٨٦ ـ (راجع ماركس وانجلس ، المؤلفات ، الطبعة الثانية ، المجلد ٢٣ ، ص ٧٢٥ـ٧٧٣ ، وتطابقها فى طبعة ١٨٧٢ الالمانية الصفحات ٧٤٢ ـ ٧٩٣) . ـ ص ١٥٥ .

٨٧ ـ ماركس ، رأس المال ، المجلد الاول ، القسم السابع ، الفصل ٢٤ ، «ما يسمى بالتراكم الاولى» . ـ ص ١٥٦ .

٨٨ ـ المصدر السابق . ـ ص ١٥٧ .

٨٩ ـ المقصود مؤلف روسو «تأملات فى اصل التفاوت بين الناس ومبرراته» (راجع الملاحظة رقم ٢٢) الذى كتب فى عام ١٧٥٤ . ويسترشد انجلس ادناه بالجزء الثانى من هذا الكتاب ، طبعة

١٧٥٥ ، ص ١١٦ ، ١١٨ ، ١٤٦ ، ١٧٥–١٧٦ ، ١٧٦–١٧٧) . – ص ١٦٣ .

٩٠ – E. Haeckel. «Natürliche Schöpfungsgeschichte». 4. Aufl. Berlin, 1873, S 590-591. تمثل Alali في تصنيفات هيكل الدرجة التي تسبق مباشرة الانسان بالمعنى الصرف للكلمة . فان Alali هم «البشر البدائيون البكـــم» وعلى الادق البشر الشبيهون بالقرود (البيتيكانتروب) . وفي عام ١٨٩١ تاكدت فرضية هيكل بشان وجود شكل انتقالي بين القرود الشبيهـــة بالبشر وبين الانسان الحالي . فقد عثر العالم الانتروبولوجي الهولندي دوبوا في جزيرة جاوة على بقايا اقدم نوع بشري سمي بالبيتيكانتروب . ص – ١٦٣ .

٩١ – التعبير «determinatio est negatio» وارد في رسالة سبينوزا الى ياريخ ايليس في ٢ حزيران (يونيو) ١٦٧٤ ، حيث استخدم بمعنى «التحديد نفي» . اما التعبير «omnis determinatio est negatio» وتفسيره يعني «كل تعريف هو نفي» فنجدهما في مؤلفات هيجل التي اشتهرا بفضلها . (راجع «انسكلوبيديا العلوم الفلسفية» ، الجزء الاول ، البند ٩١ ، ملحق ، و«علم المنطق» ، الكتاب الاول ، القسم الاول ، الفصل الثاني ، و«محاضرات في تاريخ الفلسفة» ، المجلد الاول ، الجزء الاول ، القسم الاول ، الفصل الاول) . – ص ١٦٦ .

٩٢ – يمثل **الفيزيوقراطيون** احد اتجاهات الاقتصاد السياسي البرجوازي الكلاسيكي الذي ظهر في خمسينات القرن الثامن عشر في فرنسا . وكان الفيزيوقراطيون من الانصار الحازمين للزراعة الرأسماليـــة الكبيرة والغاء الامتيازات الفئوية والحماية . وكان الفيزيوقراطيون يفهمون ضرورة تصفية الانظمة الاقطاعية ، ولكنهم كانوا يريدون ان يتحقق ذلك عن طريق التحويلات السلميـــة بدون الاضرار بالطبقات المسيطرة ونظام الحكم المطلق . وكان الفيزيوقراطيون من حيث آراؤهم الفلسفية قريبين من المنورين الفرنسيين في القرن الثامن عشر . – ص ١٧٦ .

٩٣ – في القسم الثاني من «ضد دوهرنج» ، ما عدا الفصل العاشر من

هذا القسم ، كل الاشارات الى الصفحات تعود للطبعة الثانية من كتاب دوهرنج « مقرر الاقتصاد السياسي والاجتماعي » . — ص ١٧٧ .

٩٤ — **الزواحف** اسم اطلق على الصحفيين الماجورين الذين كانوا في خدمة الحكومة . — ص ١٨٠ .

٩٥ — ماركس ، رأس المال ، المجلد الاول ، القسم الثالث ، الفصل الثامن ، « يوم العمل » . — ص ١٨١ .

٩٦ — E. Dühring. «Die Schicksale meiner socialen Denkschrift für das Preussische Staatsministerium», Berlin, 1868, S. 5. (دوهرنج « مصير تقريري الى الوزارة البروسية بشان المسالة الاجتماعية » ، برلين ، ١٨٦٨ ، ص ٥) . — ص ١٨٢ .

٩٧ — اى في الطبعة الثانية من كتاب دوهرنج « مقرر الاقتصاد السياسي والاجتماعي » (راجع الملاحظة رقم ٣٢) . — ص ١٨٢ .

٩٨ — المقصود الثورة الانجليزية البرجوازية في القرن السابع عشر والثورة الفرنسية البرجوازية في اواخر القرن الثامن عشر . — ص ١٨٣ .

٩٩ — استخدم انجلس هنا كلمات فالستاف من المسرحية التاريخية للكاتب المسرحي والشاعر الانجليزي شكسبير (١٥٦٤—١٦١٦) « الملك هنري الرابع » ، الجزء الاول ، الفصل الثاني ، المشهد الرابع : « حتى لو كانت الاثباتات رخيصة كالفجل لما قدمتها بالاكراه » . — ص ١٨٥ .

١٠٠ — **عودة الملكية** — مرحلة في تاريخ فرنسا من ١٨١٤ حتى ١٨٣٠ ، حيث كانت السلطة في ايدي سلالة بوربون المالكة التي عادت للحكم بعد ان اطاحت بها الثورة الفرنسية البرجوازية في عام ١٧٩٢ .

المقصود تييري وغيزو ومينيه وتيير . — ص ١٨٦ .

١٠١ — يبدو ان انجلس اخذ هذه المعطيات من
W. Wachsmuth. «Hellenische Alterthumskunde aus dem Ge-

sichtspunkte des Staates». Th. II, Abth. I, Halle, 1829. S. 44.
(واكسموث «دراسة التراث اليوناني من ناحية نظام الدولة فيها»، الجزء الثاني، القسم الاول، غالي، ١٨٢٩، ص ٤٤). المصدر الاول للمعطيات عن عدد العبيد في كورينث وايجين في فترة الحروب اليونانية الفارسية هو مؤلف الكاتب اليوناني اتينيوس «محاورات الحكماء في الولائم»، الكتاب السادس. — ص ١٨٨.

١٠٢ — استخدم انجلس مؤلف G. Hanssen. «Die Gehöferschaften (Erbgenossenschaften) im Regierungsbezirk Trier», Berlin, 1863. (هانسين، المشاعيات القروية (الجمعيات الوراثية) في اقليم ترير، برلين، ١٨٦٣). — ص ١٨٩.

١٠٣ — ماركس، رأس المال، المجلد الاول، القسم السابع، الفصل ٢٢ «تحول القيمة الزائدة الى رأسمال». — ص ١٩٠.

١٠٤ — المقصود الخمسة مليارات فرانك التي دفعتها فرنسا في ١٨٧١—١٨٧٣ الى المانيا بمثابة تعويضات حرب بموجب معاهدة الصلح بعد الهزيمة في الحرب الفرنسية البروسية ١٨٧٠—١٨٧١. — ص ١٩٥.

١٠٥ — المقصود حرب الاستقلال للمستعمرات البريطانية في اميركا الشمالية (١٧٧٥—١٧٨٣) ضد السيطرة البريطانية.
بنتيجة انتصار الاميركان الشماليين تشكلت دولة مستقلة هي الولايات المتحدة الاميركية. — ص ١٩٦.

١٠٦ — **نظام اللاندوير البروسي** هو نظام لتشكيل جزء من القوات المسلحة من احتياطي المواليد الاقدم الذين تسموا الى اللاندوير بعد خدمتهم العسكرية الفعلية في الجيش النظامي وقضاء المدة المقررة في الاحتياط. ظهر نظام اللاندوير لاول مرة في بروسيا في ١٨١٣—١٨١٤ بمثابة متطوعة شعبية في محاربة قوات نابليون. وفي فترة الحرب الفرنسية البروسية ١٨٧٠—١٨٧١ استخدم اللاندوير لخوض عمليات القتال الى جانب القوات النظامية. — ص ١٩٨.

١٠٧ – المقصود الحرب النمساوية البروسية ١٨٦٦ . – ص ١٩٨ .

١٠٨ – **في معركـــة سانت بريفا** في ١٨ آب (اغسطس) ١٨٧٠ احرزت القوات الالمانية بخسائر فادحة نصرا على جيش الراين الفرنسي . وفي المؤلفات التاريخية اشتهرت هذه المعركة باسم معركـــة جرافيلوت . – ص ١٩٨ .

١٠٩ – نشر تقرير اينس «مكيافيلي وفكرة الخدمة العسكرية الاجباريـــة العامة» في جريدة «Kölnische Zeitung» بتاريخ ١٨ ، ٢٠ ، ٢٢ ، ٢٥ نيسان (ابريل) ١٨٧٦ . التشديد في المقتطف لانجلس .
«Kölnische Zeitung» («جريدة كولونيا») صحيفة يوميـــة المانية صدرت بهذا الاسم في كولونيا اعتبارا من عام ١٨٠٢ ، وكانت تعكس سياسة البرجوازية البروسية اللبرالية . – ص ٢٠١ .

١١٠ – **حرب القرم ١٨٥٣–١٨٥٦** (الحرب الشرقية) نشبت بين روسيــا وائتلاف من بريطانيا وفرنسا وتركيا وسردينيا بنتيجة تعارض المصالح الاقتصادية والسياسية لهذه البلدان في الشرق الاوسط . – ص ٢٠١ .

١١١ – اضاف انجلس نهاية الملاحظة بين هلالين في الطبعة الثالثة من «ضد دوهرنج» التي صدرت عام ١٨٩٤ . – ص ٢٠٣ .

١١٢ – نعت دوهرنج «ديالكتيكه» «بالديالكتيك الطبيعي» ليفرق بينـــه وبين ديالكتيك هيجل «غير الطبيعي» . راجـــع :
E. Dühring. «Natürliche Dialektik. Neue logische Grundlegungen der Wissenschaft und Philosophie». Berlin, 1865.
(دوهرنج «الديالكتيك الطبيعي . الاحكام الاساسية المنطقية الجديدة للعلم والفلسفة» برلين ، ١٨٦٥) . – ص ٢٠٥ .

١١٣ – مؤلفات ماورير في موضوع مشترك (١٢ مجلدا) هي دراسة لنظام الزراعة والمدن والدولة في المانيـــا في العصر الوسيط . وهذه

المؤلفات هي التالية : «Einleitung zur Geschichte der Mark-, Hof-, Dorf-, und Stadt-Verfassung und der öffentlichen Gewalt». (مدخل في تاريخ نظام المارش والفلاحة والقرية والمدينة والسلطة العامة . ميونيخ ، ١٨٥٤) München, 1854. «Geschichte der Markenverfassung in Deutschland», Erlangen, 1856.

(«تاريخ نظام المارش في المانيا» . ايرلانغين ، ١٨٥٦) . «Geschichte der Fronhöfe, der Bauernhöfe und der Hofverfassung in Deutschland». Bd. I-IV, Erlangen, 1862-1863.

(تاريخ ضيعات الاسياد واحواش الفلاحين والنظام القروي في المانيا ، المجلدات ١-٤ . ايرلانغين ، ١٨٦٢-١٨٦٣) . «Geschichte der Dorfverfassung in Deutschland». Bd. I-II, Erlangen, 1865-1866. (تاريخ الزراعة في المانيا ، المجلدان ١-٢ ، ايرلانغين ، ١٨٦٥-١٨٦٦) . «Geschichte der Städteverfassung in Deutschland». Bd. I-IV. Erlangen, 1869-1871.

(تاريخ نظام المدن في المانيا ، المجلدات ١-٤ ، ايرلانغين ، ١٨٦٩-١٨٧١) . وفي المؤلفات الاول والثاني والرابع توجد دراسة خاصة لنظام المارش الجرماني . — ص ٢٠٦ .

١١٤ — من قصيدة للشاعر الالماني هاينه (١٧٩٧-١٨٥٦) بعنوان توجد دراسة خاصة لنظام المارش الجرماني . — ص ٢٠٦ .

١١٥ — غير انجلس ساخرا لقب هنري الثاني والسبعين ، وهو احد الامراء الحاكمين من سلالة رايس في فرعها الخلفي (رايس — لوبينشتين — ايبيرسدورف) . غرايس هي عاصمة امارة رايس من الفرع الاقدم (رايس-غرايس) . شلايتس — واحدة من ممتلكات امراء رايس من الفرع الخلفي (رايس —شلايتس) ولم تكن من ممتلكات هنري الثاني والسبعين . — ص ٢٠٦ .

١١٦ — غاي بلينيوس سيكوند «Naturalis historia» (التاريخ الطبيعي) ، الكتاب ١٨ ، البند ٣٥ . — ص ٢٠٧ .

١١٧ ـ راجع الملاحظة رقم ٨ . ـ ص ٢٠٨ .

١١٨ ـ راجع الملاحظة رقم ٢٥ . ـ ص ٢١٤ .

١١٩ ـ عبارة من رسالة فريدريك واهلم (غليوم) الرابع الى الجيش البروسي بمناسبة عيد راس السنة (١٨٤٩/١/١) . ـ ص ٢١٤ .

١٢٠ ـ ماركس ، رأس المال ، المجلد الاول ، القسم الخامس ، الفصل ٢٤ ، «ما يسمى بالتراكم الاولى» . ـ ص ٢١٥ .

١٢١ ـ راجع الملاحظة رقم ٦٢ . ـ ص ٢١٥ .

١٢٢ ـ F. E. Rochow. «Der Kinderfreund. Ein Lesebuch zum Gebrauch in Landschulen». Brandenburg und Leipzig, 1776. (روخوف «صديق الاطفال . كتاب للمطالعة في المدارس الريفية» . براندينبورغ ولايبزيج ، ١٧٧٦) . ـ ص ٢١٦ .

١٢٣ ـ المقصود مؤلف اقليدس «البدايات» (المكون من ١٣ كتابا) وفيه عرض لاسس الرياضيات الاغريقية . ـ ص ٢١٧ .

١٢٤ ـ P. J. Proudhon. «Qu'est-ce que la propriété? ou Recherches sur le principe du droit et du gouvernement». Paris, 1840, p. 2. (برودون ، «ما هي الملكية ؟ او دراسة في مبدأ القانون والسلطة» باريس ، ١٨٤٠ ، ص ٢) . ـ ص ٢١٨ .

١٢٥ ـ D. Ricardo, «On the Principles of Political Economy, and Taxation». 3rd ed., London, 1821, p. 1. (ريكاردو ، مبادئ الاقتصاد السياسي وفرض الضرائب ، الطبعة الثالثة ، لندن ، ١٨٢١ ، ص ١) . ـ ص ٢٢٨ .

١٢٦ ـ راجع ماركس . رأس المال ، المجلد الاول ، القسم الاول ، الفصل الاول ، «البضاعة» . ـ ص ٢٣١

١٢٧ ـ المصدر ذاته . ـ ص ٢٣٣ .

١٢٨ ـ الانتقاد التفصيلي لشعار لاسال بشأن «دخل العمل الكامل» او «غير المبتور» في القسم الاول من مؤلف ماركس «نقد برنامج غوتا» . — ص ٢٣٥ .

١٢٩ ـ ماركس ، «رأس المال» ، المجلد الاول ، القسم الثاني ، الفصل الرابع . «تحول النقود الى رأسمال» . — ص ٢٣٧ .

١٣٠ ـ المصدر ذاته . — ص ٢٣٨ .

١٣١ ـ المصدر ذاته . — ص ٢٣٩ .

١٣٢ ـ المصدر ذاته . — ص ٢٤٠ .

١٣٣ ـ المصدر ذاته . — ص ٢٤٠ .

١٣٤ ـ المصدر ذاته . — ص ٢٤٠ .

١٣٥ ـ ماركس ، «رأس المال» ، المجلد الاول ، القسم الثالث ، الفصل الثامن «يوم العمل» . — ص ٢٤٣ .

١٣٦ ـ ماركس ، «رأس المال» ، المجلد الاول ، القسم الثالث ، الفصل السادس «الرأسمال الثابت والرأسمال المتغير» . — ص ٢٤٧ .

١٣٧ ـ ماركس ، «رأس المال» ، المجلد الاول ، القسم الثالث ، الفصل السابع «معدل القيمة الزائدة» . — ص ٢٤٧ .

١٣٨ ـ ماركس ، «رأس المال» ، المجلد الاول ، القسم الخامس ، الفصل ١٥ ، «التغير في مقدار قيمة قوة العمل» . — ص ٢٤٨ .

١٣٩ ـ ماركس ، «رأس المال» ، المجلد الاول ، القسم السابع «عملية تراكم الرأسمال» . — ص ٢٤٨ .

١٤٠ ـ راجع الملاحظة رقم ٧٧ . — ص ٢٥٠ .

١٤١ ــ ماركس ، «راس المال» ، المجلد الاول ، القسم الرابع ، الفصل العاشر «مفهوم القيمة الزائدة النسبية» . ــ ص ٢٥٠ .

١٤٢ ــ تقول الاسطورة فى الكتاب المقدس ان اسوار اريحا المنيعة انهارت تحت اصوات الابواق المقدسة اثناء حصار المدينة من قبل قوات يشوع قائد بنى اسرائيل (الكتاب المقدس ، يشوع ، الفصل السادس) . ــ ص ٢٥١ .

١٤٣ ــ Rodbertus. «Sociale Briefe an von Kirchmann. Zweiter Brief: Kirchmann's sociale Theorie und die meinige». Berlin, 1850. (رودبيرتوس «رسائل اجتماعية الى فون كيرخمان . الرسالة الثانية . نظرية كيرخمان الاجتماعية ونظريتي الاجتماعية» . برلين ، ١٨٥٠ ، ص ٥٩) . التشديد لانجلس . ــ ص ٢٥٦ .

١٤٤ ــ ماركس ، «رأس المال» ، المجلد الاول ، القسم الخامس ، الفصل ١٥ ، «التغير في مقدار قيمة قوة العمل» . ــ ص ٢٥٦ .

١٤٥ ــ ايكارت المخلص بطل الحكايات الالمانية القروسطية . ويمثل شخصية الانسان المخلص والحارس الامين . تقول اسطورة تانغيزير انه وقف فى حراسة جبل الزهرة (فينوس) وراح يحذر جميع القادمين من خطر سحر فينوس . ــ ص ٢٥٧ .

١٤٦ ــ «Volks-Zeitung» («جريدة الشعب») صحيفة يومية ديمقراطية المانية صدرت فى برلين اعتبارا من عام ١٨٥٣ . ــ ص ٢٥٩ .

١٤٧ ــ تلميح الى كتاب دوهرنج «Kritische Grundlegung der Volkswirthschaftslehre» («الاحكام الاساسية الانتقادية للاقتصاد الوطنى») الذى صدر فى برلين عام ١٨٦٦ . ويستشهد دوهرنج بهذا الكتاب فى التمهيد للكتاب «التاريخ الانتقادى للاقتصاد السياسي والاشتراكية» (الطبعة الثانية) موضوع البحث هنا . ــ ص ص ٢٥٩ .

١٤٨ ــ A. Smith. «An Inquiry into the Nature and Causes of the Wealth

of Nations». Vol. 1. London, 1776, p. 63-65. (سميث) «دراسة في طبيعة واسباب ثروة الامم» ، المجلد الاول ، لندن ، ١٧٧٦ ، ص ٦٣–٦٥) . — ص ٢٦٣ .

١٤٩ — **اليونكر** بالمعنى الضيق للكلمة هم النبلاء الاقطاعيون في بروسيا الشرقية ، وبالمعنى الواسع هم طبقة الاقطاعيين الالمان . — ص ٢٦٥ .

١٥٠ — ماركس ، «رأس المال» ، المجلد الاول ، الفصل ١٢ ، «تقسيم العمل والمانوفاكتورة» . — ص ٢٦٦ .

١٥١ — K. Marx. «Zur Kritik der Politischen Oekonomie». Erstes Heft, Berlin, 1859, S. 29. (ماركس «نقد الاقتصاد السياسي» ، الكتاب الاول ، برلين ، ١٨٥٩ ، ص ٢٩) . — ص ٢٦٦ .

١٥٢ — «الاوحد وملكيته» اسم الكتاب الاساسي لماكس شتيرنير (راجع الملاحظة ٦١) الذي يتميز ، مثل دوهرنج ، بالتبجح الشديد . — ص ٢٦٧ .

١٥٣ — Aristoteles .«De republica», lib. I, cap. 9. In: «Aristotelis opera ex recensione I. Bekkeri». T. X, Oxonii, 1837, p. 13. (ارسطو ، «السياسة» الكتاب الاول ، الفصل التاسع . في كتاب : ارسطو ، المؤلفات ، طبعة بيكير ، المجلد ١٠ ، اوكسفورد ، ١٨٣٧ ، ص ١٣) . اورد ماركس هذا المقتطف في مؤلفيه «نقد الاقتصاد السياسي» و«رأس المال» . — ص ٢٦٧ .

١٥٤ — K. Marx. «Das Kapital». Bd. I, 3. Aufl. Hamburg, 1883, S. 368-369. (راجع ماركس وانجلس ، المؤلفات ، الطبعة الثانية ، المجلد ٢٣ ، ص ٣٧٧–٣٧٩) . — ص ٢٦٨ .

١٥٥ — يقصد ماركس كتاب افلاطون «الدولة» ، الكتاب الثاني . راجع : «Platonis opera omnia». Vol. XIII, Turici, 1840. (افلاطون ، المؤلفات الكاملة ، المجلد ١٣ ، زوريخ ، ١٨٤٠) . — ص ٢٦٨ .

١٥٦ — يقصد ماركس كتاب كسينوفون «كيروبيديا» ، الكتاب الثامن ، الفصل الثاني . — ص ٢٦٨ .

١٥٧ – راجع W. Roscher. «System der Volkswirthschaft». Bd. I, 3. Aufl. Stuttgart und Augsburg, 1858, S. 86. (روشير «نظام الاقتصاد الوطني»، المجلد الاول، الطبعة الثالثة، شتوتهارت واوغسبورغ، ١٨٥٨، ص ٨٦). – ص ٢٦٨.

١٥٨ – ماركس، «رأس المال»، المجلد الاول، القسم الرابع، الفصل ١٢ «تقسيم العمل و المانوفاكتورة». – ص ٢٦٩.

١٥٩ – Aristoteles. «De republica», lib. I, cap. 8-10. – ص ٢٦٩.

١٦٠ – يقصد ماركس كتاب ارسطو «علم الإخلاق لنكوماخ»، الكتاب الخامس، الفصل الثامن، راجع «Aristotelis opera ex recensione I. Bekkeri». T. IX, Oxonii, 1837. (ارسطو، المؤلفات، طبعة بيكير، المجلد التاسع، اوكسفورد، ١٨٣٧). – ٢٦٩.

١٦١ – F. List. «Das nationale System der politischen Oekonomie». Bd. I, Stuttgart und Tübingen, 1841, S. 451, 456. (ليست، «النظام الوطني للاقتصاد السياسي»، المجلد الاول، شتوتهارت وتوبينغين، ١٨٤١، ص ٤٥١، ٤٥٦). – ص ٢٧٠.

١٦٢ – صدر مؤلف سيرا «مبحث موجز عن وسائل تزويد الممالك المحرومة من مناجم المعادن النفيسة بكميات وفيرة من الذهب والفضة» في نابولي عام ١٦١٣. واستخدم ماركس هذا الكتاب في طبعة كوستودي:
«Scrittori classici italiani di economia politica» Parte antica. T. 1, Milano, 1803. («أعلام الاقتصاد السياسي الايطاليون». الاقتصاديون القدامى. المجلد الاول، ميلانو، ١٨٠٣). – ص ٢٧٠.

١٦٣ – صدر مؤلف مان «تأملات في التجارة بين بريطانيا والهند الشرقية»

في لندن عام ١٦٠٩ . وصدرت منه طبعة منقحة بعنوان «ثروة بريطانيا في التجارة الخارجية» في لندن عام ١٦٦٤ . — ص ٢٧٠ :

١٦٤ — صدر كتاب و . بيتي «A Treatise of Taxes and Contributions» مهملا في لندن عام ١٦٦٢ . وفي هذه الصفحة ادناه والصفحة التالية يستعرض ماركس ويستشهد بالصفحتين ٢٤—٢٥ من كتاب بيتي هذا . — ص ٢٧١ .

١٦٥ — الف بيتي كتابه «بضع كلمات عن النقود» بشكل رسالة الى اللورد هاليفاكس في عام ١٦٨٢ ، وصدر في لندن عام ١٦٩٥ . واستخدم ماركس طبعة عام ١٧٦٠ . الف بيتي كتابه «تشريح ايرلندة السياسي» عام ١٦٧٢ ، وصدر في لندن عام ١٦٩١ . — ص ٢٧٢ .

١٦٦ — المقصود الكتابان الاقتصاديان للكيمياوي الفرنسي لافوازيه : «الثروة الارضية للمملكة الفرنسية» و«تجربة بخصوص سكان مدينة باريس وثرواتهم واستهلاكهم» ، وكذلك المؤلف المشترك «تجربة الحساب السياسي» بقلم لافوازيه والعالم الرياضي الفرنسي لاغرانج . — ص ٢٧٣ .

١٦٧ — P. Boisguillebert. «Dissertation sur la nature des richesses, de l'argent et des tributs», chap. II, In: «Economistes financiers du XVIII-e siècle», Paris. 1843, p. 397.
(بواغيلبير «تأملات في طبيعة الثروة والنقود والضرائب» ، الفصل الثاني . في كتاب «الاقتصاديون الماليون في القرن الثامن عشر» ؛ باريس ، ١٨٤٣ ، ص ٣٩٧) . — ص ٢٧٤ .

١٦٨ — حاول الاقتصادى والمالى البريطاني جون لوو أن يطبق عمليا فكرته الباطلة تماما والقائلة بان الدولة تستطيع ان تزيد ثروة البلاد عن طريق اصدار اوراق مالية بدون غطاء الى التداول . وفي عام ١٧١٦ اسس مصرفا خاصا في فرنسا ، وتحول هذا المصرف في عام ١٧١٨ الى بنك الدولة . والى جانب اصدار سندات الاعتماد بكميات غير محدودة سحب لوو النقود المعدنية من التداول . وبالنتيجة تفاقم

الى اقصى حد الهرج والمرج والمضاربة في البورصة ، وانتهى ذلك في عام ١٧٢٠ الى افلاس تام لبنك الدولة و « لنظام لوو » نفسه . — ص ٢٧٥ .

١٦٩ — W. Petty. «A Treatise of Taxes and Contributions». London, 1662, p. 28-29. — ص ٢٧٦ .

١٧٠ — D. North. «Discourses upon Trade». London, 1691, p. 4. (نورث « تأملات في التجارة » ، لندن ، ١٦٩٢ ، ص ٤) صدر الكتاب مغفلا . — ص ٢٧٧ .

١٧١ — راجع الملاحظة رقم ٩٢ . — ص ٢٧٨ .

١٧٢ — المقصود كتاب D. Hume. «Political Discourses». Edinburgh, 1752. (هيوم ، « تأملات سياسية » ، ادنبره ، ١٧٥٢) . واستخدم ماركس كتاب D. Hume. «Essays and treatises on several subjects». In two volumes. Dublin, 1779. (هيوم ، « بحوث ودراسات في مسائل شتى » ، بمجلدين ، دبلن ، ١٧٧٩) . كتاب « تأملات سياسية » يشكل الجزء الثاني من المجلد الاول لهذه الطبعة . — ص ٢٧٨ .

١٧٣ — راجع ماركس . رأس المال ، المجلد الاول ، القسم الاول ، الفصل الثالث . النقد ، او تداول البضائع ؛ القسم الخامس ، الفصل ١٤ ، القيمة الزائدة المطلقة والنسبية . — ص ٢٧٩ .

١٧٤ — يقصد ماركس كتاب مونتسكيو «De l'esprit des loix» : (« روح القوانين ») الذى صدرت طبعته الاولى في جنيف عام ١٧٤٨ دون ذكر اسم المؤلف . — ص ٢٧٩ .

١٧٥ — D. Hume. «Essays and treatises on several subjects». Vol. I, Dublin, 1779, p. 303-304. — ص ٢٨٠ .

١٧٦ — راجع ماركس « نقد الاقتصاد السياسي » ، الفصل الثاني ، النقد . — ص ٢٨٠ .

١٧٧ — D. Hume. «Essays and treatises on several subjects». Vol. I, Dublin, 1779, p. 313. — ص ٢٨١ .

١٧٨ ــ المصدر ذاته ، ص ٣١٤ . ــ ص ٢٨٢ .

١٧٩ ــ هناك نقطة غير مضبوطة عند ماركس . فان الطبعة الاولى من كتاب كانتليون «تجربة عن طبيعة التجارة عموما» لم تصدر عام ١٧٥٢ ، بل صدرت فى عام ١٧٥٥ كما يشير ماركس نفسه فى المجلد الاول من «رأس المال» (راجع ماركس وانجلس ، المؤلفات ، الطبعة الثانية ، المجلد ٢٣ ، ص ٥٦٦) . ويذكر سميث كتاب كانتليون فى المجلد الاول من «دراسة فى طبيعة واسباب ثروة الامم» . ــ ص ٢٨٢ .

١٨٠ ــ D. Hume. «Essays an treatises on several subjects». Vol. I, Dublin, 1779, p. 367. ــ ص ٢٨٣ .

١٨١ ــ المصدر ذاته ، ص ٣٧٩ . ــ ص ٢٨٣ .

١٨٢ ــ فى عام ١٨٦٦ طلب بسمارك بواسطة مستشاره فاغينير من دوهرنج ان يضع للحكومة البروسية تقريرا عن المسالة العمالية . ولبى دوهرنج هذا الطلب . فهو من دعاة الوئام بين الراسمال والعمل . الا ان التقرير نشر دون علمه ، فى البداية نشر مغفلا ، ثم نشر مع الاشارة الى ان واضعه هو فاغينير نفسه . وكان ذلك حجة لدوهرنج كى يقيم الدعوى على فاغينير بخرق حقوق المؤلفين . وفى عام ١٨٦٨ كسب دوهرنج القضية . وفى معمعان هذه الفضيحة اصدر دوهرنج كتيبا بعنوان «مصير تقريرى الى الوزارة البروسية بشان المسالة الاجتماعية» (راجع الملاحظة رقم ٩٦) . ــ ص ٢٨٣ .

١٨٣ ــ **الفيغى** حزب سياسى انجليزى نشا فى مطلع ثمانينات القرن السابع عشر وكان يعبر عن مصالح الارستقراطية المتبرجزة والبرجوازية التجارية والمالية الكبيرة . فى اواسط القرن التاسع عشر اندمج مع بعض الكتل السياسية البرجوازية الاخرى فتشكل منهـا حزب الليبراليين . ــ ص ٢٨٣ .

١٨٤ ــ F. C. Schlosser. «Weltgeschichte für das deutsche Volk». Bd. XVII, Frankfurt a. M., 1855, S. 76. (شلوسير «التاريخ العالمى

لاجل الشعب الالماني» ، المجلد ١٧ ، فرانكفورت على الماين ، ١٨٥٥ ، ص ٧٦) . — ص ٢٨٣ .

١٨٥ — W. Cobbett. «A History of the Protestant «Reformation», in England and Ireland», London, 1824, §§ 149, 116, 130. (كوبيت «تاريخ «الاصلاح» البروتستانتي في بريطانيا وايرلندة» ، لندن ، ١٨٢٤ ، البنود ١٤٩ ، و١١٦ ، و١٣٠) . — ص ٢٨٤ .

١٨٦ — كان «الجدول الاقتصادي» («Tableau économique») الذي وضعه كيسني قد نشر لاول مرة بشكل كراس صغير في فرساي عام ١٧٥٨ . — ص ٢٨٦ .

١٨٧ — Quesnay. «Analyse du Tableau économique». نشر هذا المؤلف لاول مرة عام ١٧٦٦ في مجلة الفيزيوقراطيين «Journal de l'agriculture, du commerce et des finances» («مجلة الزراعة والتجارة والمالية») . استخدم ماركس هذا المؤلف في طبعة ا . ديـر : «Physiocrates». Première partie, Paris, 1846 («الفيزيوقراطيون» . الجزء الاول ، باريس ، ١٨٤٦) . — ص ٢٨٧ .

١٨٨ — يقصد ماركس الفقرة الاخيرة من مؤلف L'abbé Baudeau : «Explication du Tableau économique». (الكاهن بودو «توضيح الجدول الاقتصادي») . نشر هذا المؤلف لاول مرة عام ١٧٦٧ في مجلة الفيزيوقراطيين «Éphémérides du Citoyen» («تقويم المواطن») راجع طبعة ا . دير : «Physiocrates». Deuxième partie, Paris. 1846, p. 846-867. — ص ٢٨٧ .

١٨٩ — **الهم الاسود** (atra Cura) تعبير من قصيدة لهوراس . راجع : هوراس ، «قصائد» ، الكتاب الثالث ، القصيدة الاولى . — ص ٢٨٧ .

١٩٠ — **ليرة تور** (livre tournois) وحدة نقدية في فرنسا (اسمها ماخوذ عن مدينة تور) ، اعتبارا من عام ١٧٤٠ كانت تعادل فرنكا واحدا ، وفي عام ١٧٩٥ حل الفرنك محلها . — ص ٢٩٠ .

١٩١ – «Physiocrates», Première partie, Paris, 1846, p. 68. – ص ٢٩٣ .

١٩٢ – المقصود كتاب : J. Steuart. «An Inquiry into the Principles of Political Economy». In two volumes. London, 1767. (ج . ستيوارت «دراسة فى اسس الاقتصاد السياسي» بمجلدين ، لندن ١٧٦٧) . – ص ٢٩٧ .

١٩٣ – H. C. Carey. «The Past, the Present and the Future». Philadelphia, 1848, p. 74-75. (كارى ، الماضي والحاضر والمستقبل» ، فيلادلفيا ، ١٨٤٨ ، ص ٧٤–٧٥) . – ص ٢٩٨ .

١٩٤ – يقصد انجلس بداية الفصل الاول من «تمهيد» (راجع ص ٢٧–١٨) . فى بادئ الامر نشرت الفصول الـ ١٤ الاولى من «ضد دوهرنج» فى جريدة «Vorwärts» تحت عنوان عام هو «ثورة السيد اوجين دوهرنج فى الفلسفة» . وابتداءا من الطبعة المستقلة الاولى للكتاب خصص الفصلان الاولان بمثابة «تمهيد» عام للمؤلف كله ، وشكلت الفصول الـ ١٢ التالية القسم الاول : «الفلسفة» . علما بان ارقام الفصول لم تتغير ، فقد ظلت هى نفسها للتمهيد وللقسم الاول . وكان الاستشهاد فى نهاية الصفحة بالفصل الاول من قسم «الفلسفة» من قبل انجلس قد جرى اثناء نشر نص «ضد دوهرنج» فى الجريدة وظل دون تغيير فى جميع الطبعات المنفصلة التى صدرت عندما كان انجلس على قيد الحياة . – ص ٣٠٠ .

١٩٥ – **عهد الارهاب** مرحلة دكتاتورية اليعاقبة الثورية الديمقراطية (يونيو ١٧٩٣ – يوليو ١٧٩٤) حيث استخدم اليعاقبة الارهاب الثورى ردا على ارهاب الثورة المضادة الذى مارسه الجيروندييون والملكيون .

هيئة المدراء (مكونة من خمسة مدراء يعاد انتخاب احدهم سنويا) هى الهيئة القيادية للسلطة التنفيذية فى فرنسا والتى تأسست بموجب دستور عام ١٧٩٥ الذى اقر بعد سقوط دكتاتورية اليعاقبة الثورية فى ١٧٩٤ . وظلت هذه الهيئة قائمة حتى الانقلاب الحكومي البونابرتي عام ١٧٩٩ . وحافظت هذه الهيئة على نظام

الارهاب ضد القوى الديمقراطية ودافعت عن مصالح البرجوازية الكبيرة . — ص ٣٠٠ .

١٩٦ — المقصود شعار الثورة الفرنسية البرجوازية في اواخر القرن الثامن عشر : «الحرية والمساواة والاخوة» . — ص ٣٠١ .

١٩٧ — «Lettres d'un habitant de Genève à ses contemporains» («رسائل احد سكان جنيف الى معاصريه») — المؤلف الاول بقلم سان سيمون . كتبه في جنيف عام ١٨٠٢ ونشر في باريس عام ١٨٠٣ مغفلا وبدون اشارة الى مكان وتاريخ الصدور .

وكان اول مؤلف كبير بقلم فوريه هو كتابه : «Théorie des quatre mouvements et des destinées générales» («نظرية الحركات الاربع والمصائر المشتركة») . الفه في السنوات الاولى من القرن التاسع عشر ، وصدر مغفلا في ليون عام ١٨٠٨ (ولاعتبارات الرقابة ، على ما يبدو ، ذكر على صفحة العنوان ان ليبزيج هي مكان صدور الكتاب) .

نيولانارك (New Lanark) معمل للقطن قرب مدينة لانارك الاسكوتلندية ، تأسس عام ١٧٨٤ مع بلدة صغيرة تابعة له . — ص ٣٠١ .

١٩٨ — يستشهد انجلس بالرسالة الثانية من مؤلف سان سيمون «رسائل احد سكان جنيف الى معاصريه» . — ص ٣٠٢ .

١٩٩ — يقصد انجلس المقتطف من «رسائل سان سيمون الى الاميركي» (الرسالة الثامنة) . نشرت هذه الرسائل في مجموعة : H. Saint-Simon. «L'Industrie, ou Discussions politiques, morales et philosophiques, dans l'intérêt de tous les hommes livrés à des travaux utiles et indépendans». T. II, Paris, 1817. (سان سيمون . «الصناعة ، او تأملات سياسية واخلاقية وفلسفية لصالح جميع الذين كرسوا انفسهم للاعمال المستقلة النافعة» ، المجلد الثاني ، باريس ، ١٨١٧) . — ص ٣٠٢ .

٢٠٠ – يقصد انجلس المؤلفين اللذين كتبهما سان سيمون بالاشتراك مع تلميذه تييري : «De la réorganisation de la société européenne, ou De la nécessité et des moyens de rassembler les peuples de l'Europe en un seul corps politique, en conservant à chacun son indépendance nationale» («اعادة تنظيم المجتمع الاوربي ، او ضرورة ووسائل توحيد شعوب اوربا في كيان سياسي واحد مع الاحتفاظ لكل منها باستقلاله الوطني») و «Opinion sur les mesures à prendre contre la coalition de 1815» («رأى في الاجراءات اللازم اتخاذها ضد ائتلاف ١٨١٥») . صدر كلا الكراسين في باريس ، الاول في تشرين الاول (اكتوبر) ١٨١٤ ، والثاني في عام ١٨١٥ .

دخلت الجيوش المتحالفة للبلدان المساهمة في الائتلاف السادس المعادي لفرنسا (روسيا والنمسا وبريطانيا وبروسيا ودول اخرى) باريس في ٣١ اذار (مارس) ١٨١٤ . وسقطت امبراطورية نابليون ، واضطر نابليون نفسه ، بعد التنازل عن العرش ، الى التوجه الى منفاه في جزيرة ايلبا . وتمت في فرنسا العودة الاولى لنظام آل بوربون الملكي .

المائة يوم هي فترة بعث امبراطورية نابليون لامد قصير استمر منذ عودته من المنفى في جزيرة ايلبا الى باريس في ٢٠ آذار (مارس) ١٨١٥ حتى تنازله للمرة الثانية عن العرش في ٢٢ حزيران (يونيو) من العام نفسه بعد هزيمته في معركة واترلو . – ص ٣٠٣ .

٢٠١ – **في معركة واترلو** (بلجيكا) في ١٨ حزيران (يونيو) ١٨١٥ هزم جيش نابليون امام القوات الانكلوهولندية بقيادة ويلينغتون والجيش البروسي بقيادة بلوخير . ولعبت تلك المعركة الدور الحاسم في حملة ١٨١٥ حيث امنت النصر النهائي في الائتلاف السابع المعادي لفرنسا (بريطانيا وروسيا والنمسا وبروسيا والسويد واسبانيا ودول ارخى) وسقوط امبراطورية نابليون .

راجع الملاحظة رقم ١٠ بشأن «حرب المشاغبة» بين دوهرنغ والاساتذة الالمان . – ص ٣٠٣ .

٢٠٢ – وردت هذه الفكرة بصيغة متطورة في الكتاب الاول لفوريه «نظرية

الحركات الاربع» ، الذى تضمن ، فيما تضمن ، الحكم العام التالى : «ان التقدم الاجتماعي وتغيرات المرحلـــة تجرى طبقا لتقدم النساء نحو الحرية ، وان تدهور النظام الاجتماعي يجرى طبقـــا لتضاؤل حرية النساء» . ويستعرض فوريه هذا الحكم فى الصيغة التالية : «ان توسيع حقوق النساء هو المبدأ الاساسى لاى تقـــدم اجتماعى» . (Ch. Fourier. Oeuvres complètes, t. I, Paris, 1841, p. 195-196). — ص ٣٠٤ .

٢٠٣ — قارن Ch. Fourier. «Théorie de l'unité universelle», vol. I et IV; Oeuvres complètes, t. II, Paris, 1843, p. 78-79, et t. V, Paris, 1841, p. 213-214. (فوريه ، نظرية الوحدة العالميـــة ، المجلدان الاول والرابع ، المؤلفات الكاملة ، المجلد الثانى ، باريس ، ١٨٤٣ ، ص ٧٨—٧٩ ، والمجلد الخامس ، باريس ، ١٨٤١ ، ص ٢١٣— ٢١٤) .

راجع بخصوص «الحلقة المفرغة» التى تدور فيها الحضارة : Ch. Fourier. «Le Nouveau Monde industriel et sociétaire, ou Invention du procédé d'industrie attrayante et naturelle distribuée en séries passionnées», Oeuvres complètes, t. VI, Paris, 1845, p. 27-46, 390. (فوريه ، «العالم الاقتصادى والاجتماعـــى الجديد ، او اكتشاف اسلوب العمل الجذاب المطابق للطبيعـــة والموزع على مسلسلات حسب الحماسة» ، المؤلفات الكاملـــة ، المجلـــد السادس ، باريس ، ١٨٤٥ ، ص ٢٧—٤٦ ، ٣٩٠) . صدرت الطبعة الاولى من الكتاب فى باريس عام ١٨٢٩ . — ص ٣٠٤ .

٢٠٤ — Ch. Fourier. Oeuvres complètes, t. VI, Paris, 1845, p. 35. — ص ٣٠٤ .

٢٠٥ — Ch. Fourier. Oeuvres complètes, t. I, Paris, 1841, p. 50 et suiv. — ص ٣٠٤ .

٢٠٦ — قدّم انجلس بخصوص هذه الفقرة فى «تطور الاشتراكية من طوباوية الى علم» ملاحظة اشار فيها الى مصدر المقتطفات الواردة على هذه الصفحة : R. Owen, «The Revolution in the Mind and Practice of the Human Race; or, the Coming Change from Irra-

(روبرت اوين . « ثورة في tionality to Rationality». London, 1849.
اذهان وممارسات النوع البشري ، او الانتقال المرتقب من اللاعقل الى
العقل » . الوقائع المذكورة على الصفحة السابقة بخصوص سيرة
حياة اوين مأخوذة من نفس المصدر . — ص ٣٠٧ .

٢٠٧ — R. Owen. «Report of the proceedings at the several public meetings, held in Dublin... on the 18th March, 12th April, 19th April and 3rd May». Dublin, 1823. (اوين . « تقرير عن
عدد من الاجتماعات الجماهيرية التي عقدت في دبلن ، ١٨ اذار و١٢
و١٩ نيسان و٣ آيار » دبلن ، ١٨٢٣) . — ص ٣٠٧ .

٢٠٨ — في كانون الثاني (يناير) ١٨١٥ اقترح اوين في اجتماع جماهيري
حاشد في غلازكو عدة اجراءات لتخفيف اعباء الاطفال والعمال
الراشدين في المعامل . ان اللائحة التي عرضت في حزيران (يونيو)
١٨١٥ بمبادرة من اوين لم تقر من قبل البرلمان بوصفها قانونا
الا في تموز (يوليو) ١٨١٩ وبعد بترها الشديد . فالقانون الذي
يضبط العمل في معامل الانسجة القطنية قد منع عمل الاطفال في
سن اقل من ٩ أعوام ، وحدد يوم العمل من ١٢ ساعة للاشخاص
في عمر يقل عن ١٨ عاما ، وحدد لجميع العمال استراحتين
للفطور والغداء مدتهما الاجمالية ساعة ونصف . — ص ٣٠٨ .

٢٠٩ — في تشرين الاول (اكتوبر) ١٨٣٣ عقد في لندن برئاسة اوين مؤتمر
الجمعيات التعاونية والنقابات ، وتاسس فيه رسميا **الاتحاد الوطني
الكبير للصناعات في بريطانيا وايرلندة** . واقر ميثاق الاتحـــاد في
شباط (فبراير) ١٨٣٤ . وكان على هذا الاتحاد ، في رأي اوين ،
ان يضطلع بادارة الانتاج وتحقيق التحويل التام للمجتمع سلميا .
وسرعان ما اخفقت هذه الخطة الطوباوية . فقد حل الاتحاد في آب
(اغسطس) ١٨٣٤ بعد ان واجه مقاومة شديدة من جانب المجتمع
البرجوازي والدولة . — ص ٣٠٨ .

٢١٠ — Equitable Labour Exchange Bazaars (اســـواق التبـــادل العادل
لمنتوجات العمـــل) اسستهـــا الجمعيات التعاونيـــة للعمال في

مختلف مدن بريطانيا . واسس روبرت اوين اول سوق مـــن هذا النوع في لندن في ايلول (سبتمبر) ١٨٣٢ وظل مفتوحا حتى اواسط عام ١٨٣٤ . — ص ٣٠٨ .

٢١١ — قام برودون بمحاولة تاسيس بنـــــك التبادل ابان ثورة ١٨٤٨— ١٨٤٩ . وتاسس مصرفه الشعبي (Banque du peuple) في باريس في ٣١ كانون الثاني (يناير) ١٨٤٩ . وظل البنك باقيـــا حوالى شهرين ، وبصورة غير فعلية . فقد انهار قبل ان يبدأ العمـــــل بانتظام ، اذ اغلق في مطلع نيسان (ابريل) . — ص ٣٠٨ .

٢١٢ — W. L. Sargant. «Robert Owen, and his Social Philosophy». London, 1860. (سارغانت «روبرت اوين وفلسفته الاجتماعية» ، لندن ، ١٨٦٠) .

مؤلفات اوين الاساسية عن الزواج والنظام الشيوعي هـــــي التالية : «نظام الزواج في العالم الاخلاقي الجديد» (١٨٣٨) و«كتاب عن العالم الاخلاقي الجديد» (١٨٣٦—١٨٤٤) و«الثورة في اذهان وممارسات النوع البشري» (١٨٤٩) . — ص ٣٠٩ .

٢١٣ — Harmony Hall (دار الوئام) اسم المستوطنة الشيوعية التي اسسها الاشتراكيون الطوباويون الانجليز برئاسة روبرت اوين في اواخر عام ١٨٣٩ في ضيعة كينوود (دوقية هامبشاير ، انجلترا) . وظلت المستوطنة قائمة حتى عام ١٨٤٥ . — ص ٣١٠ .

٢١٤ — غوته . «فاوست» ، الجزء الاول ، المشهد الرابع ، («مكتب فاوست») . — ص ٣١٢ .

٢١٥ — قدم انجلس لهذه الفقرة في «تطور الاشتراكية من طوباوية الى علم» ملاحظة يرجعها الى المؤلف المعنون «المارش» . — ص ٣١٨ .

٢١٦ — المقصود عدة حروب نشبت في القرنين السابع عشر والثامن عشر بين اكبر الدول الاوربية من اجل السيطرة على التجارة مع الهند واميركا ومن اجل الاستيلاء على اسواق المستعمرات . في البداية كان البلدان المتنافسان الاساسيان هما بريطانيا وهولندا (فالحروب

الانكلوهولندية في ١٦٥٢ــ١٦٥٤ و١٦٦٤ــ١٦٦٧ و١٦٧٢ــ١٦٧٤ كانت حروبا تجارية صرفا) وفيما بعد نشب الصراع الحاسم بين بريطانيا وفرنسا . وخرجت بريطانيا من جميع هذه الحروب منتصرة ، فقد تركزت في يديها عند اواخر القرن الثامن عشر التجارة العالمية كلها تقريبا . ــ ص ٣١٩ .

٢١٧ ــ ماركس ، «رأس المال» ، المجلد الاول ، القسم الرابع ، الفصل ١٣ «المكائن والصناعة الكبيرة» . ــ ص ٣٢٠ .

٢١٨ ــ المصدر ذاته . ــ ٣٢٠ .

٢١٩ ــ ماركس ، «رأس المال» ، المجلد الاول ، القسم السابع ، الفصل ٢٣ «القانون العام للتراكم الراسمالي» . ــ ص ٣٢١ .

٢٢٠ ــ Ch. Fourier. Oeuvres complètes, t. IV, Paris, 1845, p. 393-394 (فوريه ، المؤلفات الكاملة ، المجلد السادس ، باريس ، ١٨٤٥ ، ص ٣٩٣ــ٣٩٤) . ــ ص ٣٢٢ .

٢٢١ ــ Seehandlung (التجارة البحرية) شركة للتجارة والائتمان تاسست في بروسيا عام ١٧٧٢ . كانت هذه الشركة تتمتع بعدة امتيازات حكومية هامة وتقدم قروضا كبيرة للحكومة ، وتؤدي في الواقع دور صاحب البنك والسمسار المالي لها . وفي عام ١٩٠٤ جرى رسميا تحويلها الى بنك الدولة البروسي . ــ ص ٣٢٤ .

٢٢٢ ــ كانت «**الدولة الشعبية الحرة**» في السبعينات مطلبا برنامجيا وشعارا شائعا للاشتراكيين الديمقراطيين الالمان . راجع النقد الماركسي لهذا الشعار في القسم الرابع من مؤلف ماركس «نقد برنامج غوتا» وفي رسالة انجلس الى بيبل في ١٨ــ٢٨ اذار (مارس) ١٨٧٥ . ــ ص ٣٢٧ .

٢٢٣ ــ **الفوضويون** هم انصار التيار الاجتماعي السياسي البرجوازي الصغير الذي يطالب بتصفية اي شكل لسلطة الدولة فورا بنتيجة تمرد

عفوى للجماهير ويرفض النضال السياسى للطبقة العاملة ودكتاتورية البروليتاريا والاحزاب السياسية . — ص ٣٢٧ .

٢٢٤ ـ المعطيـــات الواردة هنا بخصوص المقدار الاجمـالى لكل ثروات بريطانيا وايرلندة ماخوذة من تقرير جيفين «تراكم الرأسمال فى المملكة المتحدة خلال الاونة الاخيرة» ، وهو التقرير الذى القى فى جمعية الاحصاء فى ١٥ كانون الثانى (يناير) ١٨٧٨ ونشر فى المجلة اللندنية «Journal of the Statistical Society» («مجلة الجمعيـة الاحصائية») لشهر اذار (مارس) ١٨٧٨ . — ص ٣٢٩ .

٢٢٥ ـ عقد المؤتمر الثانى للاتحاد المركـزى للصناعيين الالمان فى برلين ٢١ـ٢٢ شباط (فبراير) ١٨٧٨ . — ص ٣٣٠ .

٢٢٦ ـ ماركس وانجلس ، الايديولوجية الالمانية ، المجلد الاول ، «مجمع ليبزيج» . — ص ٣٣٩ .

٢٢٧ ـ ماركس ، «رأس المال» ، المجلد الأول ؛ القسم الرابع ، الفصل ١٣ «المكائن والصناعة الكبيرة» . — ص ٣٤٠ .

٢٢٨ ـ راجع كتاب فوريه «العالم الاقتصادى والتشريكى الجديد» . الفصول الثانى والخامس والسادس . — ص ٣٤١ .

٢٢٩ ـ ماركس ، «رأس المال» ، المجلد الاول ، القسم الرابع ، الفصل ١٣ «المكائن والصناعة الكبيرة» . — ص ٣٤٢ .

٢٣٠ ـ المصدر ذاته . — ص ٣٤٣ .

٢٣١ ـ يقصد انجلس خطاب بسمارك فى مجلس نواب البرلمان البروسى فى ٢٠ آذار (مارس) ١٨٥٢ (كان بسمارك نائبا فى هذا المجلس اعتبارا من ١٨٤٩) وعبر بسمارك عن كراهية اليونكر البروسيين للمدن الكبيرة بوصفها مراكز للحركة الثورية ودعا الى محوها من وجه البسيطة فى حالة قيام نهضة ثورية جديدة . — ص ٣٤٥ .

٢٣٢ ـ ماركس ، «رأس المال» ، المجلد الاول ، القسم الاول ، الفصل الثالث ، «النقود او تداول البضائع» . — ص ٣٥٢ .

٢٣٣ ـ «دفتر الحسابات» (Kommerzbuch) ورد وصفه في كتاب ويتلينغ «ضمانات الوئام والحرية» ، القسم الثاني ، الفصل العاشر . (W. Weitling. «Garantien der Harmonie und Freiheit». Vivis, 1842, S. 153 ff). تقول خطة ويتلينغ الطوباوية ان كل شخص قادر على العمل في مجتمع المستقبل ملزم بالعمل ساعات معينة في اليوم ويستلم لقاء ذلك المنتوجات الضرورية لحياته . وعلاوة على تلك الساعات يحق لكل شغيل ان يعمل عدة «ساعات تجارية» اضافية اخرى يحصل في مقابلها على الكماليات . وهذه الساعات الاضافية والمنتوجات المستلمة لقاءها تسجل في «دفتر الحسابات» . — ص ٣٥٢ .

٢٣٤ — Non olet (لا تفوح ، اى النقود لا تفوح منها رائحة) — قال هاتين الكلمتين الامبراطور الروماني فيسباسيانوس (سنوات ٦٩— ٧٩ الميلادية) لابنه الذى لامه على فرض ضريبة خاصة على المراحيض . — ص ٣٥٣ .

٢٣٥ ـ راجع الملاحظة رقم ٢١٢ بخصوص كتاب سارغانت .
راجع الملاحظة رقم ٢١٠ بخصوص Labour Exchange Bazaars
— ص ٣٥٥ .

٢٣٦ ـ يستشهد انجلس بمقالته «رؤوس اقلام بصدد انتقاد الاقتصاد السياسي» المنشورة في مجلة «Deutsch-Französische Jahrbücher» (الحولية الالمانية الفرنسية) التي صدرت في باريس وحررها ماركس وروغيه باللغة الالمانية . وصدر منها فقط العدد الاول المزدوج في شباط (فبراير) ١٨٤٤ . ونشرت فيه — كتابا ماركس : «بصدد المسألة اليهودية» و«انتقاد فلسفة القانون الهيجلية . مدخل» وكذلك كتابا انجلس : «رؤوس اقلام بصدد انتقاد الاقتصاد السياسي» و«حالة بريطانيا . توماس كارلايل . «الماضي والحاضر»» . ودشنت هذه الكتابات انتقال ماركس وانجلس نهائيا الى المادية والشيوعية . والسبب الرئيسي لتوقف المجلة عن الصدور هو الخلافات المبدئية بين ماركس والراديكالي البرجوازي روغيه . — ص ٣٦٠ .

٢٣٧ ــ راجع الملاحظة رقم ١٠٢ . ــ ص ٣٦١ .

٢٣٨ ــ راجع الملاحظة رقم ١٢٨ . ــ ص ٣٦٢ .

٢٣٩ ــ الحادثة المرتبطة بالظفر بخوذة مامبرين السحرية التي اتضح انها طست عادي للحلاقة واردة في رواية الكاتب الاسباني سرفانتيس (١٥٤٧ــ١٦١٦) «دونكيشوت» ، الجزء الاول ، الفصل ٢١ . اينس هو واضع مقالة ضد ماركس وانجلس كتبت بخصوص الفصول الاولى من «ضد دوهرنغ» ونشرت في جريدة «Vorwärts» في كانون الثاني ــ شباط ١٨٧٧ . ــ ص ٣٦٣ .

٢٤٠ ــ تعبير من قرار الملك البروسي فريدريك الثاني بتاريخ ٢٢ تموز (يوليو) ١٧٤٠ بشأن استفسار الوزير برانت ورئيس مجلس الكرادلة رايخنباخ حول امكان وجود المدارس الكاثوليكية في الدولة البروسية البروتستانتية . ــ ص ٣٦٦ .

٢٤١ ــ **قوانين مايو** بهذا الاسم دخلت التاريخ اربعة قوانين مررها وزير الديانات البروسي فالك ، بمبادرة من بسمارك ، عبر الرايخستاغ في ١١ــ١٤ مايو ١٨٧٣ . وهذه القوانين تفرض رقابة شديدة من جانب الدولة على نشاط الكنيسة الكاثوليكية . وكانت تمثل اوج ما سمى «بالكفاح من اجل الثقافة» . وكانت بمثابة الحلقة الاهم في سلسلة من الاجراءات التشريعية التي طبقها بسمارك في ١٨٧٢ــ١٨٧٥ ضد رجال الدين الكاثوليك بوصفهم السند الرئيسي لحزب «الوسط» الذي كان يمثل مصالح الانفصاليين في جنوب وجنوب غربي المانيا . واثارت الملاحقات البوليسية مقاومة ضارية من جانب الكاثوليك واضفت عليهم هالة الشهداء . وفي الفترة ١٨٨٠ــ١٨٨٧ اضطرت حكومة بسمارك في البداية الى تخفيف القوانين المناوئة للكاثوليك ثم الى الغائها كلها تقريبا من اجل توحيد جميع قوى الرجعية للنضال ضد الحركة العمالية . ــ ص ٣٦٨ .

٢٤٢ ــ ماركس «رأس المال» ، المجلد الاول ، القسم الرابع ، الفصل ١٣ «المكائن والصناعة الكبيرة» . ــ ص ٣٧٠ .

٢٤٣ – المصدر ذاته ، ص ٤٩٤–٤٩٥ . – ص ٣٧١ .

٢٤٤ – «**المزمار السحرى**» آخر اوبرا للملحن النمساوى موزارت (١٧٥٦–١٧٩١) ، أولّفت وعرضت فى عام ١٧٩١ . وانعكست فيها افكار الماسونيين الذين كان ينتمى اليهم واضع اللبريتو وموزارت نفسه . اما زاراسترو وتامينو وبامينا المذكورون فى النص ادناه فهم الشخوص الرئيسيون فى هذه الاوبرا . – ص ٣٧٦ .

٢٤٥ – **الماسونية** (الفرانكماسونية – من التعبير الفرنسى franc maçon – الحجار الطليق) حركة دينية سلوكية ظهرت فى بريطانيا فى مطلع القرن الثامن عشر . وسعى الماسونيون الى تشكيل تنظيم سرى عالمى بهدف طوباوى هو التوحيد السلمى للبشرية فى حلف اخوى دينى . – ص ٣٧٦ .

٢٤٦ – الكويتب – فى المانيا موظف من ادنى المراتب حقوقى فى الغالب ، يؤدى الخدمة التحضيرية كمتدرب فى المحكمة او المؤسسة الحكومية . وفى كثير من الاحوال لا تدفع اجور لقاء هذا المنصب – ص ٣٧٧ .

٢٤٧ – كتبت هذه المقالة فى ايار (مايو) او فى بداية حزيران (يونيو) ١٨٧٨ بمثابة مقدمة للطبعة الاولى من «ضد دوهرنج» الا ان انجلس قرر استبدال هذه المقدمة الاولية بمقدمة اقصر (راجع الطبعة الحالية ص ٩–١٢) . المقدمة الجديدة المؤرخة فى ١١ حزيران ١٨٧٨ متوافقة اساسا مع القسم المستخدم فيها من «المقدمة القديمة» . – ص ٣٨١ .

٢٤٨ – راجع الملاحظة رقم ٣ . – ص ٣٨٢ .

٢٤٩ – «Tageblatt der 50. Versammlung deutscher Naturforscher und Aerzte in München 1877». Beilage, S. 18. – ص ٣٨٣ .

٢٥٠ – راجع الملاحظة رقم ٥ . – ص ٣٨٣ .

٢٥١ – A. Kekulé. «Die wissenschaftlichen Ziele und Leistungen der Chemie». Bonn, 1878, S. 13-15. – ص ٣٨٥ .

٢٥٢ ـ ماركس ، «رأس المال» . مقدمة الطبعة الثانية . ـ ص ٣٨٩ .

٢٥٣ ـ المصدر ذاته . ـ ص ٣٨٩ .

٢٥٤ ـ المقصود الكتابان التاليان : J.B.J. Fourier. «Théorie analytique de la chaleur». Paris, 1822. (فوريــــه ، «النظرية التحليليــة للحرارة» ، باريس ١٨٢٢) .

S. Carnot. «Réflexions sur la puissance motrice du feu et sur les machines propres à développer cette puissance». Paris, 1824. (كارنو . تأملات في القوة المحركة للنار وفي المكائن القادرة على تطوير هذه القوة ، باريس ، ١٨٢٤) . الدالة س التي يشير اليها انجلس فيما بعد واردة في ملاحظة على الصفحات ٧٣ـ٧٩ من كتاب كارنو . ـ ص ٣٩٠ .

٢٥٥ ـ نظرية شاعــت في الكيمياء في القرنين السابع عشر والثامن عشر وكانت تقول ان عملية الاحتراق سببها وجود مادة خاصـــــة في الاجسام هي الفلوجيستين . ـ ص ٣٩٠ .

٢٥٦ ـ كتبت هذه الهوامش ، في اغلب الظن ، عام ١٨٨٥ . وعلى اية حال فانها لم تكتب قبل متنصف نيسان (ابريل) ١٨٨٤ عندما قرر انجلس ان يعد للنشر الطبعة الثانية الموسعة من «ضد دوهرنج» ، ولا بعد اواخر ايلول (سبتمبر) ١٨٨٥ عندما انجزت وارسلت الى دار النشر مقدمة الطبعة الثانية من الكتاب . ويتضح من رسائل انجلس الى بيرنشتين وكاوتسكي عام ١٨٨٤ وشلوتير عام ١٨٨٥ ان انجلس كان يريد كتابة عدة «هوامش» او «اضافات» علمية طبيعية لبعض فقرات «ضد دوهرنج» ، بغية نشرها في آخــــر الطبعة الثانية من الكتاب . الا ان انشغاله الكبير بشؤون اخرى (بالدرجة الاولى عمله في اصدار المجلدين الثاني والثالث من كتاب ماركس «رأس المال») حال دون تحقيق ذلك . وتسنى له الوقت فقط ليضع مسودة «هامشين» للصفحتين ١٧ـ١٨ وللصفحـــة ٤٦ من الطبعة الاولى من «ضد دوهرنج» ، وقد ادرجهما ضمـــن المواد الخاصة «بديالكتيك الطبيعة» . ـ ص ٣٩١ .

٢٥٧ — Nihil est in intellectu, quod non fuerit in sensu (ليس في الذهن شيء لم يكن موجودا في المشاعر من قبل) — هذا هو الحكم الاساسي للنزعة الشعورية . ويعود مضمون هذه الصياغة الى ارسطو (راجع مؤلفيه «التحليل الثاني» الكتاب الاول ، الفصل ١٨ و«الروح» ، الكتاب الثالث ، الفصل الثامن) . — ص ٣٩١ .

٢٥٨ — ورد هذا الرقم في مقالة ثومسون «حجم الذرات» «The Size of Atoms» المنشورة في البداية في مجلة «Nature» العدد ٢٢ بتاريخ ٣١ اذار (مارس) ١٨٧٠ ، ثم اعيد نشرها بشكل ملحق للطبعة الثانية من كتاب ثومسون وتايت «بحث في الفلسفة الطبيعية» . (W. Thomson and P. G. Tait. «Treatise on Natural Philosophy». Vol. I, part II, new ed., Cambridge, 1883, p. 501-502). — ص ٣٩٣ .

٢٥٩ — **رايس من السلالة الاصغر** — احدى الدويلات الالمانية انضمت الى الامبراطورية الالمانية منذ عام ١٨٧١ . — ص ٣٩٦ .

٢٦٠ — ربما يقصد انجلس هنا احادية هيكل السيكولوجية الفيزياوية واراءه في تركيب المادة . فان هيكل ، مثلا ، في كتيبه «منشأ الجبيلات» الذي يستشهد به انجلس في «هامشه» الثاني بخصوص «ضد دوهرنج» (راجع الطبعة الحالية ص ٣٩٩) يزعم بان «الروح» الاولية ملازمة ليس فقط للجبيلات ، اي لجزيئات البروتوبلازما ، بل وكذلك للذرات ، وان جميع الذرات «ذات ارواح» ولها «احساس» و«ارادة» . وفي نفس هذا الكتيب يتحدث هيكل عن الذرات بوصفها منفصلة بصورة مطلقة وغير قابلة للانشطار اطلاقا وثابتة بصورة مطلقة . والى جانب الذرات المنفصلة يعترف بوجود الاثير بوصفه شيئا متصلا بصورة مطلقة .
(E. Haeckel. «Die Perigenesis der Plastidule». Berlin, 1876, S. 38-40).
ويشير انجلس في مقالته «انشطار المادة» (راجع : انجلس ، ديالكتيك الطبيعة) الى الكيفية التي يتخلص فيها هيجل من التناقض بين اتصال المادة وانفصالها . — ص ٣٩٧ .

٢٦١ – A. Kekulé «Die wissenschaftlichen Ziele und Leistungen der Chemie». Bonn, 1878, S. 12. – ص ٣٩٨ .

٢٦٢ – المقصود المقالة التي نشرت في مجلة «Nature» العدد ٤٢٠ بتاريخ ١٨٧٧/١١/١٥ والتي تضمنت عرضا موجزا لكلمة كيكولي التي القاها في ١٨ تشرين الاول (اكتوبر) ١٨٧٧ عندما تسلم منصب رئيس جامعة بون . وفي عام ١٨٧٨ صدرت كلمة كيكولي هذه في كراس بعنوان «الاهداف* العلمية للكيمياء ومنجزاتها» . – ص ٣٩٨ .

٢٦٣ – E. Haeckel. «Die Perigenesis der Plastidule», Berlin, 1876, S. 13. – ص ٣٩٩ .

٢٦٤ – **الخط البياني للوثر مائير** . وهو جدول تخطيطـــي للتناسب بين الاوزان الذرية واحجام الذرات . وقد وضعه الكيمياوى الالماني ل . مائير ونشر في عام ١٨٧٠ في مقالته «طبيعـــــة العناصر الكيمياوية كوظيفة لاوزانها الذرية» في مجلة «Annalen der Chemie und Pharmacie» («مدونـــات الكيمياء والصيدلــــة») . ان اكتشاف الصلة الحتمية بين الوزن الذرى والخواص الفيزياويـــة والكيمياوية للعناصر الكيمياوية يعود للعالم الروسى مندلييف الذى صاغ لاول مرة القانـــون الدورى للعناصر الكيمياويــــة في اذار (مارس) ١٨٦٩ في مقالة «تناسب الخواص مع الوزن الذرى للعناصر» . وكان مائير ايضا على طريق تحديد القانون الدورى عندما عرف باكتشاف مندلييف . ان الخط البياني الذى وضعه مائير يبين بوضوح القانون الذى اكتشفه مندلييف ، ولكن هذا الخط البياني يعبر عنه بصورة ظاهرية ، ووحيدة الجانب خلافـا لجدول مندلييف .

وسار مندلييف في استنتاجاته شوطا ابعد بكثير من مائير . وعلى اساس القانون الدورى الذى اكتشفه تكهن مندلييف بوجود عناصر كيمياوية غير معروفة بعد في ذلك الزمان واشار الى خواصها المتميزة ، في حين اتضح من اعمال مائير اللاحقة انه لم يفهم جوهر القانون الدورى . – ص ٤٠٠ .

٢٦٥ – قارن ذلك مع هيجل «انسكلوبيديا العلوم الفلسفية» البند ١٣ «ان العام ، المأخوذ شكليا والموضوع **الى جانب** الخاص ، يتحول هو نفسه الى خاص ما . ان عدم تطابق هذه العلاقة وسخفها ، اذا طبقت على مواد الحياة العادية ، يتجليان امام الانظار تلقائيا لو ان احدا ما طلب ، مثلا ، فاكهة ، ولكنه رفض الكرز والكمثرى والعنب لانها كرز وكمثرى وعنب وليس فاكهة» . – ص ٤٠٢ .

٢٦٦ – E. Haeckel. «Natürliche Schöpfungsgeschichte». 4. Aufl., Berlin, 1873, S. 538, 549, 588; «Anthropogenie», Leipzig, 1874, S. 460, 465. 492. – ص ٤٠٢ .

٢٦٧ – هيجل ، «انسكلوبيديا العلوم الفلسفية» ، البند ٩٩ ، اضافة . – ص ٤٠٢ .

دليل الاسماء

بابيف Babeuf **غراخ** (اسمـــه الحقيقي **فرانسوا نويل**) (١٧٦٠–١٧٩٧) ثوري فرنسي ، ممثل الشيوعية التعادلية الطوباوية . — ص ٢٤ ، ٣٧ .

بريستلي Priestley **جوزيف** (١٧٣٣–١٨٠٤) كيمياوي وفيلسوف مادي انجليزي وشخصية اجتماعية تقدميـــة . في عام ١٧٧٤ اكتشف الاوكسجين . — ص ٣٩٠ .

برودون Proudhon **بيير جوزيف** (١٨٠٩–١٨٦٥) كاتب اجتماعـــي واقتصادي وعالم اجتماع فرنسي ، من مؤسسي الفوضوية . — ص ٢١٨ ، ٢٩٩ ، ٣٠٨ ، ٣٦٢–٣٦٣ .

بسمارك Bismarck **اوتو** ، امير (١٨١٥–١٨٩٨) شخصيـــة حكومية في بروسيا والمانيا ، رئيس وزراء بروسيا (١٨٦٢–١٨٧١) ومستشار الامبراطورية الالمانية (١٨٧١–١٨٩٠) . حقق توحيد المانيا بالعنف بزعامـــة بروسيـــا . صاحب قانون الطوارئ ضد الاشتراكيين (١٨٧٨) . — ص ١٢١ ، ٣٢٤ ، ٣٤٥ ، ٣٦٨ .

بلان Blanc **لويس** (١٨١١–١٨٨٢) اشتراكي ومؤرخ فرنسي للبرجوازية الصغيرة ، من رجال ثورة ١٨٤٨–١٨٤٩ . تمسك بمواقف التوفيقية مع البرجوازية . — ص ٣٧ ، ٣٦٤ .

بلينيوس (غايوس بلينيوس سيكوندس) (٢٣–٧٩) عالم طبيعي روماني ، مؤلف «التاريخ الطبيعي» في ٣٧ مجلدا . — ص ٢٠٧ .

بواغيلبير Boisguillebert **بيير** (١٦٤٦–١٧١٤) اقتصادي فرنسي مؤسس علم الاقتصاد السياسي البرجوازي الكلاسيكـــي في فرنسا وسلف الفيزيوقراطيين . — ص ٢٧٤ ، ٢٧٨ .

بوب Bopp **فوانتس** (١٧٩١–١٨٦٧) لغوي الماني من مؤسسي علم اللغة التاريخي المقارن . — ص ٣٧١–٣٧٢ .

بوخنير Büchner **لودفيغ** (١٨٢٤–١٨٩٩) فسلجي وفيلسوف الماني ، ممثل المادية المبتذلة . — ص ٣٨٥ ، ٣٨٦ .

بودو Baudeau **نيكولا** (١٧٣٠–١٧٩٢) كاهن واقتصادي فرنسي ، ممثل مدرسة الفيزيوقراطيين . — ص ٢٨٧ .

بوغوسكي Boguski **يوسف يجي** (١٨٥٣–١٩٣٣) فيزياوي وكيميـــاوي

بولوني ، كان في ١٨٧٥–١٨٧٦ مساعدا لمندلييف ، وقد درس آنذاك مرونة الغازات . — ص ١٠٨ .

بويل Boyle **روبرت** (١٦٢٧–١٦٩١) كيمياوي وفيزياوي انجليزي . — ص ١٠٧ ، ١٠٨ ، ٣٥٨ .

بيتي Petty **وليم** (١٦٢٣–١٦٨٧) اقتصادي واحصائي انجليزي ، مؤسس الاقتصاد السياسي البرجوازي الكلاسيكي في انجلترا . — ص ٢٠ ، ٢٦٦ ، ٢٧١–٢٧٧ ، ٢٨٠ ، ٢٨٢ .

بيكون Bacon **فرانسيس** بارون فيرولام (١٥٦١–١٦٢٦) فيلسوف انجليزي مؤسس المادية الانجليزية ، عالم طبيعي ومؤرخ . — ص ٢٧ ، ٣٨٧ .

بيكير Becker **كارل فرديناند** (١٧٧٥–١٨٤٩) لغـوي وطبيب ومرب الماني . — ص ٣٧٣ .

تراوبي Traube **موريس** (١٨٢٦–١٨٩٤) كيمياوي وفسلجي الماني ، أعد خلايا اصطناعية قادرة على الايض والنمو . — ص ٩٦ .

تريفيرانوس Treviranus **غوتفريد رينهولد** (١٧٧٦–١٨٣٧) عالم طبيعي الماني ، من اوائل القائلين بفكرة تطور الطبيعة الحية ، مؤلف كتاب «البيولوجيا او فلسفة الطبيعة الحية» بستة مجلدات . — ص ١٦ .

تشايلد Child **جوزايا** (١٦٣٠–١٦٩٩) اقتصادي تجاري انجليزي ، تاجر وصاحب بنوك . — ص ٢٨١ .

تورغو Turgot **آن روبير جاك** (١٧٢٧–١٧٨١) اقتصادي فرنسي وشخصية حكومية ، من اكبر ممثلي مدرسة الفيزيوقراطيين ، مفتش المالية العام (١٧٧٤–١٧٧٦) . — ص ٢٩٧ .

ثومبسون Thomson **وليم** ، اعتبارا من ١٨٩٢ البارون **كيلفين** (١٨٢٤–١٩٠٧) فيزياوي انجليزي ، في عام ١٨٥٢ طرح فرضية مثالية بشأن «الفناء الحراري للكون» . — ص ٣٩٣ .

جالينوس ، **كلافديوس** (حوالي ١٣٠ – حوالي ٢٠٠) طبيب وعالم طبيعي وفيلسوف روماني ، من اكبر نظريي الطب الروماني القديم ، مارس التشريح والفسلجة وارسى اساس دراسة الدورة الدموية . كان من اتباع ارسطو في الفلسفة . — ص ١٠٥ .

جريم Grimm **جاكوب** (١٧٨٥–١٨٦٣) لغوي الماني ، من مؤسسي علم اللغة التاريخي المقارن . — ص ٣٧٣ .

جيرار Gerhardt **شارل فريدريك** (١٨١٦ــ١٨٥٦) كيمياوي فرنسي ، دقق بالاشتراك مع لوران مفهومي الجزيئ والذرة . — ص ١٤٨ .

جيفين Giffen **روبرت** (١٨٣٧ــ١٩١٠) اقتصادي واحصائي برجوازي انجليزي مختص بمسائل المالية . مدير دائرة الاحصاء في وزارة التجارة (١٨٧٦ــ١٨٩٧) . — ص ٣٢٩ .

داروين Darwin **شارلز روبرت** (١٨٠٩ــ١٨٨٢) عالم طبيعي انجليزي ، مؤسس البيولوجيا التطورية العلمية . — ص ٣٧ ، ٨٠ــ٨٩ ٪ ٩٥ ، ١٤٧ ، ١٦٨ ، ٣٢٠ ، ٤٠٢ .

دالتون Dalton **جون** (١٧٦٦ــ١٨٤٤) كيمياوي وفيزياوي انجليزي ، طور الفكرة الذرية في الكيمياء . — ص ٣٨٥ .

دوهرنج Dühring **اوجين كارل** (١٨٣٣ــ١٩٢١) فيلسوف انتقائي الماني واقتصادي مبتذل ، واشتراكي بروجوازي صغير . جمع في الفلسفة بين المثالية والمادية المبتذلة والوضعية والميتافيزيقا . في الفترة ١٨٦٣ــ١٨٧٧ كان استاذا مساعدا في جامعة برلين . — ص ٩ــ ٣٧٨ ، ٣٨١ ، ٣٨٢ ، ٣٨٨ .

ديتس Diez **كريستيان فريدريك** (١٧٩٤ــ١٨٧٦) لغوي الماني من مؤسسي علم اللغة التاريخي المقارن . — ص ٣٧٣ .

ديدرو Diderot **ديني** (١٧١٣ــ١٧٨٤) فيلسوف فرنسي ، ممثل المادية الميكانيكية ، ملحد ، من مفكري البرجوازية الثورية الفرنسية ، منور ، زعيم الانسكلوبيديين . — ص ٢٦ .

ديكارت Descartes **رينيه** (١٥٩٦ــ١٦٥٠) فيلسوف مدرحي وعالم رياضي وطبيعي فرنسي . — ص ٢٥ ، ٦٣ ، ٧١ ، ١٤٢ ، ٣٨٥ .

دمقريطس (حوالي ٤٦٠ — حوالي ٣٧٠ ق . م .) فيلسوف مادي يوناني من مؤسسي النظرية الذرية . — ص ٣٨٥ .

ديوجيبوس لايرتيوس (القرن الثالث) مؤرخ يوناني للفلسفة ، واضع مصنف واسع عن الفلاسفة القدامى . — ص ٣٨٥ .

راف Raff **جورج كريستيان** (١٧٤٨ــ١٧٨٨) مرب الماني ، مؤلف كتب في علم الطبيعة لاجل الجيل الناشي . — ص ٣٧١ .

روخوف Rochow **غوستاف ادولف** (١٧٩٢ــ١٨٤٧) وزير داخلية بروسيا (١٨٣٤ــ١٨٤٢) . — ص ٣٦٦ .

كوبيت Cobbett **وليم** (١٧٦٢-١٨٣٥) **شخصية** سياسية وكاتب اجتماعي انجليزي ، نادى باشاعة الديموقراطية في النظام السياسي الانجليزي . — ص ٢٨٤ .

كوفمان قسطنطين بتروفيتش (١٨١٨-١٨٨٢) جنرال روسي ، شخصية عسكرية وحكومية ، شارك بنشاط في تطبيق سياسة القيصرية الرامية الى الاستيلاء على القوقاس وآسيا الوسطى . — ص ١٢٠ .

كونفوشيوس (٥٥١-٤٧٩ ق . م .) فيلسوف صيني وضع مذهبا سياسيا سلوكيا تقدميا بالنسبة لزمانه . — ص ٢٩٨ .

كيبلر Kepler **يوهان** (١٥٧١-١٦٣٠) فلكي الماني اكتشف قوانين سير الكواكب . — ص ١٧ .

كيرخهوف Kirchhoff **غوستاف روبرت** (١٨٢٤-١٨٨٧) فيزياوي الماني ، ممثل المادية الطبيعية ، عالج قضايا الديناميكا الكهربائية والميكانيكا ، في ١٨٥٩ ارسى بالاشتراك مع الكيمياوي الالماني بونزين (١٨١١-١٨٩٩) اساس التحليل الطيفي . — ص ١٧ .

كاري Carey **هنري شارلز** (١٧٩٣-١٨٧٩) اقتصادي اميركي مبتذل ، صاحب النظرية الرجعية بخصوص تناسق المصالح الطبقية في المجتمع الرأسمالي . — ص ٢٢٥ ، ٢٦٠ ، ٢٩٨ .

كيسني Quesnay **فرانسوا** (١٦٩٤-١٧٧٤) اقتصادي فرنسي ، مؤسس مدرسة الفيزيوقراطيين ، طبيب . — ص ٢١ ، ٢٨٤-٢٩٦ ، ٣٠٩ .

كيكولي Kekulé **فريدريك اوغست** (١٨٢٩-١٨٩٦) كيمياوي الماني عمل في ميدان الكيمياء العضوية والنظرية . — ص ٣٨٥ ، ٣٩٨ .

لابلاس Laplace **بيير سيمون** (١٧٤٩-١٨٢٧) فلكي وعالم رياضي وفيزياوي فرنسي ، طور وعلل رياضيا ، وبصورة مستقلة عن كانط ، فرضية نشوء المنظومة الشمسية من السديم . — ص ٢٩ ، ٣٨٨ .

لاسال Lassalle **فرديناند** (١٨٢٥-١٨٦٤) اشتراكي الماني برجوازي صغير ، كاتب اجتماعي ومحام ، في بداية الستينات انضم الى الحركة العمالية ، وكان من مؤسسي اتحاد العمال الالماني العام (١٨٦٥-١٨٧٥) ، ايد سياسة توحيد المانيا «من الفوق» بزعامة بروسيا ، ارسى بداية الاتجاه الانتهازي في الحركة العمالية الالمانية . — ص ٣٨ ، ١٢٨ ، ١٤٨ .

لافارغ Lafargue **بول** (١٨٤٢–١٩١١) شخصية في الحركة العمالية العالمية ، داعية الماركسية ، عضو المجلس العام للاممية ، من مؤسسي حزب العمال الفرنسي ، تلميذ ونصير ماركس وانجلس . — ص ١٥ .

لافوازيه Lavoisier **انطون لوران** (١٧٤٣–١٧٩٤) كيمياوي فرنسي دحض فرضية وجود الفلوجستون ، ودرس كذلك قضايا الاقتصاد السياسي والاحصاء . — ص ٢٧٣ ، ٣٩٠ .

لامارك Lamarck **جان باتيست بيير انطوان** (١٧٤٤–١٨٢٩) عالم طبيعي فرنسي واضع أول نظرية تطورية متكاملة في البيولوجيا ، من اسلاف داروين . — ص ٣٧–٣٨ ، ٨٠–٨١ ، ٨٧–٨٩ .

لوو Law **جون** (١٦٧١–١٧٢٩) اقتصادي ومالي انجليزي برجوازي ، وزير المالية في فرنسا (١٧١٩–١٧٢٩) ، اشتهر بنشاطه في المضاربة باصدار النقود الورقية والذي افضى الى اخفاق فظيع . — ص ٣٨ ، ٨٠ ، ٨٧–٨٨ .

لوران Laurent **اوغست** (١٨٠٧–١٨٥٣) كيمياوي فرنسي دقق بالاشتراك مع جيرار مفهومي الجزيء والذرة . — ص ١٤٨ .

لوقيبوس (القرن الخامس ق . م .) فيلسوف مادي يوناني ، مؤسس النظرية الذرية . — ص ٣٨٥ .

لوك Locke **جون** (١٦٣٢–١٧٠٤) فيلسوف مدرحي شعوري انجليزي ، اقتصادي برجوازي . — ص ٢٠ ، ٢٧ ، ٢٧٣–٢٨٢ ، ٣٨٧ .

ليبكنيخت Liebknecht **ولهلم** (١٨٢٦–١٩٠٠) شخصية في الحركة العمالية الالمانية ، شارك في ثورة ١٨٤٨–١٨٤٩ ، عضو عصبة الشيوعيين والاممية ، من مؤسسي وزعماء الاشتراكية الديمقراطية الالمانية ، صديق ونصير ماركس وانجلس . — ص ٣٨٢ .

ليبنيتز Leibniz **غوتفريد ولهلم** (١٦٤٦–١٧١٦) عالم رياضي الماني وفيلسوف مثالي . — ص ٣٧ ، ١٥٨ .

ليبيغ Liebig **يوستوس** (١٨٠٣–١٨٧٣) عالم الماني ، من واضعي الكيمياء الزراعية . — ص ١٥ .

ليست List **فريدريك** (١٧٨٩–١٨٤٦) اقتصادي الماني مبتذل . — ص ٢٦٩ ، ٢٩٨ .

ماورير Maurer **جورج لودفيغ** (١٧٩٠–١٨٧٢) ، مؤرخ الماني درس النظام الاجتماعي لالمانيا في العصور القديمة والوسطى ، اسهم بقسط كبير في دراسة طوائف القرون الوسطى (المارش) . — ص ٢٠٥ .

مندلييف دميتري ايفانوفيتش (١٨٣٤–١٩٠٧) عالم روسي اكتشف في ١٨٦٩ القانون الدوري للعناصر الكيمياوية . — ص ١٥٨ .

مورغان Morgan **لويس هنري** (١٨١٨–١٨٨١) النوغرافي اميركي وعالم آثار ومؤرخ للمجتمع البدائي ، مادي عفوي . — ص ١٤–١٥ .

موريلي Morelly (القرن الثامن عشر) ممثل الشيوعية التعادلية الطوباوية في فرنسا . — ص ٢٤ .

موليير Molière **جان باتيست** (الاسم الحقيقي **بوكلين**) (١٦٢٢–١٦٧٣) كاتب مسرحي فرنسي . — ص ٢٥٩ .

مونتسكيو Montesquieu **شارل** (١٦٨٩–١٧٥٥) منور وكاتب واقتصادي وعالم اجتماع فرنسي . — ص ٢٧٩ .

مونتسير Münzer **توماس** (حوالي ١٤٩٠–١٥٢٥) زعيم وايديولوجي معسكر الفلاحين والبسطاء ابان عهد الاصلاح والحرب الفلاحية في المانيا عام ١٥٢٥ ، نادى بافكار الشيوعية التعادلية الطوباوية . — ص ٢٤ ، ١٨٢ .

ميترنيخ Metternich **كليمنص** ، امير (١٧٧٣–١٨٥٩) شخصية سياسية نمساوية . دبلوماسي . وزير الخارجية (١٨٠٩–١٨٢١) ، مستشار (١٨٢١–١٨٤٨) ، من مؤسسي الحلف المقدس . — ص ٣٢٥ .

ميهيليت Michelet **كارل لودفيغ** (١٨٠١–١٨٩٣) فيلسوف مثالي الماني من اتباع هيجل . استاذ في جامعة برلين . — ص ٤٠ .

ميرابو Mirabeau **اونوريه غابريل** (١٧٤٩–١٧٩١) شخصية بارزة في الثورة الفرنسية البرجوازية في اواخر القرن الثامن عشر . — ص ٢٩٦ .

نابليون الاول بونابرت (١٧٦٩–١٨٢١) امبراطور فرنسا (١٨٠٤–١٨١٤ و١٨١٥) . — ص ١٥٤ ، ١٢٨ ، ١٥٠ ، ١٥١ ، ١٩٨ ، ٣٠٠ ، ٣٠٨ ، ٣٢٤ .

نورث North **دادلي** (١٦٤١–١٦٩١) اقتصادي انجليزي من اوائل ممثلي الاقتصاد السياسي البرجوازي الكلاسيكي . — ص ١٤ ، ٢٧٣–٢٧٨ .

الشخوص الادبية والاسطورية

محتويات

القسم الثاني

الاقتصاد السياسي

القسم الثالث

الاشتراكية

ملاحق

الى القراء

ان دار التقدم تكون شاكرة لكم اذا تفضلتم وابديتم لها ملاحظاتكم حول ترجمة الكتاب وشكل عرضه ، وطباعته ، واعربتم لها عن رغباتكم .

العنوان : زوبوفسكي بولفار ، ١٧
موسكو — الاتحاد السوفييتي